

۵
نیمه بهشت ۱۲۷۴

ما اعان الرمان لري داود عبد الملوك
وان المير القدر الى احمد الله القدير
عنا الله ربه ودمه ودمه
انه على ما ساء وكره
وما حاتم رطاه
الحول ملوك

كتاب المنصص في شرح الملخص ما صنفه الامام العلامة
افضل المساجين علي بن عسرين
الكاتب القزويني

T. C.
MILLI EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGİP F. C. KUTUPLARI
MÜDÜRLÜĞÜ
SAYI: 714



١٦٠

مكتبة القزويني

تم نقله الى القصر العتيق
لعمد غفر له ولوالديه



٤٥٤

RAĞIP P.
Ka. N.
849

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي حصص الانسان ما دراك الحقائق وحوله الا حياط بحفاد الدقائق
 وسهل له العروج الى الكائنات الفوقية وفضله على كثير من الخلق والبصاه
 على محمد المبعوث بالشيم الرباني المخصوص باكرم الخلايق وعلى اله المتهتم بالشي
 ما وبق العالين واصحابه النابغين لا وضح الطرائق وتعد فان كان الملخص للسوي
 الى الامام العلامة افضل المساحون محراب الحق والدين رها ان الاسلام والمسلمين اللامعي الي
 الله ما خسر الحق حجة الحق على الخلق محمد بن عمر الرازي رحمه الله بعفوانه واستنه
 اعلى عرف جانه كتاب عالمي الاسم كبر العلم في الفوائد غرر المنافع اشرف ما صنف في
 في العلوم العقلية لاشتماله على خصال الحقائق المقدمات ومحصلات المناهج مع زيادات
 نفيسة من قلة لكن بسبب وجانه لفظه وانغلاق عبارته في بعض المواضع مما يصعب
 على الناظر فهمه من كثرة كلالته وكل معضلة وقد قد الله تعالى اشغالنا به والاطلاع
 على دقايقه والبحث عن حقايقه عند عظم اهل هذا العلم واشاطينهم فالمرمي بعض
 محصيل الزمان من غير فهم عال له وعظام جازمه على تحصيل هذا الكتاب وتمييز
 الفشر من الباب ان اشترج لهم ذلك المواضع المتعلقة واصنف اليه ما سيجد للفكر من
 الاشكال التي توجه على المواضع المعش مع الاشارة الى الجواب عنها ان امكن والسب
 على اهو الحق ان لم يكن فاعف عنهم به لا استحقاقهم ذلك وشرعت في تحريرها بجامع لما
 المشوق على سبيل الايضاح والاختصار وسميته المختصر في شرح الملخص مستقيما بواهب
 وجود العالمين ومثولا على رابع حجب السائلين انه خير موفق ومعين
 قال الامام قدس الله روحه العزيز ان تصور ما اذا علم عليه بنى اثبات
 ان المجموع تصديقا اقول معناه ان لنا تصورا وهو عان عن حصول صوره
 الشيء في النفس والتصديق منه عيان عن الحكم مع تصور الطرفين وفصل القدماع
 الحكم فقط وهما متساويان في العموم لا في المفهوم لان تصور الطرفين عنده داخل في
 في حقيقته وعندهم شرط خارج واما عند الشيخ فهو عان عن الحكم مع اعتقاده

صدقه اي مطابقة ما في الذهن لما في العين كما اذا سمعت ان الواحد ربع الاربعة فقد
 ذلك حكما منك ان الامر في نفسه كذلك وهو اخص من الامرين ولا مشاعه
 في الاصطلاحات قال وكل تصديق ففيه ثلث ثبوتات اقول
 لست بالصدوق عيان عن تصور المحلوم عليه وبه الحكم والا يحصل حيث حصل
 كل منها ومن انقاع السببه من المنصورين ولا يلزم منه ان تكون الصورات الدالة
 في حقيقته زائدة على هذه الثلاث لان تصور انقاع السببه حينئذ يكون شرطا خافيا
 وقوله للعلم الاولي بان حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه متى لم يكن متصوره
 تغذر ذلك الحكم متضلة معناه فلما لم يكن حقيقة احد هذه الثلاثة مسكونا مشغ
 الحكم والوحي قوله والمحكوم به وعليه هي القاسمة لا العاطفة وهي دل على
 ان تصور هذه الامور لا بد منه لا على انه داخل فيه والامام ذكرها لذلك قال
 الستم حلتهم على غير المعلوم الى اخره اقول توجيهه ان يقال لو صح ما
 ذكرهم من المصلحة لصدق كل ما ليس بمعلوم بمنع الحكم عليه والمحكوم عليه في هذه
 القضية غير معلوم بنقض ما ليس بمعلوم يصح الحكم عليه فبطل ما ذكرهم من الشرطه
 وقوله عن المعلوم معلوم منه اي عن معلوم اسان ما الى منع وهو ان يقال
 لا نسلم ان المحكوم عليه في هذه القضية غير معلوم مطلقا بل هو معلوم باعتبار
 ما ذكره هو لونه غير معلوم والمعتبر معلوميته بذاته او باعتبار ما من الاعتيادات
 الصارقه عليه وهو في حقيقته غير المدعوى وبفسير ما ذكره واجاب
 عنه بان غير المعلوم له اعتبارات اللامعوليه ومعرفتها فان كان المحكوم عليه
 هو المعروف فوجه الشك وان كان هو العارض في القضية وهو لا يندفع
 بهذا لا نسلم توجه الشك حصد فانه ما في الباب انه يصدق بعض ما ليس بمعلوم
 بذاته يصح الحكم عليه وهو لا ينافي قولنا كل ما ليس بمعلوم لا نذابه ولا اعتبار ما
 من الاعتيادات الصارقه عليه بمنع الحكم عليه واما ما قيل ان لو كان المحكوم عليه
 في هذه القضية غير معلوم وباعتبار ما هو ممنوع بالاعتبار الدافع لهذا السؤال

ان يقال لوضح ما ذكرتموه لصدق كل ما ليس معلوم اصلاً يمنع الحكم عليه ومعلوم
عليه في هذه القضية ان كان مجهولاً مطلقاً فقد امكن الحكم على المجهول مطلقاً والا
لزم التناقض لان المعلوم باعثان ما صح الحكم عليه وجواب الشك ان يقال
موضوع قولنا كل ما ليس معلوم اصلاً يمنع الحكم عليه ان اخذتم بحسب الكارج منعاً
لزومه للشرطية لعدم مثل هذا الموضوع في الكارج لان كل وجود في الكارج فهو معلوم
بعض اعتباراته بلونه موجوداً وشأنه وان اخذتم بحسب الحقيقة سلمنا الشرطية
ومنعنا لزوم الساقض لان اللازم ان المعلوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه في الحكم
ونحن قلنا كل ما لو وجد كان مجهولاً مطلقاً يمنع الحكم عليه ومن الميزان انهما لا يتناقضان
قال **وسبق تسليم المطلوب حاصل** اقول **بقدره** ان يقال لو سلسلت
النظريات والتصديقات الى اعرالهاية فاما ان توجد فيها ما يوجب لدائه في الذهن
شيئاً او لا توجد وان كان الاول علم العقل عند تصور مما يلزم احد ما عن الآخر من
غز الحاحه الى شي آخر وان كان الثاني وجب ان لا يوجد شي منها شيئاً لدائه ولو اوجب
شي منها شيئاً لكانت بوسايله اما متناهية وحسد يوجد فيها ما يوجب لدائه في
الذهن شيئاً واما غير متناهية وحسد يلزم ان يكون من الماهية واللازم المعين او سأل
عن متناهية والاول يستلزم اجماع المصنفين والثاني حصرها بالماهي من حاصرين
واعلم ان هذا الدليل انما يوجب تصديقا عن السبب على رأي الحكماء لا على دايه لا قوله
كان لزومه عنه غير مكتسب مقناه ان الحكم بذلك غير مكتسب واما التصور غير المكتسب
فلا يوجب الدية **قال** **وحينئذ لا يخلو اما ان لا يمتنع استباح المحتاج عن**
الغنى وهو باطل اقول **ما ذكره من الدليل يقتضي امكان استباح المحتاج**
من التصديقات عن الغنى منها فقط اما في التصورات وطريقه ان يقال من علم احرار ما هي
من حب حقانها ثم سأل عنها وهل في جوابها ملك الا جزاء علم ملك الماهية بالبصر
وقوله قد يفي يادري البصر والمعص معناه ان ذهن الانسان قد يفي في اصابه الحق
بعض اسام الفكرة فقط وليس ذلك ايضا لعل شخص ليعص الاستحاض وهو الذي

ان سفسس قد سيبه بربه الا شاكها **قال** في موضوع المنطق
الى اخرى **اقول** موضوع كل علم هو الذي بحث في ذلك العلم عن اعراضه
الدائيه وهي التي يلحقها ما هو هو اي لدائه في البصر للعجب للانسان او لما يشا
كالفتح له او لا مراعى مفهوم كالحركة والماهي للحقه لا مراعى خصوص طوقها
للحيوان او لا مراعى غير مفهوم كالحق كركه للانص فليس يعرض دائي له
مالك ذلك بدن الانسان فان الطب فيه سطره من جهة ما يصح وممرض
والصحة والممرض عارضان له لما هو هو فيقال بدن الانسان من جهة ما يصح
وممرض موضوع الطب وكذلك افعال المكلفين ينظر فيها الفقيه من حيث
حل وكبحم ويصح وينشد وهذه الاحوال عارضة لما هي فيقال افعال
للمكلفين من هذه الجهة موضوع الفقه اذا عرفت هذا فعول موضوع المنطق
انما ينظر في المعقولات البائيه من حيث انه كيف يمكن تركها حتى يادى بواسطة
من المعلومات الى المجهولات ولغنيه امكان الترتيب على وجه سادى منه
المعلوم الى المجهول عارض للمعقولات البائيه من حيث هي فلا جرم قل
موضوع المسطوح المعقولات البائيه من اجمعه المدونه وتفسير المعقولات
الدائيه ان الانسان تتصور حقائق الاشياء ولا يصرف منها بان حكم على
بعضها ببعض اما حقا بقدره وهو الترتيب الذي يكون الجزاء الثاني فدا في الاول
ويصح ادخال لفظه الذي فيما بينهما وتقوم مقام بعض افرادة لفظ مفرد كالحق
الناطق واما حراً وهو ان حكم عليها بالكلية واجزائه والدائيه والعرضيه
والجنسيه والفصليه والنوعيه والموضوعيه والمجهوليه الى غير ذلك من الاصا
او يلحق ببعضها امور ليست منها او يحدد بعضها عن عوارض خارجة منها فهذا
الحكم والالحاق والتجديد امور زائده على ملك الماهيات عارضة لها بعد حصولها
في الذهن فاذن ملك الماهيات معقولات اولى وهذه الامور معقولات بائيه
فاذا بحث عن هذه الاعتبارات اعني عن كون هذه الماهيات طلبة وحرية ودائيه

وغير ضيقه واجناسا وفصولا وانواعا وموضوعات ومجملات ومكملات عليها
بالاحكام البعيدة وملحقا بها وما حوذا منها امور ليست منها لا مطلقا اذ
يحب عنها انها هل هي موجودة ام لا وهي من هذه الجهة تنظر فيها العلم بالطرف
الوجود ولو احقته وقد بحث عنها ايضا وجودها في النفس او فيها وفي الخارج
وهي من هذه الجهة سطر فيها علم النفس بل من حيث انه لفظ من ترسها السوئل
بذلك الرب من المعلومات الى غيرها فذلك هو المنطق واعلم ان هذا لا يطابق تفسيرهم
مطلق الموضوع لانهم فسروه بما يكون البحث فيه عن اعراضه الدائيه محسند يكون
الموضوع معروضه لال الاعراض الدائيه محسند يكون الموضوع معروض تلك
الاعراض الدائيه مطلقا لا مع قيد وحده وانهم في الاسله المدلوه قيد والعروض
بالجملات المدلوه وجعلوه موضوعا وحسب يجب عليهم تصد مطلق الموضوع او كره
المعروضات في الامثله عن الفتور وجعلها موضوعات لكن الباني محال لان السي
الواحد قد بحث عن بعض اعراضه الدائيه علم وعن البعض الاخر علم آخر حسم الفلك
فان الطسعي ينظر فيه من حيث ينحل ويسكن وصاحب الهيئه من حيث يكم فلو جعلنا
موضوعا منها حسم الفلك مطلقا لم نعلم ان العلمان اما اذا امتناه بالجميع المدلوه من
حصل الاسان بينهما فاذا يجب ان نقول موضوع كل علم هو الذي يحسب فيه اعراضه
الدائيه لا مطلقا بل من حيث انه محل لتلك الاعراض ليطابق الموضوع المدلوه في
الاسله واما المعقولات الاولى وهي كون الماهيات جواهر وسمات وخصات وعرضا
من الاخاسي العاليه فانما سطر فيها للسطح اذا طول يعلم للتعليم انطباق هذا القانون
على الحدود والبراهين الخاصه بها ولهذا اخرج الشيخ النظر في المقولات العشر من المنطق
هنا اذا علم الانسان المنطق بغيره دون الاستغناء بغيره اما اذا جرى فيه العلم والعلم
فلم يكن ذلك الا بالالفاظ فصارت الالفاظ ايضا منطوقا فيها بالعرض وهذا فان
وكرر الاشان في ترتيب المعاني فلما سفل عن محل الالفاظ حتى كانه ساحي نفسه بالفاظ
وتحمله فلما كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من هذا العلم معرفه القوانين

من اقسام المجملات من التصورات والتصدقات وكان النظر في الرب لا يمتد الى
النظر في مفرداته لا مطلقا بل من اجمعه الي هي مستعد للما يلف لا جرم وجب على المطلق
ان سطر اولاً في الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من حيث هي مستعد لان سالف منها القول
الشارح والحجه ثم بعقبه مما يحتاج اليه القول الشارح من السالف ثم يعرف القول الشارح
ثم بعقبه مما يحتاج اليه المحد من السالف ثم يعرف المحد على اصنافها ولهذا قدم الامام النظر
في كيفية اقسام التصورات على النظر في كيفية اقسام التصديقات وضعا لان الموضوع
مقدم على البصديق طبقا لما عرفت الحمله الاولى في كيفية اقسام التصورات قوله
حسن اللفظ اما ان يكون دليلا على جز المعنى وهو المؤلف يريد به اما ان يدل على جز
المعنى او لا يدل والا اسفص المؤلف بما اذا سمي فرد من افراد الشئ كذا المراد بالذاك
بالمطابقه ان يكون اللفظ موضوعا لما دل عليه بعينه او اجزا او لاجزائه بحث
بمطابق مجموع اللفظ بمجموع المعنى واللام يصح بصيغ الدال بالمطابقه الى المفرد والمؤلف
والها في بصوره من قوله اما ان يمنع بعض بصوره من الشريك عامه الى المعنى لا الى
اللفظ واللام يصلح فاعلم ذلك **قال** والكل اما ان يكون دالا على تمام
حقيقته الشئ او على ما يكون داخلها او على ما يكون خارجا عنها الى اخره **اقول**
لفظه ان كان في قوله مكوّن تمام الجز المشرك بينهما ان كان اشارته منه الى تريد
وهو ان يقال الاسماص التي اختلفت سمي من الدائيات فاما ان يكون منها قدر
مشرك من الدائيات اذ لم يكن فان كان الاول كان تمام الجز المشرك بينهما مقولا
في جواب ما هو بحسب الشرح المحضه وان كان الثاني فليس هناك جواب مشرك
لما هو بل لكل واحد منها جواب على حده وهذا فيه نظرا لان دلائل اقسام الكل
الدال على ماهيه اسماص وهو لا بد ان يكون مشركه في شئ من الدائيات والا
استحال ان يكون الدال الواحد دلاله على ماهياتها بل الدال على ماهيه كل شخص
بعبارة الدال على ماهيه الشخص الاخر اللهم الا ان نفس الكل المدلوه في الصيغ
بالاعم من الواحد وحسب استقيم ذلك والظاهر ان هذه اللفظه ليست من

المن لان النسخ مخلقه فيها وانما الخلقها بعض المحققين لما روي ان الامام في بعض كتبه
 ذكر هذا القسم على ان يكون المسؤل عنه اشخاصا حيث كان التردد في المسؤل
 عنه فهو ان ذلك واجب هنا ايضا وقوله وهو المقول في جواب ما هو بحسب
 الشرح المحض ذاتا ومغايراته اعتبارا معناه ان الذات التي عرضت لها الحسيه
 هي عينها الذات التي عرضت لها المقوله في جواب ما هو بحسب الشرح المحض للاعتبار
 كونها حقا مغايرا للاعتبار كونها مقولا وقوله وسيسر بالدلاله ان شاء الله تعالى انه
 لا بد ان يكون ذلك اما جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل فصل
 وعدم من غير الوفايه في كتابه وبرهانه ظاهر لانه جيب يكون حراما من حال المشرق
 او من حال المير او من كل منهما اذ لا امتناع في ان يكون الشئ الواحد حراما جمعا
 لان حال المير هو الذي لا يكون تمام ماهيته حاصلا في غيره وان كان بعض اجزائه موجودا
 فيه وكيف كان يعود التقسيم المذكور فيه بالنسبه الى ما هو جوفه ويلزم احد
 الاقسام الاربعه على خلاف مراتبها ولا تسلسل بل يهي الى ما يكون حال المشرق
 او حال المير لا امتناع ترب الماهيه من اجزائها متناهيه وعلم منه ان الشئ الواحد جان
 ان يكون جنس جنس و جنس فصل بحسب الذات وان كان اعتبارا بكونه جنس جنس
 معاريا لا اعتبارا بكونه جنس فصل وادرج في الفصل اجزا الماهيه التي ترب من امرين او امر
 متساوين في العوم والخصوص لان حال المير هو الذي يميز الماهيه عن مشارها في الجنس
 او في الوجود وكل واحد من تلك الاجزاء منزله عن مشارها في الوجود وكان فصلا
 قال الاسناد العلامة اس الله والدين الامير رحمه الله عليه لا نسلم انه لم يكن
 واحد من القسمين كان احد الاقسام الاربعه والا لكان حال الماهيه المشرق من الماهيه
 وغيرها او حال المير والمفروض خلافه واجب عنه بان المراد من الجنس في قوله ان حال
 المشرق فهو الجنس انما هو الجنس القريب ومن الفصل في قوله ان كان حال المير هو الفصل
 انما هو الفصل القريب فادام من قادم القسمين كان على احد الاقسام الاربعه واجب
 عن هذا الجواب بان قال لا نسلم انه ان كان حال المير المشرق من الماهيه وغيرها فهو الجنس

ان الفصل على رايه حال المير

القريب فان الجنس العبد ايضا كذلك ونحن نقول مراد الامام بذلك ان الجبر ان كان حال
 المشرق من الماهيه وبين كل ما سار لها فيه هو الجنس القريب وان كان حال المير هو الفصل
 القريب والا فهو على احد الاقسام الاربعه لما عرفت وعند هذا التفسير يدفع ما مال
 الاستناد وان كان متوجها على ظاهر لفظه وقوله لان الجنس الذي هو فصله المسمى
 غير الذي هو نوع له ظاهر لان الجنس الذي الفصل مقسم له خارج عن ماهيه الفصل والذي
 هو نوع منه داخل فيها لوجوب دخول الجنس في ماهيه النوع ولما قسم الدال على
 الخارج عن الماهيه الى اللازم وغير اللازم اهل القسم الثاني وهو ما يطى الزوال والشب
 او سريع الزوال كالقيام والقعود قال الاستناد على اصل التقسيم ان المراد من
 تمام الماهيه ان كان تمام ماهيه ما فالخلى ايدل على تمام ماهيه ما وان كان هو
 الماهيه النوعيه لم يقسم الدال على تمام الماهيه الى الاقسام التي ذكرها لانه ان دل
 على ماهيه اشخاص لم يكن تلك الاشخاص مختلفه بالحقيقه فلا يقسم الى القول بحسب
 الشرح فقط والى القول بحسب الشرح والخصوصيه ونحن نقول لا شك ان الدال
 ايدل على ماهيه ما لكن المراد ان تلك الماهيه جاز اعتبارها من حيث انها تلك
 الماهيه ومن حيث انها جز من ماهيه اخرى ومن حيث انها خارج عن ماهيه اخرى
 فان اعتبارها هاهنا من حيث انها تلك الماهيه فلا شك في انقسامها الى الاقسام المذكوره
 فاعرف ذلك فانه دفعه قل ما سطر لها وقد نبه الامام عليها بقوله في تقسيم
 الدال على اجزا الماهيه وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشرح المحض دانا ومعا
 له اعتبار الى الجنس وقوله دلاله اوليهاى وصنيعه وانما قيد الدلاله بها لان
 المراد عرض له انه دال على الوجوب كالا مر او على الجبر منه كالنبي لا بالوضع
 وعرض له انه دال على طلب الفعل او النزل من حيث هو هو مع قطع النظر عن الوجوب
 والجبر منه ومقابلهما بالوضع فمورد القسم الثاني هو المراد بالاعتبار الثاني لا المراد
 بالاعتبار الاول فقيد الدلاله بها لخرج عن المراد دلالة بالاعتبار الاول اذ المراد
 باعتبار ذلك الدلاله يكون امرا او نهييا ولا يقسم الى غيره هكذا ذكر بعض الشارحين

نرا

وبعضهم يقولون انه اختار من دلاله التثنية والترجي على طلب الفعل لا بالوضع لان قول
العامل لست في الف دينار يدل على طلب حصول الالف لا بالوضع وهو الاقرب والفرق
بين التثنية والترجي هو ان الترجي لا يحق الا في الامور الممكنة واما التثنية فقد يكون في السعة
انما فان الانسان قد سمي الطير ان السماع امثاله والنهي اذن اعم من الترجي في مباحث
المطابقة والضم والالزام قال دلاله المطابقة دلاله اللفظ على تمام سميته اقول
لفظه تمام لا حاجة اليها لان ذلك اختار عن دلاله اللفظ على جزئ التسمية وهو من حيث
انه جزئ لا يكون تسمى ويجب ان يراد فيه من حيث هو ذلك يخرج عنه دلاله اللفظ
للموضوع ولما رتب منه ومن غيره عليه بالضم وقد تعرض لهذه الرتبة في الدلائل الاخرى
فكل لو كان دلاله اللفظ على الجزئ بقا لدلالته على التسمية لكان فيم ايجز متأخر لان المراد
من الدلالة فهم المعنى من اللفظ وانه محال وحوادث منع الشرطية لان المراد ان دلاله
اللفظ على التسمية مقصود بالذات وعلى الجزئ بالعرض وان كان فيم ايجز يقدم في فهمه
قوله وكان على وجوده لان ما لعل ما هيته لان ما وافله انه ليس غيره تشير الى
ان لعل ما هيته لازما لزم من تصورها تصور لان لونه ليس غيره لازم هذا شأنه
وهو ممنوع فانا نتصور اشياء ولا نخطر بالثبوتها لست غيرهما قال الاستاذ لو وجب
ان يكون لكل شيء لان م يلزم من تصوّر تصور للزم من تصور شيء واحد تصور امود
بلا نهاية وهو ممنوع لجواز ان ينشئ الى لازم يكون لازمه بعض ملو وماتة بميتة واحد
او ممرات اذ لا امتناع في كونه الملازمة من الشئ من الحاسن وقوله من حيث انه باع
بحر زبد عن وجود النابع الا اعم في عرضه وجود المتبوع الا حصل لوجود احراره
بدون اكره قوله الجوهري والعرض متلازمان مع ان اسم احدهما لا يستعمل الاخر
في الملازمة ملازمة مدلول بالقوة وهي قولنا لو كان اللزوم الخارجي شرط الدلالة
الا لزام كان استعمال اسم احدهما لا يبين في الاخر وهو محمل اما او لا فلان الكلام
في الدلالة لا في الاستعمال واحدهما معيار للاخر اللهم الا ان يصبر الدلالة الالزامية
بالاستعمال اسم اللزوم في اللازم والاستعمال المدلول بالدلالة واما ما سا فلانه لا

يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كجواز كون ناعم واعتذر بعضهم عن هذا
بان المراد نفي شرطية بوصف المساواة وهو محض لا يلزم من عدم شرطية
بوصف المساواة عدم شرطية اصلا ومقصود الحكماء هو الثاني والدليل على ان
ان اللزوم الخارجي ليس بشرط دلاله اللفظ على ما لم يلزم مسماه في الخارج دلاله
لفظ عدم على التلكه واما لما قال بم ان الملازمة ذهنية شرط لا سبب يرد
به انها ليست جملة ما سوقف عليها الدلالة الالزامية بل لابد معها من فهم الملزوم
وذلك سوقف على وضع اللفظ بآراءه والعلم بالوضع وسماع اللفظ وحطائه بالبال
ويمكن تفسير قوله الدلالة الالزامية بمجوز في العلوم بامر من احدهما عدم جواز
اطلاق اللفظ على مدلوله الالزامي والثاني انه لا يجوز ان يدل على المسئول عنه ولا
على اجزائه فهذه الدلالة كما اذا سئل عن الانسان فانه لا يصح ان يقال انه حساس
ما طبق لذلك الحساس على كسبيه وسائر احوال الحيوان بالزمام لان الدفن كما سئل
من مفهوم الحساس الى هذه الاجزا جاز اسفاله الى غيرها فلا سئل من المسئول عنه
وما ذكره من الدليل على الهجر من دفع جواز ان يكون المعنى دلالته على اللازم ليس
بالعاس الى دل شخص في مباحث المفرد والمرب قال والاول لا تخلوا
اما ان يكون نفس مفهومه من الحصول في درس او لا يكون الى قوله وان كان الثاني
فهو العلم اقول هذه التقسيم محتمل اما او لا فلان اللفظ المتواطى هو الذي توافق
احاده في معناه والمشكك هو الذي اختلف احاده فيه والتوافق والاختلاف انما
يكون بعد حصول الاحاد بالفعل او بالتوهم فاذا حصل حصول الاحاد بالفعل او
بالتوهم معبر في هذين اللفظين وما ذكره الامام وهو ان كان حصول نفس مفهوم
اللفظ في كثير من لا سوقف على ذلك فلا يصح نفسهما به واما ما ياتي فلانه يلزم
ان يكون الاله تعالى وشريكه والسمس عند من لا يجوز وجود مثلها وباجمله جميع
الاسماء الموضوعات للمفهومات المنسعة الوجود ومنسعة العلم اعلاما ما صرود ان نفس
مفهومها ممنوع الحصول في درس اللهم الا ان المراد فيه بالسطر اليه وجينداده

صح ما ذكره علماء دون الآخر والجميع الصحيح مطلقا يقال والاول لا تخلوا اما ان يكون
معناه فلما وحرثا فان كان الاول فان كان حصوله في افراد الذهبية والحار جيه بالسوء
فهو المتواطي وان كان لا على السوية فهو المشكك وان كان الثاني فهو العلم **قال**
واما ان يدل على الزمان المعين لذلك الفعل وهو الفعل **اقول** خرج عن الفعل التقدم
والناخر والصبح والغروب والمقدم والمناخر واليوم والامس اما الاربعه الاولى فلان
المراد بالمعنى هو الزمان الذي يستخص ويخص ماضيا ومستقبلا لفعل وهذه الاسماء سعي
فها زمان مستخص ماض او مستقبل واما الاربعه الاخره فلان لفظه ضرب مثلا دل على
وجود الضرب وسببه الى موضوع ما وزمان لذلك السببه خارج عنها وهذه الاربعه
ليست كذلك اما المقدم والمناخر فانهما وان دلا على حدث وهو التقدم والناخر وعلى
سببه الى موضوع لئلا يدل على زمان لذلك السببه خارج عنها واما اليوم والامس
فلانهما يدلان على نفس الزمان ولا يدلان على زمان لذلك الزمان لاستحالة ان يكون
للزمان زمان **قال** لو كان كذلك احتمل التصديق والكذب **اقول**
لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن انشا وجان كون الكلام انشا وان كان يصغه
الاجار كقول القائل ستم اسم بالله واقسم بالله فانه ليس باخبار ولا لكان
الاول تناقلا على مثله والثاني متبوقا به ولا يحتمل الصدق والكذب ومن نظائر
المملكات لقول القائل عاقد ارجعت واشرب ووهبت ومن لا الملك طلق
واعصت وابرات فان ساءمتها ليس باخبار لما ذكرناه فالصحة اذن مشرعه
بهما محتمل الصدق والكذب **قال** لا يحتملها **قال** شك اخر وهو ان قولنا
المادي ادعوا يد الشا للنداء فلا يحتملها **اقول** لما اشتهر في لسان القوم ان الفعل
والحرف لا يحترغا وكان فيه هذا الشك اراد الامام السجده عليه والافليس
وليس له بوجه ظاهر على ما في الكتاب وان شينا توجهه عليه فلا بد من
من الغشف وذلك بان يقول الدليل على ان المؤلف من اسمين واسم محمول عليه

وفعل محمول به انه لو لم يكن كذلك لثالف من فعلين او حرفين او فعل وحرف
او فعل والحرف لا يحترغا فاورد الشك عليه وحواشه منع لزوم الساقت
فانا اخبرنا عن الفعل والحرف معا عنهما اسمين وهما القطعا الفعل والحرف وك
قلنا انه لا يخبر عن شيئا هما معا عنهما اسمين ولا منافاه من قولين في مباحث
الكلي والجرى قوله ذلك كواب اما يصح مثلا ان لو كانت اللوحه معني
لسترك فيه جميع الكواب وهو غير معلوم **قال** والفرق ان الجر
بالمعنى الاول غير مضاف الى اخره **اول** لا يريد به ان الدان التي
عرضت لها الجر به بالمعنى الاول لا نصير حرا مضافا فان ذلك ما طر على
ما سيظهر بل المراد ان حربه الجرى بالمعنى الاول لا يحق بالاضافه الى ما هو
ولا كذلك حربه الجرى بالمعنى الثاني فانها انما يحق بالاضافه الى ما فوقه
قال لا شك انه لا منافاه من المعين الى اخره **اقول** هذا
الفصل يستعمل على مطلوبين الاول انه لا منافاه من الجرى الحقيقي والاضافي والثاني
ان الجرى الحقيقي والاضافي والثاني ان اكرى اعم من الحقيقي لان كل شخص حري
لحل واحد من المعين اما لونه حرا بالمعنى الاول فظاهر واما لونه حرا بالمعنى
الثاني فلان كل شخص له ماهيته فاذا اعتبرت ماهيته محذوفا عنها مشحوا
كان الشخص بالاضافه التاخر مضافا ولزم من صدق هذه المقدمه كل واحد
من المطلوبين اما الاول فظاهر لا مشاع الاجتماع بين المتناقض واما الثاني فانه
حينئذ يصدق كل ما هو جري حقيقي فهو حري اضافي لا يخص ان الجرى الحقيقي
في الاسخاص وليس كل ما هو جري اضافي هو جري حقيقي كما مر في الفصل
المقدم ان الجرى الإضافي قد يكون كلادون الحقيقي لكونه مقابلا لل
ثم قال لئلا يجرى الاضافي ليس حسا للجرى الحقيقي لا مكان تصور كل شخص
مع الذهول عن لونه مضافا الى ماهيته واما كون الجنس كذلك **قال**
اذا قلنا مثلا للجوان بانه كل هناك امور بلثه الى اخره **اقول**

الاعتبار الذي ذكره في الطرير حاصل في المحنة فليعتبر في الجنس والاسم
الجنس المنطقي هو الكلي المقول على شئ من محققين بالنوع في جواب ما هو من غير
الاشارة الى شئ من الموجودات انه ذلك الجنس الطبيعي هو الشئ المشار اليه في الوجود
الذي عرض له معنى الجنس المنطقي كالجوان واللون وغيرها والجنس العقلي
هو ما حصل منها او من احد في العقل والامام جعل العقل مركبا من المفهومين
الاولين فعلى ما ذكره الشيخ لا حاجة بنا الى بيان ان العقلي وجوده في الدهر اذ
هو مفسر بالصورة الحاصلة في العقل ولذلك سمي عقليا وسمي طبيعيا طبيعيا
لانه موجود في الخارج اما مادته الامام اولانه مفسر به سواء كان طبعيا كالجوان
والنبات او صناعا كالبيت والشجر وسمي المنطقي منطقيا لانه بحسب علمه معرفة
الجنس المطلق المجرد عن المواد لا معرفة الاحاسر الموجودة يعني ان يقال انما
يصح تسمية الكلي العقلي بمادته الشيخ ان لو ثبت حصول شئ في العقل وهو
ممنوع لكان يقول لا شك في اشترال امور موجودة في شئ والعدم المحض استحالة
لونه مشتركا فيه من الموجودات والمشتراك اذ موجود وليس في الخارج لا كل
موجود في الخارج يملكه النقيض والشخص الخارجي ان استحال لونه مشتركا فيه
من الموجودات مادام كذلك يمتنع كل موجود في الخارج استحالة لونه مشتركا
فيه من الموجودات بالضرورة فهو اذن في العقل وهو المطلوب لا يقال
هذا غير معقول اما اولاً فلان اشترال امور خارجية في شئ يقتضي وجود المشتراك
في كل منها وما ذكره ما في ذلك واما ثانياً فلان الصورة الذهنية ايضا صورة
شخصية في نفس شخصيه فما ذكرتموه من الدليل على امساع كون الخارجي مسرداً فيه
فانتم فيها لا تقول اما الاول فلا نسلم اقتضا الاشترال ذلك وانما يلزم ان لو كان
اشترال الموجودات الخارجية في امر خارجي وفيه التراجع واما الثاني فانا اذا قلنا
للمصور الذهنية انها مشتركة لان معنى به كونها بعينها مشتركة فيها من اشخاصها الخارجية
فان ذلك محال قطعاً بل المراد مطابقتها لملك الاشخاص على معنى ان النفس بعد

حصول صورة الانسانية فيها ملاً اذا احدث شخصاً في اشخاصها وجوده عن جميع
القواشي والواحد حي حصات ما هيته المجرده فيها ما اخذت شخصاً اخر بدلائله
وعملت العمل المذكور وهكذا الى ان شئت ورايت فان لما خود من ملك الاشخاص
والحاصل منها عن الحاصل في النفس اولاً او ماسا وبه وهو في الحقيقة جوارحاً لا
ايضاً وعن جميع الشئ الذي ذكر الامام بعده لئلا يفرد دلائلها بالذم مع الجواب
عنه على الخصوص قال لا يصح تسمية الكلي بها والالكان تسمي الكلي
لا الداتي للمفسر من الماهية وعنه خطأ اقول لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان
للمنقسم الى الداتي وغيره هو الصورة الذهنية وهو ممنوع بل المنقسم اليها هو الكلي
الطبيعي او يقول الصور الذهنية عرضت لها ان صارت منتسبة الى امور ليس لها
نسب مارة الى المقومات وثاناً الى غير المقومات فنقولنا الكلي اما داتي او غير داتي
معناه انه ينسب مارة الى الداتي ومان الى غير الداتي او يقول المراد ان الماهية التي
عرضت لها ان صارت ذهنية بالنسبة الى جزائها الى الاشياء التي تطابقها مادانية
لها او غير داتية وهذا لا يقتضي تقدم الصورة الذهنية عليها بل تقدم ما هي مال
وصورة له وهو الكلي الطبيعي قال المراد من قولنا ان ما يفسر عن كل
ملك الاشخاص واحد هو انما تصور قدراً مشتركاً بين ملك الاشخاص الى اخره
اقول لا نسلم بل المراد مطابقة الصور الذهنية لملك الاشخاص على ما ذكرنا
من التفسير او يقول ان عيب تصور القدر المشترك بصور شئ موجود في
الخارج مشترك بين الاشخاص فهو ممنوع اما لما تقدم من البرهان على استحالة وجود
المشتراك في الخارج اولاً انه عني ما وقع فيه النزاع وان عذب به ان الحقيقة الواحدة
الحاصلة في الذهن بطابق حد واحد ودائشاً صحتها فليس ذلك لا مستلزم
وجود امر مشترك في الخارج والشيخ اشارة الى هذا المعنى في الشفا وقال المعقول
في النفس من الانسان الذي هو على كليته لشيء لا بل انه معقول في النفس فانه بهذا
الاعتبار واحد اشخاص الصورات بل لا حل انه مفسر الى اعيان شئ موجوده

او متوهم علمها عنده حكم فاجدهم قال واما ان الشئ باعتبارات مختلفة يكون جنسا
ونوعا وكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون طبعا وحرما **قال** ولم لا يجوز
ان يجعل كل شخص في الخارج كلنا بشرط حذف الشخصيات عنه **اقول** بل يفرق
من وجهين احدهما انه لما ان عليه الحاصل في الفئتين من الحقيقة الواحدة فليس له في
المصنف بل لانه مقيس الى استخفافها ما ساء واحدا صحيح ايضا ان يكون ما فيه كل شخص
في الخارج كله بشرط حذف الشخصيات عنه لانه في الخارج بل لانها منسوبة الى
افرادها نسبة واحدة وبالمجمله في الفرق بينهما الوجه الثاني ان المصنف للوحدة الحقيقة
عليه ليس هو الشخصيات ولا هي شرط الشخصيات بل هي من حيث هي وهي من حيث هي
موجود في الخارج فوجب ان يعرض لها الكلي في الخارج والكل العلي موجود في
الخارج والوجه الاول ظاهر الفساد لان انتساب الماهية الى افرادها حال كونها
خارجية حال بل لا يمكن ذلك الا اذا حصلت في الزمان وعند الكلي عرض لما في
الذهن كالمات في الخارج واما الباقى فلا نسلم ان المصنف للوحدة السى كليا هو ما هيته
لا بشرط شئ بل المقضي ما هيته بشرط لا شئ وهي بهذا الشرط لا يحق الا في الذهن
قال والذي يقول انا نعلم بالضرورة ان اسما خاص النوع الواحد مشترك في طبعه
ذلك النوع الى اخره **اقول** ان عديم باشر الالاسما في طبعه النوع اشترائها
في شئ اذا حصل في العقل كان مطابقا لها فهو مسلم ولان ذلك لا يصحى عروض
الكلي لاس طارحي وان عديم به اشترائها في امر عرض له الكلي في الخارج
فهو ممنوع اذا التزم ليس الا فيه **قال** الكلي وان كان اعم من الجري للزعم
اخض من عدم الجري الى اخره **اقول** اما الامثلة المذكورة فلا بد ان على وجه
المطلوب الكلي واما اللمة المذكورة فنقررها ان يقال لما يحق عدم الكلي كحق
عدم الجري ولا نعلم اما الاول فلا يستلزم ان اشترائها اسما الكل لانه لو لا ذلك
لصدق الجري في بعض صور عدم الكلي وذلك يستلزم صدق الجري بدون الكلي
وهو محال واما الباقى فلعدم الجري بعدم الشخصيات التي لها صار الكلي جريا

مع جوان وجرد الكلي في جري اخر وقوله ما تقايد هذا الشخص اكثر
ما تقايد هذا النوع اشارة منه الى هذا وجه نظرا ما في المقدمة الاولى فلانا
لا نسلم انه لو لا صدق عدم الجري في مجمله صور عدم الكلي لصدق الجري في
بعض صور عدم الكلي وانما يلزم ذلك ان لو صدق عدم الكلي على امر ما فانه
كأن ان يكون الكلي امرا شاملا لجميع المفهومات المحققة المقدره كالا مكان
العام والشئيه والاحكام مفهومها بصدق عليه عدمه واما في الباقية فلا بد لا
نسلم حوا وجود الكلي في جري اخر غيره وانما يكون ذلك لو كان وجود جري
اخر غيره فانه يجوز ان يكون وجود الكلي منحصرا في شخص واحد بحسب منفع
وجود غيره كالاله تعالى والشمس عند من لم يحور وجود غيرها من نوعها
وحسب يلزم من اسما الشخص اسما الكلي بالضرورة والصواب ان يقال
في تقرير المقدمة الاولى لو لا ذلك لا يمكن صدق الجري على بعض ما صدق عليه
نقض الكلي وذلك مستلزم لا يمكن صدق بعض الكلي على بعض ما صدق
عليه الجري لان امكان الملزوم ملزوم لا يمكن الالزام وذلك محال واما
المقدمة الاخرى فلان الكلي الذي انحصر وجوده في شخصه وان لم يكن له حريات
محققه بالفعل لكن له جرات متوهمه فاذا انعدم الجري بعدم الشخصيات
كان الكلي موجودا في جري اخر غيره سواء كان موجودا بالفعل او بالثبوت فحينئذ
يصدق عدم الجري على بعض ما يصدق عليه الكلي وهو المطلوب **قال**
كل معقولين ولا بد ان يكون احدهما مع الاخر اخص منه مطلقا الى اخره **اقول**
كل كسيتين ان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فهما مساويان كالا انسان
والناطق وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير علة والاول اعمر
منه مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحوان والانسان وان صدق كل منهما على بعض
ما صدق عليه الاخر من وجه واحد من وجه الحوان والابيض وان لم يصدق
سي منهما على شئ ما يصدق عليه الاخر فهما متباينان كالا انسان والفريش والامام

غير عن المتساويين والمتباينين بامراهم **ثمنا** وهو قوله لا اعم ولا اخص وظاهر
من الامثلة المذكورة صدق قوله كل ذلك ملن واما كون الشيء اعم من شئ مطلقا
واخص منه مطلقا فامر بابه العقل الصريح والطبع الصحيح اذ عرف هذا فاعلم
ان بعض المتساويين متساويان والا لا يمكن صدق احد المتساويين شيئا
بعض ما صدق عليه بعض المساوي الاخر وذلك مستلزم لامكان صدق
بعض احد المتساويين على بعض ما صدق عليه المساوي الاخر لا مستلزام ايمان
الملزوم امكان اللزوم والمتساويان ليسا متساويين هذا خلف والاعم من شئ
مطلقا يقتضيه اخص من يقتضيه مطلقا لان كل ما صدق عليه بعض الاعم يصدق
عليه بعض الاخص من غير غلطين اما الاول فلا نه لولاه لا يمكن صدق الاخص على
على بعض ما صدق عليه بعض الاعم وذلك مستلزم لامكان صدق بعض
الاعم على بعض ما صدق عليه عن الاخص لان امكان الملزوم ملزوم لامكان
اللزوم وذلك محال واما الثاني فلا نه لو صدق يقتضيه الاعم على كل ما صدق عليه
بعض الاخص لكان صدق الاعم مختصا في ضوود وجود الاخص فلا يكون الاعم
اعم هذا محال واما العموم من السببين من وجه فلا يستلزم العموم من بعضهما
اصلا لثبوت كل هذا العموم من عين كل ما هو اعم مطلقا ومن بعض اخصه مع التباين
الكل من بعض الاعم مطلقا وعز الاخص واما المتباينان فان لم تصدق بعضهما
لان منهما ما ينزكي على وان صدق اكل منهما تباين جرى لصدق بعض كل منهما
مع عن الاخر ومع بعضه فالبيان الجري لازم على كل حال **قال** الذي اعرف
من الجري للاستقراء **اقول** يريد به انما استقرنا الامر العام والخاص في المواد
كالجسم والجسم المائي والحوان والانسان وجدا **الجسم** عند العقل اعرف من الجسم
المائي وهو اعرف من الحوان **الا** اعرف من الانسان **قال** ادراك الشخص من حيث
جرت انه ذلك الشخص اما بالوجود ان الى اخره **اقول** ادراك الشخص من حيث
هو ذلك الشخص اما بالوجود ان واما بالحس اما الاول فهو ما يعلم كل احد انه المعينه

من حيث هي تلك الذات المعينه ولا يريد به ادراك الحقيقه من حيث هي تلك الحقيقه
فان ذلك امر كلي والمدرج هاهنا امر شخصي وهو نفسه الماطقه لا البدن ولا شئ
من قواه لان الانسان قد يقول معلت وادركت وما اشبه ذلك مع غفلة عن
البدن وعن جملة اجزائه وصفاته العامه به فالذي لنا المدرج ضمنه غير
البدن واجزائه وصفاته فهو النفس فيكون نفسه في تلك الحاله مدركه ولا ان
البدن واجزائه دائما في التخلل والتبدل والاما احاج الى الفذ لانه ابراديل
ما يحلل منه والمدرج هذا الادراك في الاحوال كلها واي الساني فهو ما اذاع
بصرا على يريد واشترنا اليه اساره حسيه وقد اختلف الناس فيه وقد ذهب بعضهم الى
ان الحس ادرك الشخص من حيث هو ذلك الشخص اي ادرك هذا الهيكل المخصوص
والسنة المخصوصه واخرون الى انه ادرك القدر المشترك منه ومن غيره **الاول**
المصدر المشترك **ثمنا** اي ادرك الانسان من حيث هو انسان لا هذا الانسان
البعين والمشهور والحق هو الاول لان تلك الهيئه والهيكل المخصوص لو عرف عن
صورته وظفته ربما استبه هو غيره ولان الحس لا يدرك الا الموجود في الخارج
والقدر المشترك لا وجود له في الخارج فلا يدركه الحس البته واما الشكل المدرك
فلا نسلم امكان وجود جسمين كل واحد منهما ساوي صاحبه في الشكل واللون
والمرور وشار الصفات المحسوسه فان ذلك محال بل لا بد من نوع امتياز ما بينهما
والاختيار بوجه ذلك **قوله** واداعرت ذلك ظهر ان الذي شر اليه كل واحد
مننا بقوله اما عند الذي يشير غيره نانه هو ظاهر بعد معرفه ما يد منه ولا ان
اليه بالاشارة الاولى هو النفس وبلاشارة الثانية هو الهيكل المخصوص
واحدنا غير الآخر **قال** هذه الاشياء لا يكون متاولة للصفات التي لا
سوقف شخصيته على حقيقته **اقول** يريد تلك الصفات العرضيات المتفاوتة
كالصام والفقير وغيرهما ولقائل ان يقول شخصيته الشخص حال قيامه سوقف
على القيام وحال فقوره على الفقور اللهم الا ان يعي الشخصيه ما يكون مشتركة بين

الحائز وقوله فيه تردداً فيه خلاف فان بعضهم ذهب الى ان معنى الماهية ان كان
 الماهية أو لوانها أو بالفاعل أو نقابل المحصر نوعه في شخصه المحصر نوع الماهية في
 شخصها وان كان بالقول المختلف أو بسبب استعدادات مختلفة عرصة للفاعل
 لو اصر بسبب خارجي لم يحصر نوعها في الشخص فاذن كل ما نوعه في اشخاص كثيرة فان
 لك الكثير انما تحصل بسبب المواد وعروض الاستعدادات المختلفة للمادة
 الواحد اذا عرفت بهذا فنقول الشخصيات اعني المواد المختلفة والاستعدادات
 الفاعلية للمادة الواحد على الشخصيات والاشارة بعلمت بالمشخص لا بذلك
 العلل والالكانت مشاهد فكات معلومة الثبوت بالضرورة وهو محال وذهب
 بعضهم الى ان الشخص ليس حلاً حاصلًا للماهية معللاً بالمشخصات والا ففقر
 علم الشخص الى علمه اخرى نوجب لها الشخص ذلك العلم ان كانت هذه الماهية
 لزم الدور وان كانت غير هالزم التسلسل في لزوم الدور متمتع فان ما هية كل منهما
 علم لبعض الاخرى لان بعض كل واحد منهما علم لبعض الاخرى فاذن لا معنى للشخص الا
 انضمام هذه الامور اليه اي الى الماهية لا الى الشخص والالكان متشخصاً بل انضمام
 تلك الامور اليه حتى يكون المجموع الحاصل بسبب الانضمام هو ذلك الشخص المعين
 قال كل في محمول بالطبع وكل جرى موضوع بالطبع الى اخره **اقول** ويبد
 انه لو خلى الكل والجرى وطبعهما اوصى الكل صدقة على جريه والجرى صدق عليه
 عليه اما الاول فلان كل لا بد ان يكون مشتملاً على اعداد موجودة او متوهمه وكل ما
 ذلك كان مطابقاً لذلك الاعداد وكان محمولاً عليها قال المحمول اما ان يكون
 اوصيفه اي اما ان يكون بالاعلى الذات او على الصفة ويريد بالذات كل ما يعبر عنه باسم
 اميد كالانسان والحيوان وبالصفة كل ما يعبر عنه باسم مشتق كالاسد والحائث
 وسمى الاول محمولاً على المواطاه والى محمولاً على الاستفاق واما الشيخ ففسرها بذلك
 وقال المعبر عن حمل الحلي على جريانه هو حمل المواطاه وهو ان يكون الشيء محمولاً على الشيء كحقيقة
 فاقال للانسان حيوان او ذات لا حمل الاشفاق وفسره بما لا يكون الشيء محمولاً على

الشيء كحقيقة بل منسوباً اليه المحمول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا يقال لا
 باض بل ذو بياض او ما في معناه من اللفظ المفرد المنسوب من البياض كالباض فقال
 الانسان ابيض واما الثاني فمادركه الامام دلالة على اعادته الدعوى بل يعرفه ان
 يقال كل مفهوم لا بد ان يكون محمولاً على مفهوم ما او مفهوم ما محمولاً عليه والعلم به
 ضروري وصدق الجري على مفهوم ما محال لان موضوعه ان كان له اسوا من بيه
 السود او اهل ان ذلك حصراً للماهية امكان اشراك فيما ليس له ذلك وهو لا يكون
 وان كان حتماً فان كان اماه ما لفظين مترادفين فلا حمل هناك ولا وضع وان كان
 غير كان دليلاً واعلم ان هذا لا يختص بالكل والجرى بل الحال كذلك في كل عام
 بالنسبة الى حاصيه لان استعداد الذات للموضوعيه ليس للونها ذاتاً مطلقاً والا
 لاستعداد كل ذات لما استعداد كل ذات لما استعداد له لذات بل ذلك لصفة توصف مخصوص
 فيه معين وتتحصل ماهيته وذلك الوصف لا يجوز ان يكون مشتركاً بينه وبين غيره
 والالكان هو غيره فاذن كل ما يوصى الموضوعيه فهو وصف خاص فلا يكون
 وصفاً خاصاً لا ينفى الموضوعيه بل المحمول وطهران الاوصاف العامة بطبيعتها
 محمولات والخاصة موضوعات ثم الحمل اللفظي قد يكون مطابقاً للطبيعي لقولنا
 الانسان حيوان وقد لا يكون مطابقاً لقولنا الحيوان انسان **قال** اما
 بقول المفهوم من المتحمل شيء ماله الحركة الى اخره **اقول** قوله والالكان قولنا
 متحمل وصفه اي معنى وصفه وقوله ولما جاز ان يقال زيد متحمل ممنوع لان
 المستند في القول بالحركة وفي قولنا زيد متحمل المتحمل واحد ما غير الاخر ولان الاشكال
 للدلالة ولا تدفع مادركه لان حاصل الجواب ان المفهوم من المتحمل شيء ماله الحركة وذلك
 الس متعين في نفسه مجهول عند الفاعل فاذا قلنا الحكم متحمل فان مرادنا ان الحكم
 هو الشيء الذي وجرت له الحركة فيعود السائل ويحول المفهوم من الجسم اما عن المفهوم
 من الشيء الذي وجرت له الحركة او غيره وسوى الكلام الى اخره ولين سلماً صحته
 لكنه خاص بما اذا كان المحمول مشتقاً والسؤال عام الورد وسواء كان المحمول في

والقصة اسم جامد او مشتق من الحواب الصحيح والقيام ان يحار القسم الثاني قوله
ممنوع ان يقال ان اخذ ما هو الاخر لان الشيء لا يكون نفس غيره فلما سلم ولحق
لم فلم يمانا اذ قلنا ح هو ب كان مرادنا ان نصرة بل المراد ان ما صدق عليه قد تصدق
عليه ب وجاز ان يكون المفهوم من متعاضدين وصدق احدهما على الآخر بهذا
التفسير في مباحث الماهية **والثاني** الامام قال بعضهم ان الدال على
الماهية هو الدال الاعم الى اخره **اقول** قال بعضهم الدال على الماهية هو الدال
لذلك وان وقال اخرون هو الدال الاعم والحق انه ذكر امام الماهية والشيء ابطال
الاول في الاشارات باسماستها وضول الاجناس كالحساس فانه ذاتي وليس
دالا على الماهية بالانفاق والثاني مما ذكره الامام **قال** الفرق بين المقول في جواب
ما هو الى اخره **اقول** اعلم ان العالمين بان الدال على الماهية هو الدال لما رعموا
ان مخالفهم ايضا يذكرون الدال في جواب ما هو حيث يقولون في جواب الانسان انه
الحيوان الناطق فالامام بنه بهذا الفصل على دفع هذا الوهم وقال ما بدر الاجزا
على انها مقولة في طريق ما هو وداخله في جواب ما هو وانتم تذكرونها على انها مقولة
في جواب ما هو ومن الغايرين هذه المفهومات الثلاثة **قال** فيقول ذلك
الامور اما ان يكون انواعا محجس واحد ولا يكون الى اخره **اقول** معنى
ان الجنس القريب لكل واحد من تلك الانواع والجنس القريب لبعضها غير الجنس
القريب للبعض الاخر فان كان الاول كالانسان والفرس والور فان الجنس القريب
لكل واحد منها هو الحيوان فتوالت تلك الانواع او قلت لان الجواب واحد
الا ان امام القدر المشترك بين كل اثنين منها هو عينه امام القدر المشترك بينها وان
كان الثاني بالانسان والفرس والساب فان الجنس القريب للنبات وهو الجسم النامي
عن الجنس القريب للانسان والفرس وابعده مرتبة منهم اذا اضيف اليها الجاد كان جنسه
القريب وهو الجسم عن الجنس المتقدمين وابعده مرتبة منهم اذا اضيف اليها العقل كان
جنسه القريب وهو الجوهر عن الاجناس المتقدمة وابعده مرتبة منها واذا كان ذلك

فكلما كانت الانواع اكثر ساعدت الى الجنس اي كلما كانت الانواع انواعا كان الجنس
القريب للنوع المضاف اليها اكثر ساعدت الى المرتبة من الجنس القريب للنوع المضاف اليها
قبله لان الجواب بداتنا اقل الى الجواب بعد ضم ذلك النوع اقل اجزا ذاتية من الجواب
قبله لان الجواب بالجنس لا بعد اقل ذاتيات من الاقرب **والثاني** الدال على
الماهية لا يجوز تسميته بالدال الى اخره **اقول** لم لا يجوز ان يكون ذاتيا لنفسه
قوله لان الدال ينسب الى الذات والشيء يستحيل ان يشابه الى نفسه قلنا لا نسلم فانه
يصح ان يقال ذات زيد وجميع اجزائه وحقيقته وما هيته مع ان المنسوب
اليه في هذه كلها شيء واحد شبيه للز لا يجوز ان يكون ذاتا لغيره وهو الشخص
قوله فحيث يكون هو واحد اجزائه فلا يكون دالا على امام ما هيته قلنا ان
عنت انه لا يدل على امام ما هيته النوعية ممنوع وان عنت انه لا يدل على الشخص
من حيث هو شخص محض لان العرضيات مثل كونه طويلا او قصيرا وان زيد وامام
ذلك داخله في الشخص من حيث هو شخص ولا لاله للدال عليها على ان تقول الشيخ
انما هي حقيقة الشيء ذاته بحسب الاصطلاح اللطفي دون اللغوي اذ الدال للشي
بحسب هذا الاصطلاح هو الذي يجب رفعه ورفعه سواء كان المرفوع حقيقة او جزا
منها لانها الضابط بالقوة عند كماله ان يكون دالا لانسان اذ يجب رفعه
رفع الاسمين لا ما يقول لا نسلم فان العلة لا ترفع بارهاق العلول بل الامر بالعكس
فان الصاحب بالقوة من ارتفاع ذات الاسمين من رفعه فله **في مباحث**
جزء الماهية **قال** وهذا التقديم مفرد ايضا في العقل الى اخره **اقول**
معناه ان افقار الحل في طرف الثبوت الى ثبوت جميع الاجزا وفي طرف العدم الى الثبوت
واحدتها كما هو ثابت في نفس الامر فالعقل ايضا حكم بهذا الافتقار لا محرم
بهذه الشرطية وهي قولنا لولا ان للاجزاء وجودا وعدما لما بقدر لعل وجود
ولا عدم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشك الاول من الشك المدورين في وجوده
المركيه اصلا واذا كان كذلك مما ذكره الامام في جوابه عن من ضي اذا حكم بمنع

حصول الهيات الاصماغيه ايضا بل حواه على رأي من يقول ان الوجه لست
عرضا موجودا فظاهره اذ لا حاجة لها الى محل يقوم به واما على رأي من يقول انها
وجوديه فان يقول لم لا يكون ان يقوم بالماهيه من حيث هي بل لا يهتدى من حيث
هي معاينه لجميع ما دللتموه من الاقسام واما الشك الثاني فيبني بعدم اجزاء الماهيه
علمها وما دللنا الامام في جواب القسم الاول منه لانتم عند من يعترف بان هذا جزء
الماهيه علمها وكون الماهيه عليها وكون الماهيه بحيث يصح ان تعرض لها الوجود امران
طاصلان للماهيه معللان بها وان العلة يجب تقديمها على المعلول بالوجود وهم
عند الامام حيث لا يجب تقديم العلة بالوجود ومنع كون هذين الامرين وجوديين
قال وقد يكون متأخرا عنه كاجزاء المقداريه **اقول** اجزاء الماهيه
قد يكون مقدمه عليها وهي الاجزاء المقترنه التي ذكرناها وقد يكون متأخرا عنها
وهي كاجزاء المفردات المنفصل فان الجسم في نفسه شيء واحد كما هو عند الحسوس
الاجزاء انما يحصل بسبب القطع اما بالفعل او بالتوهم او خلاف عرض حاله فيه
فيه او محاديس او مواد اس واداك كان كذلك كانت الاجزاء الحاصله بسبب هذه
الامور متأخره عن الجسم وهذه هي المراد بالاجزاء المقداريه وهو ما على نفي الجوهر
الفرد فان الجسم لو كان مردها من اجزاء لا يتجزأ كان حصول الاجزاء عر موقوف على
هذه الامور بل كانت الاجزاء مقدمه عليه بالضرورة **قال** خلو الماهيه
لا يكون صفة لها الى اخره **اقول** ان عيني هذا الكلام ان الماهيه لا تكون
انقسامها باجزاء فلو باطل فطعا لان الاسانين يكون ايضا بها بالحواس والكمية
الى غير ذلك من اجزائها وكذلك الحال في كل ماهيه مركبه بالنسبة الى اجزائها
وعلى هذا لا يمنع حلول كل صفة في الموصوف وان عني به ان جزء الماهيه لا يكون
صفة خارج عنها فهو ضروري لا حاجة له الى البرهان **قال** جزم الماهيه
قد عرفت ان عدمه مبني على تصور فاعلم الان ان تصوره ايضا مقدم **اقول** لما
عرفت ان الجزم مقدم على الرب في الوجود والعدم الخارجيين فاعلم ان الامر كذلك

ايضا في الوجود والعدم الذهنيين فاحتج الامام عليه في شرح العيون بان الماهيه
لما لا بد عبارة عن تلك الاجزاء وحب ان يكون العلم بالماهيه علما سلك الاجزاء
لو كان علما بغيرها والمغائر لها مغاير للماهيه فحينئذ يكون العلم سلك الماهيه
علما بغيرها وهو محال ثم قال فثبت ان العلم بالماهيه موقوف على العلم بكل واحد
من اجزائها قلنا ما دللنا على استلزام ان العلم بالماهيه علم تلك الاجزاء وذلك لاستلزام
وقوفه على العلم بكل واحد من تلك الاجزاء الا بعد ان يقال العلم تلك الاجزاء
موقوف على العلم بكل واحد منها لكن ذلك غير ما شرع في بيانه فالاول
ادعاء الضرورة فيه **قال** والشيخ لما ذكر ان تصور الماهيات لا بد ان يكون
مسيوقا بتصور اجزائها مال ان تلك الاجزاء قد لا يكون معلومه على التفصيل الى
اخره **اقول** الانسان اذا اراد تصور ماهيه مركبه لا بد ان يتصور اجزائها
قله وهذا امر ضروري ثم بعد ذلك يجوز ان يعقل عن الاجزاء على سبيل التفصيل
وعلم الماهيه بعلم احتمالي على معنى انه يحصل عنده حالة بسببها هي مبدأ تفصيل
تلك الاجزاء المعلومه بالعلم الاحتمالي الى متى اراد اخطارها بالبال ففصله امته
ذلك هذا ما ذهب اليه الشيخ وعند ذلك سقط ما دللنا الامام من الاغراض
لان الملازمة الاولى ممنوعه ان اردنا بالعلم المراد منه العلم الاحتمالي والمائنه
ان اراد به العلم التفصيلي **قال** اختلفوا في تفسير الذي الى اخره
اقول انما كان التفسير الثاني اخص من الاول لان كل ما يمنع خلو الماهيه
عنه امتنع خلو الذات عنه لان الذات مفسر بالماهيه مع الوجود وليس ذلك
ما يمنع خلو الذات عنه امتنع خلو الماهيه عنه لان لوازم الوجود مع خلو الذات
عنها دون الماهيه وانما كان الثالث اخص من الثاني لان كل ما يمنع دفعه
عن الماهيه امتنع خلو الماهيه عنه والا لكان الجسم العفلي غير مطابق للامر
نفسه وليس كل ما يمنع خلو الماهيه عنه امتنع دفعه عن الماهيه لان اللام الحكي
الذي يصور مع تصور الماهيه لا يكفي في جزم العقل بسوته لها مع الخلو عن الماهيه

وليس يمنع الرفع عنها وانما كان الرابع اخص من الثالث لان كل ما كان كاله يلزم
من تصور الماهية تصوره فهو كاله متى حصل الشعور بثبوته للماهية لا ينزل الدهن
من الله عنها فهو كاله يلزم من تصور الماهية تصوره لجوار وجود وصفه
لهذه الكاله مع العقله عنه عند الشعور بالموصوف والله اشارة الامام بقوله
لان من الجان ان الوصف كسب من العقله عنه اي قوله لا يمكن الذهن من ازالة
عنه واما كون الخامس اخص من الرابع فظاهر **والثالث** اخص الماهية متاهية
والالم من معقوله **اقول** ولم نلزم بان السالي محال وانما يكون محالا ان لو
كان كل ماهية مركبة معقوله لنا الا ان يخص الدعوى بالماهيات المعقوله **فان**
قال وهذا ان الوجهان لا يستعيان على اصول الكلام **اقول** لا يهـ
منعون ان كل عدد اما شفع او تروان كل عدد فله نصف بل ذلك من خواص العدد
المساوي بعد التجاوز عنه لا يسلمون ان كل ما كان اقل من غيره فهو مثناه فان بصيف
من اعر مثناه اقل من بصيف الا لغير من اعر مثناه هية مع ان كل واحد
منهما غير مثناه **قال** الثالث الذي يلحقه لدائه ويكون اخص الى اخره **فان**
اقول هذا القسم محال لان الجميع من كون اللاحق اخص وبين كون الملحق مستلزما
له لدائه محال لان الملحق من حيث انه اعم كونه وجوده بدونه ومن حيث انه
تستلزمه لدائه استحالة وجوده بدونه فلو امكن هذا القسم لامن الجمع بين
البصيف وهو محال وما ذكره من المال فغلط لا الذي يلحق الموجود لدائه
هو مفهوم الانصاف باحدا لا من بين وهوليس اخص منه والذي هو اخص وهو
الواحد والكثير استحالة كونه اخصا للموجود لدائه والاحكام الموجود
مستلزم لذلك الواحد وكان كل موجود واحدا وكل موجود كبير او ذلك
محال **قال** الرابع اللاحق الذي يلحقه بوصف مساو وهو اعم **اقول**
مثال ذلك محوق امتناع الن داخل للاجسام بواسطة الاوضاع المساوية للاجسام
وامتناع الن داخل اعم من الاجسام كحصوله للعقول المجردة والنفوس ايضا **فان**

في ما حش اللوازم الخارجية **اقول** لما كانت المقومات ايضا لوازم
للاوام بالخارجية لخرج عنها المقومات قال لانه لا فرق بين لزوم عددي وبين
عدم اللزوم الى اخره **اقول** لا نسلم ان التميز من خواص الوجود الخارجي
بل هو من خواص مطلق الوجود الا اعم من الخارجي والذهني ولا اعدام لها صورتيه
الذهني لا ناكل على عدم الشرط وعدم العلة فان الاول يسلم عدم المشروط
والثاني عدم المعلول وحكم على عدم غيرها بعدم ذلك ولولا ان الاعداد صور
في الذهن من اعر بعضها عن بعض لاستحال ذلك ثم الذي يندرج في اللزوم
العددي وعدم اللزوم هو ان الاول عما عن اسات اللزوم الذي هو اعتبار على
من الشين وهو المعنى المصحح لقولنا لو ثبت احد ما لثبت الاخر والثاني عن رفع اللزوم
اصلا ومن الذين ثبوت الفرق بينهما بل بينهما مباينة قطعاً ولان اللزوم لو كان
وجوداً وهو بايت من العدمين لما عرف فيكون الامر الوجودي صفه للامر العددي
وهو محال ولن سلمنا ذلك لكن لا يجوز ان يكون وجوداً متغايلاً للزوم
واللازم ولا زمناً لا حدتها لا لزوم رايد عليه وسعدان يكون لزومه راداً
عليه مستلزماً للتسلسل لكن الدليل انما دل على ابطال التسلسل الواقع في العلل
لا على مثل هذا التسلسل الذي هو واقع فان التمسك بلزم كون رواياه مثل فائمين
ونصف الاربع ولبا الست وهكذا الى ما لانهايه ولانه امر خارجي عنه وليس
سلمنا لكن لا يجوز ان لا يكون لارما قوله فسقد نزوله لاسي اللزوم فلا
يكون اللازم لازماً فلنا نعم ولم نلزم انه خلف فان الدات الواحدة يجوز ان يعرض
لها اللارمية في بعض الاحوال وينزل عنها في بعضها لان الملازمة لا يجب ان يكون
له الصدق دائما لجواز ان يكون جزبه الصدق فقط **قال** في اسات عدم
للماهية لا متوسط بينه وبينها الى اخره **اقول** الوسط هو الذي يقرن بقولنا
لانه حش يقال لانه لا يقرير هذا البرهان على الوجه الذي مر في اول الكتاب
وقد عرفه وقوله اما ان يكون فيها ما يعضي شي منها شيئا اي لدائه والالتم

فان كان
الامر
العددي
مستلزماً
للزوم
فلا بد
من ان
يكون
الامر
العددي
مستلزماً
للزوم
فلا بد
من ان
يكون
الامر
العددي
مستلزماً
للزوم

صح **قال** في اسات لازم دى وسط الى اخره **اقول** لو كانت اللوازم
كلها بعير وسط لما جئنا حمل شئ على غيره واللازم محال وذلك الوسط مع على الوجهين
المذكورين في الكتاب مثال الاول اقتضا الانسان قوة العجب الموجه لقوة
الضحك واما الثاني وان لم يحصر له مثال في الحال لكن لا امتناع فيه **قال**
في ان كل من تصور الماهية لابد ان يتصور لازمها القريب الى اخره **اقول** كل
لازم قريب لابد ان يكون من الثبوت للملزوم على معنى اللازم لانه لابد ان يكون كماله
لمر من تصور الماهية تصور وقد نفى لللازم البين بانه الذي تصور مع تصور
ملزومه كفى في جنم الذهن بالملزوم منها والاول اخص منه احتوا على ذلك بان
الماهية عليه للارزاق القريب على معنى انها لذاتها بوجوب ذلك اللازم فاد اخصت في
الذهن وجب ان يحصل اللازم فيه والابطال قولنا انها لذاتها بوجه واذ ان
كذلك كان العلم بها مستلزما للعلم به لانه لا معنى للعلم بالشئ الا حصول صورة
في الذهن وفيه نظرا لا تسلم عليها له مطلقا بل المعلوم عليها له حال كونها حارة
فانه لو صح عليها له مطلقا لا تستغنوا عن الدليل واما قوله في البرهان الثاني
ان محمول السجدة لابد ان يكون حار حار عن ماهيته موضوعها والام من محمول
الثبوت له ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كانت ماهية الموضوع معلومة كحقيقتها
اما اذا كانت معلومة بعض العوارض فيكون ان يطلب مقدماتها بالبرهان
اذا طلبنا حوهرية النفس وما لها من المقومات بعد معرفتنا انها يكونها حركته
للبدن ومدبره له اللهم الا ان يدعى ذلك بالقياس الى الموضوع للمعلوم كخصه وحسب
بمع الشرطية القابلة بانه لو لم يحجب في الوصف الخارجي ان يكون من الثبوت للشئ
لا يفر كل واحد من المقدس واحد الى سبين اخر الجوار ان يكون كون اللازم قريبا
لا يقتضي ان يستلزم العلم بالماهية العلم مع كون كس من اللوازم القريبة منه وبمهي
العلم بها القريب الا اذا كان المدعى هذا البرهان كون بعض اللوازم القريبة بينه
لكن ذلك معلوم بالضرورة لا حاجة له الى البرهان واما ما دلل في الجواب عن السؤال فلا

نؤمن ما ادعاه اوله لانه ادعى ان كل لازم قريب فهو من الثبوت بالفسر الاخص والار
ادعى ذلك بالفسر الاخص وجرى ان الوجه الثاني بعد تسليم مقدماته فيه طاهرا قانما
الوجه الاول فاما بدل عليه بواسطة دلالة عليه بالفسر الاخص اذ لا يلزم
من العلم بذات العلة وذات المعلول العلم بكون المعلول معلولا لذلك العلة وانما
يلزم ذلك لو كانت العلة عليه له في الذهن وهو ممنوع وكفى نقول بان كل لازم قريب
اي ما هو بعير واسطة فهو من الثبوت بالمعنى الاخص للملزوم والا فلا خاف الى وسط بالفسر
المذكور ونعلم من ذلك انه لا شئ من اللازم بواسطة شئ والا لكان بعير وسط **قال**
قال في ان اللازم الوسط لا يلزم العلم بكونه الا بواسطة العلم بذلك الوسط الى
اخره **اقول** ان معنى هذا الكلام ان اللازم الذي له وسط بالفسر المد
لا يكون بصوره مع تصور ملزومه كاف في جزم الدهن بنسبته الى الملزوم وهو
حق كما سناه قبل وان عني به ان اللازم الذي سوت له الملزوم في الخارج بواسطة معينه
فان العلم بغير تلك الواسطة لا يستلزم العلم بذلك اللازم فهو ممنوع وما الدليل
عليه وما دلت هو كدلالة عليه **قال** ولين سلطنا ذلك لنزلم لا يجوز ان يح
ذلك اللازم لغوم العوض من المعارف **اقول** بوجهه ان يقال لم لا يجوز
ان لا يكون ملك الماهية مقصده وجود ذلك اللازم قوله فلا يكون لازما
قلنا لا نسلم فان استلزام الشئ للشئ لا يتوقف على كون الملزوم مقتضيا للارزاق
فانه يجوز وجوده ولزومه له من خارجي مفارق **قال** ولما سانه ان
يقول كل ماهية فلها صحبة المعلومات والمدلولة هي علم من لوازم ملك الماهية
اقول النزاع في ان البسيط هل له لان يتولى ام لا وما دلت هو من اللوازم
الاغنياء ولا تناع في جواب لزومها الى ما لانها به شئ واحد بسط **قال**
قال لم لا يجوز ان يكون لان مان احد بالذات والاخر لغوم العوض من
المفارق **اقول** الكلام في انه هل يجوز ان يكون للبيسط لان مان وجه
ركون هو مقصدا لها ولوان لما دلت هو لكان حار عن محل النزاع **قال**

اولا لداهما فلا بد جسد من ان يكون احدهما علة للآخر الى اخره **اقول** بقرينه
ان يقال للزوم من الحاسين فمضى افعار احدهما الى الآخر فاذا لم يكن ذلك لداهما
لا بد ان يكون احدهما علة للآخر او يكونا معلوليهما واحده والا لا سقنى كل واحد
منهما عن الآخر وعن كل واحد احدهما وذلك يقتضى امكان انفكاك كل منهما عن الآخر
وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم احتياج الشئ الى غيره والى كل ما احتاج
اليه امكان انفكاكه عنه كحال العلة بالنسبة الى المعلول وان فسرنا الافتقار
بامتناع الانفكاك مركبا هذا او معناه قوله لا بد ان يكون احدهما علة للآخر او يكونا
معلولين علهما واحده بل للزوم سواء ان كان من جانب واحد او من حاسين وقد يكون
لدا للزوم وقد يكون لدا للزوم وقد يكون لا من منفصل مثال العلة الى شئ
اخص من معلولها مما سبقت فاتها علة للشئ اخص وهو محصل بالعلل والعقل والفعل
والحركة وغير ذلك مثال المشروط الذى هو اخص من الشرط العلم فانه مشروط
بالحياء وليس كل شئ عالما مثال الدليل الذى هو اخص من المدلول وجود المحدثات
فانه يدرك على وجود الاله تعالى وليس كلما حصل العلم بوجود الاله تعالى كان دليله
ووجود المحدثات قوله وان كان قريش من الاول لان الملازمة في كل واحد من
هذه الامثلة من احد الحاسين لكن العلة مؤثرة في وجود المعلول دون الاخرين
قال كون الشئ لازما لغيره امان يكون لدا له او لما يحل فيه او لما يكون محلا
له او لما لا يكون حاله لا محالة الى اخره **اقول** يريد به ان لزوم اللازم للزوم
اما ان يكون لدا للزوم او لذات الملزوم او لما يكون حالا في احدهما او لما يكون
محلا لاحدهما او لما لا يكون حالا في احدهما ولا محلا لاحدهما اذ لو كان المراد احد
هذه الاعتبارات بالنسبة الى اللازم فقط او الى الملزوم فقط لم يلزم من تحقق
القسم الرابع ان لا يكون لاحد الملازم من نوع امضا لتلك الملازمة اى لا يكون
الموجب للزوم ذات شي منها ولا امرا حالا في احدهما ولا محلا لاحدهما اذ عرفت
هذا فنقول لا نسلم انه لو كان كذلك لكان نسبته ذلك المباني اليهما نسبته

الى غيرهما فانه لا يلزم من اشتقاق اختصاصيهما ما حده هذه الامور اسفا الاختصاص
اصلا ليجوز اختصاصه بهما بنسبه اخرى غير هذه الامور وكف لان الامر
كذلك في امضا المفارقات معلولا لهما لانها تقتضيهما بواسطه علمها السامع
عليها **في مباحث الجنس** **قال** الماهيات اذا اشتركا في بعض الدائيات
الى قوله والفصل حال الجز المميز **اقول** القانون الذى به يعرف كون
الماهية مرده من الجنس والفصل بمحقق امور اربعة الاول ان يكون مشاركه لماهية
اخرى في امر ذاتي فان الاشتراك في الامور الخارجية بثبوته كانت او سلبه لا توجب
الترتيب فهدف من الجنس والفصل لان البسائط لها اشتراك في صحة المعلوماتية **المد**
في كون كل منها مقارنا للآخر وفي سلب ما عداها عنها الباقى ان يكون المشترك فيه
مقبولا في جواب ما هو فان لم يعتبر ذلك لكان السد حسا للاشياء **الد**
التي اشتركت فيه عن معاجين حسا لها الثالث ان يشارك كل واحد من تلك
الماهيات عن الاخرى بامرداتي والا لكان الامتياز بامر سلبى او ثبوتى خارج عن
الماهية والاول لا يوجب الترتيب والا لكان كل فضل مردها صرورة اشارة
للتوقع في حقيقته وامتيازه عنه بعدم دخول الجز الاخرى في ماهيته وذا الباقى
والا لكان كل جنس مردها لا شرال حصص الانواع المختلفة من جنس
طبيعه ذلك الجنس وامتيازه كل واحد منهما عن الآخر بالفصل المقارن به الحاج
من ماهية ولو كان كذلك لكان ابدا اهل جنس وفضل مردها من
اخصا وفصول غير مشاهيه وهو محال الرابع ان يكون الدائى المميز مقبولا في
جواب اى شئ هو فان لم يعتبر ذلك لكان الدائى المميز لكل واحد من الاشياء
والمعاجين عن الآخر فضلا له فكان الكل فضلا للسكنجيين والبسائط **لشرا**
البسائط اذ عرفت هذا فنقول الماهيات اذا اشتركا في بعض الدائيات المقبول
في جواب ما هو وافترقا في بعض الدائيات المقبولة في جواب اى شئ هو ففى العقل
ان يمام ما به الاشتراك مقارنا التمام ما به الامتياز وحسب محصل هناك

قال الجرم المشرك وقال الجرم المميز والاول هو الجنس القريب والاني هو الفصل القريب
عن معنى ان اللات التي عرضت لها جماليه الجرم المشرك عرضت لها الحسيه والى عرض
لها جماليه الجرم المميز عرضت لها الفعليه وان كان احدا لا يعتبران معار للآخر وفي
قوله لان لفظ الجرم على الاشياء المرادف له اي الكلي بطرانا لفظه السمي وسائر
الالفاظ الداله على الانواع المنحصه الوجود وفي استخاصها كلمات وليست بمجمله
على اشياء الضم الا ان تفسر الاشياء بالافراد للنوعه وحده ما قاله **قال**
م المقول قد يكون مقولا على واحد فقط الى اخره **اقول** المقول يتدرج فيه
الشخص المقول على واحد ولفظ الكلمات الخمسه ومجمله على كثيرين خرج عنه
الشخص وصار المقول على كثيرين حسا قريبا للجنسه وفي قوله ولا يعنى بالمقول على كثيرين
انه الذي لا يسمع بغير صورة من ذلك والا لكان كل نوع جنسا شاك وهو ان يقال
انما يلزم ذلك ان لو كان مفهوم الجنس هو مجرد كون الشيء لا يسمع القول على كثيرين
وليس لذلك واجب عنه الاستناد بان قال هذا غير وارد وارجو ان المراد ان الجنس
ليس هو المقول على كثيرين محققا في جواب ما هو قولنا المقول بل هو المقول على
كثيرين محققا في جواب ما هو قولنا بالفعل فان الجنس لو كان هو الاول لكان
كل نوع جنسا وفيه نظر لا نسلم ان كل نوع مقول على كثيرين محققا في جواب
جواب ما هو قولنا بالقوه فان ذلك محال على كل نوع ولو صح ذلك على نوع لصح على
كل كلي وكان يجب ان يقول والا لكان كل جنسا فاي احصاء للنوع به
بل الصواب ان يقال المقول على كثيرين لما انقسم الى المقول على كثيرين بالقوه والى
المقول على كثيرين بالفعل فمفسر كلامه بالاني لخرج عنه الاول وهو الانواع التي
انحصرت وجودها في اشخاصها ثم صده بقوله محققين بالحقائق لخرج عنه الانواع
التي لم ينحصر وجودها في اشخاصها والافصول القريبه والخواص السافله لا يهاق حراتها
في الماهيه ويكون المراد بقوله لكان كل نوع جنسا حسسه للجنسه ثم قد قوله
بقوله في جواب ما هو لخرج عن العرض العام والافصول البعيه والخواص العاليه

وان شئت اخرجت بقوله محققين بالحقائق الانواع غير المنحصه الوجود في الاشخاص
وبقوله في جواب ما هو الثلاثه الباقية لان المقول في جواب ما هو يجب ان يكون
دلالته على الماهيه بالمطابقه وسي من هذه الثلاثه ليس كذلك **قال** اذا حلق
المقول على كثيرين حسا للجنس الى اخره **اقول** بقوله ان يقال لو كان
المقول على كثيرين حسا قريبا للجنسه كان الجنس احد انواعه ولو كان كذلك لما صح
قولكم بكون المقول على كثيرين حسا قريبا للجنسه لانه حسا بكون جملا للنوع
على الجنس وانه غير جابر اجاب عنه بان قال لا نسلم امساع حمل النوع على الجنس
فان النوع اذا عرض للجنس جاز جملة عليه وها هنا كذلك لان الجنس وهو
المقول على كثيرين عرض له ان صار جنسا للجنسه الذي هو النوع واحاد السائل
عن هذا بقوله لان كل عارض اضافي فهو متاخر عن المضاف الى اخره ويقوس
ان يقال المدعى اشاع حمل الجنس على المقول على كثيرين حسا قريبا للجنسه
المبايه لانه لو صح ذلك لكان جملا عرضا لما سلمت من امتناع حمل النوع على
الجنس جملا داتيا ولو كان ذلك لكانت الحسيه التي هي امرا ضافيا عارضه
للمقول على كثيرين بالقياس الى الجنس ولو كانت كذلك لكانت مباحه عن الجنس
الذي هو واحد المضافين لان كل عارض اضافي فهو متاخر عن كل واحد من المضافين
فلزم ما خالفنا عن نفسه وهو محال ثم اجاب المحب عنه بان قال لا نسلم لزوم
ما خالفنا عن نفسه فان المتاخر حلسه خاصه لان المقول على كثيرين عرمله
حلسه خاصه وللمقدم مطلق الحسيه فلم تاجر الحسيه الخاصه عن
مطلق الحسيه وذلك لا مباح فيه لان كل شخص من نوع مباح عن طبعه
ذلك النوع ثم عاد السائل وقال الدليل على لزوم ما خالفنا عن نفسه ان الحسيه
العارضه للمقول على كثيرين لا شك في باجزها عن الجنس الذي هو واحد المضافين
فذلك الحسيه اما بغير الجنس الذي هو واحد المضافين او بغير منه فان كان الال
والامر فيه ظاهرا وان كان الباني حاسا مستملا على طبعه مطلق الحسيه لان

كل فرد من نوع مستقل على طبيعته ذلك النوع فنلزم من باخرها عن مطلق الجنس
باخر مطلق الجنس عن نفسها وهو محال ثم قال ولا نطلق الجنس طبعه واحد
ولا نلزم ان ما خرب بعض افرادها عن بعض وتوجيهه ان نقول وليس سلمنا عدم لزوم
ما خرب السى عن نفسه لان الجنس العارضه للمقول على سبيل لو باخرت عن الجنس
لزم ما خرب بعض افراد الجنس المطلق عن البعض وهو محال لان الجنس المطلقه
طبعه واحد والطبيعه الواحد استحالة ما خرب بعض افرادها عن بعض وهذا يعود
لبس شيء ما اولاً ولا نلزم من باخر ما اسملت عليه الطبيعه عن طبعه
ما خرب الطبعه عن نفسها فان كل مجموع من احرار من اجزائه مع امساع
ما خرب كل جزء عن نفسه واما ما نينا فلانه لا يلزم من باخر الجنس العارضه للمقول
على سبيل من عن الجنس باخر الفرد عن الفرد وانما يلزم ذلك ان لو كان المقدم لها
فردا من افراد مطلق الجنس وليس كذلك بل المقدم بنفس الطبعه الجنس
واما ما نينا فلانا وان سلمنا لزوم ما خرب الفرد عن الفرد لئلا يمتنع في ذلك فانه
محور ان يحاح بعض افراد الطبعه الواحد الى المجموع والمرب منها ومن فرد ما نوع
اخياع وذلك يستلزم ما خرب عن المجموع المستلزم لما خرب عن ذلك الفرد لا لما خرب
عن الماخر عن الشيء ما خرب عن ذلك السى وقوله ان خرب السى لا يلزم ان يكون صفة
له وقد عرفت ما فانه وان فسر الوصف بالخارج عن الماهية بطريقه السوال
قال هذا المقول على سبيل من الحيوان مثلا اما ان يكون موجودا في الخارج
وهو محال الى اخره **اقول** لم لا يجوز ان يكون موجودا في الخارج ويكون المشترك
بين الكريات سوا واحد انا النوع لا الشخص والمشخص بهذا المعنى لا يجمع الحمل على سبيل
سلمنا لك لم لا يجوز ان يكون الجنس هو المعنى المعقول في الذهن المطابق لما اسملت عليه
كل واحد من الانواع ويكون المراد ما يحمل هذه المطابقة ومار مطابقة سى واحد معين
لا شيئا منفردا على ما عرفت سلمنا ذلك لم لا يجوز ان يكون هو الحيوان من حيث هو
حيوان فوله لانه جرم من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجن المحمول قلنا لا نسلم

قلنا لا نسلم ان الحيوان من حيث هو حيوان جنس الحيوان بشرط ان لا يكون معه
سوى الفصول واما الحيوان من حيث هو حيوان فهو محمول ولن سلمنا انه جرم لا نسلم
انه لا شيء من الجن المحمول فان الذات التي عرضت لها الجرمه اذا اخذت من حيث هي جرم مع قطع
النظر عن ان يدخل فيها زيادة او لا بدخل كان محمولا وهذا هو المراد بقول الامام في الجواب
الذي هو الذات ان الجنس لا يحمل على النوع حمل الموطاه واما قوله واما سائر الاجزاء
فانما يحمل على الجرم الذي هو الذات لا على المرب فتره بعض الشارحين بان قال لا ما اذا
قلنا الانسان باطن كان ذلك جملا للناسط على الحيوان المجرد عن عدا الطبعه من
الفصول لان الانسان ليس بالحيوان مجرد عن مجرد عن جملة الفصول المعايين
للفصول مقيد بقيد الطبع والحيوان بهذا الشرط جز من ماهية الانسان والنطق
محمول عليه حمل الاستقاق وهذا السبيل لا ناسلم ان الحيوان بهذا الشرط جز من
ماهية الانسان فانما الحيوان المقيد بالطبع هو الانسان سواء تعرض لخرده من
غيره من الفصول او لم تعرض بل نحن ان الجرسوا ان كانا او عرذات فانه اذا
اخذ من حيث هو هو كان محمولا على المرب قال واعلم ان هذا التعريف ليس الا
للجنس المنطقي **اقول** هذا التعريف لا يطبق على الجنس الطبعي لانه لو كان حيا
له لكان صلا الكل ما اشير اليه في الوجود من افراده وكان هذا للحيوان واللون
وكان الحيوان لونا وهو محال واذا لم يطبق على الطبيعي وقد يطبق على المنطقي
كان حده فانه لا ماهية له ورا هذا القيد لانه لا معنى للون الحيوان حيا
الا فانه مقول على كثير من محققين بالحقائق في جواب ما هو وفنه بطرا ما اولاً
فلانه لا يلزم من عدم انطباق هذا التعريف على الجنس الطبعي انطباق الحد عدم
انطباقه عليه اصلاً فنحن ان يكون مطبقاً عليه انطباق الرسم واما ما نينا
فلانا لا نسلم انه لا ماهية للجنس المنطقي ورا هذا القيد ولم لا يجوز ان يكون المقوله
عارضه لمفهوم وراها هو الجنس من حيث هي وكيف فانما انسان الجنس
المنطقي عند السمع هو المقول على سبيل من محققين بالحقائق في جواب ما هو من

علا سانه الى سى من الوجودات انه هو وهذا شعر بان هناك مفهوم ما وراء المقولية معروف
لها نعم لا يكون مسار اليه حتى لو صار مسار اليه حرج من كونه منطقيا وصار طبعيا
الهم الا ان يقال الامام يعنى الجنس المنطقي هذا الاعتبار لكن لا يملكه ما قصه فلاهم
لجواب انهم يريدون به امر اساووي هذا الاعتبار وقد صرح بهذا الاختلاف في شرحه
للاشارات **قال** وهذا القيم مما ترون **اقول** انما ترون اذ لك لانهم لم
يحدوا له نظرا في الوجود الا باعتبار ومثاله العقل ان قلنا ان الجوهر ليس كسكن **قال**
لا يجوز جعل الجنس المطلق جنسا لهذه الاربعة بمسلك ان تصوره مقدم على تصورها
وهو مشتمل عليها فيكون جنسا وفيه نظرا واما مادته الامام فعنه نظرا واما اوله
فلجوان ان يكون هذه المرات عارضه لا مورد وجوده واما ما ساقا فلا تالا سلك ان السبب لا يصير
جنسا بالسببه الى النوع الواحد فانه لما كان ان يصير الشيء نوعا بالنسبه الى الشخص الواحد
كان هذا ايضا واجله في 2 مقام المنع بعلم بالبرهان على عدم جوار ذلك **قال**
ان جعلنا هذه الاربعة انواعا للجنس المطلق بجنس الاجناس لا نسقم الا الى جنس اجناس
هو جوهر وجنس اجناس هو جوهر وعنها **اقول** يريد به اننا ان جعلنا الجنس المطلق
جنسا لهذه الاربعة فجنس الاجناس بسبب هذا لا يرد على العشره المسبوه بل يدخل
الجنس المطلق الذي هو جنس له والاحاس الاربعة تحت واحد من تلك العشره وهو
المضاف لانا اذا جعلنا الجنس المطلق جنسا لهذه الاربعة كان جنس الاجناس احد
انواعه وهو عارض لا مورد مختلفه الحقائق وهي الجوهر والكم والكيف وغيرها من الاجناس
العاليه فان قلنا ان اخلاف معروضات الامور الاضافيه بالماهيه بعضي اخلاف العوارض
بالماهيه كان جنس الاجناس العارض لكل واحد من الاجناس العشره محالفا بالماهيه
بجنس الاحاس العارض للاخر وكان جنس الاجناس مقولا على امور مختلفه بالحقائق وكان
جنسا لها وان قلنا ان اخلاف المعروضات بالماهيه لا بعضي اخلاف العوارض بها كان
جنس الاجناس العارض لكل واحد من الاجناس العشره موافقا بالماهيه بجنس الاجناس
العارض لكل واحد من الاجناس العشره موافقا بالماهيه بجنس الاجناس العارض للاخر

وكان جنس الاجناس مقولا على امور متفقته بالحقائق فكان نوعا آخر او كيف كان
يكون معرفه الجنس المطلق ووقوفه المقول على كثير من محققات الحقائق لصدقه عليه
وعلى العرض العام ووقوفه المقول على كثير من محققات الفعل لصدقه عليها وعلى الفصل **خاصه**
وبعض النوع ووقوفه المقول على كثير من محققات الصلاحيه وهو الكلي لصدقه على
الصفات الخمسه باقسامها ووقوفها المضاف لصدقه عليه وعلى الشخص المضاف
جنس الاجناس على القدرين وجنس الاجناس جنس على القدر الاول ووقوف اخر على
القدر الثاني لا يقال **لا يلزم** من عدم امضا اخلاف المعروضات بالماهيه
اخلاف العوارض بها صدق جنس الاجناس على امور متفقته بالحقائق فحان ان لا يكون
اخلاف المعروضات موجبا لا اخلاف العوارض ويكون العوارض مختلفه بالماهيه لا ما
نقول المراد ان الامور الاضافيه العارضه للاحاس العاليه اما ان يكون مختلفه بالحقاق
او متفقته بها وعلى هذا لا توجه ما ذكرتموه لا يقال لو كان جنس الاجناس اظلا
بالمضاف كان اخص منه وانما علم منه لصدقه عليه وعلى غيره من الاحاس العاليه لا ما
يقول المضاف اخص من جنس الاجناس باعبار ذاته واعلم منه باعتبار بعض عوارضه
وهو كونه جنسا للجنس الاجناس ولا امتناع في كون الشيء اخص من شيء باعتبار بعض
عوارضه وبالعكس **قال** ان الجنس القريب عليه يحمل الجنس البعيد على النوع الى اخره
اقول معناه ان الجنس البعيد انما يجوز حمله على النوع اذا كان الجنس القريب
محمولا عليه قبله ولنوضح ذلك في مثال معقول استحالة حمل الجسم على الانسان الا
بعد حمل الحيوان عليه والجان حمل الجسم عليه بدون حمل الحيوان عليه ولو كانت
ذلك لكان الجسم المحمول عليه حينئذ جسمًا حالًا عن الحيوان والجسم الحالى استحالة
حمله على الانسان واذا كان ذلك كان حمل الحيوان على الانسان اقدم من حمل الجسم
عليه **في مباحث النوع** قوله وعلى ما نقل وعلى غيره الجنس في جواب ما هو
اي وعلى كل حال يقال عليه وعلى غيره الجنس 2 جواب ما هو والا لكان الشخص الواحد
من الانسان والواحد من الفرس نوعا لانه يقال عليه وعلى غيره الجنس 2 جواب ما هو

قال المعنى الاول انما يحتمل النوع محمولاً على ما تحته **اقول** لا يريد بذلك
 ان كل ما كان محمولاً على ما تحته كان نوعاً حقيقياً والا لكان النوع المضاف بالجنس
 مثلاً نوعاً حقيقياً كونه محمولاً على ما تحته بل يريد به ان نوعاً النوع الحقيقى انما يحتمل
 لكونه محمولاً على ما تحته من الاسماء من نوعه النوع الاضافى وانما حقيقته لكونه موضوعاً
 لما فوقه من الكلليات **قال** لان كل ما اندرج مع ما يحالفه تحت جنس فلا بد ان يكون
 امتياز عن ذلك الخالف بغير ما به الاشتغال فيحصل الرتب **اقول** انما يلزم الترتيب
 ان لو وجب ان يكون الامتياز بامر شئى اما اذا جاز ان يكون الامتياز بامر عدى فلا **قال**
قال المعنى لا حاجة به الى الجنس والفصل من حيث هو هو **اقول** اما اذا كان
 بسيطاً فظاهر واما اذا كان مركباً كالانسان فان حاجه الى الفصل لا بد راجعه تحت
 الجنس وهو هذا الاعتبار نوع اضافى واما باعتبار انه حقيقى فلا حاجة به الى الفصل
 الستة والذات اشار بقوله من حيث هو هو **قال** الاحاس العاليه اذا ضرب محرمه
 الاخر **اقول** الاحاس العاليه هي الاحاس العفوه اعني الجوهر والكم وغيرها وهي
 اذا اضرحت مجزئة عن فصولها المقتسمه كانت انواعاً حقيقيه لانها حاسد يكون مقوله
 على كسرتين محلهن العدد فقط في جواب ما هو ولا يكون انواعاً اصافيه لان
 النوع الاصافى لا بد ان يكون متدرجاً تحت جنس يقال عليه وعلى غيره والاحاس
 العاليه ليست متدرجه تحت جنس وليس فوقها جنس والا لكان العالي غير
 عالى وهو محال واما الاحاس المتوسطه فانها وان كانت انواعاً حقيقيه بعد مجزئتها
 عن فصولها المقتسمه لصدقتها على المحض عن المحلفه بالكمات لهما انواع اصافيه
 ايضا لانها تحت الجنس **قال** واما ان المضاف قد يضرب حيث
 يلزم الحقيقى وكما للاحاس المتوسطه **اقول** لا سلم لرب الحقيقى بان الاحاس
 المتوسطه اذا جردت عن فصولها المقتسمه كانت انواعاً حقيقيه لصدقتها على المحض
 المتعده في حقيقه وان فسر النوع الحقيقى بالقول على واحد وعلى اثنين من الاشخاص
 الخارجيه اندفع هذا التنبه لطل الفرق الخامس ويطلب قوله في الجنس ان يفق الامور

اشتماله على الحقيقى نادره وباعتبار اشتماله على الاضافى اخرى وباعتبار ترتيبهما من
 باله وانما يصح ذلك ان لو كان لفظه النوع موضوعه لكل واحد من هذين النوعين
 والترتيب منهما ومن الزمان اللفظ اذا قيل على كل واحد من البشيطين وعلى الرتب منهما
 لم يكن ذلك الا بالاشغال اللفظى فاذن لفظه النوع موضوعه لهما بلته وقد عر
 ما في قوله ان الشئ لا يصير جنساً الا لنوعين **قال** في المباحث المشمله من الجنس والنوع
 اعلم ان ما ذكرنا من الاعتبارات الثلاث طائر في الكلليات الخمسه واما اقتصر
 على ذكر النوع والفصل حيث قال ولذا النوع والفصل لا يجار لان هذه الاعتبارات
 عرانيه في الخاصه والعرض العام ويحتمل بقوله من الجمله الواحد حيث قال
 النوع المطلق والجنس المنطوق طالين لسان لا يحتمل في السى الواحد من الجمله
 الواحد عن الاجاس فانها مقوله على ليرين محلفين بالحقايق في جواب ما هو واذا
 حردت طبايعها عن فصولها المقتسمه كانت مقوله عليها قول النوع على افرادها للز
 الجمله التي فيها الخامس عن الجمله التي هي بها انواع قال الامام قال السبع الامور
 الى هي في الطبيعه الى اخره **اقول** اعلم ان الامور التي هي في علم الطبيعه
 الاحاس منها الاخر من واحد لهما ما هي به بالفعل وبالقول واما انواع فالمنجسطا
 منها في الطبيعه اي التي هي موجوده بالفعل مثاليه واما هي في انفسها اي بالقول
 ما هي به لما ذكر في الكتاب **قال** والنوع ان يميز من الجنس من وجده **اقول**
 انما قال ان يميز ولم يقل اعلم لما قاله قوم لان العام محب ان يكون محالاً حقيقته مجزئاً
 في الخاص والنوع ليس اعلم من الجنس بهذا المعنى واعلم ان هذا الاعتبار ثابت في الشخص
 مع الجنس والنوع **قال** في مباحث الفصل **قال** في الفصل كيف يقوم الجنس
 الى اخره **اقول** الفصل يقوم حصه النوع من الجنس على معنى ان وجودها تقوم
 به اذا عرفت هذا مقول ذهب الشيخ الى ان الفصل انما يقوم حصه النوع من الجنس
 لانه عليه ما منع الامام من ذلك اما السمع فقد اصح عليه بان الفصل اذ لم يكن عليه
 للجنس باما ان يكون الجنس عليه او لم يكن والاول باطل والا للحقق الفصل المعنى

حب تحقيق الجنس وهو محال والسبب باطل ايضا لانه حسد يستعنى كل واحد منهما عن الآخر
في وجوده فلا يحصل منهما حقيقة مريده وفد نظرا لانه ان عني بالعله المحاج
البد فلا نسلم ان الجنس لو كان عله للفصل لمحقق المعين حيث كحقق الجنس فانه لا يلزم
من كحقق المحاج اليه في الجملة كحقق المحاج وانما يلزم من ذلك ان لو لم يوقف على شيء
آخر وان عني بها العله السامه اعني جملة الامور التي تصدق على كل منها انه مفقود
البد فلا نسلم انه لو لم يكن شي منها عله للاخر لا تسعى كل منهما في وجوده عن الآخر
لكون ان يكون احدهما حزا من عله الاخر بشرط لها ولن شلنا صحة مقدمات هذا
الدليل لانه ينتج ان الفضل المعين عله للجنس المطلق لا حصه النوع من الجنس الذي تصدق
السبح لا مانع اليه الا انفس العله المحاج اليه واذا ثبت ان الجنس المطلق محاج
الى الفضل المعين والحصه محاج الى الجنس المطلق والمحاج الى المحاج الى السبح محاج
الى ذلك التي ضرورية وان ادعى بهذا البرهان عله الفضل المطلق للجنس المطلق او
الفضل المعين للحصه فلا يخفى عليك وجه فتاده واما الامام ومدا حرج عليه
ما ان الفضل قد يكون صفة للجنس كالمسا من النسبه الى الحيوان الاصل وبالجملة
فجميع عوارض الماهيات اذا اظنت الماهيات نفسها فان تلك العوارض بفضلهما
ليس موضوعا لها بل بصدورها ومعالجها فانفضال الحيوان الابيض بالبياض عن
الحيوان الاسود والصفة محتاجة الى الموضوع والمحاج الى السبح لا يكون عله له
وفنه نظرا لان الشيخ انما ادعى عله الفضل للحصه من الجنس في الماهيات المحصلة
في الوجود ولا في الماهيات الاعتبارية ومادونه الامام من قبل الثاني لا من قبل
الاول ولا ترد عليه وقوله بل قد يكون الامر كذلك على تفصيل سائر في الحكمه
الى اخره معناه ان الفضل قد يكون عله للحصه النوع من الجنس في بعض المواد لكن
ذلك لا يكون فضلا والا لكان كل فضل عله للحصه بل ذلك لخصوصيه تلك المواد
فان الموحد الكلويه قد انعكس في بعض المواد موجه عليه وليس كذلك ايضا
لكونهما موجهه كلييه انعكس موجه كلييه بل لخصوصيه تلك المواد قوله وهذا

الاضافه العارضة للاجناس العالیه في الماهيه كان جنس الاحاس نوعا اخر بل الصواب
ان يقال في الجواب ان المدعى صدق النوع الاضافي في الجملة مع ذلك النوع الحقيق والامر
ههنا الماتيه لان الاجناس المتوسطة تصدق عليها في نفس الامر انها انواع اضافيه ولا
تصدق عليها في نفس الامر انها انواع حقيقيه لانها انما تصير حقيقه على تقدير كونهما
عن الفضول المصنعه واذا كان كذلك فلا يكون صدق الحقيق من لوازم صدق الاضافي
وقد سبق عدم ملازمه الاضافي للحقيق فاذن ليس من مآلها اعم من الاخر مطلقا نعم كل
واحد منهما اعم من الآخر من وجه لصدق كل واحد منهما على بعض ما صدق عليه الآخر
لصدقهما على النوع الاخر **قوله** في ان النوع الذي هو احد الجنس الحقيق لا
المضاف لان الجنس انواع الكل الى اخره **اقول** قل عليه انه عني بكون الاضافي
موضوعا انه ليس بمجول فهو ممنوع لما عرفت انه يجب ادخال الكل في حده وان عني به
انه موضوع مع انه مجول ايضا فذلك لا يقتضي امتناع بوعينه لما هو مجول وهو الخلق
وكن يقول مراد الامام بذلك امر بالث وهو ان المضاف من جهه ما هو مضاف
ليس بمجول وهرت الحجه هكذا النوع الذي هو احد الجنس انواع الكل وكل ما هو
نوع للكل فهو مجول لان الكل مجول فنوعه مجول لا محاله مع النوع الذي هو احد
الجنس مجول ولا يسي من النوع المضاف من جهه ما هو مضاف فهو مجول ينتج من الشلل
الثاني لاسي من النوع الذي هو احد الجنس مضاف من جهه ما هو مضاف فينعكس
لاسي من المضاف من جهه ما هو مضاف احد الجنس واذا لم يكن المضاف من جهه ما هو
مضاف احد الجنس بان الذي هو احد الجنس الحقيق لان احدهما احد الجنس ضروري
قال في مراتب الانواع اما الحقيق وليس نوعيته بالقياس الى شيء اخر حتى يحدد ما خلاف
المراتب **اقول** هذا فيه نظرا لان النوعيه امر اضافي انما يعرض للسبح بالقياس
الغيرم الا ان نوعيته النوع الحقيق انما يكون بالقياس الى ما تحته ونوعيه النوع المضاف
بالقياس الى ما فوقه اذا عرفت هذا فنقول الحق ان يقال النوع المضاف ان اعتبر
بالقياس الى النوع المضاف فان مراتبه الاربع المذكوره على قياس ما في الجنس لان

الشئوع الاخير في هذه المراتب سمي نوع الانواع لان النوع انما يكون نوع الانواع اذا كان
 تحت جميع الانواع كما ان الجنس انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والنوع
 الذي تحت جميع الانواع في مراتب الانواع وهو الاخير والجنس الذي فوق جميع الاجناس في
 مراتب الاجناس هو العالي وقوله **اما اذا فرضنا** جنسا عاليا كجنس الانسان ولسنا لانواعه
 انواع وذلك مثل العقول فان فوقها الجواهر وليس تحتها نوع فما اصلا وان اعتبر
 بالقياس الى النوع الكهفي كان له مرتبتان مفردة والذئبية كونه مغطى نوع واما الكهفي فان
 اعتبر بالقياس الى الكهفي كان له مرتبة واحدة فقط وهي المفردة لا شئاع ان يكون احد النوعين
 المحققين فوق الاخير وان اعتبر بالقياس الى المضاف وكان له من مراتب مفردة والذي فوقه
 مغطى نوع **قال** اما ان النوع هل هو جنس لهذه الاربعة فالكلام فيها ما مر
 مثله في الجنس **اقول** اما ان جنس او ليس بجنس معرفته ظاهرة من المذكور
 في الجنس واما ان قلنا انه جنس الجنس الاجناس لا يرد على العشرة المذكورة لا ما ان جعلنا
 النوع المطلق جنسا لهذه الاربعة كان احد انواعه نوع الانواع وهو عارض لا مور مختلف
 الحقائق وهي الانسان والفرس والثور وغير ذلك من الانواع الاخير في مراتب الانواع
 فالامور العارضة لهذه الحقائق المختلفة ان كانت مختلفة بالماهية لم يكن نوع الانواع
 نوعا اخر في هذه المراتب بل جنسا وان كانت متفقة بالماهية كان نوعا اخر او دهر
 كان ويكون فوقه النوع المطلق وفوقه المقول على كبر من متفق بالكمات بل هو
 عليه وعلى الفصل والخاصة وفوقه المقول على كبر من بالفعل وفوقه الكلي وفوقه
 المضاف فالمضاف جنس الاجناس على التقديرين ونوع الانواع جنس على التقدير الاول
 ونوع الاخير على التقدير الثاني **قال** في نوع الانواع يقال عليه النوع بالاستئصال
 من بلته او وجهه الى اخره **اقول** نوع الانواع لا بد ان يكون حقيقيا والالكال كونه
 نوع ولا يكون نوع جميع الانواع وان يكون اضافيا والالم يكن تحت جنس هو نوع له
 ولا يكون نوع الانواع وكونه نوع الانواع ليس لكل واحد من هذين النوعين وحده
 بل لجموعهما ولفظه النوع يقال على نوع الانواع باعتبار ثلاث لانه يقال عليه النوع باعتبار

المشكك في الاصل في هذا الباب يريد هذه المسئلة عليه بعض الفضول لبعض المحققين
 لذات الفضلية بل مخصوصة المواد وهذا الباب الحكم بعدم علمه واعلم ان ما ذكره
 الامام بنهما على اصل عظيم وهو انك متى رايت ثبوت شئ لمشي في بعض المواد فانظر
 فان كان ذلك لذات ذلك الشئ فاحكم حصوله في جميع صور وجوده وان كان كحصول
 المادة فلا حكم بذلك لجوان ان لا يكون الامر كذلك في غيره من المواد **قال**
 وقد نورد على مذهب السطح سوال الى اخره **اقول** توجهه ان يقال الفصل
 المعين ليس علمه كخصه النوع من الجنس والا لكانت الطبيعة الجنسية محاصدة اليه
 واحصاها اليه ان كانت لذاتها كانت محتاجة اليه ابدا فلا يوجد الطبيعة الجنسية
 معفكه عن ذلك الفصل المعين وانه خلف وان لم يكن محتاجة اليه لذاتها كانت عينه
 عنه لذاتها لا تختلف عنها والشرطه الاولى ممنوعه فانه لا يلزم من احصاها السلي الى غيره
 احصاها ما اشتملت عليه اليه واما ما ذكره الامام في جوابه فوجهه ان يقال لا نسلم
 انها ان لم يكن محاصدة اليه لذاتها كانت عينه عنه لذاتها وانما يلزم ذلك ان لو وجب
 احتياجها اليه وعناوها عنه لذاتها وليس الامر كذلك بل الطبيعة الجنسية محاصدة
 لذاتها الى فصل ما فلا جرم كان هذا الاحتياج حاصلا لها ابدا واما عن هذا الفصل
 او ذلك الفصل وليس من كاتبتها بل من خالف الفصل لان الفصل المعين لذاته بعضي
 وجود الطبيعة الجنسية فاذا اقتضاها عرضت لها الحاجة اليه **قال**
 المشهور ان الفصل المقوم للنوع لا يمكن ان يكون مقولا بالنسبة الى النوع في جواب
 ما هو الى اخره **اقول** الماهية المراد من الجنس والفصل اذا كانت حصة المشهور
 والحق ان فصلها استحالة ان يصير مقولا في جواب ما هو كسب الشبهة المحضة اذا وقع
 السؤال عن ذلك النوع مما هو وان جنسها استحالة ان يصير مقولا في جواب اي شئ هو
 اذا وقع السؤال عن ذلك النوع ما شئ هو على معنى ان الماهية التي عرضت لها الفصلية
 او الجنسية استحالة ان تعرض لها الاخرى بالقياس الى النوع الواحد والا لصار
 تمام الجنس المشترك عنه ومن غيره عن تمام الجنس المختص به وبالعكس وهو محال

لا يوجد لها الطبيعة الجنسية

والامام متنع ذلك الماهية المرحية من امرين كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه
واحد من وجه كالحوان الاسف فان كل واحد من حركتها اعم من الاخر من وجه واحد
من وجه واذا كان ذلك كذلك نصر كل واحد من حركتي هذه الماهية بالنسبة اليها مارة
مقولا في جواب ما هو واخرى في جواب اي شيء هو لان المطلوب ان كان اعتبار الحيوان
الابيض عن الحيوان الاسود كان الحيوان مقولا في جواب ما هو والاسف في جواب اي
شيء هو وان كان المطلوب امتيانه عن الحيوان كان الابيض مقولا في جواب ما هو
والحيوان في جواب اي شيء هو واعلم ما ذكره الامام خارج عن محل النزاع فان القول بعمام
كحوان واحد في الماهية المحصلة لا في الماهية الاعتبارية وما ذكره الامام في الماهية
الاعتبارية فلا سطل مذهبهم قوله ويعول الماهية الى اخرى اي اعتماد هو لا المدرس
منعوا صرود الفصل جنسا واحس فضلا بالنسبة الى النوع الواحد على ان الفصل
عليه للجنس والاحس معلول له فلو صان الفصل جنسا واحس فضلا لا يعلل العلة
معلولا والمعلول علة وذلك محال وهذه المقدمة عند الامام باطلة على ما عرفت وابت
يقول انه ان قرئ ذلك على الوجه الذي ذكرناه فلا حاجة بهم الى ان الفصل علة للجنس
قال المشهور ان التقسيم سابق على القوم **اقول** لان القوم حصل للخصص
الى هي اجزاللانواع فان الساطي اذا قسم الحيوان قسمه الى الحيوان الممر ب الماهية
وللحيوان الممر بغير الماهية الممر بغير الماهية الممر بغير الماهية الممر بغير الماهية
والقوم حصل لما هيية النوع لانه عبارة عن انضمامه الى شيء اخر وهو الخصص حتى
حصل النوع وحصل اجر سابق على تفصيل الضل لان انضمامه الى الخصص لا بد ان
يكون بعد وجود الخصص **قال** الجنس العالي له فصل مقسم بقسمه الى انواعه
اقول الجنس العالي يجب ان يكون له فصل مقسم لانه يجب ان يكون كنه نوع له
فصل بقومه وكل فصل مقوم لنوع فهو مقسم كنهه **وقوله** وليس له فصل
مقوم اعني الذي يميز عما شاذ في الدخول تحت جنس يشترك هذا القسم الى انه
كحوان يكون له فصل مقوم يميز عما شاذ في الدخول تحت الوجود اما انه

منع ان يكون له فصل مقوم على ما ذكر من التفسير والالكان فوقه جنس فكل
نوعا عالما ومتوسطا فلا يكون الجنس العالي جنسا عاليا هذا خلف واما انه كحوان
ان يكون له فصل مقوم بالتفسير الثاني فلا يكون بوجه من امرين او امور متساو
وحد يكون كل واحد منها فضلا بغيره عما يشاركه في الدخول تحت الوجود
فعلى هذا يجوز بوجه ما هيية من فصلين وفصول وقوله والنوع السافل بالعس
اي تحت ان يكون له فصل مقوم وذلك ظاهر وممع ان يكون له فصل مقسم والا
لمكان هذه انواع بقسمه اليها فلا يكون النوع الشامل شافلا بل متوسطا وهو محال
قوله والمتوسطات لهاها فصول مقسمه بقسمها الى انواعها وفصول
معومه تقسم اجناسها اليها لانها لما كانت احنا شايح ان يكون لها فصول
مقسمه ولما كانت انواعا يجب ان يكون لها فصول مقومه فيكون لها كلا الفضلين
فرون **قال** ومنهم من يزعم انه لا يجب في كل فصل مقسم الجنس ان يكون
مقوما للنوع لو جهين احدهما ان العدم مقسم وغر مقوم **اقول** اما انه
مقسم فلانا قسم الحيوان الى الماطق واللاماطق والانسان الى الحاهل والعالم
ولللبصر والاعى فبعضه الاعدام مقسمات واما انه لا يكون ان يكون العدم
مقوما فلما ذكره في الكتاب وما ذكره في جوابه فتوجيهه ان يقال لا سلم ان
العدم لا يكون مقوما للماهيات الاعتبارية **قوله** لان العدم لا يكون
عليه للوجود فلنا لا سلم فان العدم اذا كان له صورة في الذهن كان ان يكون
عليه للوجود في الذهن من حيث هو وجود فيه لانه لما كان ان يكون مقسما للجنس
الى الماهيات الاعتبارية ادب قسم هذه الاعدام اعني اللاماطق والحاهل والاعى
بقسم للحيوان والانسان الى الماهيات الاعتبارية الحاصيلة في الذهن طارعة
لها من هذه الجهة نعم المعدوم في الخارج استحالة ان يكون مقوما للوجود بوجه
الخارج لان المعدوم لا يكون عليه للوجود الخارجي **قال** الفصل في
الدرجة الواحدة لا يكون الا واحدا **اقول** كثر في بالدرجة الواحدة

عن حوار تعدد الفضول في درجات متعددة لان حال الجز المميز في كل درجة حسب
تكون مغايراً لحوال الجز المميز في الدرجة الاخرى وهو كما بين ذلك لا يجوز ذلك
فان لكل نوع هو عاقل في فضلين او فضول في درجات كما ان الناطق فضل للانسان
بالقناتش الى الفريش والحساس والمتخيل فضل له بالقناتش الى النباب والنامي فضل
له بالقناتش الى الحمار والمتخيل فضل له بالقناتش الى الكوهر المجرى **قالت** لان قال
لم لا يجوز وجود اثنين في الدرجة **اقول** توجيهه ان يقال لا نسلم ان كل فضل
مميز هو علة لا حتمال وجود امرين يكون كل منهما ميمير للنوع عما اشار له في الحس ولا
يكون سبباً في حصوله للخصه بل المجموع المميز منها هو العلة فقط بالحساس والمحرك
بالارادة بالنسبة الى الحيوان وقوله في الجواب بالمجموع بالحققة فضل واحد
وكل واحد منهما حرة ليس اشئ لانه ان عبر به ان الفضل بالحققة حديد يكون
هو المجموع فقط فهو متمنوع وانما يلزم ذلك ان لو وجب ان يكون كل فضل علة وهو
اول النزاع وان عني به ان المجموع يكون فضلاً ميمراً وعله فكل واحد من حريه
ميمراً غير علة فحق مسوع ما ذهب اليه السائل واما الجواب الاخير فتوجيهه ان
يقال وجود امرين كل واحد منهما ميمير علة للخصه مع عليه المميز منها للخصه
يستلزم المحال لانه حينئذ يكون كل واحد منهما معلولاً للخصه والا استغني كل واحد
منهما عن الخصه والخصه عن كل واحد منهما عن الخصه والخصه عن كل واحد منهما
وقد بين في الامور العامة ان مثل هذين الامرين اعني الخصه والمجموع الحاصل
منهما امتنع من اجتماعهما يكون حصته واحد وحسب تكون الخصه سابقه على
كل واحد منهما وهما سابقان على المجموع سبب السبب على الرب فالخصه سابقه على
المجموع ضروره ولو كانت معلوله له كانت ما خرج عنه فتوقف كل واحد منهما
على الآخر وهو دور محال وفنه نظراً ما اولاً فلا لا نسلم اسبقاً الخصه عن كل واحد
منهما على ذلك القدر وانما يلزم الاستغناء ان لو لم يكن معلله بالمجموع اما اذا كانت
معلله به كانت بحاجة اليه وهو محتاج الى كل واحد من حريه كانت الخصه بحاجة

اليهما لان المحتاج الى المحتاج الى الشئ محباح الى ذلك الشئ واما ما بينا فلانه لو صح
ذلك امسح بكون الفضل مركباً والابنم يكون ذلك وهذا ان الجوابان بعد
تبليغ مقدماتهما بقدر ان ابطال الميسر لا يصدق المقدمه العاقله ان كل
فضل هو علة للخصه التي منعها السائل فالاولي ان يقال السبع انما قال هذا
الحكم بمرتباً على هذه المقدمه وما ذكره السائل حديد يكون شراً عليه ويقرب
ان يقال الحساس والمتخيل بالاراده ان كان كل واحد منهما فضلاً فربما للحيوان
فقد رطل ما دبرتم وان كان الفضل القريب مجموعهما كان كل واحد منهما فضلاً
بعيداً ولا يجوز ان يكون فضلاً كحسيه لمساواه كل منهما الحيوان بل لعله فاذا
كل واحد منهما فضل لمجموعهما وعاد الاسكالك وحوايه ان كمال الفهم الباقى
وهو ان يكون كل واحد منهما فضلاً فربما للمجموع ولا يلزم من ذلك لزوم الاشكال
ولا ابطال قاعده عليه الفضل للخصه لانا انما يدعي كلاهما في الماهيه للمسله على
الطبيعه الحسيه والمجموع لا يستعمل عليهما واذا كان ذلك فكل حصه برحت من
امر من سببها كل واحد منهما فضلاً فربما لها وكل حصه برحت من طبعه
حسيه وامر من سببها كل واحد منهما فضل القريب مجموعهما وكل واحد منهما فضل
بعيد ويحتمل ان يكون هذا مراداً من قول الامام المجموع بالحققة فضل واحد
وكل واحد منهما حرة **قالت** لان طبيعه الحس لو وجدت خالده عن الفضل
الاخر **اقول** بغيره ان يقال لو وجد ب طبعه الجنس خالده عن جميع الفضول
كسب عنه عن مسمى الفضل وكان غناها عنه لذاتها اذ لا حاصل هناك الاذاتها
المحرره ولو كانت عينه عنه لذاتها استحال ان يكون معلوله له لا الغنى بذاته
عن الشئ لا يعرض له الكاحه اليه وحينئذ يكون الخصه الموجوده في النوع من الحس
عنه عن الفضل المقرب به ولا يكون الفضل فضلاً لان كل فضل علة للخصه
وما ذكره في الجواب عنه فالترتيب الطبعي ان تقدم المنع الاخير وتوجيهه
ان يقال لا نسلم انها لو كانت عينه عنه لكان غناها عنه لذاتها قولاً

اذ لا حاصل هناك الا ذاتها المجردة قلنا من الامور الملاقيه اما من الامور
 المباشرة فلا فانه يجوز ان يكون عنها غيره لمؤثر مباشر او حب وجودها وحسب
 يكون بعض افرادها عنيا عنه لمحصله بغيره وبغيرها محتاجا اليه لمحصله به ولا
 امتناع في ذلك لان الامور المتساوية في الماهية حاز بعضها بالعلل المختلفة كان
 الحران والحاصل بالحرارة متساوية في الماهية للحرارة الحاصلة بمباشرة النار والحاصل
 بالحرارة والعلل والعلل وغير ذلك ولين سلنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون عنها
 لوايتها المقيد المقيد التسلسلي فهي بهذا الشرط لا توجد دائما فحاز ان يصير
 معلوله له عند زوال هذا القيد ولين سلنا ذلك ولكن لا سلم ان كل فضل
 عليه لمصلحة النوع من الجنس قال مذهب الشيخ في الفصول والاحكام
 يعني ان يكون الفصل الاخير هو العلة الاولى والجنس العالي هو المعلوم للاخير
 اقول — ينشئ دليل في مثال يطهر عانة الطهور فيقول لما كان الفصل العنصر
 في كل مرتبة عليه لمصلحة النوع من الجنس في تلك المرتبة يلزم ان يكون الفصل الاخير
 عليه اولى والجنس العالي معلولا لا غير لان الناطق حسب يكون عليه الحيوان الذي
 هو جزء من الانسان وعلمته له بمعنى احد المهور وهذا اما لونه موجد
 الحسية وفصله معا اولونه موجد الحسية فقط او لفصله فقط والا فلا
 محال لان والا كان موجد الحسية الذي هو الجسم الثاني فلا يكون فصله هو
 الخناس والمتميز بالارادة عليه له الاستحالة اجتماع علمين على معلول واحد
 معن الثالث وحسب يكون الناطق موجد الحيات والتميز بالارادة ولذا
 الكلام في فضل كل مرتبة بالقياس الى الجنس الواقع في تلك المرتبة فاذن
 الناطق عليه موجد لفصل الحيوان وهو عليه لفصل الجسم الثاني وهو النطق
 وهو عليه لفصل الجسم وهو الابداع والاكباد عليه الجوهر وهو الجنس العالي
 ثم يقول الفصل الاخير ليس معلولا لفصل والا كان تحت نوعه نوع هو
 فصله فلا يكون الفصل الاخير اخص وليس الجنس العالي عليه لفصل والا كان فوقه

حسب هو فصله فلا يكون الجنس العالي حسبا عالميا واذا ثبت ان الفصل الاخير
 عليه وليس معلول والجنس العالي معلول وليس لعله وما سنها عليه شيء ومعلوم
 شيء اخر ثبت المدعى لا يقال — فاعلى معصني ما ذكرتم سعي المحققين من الاحكام
 بالاعل لا ما يقول لا نسلم فان المعلوم في كل مرتبة هو الحصة من حيث هي
 لو اسطه اتحاد العلة فضلها الا انه يلزم من ذلك ترتيب للعلل والمعلولات
 على الوجه الذي عرفت او يقول انا لا اعني تعليم الفصل للمصلحة الا لونه موجد
 لها ولغيرها والامر لذلك في كل مرتبة يكون الحصة معلولة ولان الحصة في
 كل مرتبة مرتبة من الجنس العالي والفصول وكل واحد منها صار معلولا لما
 عرفت فكون الحصة معلولة ضرورة قال — ولا يمكن الاستدلال بذلك
 على ناهي الاحكام المتصاعدة لان الرهان انما قام على انها المراتب الى علة اول
 لا الى معلول اخر اقول — لا نسلم فان برهان التطبيق كما دل على انها المراتب
 الى علة اولي دل ايضا على انها الى معلول اخر وقوله واما على مذهبنا فنفس
 يكون لذلك وقد لا يكون اي قد يكون الفصل الاخير علة اول والجنس العالي معلول
 اخرا وذلك حيث كان الفصل عليه لمصلحة ومثلا يكون لذلك وذلك حيث لم يكن
 الفصل عليه لمصلحة بل صفة لها وحسب يكون الفصل الاخير هو الصفة الصفة
 الاولى والجنس العالي هو الموصوف الاول قال — والجواب منع الصغرى
 اقول يرتبه انا لا نسلم الفصل الواحد مع انه لا الجنس واحد فان الاستيف
 فصل واحد وهو مقرر بالحيوان والانسان والجسم واتحاد الى غير ذلك واعلم
 ان مرادهم بامتناع ذلك في الفصول الدائرية للماهيات الحقيقية وما ذكره
 الامام فصل عرشي لماهيات اعتبارية فلا يرد عليهم ويمكن ان يصح الصغرى بنا
 على ان الفصل عليه بغير ما ذكره الامام وهو ان يقال لو اقرن الفصل بالمرتبة من حيث
 لتخلف المعلول عن العلة وانه محال قال — وحسب يقول الفصل اما ان يكون من
 الزوال الى اخره اقول — قال الشيخ لفظ المنطقين موضوع لمعينين احدهما

في

انه الذي يوصل به الشيء شخصاً كان او طلياً عن غيره والماني انه الذي يوصل به الشيء
عن غيره في حقه ثم قال واذا بان الامر لذلك فليعلم ان يعلوا لفظه الفصل
موضوعه ليلته معاني عام وخاص وخاص الخاص اما العام فهو الذي يوصل
الشيء عن غيره في الجملة وقتاً ما سيجد في الوصف المقارن للشيء والجره كالقيام
والعود بالنسبة الى بعض الأشخاص وهي الاتصاف غير الموصوفه بذلك الوصف
المقارن بغير الشيء عن غيره وقت حصوله له دون حصوله لذلك الغير وليس
مما للغير عنه اذا كان الامر بالعكس ومثل هذا الفصل يد من الشيء عن نفسه
لحسب ومن مختلفين اعني قد يعود وقد عدم تقوده فصل العود بمجر
له في وقت تقوده عن نفسه في وقت عدم تقوده والى هذا الفصل اشار الامام
بقوله الفصل اما ان يكون يمكن الزوال وحسب بلون الانفصال ايضا يمكن الزوال
واما الخاص فهو الذي يوصله عن الغير ولا يوصل للغير عنه وهو انفصال الشيء
عن غيره العرضيات الملازمه له والى هذا اشار الامام بقوله اما ان لا يكون الفصل
يمكن الزوال وذلك يقع على قسمين احدهما ان يكون فاصلاً له عن غيره في وقت ولا
يلون فاصلاً في وقت آخر وذلك اما يكون اذا امكن حصول ذلك الوصف اللازم
لذلك الغير في الجملة محسب بصله عنه اذا لم حاصل له ولا يوصل عنه اذا
كان حاصل له ايضا وهو امتياز الفلك عن الانسان بالجره حال سلونه وعدم امتيازه
عنه حال حرته والى هذا اشار الامام بقوله وحسب اما ان يكون الشيء الذي امتاز
عن ذلك النوع يمكن الاتصاف به وعلى هذا التقدير يقع الامتياز ايضا التسلل الذي
ان يكون فاصلاً له عنه دائماً وذلك اما يكون اذا لم يكن حصول ذلك الوصف لذلك الغير
احلاً وهو امتياز الانسان عن العرس انه فكاك بالقوة فان هذا الانفصال لازم
عن متغيراته والى هذا القسم اشار الامام بقوله او لا يكون لذلك بلون الانفصال
بما اننا واما خاص الخاص فهو الفصل المعلوم للنوع الذي جعله الامام بحال الحر المنير
ثم قال وهذا الفصل يحدث الاخره وفيها الاختلاف بالماهية والاولان لا يحدثان

الا الاخره لان الوصف الخارجي لا يوجب الاختلاف بالماهية وان استلزمه بالاختلاف
اذن الحكم من الغير اذا عرفت هذا فنقول الفصل اما داني او عرضي لازم او مقارن
والمراد مقصور على الفصل الذاتي وهو الذي احداً يحسبه كالمتشهور ان الماهيات
المرتبه لا ترتب الا من الاجناس والفضول وخالفهم الشيخ فنه الى اخره اقوله خالفهم
في ذلك في الحكمة المشرفه وقال المحدودات التي في معانيها تولد منها ما سالف
حقا لهما من الاجناس والفضول وهذه انما يدل بها على ذاتها ومنها ما سلف
حسبها لا من الاجناس والفضول مثل الجسم المأخوذ مع الساق فان له ذاتاً وهو
المقول المركب من معوماته الشارح لمفهوم اسمه وليس له جزءاً مركباً من الاجناس
والفضول اذ ليس له ذلك والا كان تحت جنس فان كان تحت الجوهر كان العرض
لجوهر وبالعكس ان كان تحت غيره ولان الساق عرضاً لا معوم وهوذا الجسد وكل
فصل معوم وجود الجسد ولا يكون الساق فصلاً والامام يمنع ذلك وقد كرهه
غيره قال ومن اصناف هذه التركيبات ترتب الشيء مع اخذ علته اما
مع الفاعليه فكما عطاء فانه اسم لغايه مفعولته بالفاعل واما مع الماده فبالغير
فانها اسم لسان معرون بحسين العرس واما مع الصور فكالقطر فانه اسم
للانف المعتقد واما مع الغائيه فكما الحائمه فانه اسم كلفه معرفته بما هو حال
لها وعنه من التحمل بها في التجميع او مع معلوله كالحلق فانه اسم لزان موصوف
بالخلق والحلقو تعلول لملك الذات وكذلك الرارق وبالجمله جميع اسمها الفاعل
المستفقه من معلولاته ومن هذا القبيل تركيب العدد من الوحدات والبلقة
من السواد والساق والسرير من الخشب والصورة والحاسات من الاستغناء
فانها لا تسمى بالمكن هيال اسمحاله وامتراج فها اذن احداً من المرتب في
المفهوم وان لم يكن حراً فاما منفسه بل من توابه الاجزا الاول القابض بانفسها
فان ليس كل حراً حسيماً او فصلاً بل كل حراً محمول فها واحدهما والذي اوجب به
لقول المسد من ضعيف لانه ربما لا يحمل ما به المثار له وما به المحسالفه

على تلك الحقيقة مع ان الحشر والفصل للشيء بحسب كونها محمولين عليه وليس حملا
عليها لكن لا يمتنع كون الشيء محمولا على نفسه وعلى المركب منه ومن غير من حيثية
بل لا يتخفى حيثية من لونه مقولا على ماهيته بل واحد منها ولذلك
اعترف في حيثية الشيء ادراج نوعين بحسبه. قال لكن هذه الحجة انما لو حوزنا
لون الفصل عدما اقول. قال بعضهم في جوابه لان الانسان انما كالخالف
الحوان عن الناطق بعد اشترائهما في الحيوانية لا باقران الناطق به فحسب
بل به ولعدم ادراكه للحوان عن الناطق فاما لو فرضنا الحوان عن الناطق اطلاقا
لما كان الانسان محالفا له ولذلك القول في جانب الفصل واعلم ان هذا
ليس بشي والا لما وجد فصل يهودي السنة لانه يقال الانسان ما امتاز عن
الغريز بالنطق بل به وبعدم ادراكه للغريز فاما لو فرضنا الغريز اطلاقا لم يكن الانسان
محالفا له هذا من طريق الحذل. واما من طريق المحقق فيقول لم فليكن ما لم يكن
من صدق ما ذكرتم من الشرط ان لا يكون امتياز الانسان عن الحوان عن الناطق
بالنطق فقط بل به ولعدم ادراكه للحوان عن الناطق عاياه ما في الباب انها تستلزم
استلزام الامتياز لعدم النطق في الحوان عن الناطق لكن لا يلزم من استلزامه له توقفه
عليه بل مراد الامام بذلك ان على هذا التقدير يكون امتياز البسيط عن المركب لعدم
البسيط الاخر في حيثية فلم يحوز لون الفصل عدما لما صح ذلك. قال
الفصل قد يكون مودعا وهو الناطق وهو المحمول المسمى بالمنطقي وقد يكون سميما وهو
النطق اقول. انما يكون النطق من حيث انه فصل منطقي مودعا ان لو قلنا لا معنى
للونه فصلا سميما الا لونه مقولا على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته كما هو
مذهب الامام لان هذا المفهوم مركب من القود المذكورة اما لو قلنا انه عبارة
عن مفهوم عرض له هذا الاعتبار كما هو من ههنا الشيخ فتر له غير معلوم وقوله
الناطق مقوم للانسان فيه نظر لانه ان اراد انه يقوم الانسان الطبيعي فهو باطل
بالدليل الذي بينه ان الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي وان اراد به انه يقوم

ان

المنطقي فهو ايضا باطل بالدليل الذي بينه ان الجنس المنطقي لا يقوم النوع المنطقي
ويمكن ان يجاب عنه بان مراد الامام بالناطق المقوم ليس هو الناطق المنطقي بل الناطق
الطبيعي وهو شي ذو بطق وليس ولا سلك ان الناطق بهذا المعنى يقوم الانسان
الطبيعي وقوله وهو باطل الساخ فانه حر الابيض والاسفر عندهم جوهر والياض
ليس جوهر فيه نظر لانه ان عني الابيض الذات التي عرض لها الساخ فلا سلم ان الساخ
حر منه وان عني به الذات مع الساخ فيمنع كونه جوهر فان المركب من الجوهر والعرض
لا يكون جوهر. والافعال لو لم يكن جوهر كان عرضا ملون الجوهر معوما للعرض
وهو محال لا نقول لا سلم وانما يلزم ذلك ان لو كان داخلا تحت جنس وانما
يلون داخلا ان لو كان ماهيته حقيقته وليس كذلك بل هو ماهيته اعتبارية
لا محقق لها في الخارج بل ما في الخارج ليس الا حتم انصف الساخ قال فانك
اذا قلت اي شيء هو بعد طلبت جميع ما له بعد الشيء اقول لا سلم بل طلبنا
امتيازه عما ساد له في الشيء وذلك يحصل بالفصل فقط اللهم الا اذا قيل
هذا الفظ من الكلام انما يستعمل اذا كان المطلوب جميع ما له بعد الشيء
كما اذا قيل اي حوان هو فيكون المطلوب جميع ما له بعد الحيوانية وحسب ذلك
ذلك والحق في التيم الاول للفصل الجنس البعيد والمقول على النوع في جواب
اي شيء هو مخرج الجنس والنوع والعرض العام ويقوله في ذاته كاحصه ويقوله
من حيثية الفصل المنزلة للنوع عما اشار له في الوجود وهذا التيم ذكره الشيخ في
الشفاء ورثته في الاشارات بانه الحلي الذي عمل على الشيء في جواب اي شيء هو
في جوهره وبه يجب ان يفتر ولا لم يتم الرهان على انحصار الزا في الجنس
والفصل لجوار طسعة مركبة من امرين كل واحد منهما يخص بها فلا يكون شي منها
فصلا بالفتحة المذكورة في الشفاء وذلك منها فصل البنية المذكورة في الاشارات
لكون كل واحد منهما ممزجا لها بالذات عن المشارك لها في الوجود والمقول على
النوع في التيم الثاني الجنس البعيد وفي جواب انما هو مخرج الجنس والنوع

والعرض العام وفي ذاته الحاشية وبالذات في الثالث وفي ما قبله في الرابع والذات في
الخامس كجزء عن الحاشية وهذه الادلجة الاخيرة دبرها المتقدمون لكن من غير
بعيدها بالذات والشئ اوجب ذلك في مباحث الحاشية رتبها الشئ بانها
كلية مقولة على ما تحت حقيقته واحدة في جواب اي شئ هو قولاً غير ذاتي والقييد
الاول يخرج الحش والعرض العام والنوع وبالحيز الفصل وهو سناول
خاصة النوع الاخير والموسنط والعالى والحش العالى وقوله فان الحكم
ولعوض الكيف لذلك اقول لعوض الكيف كالاقتسامية ومن امثلة الخاصة
بالقياس الى البعض دون البعض لون الانسان ذا رجلين فانه خاصه له القياس
الى بعض الحيوانات فقط لا القياس الى الكل فان الطير ايضا لذلك مثال خاصة
النوع الاخير الصمك للانسان والنوع المتوسط يقول العالم للحوان والنوع
العالى الوضع على شئ الاستعلاء للبحر والحش العالى لون الشئ لانه موضوع
للجوهر قال ويخرج عنه انه قد يكون لازماً وقد يكون مفارقاً اقول لا فاما لما
كانت مسافة ذات لازمة فلما كانت احقر ذات مفارقة لان لونها اخضر بعض
لحق صاحب الحاشية دونها قال الحاشية قد يكون مستطبة وهي ظاهرة وقد يكون
مركبة الى اخره اقول مثال السطبة الصمك والجمامة بالقوم والفعل للانسان
والمرلية وصف الانسان بانه ما يجدي الشرح منقصب القامة عريض الاطفاق فان
كل وصف من هذه الثلاثة مشترك سنة وتبين عن الحصول الاول للجنة والعقرب
والذات للحوان البحرى الذي صورته صورة الانسان المنمى بالناس والثالث للورد
لكن المجموع وصف سناوله محتقن به وقوله والذات الخواص المذكورة في رسوم
طبائع الاحناس العالمة لذلك اي يكون تلك الرسوم مركبة من امور كل واحد منها الحكم
الرسوم لكن المجموع الحاصل منها يكون سناولاً له ومثال ذلك تعريف الكيف بانه كهيئة
فان لا توجب لصورها الصور امر خارج عنها وعن جامها ولا كسبه ولا سبه في
احاطها فان الهيئة الفارة مشرلة سنة وبين غير الحيلة والزمان ومقولة ان

الذات وهي قسمه العلى الى حزناته فاشاعش قسماً لان مورد القسم اما الحش او النوع
او الوصف الخارجى وكل واحد منها اما ان ينقسم الى الحش او النوع او الوصف او
الشخص ويحب ان يكون المراد بالنوع المقسوم هو النوع الاضامى لا الضامى انقسام
النوع الحقيقي الى الحش والى النوع بكل واحد من المعنيين فالاول ينقسم الحش الى
الاحناس ينقسم الحش الى الحوان والنبات والجماد والذات ينقسم الى الانواع لنفسه
الى الانسان والعنق والتور والثالث لنفسه الى الاصناف لنفسه الى البر
والزوفى والهندي والرابع لنفسه الى الاصناف لنفسه الى رند وهذا العنق
وهذا التور والاحناس والسادس والسابع والما من ينقسم النوع الى احده
الاربعة وامثلها المذكور قبل الا انها مختلفة بالاعتبار السابع ينقسم
الوصف الخارجى الى الاحناس ينقسم الايض الى الحوان والنبات والجماد
العاشر لنفسه الى الانواع واكادى عشر الى الاصناف والثاني عشر الى
الاحناس وامثلها ظاهرة مما قر ويحل في الوصف الخارجى الخواص العالمة
دون السانلة لاستحالة قسمها الى الاحناس والانواع واتما ترك الفصل
لان قسم النوع العالى يعنى عنه ان كان عالياً والمتوسط ان كان متوسطاً
والاخر ان كان اخيراً وان كان النوع والفصل الاخران لا يدخلان في
القسم الذى دبرها الامام لاستحالة انقسامها الى الحش والفصل لكن لا بد
منها فعلى هذا كان يجب ان لا يزل النوع ايضا لان قسمه الحش يعنى عنه القسم
ان ينقسم الحش العالى لانقال انا لا اسلم امضا قسمه العلى الى حزناته سناولة
الوقوف على معرفة الاحناس والفضول وانما يكون مقصده لها ان لو كانت موجبة
لمحصل السناط حتى يميز الحز الحش عن الحز الفعلى او يكون ذلك استهلا
وانت ترى ان شئاً من هذه التسميات ما اوجب ذلك بل بما اوجب الا القسم
الى ما هو اشد تركيزاً من المقسوم لعم قسمه اعم الذات الى احصائها من بعد
اخرى على المرتبة الى ان ينهي الى قسمه يكون المقسوم اليه من العنقيات نفعه في

الحدود لا تنافي لوجوب الوقوف على جميع اجزا المحدود ولكن ذلك انما يمكن بعد العلم
 باعم الزايات واحصائها فلا يمكن استفاضة العلم بالاعم والاحصاء منها لاننا نقول
 اذا سلمنا ان هذا النوع من القسمة لوجوب الوقوف على جميع اجزا الشيء فقد حصل عرضا
 لانما في قسمته الحلي الى حرياته لا يحتاج الا الى العلم بان احدهما داخل تحت الآخر
 فاذا علمناه فاعلمنا بعد ذلك ان يعلم ان الحلي ذاتي او عرضي عالم او خاص بل ان
 يطلب مع ذلك جميع الكلمات التي دخلت الماهية المطلوب قسمتها وفضلها تحتها
 دحولا قريبا ولعندا ولتستعمل واحدهما في الينا داخل فيه الى ان يهي القسمة الى
 الاشخاص فاذا فعلنا ذلك فقد حصل لنا جميع اجزا الماهية التي داخله بها
 وعرضاتها فحسبتمتميز الداعي عن العرضي واحسن عن الفصل بالفعل او سهل
 الوقوف عليه لان القسمة تقسم القسمة الاعم الى اقسامين بما به يتميز احدهما عن
 الآخر فيستدل الدفن الاعم وينزل الى الاحصاء والاحصاء لم يقسم القسمة الى ما به
 حتى صار المجموع نوعا ما اذا قسم ذلك الى امرين اخرين صار حصيلتهما وهذا
 الطريق لحصول الاحصاء والفصول من القسمة الحلي الى الاستفاد اذا عرفت
 هذا فاعلم ان كل واحد من الكلمات الخمسة عمل بقسمة الى كل واحد منها والى
 السادس وهو الشخص فقسمة الحلي الى الحريات تقع على بلتين وجهها ان كان
 المراد بالنوع والفصل والخاصة عن الاخرى وعلى اربعة وعشرين وجهها
 ان كان المراد بها الاخرى لكن لا يسفح بقسمة الخمس والنوع الاضائي
 والعرض العام الى الاشخاص استدا البتة بل بواسطة انماها الى الانواع الخمسة
 والفصول وانحواص الشافله ثم انقسام تلك الماهية في المشاركات التي بين
 الخمسة **قال** وسفر على انحواص القسمة الى الجبر اقول
 الخاصة الاقل لعدمه على الماهية المربعة في الوجود والعدم كالحزب والزهين
 جميعا الثانية عدم لونه صفتها الثالثة عدم قوله الاستعداد والصعف
 الرابعة عدم لونه الحفي منها **قال** ومع الخاصة في انه قد توجد فيهما ما يميز

يفعل وان سئل بعدم اجاب التقدير تصور امر خارج سنه وبين غير المضاف والآن
 وتبي والمملك وعدم اجاب القسمة سنه وبين غير الكم وعدم اجاب النسبة في اخر
 الكامل سنه وبين غير الوضع اذ الوضع لوجوب سببه في اجزا حامله لكن اذا قيد
 هذه الصفات لبعضها البعض حصلت من ذلك صفة مخصوصة بالكيف **هـ**
في مباحث العرض العام رتبة الشيخ انه المقول على ما تحت طبعه واحده
 وعلى غيرها قول اخر ذاتي بما القيد الاول يخرج الخاصة وبالثاني الثلاثة الباقية
 قال وهو خطا لانه قد يكون جوهر الى اخره اقول نعم بعضهم ان هذا العرض اعني
 العرض العام هو العرض الذي يقابل الجوهر والاشياء اطلق ذلك بان قال العرض العام
 قد يكون جوهر كالانسان والحيوان والجماد والعاج لانه على محمول عليها
 وليس حصيلها ولا فصلا ولا نوعا ولا خاصة فهو عرض عام صوره احصاء الحلي
 تحتها فكل جوهر فهو خارج عن ماهية العرض المقابل للجوهر يخرج ان العرض العام قد يكون
 خارجا عن ماهية العرض المقابل للجوهر وهو المراد بقوله قد يكون عرضا وخارجا عن
 الشيء في الحمله لا يكون بغير ذلك الشيء نعم هذا العرض قد يكون جوهر وقد يكون عرضا
 فسمي للجوهر باللون بالسنته الى الانسان والعرض القسيم للجوهر قد يكون عرضا
 بهذا المعنى وقد لا يكون فاذا لم يكن شي منها اعم من الآخر مطلقا بل كل منهما اعم
 الآخر من وجهه واخص من وجهه وما اصاب صاحب المعية في قوله لا يفسر
 معناه ذو الساس ولفظه ذو النسبة والمحمول بالمحصفة هو الساس وهو
 السبب الخارج عن المحمول هي التي تربط بها المحمول بالموضوع وليست هذه النسبة
 لذلك فانا اذا قلنا الانسان ذو مال وان فلان اوفوق كذا ذات النسبة
 محمولات وقوله فاعلم ان هذا اللفظ لفظي اي ان ارد بالعرض العام ما يكون
 محمولا في اللفظ ولا سلك في ان ذلك هو الاتي وان ارد به المعنى الرايد
 على الموضوع الثابت له فلا سلك في ان ذلك هو الساس واعلم ان هذه
 الخمسة قد مجتمع في الشيء الواحد اشتدادا مشته مختلفا باللون فاحسن للسواد

وفصل المختص ونوع المكيف وخاصه للمختص وعرض عام للانسان قال
في لفظه انما من المختص الى اخره اقول مطلوب الباحث اما ان يكون احاس
الماهيات التي لعقلها لعلاقتها ووضوح ان اكل واحد منها اسما ووضوحا فاما
ان يكون احاس الماهيات الثانية في انفسها ووضوحا من غير ان يتصورها بل دفع
نظره عليها فان كان الاول متعلقا عليه اصناف الاحاس والعقول منها على الترتيب
لانه ان كان حقائق تلك الاشياء حاصلة عنده مفصلة بنظرها فاتي حرقه وجه
محصلا واحد منها ممرها لهما مسرا ذاتيا حكم عليه بالفصلية ثم غير بعد ذلك
الحسن والفصل العرس عن المحسن بطريقة وان كان التاي متعطف عليه
معرفة الاحاس والفصول منها غاية الصعوبة لكنه حسد يعلم ان هناك دوا
فانما بالنها وصفا فانه سلك الدورات واما اذا اراد ان يعلم ان الدورات
منها ماهي وان الصفات ماهي وكم هي ومد لصعوبة ذلك ثم اذا علم انها
استركت في شي وتمايزت شي فلا تدرى ان الذي علم استركتها فيه تمام المشترك
اولس وان الذي علم امتيازها به تمام المتميز اولس واذا كان الامر بهذا
المناه كان اصناف العقول والاحاس على سبيل التحقيق في غاية العسر
والصعوبة لكن من الطرق الموصلة الى معرفتها العننه وهي تنقسم الى قسمين
منه الحل الى اخره ومنه الحل الى اخره والقسم الاول طاهر باقائه
لا حاجة له الى الشرح الا قوله ويدرولون بولسا يرتد به ان يكون المركب مع الاستحالة
لحتم لا يتم الاخر لعصها عن بعض مال الطبع الذي يكون مع الاستحالة
الدين من الاعضا والرتب الطبعي ان لو خدر هذا المال الى الاخر
ومنال ذلك ان يقول اخر من الانسان اما ان يكون مستطه او مملو اما
الستطه فهي العظام والغضاريف والرباطات والاوراق والشراس والاورده
والاعسنه والسم والدم واما المملو فاما ان يكون مملو بولسا او لا وهي العظام
او بولسا نانيا وهي الكف والساعد او بولسا نانيا وهي جمل اليد واما

النوع فمميزا فانا نقول انما قال وقد يوجد لا من المواضع ما لا يحصل به التميز
اصلا وهي المواضع الحسية كساوي الزوايا بالفاصلين للثلاث قوله ومع الحاصه في ان
الاقوال المعرفة التامة لا تالف الا منها فيه نظرا لان هذا المعنى لا يصدق على شي منها
البته فكيف يكون مشتركا فيه لان كل واحد منها يصلح ان يكون هذا من المعروف
الثام نعم هذا المعنى يصدق على المجموع الحاصل منها من حيث هو مجموع والمطلوب ما
يصدق على كل واحد منها اللهم الا ان تحسب هذه المتاركة بما جعلناه تقليدا وحيدا
يصدق قال ومشاركة الفصل والنوع مع الحاصه بمن بالامكان العام ان يوجد في هذه
الطبقات ما يكون متعاكسه اقول انما تشارك النوع والفصل في الوجوب اذا كان المراد
بالفصل ما يميز الشيء عن مشاركه الدخول تحت الجنس لانه متى تحقق اذا كان الفصل
بحد النفس يحقق النوع وبالعكس وذلك ظاهر واما الحاصه فلا يكون لازمه كالفصل
بالقوة وقد يكون متارقه كالفصل بالفصل فاذا كان كذلك مع التعاكس بالامكان العام
وقوله للعدد الذي مرأى لان العرض العام خارج غير مساوي والنوع والفصل فاحلان
مساويان قال في ان جميع الموجودات سمى استراليا في جنس
واحد الاخره اقول لان الموجودات اما جوهر او عرض فكل دخل
جميعها تحت جنس او فصل لكان ذلك الجنس والفصل اما جوهر او عرضا
وكيف كان يلزم من مؤمر احدتها بالآخرى وهو محال اما عدم كونها من جنس
واحد فضروري واما عدم اشتراكها في خاصه واحد فظاهر اصبا والامسا
كانت الحاصه خاصه كل عرضا عاما وليس المراد من قوله وان المحمول
عليها محمول على ما تحمها ان كل ما يحل عليها من المحمولات الحقيقيه والاعتباريه
يحل على ما تحمها لانه يحل عليها القليه والمجوليه وللصافيه وليس يحل على ما تحمها
بل المراد فيه المحمولات الاعتباريه واما المحمولات الاعتباريه فتقسم الى ما يحل
على ما تحمها ولما لا يحل فاعلم ذلك قوله واما الحاصه والعرض العام فقد يكونان
كذلك اقول ذلك كالفصل والشيء بالقوة وبالحمله كل استعداد بجمع الصور

النوعية واما اللذان لا يكونان كذلك فالنفس والشيء بالفعل فان افراد الاسان غير
 مساوية فيها واما قال اما في الحقيقة فلا يجوز ان يكون بسيطاً كالباري تعالى **الفصل**
الثاني في الاقسام قال تعريف الماهية اما ان يكون بعضها وهو محال الى اخره اقول
 الاقسام غير متحصرة فيما ذكره الامام لجواز ان يكون كالمركب من الخارج ونفس الماهية
 او بالمركب من الخارج ونفس الماهية والداخل فيها بل الصواب ان نفس الخارج ما
 لا يكون نفس الماهية ولا جزء منها وقوله تعريف الماهية اما بنفسها او بجزءها
 او بما هو خارج عنها والخارج اما ان يكون بسيطاً او مركباً منه ومن الداخل ومنه ومن
 النفس او منه وسما والاوّل والاخير ان يستلزم معنى الشيء بالعلم بالشيء كما العلم
 به وهو محال فتعريف احد الاقسام الثلاثة الباقية قوله فيكون حداً ناقضاً أي
 سواء كان بسيطاً كان الناطق بالنسبة الى الانسان وقد يكون مركباً كالجسم الناطق
 قوله فالاول هو السد الثامن منقوض بما اذا عرفنا الانسان بالحيوان الابصر
 فان ذلك ليس برسم تام مع جميع ما ذكره فيه بل الصواب ان يقال وان كان الثالث
 فان لم يكن مساوياً وجوداً وعدماً لم يصلح للتعريف فان كان مساوياً فاما ان يكون
 بينهما عموم وخصوص او لا يكون فلا اخذ ما ذكره والتعريف بالمثال تعريفاً شك
 لانه جسم نسبة الى القوة الناقصة مثل نسبة العمل اليها قال العلم الضروري
 حاصل بان مجموع اجزاء الماهية متخيل ان يكون بعض اجزائها اقول
 لا نسلم فان المراد بجميع الاجزاء الداخلة الاجزاء المادية كالجيش والافضل دون
 الجا الصوري الذي هو الماهية الاحتمالية وجميع الاجزاء على هذا التقسيم من
 الاجزاء التي ترتب منها الماهية ضرورة او بقول لم لا يجوز ان يكون ذلك جميع
 الاجزاء على التفصيل بعد النفس لان بعض عليها حقيقة الحد ود من اقسام الصور
 ولا يلزم من ذلك تعريف الشيء بنفسه ولان ذلك جميع الاجزاء اعني الماهية الحاصلة
 منها من حيث هي فلا يكون تعريفها تعريفاً للشيء بنفسه بل ان لم لا يجوز
 ان يكون تعريف الماهية ببعض اجزائها بواسطة افاده تعريفها بغيرها

الاخر قوله فلو ان تعريفها اماها تعريفها خارجاً وذلك غير ما نحن فيه فلنا الاستلزام
 خروجها عما نحن فيه واما يلزم ذلك ان لو لم يحصل العلم بالماهية لو استلزم ذلك
 عليه ما في الباب ان يقولوا التعريف على هذا الوجه متوقف على تعريف الشيء بامر خارجي
 وذلك محال منقول لا نسلم استحالة ولم لا يجوز ان يكون المطلوب تعريف خصوصية
 الماهية التي عرفها ذلك الوصف بذلك الموصوف ولو استلزم معرفة الموصوف
 من ذلك الاحتصاص لزم الدور فلنا الاستلزام فانه اذا كان اللزوم من الشيء وصفه
 المساوي لروما شيئاً فالعلم بالوصف يستلزم العلم بالموصوف وان لم يحصل
 بالمال احتصاصه به ولن سلّمنا لكن العلم باحتصاص الوصف بالموصوف لا
 متوقف على تصور الموصوف من حيث هو هو بل على تصور بعض اعتباراته
 ولذلك كفي في العلم بنفسه عن كل ما عداه لتصور كل ما عداه باعتبار سائل كجمعها
 كما يعلم احتصاص العلم بالمتخيل المحمول ماهيته بلونه شأغلاً لكان متخيل وان
 لم يتصور ماهيته الجسم الشاغل ولا كل ما عداه على التفصيل وحسب ذلك
 نسلم لزوم الدور لو استلزم معرفة الموصوف من حيث هو هو من ذلك الاحتصاص
 اي من العلم بذلك الاحتصاص واما يلزم ان لو استلزم العلم ببعض الاختصاصات
 من العلم بذلك الاحتصاص وهو ممنوع وعلى هذا لا يكون ذلك تدور ولا يتوقف
 على لصورات غير ماهية قوله ثم وان سلّمنا صحة هذه الاقسام لكن لا نسلم
 انه كل طلب الماهيات المحمولة لشيء محتمل لانه اذا سلم التعريف لصحة الاقسام
 والتعريف بما يكون للمحمول يلزم ان كان طلب معرفة الماهيات المحمولة ضرورة بل
 الصواب ان يعدم هذا المنع كما قال ولن سلّمنا ان كان الطلب لكن لا نسلم صحة
 التعريف شيء من هذه الاقسام قال بانه ان من طلب معرفة ماهية طائر لم يكن
 متصوراً لتلك الماهية او لا يكون مصوراً لها الى اخره اقول قبل علمه لصور
 ان كل متصور استحالة طلبه لا يعكس بعكس النقص الى قولنا انما يستحيل
 طلبه فهو غير متصور ونعكس العكس المستوي الى قولنا بعض ما هو غير متصور

الحجم

معونه

لا يستحل طلبه وقد علم كل ما هو غير متصور يستحل طلبه وهكذا نقول بـ مع
سلب الشيء بعينه شيئاً كلياً وهو محال واحببته بان المرعي ان كل ما هو تصور
به استحالة طلبه ولزمه كل ما لا يستحل طلبه وليس تصور مسعود به موضوع
عكسته المستوي من التصور غير المسعود به فلاننا فرض المعقمة الاخرى لحوار سلب
الشيء عن بعض الحكم مع شوته لكل الاختصاص ومن هذا العلم عدم انتظام القياس من غير
بعض كل واحد من المعقمتين مع الاخرى لعدم اتحاد الوسيط فيه والاقوال المذكورة
تد على كل قياس انت فيه المحمول الواحد لموضوعين متقابلين بالحقيقة والاحتمالية
واكواب مخصوص كما اذا انت فيه المحمول الواحد لدرجات واحدة موضوعه لبعض
متقابلين بل الجواب العام ان يقال على كل من المعقمتين المعقمة الاولى لا يجوز ان يكون
الطرفين كحوا ان يكون طرفاها امرين سامتين لجميع الموجودات الحقيقية والمعدومة
لا رخص لها فلا يكون بعضاها من الموجودات اصلاً فلا نسبت بعضاها للشيء منها
معي ادن سالبه الطرفين حتى يكون معناها ان كل ما ليس به ليس به وعكسه المستوي
اعم موضوعاً من المعقمة الثانية وهي قولنا كل لاجت فلا سنا مان اذا عرفت
هذا فنقول لو علم انه لو لم يكن متصوراً لملك الماهية استحالة طلبه فانه يلحق
بتوجه الطلب نحو الشيء لصوره بعض لغيره لانه لا تصور له من حيث هو وهو فار
الاسان بطلب حقيقته الملك وان لم يلم يشعر منه الا لكونه مخلوقاً سماوياً مراً
للوقوع على الرتل وكذلك بطلب العلوم وان لم يشعر منها الا لكونها نافعة موجبة
للاكرام بل قد يطلب مسمى لفظ معين وان كان لم يشعر الا لكونه مسمى لفظ
قوله ويستحل ان يكون مطلقاً في الوجه الذي هو غير معلوم لان ذلك الوجه لما لم
يكن مسعوداً به استحالة توجيه الطلب اليه ممنوع لان الاسان اذا جعل الشيء
بعض اعتباراً انه امكنه توجيه الطلب نحوه كما قرر من الامثلة بل الذي يمنع توجيه
الطلب نحوه هو الذي لا يشعر به ولا يسمي بما يصدر عليه من الاعتبارات وهذا
لغير مصاد قوله لان القدر المعلوم حال حصول العلم الناصر غير المطلوب علمه

بالعلم الكامل وحيداً بيقود الاشكال وقوله لان ما لا يخطر بالبال العاقل استحالة
ان يطلبه سوا حصل عند الف تصوراً او لم يحصل قوله انا لا معنى بالتعريف الا تفصيل
مادل عليه اللفظ اجاباً لا يريد به انا لا نجعل ذكر الاخر معرفة حقيقة المعرف
بل لا معنى بالتعريف الا عند الفاظاً اخراً اما مادل عليه اللفظ اجاباً لا على
سبيل التفصيل نعم ربما حصل العلم عند ذلك حقيقة مدلول اللفظ او بما
منه او من واجب الصور وربما حصل العلم واعبى لم ان هذا في الحقيقة تعريف
نحسب الاسم وهو يتبدل لفظ بلفظ او وجه منه عند السائل قوله او ان كان كان يصون
عيناً عن الكتاب اقول لان العلم حقيقة للشيء لم يحصل من الحد والحد
لا يما يكون بذكر الاجزاء والبسط لاجزائه فلا حيلة فلا يمكن تحصيل العلم به
وفيه نظر لانا لان العلم حقيقة الشيء لا يحصل الا من الحد فانه لا يجوز ان
يحصل العلم حقيقة الشيء عند ذكر الشئ بم ان حصل للفن عند ذكرها استعداداً
احوط صوراً من المعارفات كل لصوره يفرع عليه تصديق اولى كان بالاوليه
اولى اقول لان العلم فان التصديق الاول عبارة عن القسبة التي يكون
صوراً طرفها بذكر القسمة او جوارض من عوارضها وان حصل بالقسبة كافي في خبر
الدهن بالشئ بينهما فلي هذا لا يمكن ان يكون صوراً طرفها اولياً مع توقف
التصديق الاول عليه وكيف لا يكون كذلك فانا علم بالبداهة على انفسنا بانها
موجوده ومدره لا بد اننا مع ان حقيقته غير معلومة لنا فضلاً عن ان يكون اولياً
وكذلك حكم على النفس الناطقة بانها اما ان تكون موجودة او غير موجودة وعلى
الغناطيس بان فيه نوع حادثه للحديد حتماً اولياً مع ان حقيقته يدين الاسرين
غير متصور لنا الا باعتبار من الاعتبارات الصادقة عليها ونظائره شيرة الوجود وقوله
لا يمكن تعريفها الا على سبيل تبدل لفظ بلفظ اوضح منه مع ما للسائل
مثال ذلك تعريفه الحراة بانها نوع فضليه حره لما قامت به الى فوق بواسطة
اجزائها الحقة فيه قوله ولان له ليس في الوجود شيء اعرف من الوحدة

والمحسوسات فنوع لان في كلام الشيخ ما يدل على خلافه لانه قال المعلوم
عندنا من الحسرات في حاله بلزومها ما ذكرناه من الآثار فاما حقيقته تلك الحالة
والكيفية في غير معلومة لنا بالضرورة قال في ان الحد غير مكتسب الى الخبرة
اقول الحد فيكون بحسب الاسم وهو الاشارة الى تفصيل ما دل عليه الاسم
بالجمال وتحاصله يوجب الى تعيين حقيقته متصور تصور بفضليا من غير الحكم
على ملك الحقيقة المتصور بالوجود والعدم وقد يكون بحسب الحقيقة وهو ان تشير
الى موجود معين في الاعيان وقول ان حقيقته مرتبة من كذا ولذا اما الاول
فقد احتج انه غير مكتسب بالحجج بوجوه الاول ان الحجج انما تفصح الدعوى والاشارة الى
تلك الحقيقة المتصور من حيث انها متصور لا تشمل كل شيء من الدعوى ولا يبين اقامه
الحجج عليها نعم الذي يملن وقوع المنازعة فيه اطلاق هذا الاسم على تلك الحقيقة
المتصور لا في تصور تلك الحقيقة المتصور كما في تصور تلك الحقيقة وذلك برفع في
الصدق لا في الصور والحد اشار الى النصوص وما كان كذلك لا يبين اقامة الحجج
عليه الثالث ان الحد عبارة عن الاشارة فجميع ذاتيات الحقيقة المتصور بفضليا
شيء اعرف من مجموع ذاتياتها فالحجج بحسب كونها اعرف فاحد لا يملن اثباته بالحجج واما
الحد بالمعنى الثاني ولا بد فيه من الحجج لا شك كما له على الدعوى لان القول بحقيقته
التي مركبة من كذا وكذا اقول محتمل للصدق والتكذيب
وقوله الزيادة على الحد غير ممكنه بربط الحد بالام لا لانه قوله لانه عبارة
عن مجموع اجزاء الشيء عليه ولا يمكن قول الحد ناقص الزيادة
والنقصان وقوله لان العلم بحصول الوصف الفلاني له موصوف
على العلم به والعلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغیره ولا يحصل الا بعد العلم
بكل ما يعاين موصوفات لما عرفت وايضا لا يجوز ان يكون ذكر الوصف
الخارجي موصفا لا استعداد النفس من قول موصوف الموصوف من واقع الصور وان
لا يحسن طرما له حصوله له ونفيه عما عرفت اقول وان

دلك كفي خطر ان يفهم عن معنى الحسرات وان لم يحط بالبال بل واحد من الكمور المخاف له
على الفصل ولقد التها وزعمه هذا يقتضي امتناع التعريف بالوصف الخارجى كاستلزامه
الدور ولوقعه على معرفة ما لا يتجانه له وحسنه لا يكون منه ومن احد واسطه
ما بين المعرفة لا امتناع مثل هذه المناسبة من ما يفيد ومن ما لا يفيد قوله
واما الرسم فانه اعم من الحد لا يرتبه الرسم التام لا امتناع ان يكون للمسايط رسوم
تامة بل الرسم مرتبة هو رسم قوله والاصناف لا يملن تعريفها الا بالرسوم
الى لغز اعلم انه لا يقرر لاحد المتفانين وجود الا عند الاخر سواء كان في
الذهن او في الخارج والمصافان اد لعلنا معا وقد طرأ بعضهم انه لما كان كذلك
حار احد دلوا منهن في تعريف الاخر وهو خطأ فاحسن لان العلم بالمعر
فان يكون متابقا على العلم بالمعرف فلو كان احدهما معرفا للاخر بطل قولنا انما
لعلنا معا لا يقال المضاف هو الذي ما هسته معقوله بالاساس الى عدمه
وليس له وجود غير ذلك فاذا اردنا حقيقته وجب ان ياخذ في حقه مناسبة
الى الاخر والا لم يملن ما بالحقيقة لا ما بقول لا نسلم انه اذا لم يملن وجود
سوى ذلك يلزم ان يكون المضاف اليه حرا منه ليلزم احده في حقه بل هو لازم له
لانه يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف اليه معه ولانه لو كان حرا منه لعدم
عليه بالذات يلزم عدم المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه على المضاف وهو
محال نعم المصافيان يداسها ووجودها غير المتماثلين معرفا على الاضافة
بمنها لعدم الموضوعات على العوارض اذا الاضافة اما لعقل من امرين فلا
تد من عدمها عليها بالذات ثم اذا حصلت الاضافة منها التي هي فاسر بالوجه
ما الى الاخر كان حصول هذا مضافا والاخر مضافا اليه معا اذا عرفت ذلك
مقول اذا اردنا تعريف المضافين وجب ان يعرفها بالاستنباط العالمية والعالية
ان ياخذ الراي من مجرد تعريف المضافين ويدل على السبب المتوقع للاضافة بينهما
ان يقول في تعريف احاد هو ساكن دار واحد وودها كعينه حد دار الاخر

الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه حاد من حيث هو لذلك نقولنا ساكن دار الى قولنا
انه حاد انسان الى الذات المحررة عن الاضافة التي هي النسبة العالم لها وقولنا من حيث
هو لذلك انسان الى النسبة الفاعلة لان الحاد ليس هو حاداً من حيث انه انسان ولا لان كل
انسان جازاً بل من حيث انه ساكن دار موصوفه بما ذكرنا وفي تعريف الاباء حيوان
سولد اخر من نوعه من طبيعة من حيث هو لذلك وانما ثبت اليك على السبب الموضع
للاضافة اذ لولاها لكان ذلك تعريفاً للدار من المحررة عن الاضافة والآن
الفرج في الحدود والرسوم الى لغز. اقول اجل في الناس في الفرع في الحد
والرسوم بعضهم انكر ذلك محققاً بان الحاد لا يفسر عن الانسان الى الماهية
المعينة احاصه في العقل من غير ان يحكم عليها بالقياس والاسات فان غير مشتمل
على سمي من الدعوى والاحكام فلم يفسر اسات ولا اطلاقها لانها لا تقابل فعل هذا
وجب ان لا يوجه السقف والمعارضة على الحدود والرسوم وقد اقول العقل على
ذلك لان الاسام احاطت به ان قال اما العصر بما سوجه على الحاد اذا
ضم الى حده سماء من الدعوى بان يصدق وهو المحدود بدور الحاد او وجود
الحاد بدور المحدود ما ل ذلك بان من حد العلم بانه الذي يصح من المصنف احكام
الفعل ثم قل له هذا اسقف العلم بالواجبات والمخالات فان ذلك علم مع انه لا
يصدق احكام الفعل بما سوجه ذلك ان لو سلم اتحاد وجود العلم بالواجبات
في المعارضه لال كفتته التي اشار اليها في المعارضه من حيث انها تلك الكيفية
لا ساق الكيفية المدلولة به في الحاد لان الحق لا يغير معانيه في ما هياتها لم
اذا سلم من المعارض سماء الدعوى لوجه المعارضه بان سلم ان السمي الواحد
لا يكون له حد ان مثاله فان من عارضه فلا يفسد الحاد بانه لا يفسد المصنف بل
المتن لا يكون هذه الكيفية من حيث انها هذه الكيفية معانيه حقيقة امر
لسمي المصنف به احكام الفعل لم لو قال المعارض ما ذكرنا معناه كما ذكرتموه
والشي الواحد لا يكون له حد ان وسلم الحاد ذلك وجه المعارضه فان النقص

والمعارضة لا يوجهان على الحاد من حيث انه حاد البتة واما المجوزون للفرج في
التعريفات فقد قالوا بان ذلك بحسب اللفظ او بحسب المعنى اما الاول فاما
مصور اذا حاول التحصيل تعريف الماهية لغز وذلك الطرف المذكور في الكتاب
واما الثاني فاما ان يكون من جهة من الحدود والرسوم او محضه لكل واحد
منها اما الاول فهو تعريف الشيء بالماضي في المعرفة وانما له لعلك الزوج
ما ليس يفسر او بما هو لغز منه لقولك الماده هو الاستطاعة الشبيه بالهوس
فان النفس احسن العقل من النار او سفته لقولك الحرة هي العقلة او بالماضي
لغز الآباء اما امرته واحد لقولك الكيفية ما يقع المشابهة والاشباهة
لم يعرف المشابهة ما بها العاقبة في الكيفية او امرته لقولك في تعريف الاشياء
انه زوج اول لم يعرف الزوج ماله المقسم متساوين ثم لغز المتساوين
بالسمن الذي لا يفسر احدهما على الآخر لم يعرف الشئ بالاسن وهذه الامور
مترتبة فالاول اقل خلاصا من الثاني والثاني من الثالث والثالث من الرابع
وقوله هذه الوجوه من مقوله في الحاد الى قوله بل بحسب حقيقة هذه
القوادح بالرسوم من نظري لان المراد ان مع حقوق هذه الامور لا يكون المدور
حراً والامر لذلك اما انه لا يكون حراً فلما ذكرنا واما انه لا يكون رسماً لكون الرسوم
لا يكون الا ما كوا من الارزاق البينة البقوت وهي لا تدرك ان يكون لغز
ان لا يكون المدور في مقام الحسب حسناً اقول ذلك على وجه الاول
ان يكون المدور لان ما من اللوازم للموجود والواحد والآخر والعرض ان ولنا
ليتنا حشيرة لما يحتمل الثاني ان يكون المدور نوعاً لقولهم في حد الشرائع ظلم الناس
اد الظلم نوع منه الثالث ان يكون موضوعاً لقولهم في حد الشرائع ظلم الناس
بحسب عليه واخترت موضوعه لاحسنه الرابع ان يكون المدور رسماً فاسداً
لقولهم في حد الشرائع ان حشيرة محرق فان الزباد ليس بحشيرة بل الصورة
الحشيرة رالت بالحلية وحصلت صورة لغز الحاشية ان يكون المدور حراً

لا حصا لقولهم في تعريف العشرة بانها خمسة وخمسة وقوله ان لا يكون المذكور في مقام
العصل فضلا اي يكون خاصته وباجمله لازما مساويا لقولهم في تعريف الانسان
انه حيوان خالط **قال** هذا انما سقرر ان لو كان المرسوم معلوما قبل التسم
اقول لا نسلم فانه يجوز ان يعلم الطالب كون خاصته اعرف من المرسوم وان لم يعلم حقيقة
المرسوم من حيث هو هي كما اننا نعلم كون النفس مدبرة للسنان اعرف من ان النفس
مع اننا لا نعلم حقيقة النفس نعم ذلك يسدعي العلم بالمرسوم بوجه ما اما بواسطة
المشاهدة او السماع او غير ذلك من الطرق مثل ان يعلم ان في الوجود شيئا ما يقال
له النفس فما ل عنه فقال اعطه النفس وصعد لمغني مجرد برب العيز وحركة بواسطة
القوى الخمسة **الجملة الثانية في التصديقات** **قال** الصدوق لا يميز
تعريفه الا بما يجبر للمطابق في تعريفه كبرية دور **اقول** لا نسلم وانما يلزم الدور ان
لو عرفنا حقيقة كبرية حقيقة الصادق **والجواب** وليس كذلك بل عرفنا كبرية القول
الذي يقال لعائله احدى هذين اللفظين اعني الصادق او الكاذب ولا اسماع في ذلك لجواز
العلم باللفظ مع الجهل بسماءه فاحاصل ان تعريف كبرية كبرية اللفظين وتعرف حقيقة
ما كبر ولا دور في ذلك وهكذا القول على قوله بان الصدوق هو التخصيص لكون المتكلم
صادقا مععود الدور ان كان حاصل التعريف يرجع الى ان القضية هي التي بين الاحكام
هنا ما لها صادقة او كاذبة واما قوله بان الحكم مرتبة من ان يكون مرادفا لكبرية
لغيره فنقول انما يلزم ذلك ان لو كان التعريف تعريف كبرية كبرية حقيقة وليس الامر
كذلك بل هو تعريف كبرية الاسم الذي هو عبارة عن بديل لفظ بلفظ او هو منه
عند السائل وبه سدغ ايضا السنان السنان **قال** في تعريف القضية
الى لغز **اقول** ما ذكره امثله للجملة والمفصلة والمفصلة وبذلك لا يحصل الجاهل
لغيره ما هذه القضايا على الحقيقة بل الصواب ان يقال القضية جملة ان اعلمت
لطرفها الى مفردين وشرطية ان لم يعلم وهي متصلة ان كان حكمها لصديق قضية او لا
صديقها على تقدير لغز ومفصلة ان كان حكمها بالمتأه من قضية او لا متا فانها

لا

وسمى ان يعلم ان المراد بالمتكلم في قولنا ان الخلد لطرفها الى مفردين اما حقيقة المفرد او ما
في قوته والامكان قولنا الحيوان الماطق صحاك قصيه جملة **قال** واحصر الحكم
اما ان يكون موقوفا على شرط او لا يكون الى لغز **اقول** لا نسلم ان الما هو كمال فان
الحكم في المفصلة انما هو موقوف على شرط مع انها السركلم ولا نسلم احصار الاول فيما
لخلقها **قال** كذلك الشرط لعلو اللزوم او لعلو العباد ادلس ذلك فسته داس من السو والامات
بل الصواب ان يقال في احصر ان الحكم في القضية اما ان يكون موقوفا على شرط او لا يكون والاول
هو المفصلة والماني اما ان يكون حارما او لا يكون والاول هو كلمة والماني هو المفصلة
قال واما الاطلاق فهي اما صورتها وهي النسبة التي شرطها واما مادتها وهي الموصوف
والمحلول **اقول** ليس التي ما يكون ذاتا في حقيقة وبما هيته والقضية لا
تتصور ما هيته الا بموضوع وهو المحلول عليه ومحمول وهو المحكوم به وليس بينهما
ربط المحمول بالموضوع ارتباط احباب او سلب وهي معان لعل منها لما ذكر في الكتاب
ولما كان كبرية الموصوفى كحل شي هو الذي لم يحققه حقيقة لانه بل به ولغز واحر المادك
هو الذي به يكون الشيء موجودا باليقين وكان ماسر السببه الى القضية فاسر الاول
وماسر الموضوع والمحلول ماسر الثاني لاحرم سمي السببه حتى صورنا والموضوع والمحلول
حرما مادما **قال** لان سببه احدهما الى الاخر سببه الموصوفه والمحكمة سببه
الاخر الى الاول سببه الوصفية واحكامه **اقول** لا نسلم فانما سببه انما اذا قلنا
كل لما ليس المراد ان الاول موصوف بالماني ولا انه محل له وان كان في بعض المواد
يلون الاول موصوفا ومحلا والماني صفة وحالا واذا كان كذلك فالدليل الدال على
سببه احدهما الى الاخر غير سببه الاخر اليه هو ما ذكره ماسا وهو ان سببه احدهما
الى الاخر قد يكون بالوجوب وسببه الاخر اليه يكون بالامكان فان سببه الانسان الى
الانسان بالوجوب وسببه الانسان الى الانسان بالامكان ولا سببه احدهما الى الاخر لو كان
عن سببه الاخر اليه كانت العصا تحفظ الحيات في العلوس وليس كذلك لما استعرف
في باب العكس ولغايل ان يقول لا نسلم ان سببه الحيات الى الانسان في قولنا الانسان
الانسان

الامكان بل ذلك قولنا **الاستان** الثاني انما يلزم ذلك ان لو كان نسبة اليه في العضة
 الاولى غير نسبة اليه في العضة الثانية وهو ممنوع وهذا ظهر صريح قوله لو اخذت
 السان لمعطت العضايا كجاءت بعد العكس ثم بعد التي وزع هذا فهو يدل على ان نسبة
 احدهما الى الاخر غير نسبة الاخر اليه في بعض العضايا لانه لا يلزم للمطلوب هو الثاني ثم
 قال في النسبة التي هي حرمها هذه العضة الموصوفة ذات الموضوع بالبحر والاحرى
 فيكون لا يفرق وهذا مية نظره ان مضاه ان النسبة التي هي حرمها هذه العضة نسبة
 الموضوع الى المحمول واما نسبة المحمول الى الموضوع فيحارجه عن مباحثه العضة لانه
 لها وللغير بالاعمال اولي فاما اذا قلنا ان ذلك ثابت مثلاً فاما نسبت المحمول الى الموضوع
 لا الموضوع الى المحمول واذا كان كذلك كان النسبة التي هي حرمها هذه العضة نسبة المحمول
 الى الموضوع وليس في الامر في بعض كجاءت تقولون نسبة المحمول الى الموضوع ان كان
 في العضة واجبه وان كان الامتناع في العضة متمنعاً وان كان بالوجوب ولا
 بالامتناع في نفسه وهذا انما يلزم ان لو كان الامر كما ذكرنا ولا في منع ان نسبة
 المحمول الى الموضوع ان كان الصرون في العضة واجبه لان العضة الواجبة
 هي التي يكون النسبة التي هي حرمها بالوجوب والتي بالوجوب قولنا الثاني استان
 نسبة المحمول الى الموضوع وهي حرمها هذه والتي هي حرمها هذه هي نسبة الكائن الى الاستان
 وهي بالامكان على ما قرره وهذا المنع قولهم ان كانت النسبة لا بالوجوب ولا بالامتناع
 في العضة هل في نفسه فلو فاستند في مستند المنع الاول واما جملته فهذا موضوع نظر
 فعليه ان يطلب الجوف والمعلوم عندي ان نسبة احد الطرفين الى الاخر يكون موضوعاً
 غير نسبة اليه لكونه محمولاً واللام يلزم من العضة وعكسها لغايتها في المفهوم ونسبة
 احدهما في نوع الاخرى لا فيهما فذلك لان لا يحجب التلب في العضايا عن المعطلة
 واما كجاءت في المعطلة الى غير ما هو لوعها ونسبة احدهما الى الاخر بالموضوع غير نسبة
 للاخر اليه بالمحمول لكن احدهما في نوع الاخرى مع استحالة احدهما في الكيفية والكمية
 لانه اذا كان الثاني تحت نسبة اليه الاستان ثبوتاً صورياً كان الاستان تحت نسبة اليه ثبوتاً صورياً

يظهر له

فاك ان النسبة مدلولها تعني ان اسم المحمول كجاءت في المستقات والكلمات
 لم يحرك او ارادها بالمطابقة واللا وقع التكرار اقول **ب** قال الشيخ في الشفا اذا
 كان المحمول له او اسماً مشتقاً لم يعد ان يرتبط بحد بالموضوع كما يصح في النسبة
 الى الموضوع فاذ لم يستحاج المحمولات الحلية والمستفاه الى الرابطة حارجة كجاءت
 ثم قال في الحلية والاسم المشتق وان دل على نسبة الى الموضوع ما فلا يدل على النسبة
 الى الموضوع معين والحاجة انما هي الى نسبة لوجبه الارتباط بموضوع معين وهذا صريح
 على ان المحمول اذا كان له او اسماً مشتقاً لا يثبت الصلابة من ذلك الرابطة لئلا يدل
 النسبة الى الموضوع معين وما ذكره الكلام مقترنه ان يقال اذا قلنا ان ذلك علم او زيد
 عالم كان لوطه هو مقترنه في لغير الكلمة والاسم المشتق مستحاجها عند اهل العربية
 فلو وسطناها ايضا قلنا رده هو عالم رده هو عالم رده هو عالم هو وانه تكرار
 وهو ليس بالارم لان المتأخر لست رابطة عندهم بل هي اسم للفاعل والرابطة هي المتوسطة
 واحدهما غير الاخرى ولذلك قطعوا بلون المتأخر اسماً دون المتوسطة اذ بهيضم ال
 اداة الالة بل ان يقال ان المحمول ليس هو الكلمة فقط بل المجموع كجاءت منها وفسر اسم
 الفاعل المقدر بعدها وهي وان لم تكن تدل على موضوع معين كجاءت مع ما سئل فيها
 من الضمير العايد الى المستد السابق يدل على موضوع معين وهو بحث لغوي ليس
 المبطل تحقيق ذلك بل انه ان وجب دلالة تدل على النسبة الى الموضوع معين فان كانت
 الحلية والاسم المشتق في اللغة العربية كذلك فلا يجوز ذكر الرابطة واللاحقة
 ذكرها **ب** كل محمول فان نسبة الى موضوعه اما بالوجوب والامكان او الامتناع
 الى لغيره **اقول** لا يجوز ان يكون كجاءت في اللفظة الدالة على نسبة المحمول الى الموضوع
 لغير المحمول او حرم منه اذ لو كان ذلك كان نسبتها الى موضوعها اما بالوجوب و
 الامكان او الامتناع لان نسبة كل محمول الى موضوعه لا بد ان يكون باحدى هذه كجاءت
 الثلاث ونسبة اخرى هذه كجاءت ايضا الى الموضوع باحدى هذه كجاءت فليزم
 السلسل وهو محال وجوابه ان يقال لا يسلم لزوم السلسل واما يلزم ذلك ان

الرابطة انما هي الالة
 على وجه معين في الكلام
 واهم المشتق وان كان
 على نسبة الى موضوعه
 لكن لا تدل على النسبة
 الى الموضوع العايد
 فلو كان ذلك علم او زيد

لو كان كل جملة محمولاً او جزءاً منه وليس كذلك فانه لا يلزم من جواز كون الجملة محمولاً او جزءاً
منه في الجملة لكونه من جملة الكلمات الداخلة على المحولات محمولات او غير منها وما دلل على
الجملة من جملة هذا الشكل وهو قوله ان ذلك انما يلزم ان لو حملنا هذه الالفاظ اموراً
ثبوتية في الخارج لكان ليس كذلك لشيء كان يلزم السلسل لا توقف على كون هذه
الامور ثبوتية في الخارج اللهم الا ان سلم لزوم السلسل في منع امساع مثله للفظ
الجملة لا يدل عليه **قال الامام** السور على ما سمي في نفسه وان كان في العنصر
المنع على ليس حرام من العنصر المعقولة الى غيره **القول** السور هو اللفظ الدال
على جملة او اداء علمية الحكم وهو حرام من العنصر المسموع وذلك طاهر ولما لم يكن
حرام من العنصر المعقولة فقد اخرج عليه ان السور هو اللفظ الدال على العذر الذي
يدل على الجمول وذلك العذر هو الموضوع وليس للسور في الحقيقة اعسار معان
للموضوع وفيه نظر لان الكمية المعقولة والكيفية امران رادان على نفس الحقائق
عاصران لها ويدل على السور الالهام والموضوع معروض الكمية تدل على احداهما غير تدل
الاخر وقوله خلاف الرابطة والجملة تدل على الرابطة والجملة حرام من العنصر
المعقولة ولون الجملة كذلك في موضوع ممنوع لانه يمكن العقل استنبه امر الى
الحال او سلباً وان لم يتصور لكونه كذلك السبب ضرورة او ممكنة لذا عرفت هذا
اكثر ان يقال السور لا يلزم العنصر من حيث انها قضية ولا يستلزم احد الالفاظ
في المحصولات والاهمالات محلا والجملة فانها ملزم الشبهة دائماً ولا يفلت عنها
لما لم يستند اليه ولما كان كذلك وجعلوا العنصر ما عسار الرابطة والجملة لا يشبه
وزعمته ولم يحملوها ما عسار السور فحاشته على ان ذلك امور وضعية فان حاول
السان جعلها حاشية ما عسار فله ذلك **قال الامام** السلب المطلق غير معقول في اللغة
القول اخرج عليه سائر النافي صغره قوله كل معقول مبررة في نفسه غير صغره
ولا معنى من السلب المطلق كذلك وهي تدل على النفي والقوم والصوى ممنوعة اعني بالنفي الجمول فيها
النفي في الخارج قوله لو لم يلزم من الالفاظ العقل من الانسان اليه اشارة مطابقة

شريك الباري عن اسمه ومفهوما امتناع اجتماع المعنيين لفظاً مطابقة
مع انه ليس في مفهومه سم في الخارج والامكان موجوداً فيه والكمي ان عني به
التمييز في الدهن اما الذي اخرج به لصدقها اولاً وهو قوله والتمييز في نفس الامر
لا يحقق الامع الثبوت فالسلب ثبوت بمرامتنا طارداً في امتناع في كون السلب
تابثاً في الدهن بل هو عين الضد اما الذي اخرج به ثانياً وهو قوله وانما دل عليه
معرض فانه مقابل له سلب الى اخره فله ان يقال لا نسلم انه يلزم من كون الشيء مقابلاً
لنفسه بل المقابل للتمييز العارض لطلب السلب سلب عرض له التمييز لا التمييز
نفسه ولا يلزم ايضا ان يكون احداً المتقابلين عارضاً للآخر لان التمييز العارض
لذلك السلب غير التمييز الذي يقابل ذلك السلب **قال الامام** متى كان حرف
السلب حراماً من ماهية الموضوع الى اخره **اقول** المراد من الموضوع المدور ههنا
هو الموضوع في الذهن المسمى بالصوان لا الموضوع في الحقيقة المسمى بذات الموضوع والا
استحال ان يصدق الوجه المعدوله الموضوع لا يحمليد يكون موضوعاً عذماً لان
ما كان حروءه عذماً كان عذماً فاستحال ان يضافه محمول وجودي او عذمي **قال**
الامام هذا فرق لا بالنظر الى ماهيتها الى اخره **اقول** فاعرف بين الماهيتين بذكر
الدائيات مذكورك عروق بينهما بذكر الخواص واللوازم وهذا من قبل الثاني وهذا خارج عن
العرض قوله لا يعرف ان الابد ماهية الاعجاب المعدول والسلب التنبط مسموع فانه يجوز ان
يعرف محمد العلم عن العدم وعدم صحة منه على الجمل يفتن الماهيتين **قال الامام** اما
الاولي فانه ان عنوانه هو ان السلب صحيح عن العدم واما الى اخره **يقول** لا يجوز ان يكون
المراد هو القسم الاول قوله ما لا يكون معلوماً يحصل الحكم عليه بالسلب قلنا لا نسلم وانما يلزم
ذلك ان لو لم يكن الصوان ايضاً معلوماً فان الحكم عليه لا يحل فانه معلوماً بذاته بل باعتبار ما ومعرفة
ذلك فيما قبل سلباً لان يمكن ان لا يجوز ان يكون المراد هو القسم الثاني قوله لان الاعجاب هو حكم
الدهن بنبه كسر الى امر محقق ان احداً الموضوع حسب الخارج او معتدلاً ان احد حسب
الحقيقة وكيف كان يجب ان يكون الموضوع موجوداً محققاً او معتدلاً لان اضافة الشيء يعين

منع قابل لنقل

مقدمي او يوتي فرع على بئوته في نفسه نص عليه الشيخ في الشفا اما اولاً فلان كان الحد
نصير موصوفاً بانه ذلك للموضوع الموجود لا نعلم صدق هذه القضية بل هو عين
المراع قال وان كان الثاني وحيث ان صدق عليه وجود تلك المحولات اقول لا نعلم قال السلب
المعدول عام من الايجاب المحصل فلا يلزم من عدم ايجاب ذلك الموضوع المعدول لعدم
تلك المحولات ايضاً بانه بوجودها قال والشيخ اطله بقولنا الجوهر ليس بعرض اقول
الشيخ ابطال ذلك في الشفا على الوجه الذي اقله فقال بصدق قولنا الجوهر ليس بعرض وكلما
ليس بعرض فهو عن الموضوع ينتج كل جوهر عن الموضوع ولا ينتج الا والصغري موجه
مع ان محمولها ليس بمن للجوهر عنده وهو ظاهر ولا عيب حشده اذ ليس له جيلش
ولو منع مانع ذلك بنا على احتمال اندراج الجوهر تحت جنس من له العرض لا يعني ان لا جيلش
فرض شافي فيه مثل هذا القياس وانما يوجب عدم اشتراط مع دوى في الموجه **قال**
ولقابل ان يقول انه يصح ان يقال المعدول لا موجوداً الى اخره **اقول** اذ لا تمام
اطال مدعب الشيخ بالوجه الذي اطلبوا به الشيخ مذهب القوم فقال انه يصح ان يقال
وقال ليس بموجود وكل ما ليس بموجود وليس محسوس ينتج ان المعدول ليس محسوس
الا والصغري موجه مع انه ليس لما موضوع موجود لا محققاً ولا مقدراً لا محالة
الفتحيين غير الاجبر وانا اكشف العطاء عن هذا الموضوع واقول الحق ان الوجهه التي فنظرت
في انتاج القياس لا عيب فيها موجودة الموضوع كانه من صدق شبه اعتبار الى مفهوم وجوب
او غدي ويلزم ذلك الاعتبار في العنايه القياس فلقاً مثلاً اذا صدق سلب محمول عن موضوع
وصدق امز على كل ما يصدق عليه ذلك السلب انتج كالبدهه والهي لا ينتج اذا لم يتدر
حرف السلب ما لعد لقولنا آتس وكل سح فانه لا ينتج سنا اصلاً لانه ان جعل المحول
في الصغري حرف السلب مع ما بعده كان الاوسط غير منلور وان جعل ما بعد حرف السلب
ككات سالبه نعم الوجهه الخارجيه الموضوع والحقيقه الموضوع عيب لونها موجب
الموضوع على التفصيل للذود لاننا منسوناها باننا التي تثبت محمولها جميع افراد
موضوعها الموجود في الخارج لزم من ذلك وجود الموضوع في الخارج **ارجح** حرمًا

ومن فنر الموجه مطلقاً بانها التي يكون موضوعها موضوعاً كما منسها الشيخ او الموجه المعدوله
بانها التي حرم فيها لعدم سعي عرض من سانه ان يكون له في ذلك الوقت وقيله او بعده الى غير
ذلك بما راوده وليس له احد منعه اذ لا مشاعه في عصره لفظاً لانه لم يملكه دعوى
اشراط الموجهه في صغري القياس من الاول والمالنا لما عرفت من القياس للذود ولا
يسمى ايضا لتمام العكس في الموجهات والسوالها التي تعابها بانها في الموجهات فلا
قولنا طر ما ليس بعدم هو موجود وبعض ما ليس بعرض هو موجود هو حرم في الموجهات
وانها لا تعكس ان لا مسامح ان يلزم عكس الموجه سائلاً صطل قولهم في جميع الموجهات
تعكس وانما في السواله فلا يلزم المعدول لا موجود وبعض الجوهر ليس بعرض وانما في
ما صعبها صعبه الايجاب وللوضوع فيها معدوم والمسلوب عنه غير مملك لانه من
الاختيارات المدلوله بنواله حشده على ما دلر من العالون وانها مبعكسده حرمًا الى
الموجهه ما كلف فاكاحل ان لا يلزم لطلان احدى العا عدم العكس من السواله
اخره مع العكس من الموجهات ما سرها او القول بموافق الاصل للعكس للاصل في
الكلف ومن هرا علم ان الموضوع لا يوجد تحت كالح وكنت الحقيقه بعد اوج
الصالحه من الدهر لقولنا المعدول لا موجود وانما في محض الاعتراف بكونه القضايا
الى لا يلزم اخرون موضوعاتها تحت كالح وكنت الحقيقه **قال** اما لا يعني به
الحكم الحكمي الى اخره **اقول** انما لم يعني به الحكم الحكمي ولا الحكم من حيث هو طر
لها كوعنايه احد هذين المعنيتين لم يعد الحكم من الاوسط الى الاصغر والرو
من مفهوم الحكم الحكمي والحكم من حيث هو طر واحد واحد هو ان الحكم الحكمي ما عتبارها
حز الحكم واحد واحد وطر واحد من مفهوم الحكم من حيث هو طر ولا يصدق الحكم
على الاول فقط لقولنا الحكمي انه نوع او صغر او فصل او خاصه او عمن عام وكل
الثاني فقط لقولنا كل عضو من مريدان كل الاعضاء من حيث هو طر وعلى الثالث
فقط لقولنا كل انسان هو محض موجود في زمانها وقوله والبرق من المفهومات
السلنه قدم اشار الى انه قد عرف مفهوم الحكم من حيث هو طر وقوله وسباني تمامه

اسان الى الورق الذي ذكره في الحكم من الخلق واحد واحد وكذلك هو سنة
 لانظر يدكها وطالها من هذا **قال** ولا تعني ما يكون موصوفا بالحكمة
 في الخارج بل هو علم منه وهو الذي لا يخرج بل ما هو علم منه وهو الذي لو وجد
 الخارج لصدق عليه انه ح سوا ان في الخارج لو لم يكن **اقول** هذه العيان
 لا يدخل فيها المتع وقد صرح الامام بذلك في شرح الاسرار **قال** الاستناد
 لو كان كذلك لصدق كل شئ كما هو اسان لان الكاتب دائما وان كان مع الوجود
 اورد عليه لصدق على كل شئ انه لو دخل في الوجود كان دائما فهو كذا اذا وجد
 كان اسلا فتعكس لصدق الاسان كانت دائما فلا يصدق لاسي من الاسان كاتب
 بالاطلاق العام قوله لاسلم وانما لم يصدق ذلك ان لو كان الدوام في قول
 لعصر الاسان كان دائما محله وليس كذلك بل هو من الجمول وحسنه ان لو كان
 مطلقا لاسان كان سلمنا لان من يقول باطل المتع في هذه العيان لاسلم صدق
 قولنا لاسي من الاسان كانت بالاطلاق العام بل لاسلم لاسي من الاسان كذا صدق
 لعضده من الماء والوسط مجموع الاسان ولا يخرج الحق ان يقال كما قاله الاستناد
 ان ذلك خارج عن الاصطلاح والاصواب ان يقال اذا قلنا كل ح ح ان مرادنا ان
 كل ما وجد كان ح من ايراد عن المتع فهو كذا اذا وجد كانت **قال**
 وانما على التعارض الاول فيها كادسان **اقول** لعطفا اسان الى الطيات
 لا الى الحكمين فاعلم ذلك **قال** للبرية السالبة للخلق وهو اما اذا قلنا لاسي
 من ح ح الى المعنى **اقول** لاسلم ان الواقع لو كان هو العلم الذي يكون الصادق السلب
 انرا فان من اكار ان يكون الموصوع ابرا معارف الجمول في لغة وبقول المراد بالسلب
 انما معارف ان وبالايجاب ان الذي صدق عليه الموصوع صدق عليه الجمول لان الموصوع
 عن الجمول فان قلت لعل من السلب معني تقابل المعنى الذي يشره الايجاب
 قلت نعم المعنى الذي يشره لا تقابل المعنى الذي يشره الايجاب لان قوله بل المعنى الذي يشره
 محتمل في الدار الواحدة اي في شئ من الدوار لا تقابل المعنى الذي يشره الايجاب بل المعنى

في الخارج
 في الخارج

ضرور ان يلزم من الايجاب اجتماع الموصوع والجمول في ذات ما هو ذات الموصوع كيف
 ولو كان السلب معنوا بما ذكره لما يلي من القضية السالبة وعليها قول كانه حديد
 يكون المراد بقولنا لاسي من الجمول موصوعا لانهما لا يحتمل في ذات ما اصلا اذا عرفت
 هذا فنقول الصواب ان يقال اذا قلنا لاسي من ح ح كان مرادنا ان الدورات التي صدق
 عليها الصالح لا يصدق عليها الفئات قال في المهمات انا تعلم بالصرون ان انحصار كل نوع
 مشترك في طبيعة ذلك النوع الى جزء اول حاصل ما ذكره ان المعنى في القضية
 التي جعل موصوعها مفهوم الشيء من حيث هو هو لا ما هو ذا طبا ولا حريا ولا عامسا
 ولا حليا ولا معينا بل هو صالح لكل هذه الاعتبارات من الشئ على ذلك في الشفها
 ثم قال فانه اذا احدث الطبيعة من حيث هي عامة تشترك فيها شيرون كان واحد
 معينا ولم يلزم صالحا لجميع هذه الاعتبارات فخلع هذا قولنا الانسان نوع والحيوان
 جرح من لسان فسين مملئين فان ملك هذا لا يطابق معنى المصليين كذا خرج من القسم
 المذكور قبل لان الامام جعل المحل في ذلك القسم ما يكون موصوعا كلها غير
 مسور وقولنا الانسان نوع والحيوان حينئذ لذلك قلت نعم والقسم الصحيح
 ان يقال موصوع القضية ان كان كلها ولا عيين فيها كذا افاد الحكم فان كان
 الحكم على طبيعة ذلك الموصوع من حيث هي عامة تشترك فيها شيرون كان طبعه وان
 كان عامه من ذلك الموصوع من حيث هو هو كانت معه قال متى صدق هذا الانسان
 كانت صدق الانسان كانت **اقول** فترى ان يقال لما صدق ان الموصوف بهذا الانسان
 كانت بعض الكاتب موصوف بهذا الانسان وكل موصوف بهذا الانسان فهو موصوف بالانسان
 بل بعض الكاتب موصوف بالانسان فينبغي بعض الموصوف بالانسان كانت او يقول
 اذا صدق الحكم على انسان معين صدق على ما صدق عليه الانسان من حيث هو هو
 ولا معنى للحمل على الانسان الا ذلك وانما الذي احجج به الامام وهو ان هذا الانسان
 عبارة عن الانسان المعيد بقيد لونه هذا والحكم لما صدق على المراد صدق على مفرداته
 هو ما حل بالقص الذي ذكره وهو ان مجموع اجساد العن من حيث هي عشرين موصوف

بالعشرية مع ان كل واحد منها غير موصوف بها واما الذي ذكره في هذا النص وهو
ان لا يدعي ان كل بيت للرب فانه يثبت لكل واحد من مفرداته بل يدعي ذلك في
هذه الصور فيه نظر لاننا لا نسلم انه كذلك في هذه الصور واما الذي ذكره لصحة هذا
وهو ان الكتاب اذا وجدت مع هذا الانسان فلا بد ان يكون موجوده مع كل واحد
من اجزاء مفهوم الانسان ان عني الوجود مع الشيء كعمل عليه فهو مصادره على المطلوب
وان عني به مجرد الوجود معه فلا يلزم من ذلك الحمل عليه فان افراد كل ماهية لا يحد
نوعها في شخصها فتوجد بعضها في بعض مع امتناع حمل شئ منها على اخر واما الذي ذكره
في جواب ان الماهية لا تصدق الا عند صدق الكلية فعليه فيه نظر لانه سلم المقدمات
ومنع النتيجة وقال انها مصادره على المطلوب بل جوابه ان يقال قولكم انما تحقق
تلك الماهية فقد تحقق الموصوف تلك الصفة اذ ذلك مصادره على المطلوب وحق
ان عرفتكم به انه اسما تحقق فقد تحقق الموصوف بتلك الصفة بالا حلاق العام
الذي قولكم وانما تحقق الموصوف بتلك الصفة عرفت تلك الصفة فصاده طاهر حينئذ
اذ لا يلزم من تحقق الموصوف بالصفة على هذا التفسير تحقق الصفة **قال**
في الاسوار المحولات الى اخره اقول لما كان المحمول على الشئ كليا
وطبقة ليس لادانه بل انه مقول على هذين ولا يكون مقولا على هذين الا اذا اعتبر
في موضوعات كثير فاذن ما صدق عليه المحمول له افراد كثيرة فاحتمل ان يكون
صدق على كل تلك الافراد او على بعضها فاحتج الى من ادلك فادخل السور
على الموضوع وقشره باللفظ الدال على تبه افراد ما عليه الحكم وهذا المعنى معذور
في جانب المحمول فوجب ان لا يقتصر به السور فاذا مر به سميت مخففة وصدقها
ولذلك تعرف من التفصيل المذكور في الكتاب والاحاطة له الى الشرح لانا نذكر
لذلك صافيا سمي به الكل وقيل المحض فيه لا بد من معرفة مقدمتين احدهما ان
سببه المحمول الى الموضوع ان كانت بالوجوب سبب مادة الواجب لانه المحمول انما الانسان
فان كان الامتناع سبب مادة الامتناع شبه الحجة الى الانسان وان كانت بالوجوب

ولا بالامتناع بل الامكان حيث مادة الامكان نسبة الكتاب الى الانسان الثانية
ان القضية التي قرن السور بمحمولها موجهة ان كان الموضوع والمحمول متوافقين في مقادير
حرف السلب وعندها وسلاية ان كانا مختلفين من تلك المقام اذا عرفت هذا فقول
كلما كان المحمول والموضوع محتكورا لقولنا الانسان بعض هذا الجنس وبعض هذا الجنس
انسان وكان السور المعترض بالمحمول سور الحجاب فليقولنا الانسان لكل حيوان او سلب
جزى لقولنا الانسان ليس كل حيوان فان كانت القضية سالبة صدقت في جميع المواد التي
وان كانت موجهة لم يثبت في جميعها وقيل ما لم يثبت كذلك وذلك انما يكون بان قرن المحمول
سور سلب فليقولنا الانسان لشي من الحجب او سور اعجاب جزى لقولنا الانسان
بعض الحيوان فلا تعلم صدقها ولا نفيها في مادة الامكان سواء كانت موجهة او سالبة
واما في مادة الوجوب صدقت ان كانت سالبة وكذبت ان كانت موجهة واذا اعترفت
هذا الصابط وحدث الطباقه على ما في الكتاب من غير تفاوت اصلا **مباحث**
المادة والجهة والقضايا الموجهة قال ولست الان فيما يتعلق بالمحمول
وهو جهات القضايا الى اخره اقول لا بد لسبب المحولات الى الموضوعات بحسب
الامر بغيره من قضية كالضرورية او الدوام او الاصلورية او اللاذوام وسمى
الكيفية ما ذبه النفسية وعنصرها واللفظ الدال على المادة او حكم للعقل بها يسمى
جهة ونوعا فالقضية التي ذكرت جهتها اما لفظا في القضية المعقولة وسمى موجهة ورأى فيه
وسووعه والتي لم يذكر فيها الجهة سمي مطلقا على وظهر الفرق بين المادة والجهة للون
الجهة حسب القول والذهن والمادة حسب الامر بغيره والقول الحق فانا اذا قلنا
يطابقان الامر بغيره جوارد في القول وعدم مطابقة حكم العقل الحق فانا اذا قلنا
كل انسان كانت بالضرورة او حكم العقل بذلك كانت القضية ممكنة والجهة ضرورية
اذا عرفت هذا فقول كلام الشيخ في امر المواضع سعيا في الضرورية هو الدائري وفي
معنى المواضع بناء الذي لا بد للشي منهُ وسهيل انما كونه منهُ والطاهر ان مراده
بالكل هو الثاني وهو الذي اصطلح عليه الامام لانه صرح في المقالة الاولى من

الف الرابع من منطق السفا بذلك حيث في الملحق لانه قال الملحق ما ليس لضرورة
 وجوده ولا عدمه ويجوز ان لا يوجد اصلاً ويجوز ان يصاحبه ذايماً وظلامه في الاشياء
 تطابق ذلك وحيد عجب ان يعلم ان الدأبر اعم من الضروري لان كل ما سيجل انك
 عن الشيء كيان ذلاليه من غير عكس لجواز لون الشيء ذايماً لشيء ولا ضرورة هناك حسب
 الثانية عن شير من الناس ذايماً من غير ضرورة قال واما السابعة فعلى اقسام الى اخره
 اقول القضية التي هي في الضرورة السابقة تقع على اقسام احدى ما هي التي تحتمل
 فيها با متناع انك ان المحمول عن ذات الموضوع سواء كان ذلك الامتناع لنفس ذات
 الموضوع او لو كانت اي لا مر خارج عن ذات الموضوع صفة لازمة كانت او امراً
 مفارقاً عن الذات والصفات وتسمى هذه بالضرورة المطلقة وتندرج عنها قسمين
 احدهما هي التي تحتمل فيها بذلك او لا واما احدى يكون ذات المحمول والموضوع
 دلالة لقولنا الله اعلم اوجي بالضرورة والثانية هي التي علم فيها بذلك مع عقيدة
 في الضرورة الا ان يكون متباينة للاولي بذلك ومثاله اياها في مفهوم
 الضرورة بحسب الذات وجديد يكون الموضوع والمحمول دلالة غير ان لستين لقولنا
 كل جسم قابل للعرض فان الجسم ليس ارباباً منى وجد امتح ان لا يكون قابلاً
 للعرض ويمكن ان يفيد الضرورة المطلقة على الدوام الاولي وجديد يكون احدهما
 قبلها لما عرفت ان الضرورة اخبر من الدوام فيكون بينها اعم من نقيضه وقوله
 وقوله وان اراد وانه مجموع الامرين كما حذوه بانه المحمول الناطق فانه يصح الاعتبار ان
 احد الاعتبارين هو ان يفيد قولنا حينئذ بالضرورة كل انسان جسم والثاني ان يكون
 هذا المثال مطابقاً لهذا القسم الا لما يكون المحمول ضرورياً للموضوع بشرط وصف للموضوع
 قائم ذلك واما اذا خارجاً لكون ذات الموضوع عن المحمول الى اخره هذا هو القسم
 الثاني من اقسام القضية الوجه بالضرورة السابقة فعول لما خارج لكون ذات الموضوع عن المحمول
 وذلك ما يصير ضرورياً وربما لا مر خارج عنها وهو اما صفت لها اوقات من الوجودها
 او من اوقات صفة من صفاتها اما الاول وهو ان يعلم القضية ان المحمول سيجل انك عن الموضوع بشرط

الزائدة بالوصف الذي غير من الموضوع المسمى بالوصف العنواي وهذه كل ان لا يفيد معنى الضرورة
 بحسب الدان حتى يكون اعم من الضرورية المطلقة لا يستلزام الضرورة بحسب الدان الضرورة بحسب
 الوصف العنواي دون العكس لجواز ان يكون الوصف العنواي معارفاً عن الذات مع جوار العمل
 المحمول بها على قدر عقيدة لقولنا كل ذات الفعل متحرك الا صاحب ما دام كذلك وتسمى حينئذ
 مشروطة عامة ويمكن ان يفيد معنى الضرورة بحسب الذات حتى يكون ماسة للضرورة المطلقة بذلك
 ومثاله اياها في مفهوم الضرورة بحسب الوصف العنواي وفي اسرار احصى لخصر اعم
 وذلك لانهم هو المشروطة للعامة وتسمى حينئذ مشروطة خاصة والوصف العنواي ودلون
 لضرر الدان لقولنا كل انسان حيوان ما دام اسماً ودلون لانها للذات كما اذا دلنا للموضوع
 في المثال المدلول بالناظر ودلون معارفاً كما للذات مع اسما اضلال المحمول عنها كما اذا
 دلناه بالجابيت بالفعل ودلون معارفاً مع جوار العمل المحمول للموضوع وقد عرفت
 والاقسام الثلاثة المدلول المقدمة مع الضرورة المطلقة ميمية بالذات محتملة بالاعتبار
 والمثل ليعتد الضرورية بشرط الوصف العنواي معنى الضرورة الاولية ومعنى الدوام الاولي
 ومعنى الدوام بحسب الذات والاولى وهذه الثلاثة اعم من المشروطة العامة لا يستلزام
 الضرورة بحسب الدان لغتها ان لا تسمى علة من ممر الدائمة والمشروطة الخاصة بالذات
 لا يستلزام معنى الدوام بحسب الذات لغتها ان لا تسمى علة من ممر الدائمة والمشروطة الخاصة بالذات
 في لستهم المشروطة الخاصة فانما العنون بها الملية من لستهم هذه الاقسام واعلم ذلك
 العبد الماتقان بلون مرجله اوقات الموضوع او صفة من صفاته او ذات
 يحصل ذلك المحمول من الى اخره هذا هو العلم الثاني من قسمي ما عتبع العمل
 المحمول عن الموضوع كما مر خارج عنه فيقول الحكماء جعل ذلك الاقسام الثلاثة المذكورة في
 القالب وينبغي ان نفهم قوله او صفة من صفاته الوصف العنواي اي لا مطلق الصفة
 واعلم ان هذه القضية المعنى التي عتبع العمل المحمول بها عن الموضوع محسناً او غير
 وعلى السديد من انما ان يطلو او يفيد اما بالضرورة الاولية او بالضرورة بحسب الذات
 او بالضرورة بحسب الوصف او بالدوام الاولي او بالدوام بحسب الذات او بالدوام

بحسب الوصف وعلى التقادير كلها فوجد المصدق اما بعض اوقات وجوده في الموضع او
 اوقات وجود الوصف العوائق هذه كاشية بوضعه والمهور منها ما يكون وجوده المصدق
 فيها اوقات وجوده في الموضع مع تغيرها بالاداء تحت الذات والوقت ان كان
 معناه سميته والافتشيه والامام لم تغيرها بالاداء تحت الذات
والقول المثل بقول المفسر ان على المدة معان مرتبة بالعموم والخصوص في اللغة **اقول**
 لفظ الامكان عند الجمهور في مقوله على سلب الصدور للمطلوع عن احد طرفي الوجود والعدم
 او على ما لا ريب في هذا السلب فيكون بالامكان للعام ويصح ان يعم ان ذلك الطرف هو الطرف
 المخالف للحكم بقوله بل ان يكون معناه ان لا يمنع وجوده مطابق لما دللناه لانه اذا لم يمنع
 وجوده لا يكون ضرورة ولذا قوله بل ان لا يكون معناه ان لا يمنع عدمه لانه اذا لم
 يمنع عدمه لا يكون ضرورة وطهر ان الامكان للعام مقترن بسلب الصدور للمطلوع
 الطرف المخالف للحكم على هذا السبب ان كان من اجل ما دللناه ان الامكان في ذاته
 الصدور ثم ان الصدور ان كانت في طرف الوجود انتهى بان الواجب ان كانت في طرف
 العدم سمي بان الامتناع ثم ان الاحتجاج قد وجدنا صدورها على ما كان في امكن
 ان يكون وامكان ان لا يكون وهي الاشياء التي سلب عنها الصدور للمطلوع طرفيها محصلو
 ذلك المثل وحصلوا المواد لما ضروري الوجود متمتع بالعدم وهو بان الوجود ضروري
 العدم متمتع بالوجود وهو بان الامتناع ما ليس ضروري ولا متمتع وهو كالعنصر وهو
 ملاك الامكان وسموا هذا المعنى بالامكان الكائن وهو الصدور في الموافق سدر طر في
 الامكان للعام على الوجه الذي سنده الامام في الباب والاحتجاج قد اطلقوا لفظه
 الامكان على معنى بالناقص من المذخورين قبل وهو الذي سلب الصدور للمطلوع والشيء
 وصف الموضوع والي حسب الوقت المعين وعبر المصنف عنه اي عن طرفيها والامام يلزم
 لونه احسن من المذخورين قبل فظهر قول الامام ان الامكان مقول على المعاني السالبة المشبهة
 بالعموم والخصوص وقوله وهذا الامكان غير خارج الصدور كاحصائه للشيء الخارج في
 عن الصدور كاحصائه للشيء السالبة الوجه كما والامام توجد اعله لان المثل ما لم يوجد

٤٤
 شيئ المخرج لوجوده لم يوجد هذه المعاني السالبة في الشيء السالبة الى الزمان الموجد وهو
 الزمان الكائن وقد عرفت في الشيء السالبة الى الزمان المستقبل وكذلك ظهر وهو
 الامكان الاخصر لا يستلزمه سلب الصدور بحسب جميع الاوقات سلبية في الزمان المستقبل
 عن غير سلب واطلاق لفظ الامكان على المثل الكائن كاحصائه من احدهما معناه ذاته وافر
 لا سميته على المثل العام على الاخصر معانرات بل سميته معانرات ذاته واهتمامه اشتماله
 على المثل العام واهتمامه اشتماله على المثل الخاص واطلاق اللفظ العام على الخاص والواجب
 بالتواطؤ قال في المثل من المثل الامكان اصل الى اللغة اقول **الاحتجاج** ظاهر
 والشيخ احسنه في الشفا بان قال لا سلبه ان كان موجودا وان واجبا فان الواجب
 محبان يكون موجودا دائما او الممتنع بحسب ان يكون معدوما دائما وهذا خارجا ان يكون
 دائما ولا معدوما دائما فلا يكون واحدا ولا ممكنا وهذا ليس هو ما عرفت في الامكان
 مطلقا بل العرف في الامكان كاحصائه من الاحصاء لا حتمه ان يكون واجبا على التقدير
 الذي دللنا عليه ويكون واحدا في ذلك الوقت بل كاحصائه العام ان يقال لا يستلزم
 انه ان يكون موجودا فهو حال وجوده لا يفتقر العدم فان الوجود في الحال كاشي في امكن
 العدم في الحال **قال** الاحتجاج امرها في اللغة اقول **الاحتجاج** لا سلب
 وهو حصول الزمان المستقبل في الحال دائما يلزم ذلك ان يكون الحال احدا للمضامين
 وليس كذلك فان معنى الامكان الاستقبال هو ان الشيء كاحصائه لا يفتقر الى الحصول في
 الحال بل الحصول في الاستقبال وحسب تلون احدا للمضامين هو ان الشيء كاحصائه لا يفتقر
 هو الزمان المستقبل ولا امتناع في اجتماعهما معا واما قول الامام ان ذلك لا يلائم
 ان يكون الامكان امرا بثبوتها في الخارج فتوجهه ان يقال ما دللناه من بعض ان لا يكون
 لعل الشيء السالبة الى الزمان المستقبل حاصل في الخارج ونحن نقول بذلك لان الامكان
 من الامور الاعتبارية الذي لا حصول له في الخارج وقوله لان لونه من حيث هو هو لا يقتضي
 الوجود اي لا يلائم ان يكون وقوله لا سلب لكون الوجود مضافا للعدم اي لا يلائم ان يكون
 اللاهوت اذ الوجود اللاهوت مفسر بمناهة الوجود للعدم **قال** القصيدة لا

يحكم ما هيتهن الا اذا ثبتت سوت المحول للموضوع اولاً بثبوت له فان شرط هذا القدر ولم
 كسفه دليل الثبوت في العنصره مطلقه عامه وان عتد به وجهه اقول
 سعي ان يكون المراد بالسوت واللاسوت المذكورين ههنا السوت واللاسوت اللذين هما واحد
 منها اعم من القوة والفعل اذ لو كان المراد السوت واللاسوت بالفعل لم يكن المطلق المذكور
 ههنا معانيله للموجه بل داخله فيها وهو الحاضر في العام كذا المطلق المعانيله للموجه الذي
 فيها السوت واللاسوت اعم من القوة والفعل ولم يصدق قوله العنصره لا يتحقق ما هيتهن
 الا اذا ثبتت سوت المحول للموضوع واللاسوت ليعتقد ما هيتهن بالممكنه التي يكون مستندة تحتها
 للموضوعها بالثبوت قال وهو قوله ان الانصاف بالثبوت اعم من الانصاف به دائماً او دائماً
 اقول وجهه ان يقال لا يسلم انه اذا صدق ان ذلك الحتم غير موقوف بالثبوت في ذلك
 الوقت فيكون موقفاً به في وجهه اذ لا يلزم من عدم انصافه بالثبوت في وجهه عدم انصافه
 به اصلاً لان الانصاف بالثبوت اعم من الانصاف به دائماً او دائماً لا يسامه اليها على القول
 قولكم ان شرطه موقوف بالثبوت حشد مصادر على المطلوت قال اما حمل الشروق والغروب
 على اللواتي مع ان ذلك غير دائم اقول اما لم يلزم ذلك دائماً لان اللولاء بالصدق عليه
 انه سارق حين ظهوره من الافق الشرقي واما الصدوق عليه انه غارب حين اختلفه من
 الافق الغربي ولما لم يلزم ظهوره ولا غيبته من الافق دائماً لم يلزم شروقه وغروبه ايضا
 دائماً قال فان سوت المحول للموضوع لو لم يلزم ضرورة بالثبوت ان يكون موقفاً بالثبوت
 يكون واما ان كذلك لم يلزم في الفعل طريق الى الحكم لوموجه اقول لا يسلم ذلك
 بل يكون للعقل طريق الى الحكم بذلك موقفاً بالصدق اما انه لا طريق له الى الحكم بذلك اصلاً
 فلا يجوز ان يحكم بصدقه للثبوت موقفاً بالاطلاق او بالدوام او بالامكان الى غير ذلك
 للحجج ووهو العلم بفساد قوله ان الحكم اولى الناس بغير المعاملة لا يعلمها ان الشيء
 تعرف الامر به كالمعلم بصدقه ان ذلك لا يلزم ان لو كان السوت محضاً في الحكم بصدقه
 وصدق انه ليس كذلك بل للعقل طريق الى الحكم بذلك وفساد قوله ايضا حيث قال
 ان غيبته ان الفعل لا يلزم من الحكم بالعنصره الحتمه الا في الضرورات فهو حق ما عرفت انه

٤٤
 يمكن من الحكم بصدقه بالاطلاق له والدوام والامكان او غيرها من الحجج واما قوله
 من لعنقه وجوب الشروق والغروب للكون لا يمكنه القطع بان كل لولب موقوف بالشروق والغروب
 منه لظلال المراد بالشروق ظهوره علينا وفي الغروب غيابه عنا ومن البين بالحس والمشاهده
 ان كل لولب موقوف بذلك قال واما الموجهات فاعلم ان الحكم عن غير ثبوت كسفيه
 العنصره الى غيره اقول اما الحكم بصدقه عندها وغروبها عنها ومن المان واما
 لساطه الحكم ونزلهها فاعلم ان العنصره الذي لحظ الامام عليها هي بعضه السطه وجهه
 بعضه مركبه اما الحكم السطه فالصرون واللاصرون اي الامكان للعام والدوام
 واللاادوام اني الاطلاق العام والصرون تحت الوصف العنواني والدوام تحت
 واما المركبه مما يربط من الصرون تحت الوصف مع اللاصرون او اللاادوام تحت
 الذات وما يربط من الدوام تحت الوصف مع اللاادوام تحت الذات وما يربط من
 الاطلاق العام تحت الصرون او اللاادوام تحت الذات والامكان الحاضر فالحكم السطه
 تحت والمركبات تنبع كالتعال الصرون تحت الذات اشتملت على الدوام تحتها
 وتحت الوصف على الدوام تحتها فوجه لونها من ثبوتها اقول المراد من الحكم
 المركبه مطلقاً سواء كان حكمه على العنصره او غيرها الحكم الذي احدها الصرون
 او اللاادوام والصرون تحت الذات والوصف ليست كذلك فلا يكون مركبه
 واذا عرفت ذلك امكن ان يثبت الحكم بصدقه ما شئت وارتدت واعلم ان الحكم اذا كان
 سطيحاً في العنصره الموجه بها ايضا لذلك ان يكون حقيقه مجردة عن اعقابيه فقط
 او سطيحاً فقط وان كانت مركبه بلون العنصره الموجه بها لفضا لذلك ان يكون حقيقه
 مركبه من غير احدية اعقابيه والامر في سطيحه ولتفضل واحد فيما بعد لتفضل
 الاطاله النامه بها قال واما انواع الحجج فالحجج الدوام واللا
 دوام فالجمله الاولى الدائمة المطلقه وهي التي هي فيها ان المحول دائم الثبوت بدوام
 دار الموضوع التي هي الموضوع ما حقيقه او دائم السلب بدوامها وهذه تندرج فيها ان
 ثبوتها لان وصف الموضوع وهو الموضوع في الذكر ان كان كذلك لدار الموضوع اما ان الوصف

والذات واحدة لقولنا دائم كل من قسم اولان الوصف غير الذات لكنه يلزمها لقولنا دائم كل
صحال جسم كان المحمول الصادقا بدوام وصف الموضوع وان لم يلزم كذا لان المحمول حاصل
للذات مع حصول الوصف لها وقيل الحصول وبعد الحصول لقولنا دائما كل من قسم واعلم
ان الذات لا تحجب الذات اما دائم بحسبها ازلا وابدًا او مستند سعي الضرون الى الذات اي بنفسها
بحسب الذات او بحسب الوصف او سعي الدوام الاول والابدي الاخر مرفعه قال الثانية
التي من فيها ان المحمول دائم الثبوت بدوام وصف الموضوع الى اخره اقول العضية
الثانية مرفوعة من الوجهات بحسب الدوام واللازوم هي كلمة من فيها ان المحمول دائم الثبوت
بدوام وصف الموضوع الذي هو الوصف العنواني او دائم كالتبليد بدوام سويته في
مطلع معلته والمساخرون عرصة عامة ويندرج فيها الاصنام الملمة التي دلها وقوله
لان المحمول الذي بدوم بدوام وصف الموضوع اما ان لا بدوم وصف الموضوع بدوام ذات
الموضوع او بدوم ليس منظم بل الصحيح ان يقال لان الوصف الذي بدوم المحمول بدوامه
اما ان لا بدوم بدوام ذات الموضوع او بدوم وهو اني الوصف اما ان يكون لازما او يكون
قال الثانية التي من فيها ان المحمول بدوم بدوام ذات الموضوع الى اخره اقول
العضية الثالثة منها هي التي حرم فيها ثبوت المحمول للموضوع بالفعل او لا بثبوت له مع
باللازوم بحسب الذات وتسمى وجوده كادامه وهي سواء كانت موجبة او سالبة
يرتد من مطلقين عامين احدهما موجبة والاخرى سالبة اذ اللازوم اشارة
الى مطلع عامة ثبوتها محالة لصفة المطلاع المعنى بها ويندرج فيها اما
لوعامة العضايا على الوجه الذي دلها وقوله ان وصف الموضوع لان دائم بدوام الذات
فان المحمول لا بدوم بدوامه طاهرا اذ لو دام بدولته لدام بدوام الذات لان الذات
للدائم الشيء دائم لئلا لا شيء وقد علمنا انه لا بدوم بدوام الذات هذا الحلف وقوله
ان لم بدوم اني وصف الموضوع بدوامه اي بدوام الذات فاما لا تنفك الا ان المحمول
بدوم بدوامه ام لا اقول لو انك انك لئلا لا بدوم بدوام الذات فاما لا تنفك الا ان المحمول
بدوم المحمول بدوام الوصف لئلا لا بدوم بدوام الذات فاما لا تنفك الا ان المحمول

إليها هو الذي لا يدوم المحمول فيه بدوام الوصف فليس المقام حسد ثلث عشر
 قال الرابعة التي ينزها ان المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع ولا يدوم بدوام
 ذاته اقول - القصيدة الرابعة هي التي حكم بها بدوام سور المحمول
 بدوام وصف الموضوع او بدوام السلب له بدوامه مع تقديرها بالادوام
 لحسن الذات والافانم سماها وجودية عروية والمعا عروية عروية خاصة
 وهي ان ذات موضوعية بولب من موضوعية عروية عامة وهي بدوام سور المحمول
 بدوام وصف الموضوع ودر سالمة مطلق عامة وهي بدوام سور المحمول
 بدوام الذات وان ذات سالبة بولب من سالبة عروية عامة وهي بدوام سلب المحمول
 بدوام وصف الموضوع وقومعية مطلق عامة وهي بدوام سلب المحمول بدوام
 الذات واعلم ان الدوام لحسن الوصف كما القيد بالادوام لحسن الذات وقد تقدم
 سعي الدوام الاصل وعلى الصرون الاصلية فنعى الصرون لحسن الذات وبحسن الوصف
 فهذه انواع القصايا لحسن دوام المحمول بدوام الوصف قال لا بد من العروية
 ما اذا جعلت الصرون محمولة او هي امنه الى الخلق اقول لفظ الصرون هاهنا
 فهو وقع منه او من السامع بل الصواب ان يلبس بها لفظه الاضرون لانه اما ذكر
 العروية اذا جعل الامكان محمولا او خرا امنه ومن ما اذا جعل همه لكل او عروية
 اي او همه السور كما اذله هذا العن قال اذا قلنا بالامكان دلح جت الى
 قوله لا تصدق الا عند حصول الله بالفعل العليم اقول حاصل ما دلح انا اذا
 قلنا بالامكان دلح جت فان كان المحمول نفسا والامكان همه لكل وجه حصول الله
 بالفعل العليم لا دلح جت بل لا تصدق الا اذا كانت محمولا لموضوعها بالفعل وهذا
 قد نظر اما اولاد ان كما ضحوا في تفسير المصطفية بان صدق لكانه لا سوف على
 حصول الموضوع المحمول للموضوع بالفعل واما ما دلح حسد بلزم ان لا استقلال قصه
 ما من القصايا الوجه بالامكان الى الطرف الاخر عند اتحاد الزمان وان لا استقلال ضرورة
 في تفسير الملمنة العامة بل هي او الدائمة لكونها بالذات الصيا حسد واذا دلح ذلك

31

فما حق ان الوجه الحكيم انما تصدق بسوت المحمول للمتنوع لا سوتا بالفضل بل بالنوت
 الاعم من النوت بالفضل من السوت بالقوة المتضمنة اليها وهذا المعنى ان يكون
 من النسبة الخاصة بحسب النوع اللغوي والادام والاخر بطريق النقل كالحجاب
 هذه الصانع **قال** واما اذا قلنا طرحة بل ان يكون في اللغة **اقول**
 حاصل ما يدعيه ان الامور اذا كان بعض المحمول في المجال المدلور او غير امته في القضية
 ممكنة وصرفت سوا حصل اليها بالفضل للحكم او لم يحصل ولا في الممكنة التي لا توصف
 صدقها على حصول المحمول للمتنوع هي هذه التي لا يمكن فيها حكم المحمول بل التي لا يمكن
 حكم للمحل احده في المطلق العامة دخول الكثرة في العام واعلم ان ذلك لا يخط
 خارج عن الاصطلاح وان الامور اذا كان بعض المحمول او كونه في القضية موصفاً بل كحاج
 الى كونه لغوي وانه سلك في الوجهات **قال** واما اذا جعلنا الضرورة هي
 تهمر العنصر على وجود حكمته **اقول** اما الضروري المطلق العنصر والدرج تحت
 الصف والوجود مطلقا ومعدا فعدم من شرهما ولا بعدهما لكن في هاهنا شيء آخر
 وهو ان اعلم ان الشرطه الخاصة لاداءه هي بربطه من موضوعه شرطه عامته
 وهي قد ضرورية سوت المحمول بحسب وصف الموضوع وفرضه ممكنة عامة وهي قد
 ضرورية لا بسوت المحمول بحسب الوصف وفرضه ممكنة عامة وهي قد ضرورية سلب
 المحمول بحسب الذات وقد عرفت ان الماخر من الامور الضرورية بحسب الوصف
 بالادوام بحسب الذات وحسب بل هو ممكنة للخاصة كان الممكنة العامة احكاما وعلما
 المطلق العامة وان علم الصالح الوصفه اذ اذ كانت موجبة بربطه من موضوعه
 مطلق وهي قد ضرورية بسوت المحمول في وقت معين فادوات وجود الموضوع ومن سالبه
 مطلق عامة وهي قد لا دوام سوت المحمول بحسب الذات وان كانت سالبه بربطه من
 سالبه مطلق وفيه قد ضرورية لا بسوت المحمول في الوقت المدلور ومن موضوعه مطلق
 عامة وهي قد لا دوام سلب المحمول بحسب الذات وان علم الصالح المنشتر ان
 موجبه بربطه من موضوعه منشتر مطلق وهي قد ضرورية بسوت المحمول في وقت معين

مراوات وجود الموضوع وقد سالكه مطلق عامة وهي قد لا دوام سوت المحمول بحسب الذات وان
 سالكه من سالكه مطلق وهي قد ضرورية لا بسوت المحمول في الوقت المدلور ومن موضوعه مطلق عامة
 وهي قد لا دوام سلب المحمول بحسب الذات واعلم ان العام لم يعيد الوصف بالادوام وال
 فهو انه عند ذلك لهما ما لا يحسن لغيرهما **قال** واما ان كان حكمته
 للمحل الى اخره **اقول** القضية التي هي فيها سوت المحمول لموضوعها بالفضل انما
 لوصف له كان اي معدا بالضرورة بحسب الذات هي وجوده كضرورة وحسب حركتها
 الضرورية بحسب الذات ويدخل فيها سائر القضايا الموجبه وهي من القضايا المربطه فان كانت
 موجبه بربطه من موضوعه مطلق عامة وموجبه مطلق عامة واما قوله فان جعلته حكمه للمحل الى اخره
 لكن الحق ان سوت الامور للملزوم واجب واعلم ان اذا قلنا طرحة كمن ان يكون على ان المحمول
 فيه هو ان كان البتة صار حكمته موجبة وبوجهه والموصوف بالامكان ملزم فاذن الحكم ملزم وسوت الامور
 للملزم واجب في نفس الامر فان كانت هذه الحكمه هي اي ملزم طرحة كمن ان يكون بالضرورة
 واما القضية ضرورية مطلق وان لم يكن في مطلق عامة لانه حسب حكمته والقضية
 سوت المحمول للموضوع وما عرفت لغيره اعلم ان كونه في القضية والقضايا التي لمحضت بحسب
 الادام ونزول لهما بالضرورة قضية من الضرورات وهي الضرورية المطلقة والمشرطه
 العامة والمشرطه الخاصة والوقوع بالشرطه العامة اعم من الضرورية والمشرطه الخاصة
 وسر الضرورية ومن ذلك واحد من الشرطه الخاصة مسانه والموجبه بربطه من الموضوع
 طرحة من الشرطه وطرحة واحد من الوصفين عموم من وجه وبلا من الادام وهي الدائمة
 للمطلق والعرفه العامة والعرفه الخاصة والعرفه العامة اعم من الدائمة المطلق والعرفه
 الخاصة وسر الدائمة والخاصه مسانه والدائمة اعم من الضرورية والعرفه العامة
 المشرطه العامة وان اردنا المشرطه الخاصة ما العنصر فيها اللازمون بحسب الذات كان
 من الخاصه عموم من وجه لانها قد تصدق في جميع المحمولات بحسب الوصف غير ان
 بحسب الذات وقد سلك منها على الاخرى اما انفعال المشرطه الخاصة والعرفه الخاصة بحسب
 كان المحمول اما الوصف من غير ضرورة وغيره اعم بحسب الذات واما العكس فبحسب الذات المحمول

ضرورة ما تحت الوصف ودانما تحت الذات من غير ضرورة وان اردنا بالمشترط انما تحتها ما اعبر عنها
 اللادوام تحتها ما اعبر عن العرفية الخاصة ولا بد من صفايا المطلقة وهي المطلقة العامة
 والوجودية الاضروية وهي احص من المطلق العامة لا بد من مضمونها على مضمونها عند
 اللاهوت والوجودية اللادوامية وهي احص من الوجودية الاضروية لا بد من مضمونها على مضمونها عند
 الضرورة من غير علم وصفايا من المميزات وهما المصلحة العامة والخاصة والمصلحة العامة اعلم
 المصفايا لا بد من مضمونها على مضمونها عند الضرورة من غير علم وصفايا من المميزات وهما المصلحة العامة والخاصة والمصلحة العامة اعلم
 من مضمونها على مضمونها عند الضرورة من غير علم وصفايا من المميزات وهما المصلحة العامة والخاصة والمصلحة العامة اعلم
 الخاصة وهي مبنية للضرورة المطلقة واعلم من مضمونها على مضمونها عند الضرورة من غير علم وصفايا من المميزات وهما المصلحة العامة والخاصة والمصلحة العامة اعلم
 عموم من وجه والمطلقة العامة اعلم من مضمونها على مضمونها عند الضرورة من غير علم وصفايا من المميزات وهما المصلحة العامة والخاصة والمصلحة العامة اعلم
 الشفا ان العضد المعتمد بالادوام قد يكون معتمدا بالادوام على كل واحد واحد
 قد يكون معتمدا على الكل من حيث هو وكل ذلك صدق بثبوت اللادوام عن البعض
 فاعلم ذلك فانك تسع به مما بعد
 اعلم ان المحل قد يكون محلا للمحل فان يكون بنفسه لستة المحل
 الى المحل وقد عرف ذلك فيما قبل وقد يكون محلا للسوداي يكون محلا للغير والمختص
 فانك اذا قلنا ان الانسان ان يكون كاتباً فان عينه به احصاء المحل من حيث هو وكل
 الكتابة امر فلهن وقد جعلت الكتابة الاما محلا للصور وان عينه به ان انصاف كل
 واحد واحد من الناس بالكتابة امر فلهن وقد جعلت محلا للكل اي للشيء والفرق بين
 الامر بظاهر انك اذا صرحت محلا الى كل ان ذلك محلا على كل واحد واحد وان صرحت
 الى السور ان ذلك محلا على الكل او على البعض من حيث هو ليقض ذلك ومن البين ان المحل
 متعارف ان العلم باحد هاهنا محلا للآخر لاحتمال ان يكون مستند للمحل الى كل واحد واحد
 انما لكن يدعى الآخر محسباً لصدق المحل تحت المحل دون السور كما يصدق ان هذا
 الرعيف لمن ان يكون شيعاً لكل واحد واحد لا بد من الآخر ولا يصدق ان يكون احصاء المحل
 على اشباعه ايهم وان المحل عليه اصدق وهو الحين من حيث هو كل عاين المحكوم عليه

المستتر

الآخر وهو كل واحد واحد وذلك مستلزم تغاير الحكمين ولا ان الطبيعة الممكنة تحت السور اخبر منها
 تحت المحل تحتها اذ اصدق ان احصاء الحكم من حيث هو كل على محول واحد فقد صدق ان سته
 لا كل واحد واحد دون العنصر الاحتمال والمحال للملوكين ولما الختان وان عاين مضمونها هاهنا
 تحتها سلا زمان واما ذكره في ان الدائم في الحقيقة هل ينفع في الضرورة او لا فقد
 ما فيه والجواب انما ساقها ما قدم لفظ السلب فيها على لفظ المحل اقول
 العنصر المحسوس ساقها ان لا يكون في السلب فيها مستنداً على لفظ المحل لا الذي هو
 السلب فيها مناهراً عنها لا التي افرح في السلب فيها على لفظ المحل حاز احصاءها معها
 على الكل في زمان الامكان لمعولك المحل ان يكون الانسان كاتباً تحتها لا يكون الانسان كاتباً
 فانه اذا كان معاً على الصدق ايضا لقولك ان ان يكون الانسان كاتباً ان لا يكون الانسان كاتباً
 فاهما صادقان معاً فاقولنا محسوس ان يكون هو قولنا ليس ان يكون لا قولنا محسوس ان لا يكون
 يكون فاعلم ذلك فانه دقيق لا بد من المحافظة عليها قال المصنف والمحل اما ان يكون واحد
 في اللفظ والمعنى او في اللفظ والمعنى او واحد في اللفظ كقولنا ليس في العنصر
اقول اما العنصر الاول فمثل قولك زيد جوهري ولون هذا قصبة واحدة بين يديه
 واما الثاني فمعولك الانسان والعنصر جسم حساس متحرك بالارادة نام ولون هذا العنصر صفايا
 كونه طاهراً ايضا لانه سوزع الالفاظ للملوكين في الطرفين على المعاني الموضوعة
 طاهراً لصير لفظ مجرد معنى مفرد فمحسوس هاهنا صفايا معدة ولما بالاش
 فيقول الانسان حيوان وهذا العنصر ان كان المراد فيه ان مجموع تلك المعاني هو الموضع
 والمحل ان العنصر فيه واحدة والاشياء متعددة ولما العنصر الرابع فيقول المحل
 الناطق جسم حساس متحرك بالارادة نام وهذا العنصر ان كان كمال العنصر فيه واحد
 المطابقة اي محسوسا باذن عليه الجميع في حاشية المحل الى ما ذكر عليه الجميع في حاشية
 لهما معدة تحت القسم اي صدمها مستلزم لعددها تحت القسم اي حاشية المحل
 من الامور مع حفظ الطبيعة والمحسوس والاهمال والمعاملة السور لا الشئ من ان يضاف اليه
 مركبة ان لا محالة وهو ما قبل واحد من ان تلك الصفة هي لا مطلقاً بل شرط ان يكون العنصر

يقض

نقبة

في احوال العمل على المكنة منها لتتطهر من الاول وسبح المظلم في المثال المذكور لا يصدق
 وكل جسم من جنس من جنس بالادراك تام احسن فاذا صمد ذلك الى المثال المذكور وسبح الحيوان المطلق
 جسمه هكذا بالسنبة الى بقية الاخر او اما قوله وليست متفردة كقوله لما في
 جانب الموضوع اي لا يستلزم تعدد الفضة تحت لعددها في جانب الموضوع من الاخر
 واعلم ان كل لفظ على الإطلاق لا يستلزم تعددها باعتبار ذلك مع السور اخرى فانه
 اذا قلنا ملاك حوت اود لصدور بعض اود ولعصير اود كانه صدق
 كل حوت فهو حوت فاذا صمد ذلك الى المذكور اسبح المثال المطلوب قال
 ولما احسن فمما اعسار حاله عند الاستدعاء تام لقول طرفة لن
 نقال موضوع الفضة اما ان يكون واحدا في المعنى واللفظ او لغيرها او واحدا
 في اللفظ كسر في المعنى او العكس وعلى العادة الاربعه فالجمل على احد الاثن
 الملتزم التامه اذ لو كان على احد الاثن الاربعه لجر فيها الاسماء الاربعه الى اعني حلقها
 الاسم في الحيات فاذ هذا العرف اسبح فاما بقية الموضوع فيها واحدا في اللفظ
 والمعنى والجمول في اخرها فليس في اللفظ والمعنى لكونها حلقا مفض وفي الماي واحد
 في اللفظ فقط لكونها حيوان وفي الماي كسر في اللفظ فقط كما اذا عرفت
 معنى الجمول بقره وقلنا صرحا واحدا في اللفظ والمعنى كقولك الانسان والعرف هو
 وفي الثاني واحد في اللفظ فقط لكونها الانسان والعرف حيوان وفي الثالث كسر في
 اللفظ فقط لكونها الانسان والعرف جسم من جنس من جنس بالادراك تام ولما السنبة
 الباقية فالموضوع في لثمتها واحد في اللفظ فقط والجمول في احدها واحد في
 اللفظ والمعنى لكونها الانسان وهو في الماي كسر في اللفظ والمعنى لكونها
 الانسان جسم حيوان وفي الماي كسر في اللفظ فقط لكونها الانسان جسم من جنس من
 من جنس بالادراك تام وفي المثلثة الباقية الموضوع كسر في اللفظ فقط والجمول في
 احدها واحد في اللفظ والمعنى لكونها الحيوان المطلق وهو في الماي كسر في اللفظ
 والمعنى لكونها الحيوان المطلق جسم من جنس من جنس بالادراك تام وفي الثالث واحد في اللفظ

فقط لكونها الخيم المطلق حيوان واحد لعددا حلقها في الاسماء الاربعه المذكورة
 كقولك ان الفضة في اي الاسماء متحد في ايها متفردة وفي ايها مستلزم لعددها
 لعددها في جانب الموضوع والجمول من الاخر وفي ايها لا يستلزم ذلك مساحته الساكن
 لان ذلك اي الاختلاف قد يكون بالاي والستلزام قد يكون بالعلامها
 موضوعاتها ومجولاتها ذلك انما يلحق ان لو الاختلاف من فئتين هو كسر
 للعالي لا يفتقر للاختلاف والامر العكس بل الصواب ان يقال والاختلاف في كسر العالي
 كسر في اللفظ قد يكون من فئتين وقد يكون من اشياء اخرى فقولنا لعددها فئتين كسر في الاختلاف
 من غير الغضاييم الاختلاف من فئتين الذي هو كسر العرف قد يكون بالسلب والافعال وقد يكون
 بالموضوع والجمول قد يكون احدي الفئتين علمية والافعال في فئته فاذا صمدناه بالسلب والافعال
 جمع عنه لعلامها اما السلب والافعال فمختلفات بالسلب والافعال قد يكونان مسافران
 صفا ولذا في اي قد يكونان تحت لثمتهم من صمد واحد في الماي والعكس وقد يكونان
 للدلالة لكونها هذا صرحا هذا لثمتهم فقولنا على جهة بعض لكونها صرحا صادم
 كانه كسر في الماي بالسلب والافعال غير المسافرتين صرحا ولذا في الماي مسافران
 صرحا ولذا قد يكونان مسافرتين كذا في لكونها هذا حيوان هذا كسر حيوان وقد يكونان
 لكونها هذا الانسان هذا كسر في الماي مسافران صرحا ولذا في الماي مسافرتين
 معترضة لغري وهي قولنا كسر ان يكون كل انسان باطفا والامام مثل قولنا هذا
 الانسان هذا كسر حيوان وهو ليس تحت اد لثمتهم من كسر قولنا هذا كسر حيوان صرحا
 قولنا هذا الانسان كسار ان يكون حوايا غير الانسان بل كسر لكونها في السالبة لثمتها
 مجموعا مسافرا في الماي فاعلم ذلك فقولنا لثمتها كسر في الماي مسافرا صرحا
 ولذا لا كذا في الماي هذا صرحا من كسر في الماي فاعلم ذلك فقولنا لثمتها كسر في الماي مسافرا صرحا
 ان سن ان صدق احد الفئتين في اي مادي من المواد المثلثة يعني في ايها استعان
 وقد سنه في الاشكال فانه لم يوجد الزمان معان لوجه الموضوع والجمول
 ولا بد منه اقول لا سلم ذلك فاما اذا قلنا الماي كسر في الماي فاعلم ذلك فقولنا لثمتها كسر في الماي مسافرا صرحا

سنة ولس الشمس والشمس محض في وقت التمتع من المنزل والمحول في الغيبة الاولى هو المنخفض
المعتمد بقوله في وقت التمتع واحد المحولين غير الاخر فاذا كان كذلك فوجه الموضوع والمحول
في وقت تحقق الساقط واما المحصول فانه بعينه في محو الساقط منها مع
الشرائط الثلاثة وهي لا يحد في الكمية لما عزم ان الشرائط الثلاثة
وهي وجه الموضوع والمحول والزمان لا بد منها في محو الساقط في المحصولات واما
المحصولات فالتالي هذه الثلاثة فبالا ليد مع ما في شرط رابع وهو الاختلاف بالكمية اي لا
يد وان يكون نفس الكمية وبالعكس واجمع عليه ان الكمية الدائمة بكميات في ما ان الامكان
واحد من صورها في هذا منظر لا بالاسم لذات الكمية الدائمة في ما ان الامكان
ما في الباب ان الكمية الدائمة معلومة الصدق فيها لكن لا تميز من ذلك لذات الكمية الدائمة
لان الزمان لا ياتي في الامكان فانه يجوز ان يصدق قولنا لبعض حوت اما الامكان مع قولنا لا شيء من
حوت دائما واذا كان كذلك فالصواب ان يقال لا يميز في المحصولات من غير اختلاف بالكمية
لكن الكمية يصدق ان يكون من حوت في الموضوع اعلم من المحول فانه يلزم قولنا كل حيوان
اسان ولا شيء من الحيوان اسان وصدق قولنا بعض الحيوان اسان وبعض الحيوان ليس
اسان واعلم انه لا يميز في المحصولات والمحمولات من شرط اخر وهو الاختلاف
بالكمية لذات الصدق بغير صدق الكمية في ما ان الامكان وذهب القاري الى انه
يلزم في الشرائط كلها الى امر واحد والظاهر ان ذلك لا يحد في السنة الكمية
لان اختلاف الموضوع والمحول والزمان كسلف السنة لان شبه ان في احد المتعارفين
عنه شبه الى المتعارفين ولولا شبهة احد المتعارفين الى الشيء عن شبهة المتعارفين
التي والسنة في احد الزمانين عن السنة في الزمان الاخر بالمحصول واذا كان كذلك
فقول المعبر في محقق الساقط اتحاد السنة على معنى ان يكون السلب اذ اعل
السنة التي بها الحكم في الكتاب وبذلك كفاية في المحصولات والمحمولات واذا
ارادنا بيان ما في الموضوع كحلنا الشرائط في المحصولات اربعة وهي ما دونه الامام مع
الاختلاف في الكمية وفي المحصولات هذه الاربعة مع الاختلاف بالكمية والكمية في العلم

ان العموم والخصوص تحت الاثمنة في حكم العموم والخصوص تحت الاثمنة في حكم
الاوقات هو السلب في بعضها والعكس والزمان اذا من متساويان المعبر في الكمية الزمانية هو ذلك
المعبر في العترة وحكم المطلق العام في بعض الاثمنة قال في الدائم فلا يكون ضروريا
وقد لا يكون ولا يجوز ان يكون احد من القديسين لصحة اجتماع المطلق مع كل واحد من القديسين
على اللزوم عند ما يكون الصادق في كل واحد اقول اما انها تحت مع الضرورية على اللزوم
عند ما يكون الصادق في الدائم على الضرورية فلا يلزم قولنا بالاطلاق العام كل اسان كان
مع قولنا بالصدق لبعض الاسان ليس كانت والصادق هذه السالبة هي الدائم في الضرورية
واما انها تحت مع الدائم على الضرورية على اللزوم عند ما يكون الصادق في الدائم الضرورية فلا يلزم
بل يلزم قولنا بالاطلاق العام لا شيء من الاسان يحول مع قولنا كل اسان حيوان دائما على الضرورية
والصادق هذه الموجبة هي الدائم الضرورية قال في بعض الوجوه الضرورية
نعم قولنا بالوجود كل ات هذا المعنى انما يصدق اذا صدق ان بعض اذما ليس في او
لعضه بالصدق اقول على ما ذكره ان بعض قولنا لبعض ات هذا المعنى لا شيء
مرات دائما او كل ات بالصدق ودلالة هي كقوله كذا في كذا مع هاتين الكلمتين ويكون
الصادق سلب المحول عن بعض افراد الموضوع دائما ووجه السلب في بعض قولنا بعض
الحيوان حيوان لا بالصدق فانه يلزم مع ذلك قولنا لا شيء من الحيوان حيوان دائما او كل حيوان بالصدق
يلوون الصادق لبعض الحيوان دائما وبعضه حيوان بالصدق وبالكلمة وكل ما في الموضوع
في القصة احسن هذا المعنى اعلم من المحول فيها وحسن قول القوم في الضرورية ان
كانت كلمة ان بعضها ما دللته الامام وان كانت حرة في مقصدها ان يقول كل واحد واحد
افراد الموضوع اما من يوقف المحول بالصدق او سلبه عن المحول دائما وسدح فيه
ليوريلته ان يكون المحول ضروريا للحل وان يكون سلبا عن المحول دائما وان يكون ضروريا لبعض
مسلوبا عن البعض الاخر دائما في المال الذي ذكرناه في المقصود من هذا الامر لا بد من ان
في كل قضية صدق بالضرورة او باللازم او بالحق في اللزوم واللازمة والخاصة والوسيلة
والملكية الخاصة قال في بعض المسئلة العامة اذا قلنا بالضرورة كل ات مادام

العامة ايضا واذا عرفت هذا فنقول اما الوجه الاول فخواجه ان يقول المذنب ان السالمة الدائم
 المتأدقة والمفردة الصدوق بنفسها والفضية التي ذكرها ليست كذلك
 لا يقال لا شيء من الانسان يثبت دائما وان لم يكن صادقا في نفسه لكنه بمن الصدوق فيعرض
 صدقه فلو انعكست السالبة الدائمة دأبه لصدق كاشي من الكائب بانسان دائما والله تعالى
 والحال لا يلزم من فرض الممكن بل من العكس السالبة الدائمة لا يقول لا نسلم ان الحال اذا لم يلزم
 من احد جري المجموع كما مكانه كان لازما من الحيز الاول نحو ان يكون لازما من المجموع يجب
 هو مجموع الا نرى ان شيئا من قولنا ريد كات في هذا الوقت اذ ليس مكاتب في هذا الوقت لا
 فتكلمهم الحال مع اسلمنا المجموع الحال وان ادعى لغير الحال لمجرد قولنا لا شيء من الانسان
 مكاتب دائما معذنا فاض امكانه اذ الممكن لا يستلزم الحال وان ادعى لزومه لمجرد قولنا ان السالبة
 الدائمة تنفلس بالسالبة دائما متعنا الشرطية وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني كانه هو الاول
 بعينه الا انه اجمالي والاول تفصيلي واما الثالث فلا يرد على من يقول بالعكس الوجه
 الضرورية ضلية هو للذهب الحق واما من يقول لعدم انعكاسها فغلبه فلا جواب له عن
 ذلك قال لا يجب ان انعكس عنها لاحتمال ان يكون يتوقف المحول للموضوع ضروريا ونسب
 الموضوع للموضوع لا يكون ضروريا الى اخره اقول الكلام في الوجه الكليد العرفية العامة لا في
 في الضرورية كالصواب ان يقال انها لا انعكس لنفسها لاحتمال ان يكون يتوقف المحول دائما بدو
 الموضوع ولا يكون يتوقف للموضوع دائما كما قام المحول فان الانسانية دأبه التوث بدوام وضعف
 التامة ولست الخابج دأبه التوث بدوام الانسانية واما قوله وتلا من فيه مامر ان شاء
 الى ما ذكره على انعكاس الوجه الضرورية مطلقه عامة وقد عرفت جوابه وقوله
 في الوجود اللا ضرورية وفيه مامر ان شاء الى الوجهين الاولين من الوجوه الثلاثة التي ذكرها
 على عدم انعكاس السالبة الدائمة قال قاما الوجودية الدالمة العرفية قبل ان تنفلس نفسها
 وهو حكا الى اخره اقول القص الذي ذكره يدل على انها لا انعكس لنفسها لا دائما في كل واحد
 واما انها لا انعكس لنفسها لا دائما في البعض فلا ولعل هذا القابل بربك ذلك ويجب لا
 مان برهانه للدور على انها تنفلس نفسها انما يدل على ذلك فقط بانه كالبان عليها لو كان دائما لان

عكسها وهو الاصل دائما لان عكس الدائم قديم فاللادائم دأبه هذا خلف ومن البين ان المزمع من عدم
 انعكاسها دأبه انعكاسها لا دائما في كل واحد واحد بل لا دائما في العكس فقط واما قوله لا نسلم
 الكلام في ان السالبة الدائمة هل تنعكس لنفسها ما مر قلنا الخلف دل على انعكاسها لنفسها وما ذكره من
 عدم انعكاسها عنه قال الضرورية المطلقة والسالبة منها انعكس لنفسها الى اخره اقول لا نسلم لزوم
 الخلف بالوجه المذكور اما الوجه الاول والثالث فلان اللازم منها هو صدق قولنا بعض حركت
 على ذلك التقدير اي على فرض وجود الحيزية لبعض الناس وهو لا يقتضي افعلا وهو قولنا لا شيء حركت
 بالضرورة لان ذلك حكم على احياء لا لمفردة الصدوق واما الثاني فلان منع صدق لافضل على ذلك
 المعدر كحوازا ريدا افراد موضوعه حشد قال المعنى من قولنا الضرورية لا شيء حركت ان
 احكم والله مستعمل اجتماعها لادائها الى اخره اقول لا نسلم لذلك المعنى منه لانه لا يحتمل
 بتخييل اجتماعها مع وصف التبا واللازم منه ان وصف التبا مستعمل اجتماعها مع دار الحيز لان الماهية
 انما يكون من الحائزين وللدور في العكس لغير ذلك بل استعمال اجتماع ذات التامع وصف انجم ومن
 البين معارضة الاول وعدم لزومه منه ولعلنا العرفية في قوله وقد عرفت ان السالبة العرفية
 ان السالبة العرفية لا انعكس لم يلخص من هذه الدلالة هو ان يجب ان يكون مابها لفظ الدائمة
 قال واما اللحن فخطو معانها فقد استجوا عليه الى قوله والقدر المستلزم من الضرورية والملمر
 انما هو اقول لا نسلم ان القدر المستلزم منها ليس هو المطلق للعام فان الملمر الصادق في
 عكس هذه القضية فعل في ان التوث باللفظ لا بالاطا وان ادعى صدق الامكان الخالي للفعل
 عكس هذه القضية في شيء من المواد متعنا ذلك قال الضرورية الشرطية بشرط وضعف الموضوع
 قال كانه الكلمة منها تنفلس بنفسها والا فليصدق بغيرها وهو اما الانعكاس الدائم او بعض
 اللوات اقول ما ذكره ليس بعصا هذه القضية اذ لا يلزم من حركتها ضرورية
 المحول بحسب وصف الموضوع الدائم الدائم ولا بعض اللوات بل بعصا الحيزية الملممة التي
 عرفها والوجه المذكور في عكس السالبة العرفية العامة للزوم الخلف لا ساي ههنا ايضا لما
 وقوله والموجه الملممة منها انعكس مبنية عامة بالبيان الذي مر ريد بذلك ما ذكره في اعلى الضرورية
 ملعام وقد عرفت صحتها قال الشرطية اللا دأما والسالبة العرفية منها انعكس عرفت

فتباد ما اعتد من العكس في شارب القضايا العقلية حسنة واما قوله ان كان باحوذ الحسب
 الكاخر في علم الضرورة مطلقا فلما ان عني به ان الرائد المطلق غير لازم في علم شي من
 القضايا العقلية فهو ممنوع على ما استقر به وان عني به ان المطلق لازم لها فهو جوهري واما قوله
 واما الممثل الكاخر والافضل والاستغناء في فتوا احد موضوعاتها بحسب الحقيقة بحسب
 الكاخر فان علمه على عامي فلما المثلات باسرها معلومة بالاعمال من عدم الطفر بالهيات
 لا فعال كوكب عليها لصدور السالبة الضرورية للمعلولة الى القفص الاصل الا ما مع العاكر
 الضرورية واذا عرفت ذلك فغش ندر ما هو الحق فيقول اما السالبة الكلية مستبعد بها
 الى قال الامام بعدم العكسها فلما استقر رايه عليه لا يعكس لما ذكره واما الضرورية
 والارادة فمعكسان دايمة والعاملان والخاصان ضرورة عامة مع بعضها بالادوار
 في الخاصان ان هذا المشروط بالادوام وان مدناها بالادوار في العرفية فقط
 اذ لو صدق الادوام لا تعلق في القفص الاصل واما السالبة الجزئية فلا تعلق في شئ منها
 الا العرفية فقط اذ لو صدق الادوام لا تعلق في القفص الاصل واما السالبة الجزئية
 فلا تعلق في شئ منها الا الجزئية العرفية الخاصة والمشرطة الخاصة ان صدق الادوام
 ادلائد من اجماع وصف الموضوع والمجول في ذات واحدة ضرورة لا دوام سلب
 المجول لبعض احوال الموضوع ومن حصول المتافاه بينهما في تلك الذات واما سلبها من
 المطلوب في العكس واما الوجه والضرورة والارادة والعاملان والخاصان فمستبعد مطلق
 مع تقديرها في الخاصين بالادوام اذ لو صدق الادوام لا يمتنع مع حيز الاصل المجاز في الكلية
 واما في الجزئية فمفروض الموضوع شيئا معينا وتقول ان وصف موضوع الاصل عديم له والا
 لزم المجول بدو له وان خلف والمشرط ان صدق بالضرورة في الادوام لعدم علمتها
 بها واما سائر الفطيات معكس مطلقا عامة والممكنات لتعلم العكسها لما عرفت والظاهر
 في الظل الخلف متباينة **عكس النقيض** قال وكما في صدق كل حجة
 صدق ان كل ما كان دائما لشيء هو دائما لشيء آخر هذا في تلك الاعمال في علم الضرورة
 على ما فسر ان جعل بعض المجول موضوعا والساقية في المفردات انما يكون اخذ المفهوم

في معاملة المفهوم التي جدي وقد خرج الشئ في الشئ والامام في المباحث المشقة بذلك وعلى هذا
 لنفي التباين واللا با من غير قيد راد وان جعل الامام مع هذا الكلام ممنوعا فلا يكون للعلم
 النقيض بل لا ريبا اخر فتوا ان من لزومه فلا قوله ولما اعتبار الادوام في حيز الموضوع فلا اذا
 فلما طرح في قوله بحسب ان يكون لا يدل على ان الادوام بحسب اعتبار في حيز الموضوع الذي
 يعنى به اللامانة بل على ان ما لشيء دائما لشيء في حكمه ولكن ما ظهر من علم هذه القضية
 ان كانت سالبة وعلمه بل قوله في الخلف لو كان سلب حجة عما كان دائما كسب عدم عدم جعله
 الموضوع في حيز لشيء في لزومه وان كانت سلبية وعلمه بل عدم الرابطة على في السلب
 بعضها سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل ما كان دائما كسب هو دائما لشيء وذلك لا يلزم
 قولنا بعض ما كان دائما لشيء هو دائما لان السالبة المعدولة للمجول اعم من الوجهة المحصلة
 المجول لحوار صدق السلب في عموم الموضوع دور الكتاب وحسب عدم الخلف قال
 ولما المطلق العرفية معكس لشيء في قوله لزوم من اسفاه اسفاه للزوم بالضرورة اقول مادرتاه
 في الوجه الما لشيء بدو علمه مع شي آخر وهو ان يقول ان ادعي ان اللازم اذا قدر اسفاه لشيء
 اسفاه للزوم فهو ممنوع والخلف لا يساعد على ذلك ان السلب الواحد كان ان يكون لشيء في
 النقيض وان ادعي ان اللازم اذا اسفاه في بعض الامر لزم اسفاه للزوم وهو في ذلك لم يلق
 ان اللازم منتفـ وانما يكون منتفيا ان لو كان ذات ما من الزوايا موصوفا باللامانة فهو ممنوع
 يجوز ان يكون التام هو ما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة بالشيء والامكان
 العام قال السالبة الكلية اذا قلنا لا شيء من الانسان يحرق لزمه كل ما ليس يحرق انسان بل العنصر
 ما ليس يحرق انسان الى اخره اقول هذا ايضا محتمل اما اوله فلا يخلو عن الموضوع في حيز
 واما سائلا ان قولنا لا شيء من حيز لشيء لا يساعد قولنا لا شيء من حيز يجوز صدقها
 لعدم الموضوع ولا نوه ان قولنا لا شيء من حيز لشيء يستلزم قولنا لا شيء من المتأخر
 لقولنا لا شيء من حيز لما عرفت من ذلك واما الوجه الجزئية اذا قلنا بعض حيز لزم
 بعض لشيء لشيء الى اخره اقول لا يلزم ان كل موضوع وعمل يوجد في حيز او
 معدومات خارجة عنها بل منها ما هو شامل لجميع الموجودات والمعدومات كالانسان العام

زياد

فانا اذا قلنا العمل هو ممكن عام لمعنى عام فان كان المراد ضرورة الوجود فهو ممكن عام واما ما
ذكره في السالبة كونه ممكنة على المعنى العام للموجبة الكلية للعلم التقيضي هو محله ودرجته
قال هل هذا قال الشيخ ووجهه بطريق آخر **اقول** هذا الاعراض لا يوجه
على السالبة كونه ممكنة جعلها في بعض الموضوعات محولا في كبر ارادة على مجموع ما ذكر في بعض التقيضي
من مجموع حصيلته السالبة الكلية عن الموضوع محولا في الامام لما سلكه الخلف المدلول فيها
فالمشايخ ان يقولوا ان صدور بعض الناس من بعض الناس هو ليس بالمتصور بل هو
بعض المتصور محولا في بعض النقول ان بعض النقول غير مدرك في الاول من العصب الثاني
والثاني ليس الاول مع محال في الثاني في الصدق واما المعنى محتملها
في عكس التقيضي هو محتمل في التوابع المستوي واما التوابع فلا يتعكس الا في المرات
العملية هنا طرقت او حرة في بعض حرة واما الخاصان في حصة مطلقة واما البولي
مطلوع عامة ضرورة وجود ذات في العلم هو صوفي اما في الخاصين في بعض الطرفين في بعض
الموضوع في بعض اوقات انما يتصور المحول واما في الواقع في بعض المحول وعبر الموضوع
واستلزام ذلك المبدأ في العكس في العلم **مباحث القسم الثاني في احكام السطوح**
قال والمعلوم في اللزومية قد يكون عليه لللازم الى الغرض **اقول** المعلوم في المقولة
اللزومية قد يكون عليه لللازم لقولنا ان محله الاصبع محرك في الخاتم اذ محله الاصبع محله
الخاتم وقد يكون محلولاً متساوياً له لقولنا ان كان لها وجوداً فالسهم طالعها
وقد يكون مصانعا له كقولنا ان كان رتداً باق له ان وجد يكون معلولاً عليه اي معلول
عليه اللازم لقولنا كلما حصل اثر في الماز حصل الاشراق فانها معلولة عليه واحدة وهي
خامسة النار **قال** ان المعنى يدل على الوضع فقط الى اخره **اقول** المعنى في المقولة
انما يدل على الوضع فقط اي انما يصح الوجود المعجز فحسب **والثاني** على الترتيب اي
انما يصح صدور واحد بعد واحد والملازمة اماه وان كان في المقولة لزومية غير
ساز انها كساز اولها اي من غير دلالة على انها صادقة في نفس الامر واذ كان كساز
جزء في الشرط وهي كساز في الشرط وهي كساز في الشرط وهي كساز في الشرط

اول فقه في قولنا كلما كان **اقول** او كان **قال** وقد اخرجها عن ان يكونا فصلاً والظاهر
فصلاً بل يكونا فاصلاً للصدق والصدق استحال ان يكون في نفس صدقها ولديها لانها لا يكون
قابلاً لشي امتنع البعض عن حصول ذلك التفرقة واذ كان كذلك لم يحتمل كونها مسكوبة او
معلومة من جهة اخرى المتصلة اي اذا لم يصح في الشيء التقيضي مقتضى او بالصادقها كالملازمة
لم يحتمل ان يكون في منها من جهة اخرى المتصلة مسكوبة او معلومة اي ان يكون محمول الصدق او
معلوم الصدق لم اذا نظر اليها من الخارج لان المطلوب مسكوبة اي اذا نظرنا الى المعنى والمال
من جهة اخرى فصلاً لا من جهة اخرى المتصلة لان المطلوب وهو محمول المعلوم او اسفا الى لازم
در العباد الاستغناء وهو اما الملازمة مع محمول المعلوم ان كان المطلوب محمول اللازم ومع
اسفا الى لازم ان المطلوب اسفا للمعلوم مشكوكاً في اي محمول لصدقه ولديه وذلك ظاهر
قال المتصلة اللزومية لا يصح الا حصول المال في عدم حصول المعنى الى اخره
اقول المتصلة اللزومية لا يصح الا حصول المال في عدم حصول المعنى الى اخره
اذ انظر اليها صدر في المقدم واسفا الى مقدم اذا انظر اليها اسفا الى المال واما العنصر الاخر
وهو صدور المعنى عند صدور المال واسفا الى المال عند اسفا الى مقدم ولا يكونان في المقولة
اللزومية في العنصر الاول لان بل من متصلة اخرى وهو الذي يكون مقدم المتصلة الاولى في المال
لئلا لها وذلك كحقيقة وضع الى العنصر الاول لان لا بالنسبة الى المتصلة بل بالنسبة الى المتصلة
الثانية ومن غلظ فساد قول من قال ان المقدم والمالي اذا ما متساوياً في المتصلة تلحق النتائج
اللازمة **قال** في المتصلة ايها المال ليس من العصبية وعن بعضها او ليس ذلك
نصفها او الاخر من نصفها او الاخر من وجهه والآخر من وجهه **اقول** اما
المتصلة الحقيقية وهي التي يمنع الجمع في الخلو اي في جميع اجتماعها على الصدق والكذب لا بد
وان يكون كساز في العنصر الاول على معنى ان كل نصيبين في اصنافها واثباتها في بعض الاحوال
صح الاتصال الحقيقي بينهما وفيما صح الاتصال الحقيقي بينهما في بعض الاحوال في بعض الاحوال
لنصفها اما الاول فلا في النصيبين كما في متساوية في ظاهره واثباتها في بعض الاحوال في بعض الاحوال
والثاني منها ولذا كان كساز في متساوية في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال

احسن من بعض الامسان من وجه وسن الانسان والافعال من مائة حكمة شائعة لكل انسان خوارا لكرامتها
واعصار الاصنام مما دبرتموه ممنوع كخوار الاصنام الزمان الى ملكية في احد الاقسام يكون احدهما
موجودا مع عدم الاخر وفي العلم الماني يكون الاخر موجودا مع عدم الاول وفي العلم الثالث يكونان موجودين
معاً **قال** في احكام هذه الاقسام اما الحقيقة فيكون في الظاهر المراد من دان حزين
الى احسن **لقول** اعلم ان المفضلة الحقيقية اذا رقت من حيلة ومفضلة بطريق
مرتب من احرازها للمدورين وروح الزوج عدد زوج واحد زوج ثلاثه والمانية
وروح الفرد عدد فرد تعدد مرات روح الستة وروح الزوج والفرد عدد زوج
لعدد زوج وفرد واحد منها مرات زوج ثمانية عشر فانه بعدد الامان ستة مرات والملكة
اربعة مرات والحق من المفضلة الحقيقية لما كان احكامها المعاني من التفتين صدقاً
وكذا استحالة الحق بل ان المعاني كالمس التفتين والادوات حزين لاها الوتيرة من بلنة
اجزاء عن قول مسلمة لبعض الثاني فاراد بعض الثاني مسلمة بعض الثالث اصل
الشرط المدور من الحز الماني والثالث واربع الانفصال الحقيقي من الاخر الستة وان
بعض الثاني مسلمة بعض الثالث عن الاول ستانها بعض الثالث فاحل الشرط المدور
على الاول والثالث ويطر الانفصال الحقيقي من الاخر الستة عن محور الانفصال ان من احد
الحسين لا فتين ستان الاولاد الى المافق المتساوي او الى الف مائة ستان الاصنام الثلاثة
فرد الى زوج الزوج وروح الفرد وروح الزوج والفرد يحصل حسدها كل احسن الستة
او اربعة فادار لفت المفضلة منها طر في الظاهر انها المراد من دان حزين والحوال الامر ليس
كذلك بل هناك مفصلات القوت ومرة لسر لاجل واحد منها الاحرار فقط لولها هذا
العدد اما فرد او ليس ثم يقول للافراد اما زوج اول او ليس ثم يقول ما ليس زوج اول
اما زوج الزوج او ليس ثم يقول ما ليس زوج الزوج اما زوج الفرد او ليس
ثم يقول ما ليس زوج الفرد اما زوج الزوج الفرد لو ليس هذه المفصلات مدونة
بالقوت في المثال المدور ومن عليها المثال الاخر **فان** ولما المفضلة الماتعة الجمع
فانه بلن وكسرها من اجل عدها هبة الى اخره **اقول** اعلم ان المفضلة الماتعة الجمع

يمكن تركبها من اجزاء كثيرة متناهية كانت او غير متناهية لانهما لما كانت من قبيل الشيء
 والاخر من قبيل نفسه كان حاصلها راجعا الى ان يدرك في مقابلة الجبري المدرج تحت تقضيه
 واذا احاز ان يدرك جري مندرج تحت تقضيه حاز ان يدرك جميع الجهات المدرجة
 تحت تقضيه لا متناهي الجمع بين اي حيز من اجزاء المرحلة دون الخلق لولنا
 هذا الشيء اما ان يكون انشأنا او فترها او ثورا او عقابا قوله وليس بغضها اولى من
 الباقي يعني ان لا يحقق هذه المفضلة الا اذا ذكر جميع الجهات المدرجة تحت
 تحت بعض الجزء الاول ومن المتعذر ان لا يكون كذلك **قال** واما المفضلة
 المانعة للخلق وذلك غير جائز فيها **اقول** لا يريد بذلك ان تركيب المفضلة
 من اجزاء غير متناهية غير جائز اذ لا يلزم من ذلك امتناع تركيبها من اجزاء كثيرة
 متناهية وانه لعقد ذلك بل يريد انه يمنع تولدها من اجزاء غير متناهية كانت
 او غير متناهية واجيب عليه بان حاصلها راجع الى ان يدرك في مقابلة الشيء الاعم
 من بعضه واذا كانت اللوازم كثيرة لا يمكن ادخال حرف الافعال عليها لا
 للمنع من الجمع ولا للمنع من الخلق لانه صحيح اجتماعها وارتفاعها معا وهذا فيه نظر
 لانه صحيح ان يقال اما ان لا يكون هذا الشيء انشأنا او لا يكون فترها او لا يكون ثورا
 او لا يكون عقابا الى غير ذلك مما لا تنافي فان اي حيز من اجزاء هذه الاجزاء امتنع
 اخلو عنها دون الجمع فينتج اخلو حرف الافعال عليها للمنع من الخلق فقط
قال وهذه المفضلة مختصة بمحتاها الى اخره **اقول** اما
 احصت هذا تحت لان الاصنام المذكورة اثنتان بنماها في مانعة الجمع لا متناهي
 ان يكون اللازم السلي للشيء اخفى من ذلك للشيء لصرفه عليه وعلى غيره **قال**
 ومن الاحكام العامة لجميع المفضلات الى اخره **اقول** ومن الاحكام التي تعم
 جميع المفضلات ما حاسها الله ان المعدم فيها لا يتميز عن الباقي بالطبع وقوله
 في المفضلة اي حيز في المفضلة يتميز المعدم عن الباقي بالطبع **قال** في
 المفضلة ليست كذلك بل يتميزها هنا اما هو بالوضع فقط وذلك ظاهر

الشيء
اشياء

لانه لا فرق بين معانده الجزء الاول للثاني وبين معانده الجزء الاول وان كان
معه وبما هما متعاضدين واما في المتصلة فليس كذلك فانه ربما كان الشيء ملزوما
لشيء آخر ولم يكن الشيء الآخر ملزوما له كاسلام كل احد لاجل اعمه مع اسلام الاعم
للاخص **قال** ومنه ان الذي يلزمه لازم ما ولا بد ان يكون منه ومن
لغرض لازمه معانده **اقول** لا يجب ان يكون للارقم مساويا بل كل ما يلزمه
لازم سواء كان مساويا له او اعم فانه يمنع الجمع بينه وبين بعض ذلك الارقم
لا مسمع وجود المعلوم بدون اللازم **قال** صحيح ان كان كل ما كان العذر اما
زوجا او فردا وكلما كان فردا فليس بفرد **اقول** هذا المثال لا يطابق
قوله من يتبع المعاند من المستثنى فانه يلزم من نفي ايها ان سوت الآخر لانه
حاصل في المثال سوت احدهما ملزوما لشيء الاخر وكان يجب ان يقول وكلما كان
لشيء بعد ان زوجا او يقول من يتبع المعاند من المستثنى فانه يلزم من سوت
ايها ان نفي للاخر لستطابقان اللهم الا ان يقال المراد من المعاند هو
المعاند الحقيقي وكان في ذهنه ان يقول فانه يلزم من نفي ايها ان سوت للاخر
ومن سوت ايها ان نفي للاخر موقع الثاني من القلم والعقد فانه في المثال
ما ماله بناء على ذلك **قال** من لونه عله ولا يوجد المعلول منافاه **اقول**
هذا القول وان كان صحيحا لكنه غير ذلك فمادكره من الملازمه ولا يتعلق بغير
هنا بل الذي يتعلق به العرض ويلزم من الملازمه ان يقول من عدم كون الشيء
علمه لشيء وسن الملازمه وجود المعلول لوجود العله منافاه اي من الخلق عنها
قال لبعولنا هذا الشيء اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون
عزدا **اقول** هذا المثال لا يطابق قوله كل صفة يلزمها فانه
من عدم تلك الصفة ووجود تلك الصفة منافاه لان ما ذكره في المثال
هذا الشيء اما ان يكون زوجا او فردا واما ان يكون عزدا او يقول كل صفة يلزمها
فانه من عدم تلك الصفة ووجود الصفة منافاه في الخلق عنها لستطابقان

لا

قال انك ستعرف ان المتصلة والمفصلة كيف ينبغي ان يكونا حتى يتعاندا **اقول**
هذا وعدم من غير الوفاة في كتابه ومع ذلك فمادكره من المثال انما يلزم ان لو
كان المراد من المتصلة والمفصلة اللين هما جزء المثال المتصلة والمفصلة
مطلوب الاتصال والافصال لا المروية والحادية والالام يلزم من كذب
الملازمه من طلوع الشمس ووجود النهار وقوع انعكاسها لحوار صدقها
معنا بطريق الاتفاق **قال** في اخر الشرطيات واما ان كان المدور قصا
لغيره فان كان في المقدم كالمفصلة واحدة ويلون مجموعها مقدما واحدا
وان كان في التالي ملقضى واحدة بل مضاي لغيره **اقول** هذا الكلام غير
صحيح على اطلاقه بل انما يلزم ان لو حصل المجموع من حيث هو مجموع مقوما ولا يحصل
المجموع من حيث هو مجموع باليا بل كل جزء من اجزاء يحصل باليا واما اذا جعل الامر
بالعكس فالحكم بالعكس قوله لانه لا فرق بين ان يقول ان حصلوا او حصلوا ولدا ومن
ان يفرد لكل واحد شرطية قلنا لا مسلم بل لا بد له من برهان لان يقال المراد ان
مقدم المتصلة اذا كان مركبا من امور فان كل المتصلة لا تتعدد بحسب
تعدد تلك الامور وان كان التالي مركبا من امور فانها لا تتعدد بحسب
تعدد تلك الامور لانما يقول هذا ايضا لا يصح على الملازمه فان المتصلة موحية كانت
او سالبة كلية كانت او جزئية فانها تتعدد بتعدد احد المعدم بعد اجزائها
برهان من الشك الثالث والاولى المجموع الذي هو المعدم مثلا اذا صدر قولنا
كلما تحقق آتت تحقق تصدق ويلون اذا تحقق الحق **قال** واذا صدق
قولنا ليس اليه اذا تحقق آتت تحقق تصدق قد لا يكون اذا تحقق الحق **قال**
قال لانه كلما تحقق آتت تحقق آ وهو مع كل واحدة من القضايا الاصلية
مع المطلوبات من الثالث وقرن عليها الجزئين واما التعدد بحسب اجزائها
فانما يحصل اذا كانت المتصلة موحية بعدد اجزائها ان كانت كلية وجزئية ان كانت
جزئية برهان من الشك الاول والاولى المجموع الذي هو نال مثلا اذا صدر

لدا

ظاهراً ان محذور صدق ظاهراً ان محذور لانه كلما كان محذور
 محذور وهو مع العصبية الاصلية ينجح المطلوب من الاول وفسر عليها الجزئية واما
 ان كانت سالبة دلالة كانت او جزئية فانها لا تعدد بحسب احوال التالي اصلاً
 واعلم كل ذلك فانه لا يتحقق في شيء من لسان القوم **والفرد** والعرق من هذه
 ومن ما يعللها الى اخر **اقول** اعلم ان المفصلة اذا اخرج حرف الانفصال
 فيها عن موضوع المقدم كانت مانعة للجمع والكلومها واذا قدم حرف الانفصال
 فيها عليه كانت مانعة للجمع فقط دون الكلومها اذا اخرجت وقلت كل
 عدد اما روح واما فرد كان المورد طبعه العزدي اي كان مورد العصبية من
 المفصلة كل واحد مما يصدق عليه انه عدد وحسب معناه كل واحد مما يوافق
 له انه عدد اما ان يكون زوجاً واما ان يكون فرداً ومن الممكن استعماله اجماع العزدي
 والروحي في شيء من اراد العزدي وطوسي عليهما واما اذا قدمت وقلت اما ان
 اما ان يكون كل عدد زوجاً واما ان يكون كل عدد فرداً كان المورد عليه العزدي اي كان مورد
 العصبية في المفصلة حسب مجموع الاعداد من حيث هو مجموع وحسب معناه اما
 ان يكون مجموع الاعداد فرداً ومن الممكن استعماله اجماعاً على الصدق لاسماع انفصال
 مجموع الاعداد بالزوجية والفردية معاً وامكان اجتماعها على الذب لجوار ان
 يكون الصادق انصاف لبعض الاعداد بالزوجية والبعض الآخر بالفردية ومن
 هنا علم عدم ملازم حرف الانفصال في شيء من الموضوع مع ما اخرج حرف
 الانفصال منه عنه في المفصلة واما في المفصلة فانها متلازمان هذا في المفصلة
 واما في المفصلة فان لا امام لم يحسن لذلك ونحن نقول ان المفصلة ان كانت من جهة
 فان كانت مانعة اكلوها فانها تعدد بحسب تعدد كل جزء من احوال الطرفين لانه اذا
 امتنع اكلوه عن شئ من اكلوه عن كل جزء من احوال الشئ الآخر وان كانت مانعة
 واحد من احوال احد الشئين وعن كل واحد من احوال الشئ الآخر وان كانت مانعة
 الجمع فانه لا يجب تعدد بحسب تعدد شيء من احوال الطرفين لانه لا يلزم من

امتناع اجتماع الشئ مع مجموع الأمرين امتناعه مع كل واحد منها كما في كل واحد من احوال
 الوجود مع المقضين وان كانت حقيقته فانه لا يجب تعدد بحسب تعدد شيء من
 احوال الطرفين لكي كل واحد من احوال الطرفين يستلزم مفصلة مانعة اكلوه
 وسنه ومن الطرف الآخر وسنه ومن كل واحد من احوال الطرف الآخر ولم يستلزم
 مانعة الجمع وهما طاهران لما عرفت قبل وان كانت المفصلة سالبة فالحكم بالعكس
 لان المفصلة ان كانت مانعة الجمع تعدد بحسب تعدد كل جزء من احوال الطرفين لانه
 اذا طار الاجماع من الشئ ومجموع طار الاجماع منه ومن كل جزء من احوال ذلك المجموع وان
 كانت مانعة اكلوها فانه لا يجب تعدد بحسب تعدد شيء من احوال الطرفين لانه لا
 يلزم من احوال اكلوه عن الشئ وعن مجموع حواجز الخواصه وعن كل جزء من احوال ذلك المجموع
 فانه لا يلزم من احوال الوجود مع المقضين وان كانت حقيقته فانه لا يجب
 تعدد بحسب تعدد شيء من احوال الطرفين لكي اذا كان صدقها لحوار اجتماع الطرفين
 مستلزم كل جزء من احوال الطرفين مانعة الجمع منه ومن كل طرف الاخر وسنه فذكر
 كل واحد من احوال الطرفين الاخر وذلك طاهر لما مر قبل **والصدق** في صدق
 الشروط ولديها فالمفصلة الصادقة فذكر لب عن صادقين وصادقين الى
 اخر **اقول** ما دلل من الاقسام في المفصلة الصادقة انما يصح في الوجه
 اللزومي وان الوجه الاتفاقية استحالة صدقها عن كاذبين وعن مقدم كاذب
 وبالصادق ان متراها تحقق التالي في جميع زمان تحقق المقدم حتى يستلزم
 صدق المقدم حتى يصدق صدق المقدم في نفسه واما ان فترتها كاذب
 التالي على تقدير تحقق المقدم ومساعدته اياه حتى لا يستدعي صدق المقدم في نفسه
 بل صدق التالي فقط حاز بولها عن مقدم كاذب وبالصادق المعنى التالي اعم
 من الاول لصدقه بمحذور صدق التالي دون الاول فانه لا يصدق الا عند صدق
 الجزئيين معاً واستحالة تطلب الوجه المفصلة الصادقة عن مقدم صادق وقال كاذب
 ظاهر في الاتفاقية بالمعنيين واما في اللزومية فلا ان الكاذب لو لم يصدق

لزم لزوم الصادق لا سغا للآدم الكاذب **القول** فعلى ما ذكرتم استحالة تركب
 الاتفاقية بالمعنيين عن محمول الصدق والكذب لا ما تقول صدق الجرح عن العلم
 بصدقها والمعبر في الاتفاقية الصادقة هو الأول دون الثاني نعم العلم بصدق
 الاتفاقية لا يكون إلا عند العلم بصدق الجرح كجواز صدقها في نفسها ونحن لا نعلمها
قال وأما الكاذب فهي ايضا على الوجه الممتنع الى آخره **اقول**
 دللنا على كبر ما نعلم ان الكاذب عن مقدم كاذب وبالصادق ايضا محال في الاتفاقية
 المعنى الا ان الشيخ صرح ان الثاني لما صدق في نفسه صدق مع كل شيء فضرر
قال وأما المنفصلة فالمعصية ومناغاة الحلو لا يلوان فادبتين واللازم
 لزوم المعصية ومناغاة الجمع قد يكون كاذبه **اقول** هذا الكلام فيه نظر
 لانه ان عني ان الانفصال الحقيقي دائما ثابت من الشيء ونقصه والمانع الجلي من الشيء
 والاعم من بعضه وذلك حق لكن لا نسلم ان الانفصال للمانع اجمع عرابت من الشيء
 والاحص من بعضه دائما بثبوتها ظاهر والا لزم الجمع من بعضه لان الجمع مع
 الاختص لوجب الجمع مع الاعم منه وذلك محال وقوله والا لزم لزوم المعصية
 منه نظر ايضا لان اللازم من كذب الانفصال الحقيقي ليس هو لزوم المعصية
 على التعيين بل ذلك اوجعها وان عني بذلك الانفصال الحقيقي والمانع الخلق
 لا ملزمان اصلا وذلك محال لان الانفصال الحقيقي كاذب من كونه الشيء الانسان
 حيوانا ومن لونه مائلا والمانع الحلو من لونه سحرا او حجرا اذا عرفت ذلك
 فيقول اما المنفصلة الموجبة لصادقها ان كانت حسيته لا مركبا لاعم صادق
 وكاذبه واليه اشار اليه بقوله واما احراوها فاحسبته لكون احدها صادقة
 والنواحي كاذبة لكن لعلنا البواقي شعر بان الحقيقة قد يكون البر من ذات حزن
 فانت بدعفت الحق في ذلك قبل وان كانت مانعة الجمع لا لزوم الا عن كاذبتين
 او كاذب صادق واليه اسار بقوله ومناغاة الجمع يجوز لزوم الحلو ولا يجوز صدقها
 وان كانت مانعة الحلو لا لزوم الا عن صادق وكاذب ومناغاة الجمع عن صادقتين

والمناغاة الحلو عن كاذبتين ان لم يكن كاذبه واما ان كانت عناديه وهي نظير اللزومية
 والمنفصلة تطلب كاذبتين من في الحقيقة ومناغاة الجمع ومناغاة الحلو عن صادقتين
 وكاذبتين صادق وكاذب هذا كله في الجهات واما السوال فيجزم صادقها من كل
 حيز في صدق الآخر اولها حكم توجهها الحادية من ذلك المعنى وحكم كاذبتين
 صادقتهما منه فاعلم ذلك **قال** في حصر الشرائط وهي اخذت مع هذا
 الاعتبار لا تصدق لزوم التالي له **اقول** سعي ان يكون المراد بقوله كذا صدق
 لزوم التالي له لانه لا يحصل الجرح بل لزوم التالي له والا لقابل ان يقول لا نسلم انه اذا
 اخذ المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزومه له لا تصدق لزوم التالي له غاية ما في
 الباب انه لو صدق لزوم التالي له يلزم الجمع من لزوم التالي له ولا لزومه على ذلك
 المقدم لكن ذلك ليس محال لان ذلك الصدق محال والمحال لا يصح ان يسلم محالا
 اخر ومن هذا يعلم ان المراد بقوله فان المعنى هذا الشرط لم يصدق عليه لانه لا يحصل
 الجرح بصدق عليه **قال** وهذا الاعتبار وان كان ذا لثبوت لونه لا يمنع
 صدق المنفصلة لما عرفت ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية **اقول**
 يرد بهذا الاعتبار وقوع المقدم في الطية على الاتفا الى يمكن وقوعه على تلك الحال
 الذي هو المقدم في الحقيقة كاذب لكن لونه ذلك لا يمنع صدق الشرطية لما عرفت
 ان المنفصلة الصادقة قد يكون كاذبتين وعن مقدم كاذب وبالصادق وسعت
 من بعض المشايخ ان المراد بهذا الاعتبار احد المقدم مع عدم لزوم التالي له لان المقدم
 للملان ملزوما للتالي لان الكلام في الموجبة اللزومية ان احد المقدم مع عدم لزوم
 التالي اذا كان كاذب ذلك لا يمنع صدق الشرطية القابلة لانه من احد المقدم مع
 هذا الاعتبار لا تصدق لزوم التالي له لكن لفظ الشفاسع الاول دون الثاني
قال والآتي اللزومية منها اشكالان **اقول** اما الاشكال
 الاول فمقرر ان يقال ان حال الحلو اما عن صدق الموجبة الحلية اللزومية
 او عن صدق اللزومية السالبة الحلية ولفظان استحالة صدق الموجبة

اللزومية لان طسعة المقدم ان اقتضت لذاتها لزوم التالي له وجب ان يحقق اللزوم
كلما فرض صدقها لان حكم الطسعة الواحدة واحد ولان ما هو مقتضى الطسعة
لا يتخلف عنها سبب مقارنه الامور الخارجيه وحسب صدق الوجهه الطليه
اللزومية وان لم يقتض ذلك استحالة لزوم التالي لها اصلا لان لزوم شي لشي بدون
استلزام الملزوم له غير محقول وحسب صدق السالبة الطليه وانما
الاستحالة الثاني مقرر ان يقال سلمنا امكان صدق الوجهه الحره اللزومية في
الجملة لان صدقها اذا مركبت من قصتين طسعتين غير ممكن لان لفظة الحل اذا
تركت من احتمالات الطليه ولعطفه كلما وادأما اذا تولدت من الشطبات الطليه
جميع الموضوعات والحالات والعروض والاضاع وحسب استحالة صدقها
من غير صدق الطليه معها **والسنة** والجواب عن الاول ان طسعة المقدم
لو كانت ملزومة للتالي لذاتها لتوجه الشك المذكور الى اخره **اقول**
مقرر ان يقال لا سلم ان طسعة المقدم ان لم يقتض لذاته لزوم التالي له استحالة
اللزوم منها فان لكون الشيء ملزوما لشي اخر ودلون لذات الملزوم وكذلك ظاهرا
وقد يكون لذات الملزوم المحصور باستلزام حصته كل نوع من الجنس لفضله
كان ذلك ليس لذات الحطة والا لما وصرت بدون ذلك الفصل بل لذات الفصل
المقتضى واذا كان كذلك احتمل في افراد الطسعة الواحدة ان يكون بعض افرادها
ملزوما لبعضها وبعضها ملزوما لشي اخر ويكون سبب اللزوم في البعض هو
اللازم وحسب يمكن صدق الوجهه الحره اللزومية وانما الجواب
عن الثاني مقرر ان يقال لا سلم ان لفظة الحل اذا استوعبت جميع الموضوعات
ولعطفه كلما وادأما جميع الحالات والعروض والاضاع استحالة صدق
الوجهه الحره اللزومية من غير صدق الطليه معها والذي يدل على امكان صدقها
انه اذا كان امرا ما محمدا لجمع افراد حقيقته واحدة ومن شأنه ان يعرض تارة
ويبرز اخرى ويكون لملك السببه الطليه بالامكان جالان حال تعرضه في

مكن

اللازم

لشي

وطال لا تعرض فيه ذلك وفي كل واحد من الجالين اولى احدهما بلزومها فضته فله
والحره بعضي حسب حصص الحالات والعروض مثال ذلك نسبة الدماء الى كل
مرد من افراد الانسان الامكان فان طها جالين حال تعرض فيه كل انسان فاصر عن
لعلم صناعة الخبانه اخرى وهو الحال الذي انصف كل واحد من افراد الانسان بالخبانه
بالفعل وحال لا تعرض فيه ذلك وهو الحال الذي كل واحد من افراد الانسان او
لعضها عار عن الخبانه بالفعل وحسب صدق قولنا قد يكون اذا كان كل انسان
كان بالامكان فعل انسان فاصر عن تعلم صناعة اخرى وقد يكون اذا كان كل
انسان كاتب بالامكان وليس من افراد الانسان بقاصر عن تعلم صناعة اخرى واذا
عرفت لصفه امكان بركها من حليتين كشتين فاصبح معها لصفه بركها
من الشريطتين الحليتين ومن الشريطيه الحليتين **والسنة** السالبة
الكلية فهي لزوم الموافقة لولا اللزوم من غير تعرض كمال التالي **اقول**
اما قوله فهي لزوم الاتفاق اذا اللزوم من ذلك في اللزومية رفعه على
جميع العروض والاضاع الى ما لم يكن صدق المقدم عليها وفي الاتفاقية رفعه
على جميع الاوضاع الواقعة في الازمان واما قوله من غير تعرض كمال التالي
برسبه في اللزومية من غير تعرض لسان ان التالي صادق على بقدر صدق
المقدم ويكون السالبة اللزومية كادى لحوار استلزام الشيء للمقتضين
وربما كان صادقا على بقدر صدقه ويكون السالبة اللزومية صادقه وساله
ظاهر من الجواب في الاتفاقية ان لا يتعارض لصدق التالي ولزومه بل لرفع
الموافقة فقط وذلك قد يكون بلزوم المقدم وقد يكون بلزوم التالي ومن هذا
ظهر ان لزوم احد المقتضين للشي لا يناقض لزوم البعض الآخر له وان موافقة
احد المقتضين للشي يناقض موافقة البعض الآخر معه واعلم ان السالبة اللزومية
كما انها اعم من السالبة المطلقة ولذلك السالبة الاتفاقية اعم منها ما يصدق
قولنا ليس البتة اذا كان العرض استا كان باطيا بطريق اللزوم ه

قال واما المفصل فقد عرفت الوجه الحكيم منها والسالبة
 الحكيم وهي قولنا ليس البتة اما واما الى اخره **اقول** اما الوجه الحكيم
 من المفصل هو الذي يخدمها بمخالف احد الطرفين للاخر باحد الوجوه الثلاثة
 المذكورة على جميع الاوضاع والعروض التي لا تمتنع وقوع المعتمد عليها وقد
 عرفت ملته وهو هذا الاعتبار في المسئلة الحكيم واما الثالثة الحكيم
 منها هي التي يرفع الخلل على جميع العروض والاضاع المذكورة في حق العباد
 منها حقيقته كانت او غير حقيقته يستلزم صدق احد الامور المذكورة في
 الحجاب وقوله وان كان احدها حقا والاخر باطلا دائما لكنه لا يمانع
 بينهما حقا لما ذكره في المثال لكي ينبغي ان يعلم انه لما يحصر صدقها لعدم
 المعاندة عند هذا القسم ان كانت حقيقته واما ان كانت غير حقيقته فحما
 بانها لا تصدق عند هذا القسم لاعتدالم المعاندة فلذلك لا تصدق ما نفعه
 الجمع عند ذلك الطرفين وما نفعه الخلو عند صدقهما لذلك واما السالبة
 الحكيم الاتفاقية منها هي التي يرفع الاتفاق في كل الايمان وعلى جميع الاوضاع
 والعروض الواقعة والحقيقة منها اما تصدق لصديق الطرفين او كلاهما
 والمالغية الجمع لصدقتهما والمالغية الخلو لكلاهما **قال** واجزئته
 الوجهية منها استبان الى اخره **اقول** اما الاستبان الاول فمقرر
 ان يقال الصادق اما الوجه الحكيم او السالبة الحكيم ولنفك كان
 امسح صدق الوجهية الجزئية فقط وانما قلنا ذلك لان العبادات بل الطرفين
 ان تحقق في وقت وجب ان يحقق انما لان ذلك انما يكون لطبيعتها لان
 اللام في الحياتية وطبيعتها لا سلبان البتة ولان ما هو مقتضى الطبيعة
 الدائمة لا يتخلف عنها مستعرض العواضيل كان صيد وحسد لصدق
 الوجهة الحكيم وان لم يحقق العبادات منها اصلا صدق السالبة الحكيم بالضرورة
 واما الاستبان الثاني فمقرر ان يقال سلمنا ان صدق الوجهية الجزئية في الحكيم

للمصنف

لكن صدقها اذا تزلت من هذين غير مستور كقولنا قد يكون اما كل واما كل لان
 سور القضية الحكيم تستوعب جميع الموضوعات ان برلت من هاتين جميع
 الاوضاع والعروض ان برلت عن شرطتين **قال** والحوار عن الاول
 ان حرر المفصلة اذا كانت ملته الى اخره **اقول** اما الحوار عن الاول فوجهه
 ان يقال لا نسلم انه اذا تحقق العناد في وقت وجب ان يحقق دائما وانما يكون
 لذلك ان لو كان العناد يقتضي لطبيعتي الطرفين بدون شرط واما اذا كان مقتضى
 لها شرط وقت فمقصود فلا الاثري ان اجرا المفصلة الحقيقية اذا كانت
 ثلاثة فعند ارتفاع احدها سعى الاتصال الحقيقي بين الطرفين الباقيين وحسد
 يحقق العناد الجزئي ثبت ان الاتصال على بعض الاوضاع دون البعض امر
 ممكن واما الحوار عن الثاني فوجهه ان يقال الدليل على ايمان صدق الجزئية مرئيه
 من كليتين هوانه يجوز ان يكون احرا المفصلة بحسب الامر بعينه فضايا
 بلانه كلية مشرعه في الموضوع مختلفه في الجمول وعند بعض الاعتبارات
 بحصره في قسمين منها وحسد لصدق الجزئية مرئيه منها مثاله مناسبات
 المقادير المساواة والزيادة والنقصان واما اذا اعبر مناسبتها بالقياس الى
 محور العالم المحصر في المساواة والنقصان اذ ليس في الوجود مقدار اعظم من
 محور العالم محل خط هو بالقياس اليه اما مساو او اقل من حيث ان
 ههنا اعتبار عند كل خط اما مساو او اقل وحسد لصدق الجزئية مرئيه
 من هاتين الطئتين فثبت ايمان صدق هذه الجزئية **قال** في لغيره
 احرا الشرطيات ثم ان تلك المسئلة اما ان يكون مطلقة او وجودية او ضرورة
 ولنفك كانت هي اما الرومته او اتفاقية **اقول** هذا الكلام ليس بجديد لان
 الضرورة في المصطلات معشنة بالضرورة منها والامام لعينه صرح بذلك في
 الشرطيات وحسد استعمال العناهما الى اللزوم والاتفاق لا مسمع انعام الشيء
 الى بعينه والى الامر المتيقن له نعم المطلقة والوجودية في المصطلات طار لوها

لرؤية وانفاقه كما سيظهر لك بعد في ملازم الشرطيات
واما المصلا فهي اذا خالفت في النية ووافقت في المقدم وناقضت في
التوالي فهي ملازمة متعاضدة الى اخره نعم الحكم ههنا والشخ
في الشان كل متعلقين تحالفنا في الكف وتوافعا في المقدم وناقضتا في التال
فهما ملازمان متعاضدان اي يلزم من صدق كل واحدة منهما صدق الاخرى
سواء كانت كلتيه او جزئيهن لرؤيتهن او انفاقيتهن وما دله الامام
اعاده للدعوى بلفظ اخر كبرهان على المدعى والذي يلحق لسانه ان يقال اما
اسلام صدق الموجبه صدق السالبة فانه اذا صدق مثلا لما كان ات
جرح وجب ان يصدق لشي البتة اذا كان ات لم يلحق جرح والافقد يكون اذا
كان ات لم يلحق جرح وهو مع اصل القضية يعم من البات اسلام جرح لعدم
اسلام اما حيا وانه محال واما اسلام صدق السالبة صدق الموجبه فانه
اذا صدق لشي البتة اذا كان ات جرح وجب ان يصدق لما كان ات لم يكن
جرح والافقد لا يلون اذا كان ات لم يلحق جرح فلو لم يعدم اسلام ات
لجرح ولعدمه على بعض الفروض والاضاع وذلك محال وهذا يدرك البرهان
في الحرمن واعلم ان ذلك انما يلزم في الانفاقيتين المعنى الاخضر واما
في غيرها فلا اما عدم اسلام الموجبه السالبة فانه لا يلزم من ملازمه
شي لشي سلب ملازمه بعضه لذلك الشي لجواز ملازمه البعض لشي واحد
محال وهل فاس الخلف الا ذلك ولفظ لا يجوز فان الكتب الحكمه كلها
محمونه باسناد الدعوى بملازمه التقيضين لتناقضها واما قوله لو لا دل
يلزم اسلام الشي لتقيضه اسلاما حيا فلما لم ينعلم مخالفة ذلك فان
الملازمه الحرمة تنحل بعضن مائة بالبرهان من الثالث والادستط مجموع
التقيضين واما عدم اسلام السالبة الموجبه فان الشي اذا لم يكن له يعلق
الشي ولا ينعضده فانه يلحق سلب كل واحد من التقيضين عنه على سبيل اللزوم

وجوب

لشي البتة اذا كان الانسان زوجا فرب في الدار ولم يحب ان يصدق لما كان الانسان
زوجا وليس ربنا في الدار على سبيل اللزوم ومن هذا سبب جواز عدم اسلام شي
واحد لتقيضين ولعلم ما ذكرنا عدم لزوم ذلك في الانفاقيتين المعنى الاخضر لجواز
اجتماع التقيضين وربهما على تقدير محال واما المصلا والتقيضه
منها يلزمها من خصتها ما لو افترقا في الخ ومخالفتها في الكف وناقضتها في المقدم
لرؤيا غير متعاضدين المعضلة الموجبه الحقيقية يلزمها سلبه
سالبه حقيقته من جهة من غير احد الجنبين وبعض الجزاء الاخر من غير عكس اما
الاول فانه متى تمت العناد الحقيقي من امرين كان بعض كل واحد منهما لازما
لعين الاخر والا لبطل الانفصال المذكور وقوله مساويا اي عن كل واحد منهما
انما لازما لبعض الاخر لما مر واذا كان كذلك لم يلحق من كل واحد من هذين
الجزئين وبعض الاخر عناد حقيقي لا مناع اجتماع اللازم والتعاضد معا من
امر من لا يقال لا سلم ان المعضلة الحقيقية يلزمها ما ذكرتم من المصلا
قولكم والا لبطل الانفصال الحقيقي فلما لا سلم واما سطل ان لو كان الانفصال
ناسا على كل وضع من الاوضاع وفرض من الفروض واما اذا كان مائة في
الادمان والاضاع الواقعة فقط فلا لانا نقول المعضلة في احد
تحتب جميع الاوضاع والفروض كما هو المشهور والمصطلح من القوم فلو لم
المصلا لها ظاهر وحسب ما ذكر من البرهان وان احد التقيضين
الادمان والاضاع الواقعة اسفل احد حري المعضلة الموجبه الحقيقية
ان يصدق كان الاخر كادبا لا مناع الاجتماع بينهما في الصدق وحسب صدق
عن هذا مع بعض الاخر وان كذب كان الاخر صادقا لا مناع الاجتماع
وحسب صدق عن الاخر مع بعض هذا واذا كان كذلك صدق انه ليس من
اجز الجزئين وبعض الاخر عناد حقيقي واما عدم لزوم العكس فانه يلزم
عدم المعانده من الشي وبعض شي آخر وقوع المعانده منه ومن ذلك الاخر

ومع عدمه لحال لون الانسان اطفا بالسببه الى كون الحمار ناهقا وعدمه هذا
 على ما يلاحظ في الكتاب وان ثبت قلت لانه لا يلزم من عدم المعانده من امرين وقوع
 المعانده من احدهما وتعيين الاخر لحال كل واحد استنبط الى اعمه كما انه ليس بينهما
 عباد حقيقي لحوار صدقتهما ولدهما معا مع انه ليس من عين لحدتهما وبعض الاخر
 عباد حقيقي ومن هذا يعلم ان السامع في المقدم ليس بشرط خارج الكمال بل في
 احد الجنبين لعدم محض المقدم عن المال في المصلحة الطبع بل الوضع بحيث قال
 واما لادام المصالحات والمفصلات فكل مصنف في الكرم والكف يجعل
 بعض احوال في المصلحة معدما والآخر بالمال فكل المصلحة لازمه لذلك
 المصلحة من غير عكس المصلحة والمصلحة الحقيقية اذا
 توافقت في الكرم والكف وتوافقت في احدى حجتها اي حركان وتوافقت في
 الاخر فالمصلحة لازمه للمصلحة ان كانا موجبتين في المصلحة للمصلحة ان
 كانا سالبتين من غير العكس في شئ منهما اما لزوم المصلحة المصلحة عند الكتاب
 لان المصلحة لما كانت حقيقيه استحالة اجتماع حجتها على الصدق والكذب
 وهي ان لو كان اسلزم لبعض كل واحد منهما غير الاخر فحين كل واحد منهما بعض
 الاخر والا لبطال الانفصال واما عدم لزوم العكس ولا احتمال ان يكون المال اعم
 من المقدم في المصلحة حتى يكون اجتماعه مع المقدم ومع عدمه لا يجوز الاستنباط
 الى الانسان فانه لا يلزم له ولا يجوز اجتماعه مع الا الانسان ايضا واما لزوم المصلحة
 المصلحة عند السلب فان فلانه اذا ثبت عدم اللزوم من امرين لزوم التعاند الحقيقي
 من اي امر من بينهما وبعض الاخر والا لست العاد الحقيقي من احدهما وبعض
 الاخر وذلك مسلوفا للملزم منها لما قرنا ايضا وذلك خلف واما عدم لزوم العكس
 ولا احتمال ان يكون لحوار في المصلحة اعم من الاخر حتى لا يلزم من عدم المعانده الحقيقيه
 منها ان لا يكون من عين احدهما وتعيين لغيره لا يلزم لحال الانسان النسبه الى
 الحيوان فانه ليس بينهما عباد حقيقي مع صوت الملاينه من الانسان والحيوان ومن

س

عدم

هذا يعلم ما ذكره في الحجاب بخصوص الموحسين وان السامع في المقدم بشرط بل في
 اي حركان **قال** واما المصلحة المانعه اكلوا فيلزمها من المصالحات ما
 يساويها في الكرم والكف وجعل تعيين احد حجتها مقدما والاخر لعينه **القول**
 المصلحة المانعه اكلوا والمصلحة اذا توافقت في الكرم والكف وتوافقت مع عدم المصلحة
 احدى حركي المصلحة وتوافق بالها الحركي للاخر منها فانها سالبتان متعاضدتان
 واما اذا كانا موجبتين فلانه لما امتنع اكلوا عن حركي المصلحة فان بعض كل
 واحد منهما مسلوفا لبعض الاخر والا لبطال الانفصال المانع لخلو واما العكس
 فلانه لما ثبت اللزوم من امرين امتنع اكلوا عن بعض المقدم وعن المال لانه
 ان يحقق بعض المقدم فقد حصل المرام والاشتغال عن المال لتحقيق ملزومه حقيقه
 واما اذا كانتا سالبتين فلانه متى ثبت حوار اكلوا عن امرين لزوم ان لا يكون
 احدهما لازما لتعيين الاخر اذ لو ثبت اللزوم منهما لثبت امتناع اكلوا عن
 الاخرين وانه خلف واما العكس فلانه متى ثبت سلب اللزوم من امرين لزوم
 حوار اكلوا عن بعض المقدم وعن المال اذ لو امتنع اكلوا عنهما لكان عن المقدم
 ملزوما للمال وانه خلف **قال** واما مانعه الجمع ما العكس **القول**
 المصلحة المانعه الجمع والمصلحة اذا توافقت في الكرم والكف وتوافق مع عدم المصلحة
 عن احدى حركي المصلحة وتوافق بالها لتعيين الحركي الاخر منها فانها سالبتان
 متعاضدتان واما اذا كانتا موجبتين فلانه لما امتنع الاجتماع من حركي المصلحة
 فان عن كل واحد منهما مسلوفا لبعض الاخر والا لبطال الانفصال المانع للجمع
 واما العكس فلانه متى ثبت اللزوم من امرين امتنع الاجتماع من غير المقدم وبعض
 المال لان عدم المقدم ان ثبت فقد حصل المرام والاشتغال عن المال لتحقيق
 ملزومه واما اذا كانتا سالبتين فلانه متى ثبت حوار الاجتماع من امرين لزوم
 ان لا يكون بعض احدهما لازما لبعض الاخر اذ لو ثبت اللزوم بينهما لثبت امتناع
 الاجتماع بين الاخرين وانه خلف واما العكس فلانه متى ثبت سلب اللزوم

من امرين لزم حوازل الاجتهاد من عدم المبدء وبعض النالي اذ لو امتنع الاجتماع
 سبها لست لزم من الامرين وان حلف واما ما في الفصل فمعينه على بعضه
 معلوم مما تقدم فلا حاجة الى شرحه في جهات الشرطيات
 فاما المعنى في السلب والاحباب والعلية والحرية لست باحر الشرطيات
 بل بلطفه الاتصال بالعباد فذلك الامر في الجحانات فاما الاعتبار
 بالاحباب الشرطيات وصلها وطمعها وحرمتها لست باحرها بل بانواع الاتصال
 والحد من الاحترار ونفعها فذلك لرويتها وعادتها وانفاسها ومطلقها
 وهو دونها لست لكن احرازها لذلك بل مآلات اللزوم والعباد والاتفاق
 من الحرين فان الشرطية صار ان يكون اتفاقه واحرازها لرويتها وبالطرس
 ومطلقه احرازها وجوده وبالعلمس والو واعمار الجهات في المصالحات
 اول من اعمارها في المصالحات وانى لا اعرف هذه الاولوية وهما
 صححهما فان احرازها الى اعمارها في المصالحات كما حاز الى اعمارها في
 المصالحات لكن العباد فيها عموم معام اللزوم في الاتفاق ولذا الاتفاق
 معام الاتفاق فيها واعلم ان اللزوم هو الضرورة الى وهن اخر
 ان اللزوم في المصلحة عموم معام الضرورة في الجمليات واما ان المرون
 فيها سعى الى الضرورة بحسب المرات والى الضرورة بحسب وصف الموضوع
 والى الضرورة بحسب الوقت فاعلم ايضا ان اللزوم انما سعى الى اللزوم
 دائما وذلك ظاهر والى اللزوم لادائما وذلك انما سعى اذا لم يكن اللزوم
 من حيز المصلحة لوات المبدء بل الامر اخر تعرض له على حل وضع من الامتناع
 الى مكن صدقه عليها مان وزول اخرى محسب صدق بالاتصال المطلق
 اى غير المتعرض للعدم واللاذولم كلما كان المبدء مآسا ان النالي لانها لموسر
 السه اذا كان المبدء مآسا ان النالي لازما له الصا واذا صدقها مان
 العيان بالاتصال المطلق صدقت المصلحة الطبية للاداية اذ لا معنى لها

سوى صدق العنصر المذكورين ومن على ذلك يكون الاتفاقية داية ولاداية وقيل
 واللزوم انما سعى الى ما يكون لوات المبدء والى ما يكون بحسب شرط من غير التعرض
 لسان لطفه اكمال واما فيما قدرا الشرط لعلنا ظاهرا ان هذا السابا مآسا هو محرك
 الاصابع مادام ثابتا فاذا طنا كلما كان الانسان موجودا امكن ان يكون الانساب
 موجودا ان النالي في هذه العنصرية امكان لكون الانسان موجودا وامكان لكون
 الانسان موجودا لازم لكون الانسان موجودا لان الاتقان لازم للممكن والعنصر
 ضرورية في اكتماله اى لرويتها واذا عرفت هذه التقسام في المصلحة
 امكنك معرفتها في المصلحة ايضا لان العباد بطريق اللزوم واما
 ما في الشرطيات فاما حالها فيما حاز في الجمليات من غير تفاوت اصلا
 اما ما في الشرطيات الشريعية فاعلم ان ما من تناقض العنصرية الجملية
 اى يكون بعض العنصرية الجملية الموجبة الطبية من حل حصر هو السالبة الحرية
 من ذلك الجنس وتغنى السالبة الطبية هو الموجبة الحرية واما بحسب
 الجحانات فاللزومية تناقضها سلب اللزوم والعناق سلب العباد والاتفاق
 سلب الاتفاق واما العلوس والمصالحات لا تنضم فيها المبدء
 النالي ولا تصور العكس فيها اعلم ان العلم المسوى في الشرطيات
 عان عن حيل المبدء ناليا والنالي مع ما مع نفا الدنفه والصدق يعمل
 هذا فالمصالحات لا تصور فيها العلم لعدم امساك المبدء منها عن المال
 بالطبع بل بالوضع فقط واعمار العلم الى ذلك واما المصالحات فاكما
 الطبية للاتفاق ادا ان بالها ممسعا لا يعكس لانه لا يصدق البتة اذا
 كان الانسان موجودا فاكلا موجودا بطريق الاتفاق ولا يصدق لسان الله
 ادا كان اكلا موجودا فالانسان موجودا بطريق الاتفاق لصدق بعضه
 وهو قولنا كلما كان اكلا موجودا فالانسان موجودا بطريق الاتفاق
 قال لان الانسان لما كان موجودا كان موجودا مع كل شئ في ذلك

انما يصح ان لو لم يصدق الموجهة الاتقافية على صدق الطرفين معا بل على صدق
 المال فقط واما اللزومية فالسالية الحلية منها بعض لنفسها والاصدق
 بعضها واسم مع الاصل فاسما متجا للطلب اللزوم المجري من الشيء ونفسه وانه
 محال واما السالية الجزئية منها فلا يصح صدق سلب لزوم كل احد تحت كساعة
 سلبا حتما مع اسماع سلب لزوم الاسم للاختصاص واما الموجهة حلية ذات او حرة
 معكس موجهة حرة والاصدق بنفسها واسم مع الاصل وصدق وان سلب
 اللزوم بين الشيء ونفسه سلبا فلما ان كان الاصل لها وحرى ان كان حرة والعكس
 الصالح السالية الحلية للمضاد للاصل الحلي والمناقضة المجري وكل ذلك محال
 واما على التعيين على وجه ما دللوا في الكلمات ان يقول انه عار عن جعل بعض
 المقدم بالنا والعضو بالمال مقوما ورا د بعض المتأخرين مع بقا الكيفية فالوا
 بالموجهة الحلية بعض لنفسها لانه اذا صدق فلما كان ات محدد فكلما لم يكن
 حرة لم يكن ات والا فقلون اذا لم يكن حرة فاته وهو مع الاصل سمح فقلون
 اذا لم يكن حرة محال انه محال وهذا فيه نظر لان بعض العكس ليس ماد لرون
 بل السالية الجزئية وهي قولنا قد لا يكون اذا لم يكن حرة لم يكن ات وهم لا يستلزم
 الموجهة المدلولة لما عرفت في لوازم الشرطيات واما الموجهة الجزئية فلا
 بعض لصدق لزوم كل احد بعض الاسم واما السالية بالو وطمه ذات او حرة
 معكس حرة والاصدق بعضها المتعكس بعض التعيين الى المصادق للاصل
 الحلي والمناقض المجري وانه محال للزوم ذلك ما على العكس للموجهة الحلية لنفسها
 وقد عرفت ضعف دليلهم فيه في ان الشرطية لا تلي الاخر تصير
 الى اجماع نوعان عيني ان كل قضية شرطية لا بد وان يكون مرتبة
 من القضايا لاسيما المفردات وما دللوا لسانه لا تدل عليه دلالة ظاهرة لكن قوله
 الملازمة والمعاد ان اعترضها من المفردات ذات القضية حلية وان اعترضها
 من القضايا ذات القضية شرطية معرمان لا تعلق لاصدها الاخرى ويتبع بصدق

فان المعرفة الثانية ممنوعة لانه لا يصح ان يقال ان هذه القضية لذاته او معانته لتلك القضية
 فان ذلك لزوم وعناد من القضايا مع ان القضية حلية واما قوله ولانه لا فرق في الكل
 من الشرطية والحلية الا من هذه الجهة اي من جهة ان الجملة يرتب من المفردات والشرطية
 من القضايا قلنا ان يصح هذا الفرق في العقل فلا حاجة الى الدليل لان الشرطية حسنة
 بلون هي التي يرتب من الجملة من المفردات والذي عني لبيان هذا المطلوب ان يقال
 انما هي اسنا العناد او اللزوم من المفردات ذات القضية حلية لقولنا الانسان
 يلزمه الحولان ولعانه انجر ومن صدقت هذه المسئلة معكس بعض التعيين الى
 قولنا فلما لم يكن القضية حلية بل شرطية في اللزوم او العناد بالاساس القضايا
 وهو المطلوب لكن ذلك انما يصح ان لو وقع العكس المسئلة الموجهة بعض التعيين
 مسئلة موجهة وات قد عرفت ضعف دليلهم في ذلك
 كالمستدل بالحق على الحق وهو داخل فيما دللوا الى اخره
 لا سيما ان الطرفين اذا ما مندرجن تحت كل واحد كان الاستدلال
 احدهما على الآخر هو التمثيل فان استدل باحد الطرفين المتساويين على الآخر
 المندرجين تحت كل واحد في شئ من الصور استدلنا بسبوت التعجب
 للانسان على سبوت الصحاك له اللذين هما فلان مندرجان تحت كل واحد وهو
 الحوان في قولنا كل انسان حيوان معجب وكل متعجب صحاك لانه ان كل انسان
 صحاك وليس كذلك مثلاً بالاتفاق لان التمثيل عار عن الاستدلال بسبوت
 الحكم في احد الطرفين على علمته الامر المشترك منه ومن حرة اخرى ولعلية على
 بسبوت الحكم في اخرى الاخر وما دللوا لسانه ليس كذلك فلا يكون مثلاً وظاهره انه
 ليس فاسا والا استمر على معنى ما دللوا من التعيين فقلون فلو لم يكن الحوان محال
 ذلك ايضا فاسا لكن ما دللوا في رسم العكس سائل له او قولنا لذاته
 مع اقرارا عن سبوت الى اخره هذا فيه نظر لانه انما يقع اقرارا عنها
 ان لو لم يلزم من كل واحد منها لذاته قول اخر وليس لا امر كذلك اما المال المدلولة

القضايا

[illegible]

في الناس الاستثنائي اذا طلب منه تحقق المال بعض ما وضع فيه ضرورة وجوده في المقدمه
الشرطيه لاما اذا قلنا اما ان يكون الحرفه موجودا ولم يكن للحرفه موجودا استثنائي الحرفه
موجوده وهي عن احدى المقدمتين في الناس ولذلك لو قلنا لو كانت الحرفه موجوده كانت
الحرفه موجوده لكن الحرفه موجوده استثنائي الحرفه موجوده ولذلك مثله في الامرات
ان يقول دل حـ دل حـ دل حـ اول حـ دل حـ دل حـ دل حـ
ولذلك في سائر الاحتمال وسصور مثله في الامرات الشرطيه وباكمله متى
احد الاوسط مع احد الطرفين لانا نقول المدلول في الناس الاستثنائي
اسمع التالي للمقدم وذلك عن وضعه الذي هو السجده واما السؤال الثاني
فالتسخين اطبعه ان منع فاسته امثالها وقال ان القول انما يكون فاسته
اذا استبعدت شي والامثله المدلول في المقص ليس كذلك وايضا منع
احاد السجده لاحدى المقدمتين وقال لان اعطه ليلين وحرف الفاء والاعتران
للدال على العطف وايضا لاحدى المقدمتين بالاعتران لوجه المعاني من المقدمه
والسجده فانه لو لاهذه الامور لم يسم الناس سجا وهذا الجواب يصلح ان يكون
جوابا عن السؤال الاول ايضا في المقصليه المدلول برمد حل وهو ان يقال
اللام عن الناس هو قولنا ليس الحرفه لست موجوده وهو غير قولنا الحرفه
موجوده الذي هو احدى المقدمتين وانما مثله من في الجواب الاول
نظر لكن الرسم المدلول للعيسى لم تقص لوجه مسدا للتصديق بما هو يلزم منه
اللهم الا ان يفسر كذلك قوله يلزم ان يكون الفكر مقارنا للعالم
بالمطلوب قلنا بل كل العلوم انما كانت مكره الحصول لها على الرئيس الزماني الى اخره
لوجه هذا الجواب ان يقال ما دلتهم بعض ان لا يكون بل كل العلوم
من حيث حصولها على الرئيس الزماني الذي من هذا الاعتبار فلم يوجها وجود العلم
بالسجده وكذا لا يقول بوجهها بهذا الاعتبار وانما يقول وانما يقول بوجهها
باعتبار حمايتها وما دلتهم لا تقص بطلانه لجواز الجمع بينها وبين العلم

٢
محفوظ

بالسبحه فاحاصل ان موجهه ما هو الموجه ما دلرتموه لا بعضي بطلانها وموجهه
 ما بعضي بطلانها غير موجه وفيه نظر لان تلك العلوم باعتبار حقائقها لا بوجه
 العلم بالسبحه الا اذا كانت مرتبه من شأها حاصلا على ما سنظهر لك بعد وقد نشر الامام
 الفخر هذه العلوم المرتبه فلم يصح قوله انها باعتبار انها قلر لا بوجه العلم بالسبحه
 والى جواب ان بعض العلم بقصد الاستعمال من تلك العلوم والمآذني بها الى المطلوب
 وانما يتم هذا العقد او يفسر بربك تلك العلوم لهذا المآذني والموجه
 بالعلوم المرتبه وثلا شل في معاربه للعكر على الفاسر الثلاثه قوله
 تلك العلوم لما ان يحصل لها عند الاجتماع ما لم يكن عند الافراد قلنا لا شك ان
 المجهه الاجتماعيه حاصله صا طريق الذي عملهم حصولها فاعملوا النتيجة
 هذا بعض احوال والحق انها هو المنع ولشف المعديه الفاشده
 وذلك بان يحار القسم الاول وهو انه حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الافراد
 والامر كذلك بالضرورة ولا حاجه الى الرد بد ضرور حصول المجموع عند اجتماع
 قوله والمسمى لذلك البخر اما طر واحد وحده او المجموع قلنا لم يحصر ذلك
 والمجموع مع اسباب اخر من خارج لان المرتب من امور عكسه التامه تلك الاثور التي
 السبب المآذني وامر خارجي يعقني اجتماع احواله الذي هو السبب الفاعل
 في جواب الشك الثاني ان العلم ليس الا تلك العلوم الاوليه المرتبه بربانها
 فان انصت الاسماء المقاربه حصولها حصل العلم النظر لاجماله والافلا
 لوجه هذا الجواب ان يقال لا تسلم ان العلم اذا كان لا بوجه العلم
 لزوما ضروريا وان العلم بالمقدمين انصا لذلك وحب ان يحصل العلوم الباطنه
 لكل واحد وذلك لان المراد من كون اللزوم ضروريا هو اننا اذا تصورنا المعلوم بالسبحه
 وسببه السبحه اليها حزم العقل يلزم السبحه منها والمراد من كون المعلومين
 ضروريين هو اننا لو تصورنا طرفها وسببه المحمول فيها الى الموضوع ختم العقل
 سلك السببه ضرور واذا كان كذلك فلعلم كل واحد لا يتصور طرفه ولا طر من

المعلومين وسببه المحمول فيها الى الموضوع ولا يتصور المعلومين والسبحه لان ذلك
 ما سبب معارفه وبذلك الاستسباب قد حصل وقد لا يحصل ولما قوله بان اللازم
 عن الضروري لزوما ضروريا ضروري قول باطل لان الضروري هو الذي يلحق في التقدير
 به مجرد تصور طرفه واللازم عن الضروري لا يلحق في التصديق به مجرد تصور طرفه
 بل يعقري الاوسط الضروري الذي يلزم منه سيج ان اللازم عن الضروري لا يكون
 ضروريا بل بطرا فاشل الاول هو الذي يكون الاوسط فيه
 محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى اما سمي هذا الشك الاول
 لان الاوسط فيه لما كان شأنا للاصغر كان الحكم على طرفه ما سببه الاوسط بالاجر
 هو لعنه حقا على الاصغر وكان اتاجه شأنا وماساته كامله وغير من المسال
 اما بطر اتاجه لواء سببه لعنه حقيقة يدريد الى هذا الشك لان هذا الشك
 احسن بانساج المطالب الادليه وباشرف المطالب وهو الموجه العلم على ما
 سنظهر واما قوله لان الرتب الطبعي غير حاصل الاقنه لان الدهن سفل
 من الموضوع الى الاوسط ومنه الى المحمول برببه موضوع السبحه ومجمله
 واما لا اعرف لهذا الاستعمال معي سوا حزم الدهن لصدق المعلومين اي حزم
 بان الاصغر اوسط والاوسط اجر يحزم بالضرورة ان الاصغر اكبر
 ثم ان عكسه براه صار الاوسط محمولا في المعلومين وهو الشك الثاني الى اخره
 اما الشك الثاني بالنال الاول ومعدما على الشك الثالث لان ما
 سببه الشك الثاني وهو السلب العلم اشرف مما سببه الثالث وهو الجري كل
 العلم وان كان سلبا اشرف من الجري وان كان ايجابا لكونه انفع في العلوم قالوا
 ولان الشك الثاني ساراك الاول في اشرف المعلومين وهو الصغرى والى هذه
 الامر فيه وجهها واما ان الثالث بالنال الثاني ومعدما على الرابع لمواقفه الاول
 في احصى معدنيه وهي الجري ومبانيه الرابع انما في المعلومين جميعا ولهذا ان
 تعدد اعز الطبع هذا لا ينبغي لاساجه الاصغري كثير وقد شرك

الاستئصال التلعب الى قوله الآتي المكمات هذا الاستثناء ما لا حاجة
 اليه لان المعنى من اذا كانا سالين مجلسين او الصغرى سالبة مملنة والكبرى حمزة
 فان العاشر لا يسمع الا بواسطة مقدمه موجب سلب اليها التالفة المملنة ولذلك
 امتثلها ومن هذا تعلم ان الاستثناء في قوله والبعثة يبيع احسن المعنى من في العلم
 مطلقا وفي اللغز الاداء الصغرى سالبة مملنة والحرى موجبة ضرورية
 غير محتاج اليه ايضا لان السالبة المملنة اما يسمع بواسطة الموجبة التي تليها
 على ان لنا في اساج هذا العاشر بطرأس معرفة مما بعد التل الاول
 وتبع المحصورات الكليج فترطه في الاساج لون الصغرى موجبة الى اخر
 اما وجب موجب الصغرى في هذا التل لانها لو كانت سالبة فالحرى ان
 كانت موجبة حاز توافق الطرفين بان سلب احد النوعين الداخلين تحت حصر
 الاخر ويحل ذلك الحسن على النوع المطلوب وبنائها ايضا ان يحل فصل النوع
 المطلوب عليه ولذلك ان كانت سالبة اما التوافق وان سلب فصل النوع المطلوب
 عنه عن النوع المطلوب واما السابن فان سلب ما سلب النوعين عنه واما
 اشراط طلبة الحرى فظاهر واما المهملة في قوله الحرات
 والمحصورات والعاشر يعتقد منها لكنه قليل القابله حان المهملة
 حكمها حكم الحرات لانها في قوتها فذلك المحصورات حكمها حكم الحرات لان
 العاشر يعتقد من المحصورات لقولنا هذا الحات رند وزند مكر فهدا الحات
 مكر ويصلح ان يصير في التل الاول لقولنا بعض الحوان رند وزند مكر فهدا الحات
 الحوان كانت وفي الثاني ايضا لقولنا كل من صهاال وزند لس صهاال فلا في من
 العرض يرد لكن لما كان استعمالها في العلوم قليل النفع فخذوها العلم بان
 احكامها تعرف من معرفة احكام المحصورات وانفع استعمالها ان يحل صغرات
 اما العروب الاول فلان الاجر يملون اعم من الاوسط وقد يكون مساويا
 له الى اخره اعلم ان الاكبر في الضرب الاول من التل الاول اما ان يكون اعم

من الاوسط او مساويا له وعلى العديدين فالأوسط اما ان يكون اعم من الأصغر او مساويا
 له فهذه اقسام اربعة تحت اعتبار نسبة الاوسط الى كل واحد من الطرفين ولا يؤم
 اريد اقسام تحت اعتبار نسبة احد الطرفين الى الاخر لغرض المساواة بينهما على
 تعدد متساواة الأجزاء الاوسط فلم يحمل قسمه لغيري بوجوب وجود اقسام اخرى
 واما الثاني فهذا الاعتبار حاصل من الاوسط والأصغر الى اخره
 اما الضرب الثاني منه والصغرى فيه لما كانت موجبة احملا ان يكون
 الاوسط اعم من الأصغر وان يكون مساويا له والحرى لما كانت سالبة لعين ان يكون
 نسبة الاجر الى الاوسط المساوية ولذلك نسبة ما بين الطرفين فلم يحمل قسمه
 اخرى فهذا الضرب اذن تحت هذا الاعتبار يقع على قسمين واما الثالث
 والصغرى الحرته ان صدقت عليه ان الاول الى اخره اما الثالث
 منه والصغرى الحرته فيه ان صدقت في مادته لصدقها الحلية ان اقسام
 الضرب الاول وان صدقت في مانه لصدقها الحلية ان الاوسط اخص
 من الأصغر من وجهه ويحتمل ان يكون اعم من وجهه لخصه كاللثان والاسف اذا
 حل احدهما على بعض الآخر ويحتمل ان لا يكون حتى يكون اخص منه مطلقا كالانف
 حل على بعض الملون وعلى العديدين فالاجر اما اعم من الاوسط او مساويا له
 اربعة اقسام فاذا ضممتا اليها الاربعة الاول صارت ثمانية والخمسون
 لغير اقسامه من حيث ان الصغرى حمزة مع قطع النظر عن صدقها عليه او غير
 عليه بان يقول الاوسط منه يحمل ان يكون اعم من الأصغر مطلقا واخص مطلقا
 ومساويا واعم من وجهه واخص من وجهه وعلى التقادير الثلاثة فالأكبر اما
 مساويا للاوسط او اعم مطلقا فهذه ثمانية اقسام كما مرند عليها تحت اعتبار
 نسبة الاوسط الى الطرفين واما باعتبار نسبة احد الطرفين الى الآخر
 فالاقسام الاربعة المدونة في الضرب الاول لم تحمل قسمه تحتها لما عرفت
 هناك واما الاربعة الباقية فاذا كان الاوسط اخص من الأصغر مطلقا وان

الاكبر مساوياً له لم يحتمل انضمامه لوجوب تعيين لون الاكبر حينئذ احصى من الاصغر وان
 ان الاكبر اعم من الاوسط طار ان يكون الاكبر مساوياً للاصغر بان يكون الاوسط نوعاً للاصغر
 والاكبر فصله اي فصل الاصغر وان كان يكون احصى منه بان يكون الاصغر صنفاً عالياً للاوسط
 والاكبر صنفاً سافلاً له وان يكون اعم منه بان يكون الامر بالعكس وان يكون اعم من وجه ثان
 بان يحمل المحمول المراد من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه على بعض احدهما وحمل الآخر
 على كل المجموع والمجموع المراد من الحيوان والاشجار فانه يصدق عليه على بعض احدهما للاخر
 وحمل الآخر على طيه كقولنا بعض الحيوان حيوان واسف وكل حيوان واسف وهو اسف
 واسف هذا القسم الى اربعة اصنام واما اذا كان الاوسط احصى من الاصغر من وجه
 وان الاكبر مساوياً للاوسط لم يحتمل انضمامه لوجوب تعيين لون الاكبر حينئذ
 احصى من الاصغر من وجه وان الاكبر اعم من الاوسط طار ان يكون الاكبر اعم
 من الاصغر بان يكون الاكبر حينئذ امراً عاماً مطلقاً سدرج منه الاصغر والاوسط
 معاً كالموجود بالسيد الى الحيوان والاشجار وان يكون اعم من وجه بان يكون الاكبر
 حينئذ صنفاً للاوسط واحصى من الاصغر انضمام من وجهه المكون بالسيد
 الى الاصغر والحاد فانه يصدق عليه على كل الاصغر وحمل الاصغر على بعض الحاد
 ولا يجوز ان يكون الاكبر حينئذ احصى من الاصغر ولا مساوياً له والاكبر الاوسط
 مستلزماً للاكبر المستلزم للاصغر فكان الاوسط مستلزماً للاصغر واجلف
 فالقسم هذا القسم الى قسمين فالقسم ان يستند من الاصنام المماثلة لم يحتمل منه
 باعتبار نسبة احد الطرفين الى الآخر وقسم من الاصنام الى اربعة والآخر الى
 قسمين فالاصنام الواقعة في هذا الصوب اعتبار نسبة احد الطرفين الى بعض
 احدهما عشرة **فصل** واما الرابع فالصوري الخفية على وجهين اقول
 بربر الوجهين صدقها في المادة التي يصدق فيها الحلية وفي التي لا يصدق وفيها البر
 المستلزم عن كل الاوسط محتمل ان يكون مساوياً عن كل الاصغر وان يكون داخل مع
 الاوسط فيه اعتبار نسبة احد الطرفين الى الآخر ومعناه انه محتمل ان يكون الاكبر

مساوياً للاصغر ومحتمل ان يكون هو الاوسط كل منهما اخفى منه ونحن نعتبر الاصنام الممكنة
 في هذا الضرب ايضا بان نقول للاوسط اما احصى من الاصغر مطلقاً او من وجهه
 او اعم او متاداً فهذه اربعة اصنام اعتبار نسبة الاوسط الى الاصغر ولما اعلمنا
 نسبة الاكبر الى الاوسط فلم يقع منه للمباينة بينهما واما اعتبار نسبة احد الطرفين
 الى الآخر فان كان الاوسط احصى من الاصغر طار ان يكون الاكبر مساوياً للاصغر بان يكون
 الاكبر اعم من الاوسط للاصغر والاكبر مساوياً للاصغر بالنسبة الى الانسان والحيوان
 وان يكون احصى مطلقاً بان يكون الاوسط والاكبر نوعين للاصغر حتى يصح حمل احد
 النوعين على بعض الاصغر وسلب النوع الآخر عنه كالانسان والعنبر بالنسبة الى
 الحيوان وان يكون احصى من وجهه كوار وهو مفهوم بان يكون احصى من احد المفهومين
 اللذين كل منهما اخفى من الآخر من وجهه ومساوياً للاخر حتى يصح حمله على بعض اعمه وتلك
 مباينة عن حله كالحصى بالنسبة الى الحيوان والاشجار ولا يجوز ان يكون اعم او متاداً
 والاعمال الاوسط مستلزماً للاكبر لاستلزامه للاصغر المستلزم اياه
 هذا صنف وان كان الاوسط احصى من الاصغر من وجهه طار ان يكون الاكبر مساوياً
 للاصغر لحوازم مباينة كل واحد من الشئ وما هو اخفى منه من وجهه لمفهوم الثالث
 حتى يصح حمل احدهما على بعض الآخر وسلب ذلك الثالث عنده الغرض والاصغر
 بالنسبة الى الحيوان وان يكون احصى من وجهه كالحوار ان يكون كل واحد من المباينين
 احصى من مفهوم الثالث من وجهه حتى يصح حمل احدهما من على بعض ذلك الثالث وسلب
 المماس الاخر عنه كالانسان والعنبر بالنسبة الى الاصغر ولا يجوز ان يكون اعم او متاداً
 والا يصدق بعض الاوسط اصغر وكل اصغر اكبر وايضا بعض الاوسط اكبر وكان
 لا يثنى من الاوسط بالبر هذا حلف واما ان كان الاوسط اعم من الاصغر او متاداً لم
 يحتمل منه لوجوب تعيين المماثلة من الاصغر والاكبر حينئذ فان هذا الصوب
 على ما بينه اصنام واذا حققنا في الباب وادركناه علمنا ان الاصنام اخلت بعض الاصنام
 وعلى هذا فنقل استخراج اصنام ضربين انما هما **والشكل الثاني**

هو الذي لا وسط فيه فحول في المقدمتين لا آخره **اقول** شرط في اتمام هذا
 الشك ان احدهما باعتبار نفسه المقدمتين وهو ان يكون احدهما موجبه والاخر
 سالبه لانهما لو كانا موجبتين او سالبتين معا او احبا ودلكا جنتا متماثلتين
 قد يكونان متعاقدتين اي قد يكون الحق بينهما التلب وقد يكونان متوافقتين اي قد يكون
 الحق بينهما الاحتجاب اما اشتراك المتعاقدتين والمتوافقتين في السلب فلا يلزم
 امرين لعاندا او توفقا فلا بد ان يستردا في سلب كل ما عداها عنهما ومن المواد
 كما سلب ما سار الحسن عن نوعه لسلب الحجر عن الانسان والعرس وعراحد ونحوه
 وقيل ذلك النوع لسلبه عن الانسان والناطق واما اشتراكهما في الاحتجاب
 فلانهما سترتان في كل واحد منهما معايدا او موافقا للاخر ومن المواد كما جعل الحسن
 على نوعه جعل الحيوان على الانسان والعرس وعلى احد نوعيه وقيل ذلك النوع
 جعل الحيوان على الانسان والناطق وهذا هو المراد بقوله وقد يشارك في
 الحسن واما اشتراكهما في المحل والزمان فظاهر واذا كان كذلك لم يلزم
 سلب المقدمتين ولا الحماهما مستلزما لوافق الطرفين ولا لتعاذلهما فلم
 يحصل للاساج اصلا هذا هو الذي عر عنه الحما بقولهم الاختلاف دليل العلم
 اي اذا صدق العاين مع الحيات المتعده بان وقع سلبها اخرى لم يلزم شيئا لان
 المعنى من الاساج استلزام العاين لنسبه الاكبر الى الاصغر بالاحتجاب بعينه او
 بالسلب لذلك فظهر انه لا بد في هذا الشك من المخالفة في المعنى اي لا بد من الاحتجاب
 احدي المقدمتين وسلب الاخرى **فان** وذلك الاختلاف اما ان يكون
 في العوارض او في اللوازم الى آخره **اقول** الاختلاف بين المقدمتين باللفظ
 وقد يحصل بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في العوارض وقد يحصل بسبب اختلافهما
 في اللوازم والاختلاف بالحاصل من الاول عر ف لان الامور الموافقة قد يخالف
 في العوارض اختلاف الانسان والناطق في العمل بالفعل بل التي الواحد الانسان
 الحسن مثلا قد يخالف نفسه في العوارض ولون الامور المتعاقبة لذلك فظاهر

كوز

واذا كان الاختلاف في العوارض عر ف في اساج هذا الشك بلزمنه الحرز لعدم
 العباد العاين من الملمس والوجوديتين والوحيين والمطلعية العامة وهي
 العاين السبع التي لا يعكس سواها لعضها مع بعض لا سيطا ولا تحاطا الصدق على
 التي على نفسه وتطلبه عن نفسه ما حصل هذه الجهات وهي الوقتة وقوله
 ولما كان الملمس العام والمطلوع العام احتملان ان يكونا كذلك احرم لم يعتقد
 العاين منها فيه نظر لان احماهما لا حدى العاين الجس لا لوجب الحرز لعدم
 العباد العاين منها لعم لوجب عدم الحرز بالاعتقاد وهو عن الحرز لعدم
 الاعتقاد وعن مسلم لم ينزل عليه الحرز لعدم الاعتقاد ما دلراه لان العاين
 الملمس من اخضاها اذا لم يلزم شيئا استحال اتمام الملمس منها والاختلاف للملمس
 من اخضاها لان لازم الاثم لازم للاختصاص ضروري واذا ثبت ذلك ظهر ان الاختلاف
 الثاني هو الاختلاف بالحاصل بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في اللوازم لا راخذ
 الطرفين اذا لزمه ما لم يلزم الطرف الاخر استلزم السان اذا ادعى ما يجب
 وعامة من الشرط تحت هذه المقدمتين وسند ذلك وتقرير قوله
 والصار ما توافق المقدمتين طاهرا في اللفظ مع ذلك يكون معنى الاحتجاب
 حصول الاختلاف في نفس الامر في المختلط **الشرط الثاني**
 ان يكون الحري كليته الى العر هذا الشرط باعتبار جملة المقدمات
 وما ذكره في الحما لبيان فيه نظر اما لا فلانه قال الاخر الذي عمل
 على بعضه الاوسط قد يكون عر فحول على الاصغر والمسال الذي ذكره الاوسط
 قد يستلزم عن بعض الاكبر اللهم اذا فسر العمل بالاعظم من الاحتجاب ولما فاشا فالف
 بهذا العر لا يثبت شرطيه عليه الحري لا احتمال ان يكون العاين سببا اذا كانت الحري
 مستحقة موجبه حرة والصعري سالبه حرة بل الواجب ان يقال في ما هو الشرط
 ان الحري لو كانت حرة كانت اما سالبه او موجبه فان كانت سالبة كانت
 الصعري موجبه حرة لما قر من مان لزم اختلاف باللفظ وعدم اشاج القياس

من حيثين ولو كان كذلك حصل الاختلاف المثال المذكور في العباد وان كانت
 موحدة لعين أو الصغرى شالبيه عليه لما عرفت وحسبنا احتمال بولع الطير
 بان سلبا أحد النوعين عن الآخر وحمل على بعض جسمها لعلنا لا نرى من الجنس بعين
 وبعض الحيوان فرس والحق كل اسان حيوان وسابقتها ايضا فان يوجب النوع
 المطلوب على بعض فصله لعلنا في الكرمي والصغرى لعلها بعض الصهايل فرس
 والحق كأي من الاسان بصهايل والاختلاف في ذلك العم على ما عرفت
 في الضرب الثاني بانه بعض الصغرى ويجعل الكرمي على السطح هذا
 السان فيه بطر لعل المطلوب حسد من بواسطه الشغل الرابع الذي هو احدى
 من الماني وذلك لا يجوز وقوله وطته هذين الضربان الاوسط لما است
 لاحدهما دون الآخر وحسب المساويه اضافيه نظرا لانه اعان للضرب بعينه اذ
 لا معنى له الاثبات الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الآخر فلم يرد الوجه الذي
 هذا يعلم ضعف الحكيم الذي في ما في الضرب الرابع والآخر الذي ذكره فيه
 ايضا غير صحيح لكنه لا يلزم من صدق بعض جسم ليس به وهو كذلك بعض صدق
 لاسي من ذلك دخلت لحوار ان يكون صدق السابيه بل هو الموضوع اذا عرفت
 ذلك فقول للآخر ان ما يتم القياس الذي ذكره مقدمته الحرية او السابيه
 مرله ليلزم من مذهب الموضوع معاصروا الموجد الحليه فاعلم ذلك فانه
 دمه لطيفه واعلم ان الناقص ان الحلف المذكور في هذه المروب انما
 هم اذا روي الشرط الذي هو تحت السابيه الشغل الثالث
 الذي الاوسط فيه موضوع الطرفين الى اخره
 هذا الشغل ايضا لعل ان احدهما عليه احدى المعينين المذكور في الكتاب وقوله فلا
 يحصل الالتقاء لا يحصل اجتماع الاصغر والاكبر في ذات واحدة والاختلاف
 ايضا يوجب شرطيه هذا الامر وذلك بان يقول ان المعينين لو كانتا حشيتين
 موحيتين لسا او شالبيتين او مختلطتين جاز توافق الطرفين بان حمل النوع وفصله

في بعض جنسه وبها تقما ايضا بان حمل نوع الجنس على بعض ذلك الجنس والمراد لهذا
 الحمل ليس هو الحمل الاعمال بل الاعم منه السوط الثاني ان يكون الصغرى موحده لانه اذا سلب
 امر عن شئ لم يجب ان يوجد له ما يوجد لذلك الشئ او سلب عنه ما سلب عن ذلك
 الشئ هكذا ذكره الشيخ في السقا وما ذكره في الكتاب من الاختلاف غير كاف لحوار
 الاباح حيث كانت الكرمي ايضا سالبه بل الصواب ان يقال فان الكرمي مع ذلك لو كانت
 سالبه كان حصل القياس راجعا الى ان الاوسط مابين لكل الطرفين وحسب
 حبان توافقتهما وتساويهما لحوار مساويه الشئ الواحد للموافقين معا والمعاير
 معا ولو كان ثابتا جاريها لهما بان يكون الاوسط من نوعين متساوين والا
 والا من فصل الاوسط وبها فاقتهما بان يكون الاوسط من نوعين الاكبر ومسا
 هذا القسم المذكور في الكتاب ولهيه هذا الشكل
 ان الاوسط لما كان موضوع الطرفين القيا فيه الى اخره هذه المليه
 ايضا مستغفه لانه اعاده الشكل بعينه اذ لا معنى له الاحتمال الاوسط موضوعا للطرفين
 بالسبوت او للاصغر بالبوت ولا كبر بالسلب ومحمد ذلك لا يعنى كالم اصلا
 فضلا عن الحرسه والحليه بل لابد من ان كان عليه قوله ولا يجب الحكم الذي
 لا حتم له الاثبات في صدق النتيجه الكليه فان الاكبر لو كان اعم من الاصغر جاز صدق
 النتيجه الكليه بل الصواب ان يقال لا احتمال لكون الاصغر اعم من الاكبر
 وهذا الاحتمال بما قام لانه يجوز ان يكون الاصغر اعم من الاوسط ويكون الاوسط
 مساويا للاكبر والضرب الاول منه ومثارا كما اياه في الاندراج تحت الجنس في
 الضرب الثاني في
 ي يلزم من كون الاصغر من الاكبر في كل الضرب وان كان ذلك امتنع حمل
 الاكبر على كل الاصغر ما اعجاب والسلب ومتي لم يلزم هذين الضربين السابيه
 الحليه لم يلزم سائر ضرب هذا الشكل ايضا لكون كل واحد من الضروب الاربعه الثانيه اعم من احدى
 هذين الضربين والبيان الذي ذكره في الضرب الرابع وهو عكس الكرمي وجعلها

وإذا كان
الضرب الثاني
في كل واحد
من الطرفين
فإنه لا يمكن
الحكم بالكلية
في ذلك النوع

صعري ثم علس النجعة محل لموقفه على الشغل الرابع الذي هو احسن من الثالث والافراط
المدور في السادس وقد عرفت ما فيه والناقص المذكور في الخلق انما بهم **ص**درة
عنايه الشرط المصريح بالجهه **قال** الشغل الرابع وهو الذي الاوسط في
فيه موضوع في الصعري محو لاجل الجري **الحق** الذي يلخص من المقدمة
الاولى ان الضابط لا يباح هذا الشغل بحسب اعتبار وجه المقدمات وتبقيتها
امر حقه عدم استعمال الثالث اجماله أصلاً وان لا يكون القياس من الناس
ولا من جربين ولا من صغري وسأله كليه كراهها موجه جريه ولا من صغري موجه
جريه كراهها موجه كليه ومدن رد هذه الشرايط الى امرين بنا ولا ن هذه الحقه
احدهما ان لا يجمع في القياس الحسنات اعني السلب والجري الا اذا كانت الصغري
موجه جريه الثاني كما كانت الصغري موجه جريه كانت الكبرى سالكه كليه ومجموع
هذين الامرين شرط مساو ولا يباح هذا الشغل على معنى انها يوجدان في جميع القدره
الحقه الجبهه وعندهما ان او احدهما في الصغري العريضة واذا اعتبرت الصغري كلها
وجدت الامر كما ذكرناه فكن مبني ان يعلم ان المراد بعدم اجتماع الحسنات فيه انهما
سواء كانتا من جنس واحد او من جنسين كما عرفت ان في القياس أصلاً لا في مقدمه
واحد ولا في مقدمتين ومثال قوله في المقدمة الثانيه اما قل ان الاصغر
الذي جعل على الاوسط يجوز ان يكون اعم منه الى اخره قولنا كل
انسان حيوان وكل صاحب بالفضل انسان والحق بعض الحيوان صاحب بالفضل
لا كليه لان الحيوان اعم من صاحب بالفضل فاستحال اتياف كليه واما قوله
في القدره واما اذا جعلنا دري الموجه كان الاوسط للاجبر غير لازم لان الجول
من السالكه الكليه لا يجب ان يكون مساوياً للموضوع **يكون**
مساوياً او اعم وحده يجب ان يقول كان الاوسط مساوياً للاكبر او
قازد لث الصغري على كون الاوسط منافياً لكل الاصغر كان الاكبر المساوي
الاوسط او اخص منه وجب ان يكون منافياً للاصغر لان الثاني للمساوي للثي والاعم منه مناف

لحرقاً واما التليات المدوره في بيان ضرورت هذا الشغل فقد عرفت ما فيها **ن**
مباحث المختلطات **قال** اما القسم الاول فالنجعه فيه ضروريه لا
الكري ذلك على ان كل ما ثبت له الاوسط حيث كان سمت الاكبر بالضروريه الى اخره
اقول تقدير هذا الدليل ان يقال لو وقع الصغري بالفعل لزم التبعيه ضروريه جديده
جكانت ضروريه في نفس الامر او كانت لا ضروريه كانت ضروريه فمبنيه في نفس
الامر لان الضرور للضروريات ضروريه وسلبها غير الضروريات وهذا الحال انما
لزم من فرضنا النجعه في نفس الامر لا ضروريه في ادن ضروريه وهو المطلوب وهو
صعيف لاننا نقول لاننا نقدر وقوع الصغري بالفعل لزم التبعيه ضروريه
وانما يلزم ان لو بقي الحر من صدق الكبرى كليه حديد وعدم الحر من بعيد فظاهر
ضروريه اردنا اذا افاد موضوعها لدخول الاصغر فيها حديد ولين سلماً ان دور النجعه
الضروريه حديد لاننا لنسلم ان الحال انما لزم من مجرد فرضنا النجعه لا ضروريه
في نفس الامر بل انما لزم منه ولو كان ضروريه حديد فيلزم امتناع المجموع
ولا يلزم منه امتناع اخر حربه لحوار عدم استلزام شيء من جزئي المجموع
الحال مع استلزام المجموع لذلك لعدم استلزام كل واحد من طرفي الممل
المنافيين الحال مع استلزام المجموع اياه لايتال حاجه بنا الى ذلك بل نقول
لو لم يصدق النجعه الضروريه استلزم للملك الحال لان الكري الضروريه في نفس الامر
ان لم يصدق ولا يتقدير صدق الصغري بالفعل لزم الحال للملك لان ما كان
ضرورياً كان يقتضيها منبها وان صدقت لزم التبعيه الضروريه لان اندراج حتما
ومرضنا ما عني ضروريه في نفس الامر فاستلزم الممل الحال ايضاً لان ثبوت الضروريه
لغير الضروريه فتبع لاننا نقول لاننا ان الكري الضروريه ان صدقت على ذلك
التقدير العقيد القياس وانما يعتقد ان لو دخل الاصغر تحت موضوع الجري وانما يدل
ان لو كان المراد بالاكبري ان كل ما هو اوسط بالفضل مطلقاً سواء كان في نفس
الامر او على ذلك التقدير فهو اكبر وليس كذلك بل المراد ان كل ما هو اوسط

بالفعل في نفس الامر فهو اكبر واذا كان المراد ذلك جاز ان لا يكون الا صغرى
 موصوفا بالوسط بالفعل في نفس الامر وان كان موصوفا به على ذلك القدر واذا لم يتقد
 القياس لم تحصل النتيجة اصلاً فضلاً عن ان تكون ضرورية **قال**
 والخلف ايضا الى اخره **اقول** لا نعلم ان الصادق لو كان هو
 الاول وضمننا اليه الجبري اخ ما ذكره من النسخة ولما يدعيه بالخلف لا قضايه الى
 الدور ليوافق على اناج الصغرى المثلثة والجبري الصدوريه في الاول الذي فيه الكلام
 ولا بالافراض لما عرفت من عدم اتمامه لانه يقتضي لما انغاس السالبة الضرورية لنفسه
 وقد عرفت انتظام البرهان اليه ولين سلماً لكن لا نعلم ان الصادق لئن هو الثاني وضمننا
 اليه الصغرى اخ ما ذكره من النسخة ولا يدل بيانه ايضا بالخلف لا قضايه الى
 الدور ولا بالافراض لا قضايه بعد تسليم اتمامه الى اناج المثلثين في الشكل الثالث المتوقف
 بيانه على انغاس الوجه المثلثه التي لم يتقدم عليه برهان كما عرفت قبل والجواب
 الذي ذكره على النقص وهو ان لا نعلم ان الكبرى ضرورية مطلقاً بل هي مشروطة
 بتمامه ليس لصواب لان الضرورية المطلقة على اصطلاح التومر هي التي تسهل انما كان
 من الانسان مادام ذات الانسان موجوده فتكون الجبري ضرورية مطلقة لا مشروطة
 بتمامه بل الجواب الصحيح لهذا النقص هو منع الصغرى بالامكان لان الذات التي صدقت
 عليها ايضا بطلانها امسح ان ثبت لها الانسانيه وصورة التطبيقه باقية لها في النطقه
 بمن انقلها انساناً اي معنى ان خلق مادتها القوى الطقيه وتكسب الصور الانسانيه
 لكن هذا الامكان ليس جهة ليه المحول الى الموضوع فلا تكون الصغرى اذن ممكنه على
 اصطلاح اصل للنطق **قال** واما القسم الثاني وهو ان يكون الكبرى دائمة بالحق
 لا محاله دائمة تعين هذه الحجة **اقول** هذا في غاية الظهور من الصادق لان ذلك
 الحجة مع غاية ضعفها لا يمكن ذكرها في الدائمة لان ما ليس بدائماً
 ليس يقين الامر جاز ان يكون دائماً له على تقسيم **قد** يمكن
 ذات بعد احاطتك بما ذكرناه حسب رغبتك اذا رغب

ما ذكره في القسم الثالث من البرهان واختلف ما زاد المنع على مقدماته ولما ما ذكره
 في القسم الرابع معنى على صحة ما دلل في القسم الاول والثالث فلم يلحقهما مع
 ونحن نقول ان الصغرى المثلثة الخاصة مع الكبرى الضرورية والمشرطة الخاصة
 غير موجبه وهذا ان الاحتمال ان يغتر من الباقيته من السنه والعشرين الى بعد
 الصغرى المثلثين للون الاول احص من بعضها والباقي احص من الباقي ومي لم ينجح
 الاحصاء لم ينجح الاصح اما سان عم الاول فانه اذا كان زيد رابح الحمار ولم يكن
 رابح الغنم قط صدق ان كل من هو مرلوب زيد بالامكان وكل ما هو مرلوب
 زيد فهو حمار بالضرورة مع امتناع الاحتمال وصدق العباس مع امتناع التلب
 طاهر وقد حصل الاختلاف ولذلك لو كان على هذه الضرب الثاني ان يقول
 الكبرى ولاسي ما هو مرلوب زيد من الضرورة مع امتناع التلب وصدق مع
 الاحتمال طاهر فلزم عقمه واما سان عم الثاني فلا يقول في الكبرى وكل مرلوب
 زيد فهو حمار فهو مرلوب زيد بالضرورة مادام مرلوب زيد دائماً في الصغرى الاول
 ولاسي ما هو مرلوب زيد ليس هو حمار فهو مرلوب زيد بالضرورة مادام مرلوب
 زيد دائماً مع امتناع الاحتمال في الاول والاحتمال في الثاني طاهر فلزم عقمه
 هذا في الخاتمة الموضوع ولما في حصة فانه توفيق لعدم اتمام الصغرى
 المدلور فادى ظهر ان الحرم انما حصل باساح هذا الشكل ان لو كانت صغرى عليه
 وليفلا فان الصغرى لو كانت مملنة لم يتعد الوسيط لعدم اندراج الاصغر
 تحت الاوسط بالفعل لان المعلوم في الصغرى ان الاصغر له الاوسط بالقوة واحتمل
 الحري ان كل ما له الاوسط بالفعل فله الاكبر بالحجة المدلور بها محاذ ان يكون الاصغر
 الثالث له الاصغر بالقوة خارجاً عما ثبت له الاكبر بالفعل فلم يحصل الاندراج لعم لو كان
 الموضوع باحوذ اعلى راي الفاضل الفارابي اندرج الاصغر تحت الاوسط بالفعل
 وادبعت الشبه ولزمت الساج المدلور ولعل ذلك مراد السعد من حيث جعلوا
 هذه الاحتمالات منتهج القسم الثاني الصادق والمقدمات لا تنعقد

فيه الى اخره **اقول** — ما ذكره من الدليل على عدم انعقاد القياس الصادق المعتمدات
 من هذا القسم انما ينشأ في الكري العرفية الخاصة لا تنبأ بها النسخة الحالية وهو دولم
 الاكبر للاصغر ولا دأما له واما في الكري المشروطة الخاصة فلا تنبأ عند الامام
 مقيد بالاضروعة بحسب الذات فكان للادوم منها دوام الاكبر للاصغر ولا
 ضرورة له وذلك لئلا يتبحر حالهم لو كانت المشروطة الخاصة مقيدة بالادوام بحسب
 الذات فمقيد الفاضل الكشي ومن بعده به كان ما ذكره **حقا قال** — واما
 القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى محتملة الدوام والادوام فالاعلة على
 الطر القياس لا يعقد الى اخره **اقول** — حاصل ما ذكره في هذا القسم ان كل قيس
 صغره محتملة للدأمة وكبراه للعرفية الخاصة بالاحتلاط من العرفيتين العامتين
 او احدهما بالنفيل والاخرى محتملة للاخرى بالاحتلاط من الدأمة والعرفية العامة
 او من العرفية العامة والعرفية الخاصة فانه بحسب الجملة فيه التوقف لردته من صدق
 المعتمدات ولذاتها وهو ضعف جدا لان التوقف ان كان المراد به في الانتاج
 فصل العقل شهد سطلانه لان القياس ان كان من العرفيتين بحسب العقل لا لاجر
 دائم لوصف الاقسط الدائم لوصف الاصغر وذلك يستلزم العلم الحرقي بان الاكبر
 دائم لوصف الاصغر ولذلك ان كانت العرفية العامة والعرفية الخاصة مع المحرم
 بالادوام بحسب الذات لدلالة الكري عليه وان كانت المراد به التوقف في انعقاد
 فاش صادق المعتمدات منها وعدم انعقاد الاعتقاد فغير مستقيم ايضا لان مثل
 هذا الاحتلاط قد يعقد منه القياس الصادق المعتمدات وذلك حيث كانت المعتمدات
 مادتها ما ان الدولام اذ ما ان الصغرى ما ان الادوام والكري ما ان الدولم وذلك
 ما في صدق قولنا ان يعقد منه القياس الصادق المعتمدات لانا الى اني
 فاسر تسيط ومخلط اشرا وقلنا ان يعقد منه فاش صادق المعتمدات
 لا يرد به انه في كل ما ان في جميع خثانة يعقد منها فاش صادق المعتمدات اذ
 ذلك غير ملزم بل المراد صدق المعتمدات في الحكم والاحتلاط المذكور كذلك

لصدق معدمانه في الجملة حتما وان امتنع صدقهما في بعض جزائهما **الناتج للاصغر**
 مني كان داخلنا بالفعل تحت الاقسط الى اخره **حاصل ما ذكره في هذا المقدم**
 ان الصغرى اذا كانت فعلية والكري من العضايا التي لا تعتبر فيها الدوام بحسب الوصف
 وذلك فيما عدا العرفيتين والمشر وطعن في صحة النسخة للكري لان الاكبر اذا كان محمولا
 على جملة افراد الاقسط بحسب معناه كانت الاصغر من جملة ما ان من البين ان يكون الاكبر
 محمولا على الاصغر كذلك بحسب المعينة واعلم ان الامام لما كان من مذهب اناج الصغرى الممكنة
 مع الكري الدائمة في الشئ الاول والثاني بوجه دائم وحيث عليه ان يستثنى عن هذه النسخة
 جميع الصغريات الفعلية مع الكري الدائمة ويحتمل بلون النسخة فيها ضرورة لا نظام لبعض
 النسخة مع الكري في الشئ الثاني ومع عليها اذا كانت سالبة في الشئ الاول فاما سالبة
 الصغرى الملتزم مع الكري الدائمة مسجلا لدأمة مناقضة للصغرى لكثرة بلون النسخة
 في الشئ الثاني للكري بعد اقص مذهبها والفاضل الكشي استثنى عن هذه النسخة
 الصغرى الضرورية مع الكري السالبة ورغم الاحتكام لكون النسخة فيه ضرورة اذ لو صدق
 النسخة لا يتبع مع الكري في الشئ الثاني ومع عليها من الشئ الاول فمقيد للصغرى
 اذ كان من مذهب اناج هذا الاحتلاط مملو في الشئين للزاد بحسب ان لا يحقق
 العلم بلون الكري سالبة فان الكري لو كانت موجبة لمزم ذلك ايضا ان يقول لو لم صدق
 كل الصغريات الصرونة لصدق بعضها ولمزم بعض الاصغر لئلا يتبع الامر بالامكان العام لوجود
 الممنوع اذ صدق الصغرى بعض ذلك فبعضه الى ما يلزم الكري بطريق عكس النسخة وهو
 قولنا لا شيء من الاكبر او مستطد انا مع بعض الاصغر ليس او مستطد بالامكان العام وكان
 طه بالفروغ هذا حلف وهذا طه الرام عليهم والامهوا مستد من اصله قد عرفت
 بعضه ولعرف الثاني في احتلاطات الشئ الثاني **في الصغرى المطلق**
 واما مع الاحتكام من ضرورة التوقف **قد عرفت** فيما قبل ان لا معنى لهذا التوقف
 بل الحق ان النسخة مع المشروطة الخاصة وجودية لا ضرورة ان لا المشروطة مقيدة بالاحتمال
 والامعها ومع العرفية الخاصة وجودية لا دأمة لان الاقسط وان كان مستلزما للصغرى

الاكبر بالضرورة او دائما لم يلزم من سوية الاصغر في بعض الاوقات الاثبات الاكبر في
 بعض الاوقات مع العقد المذكور لادالة الكبرى عليه **قال** في الصغرى الضرورية
 واما مع الخاصين فغير متعقد **اقول** لا تسلم عدم الاعتقاد بل لا يتعقد ما من
 صادق المعدمات ولا يلزم منه عدم الاعتقاد اصلا بل يتعقد ما من كاذب
 المعدمات وسيج ضرور الاكبر للاصغر مع لا ضرورية له في الكبرى المشروطة الخاصة
 ان يمتنع بالضرورة والامع لا دوله له في الخاصين جمعا ولو بالارام عنه
 محالا كما في قياسه لان العاقل يدون كاذب المعدمات وسبحة كاذب محتمله
 وليفلا كما لو وضعنا القول على النقيض المشروط في حد القياس لزم منه القول
 المذكور ولزم قياسه ولو لا قياسه امسال هذا بطلان ما من الخلف
قال في الصغرى الراهية ومع المشروطة العامة السميحة الصغرى **اقول**
 ذهب الامام اصيل النامى في رساله له انه اذا كان ضرور الاكبر دائما بدوام
 وصف الاوسط الدائم لكان للاصغر لزوم دوام ضرور الاكبر لكان للاصغر
 النتيجة ضرورية مطلقة مخالفة للمقدمات وهو سهو منه لان ضرور الاكبر للاوسط
 في الذي المشروطه ليست مطلقة بل مشروط الوصف على معنى ان الدليل الموضوع لا ينقطع
 بل ان الاكبر ضروريا له بشرط الاتصاف بالوسط لا انه ضروري لملك الدائم
 كل زمان سوت الوصف مع قطع النظر عن الشرط اذا كان لا يكون ضروريا للذات
 في سائر ازمان سوت الوصف بل يكون كنهو ولا المحول ضروريا له ولهذا دروا
 في امسا هذه القضية قولنا بالضرورة دلالات محركة الاصابع مادام ثابتا على معنى
 الذات لا يجوز ان توصف الحائبة دون حركه الاصابع كحركه الاصابع ضرورية وذلك
 الزمان مطلقا اي مع الطرأ الحائبة وليفلا كما هم اتفقوا على ان حركه الاصابع
 عن الحائبة وعلى ان الحائبة وحركه الاصابع في زمان ثبوتها بالامكان واذا عرفت
 هذا فالمعلوم في الكبرى دوام ضرور الاكبر لوصف الاوسط بشرط الاوسط يلزم
 من دوام الاوسط لكان للاصغر دوام ضرور الاكبر له بهذا الشرط وذلك غير مطلقا

اليه في القضايا وعندها ادعينهم الضرور المطلقة وعندها تستلزم اناها واما قوله
 واما مع الخاصين فغير متعقد لما مر بصعيف المعرفت قبل المشروطة ان ضرور
 بالضرورة حاز ان يتعقد منها ومن الصغرى الراهية ما من صادق المعدمات وسيج
 دولم الاكبر لكان للاصغر ولا ضرورية له ولان قدمت بالادوام العقد في الصغرى
 الراهية ومن الخاصين ما من كاذب المعدمات وسيج دوام الاكبر للاصغر ولا دوله
قال في الصغرى الوجوبية بالضرورة واما مع العرفية والمشرطة الخاصية
 وفيه التوقف **اقول** لو كانت المشروطة معده بالضرورة كانت السميحة
 بالصغرى وارادت مقيدة بالادوام فاحتملها مع الخاصين يسج وهو حجة لادائه
 وسانه ظاهر **قال** في الصغرى الوجوبية اللاحقة واما مع المشروطة الخاصة
 والسميحة بالصغرى **اقول** هذا هو لان المشروطة الخاصة عند ما كانت مقيدة
 بالضرورة كانت السميحة وجوبية لا ضرورية مخالفة للمقدمات فلم يصح قوله انها بالصغرى
 لعم انها لو كانت مقيدة بالادوام كانت السميحة ياذله **قال** في الصغرى الوجوبية
 واما مع العرفية العامة والسميحة مطلقة عامة مخالفة للمقدمات لا لغو **اقول**
 ما ذكره في السميحة مع القضايا المتبع المدلوله ستهول لان النتيجة مع العرفية العامة وفيه
 مطلق عامة اي التي تعتبرها اصل السميحة في وقت معين من غير انفسار الضرور لان الذي
 دلل على ان الاكبر دائم لوصف الاوسط ثابت للاصغر في وقت معين بلون الاكبر
 ماساله في ذلك الوقت مع احتمال الضرور والادوام ومعالمتها ومع العرفية الخاصة
 هذه الوفيه مع صد الادوام لوجب لعناى الادوام من الكبرى الى السميحة ومع
 المشروطة العامة وفيه مطلقه اي التي تعتبرها الضرور في وقت معين لان الذي
 دلل على ان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الضروري للاصغر من وقت معين بلون الاكبر ضروريا
 الاكبر ضروريا لوصف الاوسط الضروري للاصغر من وقت معين بلون الاكبر ضروريا
 له في ذلك الوقت مع الاحتمال المدلوله وقع المشروطة الخاصة هذه الوفيه مع صد الادوام
 ضرور ان صد بالضرورة وقع صد الادوام ان فريد بالادوام لما عرفت

والصغرى المشتركة والادام فيها بالادام في الواسية من غير تفاوت
 اصول ليس الامر كما ذهب بل السيرة مع العرفية العامة مشتركة مطلقة
 عامة اي الى احسن فيها السيرة في وقت غير معين من غير اعتبار الضرورة ومع العرفية
 الخاصة هذه المشتركة مع الادام ومع المشروطة العامة مشتركة مطلقة اي الى
 احسن فيها الضرورة في وقت غير معين ومع المشروطة الخاصة هذه الواسية مع مبدأ
 الاضرار ان صدرت بالضرورة ومع الادام وان صدرت بالادام وان
 هذه الاختلافات الاربعه مامروا اما ما دلل في الصغرى الملبس قد عرفت
 ان اصاب الصغرى الممكنة في هذا التخل غير مسن وسنذكر الاساج فادرج من
 الادلة فاستدل على ما حققناه قبل وان الممكنة عامة ذات او حاصلة مع الكبرى العرفية
 والمشرطة الخاصة بل يمكنه حاصلة ولا معنى للتوقف في الصغرى
 العرفية العامة ومع العرفية العامة فالظاهر اي السيرة عرفية
 عامة وقوله واما مع الخاصية ففهمه الوقف فلنا السيرة معها عرفت حاصلة
 ان صدرت المشرطة ايضا بالادام ولن صدرت بالضرورة ذات السيرة معها
 عرفت معية بالضرورة في الصغرى المشرطة العامة واما مع
 المشرطة العامة فلا شك في النتيجة اي السيرة مشروطة عامة
 وقوله واما مع الخاصية ففهمه الوقف فلنا السيرة معها بالبري
 في الصغرى العرفية الخاصة ومع العرفية الخاصة فالنتيجة ظاهر
 ان السيرة عرفت حاصلة واما قوله ومع المشرطة الخاصة فالنتيجة وجودية
 لا ضرورية وهو لاها بالصغرى ان صدرت المشرطة بالادام والافوقية
 معية بالضرورة وقوله في الصغرى المشرطة الخاصة ومع المشرطة الخاصة
 فالنتيجة ظاهر اي مشروطة خاصة اذا عرفت هذا نحن بدليل ضابط الاختلافات
 هذا التخل فيقول بها ذات الكبرى ضرورية مطلقة او احدى الشئ والصغرى
 فعلية ذات النتيجة بالبري لا بدراج البين والاختلاف الصغرى محدوقا عنها

في الادام ومد الاضرار ومد الضرورة المحصورة بالصغرى انه ضرورية
 ان ذات الكبرى من القضايا الستة وان ذات من القضايا المركبة الصغرى المحذوف
 عنها القود الملونة ومد الادام ان ذات المد من فعلتين ففهمه فقط هذا
 اذا حوزنا كون الممكنة في صغرى واما ان لم يحوز ذلك فصار بطه ان يقول ان النتيجة
 الكبرى ان ذات احدى الشئ وذات الصغرى المحذوف عنها القود وان ذات احدى
 العامتين ومع صمد الادام الهات ذات احدى الخاصيتين للبحر بل العلم ان الكبرى
 المشروطة ان كانت فعلية معية بالضرورة ان المصير الى الصغرى بعد الحذف
 مد الاضرار واذا اعتبر حرثا فاختلافات هذا التخل على الوجه الذي ذكرناه
 وجدت انطباق هذا الضابط عليها من غير تفاوت اصلا
 اختلافات التخل الثاني ان هذا التخل من ذات احدى مقدمته ضرورية الى اخر
 حاصلة ان احدى المقدمتين اذا ذات ضرورية بالآخرى ان كانت
 ضرورية ان الاوسط باسا لحد الطرفين الضرورة وسلبوا عن الاخر بالضرورة
 فوجت المساواة الضرورية من الطرفين وان كانت لا ضرورية ذات ضرورية
 الاوسط لاحد الطرفين ضرورية الثبوت وعن الاخر ضرورية السلب كوجوب
 كون الضرورة ضرورية الثبوت للضرورات وضرورية عن الضرورات ذات
 ترجع الى العنصر الاول وان كانت محتملة لها فالنتيجة الضارة بالضرورة
 هذا العنصر العنصر الاول وليس للملزومين للكون السيرة ضرورية وهو ضعف
 لان المقدمتين اذا با ضروريتين فان الاوسط مثلا ضروري الثبوت لذات
 الاضغ وضروري السلب عن ذات الاخر ففهمه المساواة الضرورية من ذات
 الاضغ ووصف الاخر اعني الوصف العنصري وهو غير لازم محذوف ما ذكره
 ادهو اعاد للبصر بعينه بل لا بد من البرهان عليه ولا يخفى فيه الخلاف لافضائه
 الى استعمال الصغرى الممكنة في التخل الاول العرفية المطلقة والاساج ولا
 العنصر في الضرورة العنصر الاول لان العنصر ان لبي لنفسها غير مستقر ولا الاخر

في الرابع لما صير من الصاد المعلوم بل المستقر ان النتيجة في هذه الاقسام دائمة الخلف
 او العكس واما قوله واذا عرفت هذا التفصيل في الضروري فاعرف مثله في الدوام
 من غير فرق وضعف الضال من احد المعترضين في هذا الشك اذا كانت دائمة والاخرى
 ممكنة فانه غير معلوم الاستحاج لان ما لم يكن مادته من الطريق لما عرفت ولا بالخلف
 لان النتيجة اللازمه فيه لا ينافي الصغرى لان الممكن للشيء خارجا ان يكون متعلقا بعينه دائما
 والمستلزم عن الشيء بالامكان طار ان يكون باسأله دائما ولا ينافي العكس لاحتماله في احد اصول
 الفاسد ولا بالافتراض لما عرفت قبل وادع عرفت ضعف ما دللنا فاعلم ان المستقر
 احدي المعترضين اذا كانت ضرورية او دائمة كانت النتيجة دائمة بشرط ان يكون مع الدائمة
 الفعلية بالخلف والعكس واما قوله ويلزم ان يجعل هذا دلاله على صحة
 قولنا هذا ان يرد انه يلزم ان يقال لو كانت السالبة العرفية الخاصة بعكس نفسها
 لكان العكس المتوقف من الصغرى السالبة العرفية الخاصة والعكس الضرورية في
 الشكل الثاني ممحوا وجوده بالخلف المدور ولما كان ذلك باطلا فكذا العكس
 تلك السالبة لنفسها **المطر الاول في الاقضية التي تجعل فيها احدي**
السبع صغرى واحدي الادب كرى ان الصغرى ان دائمة عامة او خاصة
النتيجة ممكنة عامة لا يسل اسم الصغرى للممكنة مع العرفية قول
 ان الكرى ان دائمة سالبة دلالة على ان الاوسط والادب لا يجمعان فاذا دلل الصغرى
 على جواز الصغرى الاوسط وجب الخلق لجواز خلقه عن الادب اسد لا
 ما كان المانع على امكان الاستفا قلنا لا يشتمل ثبوت المناقاة من الاوسط والادب
 فانه لا يلزم من عدم اجتماعهما دائما تحقق المناقاة منهما لجواز امكان ثبوت الشيء
 للشيء مع دوام سلبه عنه واما قوله وان دائمة وجبة فهي دلالة على ان الادب
 لا يستلزم الاوسط فاذا خلق عن الادب اسد لا ما كان الخلق من اللازم على
 امكان الخلق من اللازم قلنا لا يسل ان امكان خلق الشيء عن اللازم يوجب امكان خلقه
 عن اللازم فان الشيء الواحد لبعض السحاب الناس انما يسلكون امراداما لعدم

الختام مع امكان خلقه عنه ولا يلزم ذلك امكان سلب الشيء عنه فادان الخلق ان الصغرى
 الممكنة مع العرفية لا تسب لما عرفت من حط الدائمة معها لا يقال ان الصغرى الممكنة
 مع الخاصة مع مطلق عامة اذ لو صدق بعض النتيجة وهو الدائمة لزم منها واما اخرى
 العرفية الخاصة فاس في الشكل الاول مسج للمحال الذي عرفت لا يقال قول هذا المطلق
 ما يلزم من العكس المدور لان من محذور صدق اخرى كانه اذا صدق لاسي من آت ما
 دام آلا دائما استحالة ان يكون آتيا لاسي من الموضوعات والا لزم المحال المدور
 فاستحال دوامه للحم الذي هو الاصح في العكس من صدق الصغرى او لم العرف
 بل لو عرفت ذلك الصغرى معها كان ذلك كذا ومن هذا علم انه لا يلزم من سلب المدور
 التي هي سلب العكس من الصغرى العكس مع الخاصة بل يلزم المحال من بعض النتيجة
 مع اخرى الخاصة من الوجه المدور واما قوله وان دائمة الصغرى احدي السبع
 الناصبة كانت النتيجة مطلقة عامة فانه بطر كذا الصغرى الوضعية مع المستقرين
 بلح ووضعية محتملة للدوام ومع العرفية وضعية مطلقة محتملة للدوام والصغرى
 المستقر مع المستقرين بلح ممتنع محتملة للدوام ومع العرفية ممتنع مطلق
 محتملة للدوام وسان هذا والمطلقات اللازم من الصغرى العكس مع
 الكريات الادب بالخلف او العكس لا يمد له الامام لما عرفت قبل وان علم
 انه اذا جعل احدي الادب صغرى واحدي السبع كرى بعدم العكس لا تسب
 الحساب التي دللها الامام في المطر الثاني بل للاختلاف في احصاء استقامتها
 وهو ما يلزم للاختلاف من الصغرى المستدلة الخاصة مع الجري الوضعية لا يصدق
 قولنا لاسي من المختص بالحسوف العمري لزم مضي ما دللنا مختصا بالضرورة لا دائما
 وكل من هو مضمي وقت السبع لا دائما مع امساع السلب لا بل مختص فهو
 بالضرورة وبغيره قولنا لاسي من المختص بمضي ما دام مختصا بالضرورة لا دائما
 مع امساع السلب لا يمد له الامام لاسي من المختص بمضي بالضرورة واما الم
 نتج الاختصاص لم يتبع الاعم حيا في المطر الثالث ما معناه ان اختلاف المستقرين

بعضها ببعض مع شرط عامة لان الاوسط لما كان باثبات الضرورة لوصف احد الطرفين
 وسلوا عنه ^{ما ذكره} عن وصف الطرف الاخر فالضرورة من الوصفين متباينة
 انما ان لو كان بالضرورة ما حكم بها بدو لم المحول لوصف الموضوع لا ما حكم بها الضرورة المحول
 لمراد الموضوع بشرط الوصف فان الشرط لو كان مفسر بالاعتبار الثاني لكان هو المشهور
 والمتعارف ان المتيقن ان السجدة في هذه الاحتمالات عرفية عامة ما خلف ولا يتوقف
 لزوم السجدة بالضرورة ما خلف لاعتقاده الى اساج الصغرى المتباينة في الاول ولا بالعكس
 لان اللازم بعد العكس عرفية عامة كلعلم بالضرورة عرفية اذا عرفت هذا فيحذر صاحب
 الاحتمالات في هذا الشك فنقول بشرط في العقاد القدر من صدق الدوام على
 الصغرى او العرفي العام على الكبرى وعدم استعمال الممكنة الجمع الضرورية المطلقة
 او الكبرى بالضرورة وطعن بالسجدة دائمة ان كانت احدى المعدمتين ضرورة او دأبه
 والاحتمال صغرى محدوقا عنها صيد الاول واللا ضرور والضرورة بالضرورة
 واما الضرورة الوضعية فاما تحذف ان لو احدثت الصغرى بالضرورة واما اذا كانت
 الضرورة موجودة ايضا في الكبرى لانه ضروريات فاما لا تحذف التبدل في
 الضرورة فاما المحلطات في الشك الثالث جهة السجدة هنا في الاول
 من عرفت ^{هذا الحكم ليس صحيحا على الإطلاق بل انما هو ان لو كانت الصغرى}
 فعلية والجري احدى الشخ واما فاعدا ذلكا فليس اما مخالف جهة السجدة بصفة
 الشك الاول ونحن نذكر صاحب الاحتمالات فيه كسبح من مقتضى شرط في هذا
 الشك ان يكون صغره فعلية فاما في الاول بالمعروفة هناك وبصفة الكبرى ان كانت احدى
 الشخ والصغرى فعلية والا فتخذ علم الصغرى وتحذف عنه صدق الاول وان
 مسددا بالادوام فالجميع الحاصل هو جهة السجدة وسان حقائق هذا الضابط بالخلف
 او عكس الصغرى واما قوله وذلك بتبين في واحد العكس والعكس واما في العكستين
 ولا تقبل العكس فيما لا راس يرد بواحدى العكس الصغرى التي بانها لعكس الصغرى
 وهي الثلثة الاول والاحاسر وبدي العكستين الصغرى الرابع لان في سائر عكستين

الكبرى وعكس السجدة وبما لا تقبل العكس الضرب السادس لانه لا يمكن سانه بعكس الصغرى
 اذا قاس من حريتين ولا تقبل العكس الذي للموتها سانه حريته واما عدل في الضرب الرابع
 عن بيان الساج فيه لعكس الكبرى الى الاخر اض لان العكس اذا كان عن ضرورية
 ملاك السجدة ضرورية وادانين هذا السان حريته مطلقة لان عكس
 الكبرى الضرورية حريته مطلقة فادان حريته صغرى فان اللازم ضرورية علمها
 حريته مطلقة واما الضرب السادس فلا يمكن سانه بالادراض الا اذا كانت
 السالبة الحريته مركبة فاعلم ذلك في احتمالات الضرورية
 في الشك الرابع ان الضرب الاول والثاني متجان مكنته عامة الحق ان
 السجدة فيها حريته مطلقة لانا اذا علمتنا الربيب كانت السجدة ضرورية
 وعلمنا حريته مطلقة واما الثلثة الثالثة صاحبها ضرورية
 لان علم بل صاحبها دائمة واما الثالث فلانا اذا علمتنا الربيب
 كانت السجدة ضرورية وعكس الضرورية دأبه علمنا معرفت واذا علمتنا الصغرى
 ان العكس من ضرورية علمنا على رايه لا اعتقاد العلم من السالبة الضرورية ضرورية
 وزعم ان العكس يكون من صغرى دأبه وليري ضرورية في الثاني ولعل كان
 سيج دأبه علمنا معرفت لميته في الثاني واما الرابع والخامس فلانا اذا
 المعدمتين كانت السجدة ضرورية وعكس الضرورية دأبه واذا علمتنا الصغرى
 ان العكس من صغرى حريته مطلقة وليري ضرورية في الثاني وقد عرفت
 ان المستقن انه سيج دأبه واذا علمتنا الكبرى ان القياس من صغرى ضرورية
 وليري دأبه في الثالث وسيج دأبه في احتمالات المهمات
 والا فلا يمكن مكنته عامة لاسلم كان المهمات كما ان متواليها لا
 قلنا موجباتها لما عرفت في العكس فادن احتمالات المهمات في هذا الشك بعضها
 مع البعض غير معلوم الاساج في احتمالات المطلق والضرورية
 ولتجعل الكبرى ضرورية اما الغرض ان المتجان للمجهبة الحريته والسجدة فيها مكنته

بما عرفت وليري ضرورية علمنا على رايه

عامة لا سلم بل السيرة فيها مطلقة عامة لانما اذا علمنا الرتبة كانت السيرة
مطلقة عامة وهي نفس لفتها واما السيرة المنجدة للفتاوى
والسيرة فيها ضرورة لا سلم بل السيرة فيها دائمة وعلمه طاهر مما يشترط
ولتحقق المطلقة كرى فالمسعى للمصلحة المحترمة يعني مملنة عامة
لا سلم بل سعيان حثية مطلقة لانما اذا علمنا الرتبة كانت السيرة ضرورة وعلمها
حسنة مطلقة واما السيرة المنجدة للمصلحة فعليه لعقل اما الذي سعي
السيرة الكلية والسيرة فيه ضرورة لا سلم بل السيرة دائمة لان
الصوري الضرورية بعد الجلس يكون دائمة وقد عرفت ان اخلاط الاربعة والمطلقة
في المال مع دأبه واما السعيان للمصلحة المحترمة فالسيرة فيها مملنة عامة
ان هذا المراد المطلقة المطلقة العامة فان هذا الاخلاط يعين لحيث
العلم بالسيرة بهذا التخل وعدم العلم بالمطلقة وان كان المراد بها العرفية
العامة كانت السيرة حثية مطلقة لانما اذا علمنا الصوري هي السامر من حثية
مطلقة وعرفية عامة في الماني وانه ميسر حثية مطلقة في اخلاط
الكل والضروري ولتحقق الذي ضرورة واما السعيان للمصلحة المحترمة والسيرة
فيها مملنة عامة الخ ان المصلحة الجوز استعملها في هذا الشكل اما
السالية فلو حوت الحكم بالسالية فيه واما المصلحة فلا تملك سانية في الاشكال
لان ذلكا نمانا لم يواظف عليها صوري في الاول والعامة سانية منها غير
متيقن واما ان جورا ذلكا كانت السيرة ما ذكره اما قوله واما السعيان للمصلحة
الحثية فالسيرة فيها ضرورة فلنا لا سلم فانما اذا علمنا الذي هو القاصر
صوري مملنة في الثالث وانه غير معلوم الاما ج لما قوله ولتحقق المصلحة كرى
فالمسعى للمصلحة المحترمة سعيان مملنة عامة فلنا لا سلم فان احكام انصاف كل الامر او
لعنه بالوسط مع وجود انصاف كل الوسط لا سلم ولا سلم وجوب
للعنف كل الامر وبعضه الاصل الا اذا كان القاصر في الصوري المصلحة في الاول

مساواة غير متيقن وسعد بر تسليم ذلك فان لم يرد منه انصاف بعض الاصغر
بالا كبر بل السيرة المطلقة لا بالامكان واما قوله واما السعيان للمصلحة الكلية ففتح الضروري
فانما قلنا لا سلم فان السالية الضرورية سعيان دائمة وقد عرفت ان اخلاط المملنة مع الدائمة
سعيان في الثاني في اخلاط المملنة والمطلقة ولتحقق المطلقة كرى فالمسعى
للمصلحة المحترمة سعيان مملنة عامة هذا الاخلاط عظم لما عرفت من
عدم جواز استعمال المصلحة في هذا الشكل وما ذكر من الدليل انما يخبر ان الواج الصوري
المصلحة في الاول واعلمت سعيان دائمة غير معلوم واما قوله واما السعيان للمصلحة المحترمة
فيما ان مملنة عامة ان كانت المطلقة عرفية عامة كانت او خاصة فلنا لا سلم فانما سعيان
المصلحة المحترمة غير معلوم الاغناس وتقدر بر انعكاسها يحصل قياس من مملنة صوري وعرفية
فانه كرى في الثاني وقد عرفت عدم استاجبه واما قوله ولتحقق المصلحة كرى فالمسعى
للمصلحة المحترمة يكون السيرة فيها مملنة عامة قلنا لا سلم وما ذكر من انما يتسهم
ان لا اعلمت المصلحة المحترمة وفيها ما فيه واما قوله قلنا السيرة الكلية العلمية فمصلحة مملنة
عامة ان كانت المطلقة منعكس فلنا لا سلم فان عدم اجتماع الاصغر والوسط بالاحلاق
المنعكس لا يعنى محقق المناقاة منها وليس علمنا ذلكا لكن يلزم من امكان انصاف
بالا كبر والوسط المناقاة للاصغر امكان حلول الاكبر عن الاصغر ان جورا انصاف
المصلحة في الاول ولا نقضي ذلكا امكان حلول الاصغر عن الاكبر والمطلوب ذلكا
لما قال لو لا امكان حلول الاصغر والوسط بالامكان وسعيان لا سلم من الاصغر
ما وسط الاغناس هذه المطلقة لعنه وانه حلقنا لانما قول ذلكا ليس بخلف
لما عرفت ان دوام سلب شيء عن شيء لا يتنافيه سوية بالامكان واذا عرفت هذا فنحن نرد
مناوطة الاخلاط في هذا الشكل فيقول بشرط في انعقاد القياس فيه عدم استعمال
المصلحة وانعكاس السالية المستعملة فيه وصدق الدفام على الصوري السالية او العرفي
القاسم على كبراقا لانه لو استعمل في احد هذه الامور حصل الاخلاق
من المواد والسيرة في الصوري المصلحة المقدمة يتبع علم السيرة بعد علم الرتبة

وفي الاخير من النسخة بعد عكس المقدمتين وللفصل هذا الضابط ليحصل الاخطاه
بحرياته لا تغاير مذكرة في الكتاب وقول النسخة في الصنفين الاولين مطلقه
عامة ان لم يكن الصغري ضرورية ولا دايمة ولا القياس من المناقشة
السوال وان كان كذلك فمحمدا مطلقا لكن مع قيد اللادوام ان كانت
الصغري احد الخاصتين واما في الضرب الثالث فدايمه ان كانت الصغري
ضرورية او دايمة وان كان الاخلاط من الارباع اليافيه من الصغري مشروطة
ان كانت من المشروطتين وعرفه وان لم يكن كذلك ويؤاين عامتين ان
كانت الصغري عامة ومقيدة باللا دوام في البعض ان كانت حاصلة من كذا اخلاط
الكري الضرورية والدايمه مع احدي هذه الارباع وقول الذي
الصغري من المشروطتين مع ضرورية ومع العرفين دايمة والكري
الدايمه مع الارباع فاما ان يعلم ان الصغري من هذه الاخلاط كانت
الثانية ان كانت احد الخاصتين فان النسخة مقيدة باللا دوام في البعض واما
في الصنفين الاخيرين فالنسخة كالذي ان كانت ضرورية او دايمة والا فمطلقه
عامة ان كانت الصغري احد الخاصتين غير المتعكسة السوال وحده والخبر
ان كانت احدي الست المتعكسة والبيان في ذلك الطريق المذكور قبل
المراد بالقياسات

كالمعنى في خمسة انواع
الشرطية ما نزلت من الشرطيات الصغرية او منها ومن الخصائيات فبالاصطلاح اقامه
حده الاول ما نزلت من المتصلات قوله والمنع فيه ما يكون الشركة في جزاء قلنا
لا نعلم فان الشركة سواء كانت في جزء تام من المقدمتين في احد طرفي كل واحد منهما
او في جزء من احدهما غير تام من الاخرى اي احد طرفي الاربعة واحدا طرفي
احد طرفي الاخرى فانه مع وسعته قياس التمثال للاربعة اما القسم الاول فحده
ما ذكره التمام وقوله ويجب ان يعلم ان وقول الله ويجب ان يعلم ان هذه
انما منع بها في لزوميه واما في الايقاع فيه فلا تريد ان القياس انما يعيد اذا كان

مرجعا من اللزوميات واما اذا كان مرجعا من الايقاعات فلا الول النسخة معلومه قبل
القياس ويجب ان يكون المراد من اللزوميات ليس هو اللزوميات الصرفة ومن الايقاعات
هو الايقاعات الصرفة لان القياس المرجع من المختلطات منح في الاشكال الاربعة
على التفصيل الذي يدور ومفيد لكن اللزوميه عب ان يكون كليه والنسخة دايمة
انفاقه اما الشكل الاول فالذي هو الوجه ان كانت لزوميه منح لان وجوده للزوميه
مع الشيء انما قاعب وجود لازمه معه كذلك ان كانت انفاقه لا يمنع لانه يصدق قولنا
كلما كان الانسان حجرا كان حمارا لزوميا وكلما كان حمارا كان ناطقا انفاقا مع رب
النسخة انفاقا ولزوميا واما الكري السالبة فان كانت انفاقيه منح لان الاوسط ان صدقت
كذب الكبر وان كذب كذب الاصغر لاسفا اللازم فان كانت لزوميه فلا يمنع لانه يصدق
قولنا كلما كان الانسان حيوانا كان السواد لونا انفاقا وليس اليه اذا كان السواد لونا كان
الانسان حمارا لزوميا مع كذب النسخة انفاقا ولزوميا واما الشكل الثاني فالموجب
فيه ان كانت لزوميه منح لان الاوسط ان صدق كذب الطرف السلوب عنه وان
كذب كذب الاخر لا يتقلا لازمه وان كانت انفاقيه فلا يمنع لانه يصدق قولنا
كان الانسان حمارا كان الايمان روحا انفاقا وليس اليه اذا كان الانسان حمارا
كان الايمان روحا لزوميا مع كذب النسخة لزوميا وانفاقا واما الشكل الثالث
فالذي فيه ان كانت موجب منح لان الاوسط المسلوم لا احد الطرفين لما صدق
مع الطرف الاخر صدق الطرف اللازم معه لصدق ملزومه وان كانت ساليه
فلا يمنع واما اذا كانت لزوميه فلما ذكرنا في الكري السالبة اللزوميه في الاول واما اذا
كانت انفاقه فلا يمنع يصدق قولنا كلما كان الانسان حمارا كان حيوانا
لزوميا وليس اليه اذا كان حمارا حمارا انفاقا مع كذب النسخة
انفاقيه ولزوميا واما الشكل الرابع فان كانت الصغري في الصنفين الاولين

لرومية مع لان وجود المسند ومع الشيء اتفاقا بوجوب وجود لازم معه لذلك وان كانت
 اتفاقه فلا يمتنع بصدق قولنا كلما كان الانسان حيا كان ناطقا اتفاقا وكلما كان
 ناطقا كان حيا لزم متابع كذب النسخة اتفاقا ولروميا واما في الضروب الثالث
 فالصغرى فيه ان كانت اتفاقه يمتنع لان الاوسط ان صدق كذب الاصغر وان ذهب
 الاكبر لا يمتنع اللازم وان كانت لرومية فلا يمتنع لما ذكرنا في الاول والثالث
 واما الضربان الاخران فلا يمتنعان اما اذا كانت الصغرى اتفاقه فلماذا الغرض ايضا
 واما اذا كانت لرومية فلا يمتنع بصدق قولنا كلما كان العرش حيا كان حيوانا
 لروميا وليس البتة اذ لكان حيا كان حيا اتفاقا مع كذب النسخة اتفاقا ولا روميا
 واما القسم الثاني وهو ان يكون الشك في جزء غير تام من كل واحد
 من المقدمتين وهو اربعة اقسام لان القسم اما من التاليف واما من مقدم والصدر
 وبالي الكبرى او بالعكس او من المعكنتين ومنعقد الاشكال في كل واحد منها والامر
 العنبر من الحملتين بعين هذه الاقسام من التاليف مع اعجاب المقدمتين
 وكلية الكبرى الا في القسم الرابع فانه يشترط فيه اتفاق مقدم الصغرى مع نسبة
 الاكبر الي الاصغر او بالعكس اعني نسبة كذب الحاسه كذب اولسبه فيه كانت اوجزه
 لمقدم الكبرى او لروميه وعلى هذا وجب جزمه مقدم الكبرى ان كان
 الاتاج من الثالث كما في التاليفين الاولين او بواسطة غير النسخة للموجه كما في الشكل
 الرابع واجساد للتاليفين الثاني وفي السلب في ثالث الرابع وحيار
 روميه سالبه حربه ان كان مقدم الصغرى حقا وموجه جزميا وان كان
 مقدم الصغرى ايضا لذلك والضروب للنسخة من كل شكل من كل صنف
 كما في الحملات بجواز كلية الصغرى وجزمها الا في الشكل الرابع من القسم الرابع فانها
 انا عشر ولديها اسئلة هذه الاقسام مثل القسم الاول كما كان ان ملج د وكلما كان ر
 ملج ط مع كلما كان اب فان كان ر ملج ط اسما حاسا معناه ه مثال

القسم الثاني

مثال القسم الثاني كلما كان ح د فاء وعلما ان د ب ملج ط مع قد يكون اذا كان
 ا ب فان كان ه د ملج ط بعكس الصغرى ليرد الى الاول المنين الاتاج ه
 مثال القسم الثالث كلما كان ا ب ملج ح د وعلما ان كل د ط ملج ط مع قد يكون اذا
 كان ه د فان كان ا ب ملج ح ط بعكس الكبرى ليرد الى القسم الاول ايضا ومن
 عليها سائر ضروب الاقسام في هذه الاقسام الثلاثة فانها طاهر جدا واما
 ضروب اقسام القسم الرابع فلا بد من دللها بعد هذا على الطبع ضروب
 الشكل الاول الاول كلما كان ح د فاء وعلما ان بعض د ط فوء
 يمتنع قد يكون اذا كان ا ب فان كان بعض ح ط فوء لاستلزام لازم مقدم النسخة
 وهو مقدم الصغرى بحكم العكس مع مقدم تاليفها مقدم الكبرى من الثالث المعلوم
 لتالي نالي النسخة الثاني كلما كان بعض ح د فاء وكلما كان بعض د ط
 فوء سيج اذا كان ا ب فان كان كل ح ط فوء الثالث كلما كان كل ح د فاء
 وكلما كان ليس بعض د ط فوء سيج قد يكون اذا كان ا ب فان كان ليس بعض
 ح ط فوء الرابع كلما كان بعض ح د فاء وعلما ان ليس بعض د ط فوء
 سيج قد يكون اذا كان ا ب فان كان لا شيء من ح ط فوء ومن عليها الاربعه
 الاخرى اذ لا يفرق بينها ومن هذه الا ا ب في ان صغرى ملج ح د ه وصغرى هذه
 كلية وسان هذه الضروب ايضا ما متر ضروب الشكل الثاني الاول
 كلما كان لا شيء من ح د فاء وعلما ان ليس بعض ح ط فوء سيج قد يكون
 اذا كان ا ب فان كان بعض ح ط فوء الثاني كلما كان ليس بعض ح د
 فاء وعلما ان ليس بعض ح ط فوء سيج اذا كان ا ب فان كان كل ح ط فوء
 الثالث كلما كان كل ح د فاء وكلما كان بعض ح ط فوء سيج قد يكون اذا
 كان ا ب فان كان كل ح ط فوء ومن عليها الاربعه الاخرى وسان هذه ايضا
 ما متر في الاول ضروب الشكل الثالث الاول كلما كان كل ح د فاء وعلما
 ان كل د ط فوء سيج قد يكون اذا كان ا ب فان كان كل ح ط فوء الثاني كلما كان

متكبر

سج

كل دجة فاة وكلما كان لاشئ من دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان
لاشي من دط فورد الثالث كلما كان دل دجة فاة وكلما كان بعض دط فورد سيج يكون
اذا كان ات فان كان دل دط فورد الرابع كلما كان دل دجة فاة وكلما كان ليس
لعض دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان لاشئ من دط فورد الخامس كلما
كان بعض دجة فاة وكلما كان بعض دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان
كل دط فورد السادس كلما كان بعض دجة فاة وكلما كان ليس بعض دط
فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان لاشئ من دط فورد وسان هذه الصروب
بامر في الشك ليس لكن اتاج مقدم ال التحد مع مقدم الصغرى مقدم
انما هو من الشك الاول في الضرب الرابع والخاص اما سيج الطية المستلزمة
للحزبه التي هي مقدم الكرى وقس عليها الستة الاخرى ضرورية
الشك الرابع الاول كلما كان دجة فاة وكلما كان بعض دط فورد سيج يكون
اذا كان ات فان كان كل دط فورد الثاني كلما كان بعض دجة فاة وكلما
كان بعض دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان كل دط فورد سان هذين
الصروب بامر في الثالث لكن السبعة ليست هي مقدم الكرى بل ما يعكس اليه الثالث
كلما كان لاشئ من دجة فاة وكلما كان لاشئ من دط فورد سيج يكون اذا كان ات
فان كان كل دط فورد الرابع كلما كان لاشئ من دجة فاة وكلما كان ليس بعض
دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان بعض دط فورد الخامس كلما كان
دجة فاة وكلما كان لاشئ من دط فورد سيج يكون اذا كان ات فان كان لاشئ من
دط فاة فورد السادس كلما كان دل دجة فاة وكلما كان ليس بعض دط فورد
سيج يكون اذا كان ات فان كان ليس بعض دط فورد سان هذه الاربعة افضل
ما ذكرناه لئلا يحتاج انما هو من الثاني وقس عليها الستة الاخرى واما
السم الثالث وهو ان يكون الشركة في حرام من احدى المقدمين غير تام من
الاخرى فعلى ثمانية اقسام لكن ذلك لما تصور ان لو كان احد طرفي احدى المقدمين

شرطية تلك الشرطية والمقدمة الاخرى مشاركان في حرام من دل واحدة منها
وتلك الشرطية اما متصلة ومتفصلة وليفكان هي اما الى الصغرى او مقدمها
وتلك الكرى او مقدمها وتنفقد الاشكال الاربعة في دل واحد منها الختب
وضع الحد الاوسط في الشرطية والمقدمة المشاركة لها على انها صغرى حيث
كانت حراما من الصغرى وليرى حنك كانت حراما من الكبرى وعدد الصروب
المستحقة هو عدد دها في القياس الموافق من الحمل والمقتل واستعرف مثال
الشك الاول من مقوله الحرام كلما كان ات كلما كان دط فورد وكلما كان دط فورد
سيج كلما كان اب كلما كان دط فورد ومن مقوله الحرام وهي مانعة الحلول
كان ات فاما دط فورد او دط فورد وكلما كان دط فورد سيج كلما كان ات فاما دط
او دط فورد لاسماع طوا الواقع عن دط فورد وعن ملزوم وور وقس عليها سائر صروب
في الاقسام كلها قال الباي من المفصلات ولا سالف من المحققين منها
قياس الا ان يكون الشركة في حرام اقوالا لاسلم فان الشركة اذا
كانت في حرام مقدمته العاس في الاشكال الاربعة العقاد طاهرا واما
قوله في المطبوع منه ما كان على سيج الشك الاول قلنا لاسلم فان القياس فيه
سواء كان على سيج الاول او على سيج شكال اخر فانه مطبوع اما قوله وشرائطه اما
ان يكون الصغرى موجهة والحزب المشترك فيه موجهة والكبرى كلية قلنا اما
امراط موجهة الصغرى ولا شك فيه واما امراط لول الحزب المشترك
فهو موجهة ممنوع فان الاشتراك سوا كان في حرام الحامي او سلبى فانه سيج
فانا اذا قلنا اما طلات ولما طلة لادة واما كل لادة او دط فورد سيج لما دل
ات او دط فورد او دط فورد لاسماع طوا عن مقدمتي المؤلف وعن احدى الاخرين واما
طية الكبرى فليست بشرط ايضا لان الكبرى في المال المذكور ولو داسه حتمه
سيج الستة المذكورة حتمه لما مر لمحت كلفه احدى المقدمتين والورد الاول
هو الواحد والمربيعين من الاعداد الفردية ان قلنا ان الواحد عدد وان لم يقل ذلك

كان الفرد الاول هو الملازم والركب عنهما من الاعتداد المفردة واما سمي مركبا
 لركبه من عدد من وقوله وانت تعلم ان البري المصطلح اما ان يكون موجبه او
 سالبه فلنا الكري الثالبيه اما سيج ان لو احدها على الوجه الذي يكون سببه
 بالجمليه لولنا دل آيات واما آيات وليس البتة سى مرتج اياه واما ما ليس
 البتة سى من آيات واما آيات واما اذا لم احدها على هذا الوجه فان
 اما حيا غير متيقن واذا عرفت هذا فمخبرنا هذا في هذا السمع بقول
 المحدثان اما ان شرعا في حرام منها اوبى حرام منها او في حرام من احدهما
 عرام من الاخرى اما السمع الاول فشرطه الحجاب احدي المعد من وكلية احدهما
 اما الاول فلان الكنى الواحد ربما لم يعاد واحد من المعادين ولا واحد من الملازمين
 ولا يستلزم العاين الملازم ولا التعاد ولا معالمتها واما الثاني فظاهر واصالة
 سته حصتان وحصفيه مع مانعة الجمع وحصفيه مع مانعة الحلو والمانعة
 الجمع مع مانعة الحلو ومانعة الحلو ومانعة الجمع ولما لم يمتد احد طرفي واحد
 المعد من غير الاخرى لم يمتد مثل عن مثل ولا احدي المعد من غير الاخرى ولا احد
 طرفي السمع عن الاخر والسمع الاول ان كانتا موجبتين سم مصله من الطرفين
 ومعدوما اي واحد من منهما لا يستلزم طرف واحد من الطرفين ليقض الاوسط
 المستلزم للطرف الاخر وان كانتا مع ذلك كلين سم ان كانتا مفضلات
 موجبه لئلا يمتد بها انواعها الملازم من غير احد الطرفين وبعض الاخرى والبلاية
 الاخرى من غير الطرفين الاخر وبعض الطرفين الاول لان الرد في احد طرفي
 السمع مع المصلحة من غير احد الطرفين وبعض الاخر او بالعكس اللازم للمصلحة
 لوجه ظهور ذلك وان كانت احدهما حرة في الاقدم مانعة الجمع من بعض
 طرفي الحرته وعن طرفي الحلية ومانعة الحلو من غير طرفي الحرته وبعض طرفي
 الحلية من غير طرفي الحلية لكن الرد في الطرف الذي هو طرف الحرته او
 لبعضه وقت التعاد وان كانت احدهما سالبة ايج مصله حرته فمقتضاها

طرفي مقتضى فبالها الطرف الاخر ايا العكس اذ لو لاحتى منها لساوى طرفا القياس
 ولزم منه ومن العنوي لتحقيق العناد الحقيقي من حري السالبة بالرد في
 الاوسط فها حلف والسمع الثاني ان كانت المعد من موجبتين سم مصله
 مقدمها طرف مانعة الجمع بالرهان المدور دون العكس لعدم استلزام بعض
 الاوسط لطرف مانعة الجمع والا لا يمنع الحلو عن طرفيها هذا حلف وبمصلحة
 مانعة الجمع من غير طرفي مانعة الجمع وبمصلحة طرفي الحصة ومانعة
 الحلو من غير طرفي الحصة وبمصلحة طرفي مانعة الجمع بالرد في المدور معلوم كليه
 ان كانتا المعد من كلين وحرته ان كانت احدهما حرته الا اذا
 كانت الحرته حصفيه فانها سم المصلحة من بعض الطرفين والاوسط في
 الرهان هو الاوسط من الشئ الثالث وان كانت احدهما سالبة فان كانت
 الجمع ليس المعد من واحد من حرته سم مصله سالبة حرته مقدمها طرف
 مانعة الجمع دون العكس اما الاول فلانه كولاة لزم ملازمه طرفي الحصة
 مانعة الجمع ولزم منها ومن الرد في طرف مانعة الجمع اسماع الجمع من حري
 السالبة هذا حلف واما الثاني فلصدق عدم التعاد في الجمع من الاخر
 ومن بعض احد اخصته مع التعاد الحقيقي من بعض هذا الاخص ومن عكسه
 مع كذب هذه المصلحة لان بعض الاوسط الذي هو طرفي الحصة
 حلت لكون اخص من طرف مانعة الجمع وان كانت حصفيه فلا يمتد لحوار
 عدم الانفعال الحقيقي من احد المعد من موجبتين سم بعض الاخر وسنه ومن
 المساوي اخص الاخر حتى يصدق العاين حلت مع صدق التعاد من الطرفين
 في الاول والملازم في الثاني ولا يستلزم القياس شيئا منها ولا معالمتها
 والسمع الثالث ان كانتا المعد من موجبتين سم مصله من الطرفين ومعدوما
 طرفي الحصة بالرهان المدور دون العكس لعدم استلزام طرف مانعة
 الحلو لبعض الاوسط والا لا يمنع الجمع من طرفيها هذا حلف وبمصلحة

ما نفع الجمع من غير طرف الحقيقة ونفرض طرف ما نفعه الخلق وما نفعه الخلو من
عن طرف ما نفعه الخلو ونفرض طرف الحقيقة بالبريد للعلوم كليه ان كانت
المعد من كذلك ومن ثم ان كانت احدهما حتمية للآخر ان تعلم ان المصلحة الحتمية
سواء كان مقدمها طرف الحقيقة او غير الحقيقة فالأول ان كان بالبرهان من الثالث
والاوسط ليس الاوسط ومن الاول ان كان اذا كانت الحتمية حتمية ومقدم
المصلحة طرفها وان كانت احدهما سالبة فان كانت ما نفعه الخلو وليس كانت
المعد من او احدهما حتمية مع مصلحة حتمية سالبة ومقدمها طرف الحقيقة
والاخر ملازم لان من طرف ما نفعه الخلو طرف الحقيقة ويلزم منها ومن البرهان
الاوسط امساع الخلو عن طرف في السالبة هذا حلف وان كانت حتمية
فلا يصح لحوار عدم الانفصال الحتمي من احد المعادين اسفا ومن بعض الآخر
وسند ومن المساوي احسن الاخر حتى يلزم الاختلاف الموجب للعموم والقسم الرابع
ان كانت المعد من موجهة مع مصلحة مقدمها طرف ما نفعه الجمع لما فر من
البرهان دون للعقل لعدم استلزام طرف ما نفعه الخلو لعدم الاوسط وعدم
وعدم استلزامه لطرف ما نفعه الجمع والاوجب الانفصال الحتمي ليس كل واحد
منها هذا خلف والمفصلين الارضين في القسم الثالث كليه ان كانت المعد من
لذلك والاخرية لكل الحتمية اذا كانت متصلة فاما يلزم والطرفين اذا كانت الحتمية
ما نفعه الجمع ولما اذا كانت ما نفعه الجمع فهي اما يلزم من بعض الطرفين ومقدمها
بعض اي طرف كان البرهان من الثالث والاوسط هو الاوسط وان كانت احدهما
سالبة فلا يصح لحوار لرب احد المعادين يتوابع بعض الآخر ويتوابع المساوي
ان كانت ما نفعه الخلو وضيق احد المعادين اسفا مع بعض الآخر ومع كونه
المساوي لما ان كانت ما نفعه الجمع وذلك يستلزم عدم الانتاج انفصالا واصلا
ومقابلتها والقسم الخامس ان كانتا موجهة كليتين سالبتين او احدهما حتمية
مع مصلحة حتمية في الطرفين البرهان من الثالث والاوسط ليس الاوسط الاصلية

لا احتمال لوزن كل واحد من الطرفين اعلم من الآخر من وجهه الآخر والاشهر
والوسط الاحتمال وان كانت احدهما سالبة كليتين سالبتين او احدهما سالبة
فقط يتبع سالبة مصلحة حتمية من الطرفين ومقدمها طرف الموجبة والا لا يتبع الخلو
عن حتمية السالبة لا يتبع الخلو عن احد طرفيها وهو الاوسط ومن يلزم الآخر
دون للعقل لا احتمال ان يكون طرف السالبة احسن من طرف الموجبة والقسم السادس
ان كانتا موجهة كليتين سالبتين او احدهما حتمية فانه يتبع مصلحة موجهة حتمية
من بعض الطرفين من الثالث والاوسط هو الاوسط لا احتمال ان يكون كل واحد
في الطرفين احسن من الآخر من وجهه الخلو والاشهر والوسط المعقود المرب
من الاحتمال والاشهر وان كانت احدهما سالبة كليتين سالبتين او احدهما
كلية فقط يتبع سالبة مصلحة حتمية من الطرفين ومقدمها طرف السالبة والا لا يتبع
الجمع يتبع طرف السالبة لا يتبع الجمع حتمية من احد طرفيها وهو الاوسط ومن يلزم
الاخر دون للعقل لا احتمال ان يكون طرف الموجبة احسن من طرف السالبة وانما
يشتبه رد السالبة المتصلة في هذه الاقسام الى المفصلات الخلقية وعلما
لكون السالبة من حسن المعينات كان ذلك سهلا عليك واما القسم الثاني
وهو ان يشترك المعد من في حتمية من كل واحد منهما فشرطه ان يكون
المقدمين وكلية احدهما مع ان لا يكون في ما نفعه الجمع فقط وانما في حتمية
لانه اما ان يشارك احدهما في المعد من لا حد حتمي الاخرى او لكل
واحد من حتمي الاخر او يشارك احدهما في حتمي الاخرى مع
مشاركه الاخر للاخر او يشارك احدهما في حتمي الاخرى مع
والاخر لا حد لها فقط او يشارك كل واحد من حتمي الاخرى مع
الاخرى مع عقد الاشكال الدخلة في كل واحد من هذه الاقسام وتبين
فيها الصغرى على الكبرى تحت اغتبار وضع الاوسط من الطرفين المتساويين
والقسم الاول يتبع مصلحة ما نفعه الخلو من وجهه السالبة من الطرفين

والحقن عن المشارك لا يمنع ضلوع الرابع عن مقتضى القاضى المالىف وعن
 احد الحقن الاخرين للزاد اشرك حراطلا واحد من المعدمين في حرة
 اسرلت سمحة المالىف من احرا السبعة لحد الاخرين في احد الطرفين والاخر
 اما كل حرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرات او طرة دى دى
 وان اشرك حرا احد ههنا في حرة الاخرى اسرلت سمحة المالىف منها
 لاحد الاخرين فقط في احد الطرفين دون الاخر لقولنا دائما اما طرات
 او طرات ودا دائما اما طرات حرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرات ودا
 اما طرات حرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرات او طرة دى دى وان لم يشرك
 حرا شي منها في حرة لا يشرك من احرا السبعة ايضا لقولنا دائما اما طرات
 او طرات حرة ودا دائما اما طرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرة حرة
 او طرة دى دى هذه امثلة الضرب الاول من الشكل الاول ومن عليها ما في الضرب
 فيه وفي سائر الاحوال لعدم اختلاف ما دللنا في شي منها والقسم المالى
 سمحة مفصلة ما لغة الحلوم من الجوع المشارك وسمحة المالىف لا يمنع
 حلو الواقع عن الجوع المشارك ومقتضى احد التالفين للزاد ان اشرك
 حراطلا واحد من المعدمين في حرة اشرك الاخرى المالىف في السبعة
 في حرة لقولنا دائما اما طرات او طرات ودا دائما اما طرات حرة او طرة حرة
 سمحة دائما اما طرات او طرات او طرة دى دى وان لم يشرك حرا احد ههنا دون الاخرى
 اسرلت سمحة المالىف في حرة لقولنا اما طرات او طرة حرة او طرات حرة وان
 لم يشرك حرا شي منها في حرة لا اشرك من احرا السبعة ايضا لقولنا دائما اما
 طرات او طرات حرة ودا دائما اما طرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرة
 حرة او بعض دى ولا بد حسد من لون المالىف من شكلين والسم المالىف
 مفصلة ما لعي الحل والاول من سمحة احد المالىفين والاخر من الاخرين
 والاخرى من سمحة المالىف الاخر ومقتضى المالىف الاول لقولنا دائما اما

طرات او طرات حرة ودا دائما اما طرة او طرة دى دى دائما اما طرات او طرة
 او طرات حرة سمحة ايضا دائما اما طرات حرة او طرة دى او طرة لا يمنع ضلوع الرابع
 مقتضى احد التالفين والاخرين وامت تعلم لنفسه اشرك احرا السبعة
 وعدم اسرها على المقاصد الملائمة المدلول في القسمين ولا يطول الكلام
 بذلها والسم الرابع اما مقتور اذا كان في حرة واحد من المعدمين حراط
 فحل واحد من حرة الاخرى وحراط اشرك لحد ههنا فقط وسمحة مفصلة ما لعي
 من اكلو الاول من الجوع المشارك من المعدمة الاخرى لاحد حرة الاول من سمحة
 المالىف من احرا الاخرين المشارك لحد واحد منها من حرة الاول لقولنا دائما
 اما طرات او طرات حرة ودا دائما اما طرة او طرة دى دى دائما اما طرات او
 طرة حرة او طرات حرة ايضا اما طرات او بعض دى او طرة ولا يحصى عليك
 امساع ووجع المالىفات الملائمة على ههنا شكل واحد والسم احكام من سمحة
 مفصلة من سبل المالىفات الملائمة التي تشمل عليها هذا القسم لصديق
 مجمع مقتضى احرا المالىفات الملائمة حرة ودا حرة من الاخرى الملائمة في
 السبعة مشارك الحقن منها لاحد ههنا في احد الطرفين والاخر في الطرف الاخر ان
 اشرك حراطلا واحد من الطرفين المعدمين احرا احد ههنا في حرة واحد الباقي
 فقط في احد الطرفين ان لم يشرك حرا شي منها في حرة مثال على التقدير
 الاول دائما اما طرات او طرات حرة ودا دائما اما طرة او طرة دى دى دائما
 اما طرات او طرات حرة ودا دائما اما طرات او طرة دى دى سمحة اما بعض حرة
 واما طرات او طرات او بعض حرة مثال على التقدير الثالث دائما اما طرات
 او طرات حرة ودا دائما اما طرات او طرات حرة سمحة اما بعض حرة او كل
 حرة او طرات حرة او بعض دى ودا حرا المالىفات الملائمة مدلول من شكل
 واحد ومدلول من اشكال مختلفة وانها على التقديرين الاخرين اسما لكونها
 شكل واحد وامت بعد الاطراف ما دللنا لا يحصى عليك اسراج باقي الفصل

او طرات او طرات حرة او طرة دى دى دائما اما طرات

الضروب في الشكل الاول وفي غيره من الاشكال في الاقسام كلها ولما القسم الثالث
وهو ان يشترط المعدن ان يتصل واحد من اقسامه من احد المعدنين غير ان كان في الاخرى
فما كان لان ذلك انما يحتمل ان لو كان احد طرفي المعدن من منه شرطه متصلة
او متصلة بمشادله للمقدمة الاخرى في احد الطرفين وبسبب متصلة بالغة
الحلوم من الحزب المشارك ومن سبب التاكيد في تلك الشريطة والمقدمة الاخرى ضرورة
عدم حلول الواقع من الحزب المشارك وعن المؤلف من المتصلين او من المتصل
والمتصل مساكاة واحدا طرفي احد المعدنين متصلة دائما اما ان
واما ان يكون اما احدى او هـ و د ايا اما هـ او ح ط سبب دائما اما ان
ان يكون اما حـ او ليس ح ط مساكاة واحدا طرفي احدهما متصلة دائما اما
ان واما دائما ان حـ فهو د ايا اما هـ او ح ط سبب اما ان واما ان يكون
اذا لم يكن حـ ح ط على ما يستعرف سبب القياس من المتصل والمتصل بعد
كالتاليف من الحملات والمضاريف والشركة ان كانت مع المعلوم والحكمة
معلوم حـ اعني الطبع فلنا لا نسلم بعد عن الطبع حـ اعني ما في الباب ان بعد
لكن لا يلزم من بعد عن الطبع حـ اذ ان سبب حـ على الاستيفاء مما بعد
كـ وان كانت مع التاليف والحكمة فاما ان يكون الجملة كبرى وصغرى فان كان
الاول فاما ان يكون المتصلة موجبة او سالبة الى اخره اقول لا نسلم
ان المتصلة لو كانت سالبة فان القياس سبب ما دلزم قوله من لزوم النتيجة في
المسال المذكور به فانه ان المتصلة يكونها فلما كان حـ فحل حـ وطرد آسج كلما
كان حـ فحل حـ وكونه ليس اليه اذا كان حـ فحل حـ آ فلنا مدنيان
لوارم الشريطة ان المتصلة من المختلفين في اللف المتوافقين في المقدم
المتوافقين في التاليف لا رغبها والاعاسية غير معلوم لصعف ما دلزم من الزمان
عليه فلا يلزم ما دلزم من النتيجة لموقف لزومها على هذه القاعدة ونحن نقول الشرط
لما ان يكون من الجملة وسننالي المتصلة او بينها وعن المعقبات وعلى التقديرين

فالمتصلة اما صغرى واما كبرى فلهذا اربعة اقسام القسم الاول ان يكون المشارك بال
المتصلة والجملة صغرى والتاليف ان يكون كذلك وفيه شرطان هما المتصلة
واشمال التاليف والجملة في كل شكل على شرطه على ان الجملة صغرى في القسم الاول
ولري في القسم الثاني على هذا ما لم يبح في كل شكل من هذين القسمين صغف المسح
الحملات لان المتصلة الموجبة في الشكل الاول من القسم الاول ان كانت كلمة مألوفة
اما موجبة كلي او سالبة كلي والجملة الموجبة اما كلمة او حـ فلهذا اربعة
اصناف واربعة اخرى ان كانت المتصلة حـ فلهذا القياس سبب حـ ضرورة
شكل من هذين القسمين والنتيجة في الحل متصلة مقدما مقدم المتصلة والتاليف
سبب المؤلف من الجملة والتاليف على ان الجملة صغرى في المؤلف ان كانت
صغرى في القياس ولري فيه ان كانت حـ فلهذا القياس سبب حـ كلمة ان كانت المتصلة
كلية وحـ فلهذا ان كانت حـ فلهذا القياس سبب حـ على تقدير المقدم حـ فلهذا
الضرب الاول من الشكل الاول في القسم الاول حـ فلهذا حـ فلهذا حـ فلهذا حـ
سبب فلما كان حـ فحل حـ وفي القسم الثاني فلما كان حـ فحل حـ فلهذا حـ
فلهذا حـ فحل حـ فلهذا القياس سبب حـ فلهذا القياس سبب حـ فلهذا حـ فلهذا حـ
الاشكال في القسمين وعند الانتهاء عدد الضروب في كل شكل من كل قسم
هذين القسمين صغف ما دلزمنا الحوار لون المتصلة سالبة لانها الى الوجهة
تأعلى القاعدة المرتبة لكن يجب ان يكون الى التاليف بعض ما يجب في الوجهة لئلا
الى احد الضروب بالنتيجة ويطرح ما سبب الى النتيجة السالبة فلهذا حـ في المتن واما
القسم الثالث وهو ان يكون المشارك الجملة مقدم المتصلة والجملة صغرى وشرط
الاماج في الشكل الاول منه امو ولنا احدها كلمة الجملة والتاليف والتاليف
كلية الكبرى او كلية مقدمها التاليف فلهذا حـ الجملة سالبة لان المتصلة كلية
سالبة المقدم على هذا ما لم يبح في الضروب فلهذا حـ فلهذا حـ فلهذا حـ
سبب مع المتصلة الموجبة الكلية في صروبها الاتقاع واما اذا كان مقدمها

طلبا موجبا وسالبا فالسبب متعلقه حرمه معدومها سببه التالف من الجملة ومقدم
 المتعلقه والها هو الى المتعلقه حكمه المقدم وعن ثبوت والا صدق بعضها جار
 لري لعارض في الماي صغرها المتعلقه سببا لسبب ملائمة معدوم السببه عن معدوم
 المتعلقه وانته كاذب لصدور هذه للملائمة ضرورة صدور الصغرى وانصافها
 ذلك ولان عكس هذه للملائمة الصادقة مع المتعلقه التي هي التي سبب المطلوب
 من الاول ولانا اذا علمتنا الذي صار العارض من احد العتمين الاولين راجع
 ما سبب الى المطلوب ولما اذا كان معدومها حرمها وسالبا فالسببه
 ما ذكرناه للها حكمه لا ساج معدومها مع الصغرى معدوم الذي من المالك المستلزم
 لالها ومع مع المتعلقه الحزمه اذا كان معدومها طلبا موجبا وسالبا حرمه كليا
 المقدم وعن ثبوت ايضا بالحلف والعكس والرهان المسطر للملائمة الصالحة
 مع الذي من المالك هذه سببه اضرب ولاها مع مع السالبة الحكمه في صروبها
 للارفعه ومع السالبة الحزمه في صروبها الحكمه لعدم سالبه حرمه حكمه
 المعدوم وعن ثبوت بالحلف والرهان من المالك المدلور لكن ينبغي ان تعلم ان
 المتعلقه السالبة الحكمه اذا كان معدومها حرمها فانه لا سال فيها الحلف المدلور
 للها مستلزم السالبة الحكمه التي معدومها سالت كل الجارى فيها الحلف بالرهان
 من الاول والاوسط المعدوم الحزمي ولان مقدم السببه لما استلزم معدوم
 الذي لصدق الصغرى سبب هذا الاستلزام ومن الذي عارض الاول
 مع المطلوب وهذه سببه اخرى ولذا الحال والصغرى موجبه حرمه حرمه السببه
 الحكمه ها هنا لا تلون الا حكمه المعدوم فقط دون حرمه وهذا ثابته في اخرى
 ولان الصغرى السالبة الحكمه مع مع المتعلقه الحكمه في صروبها السالبي المقدم
 حرمه موافقه للمتعلقه في التالف معدومها موجب حرمي اما اذا ثبت المتعلقه
 موجب فان يقول فلما صدق كل الراصغ اعني الاجر الاصغر في التالف فمال
 الذي مات كساج مقدم هذه المتعلقه مع الجمليه عكس مقدم الذي من الاول

المتعلقه

المرفوع لالها والها مع استلزام مقدمها لعكس سبب المطلوب من المالك واما اذا
 سالبه فان يقول ليس التبه اذا صدق كل الراصغ فمال الذي مات اما للاستلزام
 المدلور انفا ولانه فلما كان كل الراصغ فلا سبب في الاوسط بل ان صدق الصغرى ولاها
 مع الذي سبب ما ادعناه من المتعلقه السالبة وهذه المتعلقه السالبة مع استلزام
 معدومها لعكس سبب المطلوب من المالك فحده لادعه اخرى فاذا فهمتها الى ما
 ان المجموع ثابته وعكسها فاما فلما كان التالف الماي فمشرطه ان يكون امران
 اصدرا حكمه او معدومها الماي اصدرا الحكمه ومعدوم المتعلقه في الكيف او يكون
 المتعلقه كليه مقدمها موافق الجمليه في الكيف ولا يكون شرطا في الكيف وعلى
 هذا فالسبب سببه ولا يكون ضررا لان الصغرى الموجبه الحكمه مع مع المتعلقه الحكمه
 الحكمه في صروبها الاقلعه اما اذا كان معدومها موجب طلبا فالسببه متعلقه حرمه
 موجب معدومها موجب حرمي لصدور قولنا فلما كان كل الراصغ فمال الذي مات
 لاستلزام مقدم هذه المتعلقه مع الجمليه مقدم الكري من الاول المستلزم لالها
 وهذه المتعلقه مع استلزام مقدمها لعكس سبب المطلوب من المالك ولما اذا
 كان معدومها موجب حرمها فالسببه موجب حرمه كليه مقدمها موجب كلي موجب
 حرمي لاستلزام مقدمها مع الجمليه معدوم الذي من المالك واما اذا كان معدومها
 سالبا فلما فالسببه موجب حرمه معدومها سالت كل الحلف والرهان والبالك
 والاوسط مقدم الذي ولذا الحال ومعدومها سالت حرمي لان المتعلقه حزمه
 احص من التي مقدمها سالت كلي لما عرفت من استلزامها اناها ووجوب استلزام
 الا حصر لما استلزمه الا حصر ولولذلك سبب مع المتعلقه السالبة الحكمه في صروبها
 الاقلعه الا ان سببها سالبه لمراد اذا كان مقدمها موجب طلبا فسانه ان يقول
 ليس التبه اذا كان كل الراصغ فمال الذي سالت مات اما للاستلزام المدلور
 قبل اوله لصدور بعضه لا يتبع مع استلزام مقدمه لمقدم الكري لعكس الذي
 وانته حلف وهذه المتعلقه السالبة مع استلزام مقدمها لعكس سبب المطلوب

من الثالث وان كان موجهاً حتماً اما لما ذكرناه من الاستلزام اولاً لانه لو صدق بعض
النتيجة لاتباع مع استلزام مقدمه لعدم الكري بعض الكري وهو حلف وان كان
احد السالين فلما امر بعينه والمصلحة موجبه عليه ومقدمها احد السالين
وسمع مع كل واحد من الحرمين في ضرب واحد وهو الذي مقدمها سالت كل حينه
مواضع للمصلحة في اللطف ومقدمها سالت كل الحلف والرهان المطلوب من الثالث
فقد عثر اضراب لان الصغرى السالبة عليه يسمع مع المنفصلة للوجه الخلية
في صروبها الاربعه اما اذا كان مقدمها سالتاً كلياً فوجهه حينه مقدمها
مقدمها موجب حتمى بالسان الذي مر في الضرب الاول واما اذا كان سالتاً حتمى
فوجهه كلياً مقدمها موجب كلي بالبيان المطلوب في الضرب الثاني واما اذا كان
مقدمها احد الحرمين فوجهه حينه مقدمها سالت كلي الحلف والرهان المطلوب
من الثالث ولذلك يسمع مع المنفصلة السالبة عليه في صروبها الاربعه الا ان سمحها
سالتة وسان الصغرى للذين مقدم المصلحة فيها سالتاً حتمى في سان الصغرى
الحاصل من الصغرى الجملة الموجبه مع المنفصلة السالبة الي مقدمها موجب
وسمع مع كل واحد من الحرمين في ضرب واحد وهو الذي مقدمها موجب كلي
حينه موافقة للمصلحة في اللطف ومقدمها سالت كلي الحلف والرهان
المطلوب من الثالث وهذه عثر اخرى ولان الصغرى الموجبه لخرينه مع كل
واحد من المصلين الخمس في ضرب ثلاثه وهي عثر الذي مقدم المصلحة فيه
موجب كلي ومع كل واحد من الحرمين في ضرب واحد وهو الذي مقدم المصلحة
فيه سالت كلي ومع كل واحد من الحرمين في ضرب واحد وهو الذي مقدم
المصلحة فيه موجب كلي يسمع مصله حينه موافقة للمصلحة في اللطف
ومقدمها سالت حتمى الحلف والرهان المطلوب من الثالث الا اذا كانت الجملة
ومقدم المصلحة موجب حتمى او سالتين حتمى مع كون المنفصلة عليه وهي اربعة
اضرباً بالنتيجة كلياً مقدمها موجب كلي لاستلزام مقدم النتيجة مع

الجملة مقدم المنفصلة من الثالث وهذه عثر اخرى ولما التمثل الثالث بشرط
في اساجه امران احدهما عليه احدى المعترضين او لو مقدم المنفصلة فلما التالى ان
كانت الجملة سالتة بالمتصلة عليه وكان مقدمها سالتاً حتمى اي من
الجملة فعلى هذا فالمسح من الضرب اربعة ويلتزم سنة عشر من الجملة الموجبه
العليه مع المحضرات الاربع في الضرب اربعة لكل واحد منها واسا عشر من
الموجه الخينه ثمانية مع المصلين الخمس في الضرب اربعة لكل واحد منها
واربعة مع الحرمين في ضربين لكل واحد منها وهما اللذان يلون مقدم المصلحة في
احدهما موجباً كلياً وفي الاخر موجهاً حتمى واربعة اخرى مع المصلين الخمس في ضربين
لكل واحد منها وهما اللذان يلون مقدم المنفصلة في احدهما سالتاً كلياً وفي الاخر سالتاً
حتمى وصران اعلان من الصغرى السالبة لخرينه مع المصلين الخمس في ضرب واحد
لكل واحد منها وهو الذي يلون مقدم المنفصلة فيه سالتاً حتمى والنتيجة مصله موافقة
للمصلحة في الكم والكيف واما مقدمها مواضع المنفصلة في الكم ومقدمها في الكيف
اما اذا كانت كلياً مقدمها مع الجملة مقدم الذي من الاول المستلزم لئلاها ان كانت
المنفصلة موجبه وعبر المستلزم لئلاها ان كانت سالبة واما ان كانت حينه فالحلف
والرهان المطلوب من الثالث الا اذا كانت الصغرى سالبة عليه او حينه فالنتيجة
حسنه وذلك في الضرب الستة الاخر مصله حينه مواضع للمصلحة في
اللطف ومقدمها موجب حتمى بالرهان المطلوب في الضرب الاول من التمثل ولما التمثل
الرابع بشرط في اساجه امور ثلاثه اصحاب الحيات الجملة او طينها التالى ان لا يلون
المنفصلة حينه الا اذا كانت الجملة موجبه كلياً وكان مقدم المصلحة كلياً مخالفاً
للجملة في اللطف التالى اذا كان الجملة حينه لا يلون مقدم المصلحة موجباً كلياً واذا كانت
حينه لا يلون سالتاً حتمى وعلى هذا فالمسح من الضرب ثمان ويلتزم لاس الصغرى الموجبه
العليه يسمع مع كل واحد من المصلين الخمس في الضرب اربعة مصله كلياً
موافقة المقدم لمقدم المنفصلة في اللطف لاستلزام مقدمها مع الجملة مقدم

الكرى من الرابع المذكور لما لها في المقصلة الموجبة وعن المذكور له في السالبة الا
 في صري منها وهما اللذان يكون مقدم المقصلة فيهما موجب كلي وان السجدة فيهما وفي المنع
 من الصغرى الجمليه مع كل واحد من الجزئين وهو في الضربة بالسلبه التي مقدم
 المقصلة في السالب الحري حربه مقدمها حري موافق لمقدم المقصلة في الهدف
 الحلف والرهان المذكور في السالب ولان الصغرى الموجبة المقصلة في السالب مع كل
 واحد من المصلتين الطين في ضرب بلنه وهي التي مقدم المقصلة في السالب مع كل
 الكل ومع كل واحد من الجزئين في ضرب واحد وهو الذي مقدم المقصلة في
 سالب كلي حري مقدمها حري موافق لمقدم المقصلة في الهدف بالحلف والرهان
 المذكور من السالب الا في صري منها وهما اللذان يكون مقدم المقصلة فيهما موجب حري وان
 السجدة في كليته مقدمها كلي موجب لا يستلزم مقدم السجدة في الجملة
 مقدم الكرى من الرابع المذكور للنالي او غير المذكور له على ما عرفت ولان الصغرى
 السالبة الطيه مع كل واحد من المصلتين الطين في الضربة المتلعه اما
 في الضرب الذي مقدم المقصلة فيه سالب حري فمقصلة طيه مقدمها موجب
 كلي لا يستلزم المذكور ولما في الذي مقدم المقصلة فيه سالب حري فمقصلة
 كليته مقدمها موجب كلي محربه مقدمها موجب حري بالرهان المذكور في الصغرى
 السالبة الطيه في التل الاول ولما في الثاني في المنع من الصغرى الموجبة
 الطيه مع كل واحد من الجزئين وهو صري واحد وهو الذي مقدم المقصلة
 فيه موجب كلي محربه مقدمها سالب كلي بالحلف والرهان المذكور من الثالث
 والسجدة مع المقصلة انما في الكيف واما القسم الرابع وهو ان يكون المشارك
 للجملة مقدم المقصلة والجملة كبرى شرط الاتساع في التل الاول منه
 امران احدهما كليه الجمليه اولونها موجبه حربه موافقه لمقدم المقصلة
 الطيه في الكيف الثاني كليه المقصلة اولون مقدمها موجب على هذا فالمنع
 منه وعشرون ضرا مانه من الجملة الموجبة الطيه مع المصلتين الطين

حربه

في الضربة المتلعه لكل واحد منها واربعه منها مع المصلتين الجزئين صري لكل
 واحد منها وهما اللذان يكون مقدم المقصلة في احدهما موجبا طيا وفي الاخر موجبا
 حريا ومثلها من الصغرى السالبة الطيه مع المصلتين الطين في الضربة المتلعه
 ومع الجزئين من الصغرى المذكورين صري من احدهما من كليه الموجبة الجزئية مع حري
 الطين في ضرب واحد لكل واحد منها وهو الذي مقدم المقصلة فيه موجب
 والسجدة كليته ان كانت المقصلة كليته سالبه المقدم ومقدمها موافق لمقدم
 المقصلة في الحري ومخالف للجملة في الكيف وذلك في مانه اخرى لا يستلزم
 مقدم السجدة مع الجملة مقدم الصغرى المذكور لما لها ان كانت المقصلة موجبه
 وعن المذكور له ان كانت سالبه وحيثما عرفت ذلك حربه مقدمها موافق لمقدم المقصلة
 في الحري والجمليه في الكيف بالحلف والرهان المذكور من الثالث واللاوتنط مقدم
 الصغرى الا اذا كانت الجملة موجبه حربه فان كانت السجدة حربه انما يكون
 بالطريق المذكور في الصغرى السالبة في التل الاول من القسم الثالث والسجدة ايا
 سبع المقصلة في الكيف واما التل الثاني شرط الاتساع فيه امران احدهما
 كليه الجمليه او موافقه لمقدم المقصلة الطيه في الكيف الثاني كليه المقصلة
 اولون مقدمها مخالفا للجمليه في الكيف وعلى هذا فالمنع وعشرون ضرا مانه
 من الجملة الموجبة الطيه مع المصلتين الطين في الضربة المتلعه لكل واحد منها
 واربعه منها مع الجزئين صري لكل واحد منها وهما اللذان يكون مقدم المقصلة في
 احدهما سالب كلي وفي الاخر سالب حري ومثلها من الجمليه السالبة الطيه مع المصلتين
 الطين في الضربة المتلعه لكل واحد منها ومع الجزئين صري لكل واحد
 منها وهما اللذان يكون مقدم المقصلة في احدهما موجب كلي وفي الاخر موجب حري
 والسجدة في هذه الضربة مقصلة طيه ان كانت المقصلة كليته موافقه
 المقدم الجمليه في الكيف ومقدمها موجب حري موافق لمقدم المقصلة في الكيف
 لا يستلزم مقدم السجدة مع الجملة مقدم الصغرى من الاول المذكور لما لها ان كانت

المصلحة موجبه وعمل المرسوم له ان كانت سالبه وذلك في ما فيه اضر في الثاني حرمه
 معدنها سالبه وواحد عدم المصلحة في الحكم بالخلف والرهان المرسوم في المالك والرهان
 لغيري من كل واحد من الحسن مع المصلحة الحسن في ضرب واحد لكل واحد منهما وهو
 الذي بعدم المصلحة في مواضع الجملة في المصنف والتمتع في هذه الضروب
 الا ان حرمه معدنها موجب في الرهان المرسوم في الجملة الحريم في المثل الاول
 من هذا القوم والسمي ارباع المصلحة في الليف ولما التخل المالك شرط
 الامساك فله ان ارضها ان يكون عدم المصلحة سالبا الا اذا كانت كلبه
 ولا يكون المقدم السالب اشرف من الجملة في الحكم الثاني عليه احدي المقدمتين او
 هل يقدم المصلحة وعلى هذا فالبيع اربعون ضرا لاسماح كل واحد من الحسنين
 الحسنين مع كل واحد من المصلين الصالحين في الضروب الاربعة ومع كل
 واحد من الحسنين في ضربين وهما اللذان يقدم المصلحة في ارضها موجب كل وفي
 الاخر موجب حرمي وكان كل واحد من الحسنين يتبع كل واحد من المصلين
 الحسنين في ضربين وهما اللذان يقدم المصلحة في ارضها موجب كل وفي
 الحسنين في ضرب واحد وهو الذي بعدم المصلحة سالبا على ومع كل واحد من
 الحسنين في ضرب واحد وهو الذي بعدم المصلحة فيه موجب كل في هذه اربعون ضرا
 والسمي كلبه ان كانت المصلحة سالبه المقدم ومعدنها كل مخالف للجملة
 في المصنف لا يسلم المقدم السمي مع الجملة مقدم الصوري من الماي المرسوم
 لئلا يها ان كان الصوري موجبه وعمل المرسوم له ان كانت سالبه وذلك في عشرة اصرب
 في الثاني حرمه مقدمها حرمي مواضع الجملة في المصنف بالخلف والرهان المرسوم
 من المالك والسمي يتبع المصلحة دائما في الليف واما المثل الرابع فشرط الامساك
 فيه ان يكون المقدم المصلحة الحريم موجبا لهما او مخالفا للجملة في الليف الثالث
 ان يكون الجملة كلبه ان يقدم المصلحة سالبا لهما على هذا فالبيع ارباعا وثلثون

لاسماح الجملة الموجبه عليه مع كل واحد من المصلين الحسنين في الضروب الستة ومع
 كل واحد من الحسنين في ضربين وهما اللذان يقدم المصلحة في ارضها موجب كل وفي
 الاخر سالبا على ولا سماح الجملة سالبه عليه مع كل واحد من المصلين الحسنين
 في الضروب الاربعة ومع كل واحد من الحسنين في ضربين وهما اللذان يقدم المصلحة
 في ارضها موجب كل وفي الاخر موجب حرمي ولا سماح الموجبه الحريم مع كل واحد
 من المصلين الحسنين في ضربين وهما اللذان يقدم المصلحة في ارضها موجب كل وفي
 كل والسمي عليه اذ كانت المصلحة عليه ومعدنها كل سالبا او المقدم
 موجب حرمي وكل موجب كل او المقدم سالبا حرمي وكل موجب كل او المقدم
 ومقدم السمي كل ان كان مقدم المصلحة سالبا وكل حرمي ان كان
 مواضع الجملة ان كان الحرمي والمقدم موجبان ومخالف لهما ان كانا او اخرها سالبا
 للاسلاف الذي دراهم عن مرق في الثاني حرمه بالخلف والرهان المرسوم
 من المالك والسمي ارباع المصلحة في الليف ولعلم ان وان اشترطنا
 ايجاز المصلحة في القسمين الاولين للملك المعلوم سماح السالبة في القسمين
 الاخرين امكنا استنتاج السالبة في القسمين الاخرين منه بواسطة الدال
 القسمين الاخرين للشرط ان يكون السالبة كلبه والسمي بعد الرد ايضا كلبه
 لعلسان كما يقول كل حرم وليس لئله اذ ان هـ ومعصية آتية ليس لئله
 اذ ان هـ كل حرم الا ان السالبة معكس لئله ولعل العباس من القسمين الثالثين
 ليس لئله اذ ان كل حرم هـ ومعصية لا المطلوب وهو باعدهم العباس
 السمي بعد الرد هـ مقدم السمي عند عدم انعكاسها على المالك على الوجه الذي
 في القسمين الاخرين والسمي ذكر في هذا القسم اعني في المولف من الجملة والمفضل
 متعاقبان فان كانا صرقت الجملة في نفسها ولا تصرف مع المقدم كما ان الصديق
 كان كلاهما هـ اذ ان كلاهما فاما بداهه فلو صرقت لاني من العام بداهه بعد هـ خلا
 او لاني من البعد الذي هو خلا بقاء بداهه لا يوجب المفضل مع الجملة الا في كل ما

فان الكلام هو كذا فلا شيء من الوجود الذي هو كلامه هو كلام من الاول ومع
 الثاني فلما كان الكلام هو كذا فليس كل قائم برأيه تعاليم برأيه من الثالث وهما
 محالان واحده عندهما انهما ان يخص الكلام بالصدق والافتقار
 بكونه فرض الكلام فيما لا يكون من الجملة والمقدم مناهة بل صدق وان الثاني اما
 يمنع استحالة النتيجة لان المحال طاز ان يكونه المحال والحوار الاول منه نظر لانه
 ان لم شرط وقوع المعتمد والمحمض ان يمنع عدم الثاني منه ومن الجملة وان شرط
 وقوعه صارت المقصلة حتمية اذ الكلمة الشرطية تحت الاصطلاح في المثال
 تحت جميع الاوضاع والعروض التي يعلل صدق المعتمد عليها اللهم الا اذا احد الطم
 الشرطية تحت الاوضاع والعروض الواقعة وحسب سيم الحوار ولما الحوار
 الذي فهو دفع بعض بعض لا يمنع من المعتمد بل الحوار الرابع لهذا المنع
 ان يقال شرط الاساج في هذا العلم الجواب المقصود واشتمال الجملة مع المثال
 في العلم الاول ومع بعض المعتمد في الاخرين في كل شغل على شرطه على
 ان الجملة صغرى في الثالث ان كانت صغرى في القياس ولزم ان كانت
 لزم فيه والضرورية النتيجة في كل شغل من كل قسم صغرى ما في الجملة
 لحوار كلمة المقصلة وحتميتها والعاسر حسنة يستلزم مقصوده مانعة الحلو
 مركبة من العتق الاولين بعض المعتمد ونتيجة الثالث من الجملة والثاني
 وفي الاخرين من عن المال ونتيجة الثالث من الجملة وتقيض المقدم ضرورة عدم
 خلو الواقع عن الثالث عن الحز الاخرى لعدم ذلك اما ان يرد هذه المقصولة
 الى المقصلة التي هي المطلوب من القياس او تحلل هذه المقصولة نفس المطلوب
 واسم تعلم ان هذا المنع ايضا على القياس ولو لم من المقصولين المستركتين
 حرا غير هام ولعلم حوانه الصانع من الجواب الذي ذكرناه هاهنا قال الرابع
 الجملات والمقاصلات فان كانت الجملة صغرى فان القوت من الطبع ما يكون
 بهج الاول الى اخره اقول فمات الاستثان الذي بعده في هذا العلم كما تريد

من الطبع سوادات احتمله صغرى او كبرى على ما سنده بعد وهو في قوله وهو ان يكون
 احتمله موجبه عابدا الى النهج الاول وما ذكره لعدته شرط الشك الاول والمفصلة
 المدلول في المال بالجملة اشبه منها بالشرطيات لسائر الفهم الى ان الجملة فيها احد
 الامور الثلاثة وليس لافان السور للدلالة بها سور الجملة الموجبة الطم وحسب
 بلون النتيجة اللازمة منه ايضا بالجملة اشبه قال فان كانت الجملة لزم فانما ان
 يكون فصلا او قصده واحد الى اخره اقول لا تقسم ان الجملة ان كانت فوق
 واحد منزلة في الجملة ان الجملة من مالم يكون على بهج الشك الاول فانك تعرف
 بعد ان العاسر اذ ان على غير هذه الصورة التي الاول فانه ايضا مطبوع وقوله
 وبلون اخر الانفصال مركبة في الموضع كسب جميع مطلقا فان اخر الانفصال
 لو كان غير مركبة في الموضع من العاسر متحا في الشك الاول اذ يرد الجواب ذلك منه
 فاما اذا قلنا طرات اول حد وطلبة وطرد سيم اما طراة اول حد وطرد
 احدا اخر الانفصال مع ما اشار له من الجملة لم لو اراد اساج الجملة من هذا القسم
 في الشك الاول ان الجواب ذلك حقا والظاهر ان مراد ذلك وحسب بلون ذلك
 فانما مقبلا وسعفة على الوجه في الاستثان الذي بعده والمقصلة المدلول في
 المال بالجملة اشبه لما عرفت ومن هذا العرف ان صاد قوله وان لم يشرك
 في جملة واحد فالشرط ما ذكرناه وقوله للنتيجة مقصوده مانعة الحلو لاجمال
 ان يكون كل واحد من محولات اخر الانفصال اعلم منه بريد محولات اخر الانفصال
 في المعصية المقصولة وقوله اعلم منه اي من الموضع المشترك من اخر الانفصال
 وهذا الاحمال انما يدل على ان النتيجة في هذا العاسر كالجواب لكونها مانعة للجزم لكن
 كل واحد من اخر الانفصال لما كان اعلم من الموضع المشترك وجب اجتماع اجزال النتيجة
 معا على الصدق للون الجملة في كل واحد من الجملات اعلم من موضوعها او مساو له
 وهو صدق الاعلم وما هو اعلم من الاعلم وما ساو له على الاخصر اما الذي يدل على ان
 السبب مانعة الحلو هو هو صدق احدا من المقصولة في القياس مع ما اشار له

من الجملة ومن هذا يعرف معنى قوله وان كانت الجملة واحدة كانت السمة ايضا مانعة
 من اكلوا الى اخره وكما يقول هذا السمة يقع فنحن احرها القاسر للمع الجملة السمي القاسر
 المعنى والمانى بالسمة كذلك والاول يجب ان يكون من جملة عددها لحد لحد
 الانفصال بشارك كل واحد منها واحدا من احر الانفصال في احد الطرفين وبنايه
 في الطرف الاخر والطرفان المساويان لها طرفا السمة وتترك الجملة في احدها
 واهل الانفصال في الاخر والمشارك من احر الانفصال والجملة هو احدى الاطراف
 ويجب ان يكون معنومات متعده تحدد احر الانفصال والجملة والاحد
 نصيان لطرفيها من احر الانفصال وقصان بطرفيها من الجملة فان كانت
 المفصلة صغرى فكل المعنومات محمولات احر الانفصال وموضوعات الجملة
 في الشكل الاول ومحمولات الجملة موضوعات احر الانفصال في الشكل الرابع
 وعلى العكس من ذلك فكل احر الانفصال في الشكل الاول ومحمولات احر الانفصال والجملة
 معاني الشكل الثاني وموضوعات فيهما في الشكل الثالث سواها المفصلة صغرى
 او لرى بشرط الاحتاج في كل شكل من كل مجموع السرايط في ذلك الشكل من
 دل واحد من احر الانفصال ومن ما سار له من الجملة مثل ايجاب كل واحد من احر
 وملك الجملة في الشكل الاول من السمة الاول ولول في سائر الاسان في الشكل الاول
 ولدا في سائر الاسان في السمين ولجب ايضا اشرا لالبفات سرها سوا
 ٥ من سائر واحد او من اشكال مختلفة في نتجه واحد ولا كفى عليك ان المفصلة
 تحت كونها موجهة فله حقيقته او مانعة الحلو واما مانعة الجمع فان كان
 كل واحد من احرها بعضا يجب ان يكون في مانعة الحلو تحت كلفها الى احر
 اكلوا سائر احرها بنفائضها والافلا سح اصلا فاما عها احر بواسطة مانعة
 الحلو وبرهانه في كل شكل هو وجوب صدور احر المفصلة في القاسر مع
 سارها في الجملة واسطاعها ما ساسما المطلوب في ذلك الشكل ولزله مثلا
 للضر الاول في الشكل الاول من القاسر الاول فقول اذا صدق دائما اما دل

اول حجة او دل حط ودل هـ وطل طه سيج دل حـ د لما عرفت من الرهان واما الفهم
 الماني بالمفصلة فله اما موجهة او سالبة وعلى السعد من هي مانعة اكلوا ومانعة
 الجمع فله اربعة اسام القاسر الاول يقع على حته اسام الاول ان يكون احر الانفصال
 مركبة في احد الطرفين والجملة في الاخر مع كون الجملة بعدة احر الانفصال مساوية
 كل واحدة منها لواحد من احر الانفصال مساوية للسمة لكن لا تسرك البالفات في نتجه
 واحد بل مختلف بالخرج بعضها لبعض سواها من مثل واحد او من اشكال مختلفة
 ٥ من الاشكال في سائر احر او دل بعض البالفات ممتدة في السمة والبعض الاخر محالفا
 فيها وسمة مفصلة مانعة الحلو من بالخرج البالفات ان اختلفت البالفات سرها
 ومن سمة البالفات الممتدة في السمة وسالج البالفات المختلفة فيها ان سار بعض
 البالفات بعضا في السمة مركبة الاخر موضوعاتها ومحمولاتها مثال الشكل الاول
 والمفصلة صغرى دائما اما دل حـ د او بعض حـ د ودل آ ولا ي من د آ سح اما دل حـ آ
 او بعض حـ آ ليس آ لصدق احر المفصلة مع ما سار له من الجملة واسطاعها
 فاسا سجا لاجاد احر المفصلة المطلقة السمة الثاني ان يكون عدد الجملة مثل
 عدد احر الانفصال مع مشارك كل واحد من احر الجملة لواحد من احر الانفصال
 واشرا ل الجملة في حده هو غير الاوسط لكن لا تسرك البالفات في سمة واحد
 وسمة مانعة الحلو من بالخرج البالفات الا انها مركبة الاخر في الموضوع
 ٥ من الجملة صغريات وفي المحمول از دات لربايت مثال الشكل الاول والجملة
 صغريات دل حـ د ودل هـ د واما اما دل آ اولاني من هـ د سيج اما دل حـ آ اولاني
 سى من حـ د لما عرفت من الرهان المذكور السمة الثالث ان يكون الاخر كذلك لكن لا تسرك
 احر الانفصال فقط في حده هو غير الاوسط وسمة ايضا مانعة الحلو ما سالج
 البالفات الا انها مركبة الاخر في الموضوع ان كانت المفصلة صغرى وفي
 المحمول ان كانت لرى مثال الشكل الاول والمفصلة صغرى دائما اما دل حـ د
 اول حجة ودل هـ د ولا ي من هـ د سح اما دل حـ د اولاني من حـ د لما عرفت

مائة الجمع من سمحه المؤلف ومن غير الطرف عن المساركة او من سمحه المؤلف الاخر ان كان
 الطرف الاخر انما ساردا للجملة لان سمحه المؤلف مستلزم للطرف المساركة بالقياس
 المؤلف من المقتل والجملة لا ما سطر على هذا التقدير فتلزم الموافقة في الجمع من سمحه
 المؤلف والطرف عن المساركة لوجوب الموافقة من الشيء والمسمى للضرورة واما
 العلم الثالث وهو ان يكون المقتل مائة الحلو سالبه فحكم العلم الثاني
 واما العلم الرابع وهو ان يكون المقتل مائة الجمع سالبه فحكم العلم الثالث
 الاول لان المقتل اللازم في كل واحد من العلمين من جهة المقتل بالقياس
 هي ضرورة القياس اما في العلم الثالث فلابد انما سمح المقتل اذا كان سمحه المؤلف
 مع قصده عملية مستحالة للشارك من المقتل وحقيقة يكون الحرف المساركة في
 لو ان سمحه المؤلف وحوار الحلو عن الحرف المساركة وعن المساركة فتلزم حوار
 الحلو عن الحرف المساركة وعن سمحه المؤلف لان حوار الحلو عن الشيء والعدم شيء لا
 مستلزم حوار الحلو عنه وعن ضرورة واما ان لا سمح المقتل بدونه هذا
 الشرط فلا يصدر وليس البتة اما طر حمار اسان او طر حمار في من العالم الحلو
 وطر حمار صها او الحق حوار الحلو عن قولنا طر حمار اسان وعن سمحه المؤلف
 وهي طر حمار صها وان يدرك بالجملة قولنا وطر حمار اسان الحق اساع الحلو
 قولنا طر حمار اسان وعن سمحه المؤلف وهي طر حمار عن طر واما ان سمح المقتل
 السالبة للجنه اللازم في العلم الثاني ومقتضاها سمحه المؤلف وبالنسبة الحرف
 عن المساركة دون العكس وانما لا يلزم من سمحي المؤلفين معرفة من المقتل هو
 واما في العلم الرابع فلان الطرف المساركة ملزم من سمحه المؤلف بالقياس المؤلف
 الحرف والمقتل وحوار اجماع الطرف عن المساركة مع الطرف المساركة فتلزم حوار
 اجماعه او حوار اجماعه لان من ان هو ايضا شاركا مع سمحه المؤلف لا حوار علم
 الشيء مع الملتزم لوجوب حوار جمعه مع اللازم وحوار اجماع الملتزميات لوجوب حوار
 اجماع اللازم هذا كله اذا كانت المقتل مائة الحلو او مائة الجمع واما اذا كانت

حمار

حقيقه فان كانت موجبه فالقياس صحيح دلها ان سمحه والمقتل مائة الحلو او مائة
 الجمع للون الموجبه الحقيقه احسن من كل واحد من الوجهين للحقيقه ووجوب
 استلزام الاخر لما استلزمه الاخر وان سالبه فلا سمح القياس ساء والا لكان سمحه
 كل واحد من القياسين اعني الذي المقتل منه سالبه مائة الحلو والذي المقتل
 منه سالبه مائة الجمع للون كل واحد من السالبه عن الحقيقه احسن من السالبه
 الحقيقه واللازم باطل بالمعروف ان ساء ما سمحه احد هذين القياسين لا سمحه الاخر
 ولجب ان تعلم ان كل واحد من سمحه الحقيقه موجبه سالبه سمح ما سمحه الاخر
 اذا كان المساركة فيها القياس المساركة في حاجتها ودلالة الاتصال كل واحد منهما الى الاخر
 بتدليل احدهما بقاها ولا يخلف ساء ماد لراه من الاحكام بازداد الجملة
 او احى الاتصال على ان ماد لراه ولا تلون الجملة صغرى او لبرى ولا تلون القياس
 الشك الاول او من غير تمام ماد لراه من الزمان في الاحوال كلها الا اذا كانت الجملة
 صغرى وكان مجموع كل احى الاتصال ٥٥ ن مورد الاتصال كل واحد
 الحل فانه جيبا سمح القياس سمحه ٥٥ لكن في حقيقتها ولسمعتها لا تدرج موضوع
 الجملة تحت هذا الاتصال صغرى اليه لئلا كان الاتصال للبري هذا القياس
 بالجملة اشبه وهاهنا فحش لئلا يماند من التلبه عليه فقول
 لو ان كان القصد الجملة في القياس المراد من الجملة والمقتل ومنها وفسر المقتل
 شرطه سمحه ٥٥ او سمحه ٥٥ وان الاوسط خرا ياما منها عن رايه من المقتل
 الاخرى فان حكمها حكم القياسين المذكورين بل من غير تفاوت الا انه يكون سمحه المؤلف
 من قياس شرطه كان سمحه المؤلف من قياس جملي وعلى هذا ادرج فيما لم يفسر
 من شرطه في مكان في حرام من احدى المقتل من غير نام من الاخرى قال الخاف
 المقتلات والمقتلات وليكن المقتل حقيقه والشره اما في حرام او غير نام
 الى اخره اقول مسائل العلم الاول هما ان ات فحش وداما اما حقه اوده سمح
 فلما كانت لم يكن هـ ان جعلنا السبعه مقتله واجعلناها مفسله سمح اما ليس

ان اول سورة قد لانه ان صدق الحر الاول بعد حصول العوض والا صدق قد لا يحمق
 ملوومه فيصدق لسره قد يحصل العوض ايضا مثال العدم الثاني فلما كان ان حصل قد وطرد اما
 واما قد واما قد سمح كما كان ان حصل قد اعماء واما قد واما قد للذكرى بالجملة استبه
 ولحق قول هذا الفهم على مله او ام لا للمشارك اما حرام من المعدمتين او غير تام منها
 او تام من احدهما غير تام من الاخرى اما العنصر فان كانت المتصلة معصية ولم يتم التحلل
 الاول عن الثاني والشكل الثالث والرابع وان كانت حرة ولم يتم التحلل الاول عن الثالث
 والشكل الثاني عن الرابع لان احراز المتصلة لم يتم بعضها عن البعض بالطبع ولا اعتبار انما
 يكون محتسب ومنع الحد الاوسط في المتصلة دون المتصلة واذ كان كذلك فلو انفق
 المتصلة اما معصية او لري وعلى تقديرين فالأوسط اما بالها او مقدمها فمقدم
 او ام وشمل التحلل اشراط الجواب احدي المعدمتين وهذه احدهما اما العدم الاول
 وهو ان يكون المتصلة معصية والاوسط بالها فمعصية او ام لان المعدمتين اما فيمكن
 او المتصلة موجبة والمتصلة سالبة اي العنصر مانعة للجمع كمنه لانه لا يمكن ان
 ليس له اساع الجمع من الاجر ولا من الاصغر وحرته ان كانت احدهما حرة لان اساع الاحكام
 مع اللام لزوما فلما في الجملة لو كرونا حتما دائما لوجب اساع الاحكام مع المطلوب
 في الجملة وان كان المتصلة مانعة الخلو سمح متصلة حرته مقدمها لبعض الاصغر وبالها
 عمن الاجر ان كان المعدمتين كلتيهما او المتصلة هي لا يستلزم بعض الاوسط للحد واحد
 من طرف هذه التتبع المتصلة الحرمة اما استلزامه لبعض الاصغر فيجمع على بعض
 المتصلة اما بعض الاكبر فلا لونه لان المتصلة مانعة الخلو وهما سحان المطلوب
 الشكل الثالث ولما كان ان المتصلة حرته غير معلوم اما ج لعدم العلم بها لبعض البعض
 ولزوم استلزام بعض الاوسط لبعض الاصغر ممنوع وانما يلزم ان لو كانت المتصلة الموجبة
 الحاشية معكسته لبعض البعض موجبة كلية متصلة وانما يستلزم ان لو كان بعض المتصلة
 لا يستلزم بعض الباقي لعدم ذلك غير معلوم لما عرفت في لوازيم الشرطيات
 واما العدم الثاني وهو ان يكون كسبة متصلة فان كانت مانعة الخلو مع سالبة اما مانعة

مع

لا يستلزم حوار الخلو عن الاكبر ولا من الاصغر وهو ان عنه وعن الاصغر دليلان كانت
 المعدمتان كلتيهما حرته ان كانت احدهما حرة وان كانت مانعة الجمع لا يمنع سببا لاجمال
 لواقع الطرفين ولعاندتهما المحقق لانسان بالنسبة الى الناطق واللاناطق بوسط الخوان
 واما العدم الثالث وهو ان يكون ان كسبة متصلة فان كانت المتصلة مانعة الخلو والمعدمتان
 هي ان اي العنصر كسبة سالبة مانعة الجمع والالتزام للاصغر قد استلزم لبعض الاجر
 المستلزم للاوسط والاصغر قد استلزم الاوسط هذا حلف وما لعله لخلو ايضا
 والالتزام لبعض الاجر مستلزم للاصغر والاوسط وايضا من الثالث استلزام الاصغر
 للاوسط استلزاما حتما هذا حلف وان كانت احدهما حرة اي مانعة الجمع
 ان كانت الحرته متصلة ومانعة الخلو ان كانت متصلة حرة من الطرفين وان
 كانت المتصلة مانعة الجمع والمعدمتان هي ان كسبة سالبة مانعة الجمع
 مانعة الخلو فلا يستلزم اتصال المحل للمانع الخلو من الاصغر والاكبر
 ويلزمه استلزام بعض الاجر للاصغر والاوسط استلزم لبعض الاجر استلزاما
 هيا ان كانت المتصلة كلية وحرته ان كانت حرة وهما سحان من الشكل الاول استلزام
 الاوسط للاصغر استلزاما هيا ان استلزام الاوسط لبعض الاجر كسبة
 وحرته ان كانت حرة وهذا الاستلزام مع المعصية على المحال وان كانت المتصلة حرته
 فلا يمنع سببا لاجمال لساوي الطرفين للخوان والعنصر بوسط المحر ولعاندتهما
 المحقق والخوان واللاخوان بوسط الانسان واما العدم الثاني من الاقسام
 الثلاثة وهو ان يكون المتصلة معصية والاوسط مقدمها فمعصية على الاقسام
 الثلاثة المدلولة في القسم الاول القسم الاول منها ان يكون المعدمتان موجبتين فان كانت
 المتصلة مانعة الخلو للعنصر العنصر مانعة الخلو لان اساع الخلو عن الاجر ويلزم
 للاصغر مستلزم اساع الخلو عنه وعن الاصغر فلما كانت المعدمتان كلتيهما
 وحرته ان كانت احدهما حرة وان كانت المتصلة مانعة الجمع المتصلة حرته
 مقدمها عن الاصغر وبالها لبعض الاجر ان كانت المعدمتان كلتيهما او المتصلة

لاستلزام الاوسط لطرفي هذه المقولة اما استلزامه لغير الاوسط ظاهر اذ هو من الصغرى واما
استلزامه لبعض الاكبر والاستلزام المقصود اياه وهما معنى المطلوب من الماهية واما
العلم الثاني وهو ان يكون السالبة منفصلة فان كانت مانعة للجمع ايح العاشر مانعة للجمع
لان كان اجتماع الاكبر مع الصغرى مستلزما لغير الاوسط مع الاكبر لهما معا كذا
ان كانا معا فان جلسنا وجرنا ان كانت احدهما احدى شيئا وان كانت مانعة للخلو لا يمنع
شيئا لاحتمال تساوي الطرفين فالجواب مع الجساس بوسط المحرك ولتعادهما للحسن
فالجواب مع الاحتمال بوسط الانسان واما العلم الثالث وهو ان يكون السالبة
منفصلة فان كانت المنفصلة مانعة للخلو والمعدمان كليهما ايح شاكبة طلبة مانعة
الحلو والا استلزام بعض الاكبر للاصغر استلزاما حيا ولا اوسط استلزاما حيا
اما الاول فلو لم يكن لزم بعض المدعى واما الثاني فلو لم يكن لانها المنفصلة وهما معان بعض
الصغرى من الشك الثاني هو حلف ومانعة للجمع ايضا والا استلزام بعض الاكبر لبعض
الاكبر استلزاما حيا للمسلم للاوسط استلزاما حيا لما عرفت ايضا فليعلم استلزام
عبر الاصغر للاوسط استلزاما حيا وعلمته سابق الصغرى واجتلف وان كان
احدهما حيا فانه منفصلة لبعض مانعة اكلو فقط حيا فانه لما من وان كانت منفصلة
لا يمنع شيئا لاحتمال تساوي الطرفين كالانسان والماطون بوسط اللاناطق ولتعادهما
الحسن كالانسان واللا انسان بوسط الاحتمال وان كانت المنفصلة مانعة للجمع
ايح سالبة حية مانعة للخلو سوا ذلك المعدمان كليهما او احدهما حية ولا
لصدور الانفصال الموصى الى المانع من الخلو من الاصغر والاكبر واستلزام استلزام
بعض الاكبر للاصغر استلزاما حيا والمنفصلة يلزمها استلزام الاوسط لبعض
الاكبر استلزاما حيا ان كانت كلية وحيا ان كانت جزئية وهذا ان استلزاما ان
تسمى بعض المنفصلة من الجمل الاول وسواءه حرف محال واما العلم الثالث من طرف
الكلية وهو ان يكون المنفصلة كبرى والاوسط بالها محله علم العلم الاول واما
العلم الرابع منها وهو ان يكون المنفصلة كبرى والاوسط معديها محله وحكم العلم الثاني

التي استلزام المنفصلة التي هي من احد الطرفين وبعض الاخر فانه في العلم الثالث مسلما في العلم الثاني
وفي العلم الرابع مسلما في القسم الاول والاعتبار في مادته هذا انه اذا كانت المنفصلة غير حقيقة
واما اذا كانت حقيقة فان كانت موجبة والعاشر يمنع كل ما ايح المنفصلة من حقيقة مانعة
اكلو او مانعة للخلو من حقيقة الحقيقة احسن من كل واحد من الحجة غير الحقيقة
وحيث استلزام الاكبر للاستلزام الاكبر وان كانت سالبة فلا تمنع العاشر سالبة وان منع
ما لا تمنع العاشر بل لا تمنع ايحها حيث كانت المنفصلة من سالبة مانعة للجمع لان كل واحد
من الابهة غير الحقيقة احسن من السالبة الحقيقة وحيث استلزام الاكبر للاستلزام
الاكبر الى اللاناطق لما عرفت ان سالبا من حقيقة العاشر حيث كانت المنفصلة من سالبة مانعة للجمع
ولا مانع من العلم الثاني من طرف الانسان الثلاثة وهو ان يكون المشترك حيا غير تام من طرف
واحد من المعدمان فاقسامه ايضا اربعة لان المنفصلة لما صغرى او كبرى وعلى الصغرى
فالمرسار والمنفصلة اما بالها او بقيةها وسمي منفصلة من الطرفين غير المشترك من المنفصلة
وسمي بالالف من الطرفين المشارك منها ومن المنفصلة للمشارك استجماع الشروط للمعدمن
واشتمال المر المشترك من المنفصلة مع المر المشارك من المنفصلة على الشروط المعتمدة
من الجملة والمر المشارك لها من المنفصلة في العاشر للرد من الجملة والمنفصلة في
كل شئ حيث كانت الجملة صغرى ان كانت المنفصلة صغرى وحيث كانت كبرى ان كانت
كبرى ومنفصلة من الطرفين غير المشارك من المنفصلة وسمي بالالف من الطرفين
المشارك منها ومن المنفصلة لكن ذلك ايضا بعد استجماع الشروط المعتمدة واشتمال
المر المشارك من المنفصلة مع المر المشارك من المنفصلة على الشروط المعتمدة من الجملة
والمر المشارك من المنفصلة في العاشر للرد من الجملة والمنفصلة في كل شئ حيث كانت
الجملة صغرى ان كانت المنفصلة صغرى وحيث كانت كبرى ان كانت كبرى والعاشر
هذا وما سلف تعلم كل ذلك على السبيل في الاقسام الاربعة عند الاعتبار والفاصلين
مع النتيجة جمعها والذي لا يمنع الاخرها فقط وان يكون النتيجة موجبة وان يكون سالبة
وان يكون كلية وان يكون حية ولا حاجة الى ايراد الاسماء وتفصيل القول في الضروب

لا اريد ولا انقص الاخره اقول — هذا ظاهر لان المطلوب المحمول اما العلم من قبل حاصل
 معلوم وذلك المعلوم لابد وان يكون له نسبة الى ذلك المطلوب او لنقصه الى العينة اوله
 الى العينة المطلوب او لنقصه الى غير المطلوب اوله الى اخره من المطلوب ولنقصه الى حاصل
 معدتان لا اريد ولا انقص احدهما يدل اما في العلم الاول على ان ذلك المعلوم معلوم لادلة المطلوب
 واما في الثاني فعلى العينة ذلك المطلوب مستلزم لنقص ذلك المعلوم واما في الثالث فعلى امتناع
 اجتماع ذلك المعلوم مع نقص ذلك المطلوب واما في الرابع فعلى امتناع الخلو عن نقص ذلك
 المعلوم وعن ذلك المطلوب وهي المعقولة الشرطية المستلزمة في القسمين الاولين ولنقصه في
 القسمين الآخرين والآخرى في الاسم لا بد من ذلك على حصول ذلك المعلوم وهي المعقولة
 الاستثنائية وحسب ذلك حصول المطلوب لا محالة واما في العلم الخامس وهو ان يكون لادلة العلم
 نسبة الى اخره من المطلوب ولا بد من ان يكون كذلك النسبة بحسب موقع من جري المطلوب
 نسبة هي المطلوبه وذلك اما لكونه ان يوجد شي واحد جامع بين طرفي المطلوب ان كان
 المطلوب نسبة الحاشية او جامع بينهما ان كان المطلوب نسبة سلبية شتى كاحدهما ونبت
 الاخر له او سلبية عنه كما في السهل الاول او سلبية كاحدهما ونبت الاخر جماعي الثاني
 او سلبية لطرفين له عنهما او سلبية احدهما له وسلبية الاخر عنه كما في الثالث او سلبية احدهما له
 وسلبية الاخر او سلبية عن الاخر جماعي الرابع وهذه هي القياسات لافترائه الجملة
 ولما القياسات الشرطية الاولى فممكن ان يحتملها منها واذا استلظمت معقبات على
 اخرى هذه النسب المزكون حصل الامساح لا محالة لعدم وجود معقبات لغيره من
 ساق نحو مطلوب واحد من غير واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة ذكرت
 لسان عدس القياس العترة من المطلوب لان معقبات القياس اذا لم يكونا نسبتهما
 احدهما الصافي قياس بينهما ومثل ذلك يسمى قياسا مكملا وهو معلوم موصولا او مفصولا
 مفصولا كما دلج في الباب سال الموصول قولنا جلد ج و جلد ج و جلد ج وكل واحد
 لم يعلو من راس جلد ج و جلد ج مملو به وهو المطلوب ومثال المفصول قولنا
 كل ج و جلد ج و جلد ج مملو به وهو المطلوب لا يقال بالادلة ان كانت

ثم نقول

الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى سقر لكن الشمس طالعة مع ان الاعشى
 سقر فهذا ما نرى من لان معقبات وسط قولنا طر فاسر لا بد منه من معقباته اريد
 ولا انقص لاننا نقول — هذه السقمة اما لكونها بالسنطة صحيحة حدثت ولم يخرج بها
 وهي قولنا ان النهار موجود لانها استثنى مقدم الشرطية الاولى لزم منه ان النهار موجود
 وهو عن مقدم الشرطية الثانية معلوم منه لا محالة ان الاعشى سقر او كسقطه المعد من
 الشرطية للقياس الامر اني اني الشرطي لكون النسخة المحدودة قولنا ان كانت الشمس طالعة
 لزم لا محالة ان الاعشى سقر قال — في فصل بيان الحلف واعلم ان قياس الحلف
 حاصله راجع الى ابطال النقص وذلك بمعنى كون النقص الاخر حقا او لو ان احداهما
 حقا الى اخره اقول — ثم بهذا التمام ان ليس كل ضيقه دل الحلف على ابطال
 بعضها ٥٥ مع انه ان يكون بينه القياس على معنى انها لا يلزم من العترة بل على معنى ان ذلك
 لا يقتضي ان لا يلزم من القياس ضيقه هي احص منها لان الحلف كما دل على ابطال القياس القياس
 اليه هي اعم منها لان الدال على الاخص دال على الاعم ضرورة مع ان تلك القضايا ليست صحيحة
 للقياس على ما دلرنا من العترة فاما لو قدرنا قياسا سميحة التي لا يلزم منه ما هو احص منها
 عرفة خاصة وهي صدق العرفه كما كانت صدق العرفه العامة في صدق العرفه
 العامة صدق المطلوع العامة ومني صدقنا المطلق العامة صدق الكملة القامة
 لوجوب صدق الاعم عند صدق الاخص والحلف يجب ان يساعد على ابطال احدي
 المراتب الاخر ولكن سلا مملنة عامة لم يلزم ان يكون المملنة العامة صحيحة بالنسبة المذكورة
 للقياس لا سدرام القياس ما هو احص منها بل يلزم احد الامرين وهو ان يكون النسخة هي اخص
 هي احص منها بصرف هي عليها فظهر ان قياس الحلف الذي حاصله راجع الى ابطال النقص وذلك
 نقصي ان يكون النقص الاخر او احدا فاشتماله حقا ولا ينفذ به السقمة على النقص والامام
 لهذا عدل في ما نرى من القياسات لافترائه عن بيان الحلف قال —
 واما رد الحلف الى المستقيم فهو ان اخذ بعض الناقلي الحال وبقرانه فيكون المقدم الصادقة
 متبع على الاستقامة المطلوب اقول — هذا ظاهر لاننا اذا اخذنا النقص الناقلي الحال



للمال المرئى بالخلف في المن وهو قولنا السكك كل آوصمنا التي المقدمة الصادقة وهي قولنا كل
 ما حصل من السكك الثاني من صغرى سالبه حتمه وليرى موجه كليمه فتح على الاستقامه
 لقولنا السكك كل حتم الذي هو المطلوب واما قوله وان كان لا يجب ان يرتد عند الاستقامه
 الى السكك المستعمل في الخلف فلما هذا ايضا ظاهر مما دلرناه لان السكك المستعمل في الخلف
 في المال المرئى هو الاول والذي ارتد اليه عند الاستقامه هو الثاني للناسطه العلم في
 هذا الفصل في العلم العلم مقول المطلوب ان كان موجبا لها على سائر بطريق الخلف
 بالسكك الثاني والثالث لان بعضه سالب حتمي فجار لونه صغرى في الثاني وليرى في الثالث
 ولا يلزمه بالاول والرابع لا مساع استعمال السالب الحتمي فيها وعند اربابهم
 اي من الثاني والثالث الى الاستقامه صادر العاشر من السكك الاول وان كان المطلوب
 سائلا كليا املر سائله الخلف بالاشكال الاربعة لحوار ان يكون بعضه وهو الوجه الحتم
 صغرى في الاول والثاني وصغرى طرى في الثالث والرابع فالمقدمه الحقه ان سالب
 سالبه كلمه فان الخلف على هذه السكك الاول والثالث فعند الارتداد الى
 الاستقامه حصل السكك الثاني وان كان على هذه السكك الثاني او الرابع فعند
 الارتداد ان من الرابع فانه ليس المطلوب على استقامه بل عكسه وان
 مقدمه الحقه موجه عليه اسع وقوع الخلف على هذه السكك الثاني لا مساع ان يكون
 مقدمه موجه من بل وقوعه انما يلزم على الاشكال الثاني وحده ان جعل حتم
 الاول والثالث ارتد الى الثالث وان جعل صغرى في الثالث والرابع فانه
 ليس المطلوب على استقامه بل عكسه وان كان المطلوب سائلا كليا املر سائله الخلف
 بالاشكال الاربعة لحوار ان يكون بعضه وهو السالب الحتمي في جميع الاشكال صغرى في الثاني والرابع
 فان من الاول ارتد الى الثالث وان من الثاني ارتد الى الاول انما مقدمه الحتمي والى الثالث
 صغرى وان من الثالث ارتد الى الاول للمقدمه الحقه ان سالبه كلمه فانه انما مساع الموجه
 العلم المستلزمه المطلوب وان من الرابع ارتد الى الاول للمساع المطلوب على استقامه بل
 عكسه وان كان المطلوب سائلا كليا املر سائله الخلف بالاشكال الاربعة لحوار ان يكون

المصباح الذي صعد وكبرى في جميع الاشكال فان من الاول او الثالث فالمقدمة الحق ان كانت
 ما جعلت يرى فيها اريد الى الثاني لها اذا كانت كلمة في الثالث فالثاني عند الارتداد اليه انما هي
 السالبة المطلوبة والمطلوب وان جعلت صعدى فيها ارتد من الاول الى الثالث فمرى الثالث
 الى الاول وان كانت المقدمة الحق سالبة حقيقتا لم يكون يرى فيها واراد فيها الى الثاني وان
 بالثاني فلا يلزم ان يكون المقدمة الحق للاسالبه وحده ان جعلت يرى ارتد الى الاول وان جعلت
 صعدى ارتد الى الثالث وان من الرابع فالمقدمة الحق كما ان يكون صعدى وسالبة كلمته
 فان كانت موجبة وجعلت يرى ارتد الى هذا الشكل بعينه سواء كانت كلمة موجبة وان جعلت
 صعدى لعنى لوها كلمة وصيغ يرتد الى الاول للمنه انما هي السالبة المطلوبة المستلزمة
 للمطلوب وان كانت المقدمة الحق سالبة كلمة وجعلت يرى ارتد الى هذا الشكل بعينه
 للمنه انما هي السالبة المطلوبة المستلزمة للمطلوب والى الاول ايضا للمنه انما هي السالبة المطلوبة المستلزمة
 للعكس الحكم المستلزم للمطلوب وان جعلت صعدى ارتد الى هذا الشكل بعينه وانما المطلوب
 على استقامته وانما حاطنك ما سلف بقدر على امتحان صحة ما يقتضاه كل واحد
 في العكس والدور اما الاول فهو ان اخذ معا بل السمي بالصد او العكس ولصنف الى احدي
 المقدمتين مستحق مقابل الاخرى اولى بحجة ان زادت فيه وما سلم مقابلها
 والاخر جعده عكس بعض ضرب الشك الرابع وسقط دلالة الجدل احصاء لا مع بعض
 العكس والمباح من الحدس يسمى عصب المصباح والمعليل وهو مشاء لبيان الحلف
 ولذا ذكر اورد عقيده وسعى ان يعلم ان احدهما قابل بالصد او العكس بخلاف الاشكال
 للاربعه ولما دللنا على ان الشك الاول العكس عليه عكس ولكن العكس هو احدهما
 ودرجته بسيط اذ فان احدهما صد السمي وهو ليس من اية واصفنا انه الذي اتي
 الشك الثاني لاسي من اية فابطل الصعدى بالتصاد وان احدهما عكسها وهو ليس كل
 اية واصفنا انه الذي اتي ايضا من الشك الثاني ليس كل اية فابطل الصعدى بالسكس واما
 لما عكسنا الى المقابل بالصد او العكس الصعدى سمى الا انما سطل العكس الذي السافر كان
 العكس حسد بل من المائدة وهو لا سمى الا الحجة واذا اعتبرته هذا في فرضه هذا الشكل

وعنه المثال علمت ان العكاس ضروري للثاني ان اراد ابطال صحتها والى الثالث
ان اراد ابطال ابراهما والعكاس ضروري الثاني الى الاول عند ابطال صحتها والى الثالث عند ابطال
ابراهما واما المثال الرابع فالعكاس الضروري الاولين منه اليه لعينه عند ابطال صحتها والى
الاول عند ابطال ابراهما والعكاس الضروري الاولين منه اليه لعينه عند ابطال صحتها والى
لواه سعلن الى الاول ايضا والعكاس الضروري الاولين منه اليه لعينه عند ابطال صحتها
لو لم يره واداعى عكس العكاس عرفت مساهمة في الحلف لانه في الحلف باخذ بعض
المطلوب اليه هو سيج العكاس الاخر وتقرنه بمقدمة صادقة ليسمح في الحلف بذلك
على ان بعض المطلوب محال والمطلوب اذ حق وهو عكس العكاس لعينه الا ان العكاس
العكاس بلون العكاس عن النفس العكاس والحلف بلون من الحلف الى المستقيم
هو لعينه عكس العكاس من غير فرق لانه اذا اخذ بعض سيج الحلف الماطلة ومن المقدمة
الصادقة ليج العكاس لعينه المطلوب فيها لما حوذي انما مقدمه صادقة في الحلف الذي هو
الحلف الى المستقيم بعد اخذ بعض سيج العكاس عن العكاس عن النفس وقرن باحدى المقدمات
ليسمح بمقابل الاخرى الذي هو عكس العكاس قال واما الثاني وهو ان باخذ السجعة وكر
احدى المقدمات من ماسا على الاخرى اقول انما كان ذلك وكرانه بلون بان المقدمة
مبنية للسجعة وان السجعة مسببة للمقدمة وهو انما سيج العمل احدا في الحلف عند بلون
احدى المقدمات من غير سيج سيج المطلوب عن صورة اللقطعة لتوهم انه سيج في عكس
المقدمة الاخرى حاوفا للكمية سيج لا محالة تلك المقدمة ولا يلزم ذلك الا اذا كانت الحدود
في المقدمات متباينة مساوية سعلن بل واحد منها على الاخر من عكس العكاس ليعلم ان
انسان مفكر وكل مفكر محال مثل انسان محال موجد السجعة مع عكس الذي ساج الصغرى
مثل ان يقال كل انسان محال مثل انسان مفكر مثل انسان مفكر بل هو مع عكس الصغرى كما ساج
مثل ان يقال كل انسان محال مثل انسان محال مثل انسان محال واما القضية الثاني في الاول
فان اريد اثبات الذي السالبة فاذا قرن عكس الصغرى الموجبة السالبة الى السالبة لا محالة وان اريد
اثبات الصغرى الموجبة فلا يلزم ذلك ان المالف حسنة بلون عن ما بيننا ولما الصغرى الاخرى

من ان الكبر

فبين ان الكبر لا يمكن اثباتها من السجعة وعكس الصغرى كما بينهما وان ولما الصغرى يمكن
الضرب الثاني اثباتها من السجعة وعكس الصغرى دون الرابع واما المثال الثاني فالمقدمة السالبة
في الصغرى الاولين من ماسا ما بيننا السجعة وعكس الموجبة لهما ان كانت تجري لحاج الى عكس السجعة الثانية
واما الموجبة فلا يلزم ما بيننا واما الضربان لهما ان سيج ان الكبر لا يلزم ما بيننا السجعة وعكس
الذي في الضرب الرابع دون الثالث واما المثال الثالث فالمقدمة السالبة من صحتها لا يلزم
ما بيننا لان السجعة عن سيج وهي مع عكس المقدمة الاخرى طلبة ساج حنة لا ينجح الاخرى واما
الحجة فان كانت كبرى ليلزم ما بيننا السجعة وعكس الصغرى وان سيج في الصغرى ليلزم ما بيننا السجعة
وعكس الكبرى ثم عكس السجعة الثانية ان كانت الكبرى موجبة ولا فلا واما المثال الرابع فلا يلزم
بان شي من مقدمي ضرورية الاخرى الضرب الثاني صغرى الضرب الثالث فانه يلزم ما بيننا السجعة
وعكس المقدمة الاخرى قال في السالبة مقدمات صغرى المطلوب واطلب
كل ما يلزم عمله على كل واحد منها في الحجة المفردة الى اخره اقول ليس كل استقانا
معرفة العكاس الصحيح من غير الصحيح الا ان يعلم المقدمة طلبية والسالبة مقدمية والامور
حرة ومنها طلبية وقد عرفت مما قبل ان الحركات الحقيقية لا يلزم على التي السالبة المحركة
هي الهات فقط وسعرت في قول لهما ان اثباتا سيج في السؤل الى الاستحسان التي
لا عمل على غيرها سيج في البضا على فحولات لا عمل عليها غيرها اعم منها والمحولات
اذ من ماسا فاذ اردت السالبة مقدمات العكاس صغرى المطلوب واطلب كل ما يلزم
عمله على كل واحد منها في الحجة المفردة اي من انواع والحركات والفصول والحواض والعوارض
ايضا جميع المحولات الحجة لعل واحد من محولاتها اي اطلب ايضا جميع ما يلزم عمله من انواع
والاحاسر والفصول والحواض والعوارض على كل واحد من هذه الحجة المحولة على الطرفين
وهذا مجموع محولاتها فاعلم ان السالبة مقدمات واطلب جميع ما يلزم واحد منها على كل
احد الوجوه الحجة فاعلم ان السالبة مقدمات واطلب جميع ما يلزم واحد من الطرفين وعلى
وصلا وصلا خاصة وعرضا عاما وجميع الموضوعات موضوعا على الحد الوجه الحجة
الفقه ما بلغت هذا في الايجاب ولما في السالبة واطلب جميع ما يلزم واحد منها لانك

من ان الكبر

اذا حصلت جميع ما سلب عن كل واحد من الطرفين بعد حصول كل واحد منهما
 لا يفرق في السلب عن ما سلب عن الشيء من ما سلب عنه الشيء اذا تعلق كل واحد منهما على الآخر
 على ان الكتاب في الموضوع الذي يمتنع من المحمول عليه ولا يمتنع على كل واحد منهما على الآخر واما
 لفظ هذا في قوله واما السلب فاطلب جميع ما سلب عن هذا ولا حاجة الى طلب ما سلب عنه
 هذا اسان الى كل واحد من الطرفين والمعنى ما دراهم وهذا من طر لا يما يحصل الاستغناء
 لطلب ما سلب عن الشيء عن طلب ما سلب عنه الشيء وبالعكس ان لو كان للسلب عن كل شيء عن
 سلب عنه ذلك الشيء واما ما لو كان لو لم يكن من سلب عن شيء سلب ذلك الشيء عنه
 وهو ممنوع فان المحمول المتعارف مع سلبها عنها في الجملة واسمع سلب كل الحقان عنها
 ٥ الحاصل بالفعل والضا حله في الفعل المتبني الى الانسان فانها كانت السلب عن الانسان
 في الجملة مع اسامع سلب الانسان عنها ادخل في الفعل وصاحب الفعل انسان بالضرورة
 لم يحصل الاستغناء ما عدا عن الآخر في بعض المواد في بعض النسخ
 وقد حصل بالفعل ذلك واما قوله ولا يمتنع على الاوصاف المتحركة من الطرفين سلبا
 واحكاما لما مر فلما نريد بذلك ان طلبك ما يحمل على الطرفين معا واستلبي عن الطرفين معا
 لا بعد ما عدا عن الانسان في الثاني والسا لسن في لسانه ولذلك لا تغد طلب ان يحمل
 المطلوب هل يحمل على مسلوب من موضوعه لان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا يوجب هذا
 فسر طلب ما بعد فاذا استقصيت هذا البحث فان مطلوبك والحاصل فان وجدت
 في محولات كل افراد موضوعه ما وضع لكل فرد محموله ثم ما سلك من الاول وان مطلوبك
 سالها وحدت في محولات كل افراد احد طرفي المطلوب ما سلب عن كل افراد الآخر
 ما دلم موضوعا بالوصف العناني ثم ما سلك من الاول والرابع ايضا لا يحل من مثل هذا
 السلب من الاول اذا كان السلب عن كل فرد محمول المطلوب من الرابع اذا كان كل
 افراد موضوعه وان كان مطلوبك الحماحي ثانيا وحدت سلبا واحدا طرفي المطلوب
 معا كلها او لا حدتها ولا اخر حتما ثم ما سلك من الثالث من الاول ايضا لا يحل من
 ما هو موضوع لموضوع المطلوب الى ما هو محمول له لكن بعد هذا العكس يجب ان يكون

لأنه

وضع ما هو موضوع لمحموله من الرابع ايضا لا يحل من ما هو موضوع لمحموله المطلوب الى ما هو
 محمول له للبعد هذا العكس من الاول وضع ما هو موضوع لموضوعه لها سواء كان
 الى الحل او الى الحماحي وان كان مطلوبك سالها حتما وحدت في موضوعات كل افراد
 الموضوع المطلوب ما سلب عن بعض افراد محموله او في موضوعات بعض افراد موضوع
 ما سلب عن كل افراد محموله ثم ما سلك من الثالث وان وجدت في محولات بعض افراد موضوع
 المطلوب ما سلب عن كل افراد محموله ثم ما سلك من الاول وان وجدت في محولات كل
 افراد محمول المطلوب ما لا يحمل على بعض افراد موضوعه وهو المراد من قوله فان
 وجدت في محولات احدها ما لا يحمل على بعض الآخر او وجدت في محولات بعض افراد موضوع
 المطلوب ما لا يحمل على كل افراد محموله وهو المراد من محموله فان وجدت في محولات بعض
 احدها ما لا يحمل على الآخر ثم ما سلك من الثاني وان وجدت سلبا على كل افراد البعض
 افراد موضوع المطلوب وسلب عن كل افراد محموله ثم ما سلك من الرابع قال
 في العكس هل المطلوب اولاً ثم انظر الى القول المسح له الى اخره اقوال
 لما علمنا صورة القياس في القضية السالبة معدومة فقد اشار الى القضية لتحليل القضية
 التي لا يكون على صورها الحقيقية الى صورها ادلست كل ما من ذلك او تودع السلب
 ٥ من معدوماته بمنزلة الفعل عن التسمية بل ما كان مركبا معنوية او متخفا عن ترتبه في
 او مضمرا في شيء او مبررا فيه وان فاما اردت التحليل حصل المطلوب اولاً ثم انظر
 في القول الذي جعل سلبا له فان لم يجد فيه مقدمة ساراك المطلوب لم يل القول
 سلبا له وان وجدت فاشترط في كل حد من المطلوب او في احدهما فقط فان كان
 كلها ٥ ان العكس اسسائنا وبذلك المعرمة مقدمة الشرطية ولا بد من ان يشارك المطلوب
 في احد حثيها وبما انه صفة في الآخر وضع المقدمة الاستثنائية من الحماحي ما بين
 المطلوب ادلا من ذلك وان كان اسرالى في احد حدي المطلوب فان العكس لفرانيا
 فانظر الى موضوع المطلوب او محموله لعنصر كذا الصغرى والذي يتم صم الى اخر من المعرمة
 الحماحي كمن على الآخر من المطلوب على احد الحماحيات المتألفات الاربع المدلولة فان تألفا

نقط

فأجبر الآخر من المعنى وهو الوسط وحررت لك المعنى بأن الفعل مثل القياس والتمتع وإن لم
 سألنا إلى لم يعرف اللفظ يحمل الحرف الثاني من المطلق على الحرف الثاني من المعنى ولا بالعكس ولا
 سلب أحدهما عن الآخر فليس ذلك الحرف الوسط ولا القياس سلباً بل مركباً وحيداً لا بد من أن
 يكون معقوماً لغيره سائر الحرف الآخر من المطلق وكان بينهما وبين المعنى الأول معقوماً
 آخر فالق من كل معقود من بينهما أسيراً ودرج منه إلى سبعة حتى إلى أن تصل إلى العاشر
 العشر من المطلق وإن لم يجد اشتراكاً من معقودين منها فمال إضماراً وتحتاج إلى استخراج
 وسط جامع بينهما سلاً ومنه أن مطلقاً كل أط ووجدت حركات وخرجت وظهر
 قط معد وحدث معد من كل واحد منهما سائر المطلق في أحد غير ذلك ليس من هذه
 المعقودات الثلاث اشتراكاً وحيداً أن حصل للوسط جمع من مخرج ووسط الجمع من
 دوط معدتم القياس الفعل والأفلا وقوله ويجب أن لا تغفل اشتراك الألفاظ
 وإعلامها على اشتراك المعاني وإعلامها برؤاها لحساب لا بعد اتحاد السبعة والمعد
 في المعنى عند اتحادها في اللفظ ولا إعلامها في المعنى عند اتحادها في اللفظ والعلم
 بل علك أن يحمل بطر فيحصل المعنى ولا يلتفت إلى اتحاد الألفاظ وإعلامها كالـ
 في استعراز السالج القياس الذي سيج الحرف الثاني الذي تحت إلى آخره أقول القياس
 الذي سيج بالذات المطلق الحرف الثاني سيج الحرف الثاني الذي تحت وعلى المستوى على بعضه
 أن كان له على بعض بعضه وسائر لوازمه الخاصة واللبية ولذلك العاشر
 المسج للحرف بالذات سيج الحرف الثاني سيج الحرف الثاني بالذات فانه سيج
 بالعرض ما سيجها ونحوه أصال العلم أن القياس سواها من الأول أو غير سواها من معقودها
 هسن أو أحدهما فقط حله فانه إذا قام بالفعل على سبب الأول إلى الآخر فانه قام
 على سببه إلى كل ما سبه إلى الأول وسط سبه إلى الآخر البية وذلك لعدم ما سيج آخر في
 اللفظ مع هذا القياس وعلى سبه سائر له في أحد الأوسط والآخر على سبه إلى البية
 إلى المشار إلى الآخر في السبب إلى الأوسط ملون سبه مع سبه وقام القياس على سبه
 إلى الأول ما هو موضوع للاصغر لأن إذا سبه سبه طبعه حتى سيج أن يصير في القياس الأول

مستقل هذا القياس في اللفظ على من السبب طر لغير اتصاله بالأول إنما قياس واحد
 وذلك إنما ملون في القياس الأولين من الأول والثاني والآخر الثالث من الرابع ملون سبه تحت
 كالـ في السالج الصادقة عن مقدمات كاذبة هذا عن سيج إلى آخره أقول ربما طر أن
 القياس الصالح المعقودات الصحيح المؤلف لما استلزم المعنى الصادقة لزم أن القياس كاذب
 للمعقودات الصحيح المؤلف لا تستلزمها وليس كذلك أما الأولى فلكل المعنى الحلية المصلحة لا
 يعكس بعضها بالعكس المستوي ولما ما ملانا إذا قلنا لهما أن القياس صادق المعقودات
 صحيح المؤلف أي السبب الصادقة وقلنا للمعنى صادق المعقودات أو ليس صحيح المؤلف
 لم يلزم أنه لا سيج السبب الصادقة ولا أنه يتبعها لأن استلزام بعض المعقود لا يمنع عكس المال ولا
 بعضها إذا عرفت هذا ما علم أنه قد يلزم السالج الصادقة عن القياس كاذب المعقودات
 ما إذا قلنا كل إنسان حجر وكل حجر حيوان لزم منه تع لزم معقوده أن كل إنسان حيوان
 مع صدقة الاتحاد الصغرى كلبه صادقة والذي كاذبه يحمل واحد من الأفراد
 أي يكون سبه محموله إلى كل واحد من أفراد موضوعه كاذبه وإن السبب من هذه الصور يكون
 كاذبه أدلوه صادقة وأصداً ضد الذي الذي هو صادق وصفنا إليه الصغرى الصادقة
 أي ضد السبب صادقاً ملون صدق المصادق من حمل واحد من الأفراد وأنه حال وفي عهد
 الموضع لا يمنع لزوم الصادق عن القياس كاذب المعقودات سواها من اللزوم فكل واحد من
 الأفراد وفي بعض فقط ولا يخرج عن القياس ذلك معكرو وأعلم أن في هذا الموضع
 أحكام آخر بردها الإمام ويحذر بها البحث بداية في القياسات المولفة
 معقودات معابله بالتضاد أو المفاضل للفظ لزم منه سلب الشيء عن بعضه أو عدايته
 أو عدايته المساوية له ولا بد من اشتراك المعقودات في أحد أو لآخر من اللفظ
 في المعقودات الثانية فذلك يدل اسم أحد ما يوافق لغيره أو طبعه ويحمل عليه يحمل مقابل
 ما حكم به على أحد في المعقودات الأولى لقولنا كل إنسان آدمي ولا سيج آدمي سبه كذا شيء
 من إنسان بشر فأكود البلية مرادفة ولا تفرق الشك الأول من ذلك حتى يفرق كذا
 الأوسط باللفظ وأحد كذا الذي معابله للصغرى في المعنى وأما ما سائر الأقسام فيلغى

مراد في الاصغر واللازم وهذا العاشر يستعمله الحدوث ايضا فان لو وجد من الجسم معدوم
 ويرى على اعضائها ما كان ما وعرى معها ليس هو الجسم العاشر في المصادق
 على المطلوب الاول وهو ان جعل المطلوب معدوم في ماس من ماس يتبدل احد جدي
 مراد في احسان الا في الحدوث لعلنا دللنا على ان كل شي كان في كل شي كان في كل شي
 والمطلوب في واحد فانه مقدمه جعلت لغير المطلوب وطرفا للمقدمة الا في لفظان
 مراد فان كان في الماس المطلوب معدوم في ماس واحد وقيل في كل الماس في ذلك الاعلى ضعفا
 العقول وقد يقع في ماسات كثيرة متساوية بان من المطلوب معدوم في تلك المقدمة انما
 ثبت بماس واحد معدوم لغير المطلوب وكما ان العاشر من العقول اقرب
 البحث الثالث في استسلاف المقدمات استسلاف المقدمات طريق في
 التبتكيت وهو ان يعدم على معدوم الماس المسبق للمقدمة التي يرد ان يغلد الجسم جميعا فاما
 اخر مسجرا اما اسدا او بواسطة لئلا ينفطن الجسم للجمله التي فيها ماله انك اذا اردت
 ان يغلد الجسم جميعه حل ح آ ومقدما العاشر المسبق له حل ح و حل ح ب وحل ح ب
 الصغرى ولا ياحد الاصغر في مقدمه والاوسط في كبرى فيحصل منها ماس مسج
 الصغرى لذاته او بواسطة ماسات اخر ولذا لا يعمل في كبرى وحسب بل هو اطلاق
 الجسم على العاطل الواقع فيها اقل ماس في الاستسلاف ان كان ماسا فهو
 العاشر المسمى الذي مر الى اخره اقول ههنا امور يشهد الناس بظن بعضها اية قياس
 وبعضها انه بافع منفعه الناس وماسات اخر مخيرة لا تدور في الاسارة الهاد من عمله
 ذلك الاستسلاف وهو عمار عن ايات الحكم في كل لوجود اما في جميع جريانه وهو الاستسلاف
 التام لعلنا الحيوان والنبات والجماد متخز في محل جسم متحرك في كبريانه وهو الاستسلاف
 ان قصر لعلنا استسلاف الحيوانات موحدا في الاله والانس والروايب والطيور وحرك
 فلها الاستسلاف عند المصنف فدل على كمال الاول بقيد العلم لا عند الراد الى العلم
 الطبيعي يرجع الى ماس صادق المقدمات وهو العاشر المسمى الذي مر في حقيقته فاما في
 هكذا كل جسم اما حيوان او نبات او جماد وكل واحد منها متخز في محل جسم متحرك واما

الثاني فلا يقيد العلم لا عند الراد الى العلم الطبيعي لا يرجع الى ماس صادق المقدمات لا عند
 الراد اليه بقيد العلم لا عند الراد الى العلم الطبيعي لا يرجع الى ماس صادق المقدمات لا عند
 فان المقدم حق فالله في حق مقدر النظمه متنوعة لاحتمال ان يكون جسم ماس استقر من الحيوان بخلاف
 جسم ماس استقر منها في الجماد فانه عند المصنف محرك فله الاعلاء والاستقرار في جميعها
 الحدوث ومن عاداته الاستقرار على دهر الصغرى او على الكبري لما راس في الماهين ومخالفة
 للقياس طاهر اذ في العاشر يستدل بالعلم على كبرى في الاستسلاف بالعلم منه ومنها
 التمثيل وهو عمار عن ايات الحكم في كبرى لوجود في جرد في اخر معلل عن مشر
 منها في بيان السما محدثة لان النبات محدث وهو معلل بالجملة المشتهر له منها صلون
 السما ايضا لذلك واللازم بخلاف العلول عن العلم وانه محال وله اربعة حدود
 الاصغر واللازم وهما السما والحدوث والاستسلاف والمشارك والاصغر والاولى
 وهما الجسم والنبات وهما الصغار الخاصة بالحدوث وسموية ماسا والاصغر في عمار والمشارك
 له في الاوسط اصلا واللازم في الاوسط حاما واما الاكمام بعد عن تعريفه
 وعن حدوده لاستهان من اهل النظر وقال لو ثبت ان المصنف لسوت في محل
 الوفاق هو العذر المترك منه ومن محل الخلاف وسب ان محل الخلاف هو في مشارك
 محل الوفاق في عالمية ذلك الجسم حصول الشرايط وارباع الموانع لزم من سوت
 الجسم في محل الوفاق سوت في محل الرابع لا محالة وهو طاهر لانه حسب كبريانه في الصور
 الرقاسه بان يعللها بان النبات حاد ماس الجسم عليه للحروف فلهذا كانت الجسم عليه
 للحروف ماس السما حاد ماس الجسم حاد ماس النبات حاد ماس السما حاد ماس الجسم حاد
 فالله في حق الجسم استسلاف العذر المشترط بطريق احدها الدوران والنام منه اما
 شتمونه طريقا وعلمنا وهو ان يعلول الحدوث حاصلا في جميع صور وجود الجسم
 ومعدوم في جميع صور غدهها صلون الجسم مديرا للحروف وجودا وعدما وحل
 مدار هو علمه للذات الجسم عليه للحروف وعذر التام ايضا لذلك الا انهم يعللون في
 الحدوث حاصلا في بعض صور وجود الجسم ومعدوم في بعض صور عدمها وهو في بعض

لان مرجع الطرد والعكس الى الاستمرار في المسار له فيها علم القطع بان
 الحدوث حاصل في جميع صور وجود الجسم ومعدوم في جميع صور عدمها ومن النش اساع ذلك
 او عشره عامه العصر اذ يجوز ان يشذ عن اسرارهم حري هو غير محذوف اللهم الا ان يسوا
 ذلك الطريق اخر غير الاستمرار الذي لو ثبت ان الحدوث حاصل في جميع صور وجود الجسم لو كان
 في العمر ولا حاجة الى الاصل للبدور في العمل ولا الى انته مقدمات الدوران لا حسد
 سيطر بها ان هذا السامح وطلسم محدث فالتماخذه عن حاجه الى الشا هو للراد
 من قول الكلام ان التمام منه انما يحق لو سنا انه انما يستلوص من العلم للوصف حاصل
 في النوع فلا بد وان يعرف سوت الحكم في النوع ليم الدوران للرد لكل لو سنا انما يحق
 وفي كلامه لعدم واخر لان المستلوع ان يراه هذا لعل العلم منه انما يحق لو سنا انه انما
 يستلوص من العلم للرد لكل لو سنا انما يحق لو سنا انما يحق لو سنا انما يحق
 حاصل في النوع فلا بد وان يعرف سوت الحكم في النوع ليم الدوران لانه لا حاجة اليه
 وليس سنا مشوبه بعدم الالتفات الى العلم ان كل مدار علمه للدار كان في العلم
 والشرط المساوي لها والمحلول وعدم المانع المساوي له والامور المعصيه لقبوله المحل
 للحكم المساويه له مدار علمه ما در علمه من العلم براد لوجود العلول في جميع صور وجوده
 واحدا منها وسجد في جميع صور عدمه مع ان سنا منها ليس لعله للدار وهو لا يرد من قوله
 ولا في سدر الدوران التمام لا يلزم العلم لاحتمال احد من العلماء شرط العلم اوراقها
 للمانع او حقا للقول الطريق الثاني في انما علمه الكدر للشر القسيم
 الذي لا يكون متوقفا على السبب لا يجب بل ان يقولوا لحدوث البناء انما يكون للونه
 موجودا او للونه فاما سفته او للونه حتما والاولان باطلان والاولان باطلان موجود
 وطل فام سفته محذوف من العلم باله وهو ضعيف للوجود لدر لعله في ذهاب الشك
 الشا بطلها الكلام عنه في هذا الباب وبعبارة ان يقال لتسلم ان الحدوث معلل
 لعله اذ لو وجب بطل حكم ان يكون معللا لعله لوجب في علمه بل للعلم ان يكون معللا لعله
 لغري وهذه الاعمال الى علمها به وليس سنا انما يحق لو سنا انما يحق لو سنا انما يحق

في العلم بالشار

ماله الحدوث اذ من الاحكام ما علمها دوات معروضاتها وليس سنا لعله بالوصف الخارج
 للعلم بالشار الاوصاف مما دلت من الاسم وعدم الاختصار طاهر ضروره وجود ثالفة
 من الماء والراب ولونه مصنوع الادق وما ناعارها من اللوازم والعوارض من علمه ان يقولوا
 انما سنا بطلها فاما حدتها فان كان عند علمها فانزوه او لعلها لو كان في العلم
 لعلها علمه لو كان من ابدنا حصل لحدوثها وفي دها طاهر اما الاول فلا علم الحدوث
 بل ان علم عدم الوجود فاما الثاني فلا ان الصفات والاعتبارات فليس بالحق على الباحث التبر
 ثم علمه لحدوثه وليس سنا الحصار الاوصاف في الاقسام الثلاثة المذكورة وان كل واحد
 الاول ليس لعله للعلم بالشار بل يلزم من ذلك ان يكون للعلم بالشار في العلم بالشار
 الامور الثلاثة او مجموع اثنين منها لا ط واحد منها وحده وليس سنا انما يحق لو سنا انما يحق
 استمر منها وظل في التماس للعلم بالشار انما يحق لو سنا انما يحق لو سنا انما يحق
 وهما الجسم السامح والحكم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار
 في التمام لا يكون لعدم الحدوث بها البها هذا الوجه مجموع تلك الوجه واما ما ذكره الامام
 من ان مرجع هذه الاسئلة الى منع المحصر وطاهر والامر لذلك وليس سنا انما يحق لو سنا انما يحق
 انما للعلم بالشار ليس لعله بل يلزم من حصولها في السما حدوث التما واما يلزم ذلك ان لو كان علمه
 اعني العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار
 شرطا للعلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار في العلم بالشار
 مانعه منه ومنها الضمير وهو ما سكرت لراه اما لوضوحها كما يقال هذا الحلال
 حرجا من المزلنا الى المحيط وهما سنا وان واما لا حلالها كما يقال هذا الانسان لخالط العدو
 كان سنا الشعر ومنها الدليل وهو ما سنا من اماري حده الاوسط اما ان لا لاري في هو
 اذ واحد للاصغر سعة الار لا محالة يكون على بطم التخل الاول لو صرح بعدم سفته كما يقال
 هذه المراه ذات لن هي بدولت ومنها العلامة وهي ما سنا من اماري حده الاوسط اما انما
 الطريق حتى لو صرح بعدم سفته انما سنا من موحين في الماي كما يقال هذه المراه مصفاة في
 حلي واما احقر منها حتى لو صرح بعدم سفته انما سنا في الماي كما يقال ان الشجان ظلم

لان الحجاج من سحابة وظلما ومنها الراي وهو مقدمه محموله بذكر دائما في خطابه ممتله
 واذا عمل منها فاسا في الاعل بصرح بها على انها تجري وتحرر في القولم الاصدق
 بصحون والاعدا يحسدون ومنها العباس الفراسي وهو قياس الاوسط منه بدنه
 لوجود الانسان والحولن افر غنا طوق ومن ساهنا ان يبع خلق فذلك الحجة وذلك الخلق لان
 معلوله عليه واحد فاذا وجدت تلك الحجة للانسان جديس لوجود ذلك الخلق لا اسد لا
 احد المعلوم على الاخر كما يقال ان ريرا سحابة كانه عرض الصدر كالا سدر للذلك العبد
 سلم ان المراتب الواقعة في اسد الحكم مسبيع احلاق النفس كما يستغ هذا البدن
 واسات ان ذلك الخلق من يوايع للمراج الذي سبعة تلك الحجة والنفس يمنع في ذلك يصح كحوالات
 المسار له لذكر الحيوان في تلك الحجة وان كان من له تلك الحجة فله ذلك الخلق ومن ليس له
 كحدس خمس موي ودرسته محله بان ذلك الخلق من لوازم تلك الحجة ولا يصح ان اللارم
 لها خلق افر وجوده اربعة المثل للانسان لريده هو الاصغر والخلق الشاعه هو
 الابر والحجة لعرض الصور هو الاوسط والحولن الاخر عن الناطق كالا سدر هو الممارك
 للاصغر في الاوسط وهو سته الدليل من حيث ان الاوسط منه لعرض الصدر
 اذ اصل للاصغر سبعة وجود شي افر له كاشاعه والمثل من حيث ان الحكمه است
 في حري لوند لوجود من حري افر كالا سدر معلق كحشي مشترك بينهما ومنها الغنم وطير
 انها ستهها قياس ومصاده ظاهر كانه من لم يعز بها مقدمه لعري لمحصل منها وملك
 المقدمه قياس اخراني او استشاي لم يقد سته وايضا فاما فلنا الحولن اما مايت
 او ازال لم قلنا للذات مايت لسبع ابر ليس يازل فلو نه مايتا سوا احد سته او مينا
 نقياس وليس للفته مده يانر اما اذا احد سته وطاهر واما اذا احد سته نقياس
 فالمفند هو كلك العباس لا الفته لان الفته لم فاده الفته بذكر الافنام والخطاها
 باليات
 قال اليك العباد في الزمان المبطون
 طولوني هذا الباب الى العلم اقول
 للامام نزل الكلام في الزمان ومعلو انه الذي
 هو قرت من ربع المبطون وقال انك لما عرفت الرب الصريح من عن الصريح فاذا وقع الرب

الصحيح في معديات بعينه ٥ العباس ركبنا من معديات بعينه ردا صححا استحا بالضرورة المطلوب
 ومعلو علم بعينه وهو ان اللارم عما هو ساهه لحيان فلو ن لعتنا محسد لعلم ان المطلوب
 بعينه وما ليس كذلك اما العباد المعديات او لعتنا الرب لعلم ان لا يصح سته بالالموت
 اليه وتوجه التسوال لاجواب الذي طرح عن سوال من قال لزوم الصريح عن المعديات ان كان
 ضروريما وجب اشراك العقلا فيه والا فليقتصر على لطر افر ولزم السلسل ان يقال للزوم
 ضروري قوله لو كان كذلك لوجب اشراك العقلا فيه فلنا لا سلم واما يلزم ذلك ان لو كان
 حرا فكل يدرك تلك المعديات مع الرب المخصوص وهو ممنوع ولا اعرف القول والمفرد
 ضروري استا وضروري للزوم عن الضروري اما لو اسطر واحد او لو ساطط شان كل
 واحد منها ذلك في حلال في الحولن واما نحن فنذكر ما قيل في الزمان ليلون الشرح مع الاصل
 حاما لجميع اهل هذا العلم ولا راي في هذا الباب ترميد الحجاب بل الواجب ان الرب
 والحج في كل موضع عن سوال الذي ذكره الامام عليه فبقول المعديات التي هي مورد الابتنه
 لعتنا معديت او عن بعينه ان ذاب سته معديت افر سته عليها في حياها وهذا
 بالاهتق الى معديت عن معتقده في نوعها الى السات شي افر دقا للذور والسلسل
 الخالص والمعديات المستوفيه في نوعها عن السات شي مادي القياسات وهي سته
 عشر صنفا الصنف الاول الاوليات وهي التي يلدو عليها العقل لانه فخر سته
 دون سته من الاسباب الخارجيه عنه من علم او خلق لخلق او اوصافه من قوى النفس
 ولا يوفق للعقل في ذلك والاعلى لصور لعلها المعز فاده من لصورها سار على
 الصدوق بها من عن العفله عنها فاما ما سئل فاولا الحل اعلم ان الحش والاشيا
 المساويه لشي واحد مساويه وليس ذلك من ساهه الحش اذ الحش لا يدرك الحل بل
 المحصور من الحشيات فان الامام ههنا امحالات الاول اما الحد العقل
 حازما بل من الامور الحرفه بالاوليات مع ان الحش عر حازمه الى اخره اقول
 ليسلم بان علمنا بان ردا الذي راساه بعد ما عاب عننا هو الذي راساه فذلك علمنا
 بان ما في الدار من الذي اذ حازها عنها لم سته فها ما مونا بل لم سته اما سله

١٠٤

العقبات

فصل في تحقيق علم العلوم الدقيقة جازان محرم علمنا ان الواحد نصف الاثنين في القوة والوثوق
فاما الاحتمال في قوة ادعاءنا الخلق على العقل وذلك دليل التفاوت وليس التفاوت مع علم الاحتمال
لأنه لو كان كذلك لكان العلم ان الحزم غير صحيح قوله في ان عدم صحة الحزم الاول احتمال ان
الله تعالى خلق شخصاً من غير جميع الوجوه فلما لا سلم تمام هذا الاحتمال فان وجود شخص
مساو لغيره من جميع الوجوه محال لا سيما ان حصول الاشياء بدون الاستيذان لا يمكن ان يقال
الله تعالى اعدم ربه الذي راساه اولاً وخلق شخصاً من غير جميع الوجوه وعلى هذا لا يلزم
وجود شخص مساو لغيره من جميع الوجوه كما نقول هذا الصانع ممنوع من خلق شخص مثله
جميع الوجوه في تلك الاوقات غير محال او عين سواء لعدم ربه الذي راساه قبل ذلك او العدم
اما على القول بالفاعل المجاز فلا يلزم من سببه خلق الانسان من لطفه صادفت الرحم والعقد
منها علقته ثم تصغه ثم عظم ثم خلق اللحم للعظم ثم خلق العسل الناطقة ولعلها ثم ما علقته
منه من معلومه على ما لفظ هذه المراسم كتابه العزيز واما على القول بالموجب فلو ان
علته الدائمة جازله اذ من علمه انما صادف لطفه الرحم والعمادها حيوانا
وبما هافه طرة معلومة وذلك حاصل واما قوله في عدم صحة الحزم الثاني مع ان قبحه
ذلك اي العلة ما في الدار اي مادته والكمالات قائم في العقول على ما لا تسلم قوله لا بها احتام
وقل حزم قبل الصفات ما قبله سائر الاحكام فلما لا سلم صدق الذي واما القول
ان لو كان كقول كل صفة للصفة شاماً وهو ممنوع فان ما كان ان يكون قول لبعض الاجسام
لجميع الصفات خصوصية جسمه المعينه او لا من بعضه غير حاصل لغيره من صفات او خاصية
او اخرج ثم علم انه ليس كذلك سيما ان العلم العالي لا يلقى في احوال حصول المعلول بل لا بد
معها من مكان وجود العلم الفاعل ولعمري ما العدم لسانه سيما ان العلم العالي ما في الدار
اي مادته من الكمالات قائم في العقول التي لا تسلم انما هي الحزم لعدم الاعلانات فان الاحتمال
في الامور العادية مع احكامها لا سيما ان عدداً وهذا يمنع الاخر من ان يكون العلم العالي
وطب الذي يصري في سببه الحاصل وهو منع عام متوجه على جميع ما ذكره من هذا الخبر
في الامور العادية التي مادته مستند او محتمل لا يقبله البتة واما قوله في عدم

نذكر

بالاشكال عند منع ان هذا الحزم لو كان حصوله مستتباً لكان العلم ان حزمه انما حصل هذا الحزم المتعارف
تلك الراهين للامور ليس كذلك الى اخره فلما هذا انما سوجه ان اوله من ابطال هذا الاحتمال اما ادله
العتبة ان يكون حزم العقل مادته من الصفات مستتباً للاكمله وهو ممنوع فان العقل حزم من صفات
الصفات من غير الصفات الى سبب الراهين وحزمه ما كان هذا الاحتمال يتأصل في الراهين ولا ما في صفاتها
فان الماي لو كان هذا كونه مقتضات اوله فاما ان يكون مقتضات على وجه يلزم منها السعة
اولاً فلان الى اخره اقول لم يلزم ان يكون العلم بالمقتضات ضرورياً ولا محتملاً بلها
ضرورياً وبلزوم المطر عن تلك العلم المركبة على ذلك الوجه ضرورياً وهو ممنوع او الضروري
هو الذي لا سوقف حزم العقل في الاعمال لصور طرفة واللائق من الضروري ليس كذلك
صرون توقعه في الضروري الذي لم ينف فيه فاك الدائم هب انما ساعد على ان الواحد
لصف الاشياء واما حزمه ضرورة غير قابل للاعتمال الى اخره اقول لا تسلم قولنا
الممكن المساوي الطرفين لا يرفع احد الطرفين على الآخر الا لرفع وان حكم الشيء حكم مثله
اذا الصورنا طرفيهما على الوجهين في قوة قولنا الواحد نصف الاثنين فاما من علمنا
ان للمساوي الطرفين هو الذي يشبه الوجود والعدم بالنسبة الى ذاته على التقوية اي لا
نقصي ذاته شيئاً منها وان سرح احد طرفيه على الآخر هو ان يحصل له الوجود دون التقدم
او العكس وان المرح للشيء هو الذي سرح لوجهه على ان يكون حزم ان المساوي الطرفين
سرح احد طرفيه على الآخر الا لرفع طرفة ولذا القول في القضية الاخرى واما طرفة
لعمري حصل السواء فذلك لعدم السحور بالاحل ولما عدم السحور بطرفه فلا سيما
السواء عند لصور الاخر التي لم يلزم ان السواء في العلوم المتعينة غير جاز فان
الاوليات والمطربات كلاهما يحصلان مع حصول السواء بينهما واما قوله لا بد ان يحصل
للاحتمال ولو على بعد الوجوه لم يحصل اليقين واللام حصل التفاوت وضعف اما اولاً
فلانه لا يلزم من التفاوت من عينيتين لهما السواء في (احدهما) دون الاخر لان السواء
اعم من هذا التفاوت ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص فحصل اشراهما في عدم
النقص مع التفاوت بينهما ان يكون احدهما لعمري عند العمل من الاخر لانهما من جهة العمل

او من مبررات ضرورية وكون الاخر مساعدا من مبررات نظرية وان كان بالافضل انتهى الى
مبررات ضرورية واما ما سألناه من قوله اذا حصل التقين لم يحصل العاوت بقوله
اذا حصل احتمال البعض لم يحصل التقين ثم من هذا ما لا قول حيث قال واللام حصل
المفاوت اذا حصل البعض لم يحصل التفاوت وانه دون صريح فلو كان باطلا بال الرابع
هو ان جمهور المنطقيين اعترضوا في المعنى مع الاعتقاد المطابق الحازم اعتمادا ناسا وهو
اعتمادات الامر لا بل ان يكون الاكثا اعتمادا الى اخره اقول ان كنهنا بالمعنى فذلك
الاعتقاد الثاني ان كان بعضا الحازم فلا شك ان معنى هذا المعنى لكن يجب ان معلوم الاعتقاد
بال امر كما العلق به الاعتقاد الثاني بل لا يجب ذلك الا في الاعتقاد الاول والامر
السلسل وان عصبه ما عصبه في اعتقاد اخر وهو اعتمادا ان لا يكون الامر الا كما
اعتقد ولا شك ان معنى هذا المعنى ان لا يكون المعنى على ما لا يكون اعتقادا بهذا المعنى
لا يكون بعضا الحوا ان لا يكون بعضا هذا المعنى وبلون حازما اذ لا يلزم من عدم اعتماد الاعتقاد
ان الامر لا يكون الا كما اعتقد اعتمادا اعتمادا ان الامر ان لا يكون الا كما اعتقد وما
نولد ذلك ان التقين ما هتة مره من هذين الاعتقادين ولا يجب ان يكون معنى هذا
للحز والامر وهو انصاف الحز حقيقة الحل وانه محال بل ان يكون كل منهما حازما
والذي يجب لوجه اليقين ما العلوية هذان الاعتقادان مثلا اذا اعتدنا حدوث العالم
مع اعتقاد ان الامر لا يكون الا كما اعتقدناه ان حدوث العالم بعضا العلوية الاعتقاد
به وبلون احد من الاعتقادين حازما العالم لما كان حل واحد من الاعتقادين من هذين التقين ومتعلقا
ما هو معنى وما قيل له انه معنى لكن ذلك طريق المحار قال الحازم ان كان هذا مشتملا
على التوقف في ليس بل لا يستلزم اعراض الاطمة وذلك يصرح في العلوم الضرورية الى اخره
اقول ما ذكره قوله ليس يتردد اسر المع والامات اذ ينبغي قولنا ان العقل حازم حل واحد
لكل المقدمات عند ممل من القترع فيها الوجه من الوجه احد الامور وهو اما ان العقل حازم
من تلك المقدمات او ممل من القترع في معنى منها لا الما على المعنى حازم قوله وحسبنا
محور ان يكون للعقل حازما جميع مقدمات احد الدليلين او بعضها بل العلم قطعا ساد مقدمات

احدها لكن لا يخرج عن القدر المستلزم من القترع فيها ولفظ حزم ولعلم ان الدليل من حيث مقتضاه لزم
اعتقاد صحة المسحة فلو اعتقد صحة مقدمات الدليل لزم الاعتقاد صحة المقدمات وانه محال
واعلم اننا انما احبنا عن هذه الشبهات لتعرف صوابها لان العقل هو الحزم الصحة المقدمات
الحوا عنها فان العقل حزم بها ولا يفتقر الى هذه الشبهات اصلا الصنف الثاني المشاهدات
وهي القضايا التي تصدر بها العقل اما بواسطة الحز الطاهر وحسبنا فحص الحز حازم
مثل حزم بوجود الشمس وانوارها ووجود النار وحرارتها ووجود النيل وحياضته ووجود
الغار وسوان او بواسطة الحز الباطن وحسبنا فحص باسم الواحد ان مثل حزم بان لنا
قوله وارادته وقدره وشهوته وخوفه وعصبه وجوعه وعطشه فان الامام بها
اشكاله الاول ان الحوا من بعض هذه اللفاظ انرا الى اخره اقول اما ان البعض قد يترك
السائل محزما والمحرل سائل فان راب السعينة شاهد السط السائل محزما والسعينة
المحرل سائله فليس شبيه هذا اللفاظ هو ان لا يتشبه بالمفصلة من المعنى يصل سطوع
السطع ويحرك محزما راب السعينة ولا يقال بل لا يتشبه عن تلك السطوع اعتقد
حزله السط السائل وصلون السعينة المحزله وهذا يصلح ان يكون سائلا لا دلال البصر
السط السائل فقط لا لا دلاله سكون السعينة المحزله اللهم الا ان يقال ان لا يتشبه
اكان احد من العن انما يصل سطوع السط دون سطع السعينة للكونه لذل كما يجب
ان لا يرى السعينة اصلا لان الاعتقاد حزم بلون كروج الشعاع من البصر ولذل يترك
الطل المحز ان سائلا وسه هو ان حزمه الطل مع حزمه الشمس لكن لما كان مدار الشمس
اعظم من مدار الطل والشمس اذا حركت حركت حزم الطل اقل منه فليس فالحز لصغر المقدار
المعطوع من الطل وحفاية لا بد له للكون على علمه بالسكون بل الحازم علمه بذلك هو الوهم
واحوال واما ان قد يترك الواحد اسر فلا ما اذا عرنا احد العن او بطرا الى القواما
نراه فممن وسه هو اما اذا رعبنا بعض الحز النار وحسبنا سنده وسن الحز الحازم
لحث سفي الما قن اعني الطرف الاشئ والطرف الوحشي عن سطوع عليها الاحصار الذي
هو الاعتقاد فان الشعاع كرج من كل واحد من هذين الطرفين ولعمارة على حزم العن او

الشراج قد رله الحس لولك قري او سبر احسن واما حكمه عليه لعلنا سمعنا الاشعة من النقطه الباصه
 او باربعه لعلنا اجفان او ما حكمها وعبر ذلك ولولا الاحول يرى الواحد اسن وسن اعوجاج
 الاشعة اكان من النقطه الباصه فالبعض الفصل بعد ساند جماعة لم يرد على قولهم هذا
 الحكم فمات احد اصدفه فعل هذا كمال لما لم يكون محصوا بعض اصحاب كمال دون البعض وذلك
 فاما اذا نظرنا الى اللامعة طلوع البرق فاما يرى في الما فاما وعلى السماء اخر وسنيد العكاس الاشعة
 من سطح الماء الى حرم التوجه في الما واما انه قد مدرك الاسر واحدا فلما اذا احصا من
 مرر الرجا الى محيطها حطوطا لم يملونه بالوان مختلفه واستدارت سرعان اساطير الونا
 واحدا فانه من غير حطوط تلك الاولن وسنيد هو ان البصر لما ادرك لونا من تلك الالوان
 اسنيد في الحس المشترك فقبله والاعنه اصله لونا اخر واسنيد فيه ايضا وهذا
 الى ان حصل جميع تلك الالوان في الحس المشترك فتمتج حسه لعلها بالبعض وحصل منها لونا
 من كل تلك الالوان فلو كان كذلك ساهدها لونا واحدا متممها فاعلى هذا المدرك هو المنطوق في
 الحس المشترك لا في الحس والمنتطق في الحس المشترك في واحد فالحس ما ادرك الاسر واحد
 بل الواحد واحد ولما انه قد مدرك العبر من ملامه ساهدها الما البعد في الظلمه
 عظمه وسنيد هو الحس الملاصق لسطح الما يندلف بالنور العارض على حرمها فاسنيد
 بها فالحس بعد لا يفرق سنيد وبها فتوهم انه ما وان لم يدر لولا فعل هذا الحس ما ادرك
 الصغر كمال لكن لما ادرك الما والحس الملتصق بضوا وقع اليهم والحس العتقاد
 لبر الما في القلب ولولا يدرك العنيد في الما لا حاصه وسنيد ان لما حكم سنفا من عشر
 الاشعة اكان من البصر ترخرجه فاذا وقعت الاشعة عليه اصطرت في الما فاسنيد ذلك ان
 العنيد شاعله في احاز ليش يحس عليها وان لم يدر كذلك والحس في هذه الصور انما ادرك
 الصغر كمال لكن لما اصطرت الاشعة المصله العنيد وحركت الى لونا مكنه المحطه بها ووقع
 اليهم والحس العتقاد عظمها في القلب ولولا ذلك مدرك حطه الحاتم اذا وراها من العنيد السوار
 فالبعض الفصل في هذا الما لعلنا ان وصفا الحلقه على الباصه فاما ان نراها اصلا
 فلا عمن ان نراها السوار وان لم نغيبها عليها فاما ان نراها على هيئتها وكمن درجته فوجناه

فاما انه فاما انه قد يدرك الحس في ملامه ثلث هذا الاشياء البعد اصغر مقدار اجمالها من
 وسنيد ذلك ان لونا من البصر ليس مساويه في العنيد والسنيد الى الراي بل العنيد
 اقرب الى البصر البعض والحس يعلو العنيد دون البعد فلو كان راه صغرا واحدا على ان بعض احوال
 الذي اقرب الى الراي من بعض احوال عند الانصار من الحق الباص حطان سعادمان بصلان بطرف
 الذي تم حرج من نقطه الباص حط اخر الى وسط الذي فاهم عليه ذلك المثلث الى مثلثين كل
 واحد منهما مالم الراويه وهذا الخط يكون قرا للحل واحده من الراويين كاد من الواقع على طرف
 المثلث الاول والخطان الطرفيان كل واحد منهما يكون قرا الراويه فانه قد يدر ذلك اقل من كتابه
 ان قرا العالم اعظم من دبر كاهه فخطان الطرفان كل واحد منهما اطول من الوسطاني فبعض لعل
 الذي اقرب الى الراي من البعض الآخر وربما قيل ان الراويه كاحصيه عند البصر من بعض الخطان
 واذا كان الذي على البصر من اعظمها اذا كان على البعد البصر منه لما سنده او فليدر في كتابه
 وصورة الذي سطبع فيها والمنطوق في الاعظم من اعظم وفي الاصغر اصغر ولعلنا في
 عليه بان قال السنيد اذ كان اللحن صغرا لودان ما در سمع وجبان يرى الذي على ما هو
 عليه اذا در سناه مقدار التفاوت ولو لا نزله اصلا اذا احرناه بمقداره وليس كذلك
 فان التفاوت لودان مقدار شبر او ذراع فانه لا يحصل الرؤيه الحقيقه ولا عدم الرؤيه اصلا
 على تقدير السقم والتاخر بمقدار التفاوت فبعضنا ان السنيد في اخر واعلم انه لا خلاص من
 هذه الاعتلاط الا باحد امرين اما ما صافه الحل الى الوهم والحال كما علمناه في البعض
 ذلك معذرا ومنعشرا بان يقال الحس لا يقول كل ما يحس بالحس فانه يقول بل يقول كل
 بقدره حيل العقل بها واسطه الحس فان حيل الحس تلك الواضحه لعيني وعرضا بحسب
 هذا القدر اذ المحتويات التي هي مادي الاقنيد من هذه المعذرات فقط كما
 عرفنا ١٥ الثاني ان الحس لما بعد لونا هذه الما للموت حانه ولعلنا هذه
 السمس هذه الاشياء منيرة واما ان كل ما در حانه وكل سمس مضنه وكل حرم حرمه
 فذلك لا ساوله الحس الى اخره اقول حرك لعلنا ان الحس يدرك القنيد الحس لونا
 لعلنا ما حصل الحس من سنيد الحس الى حتمات الموضوع استعدت البصر لعلنا البعد

نقطه
 لونا من البصر
 من الما

سلك السبيل من المبدأ المأثور في الحزم بها والقضايا العلمية المحسوسة التي لها مبادئ لا تسته
 كلها انما يكون من هذا الطريق الصنف الثالث الحريات وهي القضايا التي لا يصدق بها
 العقل بواسطة الحس وبشره من العناصر فان الحس اذا لم ير عليه حصول شيء عتبه في غير ما
 عن محصوره وبلور ذلك في الدلائل التي حصل فيها مع تلك الدلائل في العقل فبما هو ان يكون
 العاقل لما كان دائما ولا اثر في الله فاما في الارض فلا يكون العاقل وهذا من اجل ان شر
 السموات منهل للصقل وشراب الحس منسل والضرر بالحس بمولم الى غير ذلك فاما اذا راسا
 الانسبال عتبه من السموات وبلور مع بلور علمنا ان شر السموات والارض عتبه
 والالم من انسبال بلور على الارض اذا كان في الارض ولا يلزم في العقل بواسطة
 الحس وهذا العاقل من ان شر السموات المعارف في بلور منهل للصقل وما دام في
 العقل برودة في الاسفل الناقص والعصا بالحرية متفاوت بها الناس فان لم يجرب
 لم يحصل له العقد الحقيقي المسماة من الحرية كالانعام حصل الحريات في الجمع الى
 الطرد والعقل هو انما حصل في الانسبال عند سائر السموات من بلور على ذلك
 كمثل على الحزم الى غير احوال لا سلم ان حاصلها رجع الى ما دام بلور رجع الى حزم
 العقل بها بواسطة الحس والعقل المدور وليس سلكنا ذلك لم علم ان الحس اذا لم يعط العقل
 العلمية بلور الحريات كعلمه وانما يلزم ذلك ان لو ان الحكم عليها هو الحس وليس كذلك بل
 الحس كما راي الحس الانسبال مثلا عتبه من السموات من ان راي محصوره وانهم اليه العناصر
 المدور استقرت النفس لقبول السبيل العلمية من واحد النفس محتمل فان كل
 سموات منهل للصقل واما قوله وليس سلكنا ان بعد العلمية في الحس العواقل
 ان الطرد والعقل لا بعد النفس ولم يفرح حله الا في معرفته بعينه فلما الحس
 لا يدعي سبيلها بل هو ان يحصل للعقل استقرت لقبول العقد النفسي عند حصول
 وحصول العناصر المدور واما قوله ولا لها معدير لو بها معدير للنفس في ذلك غير
 معلوم بالضرورة بل لا بد من الدلائل بلور من المبادئ المعلوم فلما لا سلم ذلك فانه
 فانه لا شريطة في كون العتبه مبداء لكونها ضرورة بل لكونها بعينه وان كان بعينيتها

بالدليل واما قوله ولا حصول الحزم عند حصول الشيء المعنى واساؤه عند اسفائه لا يقتضي
 لونه مغللا به الا عند ابطال امور من عملها الفاعل المحار الى غير اقول بشرط
 الامور لعمال كون الشيء المعنى من اقرار من العلة او شرطا مساو لها او العلم فانه قيام هذين
 الاحتمالين والاحتمال وجود الفاعل المحار والاحتمال لعميل الحزم بذلك الشيء المعنى لما ذكره الامام
 ولعلم انما لا نقول هذا العذر لعدم العمل بالحكم به بل هو مع العناصر المدور من حيث حزم
 العمل ان الحزم مغللا به او بما عارضة على انما نقول المدعي حصول العتبه عند حصولها الا
 ان العتبه مستغادة منها فان المطلق ليس عليه ان يحكم عن سبب حصول العتبه بل علم ان
 يعلم ان السبب يحصل الصنف الرابع الحركات وهي قضايا لا يصدق بها العقل
 بواسطة الحس وحزم من النفس يدعي الدهر في علمها بحسب نزول هذه الشك والاشك
 والحس هو من غير الاسمال من المبادئ الى المطالب وربما قيل كون حركه النفس
 اصنام الحدود الى سطحي من لقاقتها وذلك من صفاته ان يور العزم مساعدا
 السموات منها هو من احوالها في مثل النور فيه بحسب قربه وتعدية منها وبل
 ان راي دهنه واذكي فربما ان اشبع الى هذا الحزم وفيه ايضا فاسر حتى وهو ان نوره
 لو لم يكن من السموات ان عاقلها لما استمر احوالها في مثل النور فيه بحسب القرب والبعد
 منها على منط واحد اذا الاتفاقي لا بدوم ولا يلزم والورق من الخبز وانحد من الحس
 لا توقف لا فعل بعلمه الانسان حتى يعرف بواسطة المعلوم فان احوالها في سبل نور
 اليه عند احوال اوضاعه من السموات لا توقف على فعل بعلمه الانسان حتى يعرف
 بواسطة ان نور العزم مساعدا من السموات بل هو الدليل والعلامة لذلك حاصل في
 عتبه من منه له عرف ان يكون مساعدا منها ولما اليه متوقف على ذلك فان حصول
 الانسبال من شر السموات موقوف على ان يساوله الانسان باحوالها في سبل نور
 كالانعام العلم ان القمما اهلقت سبله بحسب القرب والبعد من السموات بلور
 نوره مساعدا منها اما ان يكون اوليا او لا يكون الى غير اقول لم علم ان احوالها في سبل نور
 ولهاج الى الرهان لم يحور على من المبادئ واما لموم ذلك ان لو شرط في المبادئ لكونها اوليا

وليس كذلك بل شرطها ان يكون بعينه وهذه القضايا بعينه بواسطة الحدس والعيان المذكور
 يجوز جعلها مبادي ولما قوله ولا مانع من ضعف هذه القضية في الجملة بغير الاشكال الذي ذكره
 ابن الحيثم ان قال لعلنا في اشكال الوعد لعلنا في اوصافه من التمسك به ان لو لم
 منها لعلنا ان يكون احد وعي النفس لانه والاخر مطلقا انه يحل على نفسه حركه
 متساوية لحركه فلهذا الذي يحل على نفسه يكون عند الاحكام وهذه القضية ان كانت الاعلى
 فاذا حل حركه فلهذا ولعدم التمسك به هو ايضا على نفسه مثل تلك الحركه فلهذا حاشه
 المحيى الى الاقوال وهو الملال فاذا صار في معادله التمسك به هو ايضا في دار كصف
 داره يكون وهذه القضية تمامه الثاني عند بطليموس في هذا الاحمال
 باطل لانه لو كان كذلك لوجب ان لا يصفى في من الاستعدادات لعلنا لا يستند
 يكون حاشه القضية الثاني في جمع الاستعدادات ولما الخلف علمنا ان الامر ليس كذلك
 الصفات الحكم في الموازين وهي ما يصدق بها العقل يستلزم اجابا عما عدا
 عن معنى القضية للبرهان الثاني عن تواترهم وانما فهم على تلك الاخبار ولعلنا انهم
 بالافق ان من شاهده بالحسن في العلم المفسر عند اطمينا كاستعداد الحواس والاشكال
 منه امسح عليها وهذا مثل اعماقنا لوجوده وله وتعداد وجوده لا يستلزم العلم
 والوابع التي وقعت في الوزن للماضيه ولست في هذه السهوات عدد معلوم اذ لم يعلم
 السنن ولذا لم يبلغ لم تنفذ حاشه بعضهم فلم يرد دليل بعينه العنصر والبرهان بعينه
 بل رزق عدد بعينه بعينه بعينه في تلك الحاشه دون حصص وفي قصه دون قصه في تلك
 الحاله لا يستلزم ذلك الحاشه وفي تلك القصه ايضا ولا بعينه لجميع الاحكام وفي جميع القضايا
 كل ذلك في تمام العرائن الذي في احدى الحالتين وظلوه في الحاله الاخرى فادان الحق
 ما ذكره الشيخ وهو ليس في حصول النفس فاذا حصل استعداد للناس على حال العدد
 لا ما استدرك في العلم على حصول النفس قال الامام في كون الموازين استعدادا للعلم
 استلزاما وسمي بالعلم فلاح ان افادته للعلم نظيره لما استند به من المعامس في حصول
 الفقه وحسنه لا يجوزها من المبادي اقول قال الامام في الحصول الذي يدل على ان

العلم الحاصل بالخبر المتواتر ليس يقين هو انا اذ اعرضنا القضية الاولى والقضايا المتو
 على العقل وجدنا حرمه بالاوليات اقوي من جرمه بالتواترات وقيام التفاوت دليل
 احتمال بطريق العنصر في التواترات ومنع ذلك لا يحصل الفهم ولان جرمي بالقضايا با
 التواتر ليس اقوي من جرمي بان ولي الذي اراه الساعه هو الذي تايته قبل ذلك
 ملطحه وهذا الحزم ليس يقيني لجواز وجود شخص منا ولولدي من كل الوجوه اما لان
 الفاعل المختار زلفه اولا ومنع من الاوصاف العقلية انقصي وجوده واذا كان هذا الحزم
 ليس يقينا فلما الحزم الحاصل بعين الحزم المتواتر ثم قال وليس علمنا ان الحاصل بعينه
 عنى لمن استدل بالي بضرورة لان الاستدلال هو الذي يوقف حصوله على ترتيب ترتيب
 احسن والعلم الحاصل بعين كذا لا نعلم ذلك الا اذا علمنا ان الخبر عنه مملوء من نفسه وان
 الخبر لا داعيه لمعرب الذب والتمسك به بالآخر الى من شاهد الخبر عنه بالحسن والبيان
 فيكون استدلنا ولانه لو كان ضروريا علمنا بالضرورة فوننا علمنا بذلك في تايير العلوم
 ولما لم يشر ذلك علمنا انه بطريق بالضرورة وبذلك الجواب عن هذه الاسوله وان كان قد مر لنا شير اليه
 فتقول اما الاول فلا نعلم ان التفاوت في العلوم القضية غير جازم ولا نعلم ان ذلك يجب
 ان يكون بحقه باحتمال نظرف البعوض اما الثاني فلا نعلم احتمال حلق شخص
 مثلا الاول من جميع الوجوه في تلك الحاشه واما الثالث فلا نعلم انه اذا كان استدلالا ليا لم يجردها من
 الثاني فان المبدأ لا يجب لونه ضروريا بل قد يمتد بها وقد اخطت عتق هذه المنوع واما الرابع فلا
 سلم ان كل من علم شيئا بالضرورة وحب ان يعلم لونه فاما بذلك التي فان كون العلم ضروريا صفة
 للعلم وبحوز العلم بالموصوف مع الجهل بالصفة واما قوله وان علمنا كون هذه العاوم ضروريا لئلا نعلم
 منه الى حسن له بعد العلم الى اخره جواز تخاير ما ذكرناه جوابا عن الثالث والقضايا المتو
 والمهمه والحدسيه وان كانت مقيدة للغير على الوجه المذكور لئلا يبين الاحتجاج بها على احد
 لانها اما بعينه بعينه بعينه لا تضبط ولا تحصر فلعلمها لم يحصل حقه وان حصلت لئلا يجب
 القين بالمشبه اليه الصف السادس القضية التي فينا فها معها وهي قضايها يحل بها العقل
 نسب فاذ حده الاوسط خاصه في الدهن ايدنا لا يجرب عنه البتة حتى اذا اخط

موضوع المألوف ومحموله بالبال والوسط خاصية الدهن من غير اقتباس بحكم العقل
بشبه ذلك المحمول الى الموضوع لاجل ذلك الوسط فيكون ذلك بالحقيقة قياسا خاصا في الدين
عنا عن الطلب والكسب وهذا مثل حكمة بان الاربعه روح لوسط خاصية الدهن وهو الانقسام
بما ومن كان العقل متى تصور الاربعه والروحيه والانقسام مساو ومن خاصية الدهن علم لذلك
ان الاربعه روح والدليل على ان ثبوت الروحيه للعدد الروح سبب الانقسام بمساو ومن هو ان
متى جعلنا انقسامه بمساو ومن جعلنا ثبوت روحا فان بدل الاربعه لو كان هو الثمانية والتسعين
او التسعين لم يعلم ترويحها فالمرجع انقسامها بمساو ومن هذه الاصناف الستة هي المقليات
ومواد الاغنيه البرهانية لان المطلوب من البرهان هو اليقين فحب ان يكون مواده مقليات
وسبعون حقيقة واقسامه ثمانية الصنف السابع المشهورات وهي قضايا ادب الصدق فيها
انفاق الكافر والاعتناء عليها اتم المصلحة غايه هو كون العدل والصدق حسن والظلم والادب
فصح اول رقة هو كون الامور الحيوانية هي اول راقه ووجه هو لنا مرعاة الصغف محمودا اول رقة
وحجبه هو لنا صنف العورات في المخل من مدموم مذكر اول راقه ووجه هي دفع الحيوانات عند
اصل الهند وعدم فحشه عند غيرهم والمجله بسبب قوتي واقعا لا من شرايع واذاب
وغادات والفرق بينهما ومن الاوليات طاهره كادوليات هي التي يلقى مجرد تصور طرفها في حرم
العقل بالشبه فيها وللمشهورات ليست كذلك ادلة بدعيه منته اخر مما عدته فاذا اردنا
ان نبحث ذلك فليست راعنا خاليه عن جمع الهيات النظرية والعملية وقاتنا حلقنا الاربعه
من غير ان نأخذنا احدا او لا نأخذنا احدا ثم نعرض كما اعنا قضيه فان وجدناها خازنة
في تلك الحاله نخرج تصور طرفها علمنا انها اوليه وان توقفت فيها علمنا انها مشهوره والمشهور قد
يكون صادقا وقد يكون كاذبا ادليس بقضيه الكاذب هي مجتمع معه بل السنيع والكاذب فيجب
الصادق الحق ورب الكاذب هو غير شنيع ورب صادق هو شنيع والصادق قد يكون اوليا وقد يكون
استدلالا واما الكاذب فالديانات الشرعيه والمعارف الخبيثه تغدح في شتمه فان فتح ذم الحيوان
دفعه الشرع وقدرة الله على كل شيء دفعه العقل لا يهوان فان مشهورا لان شنيع لان صدق على الاطلاق
ادلة لا قدر على خلق مثله بل انما يصدق اننا نأخذ النبي بالامان فيقال والله قاضي كل شيء مكر والمشهور قد يكون مشهورا

٢

النسبه الى الكل وقد يكون مشهورا بالنسبه الى قوم دون قوم فان اهل كل ضاعه مقدما مشهور
ورما لا يكون مشهورا عند من كان العظم فان مشهورات الحجاج مشهورات الرافضين ومشهورات
الاطاع مشهورات المخبرين والمشهورات مشهورات في الظاهر وهي قضايا معتقد عند الورد
على النفس اليها مشهوره ثم اذا لعقت صدر غير مشهوره كقول القائل انظر اخا ظالما في مطلقا
معقد ان الاخ لعان على الظلم ثم اذا لعقت علم ان المشهور دفع الظلم سواء كان الظالم اخا
او غيره قال ~~الحجج~~ الامام رحمه الله ان كثير من المشهورات هي في قوع الاوليات وله لا
مخبر ان لو كان لذلك كان المنسبها ومن المشهورات بطر الدن الطل انما سر من الاوليات
فلمن الدور اقول ~~ان~~ ان غنوا بقولهم ان كثير من المشهورات هي في قوع الاوليات ان المشهور
يدلون اوليا فلا شغل فيه بل هو اعسار لغنه اوليا غير اعسار لغنه مشهورا وان غنوا من بعض
المشهورات التي هي اوليه رما بسببه الاوليات فذلك ايضا امتناع منه قوله لو كان
كذلك يلزم الدور اذا اردنا الامسار منها فلما لا تسلم واما يلزم الدور ان لو كان
جمع الاوليات لم يشبهه لغنها وهو ممنوع بل الذي بسببه لغنها هو بعض الاوليات والسطر
الموجب الامسار من غير ان بعض الاخر فلا يلزم الدور او يقول انما يلزم الدور ان لو كان
السطر الموجب الامسار من غير ان الاوليات لم يشبهه لغنها وهو ممنوع فان السطر الموجب
لامسار المدهمات عن غيرها انما يرد من قولنا هذه العضيه اعني المعروضه على العقل في
حاله فرض حلوا المنفرد جمع الهيات النظرية والعملية بصورتها في الحكم بها واد
قضيه هذا سائرنا هي لو لمه والسطر الموجب لامسار عن غيرها انما يرد من قولنا هذه
العضيه بصورتها غير كاف في اجرم بها وطل قضيه هذا شأنها فهي غير اوليه من
هذه الادع لا بسببه لغنه ولما قوله او اما الذي ذكره في العروق من المشهورات والاوليات
فهو صغيف لا ما وان فرضنا الشا حاكم عن جمع الهيات النظرية والعملية فليس مجرد ذلك
العرض لا يوصل الى الغرض لعل المراد من فرض حلوا المنفرد عن تلك الامور قطع السطر
عنها وعدم الالتفات اليها ايضا املا ولا شغل في الامان ذلك مقطع السطر عنها بالجامه
ولعرض على العقل قضيه ونعرف لو انها اوليه غير اوليه السطر في المذكور الصغيف

العضايا

الامر المسلمات وهي قضايا موهوبة بحسب تسليم الحكم على غيرها الخادم في دفعه سواء كانت حجة او باطله
لكن لا ينفذ فيها الى تسليم الحكم وذلك لسل ان ياخذ احد الفريقين من الاخر ان العاشر حجة والاعمال
حجة عند المناظر من هذه المقدمات تورد في هذا العلم وهما في موضع اخر ما حذاها المتعلم اما
مع استنار وعناد في طبعه وحسب فهمي فصادرات لقول او قلدر في اول كتابه ان الخط
الواحد لا يكون على استقامة خطين ان الخطين المستقيمين لا يحفظان تسطح واحد اذ اذ وقع
خط على خطين وصر الى ان الخطين في هذه الاعمال من فاسد فان الخطين يتساوى في تلك الحجة واما
مع مسامحة وطعن وحسب فهمي لاولا موهوبة لقوله ايضا في اول كتابه الخط طول لا عرض له
والسطح طول وعرض لا عرض له والدائر سطح محيط خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط
المستقيمة كما حذا منها الى المحيط مسافة وذلك النقطة لعل لها اثر في قضايا هذين الصنفين
مواد العاشر الحمل وقادته الرام من عباد الحق ولتقرر عن ذلك الزمان رانا لعلنا ما اعتقد
واضع من هو فاص عن ذلك الزمان وعرف رافض التقليد في قول الاعتقاد الحق ويعبر بها
وضع في الشرائع والنواميس والامور المصلحة وتدرج الطبع وسبح الخطوط بله بولس
الاعتناء المحركة على طرف البصر اذ في موهبتها ان يبع المتعصبين فان ذلك ليع الراضيات
لطالب العلم الصنف الثاني للمقبولات وهي قضايا اوقع المصدق بها قول من
لو توهم تصرفه اما لا من سماعي بحسب ما لا يطلع عليه او غير مدركي ودين وعلم بحسب ما
غيره من اعتمادا امور اصلها من الاسلام عليهم السلام والحكم والعلماء والهادين في اعينهم
الصنف العاشر للصنوعات وهي قضايا يحكم العقل ابتداء لعالم الطعن مع محور التقص
فحسبنا ان ولا الخطاطة العدد وهو طين او طوف بالليل وهو بملصق والمشهور ان في
الظاهر والمسلمات والمقبولات من جملة المظنونات لان الحكم فيها غير حان بل بعد ايمان
مقابله وقضايا هذين الصنفين موالد للعناصر الخطاي وقادته افعاء الجاهل في صدق
الوضائف السعيرة والامور الاستيائية والمصلحة والعظم ما يجب ان يكون عظمي عندهم
وحق ما يجب ان يكون حقا من غيرهم في هذا الخطاطة واعتمادا امور المعاد والاولم
على الواجبات والاحتياط في المحرمات للخطاطة بحسب ان يكون من قابل في الصوت على البؤثر

في النفس الصنف الحادي عشر الوهميات وهي قضايا اوجب اعتمادها في العلم في كل
صادقة وقد يكون كاذبة اما الصادقة فحسبها في المحسوسات وبولعها مثل علمها ان الجاهل الواحد
في آن واحد لا يكون في مكانين معا والاحتمال يحصلان في مكان واحد ولما كان العلم في علم المحسوسات
على وقوعه عهدة من المحسوسات مثل علمها ان كل من هو في مكان واحد في العالم اما لا لا ساهي او في
الحالة وليس في القضايا الوهميات في موهوبات لا يسمي عنها فمضى العظم لان الانسان لو قدر
ان يحصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل ولم يسمع رانا ولم يعتقد موهبا ولم العاشر اما
لكن شاهد المحسوسات واسرع منها الخالات ثم علم على نفسه سئل من هذه القضايا وجد
لنفسه حازمة من غير تردد ولا جمال للتعلم كل ما لوجه العظم الانسان حتما صادقا بل
الحق والصادق ما لوجه وطرف القوة العقلية واما يعرف كذلك الياد منها لان العقل لو لم
فاسات والوهم ساعده في صحتها واستقامت معدنها ولعن التالف مستحا ولذا ان منها
مساكنة لا حكمة راعها واسمع عن موهبا وذلك لعرفا ليد حله ولا لما حله بالوجه
ولوجه قواسم عاجز عن درك غير المحسوسات وذلك لعظم عن درك داتها ودر كس
من المحسوسات الماطنة كخوف والعصب والشم والنفخ لا مسحة دوات حزم وعبر
فلفظ تلك ياد رايها ما هو موهوبات المحسوسات كالسار في حال العقل وعلمها قال الامام
الحجور ان يكون شيء من الوهميات في قول الاولات محسوبا بالليل الذي لعلنا عنه في المشهورات
الحجور ان يكون موهبتها وصدق موهوبه واما قوله واما الذي يدرك في العرق من الاولات
والهيات فضعف لان ذلك ما سمع لوهان علمنا لصحة الاولات لا حيل ساهتها عن اعرف
العمل كما وقع فيها لان ذلك باطل الى آخره اقول ان العقل يحكم بالفضة الاولى
حكم الصامات لا يحكم بالوجه بعرض حكمه على الوهم وحسب علم انه ليس في القضايا العقلية بالمدح
في الاوليات ولا حاجة بنا الى الاطالة بجميع القضايا على الفصل واما قوله ولا المعتقدات بل يدب
الوهميات ان هذه الوهميات مسافة طاني القوة وصدق كل واحد منها في الاخرى وليس العدم في احد الثمن
بالاخر اول من العاشر وان هذه الوهميات اضعف بها لم يلل بحاجة الى من الاوليات عن الوهميات
فلا بعض قولنا ان الوهميات مسافة لملك المعتقدات في القوة وصدق كل واحد منها في الاخرى

وحسب محذور ان يكون الوهمان متساوية لذلك المقدمات في القبول ولا يكون مساوية لطرفي قروح كل واحد
 منها في كل واحد وحسب حاج الى التميز بينهما وليس سلبنا عدم مساواتها اما في القبول لكل لا يلزم
 من ذلك عدم حاجتها الى التميز بينهما وانما يلزم ذلك ان يكون عدم مساواتها اما معلوما لنا
 الصنف الثاني عشر المشتهر وهو صياها الصدوق بها على اعتماد انها اولية او مشهورة او مقبولة
 او مشهورة لاستبهاها مني منها وذلك الاستبهاه قد يكون سلب اللفظ وقد يكون سلب المعنى
 على ما سنبينها بعد وصايا هذين الصنفين مواد الفاسر المعالط واعظم فائدة الاستبهاه
 عنه وربما محذور في موضع من اراد امتحانه في العلم يستدل بسببه للفظ على جماله ويبرهاه
 عليه على قصور وهذا الاعتماد يسمى ماسا اسما او قد يستعمل ايضا في تنكيت من لوهم
 للقول انه حاصل عالم للفظ على محذور عن العرف من الصور والخطا فيصعدون عن الاقدار وهذا
 الاعتماد يسمى ماسا غنايا الصنف الثالث عشر المحلات وهي صياها لوثرة النص
 عند الورود عليها ماثلة في محذور من مصر ويستط او اقدم واحكام سواها ت صادقة او
 كاذبة لقول العايل في السفر لا باطل العتد فانه من مقتضى ولا باطل للجم فانه جعل البعد
 مقبرة للمينه وفي الرعية شر في حجر فانه باقوت سميال واشرب الدوا فانه حاكم في صاف
 فالسامع بحد هذه الاقوال بانرا في العسر مع الملبس بها والذين الناس بعد من على
 الامور العظمه ويحجز بها سبب الانعاز لهذه الصايا ويرفعها الاوران والامان
 والاصوار الطبية في سببها لا يرى من رعيته انها ليست صادقة ولا مستعملها للصدق
 وان كانت صادقة فلا حرم الاولاد والاشهرات الصادقة قد يغفل فغل المحلات
 عند الورود على العسر لكن اعصار لونها اولية مشهورة عن اعصار لونها محله وليس يجب
 في جميع المحلات ان يكون كاذبة كما لا يجب في جميع المشهورات ان يكون صادقة وصايا هذا
 الصنف مواد الفاسر السعري ومقتضى الرعية في الامور والسفر عنها فيقبح ان الفاسر
 لحسبه مادية سيم الى الهان والحد والخطابة والمعالطة والشعر والادب يجب على طالب السعادي
 الاعتناء به من هذه الحيلة هو العاسر الهان في ليلتها والقياسات المعالطية لخبثها
 فلهذا في مقالين

ان شاء الله تعالى

المحذور الاول في المطالب قد عرفت ان العلم اما تصور واجبه الصدوق والمطلب اما محذور
 السات التصور او نحو السات الصدوق ولعل واحد من الطرفين صوغ الالعلم اما للعلم
 على الطلب التصوري فصعان احدهما مطلب ما وهو الذي يطلب به اما معني الاسم لقولنا ما
 اخلا وما العتقا او حقيقة الدات الموحدة لقولنا ما الملك وما الروح والثانية
 مطلب اي وهو الذي يطلب به عن الشيء عاشاره في الحس او وجودها كماله في امر ما
 داتي او عرني واما الدالة على الطلب الصدوق فصعان ايضا احدهما مطلب هل
 وطلب به الصدوق باحد طرفي القيص وهو اما مستط او مركبا اما البسيط فهو الذي
 يطلب به وجود الشيء او لا وجوده لقولنا هل كذا موجود او ليس ولما الارب هو الذي
 يطلب به لون الشيء موجودا على حاله او وصف او ليس بوجوده على تلك الحال لقولنا
 هل كذا حالي كذا والشر اي هل الله موجود بهذه الحالة والثانية مطلب المطلب
 علم الشيء اما لحسب القول وهو الذي يطلب به اكد الاوسط الموضع لا اعتقاد صدوق
 القول في العاسر المتخيلة كما قال لم في الحسب ثا فقال كذا ممكن وكل من محدث
 واما لحسب الامر بعينه وهو الذي يطلب به علمه وهو الذي بعينه علم ما هو علمه من وجوده
 مطلقا او من وجوده كماله لقولنا لم في العسر موجود ولم في المعصا طمس كذا
 اكد في هذه الادعية هي امها والمطالب والمطلب ما بحسب الاسم مستعمل على علم
 المطالب فان من لم يعلم مدلول اللفظ اسما حال منه طلب حقيقة الموحدة في دارة او
 طلب وجوده او لونه كمالا ومطلب هل البسيط مستعمل على مطلب ما بحسب الذات لان
 ما لا وجود له في بعينه لا حقيقة له في ذاته والذي يطلب حقيقة الملك والروح فاما
 لطلب حقيقة امر موجود فاما العرف في الوجود لم يله طلب حقيقة لكن ربما كان الشيء
 موجودا في بعينه ولا يعلم لطلب معنى الاسم الدالة على لان طلب فهم المدلول مع
 الجهل لو هو حائز ملون حواء هذا بحسب الاسم بالعاسر لهم فاذا عرف وجوده
 صار ذلك الجواب بعينه حوا بحسب الذات وقد سب من ذلك ان الجواب الواحد جاز

ان يكون هذا الحسب الاسم والحسب الذات بالقياس الى الشخصين والعناصر الى شخص واحد ومن ان
 العلم عند اول اللفظ مع الجهل بوجوده لم ينعقد مطلب هل الشيط على مطلب لم يظهر ان
 طلب علم وجود الشيء بالكلية وجوده في نفسه وهما مطالبان لغير مثل لفظ في ذم وان في متى
 ومطلباهما للذات واي لقومان مقامها ان كان المستوفى عنه عند السؤال من اللزوم واللفظ
 والاعتبار المسمى معلوم للماهية مجهول المستند الى الموضوع لعمولها لاند اسود وهل هو طويل
 مهمل هو في الدار وهل هو في هذه الناحية ولعمولها لاند على اي لون وعلى اي مقدار وفي اي مكان
 وفي اي زمان واما ان كان مجهول للماهية كما هو مجهول المستند لم يطلباهما للذات واي
 مقامها بل يكون تلك العناصر قبل الالفاظ **الحاشية الثانية** في حصة الالفاظ واقعة في
 الالفاظ حول مولف من معلومات بعينه لا ساج يعني وسيل الى بيان لم يرها ان كان احد الاوسط
 ان كان علم العلم وهو وجود الالفاظ في الاضغاف وهذا يعني كقولها ان لا تعطى السبب
 الصدوق بالحكم والنتيجة وجود الحكم وهو مطلقا معطى للسبب والذات علم العلم وهذا
 فقط لا يعني هو يرها ان لا تعطى السبب الصدوق بالحكم واستند في نفسه ولم يكن
 السبب وجود الحكم فالحاصل ان كل واحد من الالفاظ من تعليم العلم الالفاظ التي اعطىها في الصدوق
 فقط هو يرها ان والوسط في يرها ان لم يكون فله يكون فله يكون مطلقا وقد يكون علمه
 لوجوده في الاضغاف فقط وان كان الاوسط ساجا والاضغاف في الالفاظ في الالفاظ
 الاوسط الصالح ان يضمنه **مثال الاول** هذا الشخص يرحم عبيد وعلم من عبيد
 فله شعيرة عارضة باختره ما يحكي العلم الذي هو الوسط علمه على الالفاظ في الشعيرة عارضة
 الباقية الذي هو الالفاظ **مثال الثاني** الانسان باطو وحل باطو حاسر فالما طعنه
 لسبب علمه للحسنة مطلقا بل وجودها في الانسان فقط **مثال الثالث** الانسان حيوان
 وحل حيوان حرم فالحسنة لسبب علمه للحسنة مطلقا بل علمه لوجودها للانسان وحل الانسان
 في الالفاظ في الحيوان اذ الحسنة لا يكون المصدر في الحيوان بل وسطه في الحيوان في اول الالفاظ
 بل وسطه لملك الامور واما في يرها ان والوسط مع العلم ليعلم العلم في الالفاظ في الالفاظ
 له وصديقه في الالفاظ في الالفاظ له وقد يكون مساو له في السبب الى علمه في الالفاظ في الالفاظ

معلول علمه واحد **مثال الاول** وهو الدليل هذا المجموع سور عطاء عطاء وحل من سور عطاء عطاء
 من سور عطاء عطاء والوسط وهو الغيب معلول العلم وهو لفظ صورا الشخص المجموع مثال الثاني هذا
 الشخص ان وحل اب فله ان والوسط وهو الايقون مصانف للعلم وهو العطاء دار الاب ان له
 انما مثال الثالث هذا المرفق قد عرف له نول حانرا ايضا في علمه واحد وحل من لفظ ذلك حيف
 عليه السهام فالوسط وهو النول الاسف واعلم وهو نول السهام معلول العلم واحد وحل
 حله في الاضغاف اكان الى الاحية الراس وانما عاها نحو **الحاشية الثالثة** في العلم العلم الهامية
 وهي الموضوع والمادي والمبايل اما الموضوع هو لفظ علم ما يحكي من غير لفظه الراسية كالمقدار
 للمقدرة والعدد للحساب والوقف الذي من صا حيا الصاير بانه الذي يوجد في الموضوع
 كالفطوية للالف فانه يوجد في حدها الالف او صغر الموضوع كالمساحة والمساحة
 العاصم للمقدار والعدد فانه يوجد في حدها حصر المقدار والعدد وهو العلم والموضوع
 او موضوع معروضه كالمورد العارضة للاضغاف من حصرها ايضا من كحول والسان والحداد
 فانه يوجد في حدها الحصر الذي هو موضوع الاسف ومنه الامام ما دللناه في فاحية الحجاب
 وصاحب الملوكات بانه الذي الحي الموضوع من ذاته وماهية اوله امر اعلم بموقع كالب
 واما الذي الحق لا مر اعلم او لا مر اعلم عن مفهوم فلسفيا في وهما متقاربة وانما سبب هذه
 اعراضا دانية لا اختصاصها الموضوع العلم او حشده او شي واقعة في نوع او عرض
 لغير فلا يكون دحلا عليه عريانه للذي الحي حصر الموضوع اما يستعمل لغير حصر
 في موضوعه كالمنا سببه الذي يحصر المقدار في حشده والعدد في الحجاب ولما كان الالفاظ
 في العلم هو الاعراض الذاتية للشي الذي هو موضوعه لم يلم موضوع شي في العلم مطلقا
 ما يرها ان في ذلك العلم بل يكون اما سببه او شييا بالالفاظ في علم لغير فوه هو من
 الاعراض الذاتية لموضوعه الى ان انتهى الى العلم الاقلى وهو العلم الذي هو موضوعه
 الميود من حصره في وجوده والمستغنى عن الانسان اسانه للرب ليعرف في ذلك العلم والصدق
 لوجوده في الالفاظ لانها لا تصدق لوجوده لفظ بطلب وهو شي اخر له وقد يكون
 للعلم موضوع في الالفاظ من الالفاظ وقد يكون موضوعات لغيره محله في شي اما حشر

كما دأط والسطوح والنجس التي هي موضوعات الهندسة في المقدار او مناسبتة كاتحاد النقطه
والخط والخط والخط في مناسبتة متصله بينها لان نسبة النقطه الى الخط في كونها له النسبة
الخط الى السطح والسطح الى الجرم او عايد اتحاد الاركان والاركان والاركان والاعضاء
والقوى والاعمال في مناسبتة الى الصحة التي هي علم الطب ان جعلت هذه موضوعات
الطب لا لغير موضوعه واما المسائل فهي لغير علم العضايا التي تطلب في ذلك العلم منسوبة
الى موضوعاتها المبرهان وموضوعها ما قد يكون بعض موضوع العلم لكونها في الهندسة كل مقدار
اما مسارك المقدار اخر او مسارك له وقد يكون موضوعه مع عرض دأى له لكونها كل مقدار
لمقدار اخر فهو مسارك لغيره كالحاشية في المقادير وقد يكون موضوعه لما مجردا الهولاء في
الحساب الستة عددا م فان الستة نوع من العدد الذي هو موضوع علم الحساب واما ما قد
مع عرض دأى لكونها في الهندسة كل خط مستقيم فام على خط مستقيم فان الراوسين
عن حسيه اما فام من ولما مساوية لفا من وقد يكون عرضا دأى له لكونها كل مقدار
فان واما الهندسة مساوية لفا من فان المسئلة من الاعمال الهندسية المقدار ولما للهندسة
والمنجية ولما مجموعها فيكون عرضا دأى له لكونها موضوع المسئلة او لكونها في العلم
لان العلم انما يكون موضوعا حاشيا ان يكون موضوع معبر فيكون عرضا دأى له من جهة ما هو
او من جهة حسيه كانه ان لم يفعل ذلك في النظر عن ان يكون موضوع محض بل يكون سائلا
للوجود للطلبي في كل علم في كل علم فلا يكون للعلوم مخالفة ولا لوجود ان يكون دأى له المعنى
المعنى ان الدأى لهذا المعنى ليعبر في موضوعه فيكون معلوما قبله كاسم حال لكونه موضوع
دون تصور ودون معرفة مقبولة فلف بطلب المبرهان وجوه له لكان اذا لم يكن موضوع المسئلة
معلوما ما هيته بل لكونها دأى له اسمها كاذل ان يكون في قوله دأى له المعنى سائلا
ان العرض هو جهل لم لا كان العرض هو دأى له المعنى مع ان وجودها لما يطلب
المبرهان لان العرض هو معلوم لنا حقيقة بل ما نسميها فقط او بعرض من عرضها في
كونها مجردة لليقين ومصرفة فيه وقد استثنوا عن هذا حاله لغيره وهي ان يكون الدأى
معلوم ان وجودها ما هو دأى له للرائية المتوسطة فيها مجردة فيكون مطلب الستة كما اذا

علمنا ان المبرهان هو كذا لا يعلم علمه كذا في طلبه واستنبطه كونه حاشيا وهذا انما يصور
التي لها وسطا لكون الحق ان المطلوب هو دأى له المبرهان على وجود الدأى لما هو دأى له لا يكون
واما المادى فهي كدود والمقدمات التي يال فيها ما نسميها اما كدود فمحدود الموضوع و
لغيره وحاشية ان دأى له لغيره او حاشية ان دأى له لغيره اما كدود فمحدود الموضوع و
فيها لغيره او قل ليس في اول كتابه النقطه شيئا لغيره وغيره ما صدر به كتابه ووجوده عرضا
الدأى له ما نسميها وان كانت مطلوبة في العلم لكن لا بد من تصور هذا ما يعرف من تقدم الصور
على الصديق واما المقدمات فهي اما تقينية وهي المقدمات التي تطلب في العلم على
تسليمها فان سلمها على سبيل حزن الطن العلم سميت اصولا موضوعا في معرفة وان سلمها مع
واستمرار في طبعها من غير طن بها سميت مصادرة وقد عرفت نسبتها والاصول الموضوعه لغيره
المحدود في معنى المجموع او ضاعا علم الاصول الموضوعه والمصادرات بل هي سائلا في علم اخر فوجه
وهي الى العلم الاعلى المعطى للعلوم كجهته لاصولها الموضوعه كدود ان يكون لغيره بل العلم
التي فل لاصولها موضوعا للعلم العالي فشرط ان يكون منته في العالم ان فل لاصول الموضوعه
فيه بل المقدمات منه سميتها وان كانت منته فيها فلا يكون تلك الاصول منته فيها بل المقدمات
عن منته عليها لئلا يلزم الدور والمادى قد يكون عامه اما بالنسبة الى جميع العلوم لكونها
كل شي لا يعلو عن الحساب الى التلب اما بالنسبة الى عدد من العلوم لكونها التلب المتساوية
واحد متساوية كانه مبدأ اشرا في علم الهندسة والحساب وما تحتها من العلوم كالتعداد
الى غيرها لان المساواة لا تقول بها لغيرها هو دأى له الا لا اشرا الى اللغز وقد يكون
لغيره وهي المقدمات التي موضوعاتها موضوع الصناعات او لغير موضوعها او انواع موضوعها
او الاعمال الهندسية لموضوعها ومجولاتها اعراضا دأى له مساوية لموضوع الصناعات او لغيره
لاحتصاصها بحسن الموضوع مثل اعتماد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتماد العلم على
طريقه ان لا يغيرها بل للمعنى الذي المبدأ اذا كان عن يقيني استعمال عنى به السبيل الى العلم
والالام بل في شيا مبني على علم اخر فوجه والمادى العلمية اما مستعمل اما بالقوة او بالفعل
مختصة او استعمالها بالقوة فان لا مستعمل على انما مقدمه فبما ينسب الى العلم ان لم يكن الصافي

في كذا لا احتقا فالصافه مسبقه وهو لا حق ولا باطل لان كل شيء لا يعلو عن الانصاف باحد السعفين
 لا استغناء عنه ولما استعملها بالفعل محققه فان لم يحصل الموضوع والحجول معا لقلنا في
 محقق البعد للدور للمكان في الحشد من مقدار اما مشاركا او مبانين بعد حصول الموضوع
 الذي هو الشيء بالمقدار والحجول الذي هو الممثل الحاد والتشابه مشتركه والبيان او الموضوع
 والحجول فقط لقلنا في محقق المثل الثاني المتادير المتساويه لشي واحد متساويه بعد حصول
 الشيء بالمقدار وركنا الحجول كالمثلثه وهو محقق للحجول دون الموضوع كحال امتناع لول الحجول
 لعن من الموضوع ومجولات المقدمات السعفيه بحريتها اوليه اي لول التصديق حاصله في اول
 للعقل بلا واسطه لقلنا الحل اعظم من اجزاء اوله على ما هو اعظم من الموضوع والحجول
 والماطو والصاحك للانسان فان كل واحد منها محمول على واسطه هي اعظم من خلاف الحريه
 محمول على لولا واسطه محمله على الحولان ولا عمليه واما مجولات المقدمات محمول على المقيد فلا
 يجب كونها اوليه لان محملها على موضوعاتها لولا واسطه احدى واسطه القياسات
 المتساويه واما ان لا واسطه في سميها اعظم من الاصغر الذي هو موضوع تلك المقدمات
 التي يجب ان يكون اعراضا عنه على الوجه الذي عرفت في موضوعات المسائل لان الحجول في احرك
 معد من القياس المسجله العلم لولها عن كذا عن موضوع العلم وموضوع المقدمه لان
 هو الوسط والابن مساويه او اعظمه وللساوي الخارج والاعظم من الصا حارج لان بال
 لوحيد حارج لا يوجد حده مساويه ولا في حده اعظمه وان كان هو الابن والاقسط
 مساوي للاصغر اعظم منه والخارج عن المساوي وعن الاعظم الصا حارج فلفظ لان يلزم ان يكون
 الابن عن شارجا عن الاصغر ولا يكون الحجول في المسئله عرضا دانيا وقد عرفت حواره فاذن
 ما لا يصلح ان يكون محمولا في المسائل لا يصلح لولها في المقدمات وما يصلح فذلك الصا حارجا
 لكن لولها لول الحجول في احدي معد من الزمان دانيا المعنى المقوم لموضوعه لا يجوز ذلك
 في كل واحد من معد منه ولا لان الابن داني للاصغر لان داني الداني داني والداني المطول
 الزمان قد سئل امتناعه ومعد من الزمان يجب لولها ضروريه ان كان المطلوب ضروريا
 وممكنه ان كان دائما ودائمه ان كان دائما على ما فصلناه في المحلطات بسط لول من قال

ان المبرهن لا يستعمل الا الضروري لان المصدر من لما قالوا ان مقدمات الزمان ضروريه لا محاله انما عتوا به
 احد الامر من اما انما ضروريه التصديق سواء كان ضروريه او ممكنه او دائمه وانما ضروريه ان كان
 للمطلوب ضروريا ومعنى الضروري في كذا الزمان اعظم من الضروري في كذا القياس لان الضروري
 في الزمان ما يلزم الحجول في ضروريه الحشد بولم وصف الموضوع بولم يدوم دار الموضوع اوله بولم
 وفي القياس ما يلزم ضروريه الحشد بولم دار الموضوع ومهما شرط الضرورة في مقدمات الزمان
 دار المقول على الحل احص من المقول عليه القياس اذ المحل على الحل في القياس ما يستلزم الحجول
 لحل فرد من اول الموضوع في الحكمه في شرط اخر وهما لا بد عند من ضروريه الحجول الحشد
 بولم وصف الموضوع واذا اعتبر مع شرط الضرورة في المقدمه لول الحل اوليه ما صارت كلفه
 ما الحل اذن في الزمان احص من المقول على الحل شرط الضرورة وربما طرأ عصار الموضوع في الوجود
 سمح بالمتن والوهم منع لول العلم عليها لولها وهو ما طرأ لما عرفت ان يكونها لا يمنع الحول على الشرين
 لعدم لولها ما حرجها على الحل لولها هذه السمر وهذا القصر ذلك باعتبار العلم على علمها
 والمعد من يجب كونها اعظم من السبعه لانها لولها في الحرفه او اعظم منها لم يصلح لبيانها
 لا باطل ان الحل الوليات هو الاوليات هي ان كانت حاصله لما مد حلقه فلفظ لا
 لشعر بها ولا علم بان الاشكال المساوي لشي واحد متساويه وان السعي لا يعلو عن طرفي السعفين
 ولان لم يكن حاصله محصوها لان الزمان لازم الدور او السلسل ولان كان اخره بعد طول قولكم
 ان اصنام الحجول الصدقيه لولها لان الزمان لا ما بقول ما كانت حاصله لما مند
 حلقا بالفعل بل بالقول وليس ذلك علم الصدق في حصول العدما لم يكن فحصوله بطريق الكسبه بل الذي
 يكون كذلك ما لا يلي تصور مفردانه مع رعايه السبعه منها من الاعايب والسلب في علم الذين
 بالسبعه فيه وهو الضروريات المطربات واما ما يلي تصور مفردانه مع رعايه السبعه لولها
 في ذلك وهو الاوليات فلا يكون حصولها لعدم ما لم يكن بطريق الكسبه فاما لم يحصل بالفعل
 من سائر السعفه لعدان شرطها وهو تصور مفرداتها لذل الصدق بغيره بطور ان جاعه ف
 فاذ حصل الصور انها من العقل بها والتصورات اياها حصل بواسطه الحول ان الظاهر والباطن
 فان الحول لم يلا حصل البصر اذا ادرك شجره والسانا وفرتها نادى تلك الصور منه الى الخيال

فان قيل العقل عليها فوصفها متفق في اشياء مختلفة في اخرى غير المتفق فيه كالحجبة عن المحلوف فيه
 كحيوانه والنباتية ثم من المتفق فيه من الانسان والعروس كالحجوة عنه عن المحلوف فيه منها كالباطنة
 والظاهرية فحصل التصور المعاني العلمية من الادات منها عن العروصات والاداس من الادات
 عن الانواع والفصول واللوازم من العروصات عن العوارض المعروفة بكم واحد في انواع التركيب
 ودرجات بعضها بالنعق امار كسا حاشا القول السابع كالحمد والريسم واما ما كسا حاشا
 بالقول الحارم كالهوان وغيره فلاحله ما تحت الصدوق به كبحر الصور الاجزا وما تحت الصدوق
 فيه مع الصور الاجزا فهذا وحده وهو استعانة العقل بالحس في حصول الاوليات وقد
 سمعنا في ايضا بواسطة استقرا خيرات امور سنة الصدوق للتعرف عن علمها في حصول
 الاوليات منها لا سيما كاستعانة في حصول العلم العلم بالحس باسفل العلم بها
 بان الحس هذا العلم هذا العلم وهذا العلم وهذا العلم وبواسطة الحس في الاوليات بل في
 حصول عماد اخرى لا يحصل الا بالحس وبواسطة الحس وهو ان الحس امر ما يحس
 التعريف الوسيط ان كان صور طر في المعلوم حاصلا والبرهان لم يكن حاصلا وقد عرفت
 الفرق من الاستقرا والتحرير والحس في هذه وهو استعانة العقل بالحس في حصول
 الاوليات وعرفها ولها مع العلم والظن شيء واحد محال للصور ان يحصل او ظن بالعمل
 ما يعلم بالقوة بعضه من العلم ومن الاول ان العلم بالاشياء مقدمه ومع ذلك العلم بالاشياء
 منتهى لتعريفها كما ان العلم بالاشياء منتهى لتعريفها والاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء
 بالعمل ما يعلم بعضه بالقوة من العلم بل العلم بالاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء
 تحت موضوع الالبه العلمية لا بالعمل لعملة الدهر عن هذا المذراج المحلة بل العلم بالاشياء
 من الاشياء والوجه الثاني ان العلم مع المقدمة المطلقة مقدمته ما من منتهى لتعريفها من يرى
 لعملة مقدمه المظن فطر لهما حصل مع علمه بان كل لعملة مقدمه لان مقدمه من الاشياء من الاشياء
 الدهن او ان لعملة مقدمه من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء
 المذراج مقدمه كحاشا لعملة مقدمه من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء
 بل بالقوة ومن هذا محل سوال من يقول ان العلم بالاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء من الاشياء

[illegible]

مداخله فاما ان يكون في الموضوع شي مشترك وشي ما ينسب على الطب والاطلاق فان موضوع
الطب يدل الانسان وموضوع الاطلاق العنصر المطلق وقولها العنصر في قول
العنصر الانسان واما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص وحسب ان يكون العام محكي
على الخاص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون عموم الجنس او عموم اللوازم والذي
عمومه عموم الجنس فاما ان يكون الطرح الخاص من جهة بوجه مطلقا كالطرح في الحر وطاب
الشيء في نوع من الخسائر وفي الخسائر التي هي نوع من المعادير يكون العلم بالطرح في الاخص جزءا
من العلم بالطرح في الاعم واما ان يكون الطرح في الاخص ليس من جهة امتياز لفصل مقوم
بل من جهة ان يقع ذلك الفصل وذلك العاقل اما ان يكون هو مقتضى في ذات الموضوع او
مجرد سببه فان كان مقتضى فاما ان يكون عاقل اما ان يكون سببه في سببه
الانسان من جهة ما هو ويزول عن الشيء وهو نوع من موضوع العلم الطبعي واما ان يكون عرضا
عنه مثل النظر في الادراك المحركة فارجح النظر في الخسائر وان كان ذلك العاقل محركة
سببه فهو مثل الماثل والناظر في الخطوط المعينة بالنظر والخط نوع من المقدار الذي هو
موضوع الهندسة والذي هو عموم اللوازم وهو العلم الاعلى الذي موضوعه الموضوع وليس
العلم بالاشياء التي تحت موضوعه من جهة ان سببه لا يستدعي له شي من الخسائر بل ملك العلوم
موضوعه تحت واما العلم الذي ليس العام فيه محمول على الخاص فاما ان يكون الخاص في ذات
انواع العام فان علم الدخلة تحت موضوع الطبعي فانها تعرف عن بعض انواع موضوع الطبعي
فاداو حدة النعم من حيث ان بها عاقل من حيث انها ومن حيث انها وهو العدد وطلب لوجهها
من جهة انها لا تباقي والاختلاف المطلق من جهة ان النعم لا تنقسم الى اقسام بل ان نوع تحت
العلم الذي منه العاقل الغريب لا تحت العلم الذي منه موضوعه مثل صنع علم الموسيقى
التي موضوعه النعم من جهة ان يكون تحتها في الطبعي واما للعلوم التي احكامها
لا تباقي جهات موضوع واحد مشترك منها فاما ان يكون احد العلمين سطر في الموضوع
مطلقا والاخر معتد مثل الطبعي الناطق في يدل الانسان مطلقا والطبي الناطق في
جهة انه صحيح وكمرض واما ان يكون كل واحد منهما سطر في معتد للشيء الذي معتد سطر فيه

احدهما غير الذي معتد به الاخر مثل جسم العنكبوت فان الطبعي سطر فيه من حيث سطر في جسمه والمجموع
من حيث يتكلم واما ان تباقي علمين او علوم من موضوع واحد دون احدهما فاما ان يكون
لصار العلمين والعلوم علما واحدا وهو محال وقد ظهر من هذا انه اذا كان موضوع علم اعم
موضوع غيره اما ما تحتية والنوعية او بالاطلاق والتعبد بالذي موضوعه اخص تحت
الذي موضوعه اخص تحت الذي موضوعه اعم والعلوم مرتبة واحد فوق واحد وتحت واحد
مرتبة الموضوعات والهادها الى العلة التي لا يتم من موضوعها وهو اللوح والهادها
اشراكها في المبادئ فهو كاشد ان جميع العلوم في ان الشيء العلوي الاحكام واللب والعلوم
الرياضية في ان الاشياء المسبوقة لشي واحد مستند وان كان ما عال ان علو ما اشرك في المبادئ
فهو قول محكي لما تقدم ان المبادئ العامة لا يمكن استعمالها للتعبد بخصتها من موضوع الصناعة
كما عرفت فخصيص هذين العلمين في ما قبل لعمد بعض العلوم بعضها وهو ان يكون للعلوم التي
في علم مسئلة في اخر وذلك على وجه ان يكون موضوع العلمين في العلوم والمفاهيم
وحسب ان من الشيء العلم العالي والحدس في العلم ان قل ان ذلك مستند احكامها وان
العلمين لم يكن احكامها بل مستندا بالاعمال المستند وانها ان يكون موضوع كل واحد من العلمين واحد
مع اختلاف جهة الطرح في العلم بالسبب الى الطبعي والكيفي فان الطبعي يقتضي النعم من مبادئ
علمها الى حكمة العلة في ان يكون مستند في العلمين موضوعا للعلمين مثل العلمين في العلمين
العلمين سطر في نوع استطراد الحساب والاخر في نوع المركب كسائر العلوم فان الناطق في البسط
يقتضي الاخر مادي فان العدد الهندسي مادي كونه في الحالة للعاشرة من اقسام العلمين
هي تعاون العلوم واما اشراكها في المسائل فاما علم ذلك اذا كانت كسيرة في موضوع واحد كاشد ان
علم الطبعي والهندسة في تربية العنكبوت لصاحب علم الهندسة يعطى بها ان يقول ان سطر في
والخطوط الكاحية اليه يوجب كذا والطبعي بها ان يقول لا بد ووسطه واصل سطر
والطبعي البسط الواحد لا يفعل في موضوعها افعالا فصوله وعمل الدرس في الاشكال في افعال
مختلفة في الولوج والاصول والادوات في افعالها الحشوية الحاشية في نقل الهمان ولغته ياوله
للتجارب واعطاية العلم بالمدات اما نقل الهمان فيكون سببه في العلم المذكور

في اعراض العلوم لان الشيء اذا احدث ما في علمه من برهانه في علم آخر مستقل برهانه الى ذلك العلم
اي حال عليه بل هو في نفسه محقق ما دل عليه البرهان لصفه او اضافة او سبب محقق
الصفت والاصوات كانهان على المحروط في المحطه فانه برهان على المحروط من البرهان
المسلط اذا نظر الى المعينات من حيث هي ولما اذا نظر اليها باعتبار اختصاصها لموضوع الصانع
فان البرهان على احدها معار للبرهان على الاخر بالضرورة ولما بالنسبة ساوله المحركات فاعلم ان البرهان
لما قام على الحلي والحق انهما من جهة واحدة والبرهان على الذات برهان عليها بالعرض كانهان
على المحركات بالعرض بالذات لا سعي بها بعد داء ولا سعي بها بعد البرهان كذلك ولما
الصوري فلان المحركات اذا درست وتعرفت الى اصنامها بالوسط واسرها بالحق البرهان
ولا سعي بعد السيرة وحققها ولما الذي فلا بد من البرهان فهو معنى سعي في عقد
دائم وليس لاحد ان يصح على كل حال ما سعي علم اما من البرهان او من صحة او من مبرر
منها فالبرهان عليه لا يحد له ولا يحد ان كان من البرهان المحركات فلا يكون محموله عليه
لا به ذلك المحقق بل لطيفه وتلك نوعه فاحد للنوع لا للشخص وان كان من العرضيات
فلا يكون حاد لعدم دوام المعناد للاحاطة منه لا سالك انما يرى ان اعمى للعلوم معمول
البرهان واحد على لمرر الاستنباط الواجب الوقوع المتكررة مع انها حرة فاستوفى
بما منهم البرهان على المستوفات السنية والعمية الحرة وعرفها من الامور المتحددة
البنائية لا بالقول لا سلك فام البرهان على السوف من حيث هو هذا المستوف بل
البرهان اما قام على المستوف الحلي الذي يسته الى جميع المحركات يستبه واحده الا ان
المستوف الحلي الحق ان لم يلزم الوجود الا واحد لكل الحق من منع صدق على لمرر هذا
كالسوف والبرهان لوجود مفهومها لا يمنع الحلي على لمرر وان كان كل منها في الوجود المحقق
في شخص واما لصفه اعطاه العلم كالمعدات فالبرهان اما تقوم على امكانها لا على
على وجودها وعدمها المعرفي العاقد من كم المعدات لمرر كالمعدات ملها لافعاله على لمرر
اذا جعل جودا وسطا فادركها امكانها وطنا بوجودها لا ان الشيء اذا صح انه لا عللا
المره من جانب وهو على عدمه محصله الطر مثل سائر الشجر على الدقة عند البلوغ

لعله استغفاف البشيرة ومبانه الجار فان الاكبر حصول هذه العلة فيد لخصوله مقلوها
وان كانت اتفاقية مساوية فكل امكانها ايضا برهان وانما وجودها وعدمها فليس بشئ منها
علم واطن والارجح احدهما على الاخر فصار انما الحق السادس من ان الحد لا ينسب بالبرهان
لا به لمرر من على الحد كان الوسط في القياس الذي يوجب نسبة الحد الذي هو الاكبر الى المحدود
الذي هو الاصغر بالاجاب مساويا للطرفين والالكان اما اعم من اصغر او احص من الاكبر
اد العلى محال لا متناع ان يكون المحمول احص وليف كان لمرر ان يكون الحد اعم من الحدود
اما اذا كان احص من الاكبر فلا ان الاوسط مساويا للاصغر والاعم من الاعم اعم واذا ثبت
نسايي الحدود فقول الاوسط للمساوي للاصغر ان حمل عليه على انه حد له نام كان الشيء
الواحد حدان تامان احدهما وسط في الاخر وهو محال اما اوله فلا ان الحد التام هو الموافق جميع
الدائيات فلما استوفيت جميعها في حد لم يسبق للحد الاخر شي ولما شائنا فلا ان الاوسط يجب
ان يكون اعم من الحدود ومن الدائيات فلا يكون بعضها اعم وبعضها اعم وان حمل على انه حد تام
بل كانا حد كان تاما او ناقصا كان الكلام فيه كالكل في الاول تاما ان لم يذهب الى غير
النهاية او يدور او منتهى لما حد غير منتهى الى الوسط بوجب الامتياز من الحدود في الحقا والظهور
وانه محال لان الحدود كلها من الدائيات فلا يكون فيها اعمى واطن وان حمل على انه حد له
بل كانا ثابت لكل ما ثبت له الاوسط كالاكبر للمساوي للاوسط ان حمل عليه على انه حد
لكل ما ثبت له الاوسط كان ذلك مصادره على المطلوب الاول لان ما سطر له الاوسط يلزم
ان يكون هو الحدود فقط لا متناع ان يكون القول الواحد حد الامرين مختلفين لما فيه ومع
دلا يكون كاديا فان الاوسط كما ثبت للاصغر ثبت لقصواه وخواصه ايضا وليس الاكبر حد
لشي منها وان حمل كانا حد الاوسط عنه كان الكلام فيه كالللام في الاول ولست لمرر احد
الامور المحالة للمعدية وتقدر في نفسه لا يلزم منه المطلوب لان حد الاوسط لا يجب حد الاكبر
وان حمل كانا ثابت لكل ما ثبت له الاوسط لم يلزم له القياس الاجمالي على الاصغر لذلك وهذا
مستغن عن البيان لما عرفت ان اثنائنا التي معلومة اجعل عليه وتقدر افتقاره اليد فليس المطلوب
بل كون الاكبر حد الاكبر ايضا لا يفيد للحد لا لها تضع انما من غير تعيين من فم فان وضع منها

قسم على التعيين ليدون حدًا كان ذلك وصفاً مستديلاً مستقداً من القسمة واستثنى قبض
 بعض الأقسام لا تفتح الباب في القسمة حد الأقسام إنما الجوانب الناطق أو الجوانب
 الغير الناطق لكن ليس جذبه الحيوان غير الناطق أو يقال للأقسام إنما جوار أو غير جوار لكن
 ليس غير جوار فهو حيوان وهذا الطريق ثبت أنه ناطق وموت ثم جمع هذه المجموعات
 للمساوية له ويقال إنما هو أفضل دال على ما منه وكل قول فمضاداً على ما هيته التي هي
 حده عاد الكلام إلى الخصم والاستدلال وقد برأينا فيما كان إيماناً للشيء بما هو كافي منه لا حد
 وأجزاء ليس له من غيرهما ولأن القول الفصل الدال على ما هيته الشيء حدًا فوسيلة القياس مضاد
 على المطلوب الأول فإن من فهم الحد ودال به فإن قيل إن الحد قول مفصل دال على ما هيته بانه لا
 ذلك العلم إنما حده دون هذا التوسط لأن معنى الشيء أن كان ثبت الشيء كان مفهوماً له عاله اذ ليس هو
 غير معناه فعلم أن توسط هذا الأكبر لأنه أصغر واحد أصغر لأن الأجزاء من له لا تعد واسفل
 الجزيئات أيضاً لا تجمع لأن الحد ان جعل عليها على أنه حد لكل واحد من الأشخاص من حيث هو شخص فلا
 سويها النوع لأن حد الأشخاص الواقعة تحت النوع ليس حده اذ لكل منها ما ليس للنوع وإن جعل
 عليها مطلقاً لزم حمله على النوع ذلك ولا يمكن أن يثبت من حد الصند أيضاً لا حد الصند لأن النسب من
 هذا هو دور وأن النسب من غيره فلا يكتب به هذا أيضاً لأن النسب حدًا أحد الصند من الصند
 الآخر ليس من العنصر كما أنه ليس الحد وقد صدق بل الطريقة في انقضاء الحدود وهو قريب بأن يحد
 عدة من أشخاص الخط المطلوب حده حدًا كان أو نوعاً وطلب جميع محولاتها وانها كل واحد منها
 إلى العام الذي أعظم فوقه ثم يبرهن الدائيات والخصائيات فواضح مصت من زل من الرأي الذي لا
 أعظم فوقه من الدائيات على الترتيب من غير الإخلال بواسطة ما من الخصائيات التي تقوم وجودها فاصية
 وللغولات في جواب ما هو حقي من تلك المعولات المتوالت تحتها بالمعول للواف من مجموع تلك الدائيات هو الحد وقد
 عرفت أنه يجب تقديم الأعم فالأعم وأما في القول الخاص والذات العام فذلك الجدل الغريب فإن كان
 الاسم خاص كان الأول أرادته لذلك على غير من العام بالتميز وتقيده بالخصول والقسمة متوالية في الترتيب
 لأنه محطها الوسايط وترتيب آخر الحد في البداية بالأعم وتقيده بالآخر لئلا يها على الأقسام التي
 المعولات في جواب ما هو والي غيره فيجعل الشيء جنساً لما فيه وعرفه فضله الخاص من غير غبار ومنه إلى

لجانب

لأخا من غير معلم ترتب الاحساس على التوال ولانها حاد على جميع الدائيات طولاً ولانها الصاعداً
 فالشيء كما يعلم من قسمتها حدها تحت قسمي له هو القسم الطويل والآخر القسم القصير
 احدهما تحت قسمي الآخر وهو القسم العرضي مثال الاول ان قسم الجسم إلى الناعم والسميكة والآخر
 وانما احدى مسالت الثاني القسم الجسم في القسم اللين واللين في القسم الصلب والآخر
 بالادان وغير المتحرل بالادان لغرض البحث في مشاركت من احد والآخر في معرفة ان كل واحد
 من مطالب العلم الطالب لعله وجود الشيء او صف من صفاته ومطلب الطالب بحسب ما هو مطلوب
 هل السط فاعرف ان سولاً طلب الرهان ولكن في باجرها على مطلب هل هو مدقق حواهاها الفصل
 لأن اوسط الرهان قد يكون على حد الشيء وحدها اصل لم يفسف العلم معان لأن اوسط السط من
 الشمس ولما كان له ذلك ان ضوءه من سائر اقسامها من الضوء والضباب فاداسن للوقوف انما هو
 معان هو زوال الضوء لوسط الارض منه ومن الشمس للحد العام للوقوف في الرهان بل
 سئل في الرهان في عدم الرهان في الكبريها وانما لهما في الحد خلاف انما في الرهان اذ يعلم
 في الحد ما هو في الرهان حاداً من مقدم زوال الضوء لوسط الارض منه ومن الشمس للحد وبآخر
 عنه في الرهان وهذا لما استق اذ اهل الصخر في الحد العام علم الحد الآخر ولذا انما هو في
 على الحد لعدم الرهان في الاوسط سمي حداً هو من الرهان ولها اقتصر على الحد للوقوف في الرهان
 الاكبر سمي حداً هو من الرهان والحد العام هو للحد بها فلفظ الحد حسد لما على هذه الامور
 المسئلة وعلى الحد حسد لا يتم لتحديد المسألة في اول كتابه وقليد من حد واحد
 للحد لا يربح الذي هو للعلم العامية كالنظر للكرسي والمادة والحسب له والصورة هيته العامة
 وهي التي احاطها التي كالمش على قدره وقدره بعدة وقد يكون الدائيات وقد يكون بالعرض وقد يكون
 العمل وحسب يكون سائر المعول بالفعل وقد يكون بالقوة ولا يكون شيئاً للكون المعول بالقوة بل ذلك
 المعول من دابة لا من عرض وقد يكون خاصة بالنسبة للبيت وقد يكون عامة كالصاع له وهذه الاربع احوال
 معاً وحد المعول لا محالة ولما كان لها في حد واحد من الصور وللحاسة مستقيم وهو المعول
 مجموع العلل على العنصر في حد واحد من الصور في حد واحد من الصور في حد واحد من الصور في حد واحد من الصور
 الطرية عند حصول اسعد لها العام فما تسلم وجود الصور لا يمكن ان يكون في جوهها قوة

طبيعة بلزم من وجود الصور وجود العلول والعالية لان الامور الطبيعية وان كانت صورية فهي لغايات
 وربما لمسلم لان تلك الصور اما حدث بحوله ولا حوله الا في زمان ومكان وهذا القتل الامور الصناعية فان
 الماكي بها وان حصل استعدادهما التام لا مسلم من وجود الصور لان العاقل غير جاعلي وربما لا يلاق
 للماكي ولما العاقل ولا يحب من وجود وجود العلول وان وجدته العاقل انما لم يوجد شرط
 لغيره او شرط لغيره فان العاقل لا يفرق في الايقون اذا وصل الى الحد فقام بسفعل الايقون ولا غير كانه
 العزيم لم يؤثر فيه التبريد والمعلول اذا وجد الفعل لم يدمر وجود العلول الاربع غير العاقل فانه
 لم يوجد بعد لا يصطاح مع وجود العاقل لانها ليست عليه من حيث هو بل هي في الاعمال بل من حيث
 متمثلة في الاديان فانها اذا اعلنت في نفس العاقل بعينه على الفعل ولهذا قال الشيخ للعلو الغاشية
 عليه لعلو العلو الغاشية هي من حيث الماهية مسند على المعلول ومن حيث الوجود متعلق به ولعلو العلو
 قد يكون سائر المعلول معلولة اليه وحسب كونه محل وسط لوجود المعلول وتوضيحه في
 القول ان ارجله وقد يكون احسن منه وذلك لان العلون اذا كان عليه الشيء فوق واحد كالتجارة فاحصل
 ما عن يمينه كالمال والبر والبر عن تراجم الاخره وكما يحتمل بانها تحصل بان عن عهونه كالحظ والبر
 عن حران الروح بلا عهونه وكل واحد من هذه العلل احسن من علولها والعلل الخاصة قد يترك
 في معنى علم هو علمه في العلول وقد لا يترك انما التي تترك في العلل والبر والبر والبر والبر
 فان كل واحد منها علمه لاسار الورق ولكن لا يتركها بل هو اسطمة من ونة للاشياء وهي وجود
 الرطوبة والفت فيها الذي هو ايضا واسطمة عرض الاوراق بالسنة والخروج والكرم عرضته
 الاوراق وعرض الاوراق مسند للرطوبة في الاوراق وكل ذلك لانه بالذات او بالذات
 مسند ولا يجوز ان جعل وسط لوجود العلول مطلقا ولا يوجد في القول ان ارجله بل انما
 محفل اوسط لوجود نوع منه وانما يوجد في القول ان ارجله بل انما
 المطلقة ولما جوده في القول ان ارجله بل انما محفل اوسط لوجود نوع منه

في المعلقات في القياس ومنها وصلان الفصل الاول في انواع
 اسباب الغلط في القياس اما التي تقع من جهة الصور وهي بالذات او من جهة الماهية وهي
 المعربات او من جهة ما يحتمل اما اللواتي من جهة الصور فبان لا يكون على شكل الاشكال

الاربعة لعدم اعلا الوسط كما قال الانسان له شعر وكل شعر بيت لسبح الانسان بيت فان الجواب في
 الصوري بتمامه غير موضوع في الذي اوان كان على شكل الاشكال لان العلون من جهة الماهية لان
 حيوانا وحيوانا ليس له ان الانسان حصر والعلو فيه لان الذي ليس له ان الانسان حصر والعلو فيه لان
 بل ذلك محصور في الطبيعة كجوانية وهي الصور الذهنية وانما يعرف باحدى المعنيين ما يحكم الصور
 كما قال الانسان وحده صحاك وكل صحاك حيوانا لشيء الانسان وحده حيوانا والعلو فيه لان الصور
 بالانسان جعلت الصوري من جهة وسالبة لان معناها ان كل ان صحاك ولا يترك الانسان صحاك
 والذي للمعلول لا يمتنع مع السالبة لم يمتنع ان يكون صوري العلول سالبة وقع ان جهة الموجهة للانسان
 حيوانا ولا يمتنع ما دلروه من التبريد وانما يوجد موضوع السالبة على الوجه الذي في الصوري كما قال
 المحل للمحتمل حصر لجهة وراه وكل حصر لجهة وراه فهو لا يترك محفل ذلك لا يترك محفل ذلك لا يترك
 الطبيعة للعلوم الذهنية وكل ذلك النظر في العلوم الذهنية فهو حليم فريد هو الحليم واما الواقع
 فهو الماكي فهو اما سبب المصادفة على المطلوب وهو ان ارجله لا وسط والاصغر باسم من مراد في
 حال الانسان فشره بل شره فيكون ان الانسان مسكر بالذي والمطلوب واحد في المعنى او سبب
 ان المعربات ليس بالمتبريد في الاشكال زبوشي كذا حصر الماهية كحصر وكل حصر هو حصر ليس
 ان يترك حصره لشيء من العلل وذلك لانها بالصادق والامان مستوفا فان للعاقل
 لا يترك حصره الى الحد الذي لا يشاهد منه ومن الصادق وبذلك المشاهدة لا تعدد اللفظ والمعنى اما
 الاستثناء اللفظي فقد يكون سبب الغلط المشترك في جهة واحدة ومن يكون سبب الغلط المخاربه لما الواقع
 سبب الغلط المشترك في جهة واحدة من اللفظ لغير العاقل فاما للواحد الواجب ان يكون للوجود
 وكل ما لم يوجد له عدمه فالواحد لا يترك عدمه وان لم يكن للوجود وكل ما لا يترك وجوده امتنع وجوده
 فالواحد امتنع وجوده والعلو فيه انه ان اراد بلفظ الممتنع من الممتنع وهو الممتنع العام فالواحد
 ممتنع الوجود هذا المعنى لان الوجود بهذا المعنى الجبار يكون ممتنع الوجود وان اراد به بالبر
 لا واجب ولا يمتنع وهو الممتنع الخاص بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممتنع الوجود بل اما واجب الوجود
 او ممتنع الوجود ومنه ما يشتمل عليه بالعاقل فان صفة صفة العاقل فظهر ان القول بفعله
 حتى انهم ان العلول فاعلم لانها قابلية والعاقل فاعلم للقول وليس كذلك ومنه ما يشتمل عليه

مطلوب
 المصادفة

كقولك ضرب زيد ففعل لزيد ضاربا او مصرونا واما فعال في العجمية فعلام حسن السكون فيفعل ان يكون
الحسن اسم العلم لكون ذلك لغويا كبريائه ويحتمل ان يكون اسما شديدا لكون ذلك اسما للعلم اليقيني
ما يشاء من الوقوف والاعتناء لقوله تعالى وما تعلم باوله الا الله والراي محقق العلم لكونه اسما فانه ان
وقف على الله فان الواو في الراء محتمل للاسما المحصور علم التأويل في الله وان وقف على الراء المحتمل كان
الواو في العطف فلا يحصر علم التأويل في الله بل الراء محتمل في العلم لكون ذلك اسما ومنه ما يشاء
انصرف العبارات لقول القائل كل ما علمه الحكيم هو كما علمه فان هو اذا صرف الى العلم كان معنى
العلم معناه اذا انصرف الى العلم ومنه ما يشاء من جوف العطف لكونه من ذلك العلم لجمع
الاحراز ومن ذلك ان على جمع الصفات لقول الراجحة روج وورد فانه ان عني بها جمع الاحراز
لمن الراجحة من عود وورد وهو الله ومن عود ورج وهو الانسان ولعن من جمع الصفات
لذلك ان الراجحة لا يجمع لها صفة الراجحة والعود به واما الوقوف فتستلزم العطف المحاور
لقول القائل البارك نور وطل نور محقق من لسان البارك محقق وقوله العرفن زابيل الشطخ
لا يسم السطخ الى العرفن غير العرفن بل العرفن انما يقال سطر عرفت وسط عرفت واسم السطخ لفظي الورد
والعرفن في هذا المعنى طريق الحار واما الاستنباه المعنوي فانه ما يقع تحت كسب ما يصدق
معصلا من ان يكون ردا طبعا غير ماهر في الطب وما هو في الحياطة فانه يصدق عليه كطلب
والماهر طرهما مفرقا ولذا عرفت بها وقيل ان طرهما ماهر لكون اللهم اذا عني حاله الجمع
لغيره حاله الامراد ومنه ما يقع في سبيل ما يصدق من كسب ما يصدق ان الراجحة
اوج وورد الى حتمت من عود روج وورد في فطر ان يصدق عليها انها روج ومنه ما يقع
اهام للعنس لخم ان يكون عود في الراجحة ناعا على ذلك في الراجحة فهو موجود وقوله العنسل متناه
وطل متناه في الى حلا او مالا فالعنسل متناه الى حلا ومالا ومنه ما يقع في سبيل احد ادم الش
فكانه علم ان السافر مرق البصر فطر ان ذلك لكونه لواء كعلم ان النور انما يصدق عليه السطر
ان ذلك لخصوص لونه ما شاء ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالعرفن كان ما بالذات كما قال ان
السفر هنا مرق بالطلع لانه لما استهل الصورا الذي هو الحلاط اكار لزم من ذلك نريده لكرام
فطر ان ذلك لطيفة فحتم عليه فانه مرق بالطلع كما قال الكائن في الكسبية فحرك ذلك

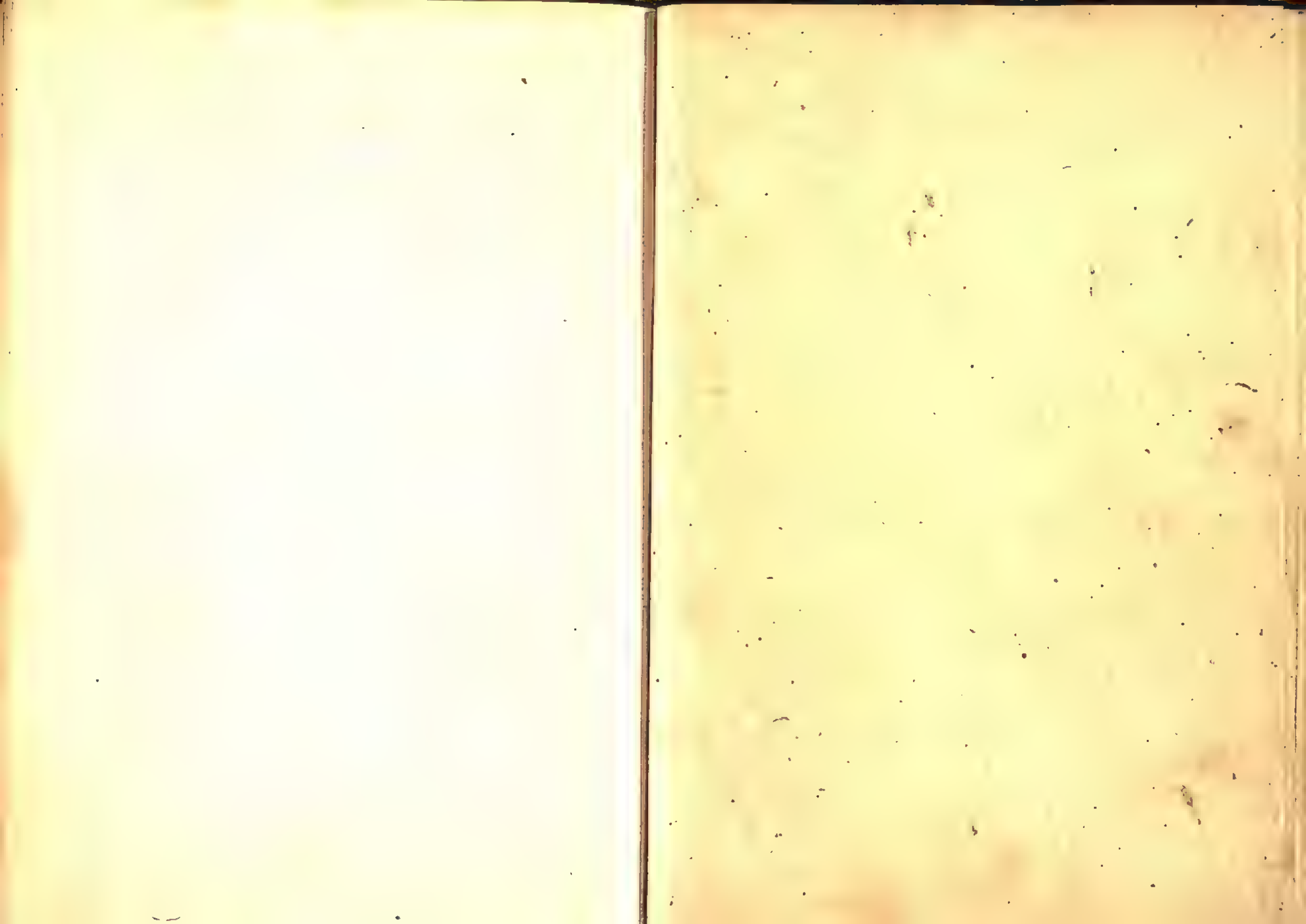
منحرف لا يشبه على منفع واحد ليعني ان الكائن في النسبة لا يشبه على منفع واحد ومنه ما يقع
احد ما مع الشيء فان ما الذي كماله موقوف على النبوة والنسبة على الكون فمعنى وجودها
والعطف فيه ان الوقوف انما فعال فيما الذي كماله موقوف على النبوة والنسبة على الكون فمعنى وجودها
كما قال الراجحة موقوف على النسبة والنسبة على الراجحة والعطف فيه ان ذلك حاجة لوقف على النسبة
هي غير الراجحة التي لو فقت عليها بل النسبة ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالعرفن كان ما بالذات كما قال ان
فعال لونه الحمر فانا لا للعلم في غير النهاية لكان من سطر الحمر لعل عن متناهية فالاعتناء محصور
من حاصره والعطف فيه ان الحمر لونه لانه لا للعلم في غير النهاية لكان من سطر الحمر لعل عن متناهية فالاعتناء محصور
ولا يلزم ما ذكره من المحال ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال كان ما بالفعال فحتم على
الحصول بانها بالفعال فانه بالفعال فكونه معدومة والعطف فيه ان الكائن بالفعال لا يشبه
خاها بل قابليتها لأمور اخرى واما ذاتها فهي بالفعال ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على
الموجود كما قال لونه الحمر فانا لا للعلم في غير النهاية لكان من سطر الحمر لعل عن متناهية فالاعتناء محصور
للمعدومة عند المتناهية لعل محقق من عمل الاتحاد لكونها باحد ما بالفعال فحتم على
ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على الاتحاد لكونها باحد ما بالفعال فحتم على
مصاديق ولا شيء من المصاديق غير هذا واحد فبدا الحمر عند الش ومنه ما يقع
في سبيل عدم الملكة كان السلب والاحتجاب كما قال اتصال السور القرون والاحتجاب عنه
الاحتجاب وتب ولا يخرج عنها شيء واحد فالعنسل اما مصله بالبرن او مصله به ولم يفسر
ان الاتصال عمل الاتصال عما حقه ان يفسر ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على
الرجحة حاصره وبالعنسل كما قال لونه الحمر فانا لا للعلم في غير النهاية لكان من سطر الحمر لعل عن متناهية فالاعتناء محصور
فقد والوقوف بالاعتناء الكامل في الكارج حاصل في الكارج والاعتناء في الكارج حاصل في الكارج
وهو محال والاعتناء في الكارج لعل في الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج
ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج
ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج
اخرى كحادة ومنه ما يقع في سبيل احد ما بالفعال فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج فحتم على الكارج

سواء كان هذا الاعتقاد لا يواظف أو يواظف أو خبيثه إلا أن الذي لا يواظف يسمى عقلاً
ليصوره أو يصدقاً إذا العلم كما يقال على التصديق يقال على الصور الماهيات
بحرورها وأما الظن فهو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون كذلك
وأما الجهل فإنه ليس بظن وهو أن يكون في النفس رأي في المسئلة السئيه ومنه
مركب وهو أن يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل مصاد للعلم لعدم
العلم بالشيء مع اعتقاد العلم به وأما أن الأول بسيطاً لأنه ليس فيه للاعتماد الرأي فوط
وأما الثاني فمركب مع عدم الرأي فيدل على أن مركباً من عدم الرأي وذلك البسيط
وأما الثاني فهو من النفس بعد نحو الساب الأجزاء وأما العلم فهو قوله
لهتوكله القوة كقول صور ما ورد عليها من غيرها وأما العلم فهو قوله
الإنسان نحو المادي ليعبر عنها إلى المطالب وأما الحدس فهو قوله في قوله القوة
الإنسان كحدود الوشطي من تلقا نفسها وأما الذي هو سده استبعاد هذه
القوة للحدس في الطبع وأما الحكمة وأما الحكمة فهي خروج النفس إلى أن
إلى حالة العلم في حروف العلم والعمل أما في حالة العلم فإن يكون مصوراً للموجودات
تماماً ومصدقاً بالعضايات تماماً ولما في جانب العمل فإن يكون من حصل
عنه كخلق النفس العقلية وأما وربما قيل حجة لاستعمال النفس الباطنة
هم الاحتاطة بالمعقولات المطرية والعلمية وإن لم يحصل خلق ولكن هذا لغز
ما اردنا إيراد في المطلق ولو اذهب العقل لكانت أفعالها والصلوة على
اسماءه لغير عدد ونحوه

اسم الرابع من تصنيفه في ليلة الخميس في
مستصف شهر جمادى الأولى سنة
مائة وخمسة من سنة تقيت من خط
المصنف وعليها خطه وسمي ليلة

[illegible][illegible]

1211 1212 1213 1214 1215 1216 1217 1218 1219 1220 1221 1222 1223 1224 1225 1226 1227 1228 1229 1230 1231 1232 1233 1234 1235 1236 1237 1238 1239 1240 1241 1242 1243 1244 1245 1246 1247 1248 1249 1250 1251 1252 1253 1254 1255 1256 1257 1258 1259 1260 1261 1262 1263 1264 1265 1266 1267 1268 1269 1270 1271 1272 1273 1274 1275 1276 1277 1278 1279 1280 1281 1282 1283 1284 1285 1286 1287 1288 1289 1290 1291 1292 1293 1294 1295 1296 1297 1298 1299 1300 1301 1302 1303 1304 1305 1306 1307 1308 1309 1310 1311 1312 1313 1314 1315 1316 1317 1318 1319 1320 1321 1322 1323 1324 1325 1326 1327 1328 1329 1330 1331 1332 1333 1334 1335 1336 1337 1338 1339 1340 1341 1342 1343 1344 1345 1346 1347 1348 1349 1350 1351 1352 1353 1354 1355 1356 1357 1358 1359 1360 1361 1362 1363 1364 1365 1366 1367 1368 1369 1370 1371 1372 1373 1374 1375 1376 1377 1378 1379 1380 1381 1382 1383 1384 1385 1386 1387 1388 1389 1390 1391 1392 1393 1394 1395 1396 1397 1398 1399 1400 1401 1402 1403 1404 1405 1406 1407 1408 1409 1410 1411 1412 1413 1414 1415 1416 1417 1418 1419 1420 1421 1422 1423 1424 1425 1426 1427 1428 1429 1430 1431 1432 1433 1434 1435 1436 1437 1438 1439 1440 1441 1442 1443 1444 1445 1446 1447 1448 1449 1450 1451 1452 1453 1454 1455 1456 1457 1458 1459 1460 1461 1462 1463 1464 1465 1466 1467 1468 1469 1470 1471 1472 1473 1474 1475 1476 1477 1478 1479 1480 1481 1482 1483 1484 1485 1486 1487 1488 1489 1490 1491 1492 1493 1494 1495 1496 1497 1498 1499 1500 1501 1502 1503 1504 1505 1506 1507 1508 1509 1510 1511 1512 1513 1514 1515 1516 1517 1518 1519 1520 1521 1522 1523 1524 1525 1526 1527 1528 1529 1530 1531 1532 1533 1534 1535 1536 1537 1538 1539 1540 1541 1542 1543 1544 1545 1546 1547 1548 1549 1550 1551 1552 1553 1554 1555 1556 1557 1558 1559 1560 1561 1562 1563 1564 1565 1566 1567 1568 1569 1570 1571 1572 1573 1574 1575 1576 1577 1578 1579 1580 1581 1582 1583 1584 1585 1586 1587 1588 1589 1590 1591 1592 1593 1594 1595 1596 1597 1598 1599 1600 1601 1602 1603 1604 1605 1606 1607 1608 1609 1610 1611 1612 1613 1614 1615 1616 1617 1618 1619 1620 1621 1622 1623 1624 1625 1626 1627 1628 1629 1630 1631 1632 1633 1634 1635 1636 1637 1638 1639 1640 1641 1642 1643 1644 1645 1646 1647 1648 1649 1650 1651 1652 1653 1654 1655 1656 1657 1658 1659 1660 1661 1662 1663 1664 1665 1666 1667 1668 1669 1670 1671 1672 1673 1674 1675 1676 1677 1678 1679 1680 1681 1682 1683 1684 1685 1686 1687 1688 1689 1690 1691 1692 1693 1694 1695 1696 1697 1698 1699 1700 1701 1702 1703 1704 1705 1706 1707 1708 1709 1710 1711 1712 1713 1714 1715 1716 1717 1718 1719 1720 1721 1722 1723 1724 1725 1726 1727 1728 1729 1730 1731 1732 1733 1734 1735 1736 1737 1738 1739 1740 1741 1742 1743 1744 1745 1746 1747 1748 1749 1750 1751 1752 1753 1754 1755 1756 1757 1758 1759 1760 1761 1762 1763 1764 1765 1766 1767 1768 1769 1770 1771 1772 1773 1774 1775 1776 1777 1778 1779 1780 1781 1782 1783 1784 1785 1786 1787 1788 1789 1790 1791 1792 1793 1794 1795 1796 1797 1798 1799 1800 1801 1802 1803 1804 1805 1806 1807 1808 1809 1810 1811 1812 1813 1814 1815 1816 1817 1818 1819 1820 1821 1822 1823 1824 1825 1826 1827 1828 1829 1830 1831 1832 1833 1834 1835 1836 1837 1838 1839 1840 1841 1842 1843 1844 1845 1846 1847 1848 1849 1850 1851 1852 1853 1854 1855 1856 1857 1858 1859 1860 1861 1862 1863 1864 1865 1866 1867 1868 1869 1870 1871 1872 1873 1874 1875 1876 1877 1878 1879 1880 1881 1882 1883 1884 1885 1886 1887 1888 1889 1890 1891 1892 1893 1894 1895 1896 1897 1898 1899 1900 1901 1902 1903 1904 1905 1906 1907 1908 1909 1910 1911 1912 1913 1914 1915 1916 1917 1918 1919 1920 1921 1922 1923 1924 1925 1926 1927 1928 1929 1930 1931 1932 1933 1934 1935 1936 1937 1938 1939 1940 1941 1942 1943 1944 1945 1946 1947 1948 1949 1950 1951 1952 1953 1954 1955 1956 1957 1958 1959 1960 1961 1962 1963 1964 1965 1966 1967 1968 1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029



الحج والتمسك

من كتاب المنصن في شرح الملحق

الحج والتمسك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بَعْدَ أَنْ سَبَّحَ بِأَقْوَمِ مَجْدٍ وَأَقْدَرُ لَأَلِّ
 وَنَعَمَ وَبَعْدَ مَا عَلَّمُوا إِرْفَاقِي وَفَقَّاهُ اللَّهُ لِمَا حَبَّ وَبَرَّضِي أَنْ تَكُنَّ الْمَخْصَرُ
 الْمَنْسُوبُ إِلَى أَفْضَلِ الْعُلَمَاءِ قَدْ رَأَوْا عَلَامَتَهُ مُرْتَبَةً وَفَخَّرُوا هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ
 فَخَرَّجُوا فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ نَاصِرَ الشَّرِيعَةِ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ
 مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّاهِي تَعَزَّاهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسَلْنَاهُ أَغْلَا غُرُفٍ جَنَانِي
 أَشْرَفَ اللَّيْلِ الْمُصَنَّفُ فِي الْعُلُومِ الْحَلِيمَةِ وَالْمَطَالِبِ الْيَقِينِيَّةِ لَاحْتَوَاهُ
 عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ مَعَ زِيَادَاتٍ نَفِيسَةٍ وَأَعْيَاتٍ شَرِيفَةٍ مِنْ قَبْلِهِ
 سَيِّمًا وَقَدْ أَوْدَعَ فِيهِ شُلُوكًا قَوِيَّةً وَأَعْرَاضَاتٍ مَبِينَةٍ عَلَى كَلِمَاتٍ الْحَكَا
 وَقَوَاعِدِهِمْ وَقَدْ انْفَعَلْنَا أَنْ شَرَحْنَا الْقِسْمَ الْمُطْعَمِ مِنْهُ قَبْلَ قَدْ أَبْسَنِينَ
 جَيْشَهُ وَقَدْ تَشَرَّفَ مُطَالَعَتُهُ جَمَاعَةً مِنْ تَارِكِي الْعُلَمَاءِ وَأَغْيَارِ الْحُكَمَاءِ دَامَ اللَّهُ مَعَهُمْ
 فَالْمُسَوِّمُ بَعْدَ مُطَالَعَتِهِمْ آيَاهُ أَنْ أَضْيَفَ إِلَيْهِ شَرَحَ الْقِسْمِ الْحَلِيمِ مِنْهُ
 وَالنَّبِيَّةُ عَلَى مَا فِيهِ وَحَلَّ السُّلُولُ الْوَارِدَةُ عَلَى قَوْمٍ أَنْ كَانَ لَمْ حَلَّ وَكَانَ
 أَكْثَرُ أَوْ قَانِي مِنْهُمْ فَأَبْلَاهَا حَتَّى مَعَ الْفَضْلِ اللَّهِ مِنْ شَارَلُونِي فِي الْبَحْثِ إِذَا مَا اللَّهُ
 فَضَائِلُهُمْ وَالْأَسْتِفَادَةُ مِنْ تَبَاحٍ قُرَابِهِمْ وَمَعَ ذَلِكَ قَارَدَتْ أَنْ لَا أَخَالِفُ
 مُقْتَضَى مُلْتَمَسِهِمْ فَشَرَعْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ فِي شَرَحِ الْقِسْمِ الْحَكِيمِ مِنْهُ الَّذِي
 اشْتَمَلَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْطَلِيَّةِ الْحَلِيمَةِ وَالْمُبَاحِثِ الشَّرِيفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ مَعَ حَلِّ
 الشُّلُولِ الْمَذْلُومَةِ فِيهِ وَإِبْرَادَ مَا يَتَوَجَّدُ عَلَيْهِ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ أَنْ كَانَ
 لَهُ جَوَابٌ مُسْتَعْسَابُوهَابِ الصُّورِ وَالْحَقِّ وَمَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ إِنَّهُ خَيْرُ
 مُوَفَّقٍ وَمُعِينٍ قَالَ ————— الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ الْكِتَابُ
 الْأَوَّلُ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا وَمَجْرَى أَنْوَاعِهَا وَتَمَيُّ الْوُجُودِ
 وَالْمَاهِيَّةِ وَالْوَحْدِ وَالْحَرَمِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْتِنَاعِ وَالْعَدَمِ
 وَالْحُدُوثِ أَقُولُ الْمَرَادُ بِالْأُمُورِ الْعَامَّةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ بَيْنَ الْوَاجِبِ

لِدَائِهِ وَالْمَدْلُ لِدَائِهِ وَتَمَيُّ الْوُجُودِ عَلَى مَا سَنِيَّاقِي تَبَيَّنَ ذَلِكَ وَالْوَحْدُ لِأَنَّ كُلَّ
 تَوْجُودٍ هُوَ وَتِلْكَ الْهَوْنَةُ مِى وَحْدَتِهِ حَتَّى أَنْ الْكَثْرَةُ مِنْ حَيْثُ بِي كَثُرَ بَعْضُهَا
 الْوَحْدُ فَيُقَالُ هَذِهِ حَرَمٌ وَاحِدٌ وَالْمَرَادُ بِالْأُمُورِ الَّتِي تَجْرِي بِمَجْرَى الْأُمُورِ الْعَامَّةِ
 الَّتِي تَشْتَرِكُ بَيْنَ أَكْثَرِ الْمَفْعُومَاتِ وَتَمَيُّ الْمَاهِيَّةِ فَإِنَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ هَوْنٌ
 الْوَاجِبُ لِدَائِهِ مَا هِيَ مَعَانٍ لَوْجُودِهِ وَالْوُجُوبُ بِالْعَرَفَانِ أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ
 بَيْنَ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ الْمَمْدَنَةِ وَتَوْنُ الْوُجُودِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا هِيَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
 الْإِمَامُ كَانَتْ الْمَاهِيَّةُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ وَتَوْنُ الْوُجُودِ زَائِدًا عَلَيْهَا أَضْوَالًا مَكَانَ
 أَعْنَى تَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَبَّ لَا يَنْقُصُ مَا هِيَ لَا الْوُجُودُ وَلَا الْعَدَمُ
 بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا أَمَّا تَحْصُلُ لَهُ بِسَبَبِ خَارِجٍ وَالْحَرَمُ فَإِنَّهَا وَأَنْ كَانَتْ غَيْرَ شَامِلَةٍ
 لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ الْمُمْكِنَةِ لَهَا حَاصِلُهُ لَا كَثَرُهَا ضَرُورَةٌ أَنْ الْأَنْوَاعِ
 الَّتِي فِي أَفْرَادِهَا كَثَرُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الَّتِي تَحْصُرُ كُلَّ مِنْهَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ
 وَأَمَّا الْإِمْتِنَاعُ فَلَمَّا كَانَ أَمْرًا قَامًا مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَعْدُومَاتِ
 الْمَمْنُوعَةِ الْوُجُودِ عَدَّةً مِنْ جَمْلَةِ الْأُمُورِ الَّتِي تَجْرِي بِالْأُمُورِ الْعَامَّةِ وَأَنْ كَانَ
 فِي الْحَقِيقَةِ وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْسِيرِ لَيْسَ كَذَلِكَ وَالْمَرَادُ بِالْأُمُورِ الَّتِي
 تَجْرِي بِمَجْرَى الْأَنْوَاعِ لِلْأُمُورِ الْعَامَّةِ الْأُمُورِ الَّتِي تَنْقَسِمُ الْأَمْرُ الْعَامُّ إِلَيْهَا
 وَتَمَيُّ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ وَوُجُودِ الْمُمْتَلِكِ فَإِنْ انْقَسَمَ الْوُجُودُ إِلَيْنِهَا أَمْرٌ طَاهِرٌ
 وَكَذَلِكَ الْعَدَمُ وَالْحُدُوثُ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَوْجُودٍ قَدِيمٍ أَوْ غَيْرِ مُسَبِّقٍ
 وَإِلَى مَوْجُودٍ خَادِثٍ أَوْ مُسَبِّقٍ بِالْعَدَمِ قَالَ ————— رَحِمَهُ اللَّهُ
 فِي أَنَّ الْوُجُودَ عَنِ عَنِ الْعَرَفِ لَوْجُودُهُ ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ عَلَى بَوْجُودِهِ بِدَيْهِ وَالْوُجُودُ
 جَزْءٌ مِنْ وَجُودِهِ وَالْعِلْمُ بِالْخَيْرِ سَابِقٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْأَلِّ وَالسَّابِقُ عَلَى الْأَوَّلِ
 أَوَّلِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلِيَا وَالْوُجُودُ فِي الْأَوَّلِ وَاجِدًا لَوْجُودِ الْمَطْلُوقِ أَوَّلِي أَقُولُ —————
 اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَنَّ الْوُجُودَ قُلُّهُ عَنِ عَنِ الْعَرَفِ أَمْ لَا وَالَّذِي اخْتَارَهُ
 الْإِمَامُ أَنَّهُ عَنِ عَنِ الْعَرَفِ وَاخْتَجَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَدَ وَتَقْدِيرُ الْوُجُودِ الْأَوَّلِ

مِنْهَا أَنْ يُقَالَ الوجود المطلق جزء من كل واحد من الوجودات المضافه إلى
الاشخاص ضرورة أن الوجود المضاف إلى الشخص يشتمل على نفس الوجود
وعلم كل أحد بوجوده بدیهی لا یغنی بالعلم البدیهی ما لا یحتاج فی تحصیلہ
إلى عدم كسب وطلب ولا شك ان علم كل أحد بوجوده كذلك
وعلم كل أحد بالوجود الذي هو جزء وجوده قبل علمه بوجوده لان العلم
بالحر سابق على العلم بالكل والسابق على الأول يجب ان يكون اولياً
فعلم كل أحد بالوجود الذي هو جزء وجوده قبل علمه بوجوده لان العلم
بالحر سابق المطلق بدیهی فالوجود بدیهی وهو المطلوب وقوله والوجود
في الكل واحد جواب عن سؤال مُقَدَّر وهو ان يقال ان اللازم مما ذكرتم
ان علم كل أحد بالوجود الذي هو جزء وجوده بدیهی ولا يلزم من ذلك ان
يكون علم كل أحد مطلق الوجود بدیهی فانه يجوز ان يكون الوجود الذي هو جزء
وجود مضاف إلى شخص مغايراً في المفهوم للوجود الذي هو جزء الوجود
المضاف إلى الشخص الآخر حتى يكون الوجودات التي هي اجزالوجودات
المضافه مختلفه في المعنى والمفهوم فاجاب — عنه الإمام
وقال لما ثبت ان علم كل أحد بالوجود الذي هو جزء وجوده
بدیهی لزم من ذلك ان يكون علمه مطلق الوجود بدیهی لما سبق في
ان الوجود مفهوم واحد مشترك بين الواجب وبين جميع الموجودات
الممكنه باسرها لا يقال لا نسلم ان العلم السابق على العلم الاول
يجب ان يكون اولياً فان التصديق الاول مفسر بالتصديق الذي صور طريقه
في العقل كافي في حكم الركن بنسبه الطرف الذي هو المعلوم به في
الطرف الذي هو المعلوم عليه وحصول ذلك الطريق في العقل
او احدى ما جاز ان يكون كسب والتظن مع ان التصديق الاول مسبق
معلوم في العقل لا نقول نحن لا ندعي ان العلم السابق على كل علم

اولي سؤراً كان وتصديقاً يجب ان يكون اولياً بل نقول العلم السابق على العلم
النسوري الاول يجب ان يكون اولياً وهذا حصل غرضاً في هذا المقام
قال — التصديق البديهي بان المعصية لا يجتمعان ولا
يرتفعان ليس الا التصديق بانه ممسوع بالحو عن الوجود والعدم ويجب
الانصاف باحد مما في الآخر اقول — هذا الوجه الثاني
من الوجوه الثلاثة لبيان هذا المطلوب وتقريره ان يقال لا شك ان
علمنا بان المعصية لا يجتمعان ولا يرتفعان علم تصديقي مدان وليس معناه
الا التصديق بانه ممسوع حلو الشئ عن الوجود والعدم ويجب الانصاف
باحد مما في الآخر اقول — هذا الوجه الثاني من الوجوه
الثلاثة لبيان هذا المطلوب وتقريره ان يقال لا شك ان علمنا
بان المعصية لا يجتمعان ولا يرتفعان علم تصديقي مدان وليس
معناه الا التصديق بانه يمتنع حلو الشئ عن الوجود والعدم ويجب
انصافه اما بالوجود واما بالعدم فيكون اعني هذا التصديق البديهي
مسبق بتصور هذه الامور الاربعه لا محاله وتصور كون الوجود
معاً للعدم لكن المعاصر عيان عن الاعمى التي تصورهما مسبوق
بتصور الواحد لكونها متقومة بها وتصور المقوم قبل تصور المنقومة
ومسبقوا ايضا بتصور ماهية التصديق المطلق لان العلم بالتصديق
المطلق قبل العلم بالتصديق الخاص لكونه حراماً مقوماً منه والتصديق
المطلق والحر متحدان في المعنى فاذن لزم بالضرورة ان يكون تصور هذه
الامور الثمانية سابقاً على هذا التصديق البديهي فوجب ان يكون
تصورات هذه الامور الثمانية بدیهة والا لزم انقلاب ما هو
بدیهی إلى ما هو غير بدیهی وانه محال ولقيل ان قول لا نسلم
ان معنى التصديق المذكور ما ذكرتم فان الانسان كثير ما يحكم

بان المصنوع لا يجتمعان ولا يرتفعان وان لم يخطر بباله الوجود والعدم
 والوجوب والامتناع نعم المعلوم عليه في هذه العصه الثانيه فرد
 من افراد المعلوم عليه في القضية الاولى والحكم بالقضيه اللطيه
 لا يجب ان يكون متصورا لجميع افراد المعلوم عليه في القضية
 الاولى والحكم بالقضيه اللطيه لا يجب ان يكون متصورا لجميع افراد المعلوم
 عليه في تلك القضيه فانما نحكم بان كل انسان ناطق وان لم يخطر
 ببالنا جميع افراد الانسان بل ولا فرد منها سلمنا ذلك ولا يلزم
 تسليم ان المعاني عيان عن الاثنيه بل لا يحقق الاثنين اشبه
 ولا يلزم من ذلك ان يكون مفهوم الاثنيه سلمنا ذلك ولا يلزم
 لا تسليم ان النصور السابق على التصديق البدهي يجب ان يكون
 بدهييا والمستند ما مر في السؤال على الوجه الاول
 قال تعريف الوجود بنفسه محال وما حراه
 ايضا الى اخر اقوال هذا هو الوجه الثالث من الوجوه
 المذكوره وتفسيره ان يقال لو جاز تعريف الوجود كان بمعرف
 فالمعرف له اما ان يكون نفس الوجود او امرا ذا خلافيه او امرا
 خارجا عنه او امرا مركبا من الداخل والخارج والاقسام باسرها
 متنبعه اما الشرطييه معه بدائها واما ان القسم الاول محال
 فلا منساع تعريف الشئ بنفسه لان المعروف معلوم قبل المعروف والشئ يستحيل
 ان يكون معلوما قبل نفسه واما ان القسم الثاني محال فلان تلك الاجزا
 اما ان يكون وجودات او لم يكن فان كان الاول كان الوجود متوقفا على
 نفسه ضرور توقفه الكل على الجز لكن توقف الشئ على نفسه محال
 وان كان الثاني فيعند اجتماع تلك الاجزا اما ان يحصل امر زايد عليها
 او لا يحصل فان لم يحصل امر زايد كان الوجود بنفسه ليس بوجود اصلا

وان حصل امر زايد كان الوجود هو ذلك الامر الزايد وبذلك الامر معروضا
 به لا منفقا بالوجود الى ما عرض له واسفا عر بل بالامور وحينئذ لا يكون
 اجزا الوجود اجزاء بل خارجا عنه ضرور خروج المعروض عن حصه العار
 واما ان القسم الثالث محال فلانا قد بينا في المنطق ان التعريف بالامر
 الخارج عن الماهيه يعرف رشيما وان التعريف الرشي لا يفيد تصور رشي
 الماهيه المرسومه وعلم من ذلك استحالة التعريف بالقسم الرابع لان المراد
 من الداخل والخارج خارج عن الماهيه بالضرور ولقابل ان يقول لم لا يجوز
 ان يكون تلك الاجزا ليست وجودات وعند اجتماعها حصل امر زايد
 وهو المجموع المراد من تلك الاجزا قوله فيكون الوجود هو ذلك الامر
 الزايد وبذلك الامر معروضا به قلنا لا نسلم المقدمة الاولى حقه والثانيه
 ممنوعه واما ما ذكره لبيانها وهو افتقار الوجود الى ما عرض له واسفا
 عن تلك الامور وكل واحد من هاتين المقدمتين ممنوع اما الاولى فلا نسقنا
 الوجود الواجب عما عرض له واما الثانيه فلنحقق الماهيه الموجوده بالوجود
 وعروض الوجود لها لا لتلك الامور فلانه لا يلزم من حصول حقيقه الوجود
 عند اجتماع اجزائها ان يكون تلك الاجزا معروضا لتلك الحقيقه المركبه
 منها بل اللازم ان يكون تلك الاجزا داخله فيها وهي متقومه بها ولم قلتم
 بان ذلك محال على اننا نقول ما ذكرتموه فقد رخصته تقتضي ان لا يكون
 للوجود اجزا لا ان يعرفه بالاجزا محال الا اللهم ان يقال اذا لم يكن له اجزا
 كان تعريفه بالاجزا محالا لكننا نقول سلمنا فساد هذا القسم
 لعلم لا يجوز ان يكون تعريفه بالامر الخارج عنه قوله لا نبيتنا في المنطق
 ان التعريف الرشي لا يفيد تصور رشي الماهيه المرسومه قلنا لا نسلم
 بل الذي بينتم ان التعريف الرشي يفيد امتياز الماهيه عما عداها ولا يلزم
 من ذلك عدم افادته تصور رشي الماهيه المرسومه يجوز ان يفيد تصور رشي

الماهية المرسومة وان كان لا يحب افادته لذلك فان الرهن قد ينتقل من
 تصور الرسم الى تصور حقيقة المرسوم واما قوله ولان الاستقراء على انه
 لا شيء اعرف من الوجود فهو اشارة الى دليل اخر على ان تعريف الوجود محال
 مطلقا وقدر ان يقال لو جاز تعريف الوجود لكان المعروف امر مغابرا
 له ولو كان كذلك لوجب ان يكون ذلك الامر المعار اعرف عند العقل
 من المعروف واجلا منه لما بينا في المنطق ان المعروف بحسب ان يكون احلى واعرف
 عند العقل من المعروف لان اللازم باطل لا ناسرنا وطلنا الامور المعاصرة
 للوجود فلم نجد شيئا منها اجلا واعرف من الوجود ونحن لا نغيره
 قال في ان الوجود مشترك لوجهين الاول اذا عرفنا ان
 المبدأ له سببا حرمنا جنيده بوجود ذلك السبب لا اخر اقول
 ذهب الحكماء الى ان الوجود معنى مشترك بين الواجب لذاته وجميع
 الموجودات الممكنة وذهب ابو الحسن الى شعري لا انه ليس كذلك
 بل اطلاق لفظ الوجود على الموجودات بالاشتراك اللفظي فعلى هذا
 يحتمل ان يكون وجود كل شيء غير ماهيته وحتمل ان يكون زائدا عليها
 نحن نؤمن مفهوم الوجود لكل ماهية مغاير لمفهوم الوجود للماهية الاخرى
 واحتج الامام على مذهب الحكماء بوجهين وثيقين الوجه الاول منهما ان
 يقال لو لم يكن الوجود مفهوما مشتركا بين جميع الموجودات لزال
 اعتقاد الوجود عند زوال اعتقاد الخصوصيات باعتقاد خصوصية
 اخرى والثاني بالباطل فالمقدم مثله اما الشرطية فلان الوجود اذ لم يكن
 مشتركا بين الموجودات كان وجود كل شيء اما غير ماهيته او زائدا عليها
 مخالفا لوجود الماهية المخالفة للماهية الاولى بالحقيقة واذا كان
 كذلك فاذا اعتقدنا ان هاهنا موجودا ههنا اعتقدنا ان
 ذلك الموجود عرض فلا شك ان نزول بهذا الاعتقاد الاعتقاد الاول

وهو اعتقاد ان هاهنا موجودا ههنا هو جوهر على معنى انه يزول اعتقاده
 موجودا واعتقاده جوهر اما اذا كان الوجود غير الماهية فظاهر
 ضروره زوال اعتقاده لونه جوهر با اعتقاده لونه عرضا واما اذا
 كان زائدا مخالفا لوجود العرص فلزوال احد المخالفين في الماهية
 باعتقاد الآخر والى ما ذكرناه لسان هذه الشرطية اشارة الامام
 بقوله كما يزول اعتقاد كل واحد من الخصوصيات باعتقاد خصوصية
 اخرى واما بيان ان الثاني باطل فلانا اذا عرفنا ان المبدأ الموجود له سبب
 حرمنا جنيده بوجود ذلك السبب وردنا في كون ذلك السبب
 واجبا او ممكنا او جوهر او عرضا لا يحد في ذلك الحرم اي في
 الحرم بوجود ذلك السبب ثم اذا اعتقدنا انه واجب لذاته فان هذا
 الاعتقاد يزول باعتقاده ممكن لذاته وكذلك لو اعتقدنا انه
 جوهر فان ذلك الاعتقاد يزول باعتقاده لونه عرضا والجوهر
 بوجود السبب با في الاحوال كلها والامام قدّم في الثاني على
 اثبات الشرطية والترتيب الطبيعي ما ذكرناه اعترض الامام على
 هذا الدليل في المحصل وقال لو صح ما ذكرتم من الدليل لوجب ان
 يكون للوجود وجودا حروا محال بيان الشرطية انه اذا تصورنا الوجود
 حرمنا جنيده لحصول ذلك الوجود في العقل وردنا في انه
 حاصل في الخارج ام لا يحد في الحرم واذا كان كذلك فان
 حصول الوجود في الخارج للوجود مغاير للوجود المعقول لوجوب
 مغاير ما هو معلوم لما هو مشلول واذا كان كذلك كان حصول
 الوجود في الخارج للوجود عر الوجود فادى للوجود وجودا اخر واما
 بيان ان ذلك محال فلانه لو كان كذلك سئل الكلام بعينه لا
 الوجود الثاني وهلم جرا ويلزم منه التسلسل وانه محال لما سمي

وجواب هذا الأعراض ستعرفه عن قريب ولعلنا ان سعدح في نقل النبال
 ونقول ان عيب بقولك اذا عرفنا ان المملن الموجود له سبب خرمنا
 جفد بوجود ذلك السبب وترددنا في لونه واجبا او ممكنا
 او جوهرا او عرضا لا سعدح في الحرم الاول ان هذا التردد لا سعدح
 في الحرم بالوجود الذي كان ذلك السبب موجودا به كان ذلك
 الوجود غير ماهيته او زائدا عليها فهو ممنوع بل هو قريب من المانع
 فيه فيلزم جعل مقدمه لا ثبات نفسه وان عيب به ان هذا التردد
 لا سعدح في الحرم تحققه يقال عليه لفظ الوجود بالاشتراك اللفظي
 فهو مسلم وحق لا يلزم منه نفى ما ادعت بقمه وعندنا ان هذا
 التردد لا سعدح في الحرم الاول بالفسر الثاني لا بالاول لم قلتم
 بانه ليس كذلك لا بد له من دليل قال — ان مفهوم السلب
 مفهوم واحد من حيث انه سلب فلو كان المعامله احكامات كثيره
 متخالفه المفهوم بطل الحصر او متحد المفهوم وهو المطلوب اقول
 هذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين لبيان هذا المطلوب
 وتقديره ان يقال لو لم يكن الوجود مفهوما واحدا مشتركا بين
 الموجودات كلها لما صدق قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او
 معدوما والنال محال فالمقدم مثله بيان الشرطيه ان الوجود لو لم
 يكن مفهوما مشتركا بين الموجودات كلها كان وجود كل شيء اما
 غير ماهيه او زائدا عليها مغايرا لوجود سائر الماهيات وكيف
 كان يكون وجود كل واحد منها مقبلا لمفهوم السلب الذي هو واحد
 من حيث هو سلب واذا قلنا جفد الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما
 فكنا قلنا الشيء اما ان يكون سوادا مثلا او معدوما ان قلنا ان وجود السواد
 غير لونه سوادا او قلنا الشيء اما ان يكون موجودا بوجود خاص او معدوما

ان قلنا ان وجوده زائد على ماهيته وكيف كان لا ينحصر ذلك الشيء
 بجواز ان يكون سودا او لا معدوما بل كان حقيقته اخرى وان لا يكون
 موجودا بذلك الوجود الخاص ولا معدوما بل يكون موجودا بوجود آخر
 من الوجودات واما ان النال محال فبالضرورة اعرض عليه الامام في
 المحصل وقال لا نسلم صدق ما ذكرتم من الشرطيه فان الشيء في
 قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما ان كان هو مطلق الشيء
 من غير الاشارة الى ماهيته معينه كان معنى هذه القضية الشيء اما
 ان يكون موجودا باحد الوجودات المتخالفه المفهوم واما ان يكون معدوما
 وان كان مع اشارة الى ماهيته معينه كالسواد مثلا كان معناها
 ان السواد اما ان يكون موجودا بوجوده الخاص واما ان يكون معدوما
 واحصار مورد القسمه في كل واحد من المثالين في القسمين المذكورين
 بين اما الاول فلان المقابل لسلب وجود كل ماهيه هو وجود ذلك
 الماهيه واذا كان كذلك لا تثبت الشرطيه المذكوره والامام
 ذكر في سائر كتبه على هذا المطلوب وجهها اخر وهو انه يصح انقسام
 الموجود الى الواجب والممكن ضروري انه يصح ان يقال الموجود اما ان
 يكون واجبا او ممكنا ومورد العم مشترك بين القسمين لان كل
 امر لا يكون مشترك بين امرين لا يصح تقسيمه اليهما فان الانسان لما لم يكن
 مشتركا بين الزنى والحجر لا يصح تقسيمه اليها فلا يصح ان يقال
 الانسان اما ان يكون زنيا واما ان يكون حجرا واذا صح ان كل امر لا يكون
 مشتركا بين قسمين لا يصح تقسيمه اليهما انعكس على المعص على
 قولنا كل ما صح تقسيمه الى قسمين كان مشتركا بينهما لان الوجود
 صح تقسيمه الى الواجب والممكن فواذن مشترك بينهما وهو المطلوب
 ولقائل ان يمنع المقدمة القايه بان كل امر لا يكون مشتركا بين قسمين

لَا يَصِحُّ تَقْسِيمُهُ إِلَهُمَا وَمَا ذَكَرْتُمُ مِنَ الْمَالَ لِبَيَانِهَا لَا يَوْجِبُ صِدْقَهَا
فَإِنَّ الْمَطَالِبَ الْخَلْقِيَّةَ لَا تَسَبُّ بِالْأَمْثَلِ الْحَرَمَةِ ثُمَّ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى بَطْلَانِهَا
هُوَ أَنَّهُ يَصِحُّ انْقِسَامُ الْعَيْنِ فِي مَفْهُومَاتِهَا أَوْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْعَيْنُ أَمَّا
عَيْنٌ بَاصِرٌ أَوْ عَيْنٌ قَوَانٍ أَوْ عَيْنٌ تَسَبُّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي
وَضَعُ لَفْظَ الْعَيْنِ بِأَوَّلِهَا مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ فِي تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ
اشْتِرَاكَاً مَعْنَوِيًّا لِمَعْنَى الْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ مِنْ الْإِقْسَامِ
لَا يَصِحُّ الْقِسْمُ إِلَهُمَا وَعَلَى عَصْرِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ الْمَقْدَمَةِ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ
تَقْسِيمُهُ إِلَى أَمْرَيْنِ أَوْ إِلَى أُمُورٍ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا أَمَّا اشْتِرَاكَ الْفُظْيَا
أَوْ اشْتِرَاكَ مَعْنَوِيًّا وَاللَّهُ لَا يَفِيدُ مَطْلُوبًا وَمَا ذَكَرْتُمُ مِنَ الْمَثَالِ أَمَّا
لَمْ يَصِحَّ فِيهِ التَّقْسِيمُ الْمَذْكُورُ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِشْتِرَاكُ لَفْظًا وَمَعْنَى قَالِ
فِي أَنَّ الْوُجُودَ زَائِدًا عَلَى مَا هِيَ تِاتِ الْمَمَكَاتِ وَوُجُودُ الْمَرَادِ مَثَلًا أَمَّا أَنْ
يَكُونَ نَفْسُ لَوْحَةٍ سَوَادًا أَوْ دَاخِلًا فِيهِ أَوْ خَارِجًا عَنْهُ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ
إِلَّا آخِرُهُ أَقُولُ — قَدْ بَطَلَ الْقِسْمُ مِنَ الْأَوَّلِينَ بِوُجُودِ تَعْصُرِ
الْوُجُودِ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْأَوَّلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِعَمَلِ الْمَسْجُودِ
عِنْدَ الشَّكِّ فِي وَجُودِهِ الْخَارِجِيِّ عَلَى مَا لَا يَحْفَظُ فِي وَجُودِهِ الدِّهْنِيِّ
لَوْ ثَبَتَ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لِلشَّعُورِ لَكِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي السَّعُورِ
وَلِذَلِكَ سَأَلِي مَنْ عِلْمُ الْمَسْجُودِ انْكَارَ وَجُودِهِ الدِّهْنِيِّ وَالْمَشْكُوكِ فِيهِ
لَيْسَ نَفْسُ غَيْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا دَاخِلًا فِيهِ أَقُولُ —
ثَبَتَ بِهَذَا الْوُجْهِ أَنْ يُقَالَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْقِلَ الْمَسْجُودُ
وَنَشْكُ فِي أَنَّ هَذَا الْمَعْقُولَ هَلْ لَهُ وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ أَمْ لَا وَالْمَشْكُوكُ
مَعَارِفًا هُوَ غَيْرُ مُشْكُوكٍ فِيهِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ أَمَّا مَعَارِفُهُ أَنَّهُ قَطَاعٌ
وَأَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ وَلَا مِتْنَاعٌ بِعَقْلِ الشَّيْءِ وَنَعْمَ لِحَرْجٍ وَأَذَا كَانَ
كَذَلِكَ كَانَ الْوُجُودُ الْخَارِجِيُّ لِلْمَسْجُودِ لَيْسَ نَفْسُ الْمَسْجُودِ وَلَا دَاخِلًا فِيهِ بَلْ أَمْرًا

خَارِجًا عَنْهُ وَكَذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ الْمَسْجُودُ مَعَ الشَّكِّ فِي وَجُودِهِ
الدِّهْنِيِّ لِأَنَّ الْوُجُودَ لِلْمَسْجُودِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ الشَّعُورِ بِالْمَسْجُودِ بَلْ هُوَ هُوَ
بَعِيْنُهُ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِنَعْقِلَ الشَّيْءَ الْإِحْصُولَ صَوْنَهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ فِي الْعَقْلِ
وَالْيَدِ إِشَارَةً بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ كَانَ لَازِمًا لِلشَّعُورِ بِهِ أَيْ لِأَنَّ وَجُودَ الْمَسْجُودِ فِي
الدِّهْنِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ الشَّعُورِ بِالْمَسْجُودِ لَكِنَّ الشَّعُورَ بِالْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ
لِلْمَسْجُودِ لَيْسَ هُوَ قَبْلَ الْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعِلْمِ بِالشَّيْءِ غَيْرَ الْعِلْمِ
بِذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَا لَازِمًا لِلْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ لِلْمَسْجُودِ وَالْيَدِ إِشَارَةً بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ
لَازِمٍ فِي الشَّعُورِ بِهِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الشَّعُورَ بِالْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ لَيْسَ مِنْ
لَوَازِمِ الْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا تَمَلَّنَ أَحَدٌ مِنْ انْكَارِ
وُجُودِ الْمَسْجُودِ فِي الدِّهْنِ عِنْدَ عَمَلِ الْمَسْجُودِ وَالتَّالِي بِأَبْطَلِ صُرُوفِهِ أَنَّهُ سَأَلَ
مَنْ عِلْمُ الْمَسْجُودِ انْكَارَ وَجُودِهِ الدِّهْنِيِّ وَالْمَشْكُوكِ فِيهِ لَيْسَ نَفْسُ غَيْرِ
الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا دَاخِلًا فِيهِ لِمَا مَرَّ فَادْنِ الْوُجُودِ الدِّهْنِيِّ لَيْسَ نَفْسُ
الْمَسْجُودِ أَيْ دَاخِلًا فِيهِ بَلْ أَمْرًا خَارِجًا عَنْهُ وَهَذَا الْوُجْهُ أَمَّا يَفِيدُ
مَعَارِفَ وَوُجُودَ كُلِّ مُمْكِنٍ لِمَا هِيَ تِاتِ لَوْ أَمَكِنَا بِعَمَلِ مَا هِيَ كُلُّ مُمْكِنٍ مَعَ
الشَّكِّ فِي وَجُودِهِ الْخَارِجِيِّ هُوَ مَمْنُوعٌ وَالشَّيْءُ إِشَارَةً فِي الْإِشَارَاتِ
إِلَى هَذَا الْمَنْعِ حَيْثُ قَالَ وَأَمَّا الْإِنْسَانُ فَعَسَى لَا يَقَعُ فِي وَجُودِهِ
شَكٌّ عِنْدَ صَوْنِهِ لَا بِسَبَبِ مَفْهُومِهِ بَلْ بِسَبَبِ الْإِحْسَاسِ خَرَسَانِهِ
وَمَا ذَكَرْتُمْ فِي جَوَابِ هَذَا الْمَنْعِ وَفَوْقَ قَوْلِهِ وَلَكِنْ أَنْ نَعْدِمَنَا لَغَرَضِنَا
مِنْ مَعَارِفِ الْخَرَفَةِ بَطْنٌ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ وَجُودَ ذَلِكَ الْمَثَالِ لَوْ كَانَ
زَائِدًا عَلَى مَا هِيَ تِاتِ لِأَنَّ وَجُودَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ زَائِدًا عَلَى مَا هِيَ تِاتِ
وَالْمَطْلُوبُ لَوْ كَانَ وَجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَمَكَاتِ زَائِدًا عَلَى مَا هِيَ تِاتِ وَمَا
ذَكَرْتُمْ لَا يَوْجِبُ قَالِ — وَأَمَّا السَّكَلُ فِي الْوُجُودِ فَإِنْ أَرِيدَ
السَّكَلُ فِي ثُبُوتِ الْوُجُودِ لِلْوُجُودِ هُوَ مَمْنُوعٌ لِعَدَمِ احْتِمَالِ الْوُجُودِ

للعدم والوجود وان اريد به التشكك في حصوله للماهية فهو عين ما قلنا
 اقول هذا شان الاسوال على هذا الوجه مع الجواب عنه
 اما السوال فهو انه لو صح ما ذكرتم من الدليل للزم ان يكون للوجود
 وجود اخر لا نلتصور الوجود مع الشك في انه حاصل في الخارج ام لا
 والمسئول فيه غير ما هو غير متشكك فيه واذا كان كذلك
 كان حصول الوجود في الخارج زائدا على نفس الوجود والحصول في
 الخارج هو نفس الوجود فلم يزل ان يكون للوجود وجود اخر يلزم
 منه التسلسل وانه محال واما الجواب فهو ان يقال السمع يقول
 انا نسك في حصول الوجود في الخارج ان عنت به انا نسك
 في ان الوجود هل حصل للوجود في الخارج فهو ممنوع لان الوجود لا
 يقبل الوجود والعدم حتى يسك في حصول الوجود له وان عنت به
 انا نشك في ان الوجود المعقول هل هو حاصل للماهية في الخارج ام لا
 فهو حق وهو عين ما ذهبنا في بيان ان الوجود الخارجي لكل حقيقة
 ممكنة مغاير لتلك الحقيقة فلا يذالك قال السواد
 اذا اخذناه مع الوجود لم يكن هذا الشرط قابلا للعدم وبالعكس لا
 اخر اقول هذا هو الوجه الثاني من الوجهين
 اللذين يدلان على ان الوجود ليس نفس الماهية ولا داخلها ونقهر
 ان يقال لو كان وجود السواد غير كونه سوادا وحرا منه
 لصدق على السواد مع الوجود كل ما صدق على السواد من حيث
 هو هو اما اذا كان الوجود عين السواد فظاهر واما اذا كان داخل
 فيه فلان السواد حينئذ يكون عبارة عن الوجود وشي اخر فالصادق
 عليه يكون صادقا على السواد مع الوجود ضرورة وليس كل ما يصدق
 على السواد من حيث هو سواد يصدق على السواد مع الوجود لان

١٢٢
 السواد من حيث هو سواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم والعلم
 بطل واحد من المقدمين ظاهر وان شينا ركبنا لبيان هذا المطلوب
 قياسا اقرانيا في الشكل الثاني فكذا السواد من حيث انه سواد
 قابل للوجود والعدم والسواد مع الوجود غير قابل للوجود فالسواد
 من حيث انه سواد معار للسواد مع الوجود ودلالة لفظ الكتاب
 على التقدير الثاني اظهر وقوله وبالعكس اذا اخذنا السواد مع العدم
 لم يكن قابلا للعدم والوجود ولا يدخل في البرهان ولقابل ان يقول
 الشرطيته المذكورة في المصدر الاول ممنوعة اما اذا كان الوجود
 نفس الماهية فلانه لا يلزم من صدق الشيء على امر صدقه اذا خذ ذلك
 الامر مع نفسه وانما يلزم ذلك ان لو صدق قولنا كل ما صدق على
 امر صدق عليه اذا اخذ مع نفسه بل ذلك ممنوع فان ذلك الامر
 يصدق عليه انه جزء المجموع الحاصل منه ومن نفسه ولا يصدق على
 المجموع الحاصل منه مع نفسه ذلك واما اذا كان الوجود جزءا
 من السواد فلانه لا يلزم من صدق الشيء على مجموع صدقه عليه
 اذا اخذ مع ذلك المجموع حرم وانما يلزم ان لو صدق قولنا كل ما صدق
 على الشيء صدق عليه اذا اخذ ذلك الشيء مع حرم لان ذلك ممنوع فان
 المجموع المراد من الحيوان والناطق يصدق عليه انه جزء من المجموع
 المراد منه ومن الناطق من اخرى ولا يصدق ذلك على المجموع
 الثاني واما المقرر الثاني فمعيد للمطلوب ايضا لان اللازم
 منه ان السواد من حيث هو سواد معار للسواد مع الوجود
 واما الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون الوجود غير السواد لا داخل
 فيه اما الاول فلو ازان يكون الوجود نفس السواد ويكون معار
 للسواد مع الوجود واما الثاني فظاهر عدم لزومه منه اذا لا شافي

بين كون الشيء جزاء من غيره ومن معارضة آياه واعلم اننا اذا بدّلنا السواد مع
 الوجود بالوجود فقط في كل واحد من النقيضين دل كل منهما على ان الوجود
 ليس نفس السواد ولا يدل شي منهما على انه ليس داخل في السواد وعند
 هذا ظهر ان قول الامام اما العامة فوجهان ليس بصواب بل الدليل العام
 ليس الا وجهان واحدا وهو الوجه الاول من هذين الوجهين قال
 واما الخاصه فالذي يبطل كون الوجود نفس الماهية امران الاول ان
 الوجود للسواد لو كان نفس كونه سوادا لكان لا يشار الى البياض في
 وجوده كما لا يشاركه في سواد سدا اقول لا شك في صدق
 هذه الرطبه وانما اللام في نفي اللزم وما ذكره لبيان ذلك وهو
 ان الوجود مشترك بين الموجودات اشتراكا معنويا فقد عرفت
 ضعفه فان عندنا وجود السواد لا يشار الى وجود البياض الا
 في اطلاق لفظ الوجود عليه قال — ولان قولنا الجوهر
 موجودا لا منزله قولنا الجوهر جوهر في عدم الفايده هذا هو
 الوجه الثاني وسعد من ان يقال لو كان وجود السواد نفس كونه
 سوادا لكان قولنا الجوهر موجودا نازلا منزله قولنا الجوهر جوهر
 والموجود موجود واللازم باطل لان القول الاول مقيد وطلب عليه
 البرهان والقولان الاخران غير مقيد ولا يطلب عليهما البرهان ولقد بل
 ان يقول من يعتقد ان الوجود غير الماهية لا فرق عنده بين هذه
 الاقوال الا في اللفظ لا في المعنى واما ما ذكره من افاده الاول
 وطلب البرهان عليه وعدم افاد الاخرين وعدم المطالبه بالبرهان
 عليهما فممنوع عنده فان القول الاول ان كان مقيدا وطلب
 البرهان عليه وعدم افاده الاخرين فلذا الاخران وان كان الاخرين
 غير مقيد ولا يطلب عليهما البرهان فلذا الاول ولذا الاول وبالجملة

فينده لا فرق بينهما البتة الا في اللفظ قال — والذي يبطل
 كونه داخل فيها امران احدهما لو كان كذلك لكان اعم الدائيات المشتركة
 فيكون جنسا الى اخره اقول — هذا هو الوجه الاول
 من الوجهين اللذين يدلان على ان الوجود ليس داخل في الماهية
 وتقديره ان يقال لو كان الوجود داخل في ماهيات الممكنات
 لكان اعم اساسها المشتركة معها ضروري انه لا داعي اعم منه ولا شك
 ان انواع الداخله عنه متميز بعضها عن بعض بمصول وتلك المصول
 ان كانت موجودة كان الحس داخل في طبيعه الفصل وامتيان
 عن النوع المشار له في ذلك الجنس كان فصل اخر فان كان ذلك
 الفصل ايضا موجودا احتاج الى فصل اخر وهذا الى غير النهايه
 وان كانت تلك المصول او بعضها معدوما لم يقوم النوع الموجود
 بالامر العدمي وانه محال قال — ولان الفصل المقوم له
 على وجوده فيكون للوجود وجودا اخر وهذا على قول الشيخ
 اقول هذا اشار الى لزوم محال اخر على تقدير ان يكون الوجود
 جنسا للماهيات الممكنه لانه لو كان كذلك لكان الفصل القسم
 له على وجوده لما ثبت ان الفصل على محصه النوع من الجنس ولو
 كان كذلك لزم ان يكون للوجود وجودا اخر وانه محال لما مر ولزوم
 هذا المحال جليذ انما ثبت على قول الشيخ جيز اعتقاد الفصل
 على محصه النوع من الجنس لا على قول الامام لانه لم يعتقد ذلك
 بل يعتقد بطلانه قال — ولان امتياز الواجب
 عن الممكن بفصل مقدم فيكون الواجب مرها اقول — هذا اشار
 الى لزوم محال اخر على هذا التقدير وتقديره ان يقال لو كان

الوجود جنساً للماهيات المملئة المندرجة تحته لكان الواجب أيضاً
 مشاركا إياها في الوجود الذي هو الجنس لما ساء ان الوجود مفهوم
 مشترك بين الموجودات بأسرها سواء كان الوجود نفس ماهيته
 واجب الوجود كما ذهب إليه الشيخ أو كان أمراً عارضاً لما هيئته كما
 ذهب إليه الإمام ولو كان كذلك لكان امتياز الواجب لدائه عن سائر
 الموجودات بفصل يقوم له فالواجب لدائه من حيث هو لا يمكن له
 على ما سبقت أن فالواجب لدائه مملئ لدائه هذا خلف محال وفيه نظر
 لا نالاً لنسلم ان الوجود مشترك ولن سلمناه لكن لما إذا لا يجوز ان
 يكون الوجود نفس ماهيته واجب الوجود ويكون داخل في الماهيات
 الممكنة ويكون امتياز الواجب لدائه على سائر الموجودات
 ام عدمي عارض له وهو لو كان ذلك الوجود الواجب غير عارض لنشئ من
 الماهيات او نقول لم لا يجوز ان يكون الوجود أمراً خارجاً عن ماهيته
 الواجب لدائه إياها فيه مشاركة في أمر هو عارض له وداخل فيها
 والمشاركة بينهما على هذا الوجه لا تستدعي ان يكون امتياز
 الواجب لدائه عنها بفصل يقوم بل امتياز عنها بحصل بنفس ماهيته
 المعروضة لذلك الوجود التي واجبه لذاتها قال — لو كان
 الوجود مقوماً للأمور المندرجة فيه فهو في نفسه ان كان عينا
 عن الموضوع كان جوهرًا لا آخره اقول — هذا هو
 الوجه الثاني من الوجهين الدالين على ان الوجود ليس داخل في الماهيات
 الممكنة ونقبيهم ان يقال لو كان الوجود مقوماً للماهيات
 المندرجة فيه لزم اسقاط العرض جوهرًا وانقلاب الجوهر عرضاً
 وكل واحد منها محال اما الشرطي فلا ان الوجود في نفسه

اما ان يكون عينا عن الموضوع كان جوهرًا لان الجوهر هو الماهية
 التي اذا وجدت في الاعيان كانت في الموضوع وهو اعني الوجود
 جزء من العرض لا نلتكلم على هذا التقدير لوجوب دخول الجنس
 في حقيقة النوع ولو كان كذلك لزم ضرورة العرض جوهرًا
 وهو الامر الاول وان كان مقتضياً الى الموضوع كان عرضاً
 وهو جزء من الجوهر لما عرفت ولو كان كذلك لزم صورة الجوهر
 عرضاً وهو العيان واما ان كل واحد منهما محال فظاهر ضرورة
 استحالة انقلاب الحقائق وفيه نظر لانا لا نسلم ان الوجود
 لو كان جوهرًا وكان جزءاً من العرض لزم ضرورة والعرض جوهرًا
 وانما يلزم ذلك ان لولزم من استعنا جز الشيء عن الموضوع استعنا
 ذلك الشيء عنه وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون العرض جزءاً من امر
 احدهما مستغن عن الموضوع والاخر مقتضياً اليه ولزم من
 ذلك افتقار العرض الى الموضوع بجميع اجزائه حتى انما لا يكون
 لذلك كان جوهرًا سواء كان عينا عن الموضوع بجميع اجزائه
 او ببعض اجزائه وحينئذ يصح لزوم الامر الاول لان كل ما يكون
 حره جوهرًا يكون جوهرًا حينئذ واما لزوم الامر الثاني فنصر
 ممنوعاً لانا لا نسلم ان الوجود لو كان عرضاً وحرًا من الجوهر كان
 الجوهر عرضاً وانما يلزم ان لو لم يكن حرًا الا عينا عن الموضوع
 اما اذا كان عينا عنه فلا وان مر العرض بما يكون مقتضياً
 الموضوع لجميع اجزائه والجوهر بما يكون عينا عنه لجميع اجزائه
 لا يلزم شي مما ذكر من الامرين وهو لمسه بما لا ينحصر الوجود
 المملئ في الجوهر والعرض لجواز وجود ممكن لا يستغني جميع اجزائه
 عن الموضوع ولا يقتصر لجميع اجزائه اليه قال —

ان واجب الوجود هل وجوده نفس حقيقته أم لا الحوايه لا يدل عليه خمسة
 براهين الاول وجوده لا تخلوا اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في
 كونه وجودا اوليا يكون والثاني مضى فساده والاول لا تخلوا اما ان يكون
 وجوده مقارنا لما هيته غير اوليا يكون والثاني باطل لان الوجود لما هو هو اما
 ان بعضي ان يكون مقارنا لما هيته او يقتضي ان لا يكون مقارنا لما هيته او لا
 يقتضي واحدا منهما الى اخره اقول — ذهب الشيخ الى ان وجود
 البارئ تعالى غير ما هيته والامام خلفه وزعم ان وجوده تعالى زايد على
 ماهيته عارض لها واحتج على ما ذهب اليه بما مور خمسة الوجه الاول
 منها على الوجه الذي ذكره الامام في صوره نوع احلال فالاول
 ان يقال في نفسه لو كان وجوده تعالى غير ما هيته للزم احد الامور
 الاربعه وهو اما ان يكون وجوده مساويا لوجود الممكنات او كون وجود
 الممكنات نفس ما هيته او اجتماع المعصين او افتقار وجود
 واجب الوجود في تجرده عن الماهية الى علمه متصله وكل واحد من
 هذه الامور ممنوع اما الملازمه فلان الوجود حينئذ ان لم يدر مشتركا
 بين جميع الموجودات فقد لزم الامر الاول وان كان مشتركا فالوجود
 من حيث هو وجودا اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لما هيته او يقتضي ان يكون
 غير مقارنا لما هيته او لا يقتضي شيئا من هذين الامرين واما ما كان يلزم
 احدا مما ذكرنا من الامور اما اذا كان مقصدا لان يكون مقارنا لما هيته
 فوجود الله تعالى مقارن لما هيته وقد فرض انه غير مقارن لها فيلزم الامر
 الثالث واما اذا كان مقتضيا لان يكون غير مقارن لما هيته فوجود
 الممكنات غير مقارن لشي من الماهيات بل وجودها نفس ما هيته
 وهو الامر الثاني واما اذا لم يلزم مقتضيا لشي من هذين الامرين كان
 غرض كل واحد منهما للوجود بعلة منفصله فجرد وجود واجب

الوجود بعلة منفصله وهو الامر الرابع وان قلنا ان كل واحد من هذين
 الامور ممنوع اما الاول فلما يتبين ان الوجود مشترك بين جميع الموجودات
 واما الثاني فلان وجود الممكنات زايد على ما هيته بالافتقار
 ولان وجود الممكنات لو كان غير ما هيته ونفى في ما هيته
 متخالفه لزم من ذلك ان يكون متخالفا في وجوده انها ولو كان
 كذلك لم يلزم ان يكون الوجود مفهوما واحدا مشتركا بين جميع
 الموجودات وقد مر انفسا ذلك واما الامر الثالث فظاهر
 استحالة واما الامر الرابع فلانه لو كان كذلك لكان
 واجب الوجود المعين مفترقا في تجرده عن الماهية الى علمه
 منفصله وكل ما كان كذلك كان ممكنا بداهه فواجب
 الوجود المعين مفترقا في تجرده عن الماهية الى علمه منفصله
 وكل ما كان كذلك كان ممكنا بداهه فواجب الوجود المعين
 ممكن لدائه وهو محال قال — وبعبارة اخرى قيام
 واجب الوجود بنفسه اما لنفسه او لامر داخل فيه او لامر خارج
 عنه والا ولان باطلان لما اخره اقول — الذي يحتمل
 غيري في تقرير هذا الوجه بهذه العبارات ان يقال لو قام وجود
 واجب الوجود بنفسه لكان ذلك الامر اما لنفس الوجود او لامر
 داخل في الوجود او لامر خارج عنه والاقسام باسرها باطله
 فبطل كون وجود واجب الوجود قائما بنفسه اما الشرطية
 مسندها واما انفسا القسمين الاولين الاقسام المذكورة
 فلان قيام وجوده تعالى بنفسه ان كان لنفس الوجود
 او لامر داخل فيه لكان كل وجود لذلك اي قائما
 بنفسه ولو كان كذلك لزم ان لا يكون الممكنات

وجود مقارن لما هنا وصديق هذه القضية يستلزم أخذ
الامرين وهو اما ان يكون الممكنات موجودة اصلا او يكون
وجودها عينا ههنا اي في الامر الاول منتف ضرور وجود
الممكنات معن صدق الثاني وانه باطل لما مر واما انتفا القسم
الثالث فلان الامر الخارجي اما ان يكون لازما للوجود او ملزوما له
اولا لازما ولا ملزوما له فان كان الاول فالمقتضي لذلك الامر
الخارجي اللازم للوجود ان كان نفس الوجود او امرا داخل فيه كان
كل واحد قائما وان كان امرا خارجا عنه فذلك الخارج اما
لازم للوجود او ملزوم له او لا لازم ولا ملزوم فان كان الاول
فالمقتضي لذلك الخارجي اللازم اما نفس الوجود او داخل فيه او
خارج عنه والى ما ذكرناه من الرداب اشار الامام بقوله عاد الكلام
في المقتضي له اي لذلك الامر الخارجي اللازم والا ولا يستلزم ان
المحال المذكور والثالث يستلزم اما تسلسل الامور غير الماهية
من طرف المبتدأ او الانتها لا ما يكون المقتضي له اما نفس الوجود
او داخل فيه والاخران يستلزمان المحال المذكور ايضا والتسلسل
ان كان محالا فظاهر استحالة هذا السلسل وان لم يكن محالا
فالمقصود حاصل ايضا اي لزوم ما ذكرناه من المحال واجب
ايضا على تقدير هذا التسلسل لان الوجود يقتضي شيئا من تلك
اللازم غير المشابهة من طرف الملازم تحقيق ذلك اللازم وجب
ما عر من اللازم مع اللازم الذي هو علة قربته لقيام وجود
واجب الوجود بنفسه في جميع الموجودات لان اللازم الذي
نقصه الوجود ان كان هو اللازم الذي هو العلة القريبة
لقيام وجود واجب الوجود بنفسه فظاهر وان كان عر وهو

١٢٨
علة لذلك اللازم اما توسط او عبر وسط وكيف كان يلزم تحقيق ذلك
اللازم في جميع الموجودات ويلزم من ذلك قيام وجود جميع
الممكنات بنفسه وان لم يكن الوجود مقتضيا لشي من تلك
اللازم اصلا لم يكن الوجود ملزوما لشي الذي هو علة قربته لقيام
وجود واجب الوجود بنفسه لان لازم الشيء لا بد ان يكون معلولا
بعينه او لشي من معلولاته والا لاستغنى عنه وعن كل ما هو محتاج
اليه وذلك يقتضي جواز انفكاكه عنه فلا يكون اللازم لازما لهذا
حلف محال وان كان المقتضي لقيام وجود واجب الوجود بنفسه
او لما هو لازم للوجود وعلة قربته لقيام وجود واجب الوجود بنفسه
امرا ملزوما للوجود وعارضا لذلك الملزوم لان لازم الشيء يجب ان
يكون عارضا لذلك الشيء وقد فرض انه غير عارض لما هيته ما هو هذا حلف
وان كان المقتضي لقيام وجود واجب الوجود بنفسه امرا
ملزوما للوجود وعارضا لذلك الملزوم لان لازم الشيء يجب ان يكون
عارضا لذلك الشيء وقد فرض انه غير عارض لما هيته ما هو هذا حلف
وان كان المقتضي لقيام وجود واجب الوجود بنفسه امرا
ملزوما للوجود او لا من الذي هو علة قربته لقيام وجود
واجب الوجود بنفسه معلول سبب منفصل فلا يكون واجب الوجود
لدائه واجب الوجود من جميع جهاته اي لا يكون دانه كافيه
في جميع ماله من الصفات الوجودية والعدمية وانه محال
هذا تقرير هذا الوجه على غير ان يقال ان قولنا في المقتضي
له عايد الى اللازم الخارجي وهو ظاهر اللفظ واما اذا جعلناها
عايدة الى لزوم ذلك اللازم الخارجي للوجود فالتقرير ايضا على الوجه
الذي ذكرناه الا انا حيث ذكرنا اللازم الخارجي مدبر لزمومه

ان يقال لو امتنع ان يكون وجود واجب الوجود له مدعى للماهية لكان الحق قائما على مثل سائر
الشرطية انه لو كان وجود واجب الوجود غير متعارف للماهية ولا شك ان وجود الماهية متعارف
لما امتنع خلاف افراد طسعة الوجود التي هي طسعة نوعية واحدة في ان بعض افرادها معارف
للماهية وبعضها غير متعارف ولو كان كذلك لوجب ان يكون افراد الطسعة النوعية الواحدة محمدا
عن المادية ولعمري ماديا وسعكس لعنصر الشرطية لا يطلو صدقها واما ان المقدم
حق فلا عار في الحكم على صدقها لانه من نوع صدقها مطالب كسبها انطال للتعاد للمعارف
الى سببها الصحا لا خلا قالوا لو وجد بعد مجرد عن الماهية فلا شك ان وجود التعاد معارفة
للمواد محمدا بل من اختلاف طسعة التعاد التي هي طسعة نوعية واحدة في ان بعض افرادها محمدا
عن الماهية وبعضها مادى وانه محال ومنها انات الحصول بحرية الاملاك وان امتنع الانفصال
عليها واعلم ان الحكم استواء الحصول بحرية العناصر متاعا على انها قابلية للانفصال على وجه
ستعرفه من بعد استوها الصا للافلاك وان لم يجد ما ذكر وعمل الالهان فيها الامتناع
الانفصال على الافلاك ان قالوا اذا است ان الجسم العنصرى من قبل الحصول والصورة
وجب ان يكون الاجرام العنصرية ايضا لذلك واللازم لاختلاف افراد طسعة الجسم الى بعض افرادها
من قبل الحصول والصورة وبعضها غير من قبل الحصول بل مجرد منها وذلك محال لان الجسم
طبيعية واحده نوعية فان امتنع لكانها لو تكون مادية وحيث ان يكون ذلك دائما لان حكم
افراد الطبيعة النوعية واحد وان امتنع ان يكون غير مادية فذلك دائما للماهية ومنها ان
المعارف لا يجب ان يكون انواعها واشخاصها واعلم ان الحكماء عموما ان نوع كل واحد من
القول العشرة محصور في شخص واحد ولا يجوز عليه وقالوا لو وجد من عقل واحد شخصان
كان كل واحد منهما متاراعا عن الآخر باقر الامتناع الاثنية بدون الامتناع فالمميز لكل واحد
منها اما ان يكون امرا وجوديا او يكون المميز لاصرها امرا وجوديا ولا خلاف عدم ذلك المميز
فان كان الحصول من قبل واحد منهما لان موجب الاقرار للمميز بهما لا يجوز ان يكون هو طبيعة
ذلك للعقل واللاشك فيه فانه الامتناع لا يكون الامتناع هذا خلف ولا الامر بالحال
لكن سببه اليها واحد بل الماهية فالمجرد عن الماهية مادى هذا خلف وان كان الثاني فان

بعض افراد الطسعة النوعية الواحدة مدعى للماهية لكان الحق قائما على مثل سائر الشرطية

الموجب لان المميز الوجودى كذلك الواحد هو الماهية افضل لما قرء هو مادى والاخر مجرد محمدا
افراد الطسعة الواحدة النوعية في ان بعض افرادها مجرد عن الماهية وبعضها مادى وانه محال ومنها
انطال المميز للافلاك طسعة واعلم ان الافلاك طسعة نوعية واحدة في ان بعض افرادها معارف
ايدي مجرد عن الماهية ومنها الى تلك الاشياء من الماهية واستطو بطر ذلك وقالوا لو وجد ان يكون
في كل طسعة نوعية مجرد عن الماهية ولا سئل ان من الانواع ما لها اشياء من وجود مادية محمدا
حسب افراد الطسعة النوعية الواحدة في مجرد عن الماهية وعدم التعاد عنها وانه محال ثم قال
الاعلم واذا انت هذا مقول الموحدة ايضا طسعة واحدة فان كانت عن غير معارفة الماهية
فلن يكون كذلك مطلقا اي لن يكون جميع افرادها عن معارفة الماهية ولن يكون محتاجة
اليها الى معارفة الماهية فليكن كذلك مطلقا اي يجب ان يكون جميع افرادها محتاجة الى معارفة
الماهية فليكن كذلك مطلقا اي يجب ان يكون الماهية جميع افرادها محتاجة للماهية بان كل
واحدة من الشرطين مامر في المقدمة وان جاز عليها ان يكون مجرد مان ومعارفة اخرى فلم لا
يجوز في الطسعة النوعية ان يكون مادية مان ومجرد اخرى وذلك كما لا شك العرق منه وحاصل
هذا الكلام ان صدق تلك المقدمة مع اختلاف افراد طسعة الوجود في مجرد عن الماهية
وعدم مجرد عنها امتنع الاجتماع وتلك المقدمة صادقة بل من عدم اختلاف افراد طسعة
الوجود في مجرد عن الماهية وعدم مجرد عنها ولا يجوز ان يكون ذلك لاحاد افرادها في
الجوهر عن الماهية لمعارفة وجود الممذات للماهية الكلفاق معوان لاحادها في الماهية
المعارفة للماهيات وتلزم من ذلك ان يكون واجب الوجود له مارة معارفا للماهية وهو المطلوب
هذا التعريف مجموع مادته الحام لاسات هذا المطلوب ولحق قبل الشروع في لسف المقدمة
الفاشدة من كل واحد من هذه الوجوه بذلة مقدمة بها سهل الاطلاع على ذلك مقول اللفظ
الواحد قد يقع بالسبب على اشياء مختلفة لا بالاشياء اللفظي لوقوع العنصر على معانيها
بل معنى واحد ولكن لا على السواء لوقوع الاسئلة على اشياء مارة على الاحلاف اما بالمقدم
والناظر لوقوع اللفظ المتصل على المقدر على الجسم ذي المقدر واما بالاولوية وعدمها

الى معارفة

لوقوع لفظ الواحد على ما لا يتصل أصلاً وعلى ما هو لوحد ما غير الذي هو به واحد وأما بالقوة
والضعف لوقوع الكسوف على السج والعاج والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات فانه يقع
على العلوية ومعلوها بالقدم والظاهر وعلى الخفية والتعرض بالاولوية وبعدها وعلى الفار
الزخوة وأما العار لرفعوا كالتواء واحركة بالقوة والضعف بل الواحدية والمثل بالوجود
السلامة والمعنى الواحد كالحاصل لاستيفاء مختلفه على السواء استع ان يكون ما منه تلك
الاحتمال منها لان الماهية المشتركة سر شمسها واحتمالها لا يختلف بالسند اليها بل يكون
هو امر خارج عنها عارضاً لها عروضا لا يزم او مفارقا كالمفارق للمفرد على سائر المشايخ
فما من العاج فانه ليس لماهية والاخر ما منه طما بل امر خارج عنها لانها ما بل
السواء على واحد من الاول ان الذي منها يقع على الجملة بالمشيئة كالحركة والصفوة
واحدية وغيرهما وتكون خارجاً عنها لانها ما بل امر خارج عنها اذا عرفت هذا فاعلم ان
لفظ الوجود يقع اتصالاً على وجود الواحدية لادانته وعلى وجود الممخات المختلفة الماهيات
معنى واحد لا على السواء بل بالمشيئة وتكون خارجاً عنها اي عن وجود واحد
الوجود وعن وجود الممخات عن مفهوم اياها ولا يلزم من ذلك كون وجود واحد
الوجود لادانته متساوياً في الحقيقة لوجود الممخات لان الامور المختلفة بالحقيقة حاز
اشترائها في لازم واحد خالقي فكل هذا يكون الوجود ولفظاً على ما تحت معنى واحد
كما ذهب اليه الحكماء وهاهنا يكون ما تحت حقيقة مختلفة وهذه الحقيقة ودرها لا يتغير
وتحقيقها الاستقام المحقق القلادة افضل العصر ليعبر الحق والدين الطوبى رحمه
الله عليه واسار اليها ايضا للحام عر الدين للحادى السرى في رساله له في الوجود
اذا عرفت هذه المقدمة فيقول اما الوجه الاول فان المراد بالوجود
المردد فيه على هو الوجود الواقع على الوجود الواحدية وعلى وجود الممخات بالشكك
او وجود الممخات فبحار الله تعالى كونه مقارناً لماهية قوله لو ان كذلك لزم ان يكون
وجود الله تعالى مقارناً لماهية قلنا لا مسلم واما يلزم ذلك ان لو ان وجوده تعالى متساوياً

لوجود الواقع عليه وعلى وجود الممخات بالشكك او لوجود الممخات في الحقيقة وذلك
ممنوع كونه ان يكون وجوده تعالى مقارناً لماهية قوله لو ان كذلك لزم ان يكون
وجوده تعالى مقارناً لماهية قلنا لا مسلم واما يلزم ذلك ان لو ان وجوده تعالى متساوياً
معان فلا لا مسلم والمسند ما قر ولزم تسليمنا ذلك لكن لم يلزم بانه ان العوض شيئاً من هذا
كل واحد منها للوجود بعينه واما يلزم ذلك ان لو ان التحد لعله وهو ممنوع فانه امر عدمي
اعتباري لا يحق له في الخارج والامور العدمية لا اعتبارها كاحاجة بها الالفة واستل
العبارة الثانية فيقول في حقلها ان عمت ما كوجود في قوله مسلم وجود واجب الوجود لانه
بمعنى الوجود كالحاص فيقول لم لا يجوز ان يكون لادانته قوله لو ان كذلك لزم ان يكون
فاما معنى ممنوع واما يلزم ذلك ان لو شارك غيره واجب الوجود لادانته في ذلك الوجود
وهو غير مسلم وان عمت في الوجود الواقع على الواحدية والممخات بالشكك فيقول
لم لا يجوز ان يكون الامر خارج عن نفس الوجود بل يرد له وهو نفس وجوده كالحاص في قوله
لو ان كذلك لزم ان يكون الوجود عارضاً لذلك للملزم قلنا هذا وان كان غير لازم لادانته
فيقول لم يلزم ما حلف فان الوجود الذي هو غير عارض لشي من الاشياء الذي هو حقيقة الواحدية
غير الوجود الذي يزم عروضة للملزم واما الوجه الثاني فيقول ان معنى الوجود في قوله وجود
معقول لم الوجود الواقع على وجوده وعلى وجود الممخات بالشكك مسلم لكن يلزم منه ان يكون
حقيقة معان لذلك الوجود واحتمالاً يقولون به وان عمت في وجوده كالحاص في قوله ممنوع فان
لعمد ان حقيقة غير معلومة للبشر واما الوجه الثالث فلا مسلم صدق الالفة
واما صدق الالفة بل لوجود معان للوجود الذي هو حقيقة وهو ممنوع بل الوجود اخر
عن الذي هو حقيقة معان له الوجود الذي بالعباس اليه او يقول لا مسلم ان الوجود امر
اضافي او تفسيري الوجود الى ذاته بل هو عند التفسير ذاته لم يلزم بانه ليس كذلك هذا ادرك الاستناد
في كتاب تيريل الافكار واما الوجه الرابع فيقول لم يلزم موثريه للامور الصادقة
لو ان محله لونه وهو هو الوجود كالحاص في الوجود كالحاص في الوجود والوجود
الممخات لكان وجود كل من مساوياً للامور واما يلزم ذلك ان لو ان وجوده كالحاص

به مساوياً لوجود الماهيات و مدعوت انه غير لازم سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون التلخيص امر
 متبداً الامر الوجودي فان عدم المانع حتى امر العلة الثانية الموجبة لوجود الوجودي واما
 الوجه الخامس فلا يسلم انه لو لم يكن له حقيقة سوا الوجود لزم انضاف كل واحد من الماهيات
 لمسل ذات التباري ليعال كالتصايف بالوجود واما يلزم ذلك ان لو كان وجود مساوياً
 لوجودها وانه عن غير لازم واما لا يلزم المدعى ان الصلا لا بالاسم استلزام
 صدور المعقولة المقولة علم للون ووجوده تعالى معاراً لما فيه قوله والا لما صدق هذا
 المعقولة ممنوع واما يلزم ذلك ان لو كان قبل وجود الماهية ما وهو ممنوع فان
 الوجود للعارض للماهيات الماهيات والعارض لوجود واجب الوجود ولو وجد الماهيات
 كل منها متغيراً بالحقيقة لوجود واجب الوجود ولو وجد الماهيات كل منها متغيراً بالحقيقة لوجود
 واجب الوجود ومن هذا عرف صدق قوله في اخر الامر لم نقول الوجود طبعاً
 واحداً فان كانت عن غير متعارفة للماهية فكيف لذلك مطلقاً وان كانت محتاجة اليها فليكن
 لذلك مطلقاً قطعه ان جميع ما ذكره من الوجوه مع الامر مندفع بما ذكرناه من المعقولة
قوله واجبو على معارته وجوده لما فيه وقالوا لو كان وجوده معاراً لما فيه
 لكان اما ان يكون محقق ذلك الوجود متوقفاً على تلك الماهية او لا يكون الى غير **فقول**
 هذا هو الدليل الذي ذكره انما على امتناع ان يكون وجود التباري معاراً للماهية معبر
 ان يقال لو كان وجوده تعالى معاراً لما فيه يلزم اما اجتماع النقصين او يلون لوجود تعالى
 عليه متفصله او لكون الماهية متقدمة وجودها على وجودها وكل واحد من هذه الامور
 محال بان الشرطية ان وجوده تعالى حسنة اما ان توقف فلان ذلك الوجود حسنة يكون
 عن غير تلك الماهية بل يكون وجوداً موجوداً لذاته ودراته فلا يكون عارضاً لها وقد مر
 كذلك من عدم الامر لكونه وان توقف عليها كان محتاجاً الى تلك الماهية وكل ما هو محتاج
 لا غير هو ملز لدراته فذلك الوجود ملز لدراته وكل ملز لدراته فله سبب فذلك الوجود
 سبب وذلك استلزام ان ماهية واجب الوجود ولزم ان يكون لوجود واجب الوجود
 متفصله وهو الامر الثاني وان كان ماهية واجب الوجود والعلة متقدمة على الماهيات

امتناع

بالوجود لزم ان يكون تلك الماهية متقدمة وجودها على وجودها وهو الامر الثالث واما
 قلنا ان كل واحد من هذه الامور محال اما استحالة الاول فظاهر وكذا الثاني والا لزم لكون الواجب
 ممكناً لان كل ما يقتضيه وجوده الى غير ذلك مما لذاته واما استحالة الامر الثالث فلا يستلزم
 لغز للماهية بوجوده من غير احدتها بالوجود المعارز لها والثالث بالوجود المتقدم علم هذا
 الوجود ولا ناسقاً للحال الى هذا الوجود لئلا يمتنع منه احد ما ذكرنا من الامور هي كذلك
 مرة بعد اخرى فيلزم ان يكون الماهية وجوده توجدات غير متناهية كل واحد منها متقدم
 على ما يليه من طرف الوجود الاول وهو السلسل الذي ادعى الامام كرويه حسنة
 وقوله وسعدت سلمه الى اخره اشار الى دليل حاصر يوجب ابطال هذا السلسل وهو
 ان يقال السلسل اما ان يكون محالاً او لم يكن فان كان محالاً كان هذا السلسل باطلاً ضرورياً
 وان لم يكن محالاً دل دليل حاصر على استحالة هذا السلسل وهو ان يقول للماهية ان اصمت
 شيئاً من تلك الوجودات غير المتناهية لا يكون عنها ومن ذلك الوجود واستطد
 اخرى من الوجودات ولو كان كذلك لم يكن العلة متقدمة على الماهيات الوجودات وانما
 وان لم يمتنع للماهية شيئاً اصلاً من تلك الوجودات فان ذلك محالاً انما ماهية تعالى
 يقتضي شيئاً من الوجودات اصلاً ولو كان كذلك كان المسمى لوجودها شيء اخر خارج عنها
 معارز لها وظهر بان كان وجوده من غير ذلك كما ذكرناه فالواجب لذاته ملز لذاته هذا اصله
 ومنه نظراً لا بالاسم ان الماهية ان اصمت شيئاً من تلك الوجودات لم يكن عنها ومن
 ذلك الوجود وجود اخر فان اقصا للمشي اعم من اقصا اياه تدور شرط الوجود
 محال ان يقتضيه شرط الوجود وحسنة لا يلزم ما ذكرناه من المحذور سلمنا هذا القسم
 لكن لم يلزم بانها ان لم يقتض شيئاً من تلك الوجودات تدور شرط الوجود فان ذلك محالاً
 انما ماهية تعالى يقتضي شيئاً من تلك الوجودات اصلاً فانه لا يلزم من عدم اقصاها
 شيئاً منها تدور شرط الوجود عدم اقصاها شيئاً منها اصلاً بخلاف ان يقتضها شرط
 الوجود او لا يلزم من عدم الحكم عدم العام اذا عرفت هذا فاعلم ان الطريق في ابطال
 هذا السلسل احد الامور **ان يقال** الماهية اما ان يكون علة لشيء من تلك

الوجودات اولها يكون لذلك فعل واحد منها محال لما ذكره الامام ولا سوجه ما ذكرناه عليه حميد
والثاني ان يقال ان يسلّم ان يكون من الماهية والوجود وجودات غير متماهية فما لا ساهي محصورا
نظر طرفي حاضرنا وان محال بالضرورة **فان** لا نزاع في شيء مما ذكرناه والآن في قولكم ان العلة
يجب بعدمها على المعلول بالوجود وان باطل للملأمة امور الى آخره **اقول** الامام منع وجوب
تقدم العلة على المعلول بالوجود مع ذكر المستند من صحة ثلاثة ولو جهة ان يقال ان يجوز ان
يكون عليه ذلك التوحد هو ما هيته واجب الوجود لانه قوله لو كانت عليه هي الماهية لزم
تقدمها عليه بالوجود فلنا لا ساهي قوله لان العلة متقدمة على المعلول بالوجود فلنا لا ساهي
فما هيته ليس كذلك بواجب لكونه من احداهما ان الماهية ما هيته قابله لوجودها والعلة
العالمية متقدمة على المعلول بالضرورة وليس بعدتها على الوجود اما بالضرورة او بالضرورة
الى ذكرنا مما عني ان الماهية يجوز ان يكون متقدمة على الوجود بالوجود واذا لم يحب
تقدم للعلة العالمية على المعلول بالوجود فلم لا يجوز ان لا يحب تقدم العلة الفاعلية على
المعلول الوجود الذي لا شك ان وجوده الحركي سابق على وجوده الثابت على ان الحركي والباطل لو
وجد احكم العقل بان وجود الحركي سابق على وجود الثابت فكون الحركي هذه الصفة امر حاصلا
له قبل الوجود وهو من غير ان يهاه الحركي فيكون معلولا لما هيته الحركية فاصفا لما هيته الحركية
استعماله ان يكون شرط الوجود لانه حاصل لما قبل الوجود واذا حاز اصفا لما هيته الحركية
لهذا الوصف الذي هو معلول لما قبله من شرط الوجود فلم لا يجوز اصفا لما هيته الوجود
لا بشرط الوجود او يقول اذا حاز ذلك بطل قولكم ان العلة يجب تقدمها على المعلول
بالوجود **البيان** لا شك ان الماهية معصية للايمان سواء كان الايمان وصفا
سواء لو عودنا ولا يجوز ان يكون اصفا لها اياه شرط الوجود ولا لان شاعرا غير
الوجود لوجوب افر للشرط على الشرط لكن الوجود مباخر عن الوجود لا في عالم الوجود
لما سعه في بعد والوجوب مباخر عن الوجود فلنا اصفا لما هيته الوجود بشرط الوجود
لزم بافر الشيء عن نفسه بمكان بالضرورة واذا حاز اصفا لما هيته للايمان
الذي هو معلول لما قبله من الوجود فلم لا يجوز اصفا لما هيته للوجود بدون الوجود

او نقول حسنة لزم نطقنا بالاعتناء من العصبية الخطية ثم قال فان قالوا فاذ كانت لا اعتبار
بوجود الماهية في كونها موشن للوجود لزم كونها موشن للوجود لزم كونها موشن للوجود
عند عدمها وذلك محال ولعلم ان هذا السؤال اشار الى الجواب عن المنع الذي ذكره الامام والعرض ان يقال
الدليل على ان الوجود شرط للماهية موشن في الوجود هو ان الوجود لو لم يكن شرط في كونها موشن
لكن كونها موشن في حال عراها على الوجود والالهي الوجود شرطا والمعدرة خلافه للجلال عراها
عن الوجود بل كون معدومة لانتاج فعلها عن الوجود والعدم معا في ان الوجود لو لم يكن شرط للماهية موشن
في الوجود كحوا كونها موشن في حال كونها معدومة وان محال **اجاب** لا ساهي ان قالوا
يلزم من استقاط الوجود عن اعتبار الموشن ابطال لعدمها في الوجود استقاطا عن عالمية الماهية الماهية
او ابطال لعدمها واعلم ان هذا الكلام اشار الى منع الشرطية المذكورة ولو جهة ان يقال لا ساهي ان الوجود
لو لم يكن شرط للماهية موشن في الوجود لزم ان يكون الوجود شرطا لكونها موشن فيه فانه لا يلزم من عدم
اشتراط الوجود اشتراط لعدم كحوا ان يكون الموشن في الوجود هو الماهية حيث هو مع قطع النظر
عن الوجود والعدم وان لا يخلو عن احدهما واعلم ان هذا المنع غير وارد على التسايل فانه يادرك الثاني في
الشرطية المذكورة اشتراط الوجود في موشن عليه ما ذكره المحقق بل جعل المال فيها حوا كونها موشن في حال
العدم وهو من غير ان الشرطية المذكورة فلا يتوجه ما ذكره المحقق عليه **اجاب** ان يقال الشرطية بقوله
لزم كونها موشن في الوجود في حال كونها معدومة ان عنيته ان لزم حسنة ان يكون لعدم شرط
لكونها موشن في الشرطية ممنوعة والمستند ما ذكره الامام وهو انه لا يلزم من استقاط الوجود عن شرطية
الاعتناء اعتبارا لعدم في العلة العالمية وان عنيته ان لزم حسنة حوا كونها موشن في
الوجود من حيث هو مع قطع النظر عن وجودها وعدمها فالشرطية مسلمة ولكن لم يلزم ان المال محال
كان الرابع ما وقع الخلاف في اعرف هذا فاعلم ان عرض الشيخ وطاعة في هذا الكلام ان العلة الخطية
لوجود الشيء يجب ان يكون متقدمة على ذلك الوجود ما كوجوده لان ما لا يكون موجودا استعمالا لا يتقدم عن
الوجود والعلم به ضروري واذا كان العلم بصدق هذه المقدمة ضروريا كان منعها متعا للضرورية
ولا يستحق الجواب والوجود الذي ذكرها الامام المستند وان كان لا يحب علينا الانفات الهالها بانيه
على ما فيها اما الوجه الاول فيقول الدليل على انه لا يلزم من عدم اعتبار الوجود في العلة

العالم للوجود عدم اعتبار في العلم للوجود في الوجود هو العلم العالم للوجود مستفاد للوجود
 والمستفاد للشيء اسم ان يكون استغناء اياه بشرط وجود ذلك الشيء لا امتناع اشتراط الشيء
 ولا حصر حصره بل هو استغناء اياه بمحصله لا بالشرط وذلك محال واما العلم الفاعلية التي هي
 في الوجود فهي مفيدة للوجود والمستفاد للوجود لا بد ان يكون حاصله الوجود لان ما لا يكون حاصله
 له الوجود استحال ان يعطى بعد غيره الوجود واما الوجهان الاخران فظاهر العناد لان كون
 الجبر الصفة للملحوظ ولو ان الشيء مستحق الوجود ولا لعدم من ذاته الذي هو كماله ان
 اعتبار ان لا يحصى شيء منها في الخارج فلا بد على ما ادعاه الشيخ **قال** ان المحلوم عليه
 لصفته وجودية لا بد وان يكون موجودا هذه مقدمة انفسه في امره للمباحث واحتمل
 عليها ان وصف الشيء بالشيء ان لم يقض صوت الصفة للموصوف وجب مما لا يثبت له الشيء ان يكون
 موصوفا به وذلك باسناد البديهة الى **اقول** هذه مقدمة من مقتضيات الدليل
 الدال على ان الوجود الذاتي وعزيرها ان يقول وصف الشيء بالصفة الوجودية ان لم يقض
 صوت الصفة للموصوف ليست وصف بعض الذات الصفة دون صوت تلك الصفة ويستلزم
 ذلك صدق قولنا بعض الذات الموصوف لصفته لم يحصل له تلك الصفة وسلكنا ذلك لعلمنا
 التقضي لقولنا بعض ما حصل له تلك الصفة فهو موصوف بها المستلزم لثبوت الصفة
 الوجودية لبعض الذات التي هي موصوف بها وذلك باسناد البديهة ولما بطل هذا القبح
 تغير القبح الاول وهو امتناع وصف الشيء بالصفة الوجودية بكون تلك الصفة له للوجود الصفة
 اما يتصور وان بعد صوت الموصوف في نفسه فاذن المحلوم عليه الصفة الوجودية لا بد ان يكون موجودا
 وهو المطلوب هذا العزيز ما دلل به الامام في العوارض الموصوفة لغيرها بعض نظرا لاول
 ان يقال ان لم يوصف وصف الشيء بالصفة على صوت الصفة له كاز وصف الشيء بالصفة وان لم يست
 له تلك الصفة وذلك باطل بالضرورة وان يوصف عليه لزم صوت ذلك الشيء لان صوت الصفة للشيء
 في كل صوت ذلك الشيء في نفسه **قال** لا محال للوجود صفة ثبوتية فلا بد
 حصولها لما هيته لونها حاصله من ذلك الى **اقول** هذه المقدمة باطله من وجوه
 الاول لا يثبت ان الوجود صفة ثبوتية لا امتناع ان يكون احد المقصدين عين الآخر والمقصود عينه

بان الوجود حاصلها وذلك لاستدعاء حصول الماهية في نفسها قبل ذلك واللازمة للماهية وجوده
 من حصول الوجود لها والحال في ذلك الوجود كالحال في هذا الوجه ويلزم منه ان يكون من الماهية فهذا
 الوجه وجودا غير متناهية وهو السلسل الذي قرأه الطائفة التي انا اعمل على التلخيص في كتاب
 والسلسل ليس له صوت في نفسه لا امتناع ان يكون احد المقصدين موصوفا بالآخر مع انه محلوم عليه بما
 للكتاب الذي هو صفة ثبوتية لونها لا امتناع التي هي صفة ثبوتية لقوله وهو ان لا يتفكر حيث
 متقابل له في الثبوت يمنع ان يكون صوتا اساسا الى دفع سوال بر دعوى الدليل المدلول وهو ان يقال
 لا يثبت ان التلخيص ثابت فان السلسل صورة عقلية وله صوت في العقل واذا كان كذلك
 سوجه ما ذكره نحوه فاجاب عنه وقال التلخيص من حيث ثابت في العقل لا متقابل الثبوت بل هو
 من حيث الثبوت فهو من حيث انه متقابل للثبوت يجب ان لا يكون ثابتا اد لو كان ثابتا لكان احد المقصدين
 غير المتكسر وان محال واذا كان كذلك توجه ما ذكرناه من السؤال الثالث انا اعمل على المنع
 بالامتناع الذي هو صفة ثبوتية لونها متقابل للامتناع الذي هو عدم صدق على المعدوم مع ان
 الامتناع ليس له صوت في نفسه وما ذكرناه من السؤال المعذر بر دعوى الجواب ان يقال
 الامتناع من حيث ثابت في العقل استحال ان يكون محلوم عليه بالامتناع فهو من حيث يعلم
 عليه بالامتناع لم يكن له صوت في نفسه الرابع انا اعمل على عدم ما به لا يصح الحكم عليه والحكم
 ما به لا يصح الحكم عليه حكم عليه مع ان عدم ليس له صوت في نفسه قوله وهو متناقض لا مظهر
 في العلم هذا السؤال على هذه المقدمة لعم من يقول ان عدم لا يصح الحكم عليه بوجه علمه بان يقال
 فوكبح عدم لا يصح الحكم عليه حكم عليه بل هو متناقض في نفسه وليس من هذه الوجه المتدعيه
 فوجبا في مقدمه من الدليل المدلول كذا ذكر واحد منها بعض على نفس المبرمه والمبرر اذ هو الوجه
 اخر وهو ان يقال لو كان يكون له ما هو محكوم عليه لصفته وجودية موصوفا لوجب ان يكون المحلوم
 عليه في كل واحد من القضايا الاربع المدلولون بوجوده وذلك باطل لما **قال**
 لا يثبت من الاول بان البديهة حاكمه بان التوافق للشيء بالثبوت لا يستدعي عدم صوت اخر
 عليه لا لغير **اقول** توجه هذا الجواب ان يقال المدعى ان كل ما هو محكوم عليه لصفته وجودية
 هي غير الوجود يجب ان يكون موجودا وعلى هذا لا توجه ما ذكره قوله بل المحلوم عليه هو الماهية

بالوجود لا يجب ان يكون موصوفاً بالوجود بل يستحيل ذلك والبدية حكمة هذه الاشكاله
 واصح ما ذكرناه من الدعوى هي ان صاف الشيء بالصفة الثبوتية التي هي الوجود ليس من
 ثبوت اخر عليه حوله واذا فرت النعمه منها امتنع الجمع بينهما اما يتوجه على التقرر الثاني
 وهو ان يقال لا تسلم صدق الملازمه للمذلول وانما الصدق ان لو لم من وجوب لكون المعلوم
 عليه صفة وهو في غير الوجود لونه موصوفاً ان يكون المعلوم عليه الوجود موصوفاً الوجود
 اخر وهو ممنوع فان البدية حكمة بوجوب الاول وباسم حاله الثاني واذا كانت البدية
 بحكم العرفية منها امتنع الجمع بينهما **قال** وعن الثاني ان الدهر يحصر الصور وتعلم
 عليها ما ليس لها في الخارج ما يطابقها الى اخره **اقول** بوجه هذا الجواب ان يقال
 لا تسلم ان السلب ليس ثابت بل له سوت في العقل وهو السؤال الذي ذكره في هذا الوجه
 واما ما ذكره في جوابه وهو ان السلب من حيث انه ثابت في العقل لا يعادل الثبوت بل هو
 في غير الثبوت فهو لا يعلم عليه ما يعادل الثبوت من هذه الجهة بل من جهة اخرى
 وهي ان الدهر يحصر صوراً ويحكم عليها بما ليس لها في الخارج شي يطابقها وهي المعنى
 مقصور السلب اي هو المراد بقولك ان السلب له صورة في العقل ثم يحصر صوراً اخرى
 ويحكم عليها بان طاق في الخارج شيئاً يطابقها وهو المعنى مقصور الامتياز ثم يحكم على احدتها بانها
 يعادله للاخرى لان من حيث انها حاصلتان في العقل كما عرفت من حيث ان احدتهما استندت الى
 الخارج اي في صورة ومثال الامر موصوفاً في الخارج دون الاخرى اي ليست في صورة ومثال
 الامر موصوفاً في الخارج ولا مثله انما تساملان من هذه الجهة **قال** الامام بعد الفراغ
 من هذا الجواب وجه بحث كذا الحكم ما ليس لها في الخارج ما يطابقها حكم على الوجود في الخارج
 وتعرف ان يقال موصوفاً في صورة من الجواب بعض الابطال ما ادعيتوه اولاً لان من جملة مقدمات
 هذا الجواب قولهم اما علم على الصورة الحاصلة للسلب في العقل انه ليس لها في الخارج ما يطابقها
 ولا تسلم ان الحكم علم هذا الحكم ليس موصوفاً في الخارج فبطر ما ادعيتوه من القيد ثم ردوا
 في احد طرفي هذه الملازمة ليلزم من ان يطابق المذموم او الوجه السؤال المذكور السالم على الجواب
 وبما ذكره الامام بطر اما اولاً فلا تسلم ان الحكم في هذه القضية صفة وجودية بل هو امر

سلباً ذلك كما اذا عينا ان الحكم علمه صفة وجودية يجب ان يكون موصوفاً في الخارج بل قد لا يكون
 موصوفاً وهو اعم من الوجود الذي والوجود الخارج والمعلوم عليه هذه القضية وان كان غير موصوفاً
 في الخارج لكنه موصوفاً في الدهر فلا تسلم ما ادعيتوه علمنا السلب **وعن الثالث** انما
 لا تسلم صورة في الدهر ويحكم على ما صفتها بالامتياز الحصول في الخارج بقوله هذا ايضا ليس هو
 الوارد على هذا الوجه لانه دفع للحجج المذكورة عنه وبوجهه ان يقال لا تسلم ان السلب ليس ثابت بل له صورة
 في العقل فلو كان ثابتاً في العقل اما ما ذكره في جوابه وهو ان السلب من حيث انه ثابت في العقل
 الحكم علمه بالامتياز فهو في كذا لا يحكم عليه بالامتياز من هذه الجهة بل من جهة اخرى وهو ان السلب
 لا يحصر صوراً في الدهر ويحكم عليها بالامتياز ان يكون حاصله في الخارج والموصوفاً في الدهر صار محمولاً
 عليه بالامتياز حصوله في الخارج ولا امتياز في ذلك وقوله يعلم على ما صفتها لعل يحصرها
 فان ذلك حاصل في الملمن والواجب ايضا اشارة الى سوال مع الجواب عنه ولو حجة ايراد السؤال ان
 يقال ما ادعيتوه لتعريف ان كل صورة عملية هي محمول عليها بالامتياز حصولها في الخارج فهي صورة
 وليس كذلك لان الصور بالحاصلة للممكن والواجب محمول عليها بالامتياز حصولها في الخارج مع ما يست
 صورة للمتنع مدفع هذا السؤال بقوله ان الحكم على ما صفتها لعل يحصرها بالحكم للزور ان يحصر
 كل صورة عملية سواء كانت للمتنع او للممكن او للواجب امتنع حصولها في الخارج ولو كان ما صفة
 الصورة العقلية للمتنع دون ما صفة الواجب والممكن فانها غير محمول عليها بالامتياز الحصول في
 الخارج وما ذكره الامام على الجواب على الوجه الثاني مع ما ذكرناه في دفعه بردها فلا
 تطول بذكره للموقوف لمعرفة من هناك يطهر ان هذا الجواب لعينه هو الجواب عن الوجه الثاني
وعن الرابع هو مرتب مما مر جواباً عن الثاني **تقرير الجواب المذكور عن الثاني**
 هي ان يقال لا تسلم ان العدم ليس ثابتاً بل صورة في العقل فلو كان المحذور من حيث انه ثابت
 الدهر استحال ان يكون محمولاً عليه بالامتياز الحكم علمه لان صورة عقلية محمول عليها مقو
 اما لا يحكم عليها بالامتياز الحكم علمه من حيث في الدهر بل الحكم على الصورة الحاضرة في الدهر
 امتنع ان يحكم عليها بشي من الاحكام الخارجية اي امتنع ان يصير محمولاً عليها في الخارج لصفته وجودية
 وانت جيب ان السامع المذكور ايضا ادفع بهذا الجواب ثم قال الامام بعد الفراغ من جواب

الأسوة والانتصاف ان دليل هذه المقدمة ضعف والاشكال عليها قوي واعلم ان المراد بالوجود
 الذي هو شرط الوجود المحكوم عليه الصفة الجوهرية موجودة ان كان هو الوجود الخارج بالامر
 محذور الامام وان المراد به الوجود الاعم من الخارج والعقل فليس كذلك لان جميع الاستدلال
 المذكورة في الحقيقة غير وارد على المقدمة المذكورة بهذا التفصيل لان المحكوم عليه في كل واحد من
 تلك الصور موجود في العقل وسعديا ايرادها من دفعه بالاجابة المذكورة **فان** في الوجود
 الذي هو متكون له لا معنى لانتصاف الشيء الذي لا حصوله فيه الا في صورة **اقول** بعد اختلاف العلماء
 في اهل الحوزة ان يحصل من الاشياء وجود في العقل ام لا فذهب الجمهور الى جواز ذلك والمنقول
 في الامتناع وهو الجواز عند الامام ومنشأ هذا الخلاف هو اختلافهم في تقدير العلم فان العلم
 لما عند الجمهور عن حصول صورة ما في العلم في العلم لزم العقل لحوار الوجود
 الذي عند المتكلمين لما كان عبارة عن ذلك بل انما هي نسبة تحقق من العالم والمعلم في حقيقة
 حقيقة فانه يرات العالم موجبه للعالمية التي هي هذه السمة المبرزة للوجود الذي هو علمه
 حجة المتكلمين ان يقال لو كان لطور الشيء عبارة عن حصول ما فيه بذلك الشيء الذي لزم انما هو العلم
 بالصفات المتقابلة والتالي محال وللمقدم مثله ما ان الرطوبة هو الوجود الذي لزم انما هو علمه
 له في صور الحرارة والرطوبة والبسطة والاسمدان والسطح والانتظام
 والاحتجاج معا عبارة عن حصول ما هي هذه الاشياء في العلم ولو كان كصوره في الاشياء
 عبارة عن حصول ما هي في العلم لزم انتصاف الشيء الذي هذه الاشياء لا معنى لانتصاف
 الشيء الذي لا حصول الشيء الذي هو الصفة في الشيء الذي هو الموضوع ولو انتصف العلم في الاشياء
 لكان هو الانسان حارا وباردا ورطبا وابسا ومعتبرا ومسلما ومعتقلا ومجوعا ومغنا
 وهذه صفات متقابلة ملزم بالادعاء من الرطوبة واما ان السائل محال فظاهر **فان**
 لا يقال انما اذا صورنا الحرارة فالحاصل في العلم سيجب الحرارة وصورها الا في **اقول** لو
 ان يقال ما اطلقوه لست ما ذهبت اليه لان الذي ذهبت اليه هو ان تصور الحرارة عبارة عن
 حصول صورها وشبهها في العقل لا يفتقر الى العلم حارا ولذا العلم في الرطوبة والرودة
 والرطوبة والسوية وما يدرى به او في **اقول** الحاصل عند تصور الحرارة

في العقل شي اذا وجد في الخارج سلفه السخن وقبل وجوده في الخارج لا يوجد له السخن ولذا العلم في الحرارة
 او سلف ان صور الحرارة عبارة عن حصول ما هي في العقل لا يفتقر الى العلم حارا واما ان
 ذلك لزم لو كان العلم في الحرارة وهو مجموع ولا خلاف ان لا يفتقر من حصول ما هي في العلم
 لكون العلم حارا فان حصول العلم الفاعلية لا يفتقر الى حصول الشيء بل لا بد من حصول ما هي في العقل
 الفاعلية وهي منتقاة في هذه الصورة ولذا العلم في غير تصور الحرارة من الرودة والرطوبة
 وغيرها **فان** لا يلحق غير الاول بان سيجب الحرارة وصورها انما هي الحرارة عند
 الاشكال والابطال القول بحصول ما هي في العلم في العلم **اقول** بوجه هذا الجواب
 لعل الحاصل في العلم عند تصور الحرارة انما هي الحرارة فلو لم يكن الاشكال فظاهر ان الحاصل
 سيجب الحرارة وصورها سيجب الحرارة وصورها ان كان حرارة علم الاشكال انما هو العلم
 حارة بطل القول بان الحاصل في العلم ما هي في العلم وصورها كذلك ولعل ان يقول
 لا يفتقر الى العلم لكونه في العلم فلو لم يكن الحاصل في العلم سيجب الحرارة وصورها **فان**
 لو لم يكن سيجب الحرارة وصورها حارة لم يكن ادراكا لحرارة لا يفتقر الى العلم فادراك
 الحرارة عند عبارة عن حصول شئ بوجه وصورها في العلم وهو حاصل فادراك الحرارة
 حاصل **فان** وعن الثاني ان الحرارة هي علم السخونة في العلم **اقول** بوجه هذا الجواب
 ان يقال لحرارة اما ان يكون علم السخونة او لم يكن واما لم يكن ما ان لم يكن ليعمل الحرارة بوجه
 العلم حارا لان العقل مفسر بما يدرى به لما اذا كانت الحرارة علم السخونة فليس العقل
 اما ان يفتقر حصول السخونة في العلم او لا فبعضه فان الاول هو العاقل للسخونة
 مستحالة لا معنى للسخونة الا ما حصل في السخونة واما الثاني فلو لم يكن العقل
 عبارة عما يدرى به والمقدمة كذلك ولما اذا كانت الحرارة علم السخونة فليس العقل
 مستلزمة للسخونة على معنى انها لم تكن بحالة متى حصلت سواء في العلم او خارج العلم
 بمعنى السخونة او لم يكن كذلك فان الاول هو العاقل لحرارة حاصله السخونة فلو لم يكن
 دراهم من كون العلم مستحالة وان الثاني فان لزم في العلم عما يدرى به من الحاصل وان لزم
 في الخارج فقط او سلف عنها في العلم في الخارج جميعا فليس هذا من الدليل

في الحرارة بعنف في السخونة فيقول **لو كان العقل عبارة عما دكرتم** معقل السخونة يكون عبارة
عن حصولها في السخونة في الذهن لكن كل ما حصل له السخونة من مسحا لانه لا يمتنع للمعقل الا ما
حصل له السخونة فليكن استلزام العقل السخونة والزيادة معا لكون الذهن متجسسا ومتردا
معا وانه محال والمائل الى القول لا بد من شي ما دكرتم الا في قولكم ان حصول السخونة في الذهن
متجسسا ان اردتم المتجسسا بالتوثر في السخونة وينفعل عنها واما ما كنتم ذلك ان يصدق قولكم
ما حصل له السخونة فهو متجسسا على هذا التفسير وهو ممنوع فان من طوله ما حصل له السخونة
هو النفس ومتجسسا بهذا التفسير لكونها غير قابلة لثبات السخونة فيها ولانها غير متناهية
لعمد ان عقل السخونة هو الجسم الذي لا يمتد في الزمان وهو متجسسا على ما حصل له
السخونة من غير انفعال عنها لكن لم قلتم ان الذهن استحال ان يكون متجسسا ومتردا معا
فانما التفسير بان ذلك غير الراجح **قال** **واضح** مشتبوه بانما تصور امور
وهو طام في الخارج وتكلم على ذلك المتصور بالمتعار عن العبر الى اخره **اقول** **هذا**
هو الوجه الذي يفسر به الحكم في اساس الوجود الذي يعتبر هاهنا بقول **لو كان**
امور لا وجود لها في الخارج وتكلم عليها باحكام احاسيه وتسلمه لغرض القول بالوجود الذي
لكن المعدم حق فالساقى حق سلطان الشرطية هو ان تلك الامور المتصورة تكونها عليها بالاحكام
المتحاشية والنسبية لئلا يكون لها وجود ملائمت ان المعلوم على صفة وجوده لا بد ان يكون
موجودا فاذن لئلا لا تصور وجود وجودها اياها في الخارج او في الذهن والاول محال
والا لكان بالوجود له في الخارج له وجود في الخارج وذلك محال معص الثاني وللمع
صدق الشرطية واما ان المعدم حق فلا تصور له كائنات المملنة والمنفصلات لشرك
الذاتي والجماع المتضمن غير ذلك من الامور التي لا وجود لها في الخارج وتكلم عليها بالاحكام
الاحاسيه والسلسله **قال** **والنحو** **اما** لا تملك اما تصور امور
لها في الخارج الى اخره **اقول** **هذا** متجسسا للمعقل ويعبر عن ذلك ان لم قلتم اما تصور
لا وجود لها في الخارج غاية ما في الباب ان تلك الامور قد يكون حاضره عندنا لكن لا يلزم من عدم
عندنا عدم حصولها في الخارج فيكون ان تلك الامور متصورة وتجليه صورة في الخارج فانه

انها احواله في شئ من الاحكام الغائيه عنا والاول في الميل الذي ان يقول بها الشرح للعظم
فانه ذهب الى انه لا بد من كل طبيعة لو غير متجسسا في اقل وسند الادلة التي ذكرها اسطوار
لا يطاق هذه المسئلة ويحتملها واذ كان هذا الاحتمال فاما ان يظن ما ذكره من الدليل واعلم
ان هذا المنع منع محال فاما لعلم الضرورة اما تصور الامور المستعنة الوجود في الخارج
فلنفس كل منعه والمثل التي يقالها على املاطون فوجودها غير معلوم وسعدت محو وجودها
فهي اما يكون في طابع الانواع المملنة الوجود كاي كل طبيعة مملنة الوجودات وممنوعة
الوجود فان للعامل كيف يقول الطبيعة التي اسنع وجودها في الخارج ان يحصاها بلون
موجودا في الخارج او لا وادرا واما الاحتمالات الثلاثة التي دلها في العلم بالمعقول
لم لا يجوز ان يكون المعدم في الخارج متصورا ومتمرا عن غير الوجود هو وجودا لما زاد
عليه واتى بها في استحال ذلك سلبا للعلم لا يجوز ان يكون موجودا في الذهن واما ما
ذكره في ابطال الوجود الذي قد عرفت ما فيه **قال** **في** اساس الوجود الذي
على الوجود الخالص لويست الى اخره **اقول** **هذا** الصفة طاهر لانه لا يعجز عنه اوضح
فما في الباب فيقول **لا** سلب ان الذهن من الامور التي هي موجودة في الاعيان والادراك
هكذا في كل ما هو موجود فانه هو الصانع حيث انه موجود معصا حاصل في التفسير
معصية من الامور الموجودة في الاعيان واذ كان كذلك في الموجود في الذهن افضل من
الامور الموجودة في الخارج فكل هذا لا يسمي الوجود الى وجود حائلي والوجود في
كل وجود في الحقيقة فهو وجود عيني خارجي الا ان الفرق هو ان الماهيات
مثل الكبر والنج والتما وغيرها مارة لوجد فانه بالاعتناء وبارك لوجد موصولة في الذهن
مثل وجود العرش في المحل والعسم الاول وهو الماهيات الموجودة في العالم بالاعتناء
سما الوجود للعيني والعسم الثاني وهو الماهيات الموجودة في الذهن سما الوجود
الذهني وانه في كل واحد من المسمين في الحقيقة وجودا عينا لما عرفت ان الموجود في
الذهن انما موجود في العين سم فاك ومن هذا لما قد يظهر فساد القول بالوجود
الذهني في هذا المأخذ يظهر فساد القول بان العلم بالشئ عبارة عن حصول صورة مسلوقة

للعلوم في العالم **قال** لا تعلم الضرورة ان الاخراج كماله في النفس استحالة ان يكون
 مساوية في تمام الماهية للوجودات العينية اخرجية مثل السما والارض والحجر والمزود وغيرها
 واذا نظر هذه المساواة اي مساواة ما في الذهن لما في الخارج في تمام الماهية بطل قول
 الحكماء في العلم امامي علما السما فلا فقه حصل في ذهنا صورة مساوية للسما
 في تمام الماهية بطل قول الحكماء في لغتهم العلم بالذات علما وانت قد عرفت مرادهم بهذا
 الكلام فيما قبل وادان كذلك لغير عار كما مر على ما قاله الامام هربيا فلا يطول الكلام
 ما غادته ودرج مره اخرى **النتيجة** في الوجود الذي في اللفظ والذي في الخارج
 الى اخره **اقول** ذهب الحكماء الى ان لفظ الوجود يعال بالاشتراك على امور اربعة
 على الوجود الذي في اللفظ وعلى الوجود الذي في الخارج وعلى الوجود الذي في الذهن
 وعلى الوجود الذي في الخارج والذي في الخارج يدل على الذي في اللفظ تحت الاعلى
 كانه يدل على ان الجانب عرعا دل عليه في المسموب بلفظ والعلية وانما لما تحت الاعلى
 كواو وجود نفس في صبح ما زامتي ليس في العبارة لفظ تدل عليه والوجود الذي في اللفظ
 يدل على الوجود الذي في الذهن بل الانسان اذا رأى من بعد سمجها فطنه اسما باسمه
 ما خلاص العبارة عن ما في الوجودان يدل على ان ذلك ما في العبارة انما هو على ما في الوجودان
 والوجود الذي في الذهن يدل على الوجود الذي في العن والذاتان الاوليان بالشيء الوجود
 الدلالة ضعيفة لهما وصعشان فيهما بالطبع وعلم من ذلك ان ذلك الوجود الذي في
 الخارج على الوجود الذي في العن وما في اللفظ يدل على ما في العن بواسطة دلالة
 على ما في الذهن وما في الذهن على ما في العن فظهر ان ذلك اللفظ على الطرف
 الاخر بواسطة دلالات دلالات ودلالة ما بعد علمه بواسطة دلالة العن والاسماء
 لما مامل هذا الكلام قال انه لا يشترط على عامل ان اطلاق لفظ الوجود على ما
 في اللفظ وعلى ما في الخارج بطريق المحاذرة لانه ليس في اللفظ ولا في الخارج من الوجود الذي
 دل عليه اللفظ والخارجية شي الشبه نعم ربما يقال ان لفظ اللفظ لا معنى له او في كذا
 معنى كذا على ان كل واحد منهما وضع علامة دالة على ذلك المعنى **قال**

في ان كون الماهية بانية ليس لاجل صفة قائم بها الى اخره **اقول** نعم نعم الناس ان كون
 الماهية بانية في الاعيان مغلل بالوجود والامام اراد انطال هذا القول فقدم لذلك مقدمات
 وهي ان كون الماهية بانية في الخارج ليس مغللا بصفة قائم بها واجه عليه ان كون الوجود الذي
 لاجل صفة قائم بذلك الذي لزوم الدور وان كان حال ما في الماهية انه لو كان كذلك كانت تلك الصفة
 متقدمة على وجود ذلك الذي في الخارج لكون للعلية سابقة على المعلول لكن وجودها بدون
 قائمها بذلك الذي في الخارج على معنى انه لا يمتنع وجودها في الخارج الا كما به بذلك الذي هو اما
 متأخر عن ذلك العيان او معه وعلما بماهية ذلك الذي سوف على وجود ذلك الذي في الخارج
 فاذن وجود تلك الصفة موقوف على وجود تلك الماهية في الخارج لان المتأخر عن
 المتأخر وما مع المتأخر متأخر مكان وجود تلك الماهية في الخارج متوقفا عليه وذلك
 دور صريح وادانت هنا بقول وجب ان يكون اللون في الاعيان مغللا بالوجود
 والا لزم ان يكون كون الماهية بانية في الخارج مغللا بصفة قائم بها وقد بنا اسمحاله
 ذلك واعلم ان الامام ما اقصى على هذا القدر بل اقصى انه يلزم من ذلك ان يكون
 الوجود نفس اللون في الاعيان وانت تعلم ان ذلك غير لازم منه فانه لا يلزم من امتناع
 تعليل اللون في الاعيان بالوجود ان يكون اللون نفس اللون في الاعيان لا جبال ان يكون اللون
 اليها اللون في الاعيان او شرط لها اولادها واحكامها امرا مغايرة له اذ لا يلزم من عدم كون
 الشيء عليه لامر ان يكون ذلك الامر عن ذلك الشيء الا ترى ان العلوية غير مغللة بمعلولها مع ان
 معلولها مغايرة لها اللهم الا اذا هم اليه شي اخر وهو ان يقال **لا يشترط ان يكون**
 في الاعيان بدون الوجود غير معقول واذا لم يكن الوجود عليه ولا غير علمه ولا شرط له
 لها لان ما ذكرنا من الدليل مما يدل على امتناع ان يكون كون الماهية بانية في الخارج
 لاجل صفة قائم بها فبذلك ايضا على ان تلك الصفة ليست حرة له ولا شرط له لكون
 لغته الضرورة لكن لما قيل ان يقول **اما يلزم ما ذكرتموه ان لو كان المتأخر**
 للشيء محض ما ذكرتموه من الاقسام وهو ممنوع فان المتأخر للشيء محض ان يكون احد تلك الاقسام
 حاز ان يكون معلولا له ولا يوافق له او متساو له واذا كان كذلك لزم ما ذكرتموه

الوجود

قال في ان الوجود لا قبل الاستعداد والسفر للحقيقة الى اخره **اولا**
 ربح العلم ان الذي يقال ان من الوجود قبل الاستعداد والبصر ليس كذلك بالحقيقة
 وايضا علمه بان قال لو استند الوجود فاما ان يحدث حسدا ام رايد على ما هو حاصل
 قبل الاستعداد او لم يحدث فان حدث فالمر الذي حدث بعد الاستعداد ان يحصل
 قبل الاستعداد واحدا بل لا يكون ذلك استعدادا للوجود الواحد بل يكون
 حاصله ان حدثت شي اخر ودللا بالاربع فانه وان لم يحدث بعد الاستعداد امر
 زايد على ما هو حاصل قبله فهو حسد لم يستند لعقد بل هو بعينه باق كما كان وقد
 فرضنا انه استند هذا حال ولذا القول في جانب النقص بل القول لو اسقط فنجد
 الاقتضا من اياها ان يزول امرها حاصل قبله او لا يزول فان زال لا يكون ذلك استقاما
 للوجود الواحد بل يكون حاصله انه زال ما كان موجودا قبل ذلك وذلك مما لا ينافي فيه
 وان لم يزل لم يزل ذلك استقاما له بل هو باق كما كان وقد فرضنا انه اسقط هذا حال
 ثم قال لا كسان قد يتخيل استعدادا وسفعا ويحزن بذكره فيثبت ذلك التحليل في باب
 احكمه ان سال الله وحق ولعل ان يقول لم علمه انه لو حدث زايد على ما كان
 حاصل قبل الاستعداد ولم يزل ذلك استعدادا وانما كان يلزم ذلك ان لو لم يحصل
 الا ان من حيث ما كان حاصل قبله فان الحاصل الآن لو كان من حيث ما كان قبله فان
 ذلك استعدادا اذ لا معنى للاستعداد الا ان الحاصل من نوع واحد في احد الموضوعات
 المهيأة الحاصل في الموضوع الاخر لان الحاصل لم علمه انه كثير لذلك لا بد له من دليل في
 هذا عرف بصرف ما ذكره في جانب النقص واما ما ذكره في جانب النقص واما ما
 ذكره في سان قولهم ان الموجود خير والمعدوم شر وبالعكس اني ان الموجود شر
 معدوم وظاهر لك انك تذكر الرهان على انه اذا صدق قولنا بل موجود غير وكل معدوم شر
 وجب ان صدق قولنا بل موجود وكل شر معدوم والا لكان الخيرا اعم من الموجود
 والشر اعم من المعدوم والاول محال والا لصدق قولنا بعض ليس بموجود وكل ما
 ليس بموجود فهو معدوم بل بعض الخير معدوم وبالعكس بعض المعدوم الثاني ولذا الثاني

والانصاف

والا لصدق قولنا بعض الشر ليس بمعدوم وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود بل بعض الشر معدوم
 وعلمته ما فضل المقدمة الاولى من ان كل واحد من قولنا بل موجود غير وكل معدوم شر
 سلك من وجه كلي فاعلم ذلك **قالت** **المعدوم** ليس بيات الى اخره **المعدوم**
 هذه المسئلة من تفاريج كون الوجود رايد على الماهية فان من قال بان الوجود ليس للماهية
 القول بل هو المعدوم سئلا على معنى ان الماهية يجوز تفرقه في الخارج منفكة عن الوجود والا
 لزوم اجتماع النقيضين وهو الوجود والعدم معا وانه محال بالضرورة ولما اللزوم قالوا
 ان الوجود رايد على الماهية فاحلوا في عدم بعضهم ان الماهية يجوز تفرقه في الخارج غير
 عن صفه الوجود وهذا معنى قولهم ان المعدوم شيء وكل من منع ذلك والاول مذهب
 المعزلة والثاني مذهب اصحابنا واحكم واسبق الحل على ان المعنى ليس على هذا التفسير وعنوانا
 المعنى الماهيات المستعدة للوجود في الخارج محل هذا محل الراجح هو الماهيات المعدومة
 الوجود واقعا عرفت هذا فاعلم ان الامام لم يخرج على ان المعدوم ليس شيء بان قال المعلق
 اما ان يكون مساويا للمعنى او احسن منه واعظم منه والقسم الثالث محال فيثبت احد القسمين الاولين
 وكل واحد منهما مذكور للمدعي اما المحقق فظاهر ضرورة صدور المعدوم على المعنى واما ان القسم
 الثالث محال فلا ان المعدوم لو كان اعم من المعنى لم يكن المفهوم منه غير المفهوم من المعنى اذ لو كان
 المفهوم منه غير المفهوم من المعنى لم يتق من العام والخاص فرق وذلك محال بالضرورة واذا لم
 يكن المفهوم من احد هما غير المفهوم من الاخر والمفهوم من المعنى النفي المحقق والعدم الصرف
 موجب ان يكون المفهوم منه غير ذلك لكن المعنى للمعنى المحقق والعدم الصرف هو الثبوت فاذن
 المفهوم من المعدوم هو الثبوت واذا كان كذلك لصدق كل معدوم بانه فمحله لشي
 لقولنا كل معنى معدوم لشي بان كل معنى بانه محال بالضرورة واما ما قلنا ان كل واحد من
 القسمين الاولين يلزم للمدعي لانه لصدق على كل واحد من القسمين قولنا بل معدوم شر
 وينظر مع قولنا لا شيء من المعنى بانه لا شيء من المعدوم ثبات الذي هو للمدعي
 فان قيل لا سلك احصاء الاختصاص في التلكة المذكورة وما ذكرناه من لبيان وهو صدق
 المعدوم على المعنى ممنوع فان الحاد في المعدوم للمعنى وهو مع المعنى مما يبين بان ثباتها

فلا يحكم على المذموم من مشرقها مانه سبب وجوده على ما لوها عند من معزها مانه لا يوجد
 الطلوع على الاضداد وان ولدك يحكم على من سبب وجوده على ما لوها عند من معزها مانه لا يوجد
 الطلوع على الاضداد وان ولدك يحكم على من سبب وجوده على ما لوها عند من معزها مانه لا يوجد
 من ذلك الصانع علم المنطق واما الكري فقد اخرجها على صدقها فان قالوا كل معلوم
 متميز عن غيره وكل متميز عن غيره فهو ثابت في الخارج بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم فهو ثابت
 في الخارج بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم متميز عن غيره فلا ان ما لا يميز في نفسه استحالة
 لعل العلم به اذ ليس لعلقه اقل من لعلقه لغيره واما ان كل متميز عن غيره فهو ثابت في الخارج
 بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم متميز عن غيره فهو ثابت في الخارج بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم
 ان يكون له ثبوت في الخارج لوجه ما محال بابه العقل الصريح والطبع السليم واما
 ثبوتها ان كل معلوم فهو ثابت في الخارج بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم متميز عن غيره فهو ثابت
 صدقها لئلا يتبين ان المعلوم ثابت في الخارج بثبوتها ما ينبغي ان كل معلوم متميز عن غيره فهو ثابت
 متغير ان يكون هو استقرار ما هيته في الخارج عانه عن صفه الوجود لفظه الثبوت
 لفعال الاعمال من المعين **فان** والكري منقوضه بالممنفات والحيالات
 وليس الوجود **اقول** الامام تتبع صدق البر في القياس للدور عن ان بعضها
 صادق لان بعض المعلومات ليس له ثبوت في الخارج لوجه ما صوره ان جميع الامور
 المتبعة التي معلومة لنا مفهوم لسماع المتضمن والصدق في محل واحد في
 زمان واحد غير ذلك ليس ثبوتها ثبوت في الخارج لوجه ما بالانفاق وللدلائل الامور
 التي تتركها الخيال مما ليس لها ثبوت في الخارج اصلا فجل من راقوت وكبر من سوق
 واسان بطر واسان عدم الانس واسان ذي راسين معلومة لنا مع انه ليس لشي منها
 ثبوت في الخارج لشي مما ذكره من المعين وذلك نفس الوجود معلوم لنا وليس له ثبوت
 في الخارج اصلا ولا لكان للوجود وهو احر والجلد في الوجود الثاني في الاول
 فليتم ان يكون هذا وجودات غير مساهية وانه محال وليس مع اسمها له مثل هذا
 التسلسل على ان الاساهي فيه من جانب المعلوم ونحو

العا من الماهية معلوم وليس له وجود في الخارج واللا ان من الماهية وهو الوجود وجودا افر
 والجلد فيه في الوجود الاول فليتم ان يكون من الماهية والوجود المعروف وجودا افر
 في الاساهي محض من طرفه حاصر وانه محال بالضرورة وفيه نظر هذا الغير مادته الامام
 على دليله وهو بعض احوال كالعنصر المقتد به العا من الماهية من اللين دروه لسان صدق
 الكري وان اردنا ذلك معناه صدق قولهم ان كل متميز عن غيره فهو ثابت في الخارج بثبوتها
 ما ويدر الوجود اليه ذكرها الامام بعضه على الكري مستد لهذا المنع وكقول
 بعد الحاوز عن هذا كله مادته من الدليل بيج ان المعلوم ثابت وهو صفة ماله
 في قوة الحيزية فصدق حشد لعنصر المعلوم ثابت وذلك العنصر لا بد ان يكون ماله فان
 لعنصر المعلوم ثابت الماهية ثابت وانه ادعى ان كل المعلوم ماله ثابت ولا يثبت ما ادعى هذا
 الدليل وان قالوا في الصغرى ان كل معلوم ماله معلوم متعنا صدقها واما ان كان على
 ان كل معلوم ماله معلوم لنا وظاهر ان مادته لانه لا ينفصل الاعمال عن بعض المعلوم
 للمنه وذلك لا يستلزم لهم الدلائل ليعولوا ثابت ان لعنصر المعلوم ثابت الماهية ثابت
 اخرج لنم ان يكون لها ثابت في الخارج فكلها لعدم العا من الماهية لئلا يعلم صفة
 ذلك نعم لو قالو المدعى لذات ما هيته اليه وهو قولهم لا شيء ولا واحد من المعلوم ثابت
 ثابت لعناهم بالان من الدليل للدور ان قد سلم مقدماته **فان** في ان المعلوم
 لا يعاد الى **اقول** ذهبت الفلاسفة الى ان المعلوم كالتعاد لعنه
 وعلى الامام عنهم في هذا المطلوب وهو بلا شبهة اصره قوله لا يعدم
 لم ينه هوته لعنه من جهة هو مقتضى العلم به ضرورة لا يمنع ان يعدم الشيء بدون
 العدم من اجزائه وشخصاته وطالما هو هوته المعينه من جهة هو مقتضى العلم به ضرورة
 ان يحكم على الحق المعينه لصفه ما من الصفات الوجودية لما سئل ان الحكم على صفة
 وجوده لا بد ان يكون موجودا بيج كل ما عدم المنع ان يحكم على صفة ما من الصفات
 الوجودية وانه لا يعدم من المعلوم معلوم على صفة وجوده ثم جعل هذه الصفة صغرى
 لقولنا كل معلوم عليه الحق العود فهو معلوم عليه لصفه وجوده حتى يتعلم منها قايمة الشئ

الثاني وسبح لا شيء من المعدوم محقق عليه لصحة العود وهو المطلوب وفيه نظر لا نقول
 المحلوم عليه لصفه وجوده محققا بل هو موجودا لا انه محقق ان يكون موجودا في الخارج
 واذا كان كذلك فلا سلم ان ما عديم لم يبق هوته المعينه في الخارج لكن ان يبق هوته
 المعينه في الزمان فلا يلزم المحلوم عليه لصفه وجوده ولكن سلمنا ذلك لكن لم قلنا بانه
 اذا امتنع المحلوم عليه لصحة العود لا نقول لا سلمنا وانما يلزم ذلك ان الو
 حصل في العقل وهو ممنوع والحال في ان العدم هل العمل ام لا متباني اللهم
 الا ان يصير عدم اعاده المعدوم بامتناع المحلوم عليه لصحة العود المحلوم بان هذا
 غير مطلوب للعموم لا يقال المدعى بهذا الدليل ان ابطال ما ذهبت اليه وهو حكي على
 المعدوم لصحة ايات اذهبت اليه وما ذكرنا من الدليل افاد ذلك لا نقول
 المراد من قولنا ان المعدوم يصح اعادته ان مادته بعد العدم يصح عليها الحكم عليها
 بانها قابلة لصورتها المستحصنة بعينها الى الابد ومنها ومن الذين ان مادته تنمو لا بعد
 ابطال ذلك لان مادة موجودة في الخارج يصح ان يكون محلوما عليها بالاجزاء والوقوع
 على ما بعد الجواز ذلك لقول لم قلنا ان صحة العود ضعف وجوده وسماي الزمان على
 انها صفة عديمية وبانها قوله ولانه لو صح اعادته لصح اعادته الوقت الذي وقع فيه
 استدراك ان اعاده هو في ذلك الوقت بعينه صلون وقت اعادته هو بعينه وقت
 استدراكه صلون مستدرك من حيث انه معاد ويعبر عن القول لو صح اعاده المعدوم
 لصح اعادته كل معدوم ولو صح اعادته كل معدوم لصح اعادته الوقت الذي وقع فيه
 استدراك لو صح اعاده المعدوم لصح اعادته الوقت الذي وقع فيه استدراك ولو صح اعاده
 الوقت الذي وقع فيه استدراك ان اعاده هو اعني ذلك المعدوم في ذلك الوقت بعينه
 ولو صح ذلك لصح صلون الوقت الذي اعيد فيه هو بعينه الوقت الذي وقع فيه استدراك ولو
 صح ذلك لصح ان يكون هو مستدرك من حيث انه معاد وانه محال بالضرورة وفيه نظر لا نقول
 بسلم انه لو صح اعاده المعدوم لصح اعاده كل معدوم وما الزمان على ذلك فان سلمنا
 بالاجماع ان صفة طاهر اولين سلمنا ذلك لكن لم قلنا بانه لو صح اعاده ذلك الوقت

عمره

اعاده هو في ذلك الوقت وانما يلزم ذلك ان لو صح اعادته مع ذلك الوقت وهو ممنوع فانه
 لا يلزم من جواز اعاده كل واحد منهما جواز اعادتهما معا ولكن سلمنا ذلك ولكن لم قلنا بانه يلزم
 من ذلك صحة ان يكون مستدرك من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن الوقت الصل
 معادا لكن لما كان الوقت الصل معادا لم يلزم ذلك لا يقال المدعى انه لو اعيد مع ذلك
 الوقت يلزم المحال وهو ان يكون وقت اعادته بعينه هو وقت استدراكه وذلك محال
 بالضرورة كما نقول لم قلنا بانه يلزم ما ذكرهم من المعدوم من امتناع اعاده المعدوم بل يلزم
 امتناع المجموع ولا يلزم من امتناعه امتناع شيء من اجزائه لجواز استلزام المجموع من حيث
 مجموع للمحال مع امكان كل واحد من اجزائه وقد ذكرنا نظائره في شرح المنطوق
 وبالله اشارة قوله ولانه اذا اعيد وحصل معه مثله فليس يكون احدهما في بعينه
 هو الذي كان اولي من كون الاخر قبله ان لا يميز الشيء عن غيره ويعبر عن ان يقال لو صح
 اعاده المعدوم لما يلزم من فرض وقوعه محال وقد يلزم لما المذكور في طاهر وكما
 وانما استلزام فرض وقوعه للمحال للمحال فلانه اذا فرض اعادته حيث كان معه مثله
 يلزم ان لا يميز احدهما عن الاخر لانه ليس العلم بان احدهما هو الذي كان وقد عديم ادل من
 الاخر لان كل واحد منهما ساركا للآخر في جميع الدراسات واللوازم واللوازم وليس
 شيء منها امر محقق به بوجه اختصاص هذه الصفة ولو لم يكن احدهما متميزا عن الاخر
 لم يحق الاشياء بدون التمييز وان كان بالضرورة وفيه نظر لا نقول لا سلمنا
 انه لو صح اعادته لما يلزم من فرض وقوعه محال فان الممكن انما لم يلزم من فرض
 محال اذا لم يكن فرض وقوعه مع ما سافيه ولا مع ما يستلزم وهو ما سافيه
 سلمنا ذلك لكن لم قلنا بانه قد يلزم من فرض وقوعه محال قوله لا ما اذا فرضنا الاعادة
 كان معه مثله يلزم المحال وقد يحق الاشياء مع عدم التمييز فلما لا سلمنا ان هذا المحال
 قد يلزم من فرض وقوعه بل يلزم من مجموع المركب من فرض وقوع اعادته مع حصول مثله
 ولا يلزم من استلزام المجموع للمحال استلزام شيء من اجزائه اباه وقد مر مثله في الوجه
 السابق لا يقال لو صح اعادته لما كان وقوعه في شيء من الازمنة محالا لان تبارك المنز

عمره

ذلك وقوعه في بعض الأزمنة وهو الزمان الذي فيه حصل الوجود مثله حال لما تم
لما نقول الشرطية ممنوعة والمستند مآثر ولذا استأنا بالان وقوعه في ذلك
الزمان ليس بحال بل الحال وقوعه مع وجود مثله ولا يلزم من استحالة هذا الشرط
استحالة **قال** واخرج المحورون بان المحدث اما ان يصح عليه الحكم أولا
يصح الي آخره **اقول** لما مر من نقل الوجوه الثلاثة التي عشت بها العلامة
في انات مطلوبهم مخرج في اراد الحجة التي عشت بها القائلون كوا ان اعاده المحدث
بعينه ويعتبر بذلك الحجة ان يقال المحدث اما ان يصح عليه الحكم او لا يصح عليه
شي من الاحكام والسم الثاني حال لان قولنا المحدث لا يصح عليه حكم من الاحكام
حكم عليه لعدم صحه حكم ما من الاحكام وهو بعينه حكم عليه فالحكم عليه بانه لا يصح
الحكم عليه يكون متناقضا في نفسه وانه حال وبما نطل هذا القسم كعين القسم
الاول وهو انه يصح عليه الحكم واذا صح الحكم عليه صح الحكم عليه بالاعادة
موقفا للكل واحد من الجهات الثلاث التي الوجوب والامتناع والامكان واذا
صح عليه ذلك فنقول المحدث اما ان يصح اعادته واجبه او ممسعا وجايزه ونزوم
المدعي عليه واحد من العدم الاول والثاني ظاهر واما على التقدير الثاني فانه ذلك
الامتناع استحالة ان يكون لماهية والالاسيحال ان يكون له وجود اصلا محال
نحسب ان لا توجد استا وانه محال ان يكون ذلك لامر خارج عن ماهية واذا كان كذلك
كان هو النظر في ماهية طائر العود والمدعي ليس كذلك تعلم ان امكان العود
لازم على كل واحد من القادير الثلاثة وفيه نظر لما نقول لم فليم بانه ان لم يصح
الحكم على العدم يلزم التناقض واما يلزم ذلك لن لو لم من صدق شك الحكم
على العدم الذي هو السالبة السلبية صدق قولنا ان العدم لا يصح الحكم عليه
الذي هو الوجه المحدث ولا يلزم من صدق الحكم صدق الاخص وليس ممكنا
ذلك ولكن لم فليم بان ذلك الامتناع استحالة ان يكون لماهية قوله والار استحالة
ان يكون له وجود اصلا فلما لا نسلم واما يلزم ذلك ان لو كان ذلك الامتناع

امتناع الوجود من حيث هو وجود وهو ممنوع بل هو امتناع للوجود الثاني الذي هو
العود ولا يلزم من ان يكون امتناع الوجود الثاني لماهية ان لا يكون موجودا اصلا
اذ لا يلزم من امتناع امتناع مجموع امتناعه امتناع كل جزء من اجزاء ذلك المجموع
وذلك ظاهر ثم قال وقد علموا على الاوجه الثلاثة بما لو وقعت على المباحث
سلعت لعمري وانت قد عرفت ذلك ثم قال وربما اخرج المتكبرون الى دعوى الضرورة
واعلم ان من المحجج من ادعى العلم بامتناع عود المحدث لعينه علم ضروري لا حاجة له
الى الراهان **قال** في ان العدم هل فيه تعدد وامتناع ام لا امر استدل
ان نقول انما العلم بالضرورة ان عدم العلة والشرط موجب لعدم المعلول والمشرط
ولا يعكس اليه اخرج **اقول** اصناف العلل في ان العدم هل يمتنع عود
عن البعض الاخر ام لا فذهب بعضهم الى ان بعض افراده يمتنع عن البعض الاخر ويلزم من
ذلك التامسار وقوع التعدد فيه وبعضهم ذهبوا الى امتناع ذلك اما المحورون
تقد اخرجوا عليه بان العدم لو لم يكن فيه امتناع اصلا لما تمتنع عدم العلة عن عدم
المعلول وعدم الشرط عن عدم المشرط وعدم طر منها اعني عدم العلة وعدم
الشرط عن عدم غيرها والما بالباطل فالمقدم مثله اما الشرطية فبينه بداهتها واما
نظائر الثاني فلما تعلم بالضرورة ان عدم العلة موجب لعدم المعلول وعدم
لا يوجب عدم العلة هكذا دلره الامام ولما قيل ان يقول لا نسلم لن عدم
المعلول لا يوجب عدم العلة فانه لو كان كذلك كان وجود العلة عند عدم
المعلول وذلك يفضي حواز خلف المعلول عن العلة وانه محال بل لو كان ذلك
بالعكس كان اول فان استأنا العلة لا يوجب استأنا المعلول كوا ان يكون المعلول
اعم كحجراه بالسبب الى النار وشعاع الشمس فانها تقع لعل وادمنها فاستأنا احداهما
لا يوجب استأناها واما استأنا المعلول فيوجب استأنا العلة حتما وجوابه ان
نقل المراد ان استأنا العلة عليه لا يستأنا المعلول وليس استأنا المعلول عليه لا يستأنا
العلة لانه لو كان عليه له لتقدم عليه وليس كذلك لكن المعلول اذا ارتفع كانت

ان

العلم مرفعه قبله نعم سئل ما يتبع العلول على اسفا العلم وذلك غير مراد من
القول المذكور ولذلك عدم الشرط لوجوب عدم الشرط وعدم الشرط لا يوجب
عدم الشرط كذا ان يكون الشرط اعم من الشرط وعدم استلزام رفع الكاخر رفع
العام ولعل ان يقول هذا انما هو بعد الاستدلال من عدم المدلوه كن لو كان
المسلوب عن احد هما عن الصادق على الآخر وهما ليس كذلك نعم لو قال وعدم غير
العلم وعدم غير الشرط لا يوجب عدم العلول وعدم الشرط لزم الاستدلال
من الاعداد **قال** لا يقال هذه امور فرضية الى اخره **اول** توجه
هذا السؤال ان يقال لا قيل اسفا التالي وانما يكون مستغنى ان لو كان امتياز
عن البعض في الدهن ولا ينافي في ان العدم هل فيه تعدد وامتياز في الخارج لم لا
وما ذكرتموه لا يدل على انه متعدد ومتمتع بعض ابداء عن البعض في الخارج كما حصل
ان التالي ما ذكرتم من الملازمة ان كان عدم امتياز بعض تلك الاعداد عن البعض
الدهن والملازمة ممنوعة لانه حسد فلو كان معناه لولم يكن في العدم امتياز في
في الخارج اصلا لما عزم العلم في الدهن عن عدم العلول في الدهن وعدم الشرط
في الدهن عن عدم الشرط في الدهن وذلك ظاهر وان كان يستلزم الخارج
فالملازمة مسلمة لحي اسفا التالي ممنوع بل الامتياز من تلك الاعداد في الدهن
فقط لم قلتم انه ليس كذلك لا بد من دليل **قال** لا يقال هذا الغرض
ان لم يطابق في الخارج ان كانا بالامور التي ذكرها لست كادنه وان طابق
الخارج فهو المطلوب **اول** توجه هذا الجواب ان يقال الدليل على اسفا
المال هو ان الامتياز من مادرا من الاعداد اما ان يكون في الخارج او في الدهن
وانا ما كان يلزم اسفا التالي اما اذا كان في الخارج واما اذا كان في الدهن فلا
الامتياز كما حصل منها في الدهن استحال ان لا يكون مطابقا لما في الخارج لكنه لو لم
يكن مطابقا لما في الخارج كان هذا والامتياز من تلك الاعداد ليس كادنا وان
كان مطابقا لما في الخارج كان الامتياز منها حاصلا في الخارج كان المطابقة

من الامر من توقف على الحق دل واحد من دليل الامر من واذا كان كذلك كان الامتياز من
تلك الاعداد كما حصل في الدهن ان لم يكن مطابقا لما في الخارج كان لربا فان الذي هو
الذي لا يكون مطابقا للحق نفسه لا للامر الموقوف في الخارج فاما تصور امور مطابقة
للحق نفسه مع انه ليس بالحق في الخارج على الاولين فلما ذلك للمنعنا حسد فلو كان الامتياز
من تلك الاعداد ليس كذلك لان الكادنه حسد صاد مفسرا بما لا يكون مطابقا لما في
الخارج فمضيه حتى قولكم والامتياز من تلك الاعداد في الخارج وهو اول النزاع
قال وليس ادله القول بالتعدد يستدعي من دل واحد من المتعدد من في
نفسه ولا معنى للوجود الا ذلك فلنزم ان يكون نفس الوجود **اول** اصح
المتكبرون لوقوع التعدد والامتياز في العدم بان والو لو كان في العدم تعدد
كان موجودا والتالي محال فالمقدم مثله بان الشرطية ان التعدد يعني بكثر المتعددات
وبكرها يعني امتياز كل واحد منها عن الآخر في نفسه وامتياز كل واحد منها عن الآخر في
نفسه يعني بعض كل واحد منها في نفسه وبعض كل واحد منها في نفسه يعني وجود
كل واحد منها في نفسه والتعدد اذن يعني وجود كل واحد من المتعددات في نفسه
فظهر ان العدم لو كان متعددا كان موجودا ولعبان احرى ان العدم لو كان متعددا
كان متمرا لان كل متعدد متمم ولو كان متمرا كان متصفا لان كل متمم متعين ولو كان متصفا
كان موجودا لان كل متعين موجود يلزم لو كان العدم متعددا كان موجودا ولعبان
اخرى لاسي من العدم موجود وكل متعدد موجود فلابس من العدم متعدد لا يقال
لا سلم صدق الشرطية وانما صدق ان لو وجب ان يكون كل متعدد متمرا في الخارج وهو
ممنوع بل كل متعدد متمم اما في الخارج او في الدهن والاعداد اذا كانت متعددة
هست متمم في الدهن والمتمم في الدهن لا يجب ان يكون متصفا في الخارج حتى يلزم ان يكون
موجودا في الخارج بل في الدهن وحسب بلون اللاد من ان الاعداد لو كانت متعددة كانت
موجودة في الدهن ولا سلم ان التالي في هذه الملازمة محال لا يقال المدعى ان الاعداد لو
كانت متعددة في الخارج كانت موجودة في الخارج لانها لو كانت متعددة في الخارج

كانت بمعنى في الخارج لأن كل متعدّد في الخارج بمعنى في الخارج ولو كانت بمعنى في
 الخارج كانت بمعنى في الخارج لأن كل متعدّد في الخارج بمعنى في الخارج ولو كانت
 بمعنى في الخارج كانت بمعنى في الخارج لأن كل متعدّد في الخارج بمعنى في الخارج
 الخارج والعلم بصدق كل واحدة من الحقائق الثلاث ضروري وفلذلك لا يتوحد ما
 ذكرناه **قال** ولأن كل معنى كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره
 لأن سلب كل المعنى متعينا معاً لا يخلو من السلب معاً لا يخلو من السلب معاً لا يخلو من السلب معاً
 التي نفساً لنفسه وهو محال **اقول** هذا اسرار الى دليل اخر على اسما ان يكون
 الاعداد متعدّدة وتغيره لن يقال لو كانت الاعداد متعدّدة كانت بمعنى لما
 والتمس محال لأن السلب لو كان له في نفسه معنى لا يمكن سلب ذلك المعنى لأن كل معنى
 تعرض فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره
 نفسه ضرورة امارة عن سائر السلوك بالاضافة الى ذلك المعنى لأن سلب ذلك
 المعنى يستلزم من اسما السلب لحوار اسما السلب اليه والى غير من السلوك
 واستلزام اسما السلب الى امرين ايدراج كل واحد من دليل والاخرين في دليل
 فليكن ان يكون لحد اسما السلب معاً لا يخلو من السلب معاً لا يخلو من السلب معاً لا يخلو من السلب معاً
 لنفسه وانه محال بالضرورة لا يقال لا سلم لزوم ما ذكرتم بل اللازم لو ان أحد
 اسما السلب متافضاً للمعنى السلب وذلك بما لا اسما فيه كما يقول في
 عبارة الامام ساهل وما ذكرناه من قوله ود على ظاهره لكن الامام المراد ان السلب لو
 كان له معنى في نفسه كان متعينا وكل معنى كغيره فانه كغيره فانه كغيره فانه كغيره
 معنى لا يمكن سلبه واللازم محال لانه لو امكن سلبه كان سلب السلب سلباً حاصلاً
 مندرجاً تحت السلب لمامر ولو كان كذلك لم يكن له معنى احد قسمي الشيء معاً لا يخلو من السلب معاً
 له وذلك بوجوب كون الشيء متافضاً لنفسه وهو محال ولقابل لن يقول لا سلم
 ان سلب السلب داخل تحت السلب قوله لحوار اسما السلب اليه والى غير
 قبايع ولكن لم يعلم ان ذلك يعنى كون سلب السلب داخل تحت السلب وانما يلزم ذلك

ان لو كان اسما السلب اليه والى غير اسما ما تحت المعنى وهو ممنوع بل ذلك
 انقسام تحت اللفظ كان لا يجب فلا معنى لسلب السلب واذا كان ذلك
 سلب السلب هو الايجاب والاحتجاب يمنع دخوله تحت السلب لا سماع دخول احد
 المعنى تحت الآخر هذا اذا كان المعنى هو السلب المطلق ولما اذا كان المعنى
 سلباً خاصاً باللازم اربعاء بعض انواع السلب نوع اخر منه وذلك بالاسماع
 منه فان كل نوع من جنس يرتفع بمقتضى نوع اخر منه والاضافة في هذه المسئلة
 ان يقال ان المراد بالعدد والامتنان ان كان هو العدد والاضافة في الخارج
 فذلك محال لمامر وان كان هو العدد والامتنان في الذهن فلا سلب في ذلك وما ذكره
 لا يطل ذلك **قال** في ان العدم لفظ علمي وتجوز عنه الى اخره **اقول** ذهب
 الجمهور الى ان العدم المطلق لا يعلم ولا يحرم عنه بل العدم الذي يعلم وتجوز عنه هو العدم
 المضاف الى الملكات وقد نص على ذلك الشيخ في الفصل الخامس من المعاليه الاول
 من العزائم من مطلق الشفا اعرض الامتنان عليه من وجهين احدهما قولنا العدم
 المطلق لا يحرم عنه ونعني ان يقال قولكم ان العدم المطلق لا يحرم عنه لانه صايد قل
 او اذا بنا وانما ما كان سلباً ما ذهبت اليه اما اذا كان ذاتاً طاهر ولما اذا كان
 صايداً وهو احراز عدم المطلق كعدم الاخبار عنه لان الاخبار عن الشيء لعدم
 الاخبار عنه احراز عنه فليس لعدم المطلق محراً عنه وهو ايضا سلب قولكم
 فان صدقنا ادعيتكم يستلزم لزمه فليكون متافضاً لنفسه ولقابل ان يقول
 لم يعلم نانه اذا كان صايداً كان متافضاً لنفسه وانما يلزم ذلك ان لو كانت هذه
 القضية متوجهة من قوله حتى يكون معناها الحكم على العدم المطلق لعدم الاخبار عنه
 فليس كذلك بل هي حكم سلب الاخبار عنه والحكم لسلب الاخبار عنه لا يستلزم
 الحكم على عدم الاخبار عنه والمراد بقولنا ان العدم المطلق لا يحرم عنه انه لا
 يصير محمولاً عليه في القضية الموحدة دون السالبة واذا كان كذلك يطل مبتدا
 ذكرناه الباني قوله العدم حر من العدم المضاف والشيء منها لم الحرف

اولا لم يعرف اصحابه اليه **اقول** — هذا الوجه ابطال لقولهم ان العدم
المطلق لا يعلم والعلم المضاف لعلم وتفرقه ان يقال مجموع هذين القولين ان العلم
ان العدم المطلق لا يعلم والقول بان العدم المضاف لعلم باطل لان العدم المطلق اما ان
يكون معلوما او لم يكن فان كان معلوما وظاهرا وان كان غير معلوم لم يكن العدم المضاف
معلوما لان المطلق جزء من عدم المضاف ومن لم يعلم جزء المجموع استحال ان يعلم
ذلك المجموع فاذن يلزم من عدم العلم بالعدم المطلق عدم العلم بالعدم المضاف
نعلم ان هذا المجموع باطل نعم نقول بان العدم المضاف معلوم بالاتفاق ويلزم ان
ان يكون ذلك المطلق ايضا معلوما وان شيئا وجهناه هكذا لو كان العدم المضاف
معلوما لكان العدم المطلق معلوما والمعدم حق والباطل مثله اما الشرطية
كلما لم يكن العدم المطلق معلوما لم يكن العدم المضاف معلوما لان الشيء اذا لم يعلم
لم يعلم اضافته اليه غيره فنعكس انعكس النقيض الى الشرطية المذكورة واما
ان العدم حق فبالايقاق **والجواب** — وفي قولنا العدم المطلق معلوم اسأل
للاخر **اقول** — نعم العلم بان القول بان العدم المطلق معلوم فيه اشكال
وذلك بان العدم المطلق لا يحسن له في نفسه ولا سوت ولا امتياز ودل ما
لا يحسن له في نفسه ولا سوت ولا امتياز امتنع لعل العلم به والعلم بكل واحد
من المعتبرين ضروري بل ان العدم المطلق امتنع لعل العلم به وقوله والقول
بالصورة الذهنية قد سمعت ما فيه اساره الى سوال يرد على هذا الدليل مع
اخبار عنه اما السؤال فهو ان يقال ان العدم المطلق ان العدم المطلق
لا يحسن له في نفسه ولا سوت ولا امتياز في الكارج امتنع لعل العلم به بل الذي
ليس له شيء من هذه الامور لا في الكارج ولا في الدهن امتنع لعل العلم به والعدم
المطلق عمدا له هذه الامور في الدهن فاجاب لعل العلم به واما الجواب
فهو اننا نذكر الكرى على الوجه الذي ذكرناه والعدم المطلق كذلك اما في الكارج
وظاهر واما في الدهن فلا يستل ان القول بان باطل ولا يكون شيء من الاشياء سوت

في الدهن فعلا عن العدم المطلق وقوله وقد تدبر سلمة فالاشكال باق الى اخره دفع
هذا السؤال على تدبر القول بالصورة الذهنية ولو جهته ان يقال الدليل على ان العدم
المطلق غير معقول هو ان العدم المطلق ان لم يكن له عين ولا سوت ولا امتياز كما في
الكارج ولا في الدهن لم يكن معلوما لما مر وان كان له ذلك فهو اما في الكارج او في
الدهن والاول ظاهر العناد واما الثاني فلان الصورة الذهنية بالملكون لعقلا
صححا ان لو كانت متطابقة لما في الكارج والبالون مطابقة لما في الكارج ان لو كان
في الكارج امر موجود هذه الصورة سال وسبح له والمعدم المطلق ليس له عجز
في الكارج لوحدهما ولا يكون العدم المطلق معلوما وان شيئا حملنا قوله واما
الصورة الذهنية فقد سمعت ما فيها على انه اشارة منه الى دليل يدل على ان
العدم المطلق معلوم مع احوال عنه اما الدليل فهو ان يقال البعقل عبارة
حصول صورة الشيء في العقل وصورة العدم المطلق حاصلة في العقل صلوات
معلوما واما الجواب فان يقال لا يستل ان البعقل عبارة عما ذكره وقد بينا
امناع ذلك فيما قبل ولن سلما ان العقل عبارة عما ذكره لكن الصورة الذهنية
انما يكون لعقلا صححا ان لو كانت متطابقة لغير موجود في الكارج والصورة
الكاملة من العدم المطلق في العقل ليست كذلك ولا يكون لعقلا صححا ولا يكون العدم
المطلق معلوما ولما ان يستدل على ان العدم المطلق غير معلوم ما على القول
بالصورة الذهنية من صياغ وهو ان يقال لا شك ان ما لا عين له في نفسه
ولا سوت ولا امتياز لا في الكارج ولا في الدهن امتنع لعل العلم به صورة
في العقل مطابقة له والعلم به ضروري لا يمكن انكاره ولمر من صدق هذه العقيدة
ان لا يكون للعلم المطلق صورة في العقل والا لان قبل حصول صورة في العقل
ما هو الوجودي وتعتبره في الكارج طاهر العناد واما في الدهن فلا يلزم ان
يكون حصول صورة الشيء في العقل شرطاً في حصول صورة فيه وذلك استلزام
لشيء سمعته وانه محال بالضرورة ولا يمتشي هذا الدليل والعلم بمقتضى حصول

صورة الشيء في العقل انه لو كان حصول العلم بتوقف على حصول بغيره في العلم لم يلزم
استراط التي سبقت له لان يقال هذا متوجبه على الدليل المذكور والعلامة في الصورة
الذهنية ايضا ان يقال ان العلم ان الوجود السابق على حصول صورة العدم المطلق
في العقل لو كان هو الوجود الذهني يلزم استراط التي سبقت له وان كان ذلك ان لو
كانت الصورة احاصلة من العدم في العقل التي هي شرطية عن الصورة احاصلة
منه في العقل التي هي شرطية وذلك بمنوع كوان يكون احدهما عن الآخر
لا بالقول بل بفعل الكلام لا حصول الصورة التي هي شرطية في العقل حتى يلزم
اما استراط التي سبقت له او لتوقف حصول صورة العدم في العقل على حصول
صور غير متناهية مرتبة كل واحدة منها شرطية ما هي وكل واحدة منها محال
اما الاول فظاهر واما الثاني فبانه سلسل من جانب العلة وبتوقف على استحالة
وتعذر تسليمه يلزم ان لا يحصل للعدم المطلق صورة في الدهر التي لا يتوقف
حصولها فيه على حصول صور منه لا نهائية طائفة وهو محال اذ الدهر لا يحيط بما لا
ينتهي والموقوف على المحال محال فعقل العدم المطلق محال وهو المطلق
وهو انه لا سلم صدق المقدمة التي يتم عليها هذا الدليل وان حصول صورة الشيء
في العقل لا يتوقف على بغيره ما دام في من الوجود من فقط بل انما يعزى
ما حد ذلك الوجود من اذ على بغيره في بني من الاحرام والكواهر الغائبة عنا وصورة
العدم المطلق مرتبة في العقل الفعال وذلك لان في حصول صورة في الدهر
لم يلزم بانه ليس كذلك وهذا عرف القوي ضعف قول الكلام في الجواب ان الصورة
الذهنية انما يكون لعقل محققا ان لو كانت مطابقة لما في الخارج بل انما يكون
محققا ان لو كانت مطابقة للصورة المرتبة في العقل الفعال فان لم يكن
وهو ما كان او اعتبارا بصورة مرتبة فيه فظهر ان العدم المطلق معلوم
ان العدم المضاف الى الموجودات الخارجة معلوم بل العدم المتعلق للوجود
الذهني ايضا بصورة في الدهر لا على محض ان العدم في الدهر ليس الوجود

فيه بل على معنى انه عرض له وجود في الدهر واعلم جميع ذلك **باب الثاني** الثاني
في الماهية وفيه سبعة محققا الاول في تميز الماهية عن لواحقها الى اخره **اقول**
العرض من هذا الفصل من ماهية الشيء عن الامور التي يلحقها سواء كان لخواصها حقوق
لازم او مفارق وفرض الكلام في العرضية وقال في العرضية من حيث هي عرضية
ليست واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا اعني الواحدة واللا واحدة او احدهما
لتشعر مفهوم العرضية او داخلية في مفهوم العرضية بل كل واحد منهما خارج
خارج عن مفهومها يلحقها حقوق اخرى خارجة والواحدة صفة اذا انضمت الى
العرضية صارت العرضية معها واحدة ولذلك الالواحدة انضمت خارجة
عن العرضية اذا انضمت الى العرضية يكون العرضية معها لا واحدة والعرضية
من حيث هي عرضية ليست في نفسها شيئا الا العرضية اي مفهوم العرضية مع
قطع المطر عما تعرض لها من اللواحق المتعاقبة ليس الا العرضية وان كانت لا
على في الخارج عن احد اللاحقين المتقابلين مثلا يكون في الخارج اما واحد او لا
واحد لا امتناع خلق الوجود الخارج عن الانصاف ما خلا لمفهومين المتقابلين وان
ان مفهوم من حيث هو يكون معار لمع واحد منها ولذا الكلام في سائر اللواحق
كالعلم والخصوص والظن والحرية وعبر ذلك اذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله ان سئلنا هل العرض الف او ليس ان كان المراد منه ان العرض هل حقيقة
حقيقة الالف او حقيقة حقيقة الالف الالف ان الجواب ليس العرض من
حين هو عرض الف لان العرض من هو عرض لا الف لما عرفت ان العرض من حيث
مرتبة معار لمع الحق من اللواحق وان كان المراد منه ان العرض هل صدق عليه
الالف او صدق عليه الالف الالف ان الجواب ليس ما صدق مثلا ان كان الصادق عليه
الالف فعال العرض صدق عليه الالف فان قيل الاستثانة التي في رد لا
لغائر الاستثانة التي في عمر من حيث هي استثنائية فلزم منه ان يكون الاستثانة في
في رد والى في عمر واحدة بالعدد فلما ذلك عرفت ان معنى هذا السلب وهو

قولنا الاستثنائية التي في رند لا تحالف الاستثنائية التي في عمرو من حيث هي استثنائية
اعني ان تلك الاستثنائية اعني التي في رند استثنائية فقط ولو انها غير التي في عمرو
لغير غير بل معا والها ولا يلزم من عدم كون هذا الاعتبار غير ان يكون لها رند
لغير غير ولو كانت في عمرو الذي هو اعتبار الواحد عنها لانا اعتبرنا الاستثنائية
من حيث هي استثنائية واعتبار الاستثنائية من حيث هي هي انما يكون اذا لم يطر الى ما
وراها وقد لو انها غير التي في عمرو وقد لو انها غير التي في عمرو واعتبار ان خارجا
عن مفهوم الاستثنائية من حيث ان لا اسباب لها اسباب التي لا يستتبع ولحق
ان يعلم ان الاستثنائية من حيث هي استثنائية كما انما معار هذه الاعتبارات
هي لا يفتقر سببا منها على التفتقر عملا لا يفتقر ان يكون واحد والا لكان انما
لحققت الاستثنائية كحققت الواحد فاما لو كان الانسان الكثرة استثنائية ولا يفتقر
انها الكثرة والا لكان انما كحققت الاستثنائية كحققت الكثرة كما ان الاستثنائية الواحد
الواحد استثنائي **فالتسليم** واعلم اني حين ان يقال الحيوان لا يشترط في وجوده
لان حيز الموجود في الخارج فيكون موجودا في الخارج وليس يحوز ان يقال الحيوان
يشترط لاسي ما هو في الاخر **اقول** هذا الكلام في الظاهر لما مضى قاله
في الفرق بين المادة والحيوان وفي العنق لم يفتقر كذلك لان الحيوان لا يشترط في
وهو الحيوان بما هو الحيوان الذي هو كحيز الطبيعي لا يشك ان الحيوان الموجود في
الخارج اسما عليه فيكون حيزا منه وهو الموجود في الخارج حيزا موجودا في الخارج
فان الحيوان بما هو حيوان موجود في الخارج والحيوان بما هو حيوان اذا اعتبر
العقل من حيث هو هو مع قطع النظر عن ان يكون معه شيء من العنق الذي اذا
اقرن اخرها به يقوم نوعا او لا يكون معه شيء منها فيحمل على النوع وهذا معنى قوطم
حيث ان الشيء كل واحد يجب ان يكون محمولا عليه واما الحيوان يشترط لاشي الذي حمل عليه
ههنا بانه غير موجود هو الحيوان يشترط ان لا يكون معه شيء من الاشياء والا فليس
الحيوان لا الحيوان يشترط لاسي الذي حمل عليه ههنا يشترط بانه غير موجود هو الحيوان

المترادف ان لا يكون معه فيقول النوع كالتأطو سلا ما لقياسه الى الانسان فان الحيوان يشترط لا
شي هذا المعنى بوجوده في الخارج لانه حيز من النوع الموجود في الخارج لكن اشكال ان يكون
محمولا على النوع لان الحيوان الذي لا يكون معه الناطق مسلوب عن الانسان وهذا معنى قولهم
حيث ان الشيء كل واحد يجب ان يكون محمولا فاما كمال ان الحيوان بما هو حيوان معرض له الكثرة للنوع
حيث ان المحمولى عليه والحيوان يشترط ان لا يكون معه احر الاخر من النوع الذي هو الفصل
لغير غير الحيزية للنوع دون المحمولى عليه واما الحيوان يشترط ان لا يكون معه شيء من
الاشياء وامر من الامور استحال وجوده امل في الخارج فظاهر لان كل موجود في الخارج
يلحقه الشخص والعين واما في الدهن فقال الامام فاما لا نقول به ومدعيه مائة
قال في بعض القول انه يستحال ان يكون موجودا في الدهن عرض له الكون في الدهن
ولا يكون مجردا عن جميع اللواحق ولان مجرد عن جميع اللواحق عرض له هذا الاعتبار
وهو لونه مجردا عن جميع اللواحق والمجرد عن جميع اللواحق اذا كان معه قيد التجرد
لم يكن مجردا عن جميع اللواحق فالمجرد عن جميع اللواحق غير مجرد عن جميع اللواحق والمجرد
عن جميع اللواحق اذا عرض له فاما هيته لا توجد مجردة املا لا في الخارج ولا في الدهن
وان كان اعتبارها من حيث هي معار لا اعتبار في وجودها ولا اعتبارها مع قبولها
ثم قال وهذا ظهر من اشارة المقدمة المشهورة من ان الماهيات قد تصير مجردة في العقل
عن اللواحق التي يلحقها في الخارج اي يمكن العقل من ان يتر عنها من تلك العوائق واللواحق
الخارجة بحيث يكون مستبها الى جميع ما يلحقها على السوية ويكون مطابقة لجميع افرادها
على معنى ان الماهية الكلية التي تر عنها العمل من احدى تلك الجهات انما عين ما تر عنها
من الاخر او ما اشارت اليه المفهوم وقد عرفت كحق ذلك في المنطق **فالتسليم**
في قسم الماهيات هذا على وجهين الى اخر **اقول** الماهيات
يقسم متوكلين من القسم الاول الماهية اما ان يكون مركبة واما ان يكون بسيطة وفتر
المركبة الماهية التي يكون خصلها مركبة من اجتماع عدة امور ويجب ان يكون مرادة بذلك الامور
هو الامور المختلفة كقانون يخرج عنها الماهية البسيطة اعني التي حوزها شياء هي

في الحقيقة والمماهة ومن المماهة السطحة ما بها التي لا يكون لذلك أي التي لا يكون
 حقيقيا بل من اجتماع عدة أمور مختلفة كقائمه ويدخل في هذا التعريف المماهة
 السطحة الحققة وهي التي لا يكون لها أصل ولا مائه السطحة التي يكون حروها سادتي
 كلها في الاسم والحد والعناصر لا تدعيهم قال ولا تدعي الاعراف بالسطح وملاذه
 بذلك السطح الحق لأنه لو لا ذلك لزم برب كل ماهية من اجزاء متناهية كأمرو واحدة
 بل مرارا غير متناهية وذلك محال بالضرورة ولا بد لو كان كذلك لزم أن يكون شيئا
 الماهيات المرئية معقولا لنا وذلك ما طرأ بالضرورة ثم قال ومع ذلك فلا بد من
 السطح لأن كل كثر متناهية او غير متناهية فالواحد فيها موجودا أي وليس
 بلما برب كل ماهية من اجزاء غير متناهية فان الواحد لا بد ان يكون موجودا لأن كل
 لذة سواها متناهية او غير متناهية فانها لا تتحق الا اذا كان الواحد فيها
 موجودا والعلم بهذه المعرفة ضروري القسيم الثاني المماهة اما ان يكون قائم
 نفسها او حاله في محل فان كانت قائم بنفسها فاما ان يكون سطحا او مرتبة
 والمرتبة اما ان يكون كل واحد من اجزائها قائما بنفسه كالاسنان المرتبة من المرن
 والمعر الناطقة واما ان يكون بعض اجزائها قائما بالنفس ويكون محلا لبعض الآخر
 كالختم المرتبة من المصول والصورة قائم بنفسها وكلها الصورة وان كانت
 المماهة حاله في محل فاما ان يكون سطحا او مرتبة فان كانت سطحا فظاهر ان
 يكون حاله في محل وهو المحل الذي قامت به والمه اشار بقوله فلا كلام وان كانت
 مرتبة كالسواد المرتبة من اللون وطائفة البعض والكرلة الشريحة المرتبة من القشر ككرلة
 الشريحة فاحصلت العطفية وذهب العلاسية الى انه يجوز ان يقوم بعض اجزاء هذه
 الماهية المحل الذي قامت به المماهة المرتبة والبعض الآخر يقوم بذلك ككرلة
 الشريحة فانها قائم بالختم والكرلة التي هي حروها ايضا قائم بالختم والشريحة التي هي
 ككرلة الآخر منها قائم بالكرلة والمحلون متقوا من ذلك وقالوا لئلا يكون كل واحد من
 اجزائها قائما بالمحل الذي قامت به المماهة المرتبة لا غير والاهتمام به على هذا الخلاف

بقوله اما الى ما حل فيها والى البعض اليه والباقي الى ذلك البعض **قَالَ** ان
 السطحة هل يكون محقوله لم لا الى اخره **اقول** اختلف الناس في ان السطحة
 هل يكون يجعلها علما لا قد يثبت قوم الى انها ليست محقوله وذهب اخرون الى انها
 محقوله واجمع الماتعون من ذلك بوجهين الاول لو كانت السطحة محقوله لكانت محتاجة
 الى المؤثر ولو كانت محتاجة الى المؤثر لكانت ممكنة لان علما محتاجة الى مكان يجمع لودا
 السطحة محقوله لكانت ممكنة لكن البالي محال لان الامكان امر اضافي والوجود الإضافي
 لا يرضى للشيء الا بالنسبة الى غيره وليس في السطح شيء يرضى له بالمكان له بالقدر اليه
 والامكان ان السطح ليس بمرتبة بل مركبا وقسمه نظر لانا لا نسلم ان السطح بالغير
 له الامكان فانه لا يلزم من عرض الامر الاضافي للسطح ان يكون قسمه شيء يرضى له بالامر
 الاضافي اليه العاقل اليه بل يجب ان يكون هذا الامر يرضى له بالامر الاضافي للسطح بالغير
 اليه واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يرضى له بالمكان للسطح بالعاقل الى الوجود
 فان من الماهيات ماهي ساطحة مع انه يرضى لها الامكان على معنى انه لا يكون وجودها
 ولا عدمها من ذاتها بل من غيرها والاول ان يقال في تقرير هذا الوجه لو كانت
 السطحة محقوله لكانت ممكنة لما مر ولو كانت ممكنة لما كانت هي محقوله بل اما
 وجودها او عدمها بل انما يستدلون بمعنى لو انها ممكنة ان كل واحد من وجودها
 ومن عدمها من غيرها الثاني لو كانت محقوله لكان حقيقيا بواسطة ماثر للمؤثر
 فيها والثالث محال فالمعتم متله اما الشرطية وطائفة واما استعماله الثاني فلان
 ماثر المؤثر فيها متأخر عن احتياجها الى المؤثر واحتياجها الى المؤثر متأخر عنها لانه
 لعنف لها والبعث متأخر عن المنعوت فاذن ماثر المؤثر في السطح متأخر عن حقيقته
 وما كان كذلك استعمال ان يكون حقيقته ماثر المؤثر فيه لا يقال لوصح ما دام
 من الدليل لزم ان لا يكون شيء من الاشياء سواء كان موجودا او ماهية مركبة محقولا
 فالماي ظاهر العناد لانا نقول لا نسلم حبان هذا الدليل في جميع الاشياء فان
 المراد بالسطح الماهيات كالسواد والبياضية والاكسائية والقرصية

وغيرها من الماهيات وعدم جريان ما ذكرنا من الدليل في غير طاهر اما في الوجود
الوجود غير محتاج الى موثر بوجه حتى يلزم منه ما ذكرناه بل الماهية محتاجة الى موثر
تحصل لها الوجود واحتياجها اليه متأخر عنها لوجوب ماخر النعت عن المفعول
وبما في الموتر في حصول الوجود طامنا آخر عن احتياجها اليه فاذن يلزم من ذلك ان
نكون الماهية من حيث هي مقدمة على ما في الموتر في حصول الوجود لها وليس
ذلك في ما في الموتر في حصول الوجود لها واما في الماهية المركبة فلاها من حيث
تركها من ماهيات احرانها ليست محتاجة الى الموتر بل احتياجها اليه في حصول الوجود
لها واذا كان كذلك لا يلزم الاتقدمها على ما في الموتر في حصول الوجود لها وليس كذلك
انما ما في ما في الموتر في وجودها وطهر عدم جريان هذا الدليل في غير هذه الماهيات
لعم لعامل ان يقول لا نسلم وجوب ماخر النعت عن المفعول واما المحل ذلك ان لو كانت النعت
امرا او جودا اما اذا كان امرا اعتارا فعليا محار بقرينة على المفعول كالمكان المتقدم
على وجوده بل محال في الخارج ولا نسلم ان احتياج الماهيات في حصول الوجود
لنا الى الموتر امر من وجوده في الخارج بل هو عندنا من الاعتبارات العقلية لم
فلم انه ليس كذلك لانه من برهان **قال** والمعتبرين ان يقولوا للمركبة
تركيب من امور دل واحد منها بسيط وعند اجماع تلك السابط بحصول
ذلك المركب لا محالة الى اخره **اقول** الذين قالوا بلون السابط محوله
احتموا على ذلك ان قالوا لو كانت السابط محوله لما كانت المركبات منها
محولة والمالي باطل فالمقدم مثله اما الشرطية ولان الماهية المركبة مركبة من امور
دل واحد منها بسيط وكل ما كان مركبا عن امور كان يحققها عند حصول تلك الامور
واحتما فاذن كحق الماهية المركبة عن امور دل واحد منها بسيط واحتما عند تحقق
تلك السابط لحي تلك السابط واحتما المحقق لا ما علم على تقدير لو انها غير
محولة فليزم ان يكون تحقق تلك الماهية المركبة منها واحتما صحت الشرطية واما
ان البالي باطل فلا سئلنا في العقلية بالعلمية ثم قدر ذلك بالآ وهو الماهية

الموجوده فانها مركبة من الماهية والوجود وانصاف الماهية بالوجود وكل واحد من
هذه الامور غير محمول الكونه بسيطاً فليزم ان لا يكون الماهية الموجود محوله وذلك
محال واستعلم ان هذا انما يلزم ان لو قالوا ان كل واحد من هذه الامور اعني الماهية والوجود
وانصاف الماهية بالوجود غير محمول وانهم ما ذهبوا الى ذلك بل جعلوا الماهية
غير محولة وحصول الوجود لها محققا على ولذا كان قولهم هذا لا يلزم ما ذكرناه
قال في الفرق من المجر وغيره الحسنة التي يلزم من عدم امور بلون كحقها بعد
تحقق مجموع تلك الامور وارباعها بعد ارتفاع احدتها او كل واحد منها الى اخره
اقول عرضه في هذا الفصل بان الفرق من جرد الماهية ومن الامور التي
خارج عنها لكنها تسار كالحرية وصف اذا عرفت هذا فاعلم ان دل حصة مركبة
فهي لا محالة ملتبسة من امور تركبت تلك الحصة منها فملك الامور على لقولها
وعدم العلم على عدم المعلول واذا كان كذلك فملك الماهية لا يحق في الخارج
الا بعد تحقق جميع تلك الاجزا ولا سعدم عن الخارج الاتعدم عدم احد تلك الاجزا
او عدم دل واحد منها فاذن ملك الاخر سابقه على ملك الحصة في الوجود
والعدم كالحسن والامور الذهنية متطابقة للامور كالحسية فاذا كانت
ملك الاخر متقدمة في الخارج على الماهية المركبة منها لا يفسد بها وحقاقتها
وجودا وعدما من تعلقاتها وحب ان يعقل اولئك الاخرى ثم يعقل تلك الماهية
لان جعلها ليس الا حصول مجموع تلك الامور في الذهن وحصول المجموع متأخر
عن حصول اجزائها ولذلك عدمها في الذهن بلون عدم احد تلك الاجزا او
بعد عدم دل واحد منها فاذن احل الماهية متقدمة على الماهية في الوجود
والعدم الذهني والخارجي **ثم قال** ان اجر المقدمة لنفسها
عن شئ جدي فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو السن وان اعتبر ذلك في
الوجود كالحق فهو العيني عن الشئ **اقول** معناه ان اخر الماهية المركبة
لبقائها عليها في الخارج لازم اخر اما الذي يلزمها في الذهن فهو كونها بنية الشئ

لما هي لان السبب الذي لا ينفك ذلك الشيء عنه في الدهر واحدا لما هي لا ينفك عنها
 لما هي مع كونها متقدمة عليها وما كان كذلك لا ينفك عنه لما هي بالضرورة وان
 احدا لما هي لتقدمها عليها في الدهر لم يكن لها كونها سنة الثبوت طأ واما اللازم الذي
 يلزمها كونها متقدمة عليها في الخارج فهو استغناءها عن سبب احدا لان حصول
 لما هي المركبة اذا كان من احدا عن حصول احدا فهي محققة كانت تلك الاحدا محققة
 قبلها وما كان محققا استحالة عند كنفه احتياجه الى سبب جديد محققه
 فظهر ان احدا لما هي لما كان سابقا عليها في الخارج والدهر سبقا فعليا كان حاصله
 عند كنفه واحدا حاصل عن سبب جديد واستغناؤه في الدهر عن الموجد
 الجديد هو المعنى بكونه من الثبوت واستغناؤه في الخارج عن الموجد الجديد هو
 المعنى بكونه عنها عن السبب الجديد **فان** هذه احدا اعم من الاول لان
 الاول هو الحصول على اعتبار المتقدم والثاني هو مطلق الحصول اعم من الحصول
 المتقدم فان مطلق لما هي حاصل معها وعن مقدم عليها **اول** عن هذه
 لما هي الاستغناء عن السبب الجديد وبما كانت الاول كونها في احدا اذا عرفت
 هذا فاعلم ان السبب النسبة الى لما هي الدهنية اعم من احدا والعنى عن السبب
 المحصل بالنسبة الى لما هي اكارهية اعم من احدا ايضا اما الاول فلان دلما هو
 عليه انه احدا لما هي الدهنية لصديق عليه انه لا ينفك عن لما هي الدهنية ويتقدم
 عليها وذلما يصدق عليه انه لا ينفك عن لما هي الدهنية وسبب مقدم عليها لصديق عليه انه
 لا ينفك عن لما هي الدهنية مع ان دلما يصدق عليه انه لا ينفك عن لما هي الدهنية
 لصديق عليه انه احدا فان اللوازم البينة بالبعد الاخير يصدق عليها انه لا ينفك
 عن لما هي الدهنية ولا يصدق عليها انها احدا من لما هي الدهنية لانه لا يصدق عليها
 انها متقدمة عليها ولما الناي فلان المفهوم من المعنى عن السبب المحصل بالنسبة الى
 لما هي اكارهية هو حاصل مع لما هي اكارهية وحاصل مع لما هي اكارهية
 اعم من احدا لما هي اكارهية لان دلما يصدق عليه انه احدا لما هي اكارهية

فقد

عليه انه حاصل مع لما هي اكارهية وليس دلما يصدق عليه انه حاصل مع لما هي
 اكارهية لصديق عليه انه احدا لما هي اكارهية فان مطلق لما هي اكارهية يصدق عليه
 انه حاصل مع لما هي اكارهية ولا يصدق عليه انه احدا لانه لا يصدق عليه انه متقدم
 عليها والى هذا اشار بقوله لان الاول هو الحصول على اعتبار المتقدم اي احدا لما هي
 لا ينفك عنها ويتقدم عليها وحي لما هي اكارهية حاصل معها وسبب مقدم عليها بقوله
 والثاني هو مطلق الحصول اي الاستغناء عن السبب الجديد بالنسبة الى لما هي
 الدهنية هو عدم الاعتناء عنها وبالنسبة الى لما هي اكارهية هو الحصول معها
 ودنية على ان الثاني اعم من الاول بقوله ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم لان
 مطلق لما هي حاصل معها وعن مقدم عليها وحي قد سئل جميع ذلك على الوجه المشرع
 وفي هذا الكلام شك لان الحرا لو اقصى لتقدمه الاستغناء عن سبب جديد
 لاستغنت لما هي المركبة منها عن السبب والنال باطل فالمقدم مثله بان الشرطية
 ان الاحدا من حيث انها اجل مسافة في الاحكام ولو اقصى كل احدا كانت الاحدا باسرها
 على السبب الجديد لا يضي ذلك ولو اقصى كل احدا كانت الاحدا باسرها
 حاصله وعند حصول الاحدا لما هي المركبة المركبة منها ولحده الحصول وكل
 ما كان واجب الحصول من سبب احدا عن السبب ان يقول لا سلم ان دلما كان واجب
 الحصول كان غنيا عن السبب بل ان ما كان واجب الحصول لانه كان غنيا عن
 السبب ولا سلم ان لما هي المركبة عند حصول الاحدا واجب الحصول لانه
 بل هو واجب الحصول بسبب حصول احدا فان حصول الاحدا على لما هي المركبة
 منها والواجب الحصول بسبب حصول الاجل لا يكون واجب الحصول لانه لا ينفك
 الدليل على ان الاحدا اذا كانت حاصله باسرها كانت لما هي المركبة منها غنية عن
 السبب لانها لو اقصرت الى سبب فذلك السبب اما ان يكون مجموع احدا او بعضها او
 امر معاير لهما والاول محال والا لزم تعطيل الشيء سنة لانه لا معنى لما هي المركبة
 من تلك الاحدا لا مجموع تلك الاحدا والثاني محال والا لزم وجوب حصول تلك لما هي

ما ذكرناه

عند مجرد حصول ذلك الجز لو حوب حصول المعلول عند حصول علته وهو ظاهر ^{الضاد}
والثالث الصالح لان الماهية المركبة واحدة احصول عند حصول جميع الاجزاء
واسمها ان يكون حصولها لغزها لا يتبع حصول كمالها لاننا نقول لم لا يجوز ان يكون
ذلك النسب هو لاجزائها وهو الجز الصوري لانه لو كان كذلك لوجب تحقق تلك الماهية
عند مجرد حصول ذلك الجز بلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان ذلك الجز علة تامه
الماهية ولست لذلك بل هو معلول الاجزاء الاخر ومجموع الاجزاء مع علة الاجزاء واسباب
اخر علة تامه لتحقيق تلك الماهية وعكسه ان الاخر المادته اذا احتجبت
الجزء الصوري وحصلت الماهية المركبة وان كانت العلة التامة لتحقيقها لست هي
الجزء الصوري فقط بل هو مع المركبة ومن سائر الاجزاء وعلة الاجزاء واستتباب اخر
خارج عنها **والله** في تنبيه اجتماع سائر الماهية المركبة الى اخر **الاول**
اكال لا علوا اما ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية المركبة التي لها وحدة حقيقية عينيا
في وجوده عن كل واحد من اجزاء الماهية او يكون كل واحد من اجزاء الماهية او يكون كل
واحد منها محتاجا في وجوده الى كل واحد من الاجزاء الباقية او يكون بعض اجزاء الماهية
محتاجا الى البعض الاخر من اجزائها دون العكس اي لا يحتاج البعض الاخر الى البعض
الاول من الاجزاء واخرى هو القسم الثالث فقط وادعي ان القسم الاول والثاني محالان
اما الاول فانه لو كان كذلك لاسمح ان يحصل من تلك الاجزاء حقيقة لها وحدة حقيقية
واحدة في زمان هذه الملائمة على قدر مثال واحد وهو انما يعلم بالضرورة ان
الجزء الموصوف بحسب الانسان لا يحصل منها حقيقة لها وحدة حقيقية واما العلم ان
المطالب الكلية ليست بالمطالب الجزئية لا بفعل **هذه الملائمة** مع ما
فيها منقوصة لصور اربع احدها يكون العشرة من الوحدان مع ان كل واحد من الاجزاء
عن جز الاجزاء وبانها يكون الجز من الادوية التي ترتب منها مع انه ليس شيء من تلك
الادوية حادثة الى الاخر وبانها يكون العشرة من الامتصاص ورائها يكون السلسلة
اليثوت مع استعنا كل واحد من الامتصاص وكل واحد من اليثوت عن صاحبه لان الامام

احاطت بالكل جواب واحد وهو انما لا نسلم استعنا كل واحد من الاجزاء عن الاخر الباقية في
شي مما ذكر من الصور فان الماهية للاختصاص التي من الجز الصوري محتاجة في كل واحد من الصور
الى الاخر الباقية التي مجموعها بالجز المادتي لذلك الرب واعلم انه ان مع هذا فليكن ان نقول
لا نسلم ان الماهية المركبة من الجز الموصوف بحسب الانسان ونفس الانسان استعني كل واحد
من اجزائها عن الباقي فان الماهية للاختصاص التي هي الجز الصوري محتاجة الى الاخر المادتي
واذا كان كذلك ما ضرورة من الملائمة مجرد دعوى من غير دليل اصلا والادوية
ان يحصر هذا الجواب بالمعجون المرتب من الادوية واما الصور الثلاث الباقية فمع
لنكون الماهية لها وحدة حقيقية من الاجزاء المبرورة بها والمذمى احتياج بعض الاجزاء
الى البعض الاخر في الماهيات التي لها وحدة حقيقية فلا ترد هذه الصور على
واما القسم الثاني فلا يقتضي الى الدور الذي هو محال لا سيما انه لو وقف الشيء على
لغته ولما نطق العنان الاول من بعض الثالث وهو المطلوب وفيه نظر لان جزوا
المرتبة من الاجزاء على تقدير هذا القسم فتتبع لحوار ان يكون صدق احتياج واحد من الاجزاء
فقط الى واحد منها فقط دون العكس مع استعنا كل واحد من هذين الجزين عن كل
واحد من الاجزاء الباقية واستعنا كل واحد من الاجزاء الباقية عن الباقي وعن كل واحد من
هذين الجزين وبالحكمة يكون هناك اجزاء لا تنقسم الى شيء ولا تنقسم شيء اليها وان كان اجزاء العشر
الشيء دون العكس وعدم العلم بحوار ترتب الماهية من اجزائها ما ذكرناه وجوابه
ان المذمى كل ماهية مركبة لها وحدة حقيقية لا بد ان تنقسم بعض اجزائها الى البعض
لان كل انود انقسم واحد منها الى واحد منها فقط يرتب منها ماهية لها وحدة حقيقية
ولا متوجه علينا ما ذكرناه **والله** في الفرق من المرتب الذهني والمرتب الكاثر
الى اخر **الاول** ذهب الحكم الى ان اجزاء الماهية قد يكون متمم في الخارج كل
معنى ان لكل واحد منها وجودا مستقلا تحت كونه ان يبقى اذا بطل الباقي وقد لا يكون
متمم على هذا التفسير في الخارج بل يكون الوجود العارض لها والمرتب منها وجودا وكذا
مثال الاول الانسان فانه يرتب من البدن والنفس الماطقة ولكل واحد منها في وجود

مبرر في الخارج عن وجود الآخر تحت وجود ان سقا احدهما اذا بطل الآخر ومثاله
 الثاني السواد فانه مبرر من اللونية التي تشاركها البصر ومن فاضيه البصر التي تشاركها
 عن سائر الألوان وهما ان الماهيات اعني اللونية والفاضية استعمال ان يكونا متميزين في
 الخارج على ما ذكرنا من المعنى فيكون وجود كل واحد منهما متميزا عن وجود الآخر بل هذا
 الاستمرار لا يكون الا في الدهن فقط ودهن ذلك هو انه لو لم يكن وجود اللونية في الخارج
 عن وجود الفاضية فاما ان يكون كل واحد من اللونية المحررة والفاضية المحررة او احدهما
 محتسوسه ولا يكون شي منها محتسوسه فان لم يكن شي منها محتسوسا فعند اجتماعهما اما ان
 فيه محسوسه او لا يحدث فان لم يحدث فيه محسوسه لم يكن السواد محتسوسا اصلا
 ولو لم يكن السواد محتسوسا لكان السواد سوادا لا تالفا لشي السواد الا في نفس تلك
 الهيئة المحتسوسة هذا جلي في حال وان صرنا محسوسه تلك الهيئة بلون معلول
 لا اجتماع اللونية والفاضية معلون خارجة عن ذلك الماهيتين معا من انهما ضرورة
 وجود خروج المعلول عن ماهيته العلوية ومعارفها اياها واما ما في خارج عن السواد
 ولزم ايضا ان لا يكون المركب في نفس السواد بل فيما هو فاعلم له وقابل لان مجموع
 تلك الماهيتين فاعلم لتلك الهيئة الاجتماعية المحتسوسة التي هي السواد بالحقصة
 باعتبار وقابل لها باعتبار ولزم ايضا ان يكون الشيء الواحد فاعلم وقابل بالشيء
 الى الذي الواحد وطرد ذلك محال وان كان كل واحد منهما اعني اللونية المحررة
 والفاضية المحررة محتسوسه فان ما ليس للسواد امتنع لقيام السواد بهما
 لامتناع لقيام الشيء بمثل ضرورة استعماله وجود المثلين معا فلا يكون ما فرضناه اجرا
 للسواد اجرا له وان كانا محالين له في الماهية كانت كل واحدة منهما لو كانت
 مخصوصا فكان نوعا من اللون المطلق لاخر من السواد لا امتناع لقيام احد اللونين
 اللذين في مرتبة واحدة بالنوع الاخر ولزم منه ان لا يكون حر السواد اجرا للسواد
 وان كانت احدهما محتسوسه فهو ايضا محال لوجهين احدهما ما مر في بيان
 امتناع ان يكون لكل واحد منهما محتسوسه والثاني انه اذا انضاف اليه الحركي

الاخر فاما ان يحدث هيئة اخرى محتسوسة فان لم يحدث كان المحتسوس هو اللونية المطلقة او
 فاضية البصر والسوادية المحتسوسة هي اللونية المطلقة او الفاضية البصرية قطعية
 الحس او قطعية العقل هي طنعة النوع وانه محال وان حدثت هيئة اخرى محتسوسة
 كان احساسنا بالسواد احساسا محسوسا لا يصدق واحدة محتسوسة وهو ايضا
 محال فثبت بما ذكرنا ان حس السواد لا يصدق عن فصله في الوجود الخارج على ما ذكرنا
 من التفسير البتة بل انما يتم عن وجود احدهما عن وجود الآخر في الدهن على معنى
 ان السواد اذا حصل في العقل فصله الدهن الى وجودين احدهما الحس
 الذي هو اللونية المطلقة والاخر العقل الذي هو الفاضية البصرية والحقصة التي هي
 من حيث هي لونية مخالفة لفاضية البصر من حيث هي فاضية البصر ولولا ذلك لامتنع
 ان يتم احدهما عن الآخر في الدهن لان الدهن لو اختلف بالمعارف من امرين وبرز لب
 ماهيته بهما فيما لا يخفى من ولا تركب كان ذلك جملا فادن هما معا فان في
 الحقصة والماهية اما في الوجود الخارج في محض ان في الوجود واما في الدهن
 فمغايرتان في الماهية والوجود وهذا الرهان ليس محتسوسا بالسواد بل هو
 آت في اجرا له بعبارة بولت في ماهيته حسنة وماهية فصلية كالتسامع للرئيس
 اللون ومعرفية البصر وسائر الكيفيات والقوى وتعتبر كواهر بالعقول
 الناطقة وفيه نظر لا يقول لم لا يجوز ان لا يكون شي منها محتسوسا وعبد
 اجتماعهما يحصل هيئة محتسوسة وهي السواد قوله ان تلك الهيئة المحتسوسة
 يكون معلولة لهما طارئة عنهما معارة اياها فلتا ذلك مسلم بل هو واجب ان يكون
 كذلك ضرورة ان تلك الماهيتين معا حاران مادان اذا اجتماعا حصل احدهما
 الصوري وحصل من مجموع هذه الأمور الثلاثة تلك الهيئة المحتسوسة التي هي
 السواد معلون تلك الهيئة معلولة لها لكن بينهما وبينها الحركي الصوري بلون طارئة
 عنهما معارة اياها ضرورة خروج الماهية المركبة عن كل واحد من اياها ومعارفها
 آية ولكن لما اذا لم يكن ان يكون اللونية والفاضية خارجة عن تلك الماهية المحتسوسة

فانه لا يلزم من خروج شيء عن شيء خروج الشيء الثاني عن الشيء الأول فان كل ما فيه من جهة خارجة
 عن كل واحد من اقسامها مع ان شئنا من اقسامها خارج عنها فان قلت اذا سلمت
 ان تلك الماهية المحتوية معلولة للماهية المدلورة من لزوم خروجها عنها لوجوب خروج المعلول
 عن معلولها قلت لا سلم وجوب خروج كل معلول عن معلولها فان اقسامها ماضية على
 لعلومها مع امساع خروج شيء منها عنها **قال** في العرف من المادة والمجمل
 اما اذا كان الرب حاصل في الخارج فقد كان ان يوجد كل واحد من المتسايط
 تحت بلون اهل ومواد ولا يكون محموله ومن يكون بلن اقسامها تحت بلون محموله في الآخرة
قول اعلم ان الماهية اذا كانت متميزة في الخارج على معنى ان الوجود العالم
 باصدها متميز عن الوجود العالم بالآخر فان كل واحد من تلك الاقسام بلن ان يوجد على وجه
 يكون مادة فصر لتلك الماهية ولا يكون محمولاً عليها وقد يكون ان يوجد على وجه يكون
 محمولاً عليها اذا عرفت هذا فليعرض الكلام في مثال ليتضح فيه جميع هذا فنقول
 اذا احصينا اقسام الحيوان مع اقسام اصول ابوابه لم يكن محمولاً على ذلك النوع بل يكون ذلك
 النوع بعينه فان الحيوان اذا اذبح الناطق لم يكن محمولاً على الانسان بل هو
 الانسان بعينه وان اخذ شرط ان لا يدخل في جوهر الاصناف ستة الاحتمية
 واعدا وحسن وحركة كل مادة لكل واحد من الانواع الداخلة تحتها وليس محمولاً على
 شيء منها لان اقسام الحيوان على هذا الوجه اربعة بشرط ان لا يكون معه شيء من اصول
 الانواع الداخلة تحتها والحيوان الذي لا يكون معه شيء من اصول مسلوب عن كل
 واحد من الانواع فان الحيوان بشرط ان لا يكون معه الناطق مسلوب عن الانسان واستحال
 حملها عليه نعم الحيوان الماخوذ بهذا الشرط مادة وحركة وان اريد من حيث هو
 مع قطع النظر عن العدد من ان محمولاً اي اذا احصينا الحيوان بشرط ان لا يكون
 شيء من القيود اي لا يكون مع شيء من اصول ابوابه او لا يكون معه شيء منها
 ولا لوجوب ان يكون حيواناً مسته جوهره منقوذه الحسية والاعتدالية والحسن والحركة
 والحركة داخلة فيها فان محمولاً على كل نوع تحتها لان الرب من الحيوان وفصل ذلك

مكرر
 لا يلزم من خروج شيء عن شيء خروج الشيء الثاني عن الشيء الأول فان كل ما فيه من جهة خارجة
 عن كل واحد من اقسامها مع ان شئنا من اقسامها خارج عنها فان قلت اذا سلمت
 ان تلك الماهية المحتوية معلولة للماهية المدلورة من لزوم خروجها عنها لوجوب خروج المعلول
 عن معلولها قلت لا سلم وجوب خروج كل معلول عن معلولها فان اقسامها ماضية على
 لعلومها مع امساع خروج شيء منها عنها **قال** في العرف من المادة والمجمل
 اما اذا كان الرب حاصل في الخارج فقد كان ان يوجد كل واحد من المتسايط
 تحت بلون اهل ومواد ولا يكون محموله ومن يكون بلن اقسامها تحت بلون محموله في الآخرة
قول اعلم ان الماهية اذا كانت متميزة في الخارج على معنى ان الوجود العالم
 باصدها متميز عن الوجود العالم بالآخر فان كل واحد من تلك الاقسام بلن ان يوجد على وجه
 يكون مادة فصر لتلك الماهية ولا يكون محمولاً عليها وقد يكون ان يوجد على وجه يكون
 محمولاً عليها اذا عرفت هذا فليعرض الكلام في مثال ليتضح فيه جميع هذا فنقول
 اذا احصينا اقسام الحيوان مع اقسام اصول ابوابه لم يكن محمولاً على ذلك النوع بل يكون ذلك
 النوع بعينه فان الحيوان اذا اذبح الناطق لم يكن محمولاً على الانسان بل هو
 الانسان بعينه وان اخذ شرط ان لا يدخل في جوهر الاصناف ستة الاحتمية
 واعدا وحسن وحركة كل مادة لكل واحد من الانواع الداخلة تحتها وليس محمولاً على
 شيء منها لان اقسام الحيوان على هذا الوجه اربعة بشرط ان لا يكون معه شيء من اصول
 الانواع الداخلة تحتها والحيوان الذي لا يكون معه شيء من اصول مسلوب عن كل
 واحد من الانواع فان الحيوان بشرط ان لا يكون معه الناطق مسلوب عن الانسان واستحال
 حملها عليه نعم الحيوان الماخوذ بهذا الشرط مادة وحركة وان اريد من حيث هو
 مع قطع النظر عن العدد من ان محمولاً اي اذا احصينا الحيوان بشرط ان لا يكون
 شيء من القيود اي لا يكون مع شيء من اصول ابوابه او لا يكون معه شيء منها
 ولا لوجوب ان يكون حيواناً مسته جوهره منقوذه الحسية والاعتدالية والحسن والحركة
 والحركة داخلة فيها فان محمولاً على كل نوع تحتها لان الرب من الحيوان وفصل ذلك

النوع لصدق عليه انه حيوان فان الرب من الحيوان والناطق لصدق عليه انه حيوان فظاهر ان
 هذه الاعتبارات الثلاث مغايرة فان الاعداد الثالث وهو اقسام الحيوان بما هو حيوان اعم من
 كل واحد من الاعتبارات الاولين بل هو مشترك بينهما **قال** لا يقال اذا قلنا الانسان
 انه حيوان الى اخره **قول** هذا اشارة الى شك يرد على حمل الحر على النمل وقتره
 ان يقال اذا قلنا الحيوان على الانسان مثلاً وقلنا الانسان موصوف بالحيوان فاما ان يرد
 بهذا القول مفهوم الانسان هو بعينه مفهوم الحيوان واما ان يرد ان الانسان موصوف
 بالحيوان واما ان يرد به معنى بالثام معاً لظن ان اردناه الاول ان ذلك نادياً هو
 ظاهر وان اردناه الثاني هو ايضا باطل لان الحيوان جزء من الانسان والجزء مقدم
 متاخره وان اردناه معنى بالثام معاً لظن ان اردناه الاول فلا بد من بانه لسطر في صحته وفساده
 لما نقول بربده معنى بالثام وهو اتحادها في الوجود ويصور ذلك ان الحيوان وان
 معاراً للانسان في الماهية وذلك ظاهر لانهما متحدان في الوجود لان الحيوان
 المطلق اعني ما هو حيوان استعمال ان يدخل في الوجود لا يعد بعدة بعدة وجودي
 او عدمي مثلاً ما لم ينفك الحيوان بالباطنية او بالاناطية والاصفية او اللاصفية
 بالم بل رجولة في الوجود وذلك من عند العقل لا بلن انارة واذا كان كذلك استعمال
 عروض الوجود للانسان المتحد الذي هو مراد من الحيوان وذلك القيد فان الحيوان
 جزء من الحيوان الناطق وظهر ان الانسان والحيوان مع معارهما في الماهية ليعمل
 اتحادهما في الوجود وهذا الكلام لا يخص حمل الحر على النمل بل الامر كذلك في جميع
 الحيوانات فاما اذا قلنا بالثام على الانسان بربده ايهاا متحدان في الوجود مع كونه
 معارين في الماهية بالعدد الذي مر لانا الانسان من جهة هو انسان لا يدخل في
 الوجود الا اذا تعدد بعيد وجودي او عدمي مثلاً ما لم ينفك كائناً او لا كائناً
 امسح ان يوجد واذا كان كذلك كان الوجود عارضاً للانسان المتحد وعند ذلك
 ظهر ان حمل الشيء على الشيء مطلقاً كان المحمول جزءاً من مسمى ما اتحادها في الوجود وان
 وانها متعارين في الماهية والخصيصة **قال** ولعل ان يقول

مكرر

لو كان عرض الوجود الواحد لما هب من لحاظ مباد العرض الواحد لم يحصل بل حصول الحتم
 الواحد في محاسن ولن سلما ذلك لكن القيد العدمي مستحيل ان يكون حرا من ماهية العاقل
 للصفة الوجودية فاللائق استحتم ان يكون حرا من ماهية قابل الوجود في الحيوان
 اللائق **فان** هذا الكلام ظاهر لكن فيه نظر اما اولاً فلان المراد بالعرض في
 قوله كاد مباد العرض محتمل ان كان غير الوجود كما قاله الهان على ما ذكر من الشرطية وان كان
 غير الوجود كان المادي فيما ذكر من الشرطية عن المعدم لانه حسد يكون معها الواح
 مباد الوجود الواحد ما هب من كاد مباد الوجود الواحد ما هب ولا يمكن في صدقها
 ولا يلزم من ذلك لطلان ما ذهب اليه القوم واما ثانياً فلانا لا نسلم انه لو كان عرض
 الوجود الواحد لما هب من كاد حصول الحتم الواحد في محاسن وما الدليل على صدق
 فان قلت اما يرتب العرض المذكور في مادي الشرطية الاولى غير الوجود وهي والشرطية
 الثانية بتسا الصدق عند العقل لان العقل لا يتورق سر لكان المعدم والتمال
 فيها واسما لهما على معنى انه لو امكن عنده احدهما لطل الآخر ايضا ولو استحتم
 احدهما عنده لاستحتم الآخر قلت لا نسلم فان الامر لو كان مما ذكرتم لا شغل العقل
 ما سرهم في ذلك ولما لم يكن كذلك علمنا ان ما ذكرتموه محذور حكيم الوهم لا حكم العقل
 واما ثانياً فلانا لا نقول ان القابل للوجود هو الرئيس الحيوان واللائق حتى يلزم
 ما ذكرتموه بل نقول القابل للوجود في الحيوان المعبد اللائق هو الرئيس الحيوان
 وقد وجد في يلزم اللائق وهو الصها في العرس والنا هو في الحمار واذا كان
 المراد ذلك صديق سقط ما ذكرتموه **فان** ولن سلما ذلك لان الحيوان حيث
 يوجد حرا له وجود فلو حصل له مع الناطق وجود اخر لا يمتنع فيه وهو ان يفلك محال
فان نوصيه هذا ان يقال ولئن سلما ان ما ذكرتموه اكل والوضع
 وهو اتحاد المحمول والموضوع في الوجود جائز فما اذا كان المحمول امراً خارجاً عن
 ماهية الموضوع واما اذا كان المحمول حراً من الموضوع فذلك محال فبما ان الحتم حيث
 انه حراً له وجود مسبق على وجود الكل وذلك ظاهر الوجود استحتم ان يكون هو

ولن

الوجود الذي عرض للكل وله ايضا لامتناع ان يكون الحتم ذلك الوجود مسبقاً على دليل الوجود
 والا لزم حوازم عدم الشيء على نفسه وهو محال واذا كان ذلك الوجود مغايراً للوجود العارض
 للكل فلو كان الحتم وجوداً ايضا بالوجود العارض للكل لزم ان يكون الحتم وجوداً في حال
 الضرورة على ما نقول استحتم ان يفسر الحتم بالاتحاد في الوجود سواء كان المحمول
 حراً او حراً ضرورياً لعدم الموصوف على الصفة بالوجود وامتناع كون دليل الوجود
 هو الوجود العارض له وللصفة فلو فرض له وجود اخر عرض له وللصفة لزم ان يكون
 للموصوف وجودان وهو محال وهو سوال صعب والجواب عنه مستحيل
فان بل الصحيح انه لا معنى لمحمولية الشيء الا لكونه صفة له وذلك مما لا يفسد
 ٢ اخر ماهية الشيء **فان** الامام لما اطلق يعتبر حراً الشيء على الشيء ما ذكره
 انما فسر بما مر من انه مفسر به وقال المراد بكمال الشيء على الشيء هو ان الموضوع
 المحمول ولذا كان المراد بالكل ذلك امتنع ان يكون حراً الشيء محمولاً على ذلك الشيء لان كل محمول
 على الشيء فهو خارج عن ذلك الشيء ولا شيء من حراً الشيء خارج عن ذلك الشيء ولا شيء من المحمول
 حراً مستعصم الى قولنا لا شيء من الحتم محمول وهذا فيه نظر لانه ان عني بقوله انه لا معنى
 لمحمولية الشيء الا لكونه صفة له هو انه لا معنى لذلك الا لكون المحمول صفة خارجة عن الموضوع
 فهو عرض النزاع واذا كان كذلك فمتنع حسد قوله كل محمول على الشيء فهو خارج عن ذلك
 الشيء وان عني به ان الموضوع يصح الصاف به صاد ما ذكرتم من القياس هل هذا كل محمول
 على الشيء فانه يصح الصاف الموضوع ولا شيء من حراً الشيء يصح الصاف ذلك الشيء به وحسب
 مع المعقولة الثانية فان كل حراً يصح الصاف حرة به وذلك ظاهر
 اصناف المركبات اخر الماهية اما ان يكون بعضها اعم من البعض الآخر مطلقاً واما
 ان يكون كل واحد من الحتم اعم من الآخر من وجه واحد من وجهين واليه هذا التقسيم
 اسار بقوله اولاً مطلقاً فان كان بعضها اعم من الآخر مطلقاً فاما ان يكون العام مضموناً
 بالخاص فاما ان يكون حراً محمولاً على الموضوع والخاص حراً محمولاً على الصفة او يكون الخاص حراً
 محمولاً على الموضوع والعام حراً محمولاً على الصفة فان كان العام مضموناً بالخاص وكان حراً

محرم الموصوف والخاص جازاً محرم الصفه فالعام هو الجنس والخاص هو العنصر وكذلك مثل
 الحيوان فانه معلوم بعنونه مثل الناطق وموصوف بملك العنصر واما اذا كان العام معلوماً
 بالخاص للكون جازاً محرم الصفه والخاص جازاً محرم الموصوف به وذلك لان يكون شيئاً من الجنس
 والعنصر وهو مثل الوجود المفعول على المفعولات العشر فانه معلوم بملك الماهيات وعارض
 لها والعارض معلوم بالحروف واما اذا كان الخاص معلوماً بالعام وذلك مثل ان يكون
 الماهية فانه معلوم بها ثم لعرض لها عوارض لا توقف خصوص الماهية عليها اعني العوارض
 المعارفة بل توقف محققها على تلك الماهية فحينئذ يكون الماهية اعم من تلك العوارض ومعلوم
 لها وذلك مثل النوع الاخر المعلوم كخاصة الى لا يوجد الا في الانسان المعلوم للمصاحف
 ولقابل علم الحياه والفرق بين العام والخاص بالافعال والصفات النوع بالخاص
 بعد ان ناسر الهم في ان العام منها موصوف والخاص صفه هو ان العام
 في الجنس معلوم بالخاص وفي النوع الخاص معلوم بالعام واما الذي يكون كل واحد
 من الطرفين اعم من الآخر من وجه واحد من وجه الماهية المراد من الحيوان والانس
 فان كل واحد من الحيوان والانس اعم من الآخر من وجه اذ كل منهما يوجد دون الآخر
 ويوجدان معاً واما المراد من المساسه وهي التي لا يكون بينهما عموم وخصوص اصلاً فاما
 ان يكون ذلك شيئاً من الاشياء علة الاربع او باحد معلولاته او بما لا يكون عليه ولا
 معلولاً اما اذا اريد به الشيء مع احدى علة الاربع فاما ان يتركب عليه الفاعل على العنصر فانه
 اسم لفاعل معروفه بالفاعل او مع علة الماده وهو لا يمتنع اذا جعلناه اسماً
 للأنف الذي فيه لتغير او مع علة الفاعل كالحاكم فانه اسم كلفه معروفه بما هو غايه
 لها وهو الحمل به في الاتبع واما اذا اريد به مع احدى معلولاته فهو كذا لاراق والخالق
 وغير ذلك من الاسماء المسقطه واما اذا اريد به ما لا يكون ان يتركب عن امورها
 وجوده فان يتركب عن امور بعضها عديمه وبعضها وجوديه فهو كلفه الاول فانه
 موضوع لمحمول امرين احدهما شئوي وهو لونه منزه عن العدم والماي عدتي وهو ايه لا
 منزه له وان يتركب عن امور كلها وجوديه فاما ان يكون تلك الامور ما سترها حقيقه

مكرر

او ما سترها اضافياً وبعضها حقيقه وبعضها اضافياً فان كانت ما سترها حقيقه فاما ان يكون
 ما سترها واما ان يكون محلفه فان كانت مشابهه فهو تركيب العنصر عن الاحاد والتركيبات
 محلفه فاما ان يكون معلوله او محسوسه فان كانت معلوله فهو تركيب الجسم من
 المهيول والصورة ودرج العنصر من العنصر والكمه ودرج الساعه من الاقدام
 والعقد وان كانت محسوسه فهو تركيب الساعه من السواد والخاص وان كانت
 ما سترها اضافيه فهو كلفه والاعيد فاما اذا كان على اصناف عارضة كاضافه
 وان كان بعضها اضافياً وبعضها حقيقه فهو كلفه فانه يتركب من الاخر الحقيقه
 وهي هودات حقيقه سم ايه لا يلقى في يكونه حصول تلك الاخر الوجوديه بل لا يلقى
 من وجود التركيب بين تلك الاخر والتركيب احداً من الشئ وهو امر شئ لا ايه ماهيه
 حقيقه مستقله بنفسها ثم قال — وهذا التقسيم مبني على رأي السمع فيقوم
 الاحاسن بالافعال ثم والامر بما قاله **فان** في شرح ما وجد من الاقسام في
 الاعراض والحوادث الى اخره **الاول** الكوهر وهو يكون مرتباً من حش وفصل
 عقلين احدهما حسن والعقول المعارفه والنفوس الماطفه فانه داخل تحت الكوهر
 عديم من يقول بان الكوهر حسن ومخالفه للحس والنفوس والصورة وكل ما ستر
 تحت حش واحد فلا بد ان يمتزج كل واحد منهما في الاخرى بفصل فاذن العقول
 المعارفه والمفوضه كل منهما يتركب من حش وفصل مع كنه لا يتركب من حش وفصل
 في الوجود الكارخي وقد يكون مرتباً من حش وفصل خارج عن حش وهو ظاهر الانسان فانه
 مرتب من الحيوان والنفوس الماطفه وكل واحد منهما يمتزج عن الاخر في الوجود الكارخي
 واما العنصر فهو يكون اضافياً من حش وفصل عقلين كلسواد والخاص فاما قد
 سنا ان حشها لا يمتزج عن فصلها في الوجود الكارخي بل ذلك الاستعداد اما هو في العقل
 فقط ويكون مرتباً من حش وفصل خارج كاشكال فان المثلث مثلاً يستلزم الخط
 به بلايه اصلح والسطح حش له ودو الاملاخ الملايه واحاطها بالفصل سطحه
 ولحل واحد من هذا الجنس والعنصر وجود ممتزج في الخارج عن وجود الاخر وقد قاله

الحوهر من الاخر المتأينة اي من احوالها لا يكون بعضها حسنا وبعضها قبيحا لا يحل شي منها
 على الاخر وملك الاخر اما ان يكون عقليه او حسنيه اما العقلية فهو ذلك الحس من الحسول
 والصورة عند الحكم لا يتركب الجسم منها واما الحسنيه فهي تركيب المدن من الاعضاء
 والمنت من النطق والحداد واما ان الحس من احوالها فيكون حسنا ولا
 فضلا بل لا يحل شي منها على الاخر وملك الاخر وذلون عقليه وذلون حسنيه فالامام
 فيه عليه نقوله وفي الاخر نقوله فالعقل العبد من الوحدان والعدله من العفة والحكمة
 فاما ما لان لما يكون الركب من احوال عقليه ومن احوال حسنيه اما الاول فلما يكون
 احوال حسنيه ضروره ان الوحدان التي يتركبها العبد محسونه واما الثاني فلما يكون
 من احوال عقليه ضروره ان العفة والحكمة اللتان هما احوال العبدان لتسا محسونه بل
 معقولتين **قال** في الطريق الى معرفة كون الماهية مركبة من الحس والعقل والافه
اقول الطريق الذي يعرف كون الماهية مركبة من الحس والعقل هو انما علمنا
 ان الحس من اسرار كتاب في بعض معوماتها واحلقتنا في معومات اخرى علمنا قطعا ان
 ما به الاشتغال بما هو الماهية الاختلاف محسود نقول تمام العذر المشترك بينهما هو الحس
 وتمام العذر المشترك بينهما هو العقل واما اذا اشتركنا الماهية في امر سلبى واحلقتنا
 في امر اخر واحلقتنا في امر سلبى واشتركتنا في امر اخر فان شيئا منهما لا يوجب الركب في
 كل واحد من سكر الماهية اما الاول فلان كل سبب من محله من الماهية سكر في سلب
 كل ما عداها عنها مع ان شيئا منهما ليس بركب واما الثاني فلان كل سبب من سبب الركب
 في طبعه ذلك السبب الذي هو امر سلبى وكالفه في ان السبب الآخر ليس داخل في
 حصته ذلك السبب وداخل في حصته المربع مع ان ذلك لا ينفى ان يكون السبب مريدا
 والام بل السبب بسيطا مثال ذلك السبب الناطق فانه يشارك النوع في الاسان في
 حصته العقل وكالفه ان الحس غير داخل في حصته وداخل في حصته النوع
 مع انه لا يتركب العقل ولذلك اذا احلقت الماهية في شي واشتركتنا في اوصاف
 سوية خارجة عن جميعها فان هذا النوع من الاشتغال والاختلاف لا ينفى الركب

منها فان العقول المعقونة للأنواع اليه ادرجت تحت حصر واحد مشترك في طبعه ذلك
 الحس مشترك في الامور في وصف طبعي سوي مع انه لا يجب ان يكون شي من تلك العقول مريدا
 لاحتمال ان يكون كل واحد منها بسيطا مخالفا للآخر في تمام ماهيته ولذلك اذا اشتركت الماهية
 في شي واحلقتنا في الصفات السوية كالحس من ماهية ما فان هذا النوع من الاشتغال
 والاختلاف لا يوجب الركب لاحتمال ان يكون كل واحد من سبب الماهية سبب مشترك
 للآخر في وصف سوي لازم ومخالفة اما في اوصاف غير صفته ٥ لعقول العشرة فان كل
 واحد منها يشارك الاخر في الوجود الذي هو امر خارج عن ماهية كل واحد منها لازم له
 ونقائه في توصف لغير طبعي وهو لونه مستقديا في الوجود عليه او متاخر عنه مثلا
 ومع ذلك ليس شي منها مريدا والمثال الذي ذكره الامام لهذا وهو قوله في الانواع المختلفة
 في عنوانها انما الصحيح ان لو كان المراد بالانواع هو الانواع البسيطة المشتركة في امر خارج
 نعم الامور المشتركة في شي من الدسات اذا احلقت في اللوازم لنم من ذلك ان يكون
 كل واحد من تلك الامور مريدا لان تلك اللوازم استحالة اسنادها الى العذر المشترك
 بينها والاشتركت بينهما او لم يحلها المحلول عن العلة فمعنى اسناد لازم كل واحد
 منها الى اخر المحض او الى ما يتركب من اخر المشترك واخر المحض به وكف كان يلزم
 الماهية والى مادتها اشار الامام بقوله لوهوب اختلاف المورثات عند اختلاف
 الانوار ان شيئا ركبنا فاما علم اسناد تلك اللوازم الى اخر المشترك بل نقول
 المورثات تلك اللوازم تحت ان لا يكون موجودا في كل واحد من تلك الامور والى المورثات
 العلول عن العلة واخر المشترك تحت ان يكون موجودا في كل واحد من تلك الامور
 فالمشترك ليس مورثا في تلك اللوازم **قال** فيما نقوله في الحس والعقل
 وفيه سباحة الاول مذهب الشيخ ان العقل تحت ان يكون عليه لوجود حصته النوع
 من الحس في اخر **اقول** ذهب الشيخ الى ان العقل تحت ان يكون عليه لوجود
 حصته النوع من الحس على معنى ان العلة لا يحصل في الوجود الا اذا قارنها العقل
 وعليه العقل لوجود حصته النوع على هذا المعنى امر ضروري لا حاجة الى التماس

والمعصون لمذهب الشيخ احتجوا عليه وقالوا لو لم يكن الفصل علمه للحتم فاما ان يكون
الحتم علمه للفصل او يستغنى كل واحد منهما عن الآخر والثاني محال والا لا يمنع ان يحصل
منها حقيقة متحدة ولذا الاول والا لزم وجود الفصل في جميع صور وجود الحتم
وذلك محال بالضرورة وهو فاسد لانهم ان ارادوا بالعلم العلم الثابت فليس
منها علم ثابت للآخر ولا يلزم من ذلك ان يحصل منها حقيقة متحدة كحوار ان يحتاج
اخرها الى الآخر لا احتياج المعلول الى العلم بل اما احتياج المعلول الى العلم
او احتياج المشروط الى الشرط وان ارادوا بالعلم المحتاج اليه فلا يلزم من كون
الحتم علمه للفصل وجود الفصل في جميع صور وجود الحتم فانه لا يلزم من وجود
علم العلم وجود المعلول او من وجود الشرط وجود المشروط والامام ذهب الى ان
ذلك غير واجب عنده واجمع عليه بوجهين احدهما ان الحتم الذي هو حقيقة الحمولان والحتم
الذي هو حقيقة النبات قد يقع كل واحد منهما لعدم الامور التي بالقوام بها الى ذلك الحتم
صاحب ذلك الحتم حوايا او مابا وهي في الحمولان الحساسة والحيوية بالارادة وفي النبات
النمو والوقايات هذه الامور عللا لربك الحتم لا يستحال ذلك لا مساع نقا
المعلول مع زوال علمه وهذا الدليل من حيث شرطية مقصده واستغناء تقضي
بالبها وقد علم الامام استغناء التقضي على اثبات الشرطية المقصده والاستغناء
بالعلمة انما هو الحق والدين الاخرى طاب ثراه منع قوله ان الحتم الذي هو حقيقة
الحمولان والحتم الذي هو حقيقة النبات قد يقع كل واحد منهما لعدم الامور
اليه لا حتمها صار ذلك الحتم حوانا او نباتا وقال في مستدرك الفصل اذا
العدم فقد انعدم ذلك الحتم الشخص الذي هو معلول الفصل وحده كحصر
ولا يلزم المعلول بما ليس فيه وفيه نظر لانا نعني بالحكمة القدرة التي من الحتم اذا
القيم اليه الفصل حصل النوع ولا يشك ان الحتم الذي يغدو ذلك الامور له
صلاحية ذلك لانه فان ذلك في الحتم النباتي طاهر فان ذلك الحتم بعينه ليس نباتا
بعد ان تمام من التوالى الى الثاني قوله ولا ينافي حاله في الحتم فلا يلزم عللا له كالحال

الدور ويعبر هذا الوجه ان يقال ان تلك الامور حاله في الجسم وكل حال يحتاج الى المحل
الذي حل به يعم ان تلك الامور تحتاج الى الجسم التي حلت به وكل ما هو محتاج الى الجسم
الذي حل به استحال ان يكون علمه والا لزم الدور يعم ان تلك الامور ليست علمه للجسم الذي
حلت به وهو المطلوب اعلم من الامام على هذا الوجه بقوله لم لا يجوز ان يقال
ان ذات الحال علمه لوجود المحل والضرورة بعينه حاله في ذلك فكون له معلولا
شرط للآخر وبوصية هذا الاعراض ان يقال ان معنى قولك كل حال محتاج الى المحل
الذي حل به ان عرفت ذلك انه محتاج اليه في ذاته فهو ممنوع فانه يحمل ان يكون الحال
في الشيء محتسبا للذات عن غير محله وذلك بان يكون ذاته علمه لوجود محله ثم هو شرط
وجود محله ليعتبر علمه لغيره بعينه حاله في ذلك الحتم وحسب يكون له معلولا
احدهما شرط لوجود الآخر عنه لم يلزم بان ذلك محال وان عرفت ان كل حال محتاج
الى محله في حصوله فيه فهو مسلم ولكن لا يسلم ان المحتاج الى المحل في الحصول فيه لا يكون
علمه له وما ذكرتموه من الدور غير لازم كواز ان يكون علمه له محتسبا للذات ومحتسبا
اليه محتسبا للحصول واذا اختلفت الحتمتان لا يلزم الدور والامام اعرف بانه ليس
له حوايات عن هذا الجمع لقوله لم يظهر بالدلالة العاطفة اسمحاله هذا الاحتمال
ورغم ان اعتماده في ابطال معنى الثاني على الدليل الذي ذكره على الوجه المذكور
قال الثاني اذا قلنا في شيء انه سائر عنه في وجهه وبخالفه من وجه
اخر فهو محال في اخره **اقول** الامر بحدوده وهو ظاهر ولذلك قوله
في البحث الثالث انك ستعرف في باب العلل انه لا استحالة في تعليل الامور المتساوية
بالعلل المختلفة فان احرازه بالحاصلة من مماثلة النار والحاصلة من شعاع الشمس
في اهل العفل كلها متساوية في الماهية ومعللة بالعلل المختلفة المذكورة **قال**
اذا عرفت هذه المعينات فنقول اما اذا باننا سبقتنا من وجه واحد
من وجهه فهذا يحمل وجوها بلا في اخره **اقول** اعلم ان كل حقيقة
في بعض الامور واحصاها في بعض اخر فهذا يحمل وجوها اربعة بحسب

الضرورة

العملية احدها ان يكون مائه الاشتراك عليه لما به الاختلاف الثاني ان يكون مائه
 عليه لما به الاشتراك الثالث ان يكون مائه الاشتراك ومائه الاختلاف عليه
 للاخر الرابع ان يكون كل واحد منهما عليه للاخر والقيم الرابع لما كان ظاهر المتبادر انضائه
 الى الدور ما تعرفه الامام لذكره واقتصر على الثلاثة اثباته ثم قال والقيم الاول محال
 والا توضح مائه الامتياز انما وجد مائه الاشتراك وهذا الجواب بما فيه ان لو كان
 مائه الاشتراك عليه مائه لما به الامتياز او حرا افر من العلة التامة له بحسب الماهية
 لا بحسب الكيفية فانه لو لا ذلك لم يلزم ان يوجد مائه الامتياز حيث وجد مائه
 الاشتراك كوا ان يكون مائه الاشتراك تحت الماهية محالاً لانه لا علة مائه او حرا
 اخرا منها لكن لا يكون ذلك تحت الماهية بل تحت الخصوصية واذا كان كذلك لكان
 مادته من الملازمة نعم لو فرض العلة المدلولة في المستقيم بالعللة التامة تحت
 الماهية او باخر من الاخر من العلة التامة لم يمتح ما ذكره من الملازمة ولا يمتح ان يناد
 الاسم على الثلاثة المدلولة كوا ان يكون كل واحد منهما محالاً في الاخر على ما ذكره
 من الوجوه وبلون جهة احصاج احدهما الى الاخر عرجه احصاج الاخر الى جهة لا
 يلزم الدور لان ذلك يكون داخل في القيم الذي لا يكون ولجده منها عليه مائه للاخر
 ولا حرا اخر من العلة التامة له واما القيم الثاني وهو ان يكون مائه الامتياز عليه
 مائه الاشتراك نعم يمنع لان ذلك حسد بلون لعللاً للامور المتساوية في الماهية
 وهي الخصص الموهون مائه الاشتراك في تلك الكفائق المذكورة بالعلل المحلقة
 الامور التي يحقق كل واحدة منها بواحدة من تلك الكفائق وذلك طار بلانسان ان
 الامور المتساوية في الماهية كوز لعللها بالعلل المحلقة ثم اذا سمينا مجموع مائه
 الاشتراك ومائه الامتياز باسم كان تمام مائه الاشتراك حساً وتمام مائه الامتياز
 فعلاً فهنا يكون الفصل لا محالة عليه لو هو حصته النوع من الجنس ثم هذا
 يعقل على وجهين احدهما لو فرض ان يكون الفصل تاماً سبعة وبلون الجنس صفة له
 وبلون النوع عبارة عن مجموع الجنس والفصل والامام ما ذكره لهذا الوجه مثلاً

ويحمل

ويحمل ان يكون ماله الحيوان الابيض فان الحيوان فام سبعة والابيض صفة له ومجموعها
 نوع من الابيض الوجه الثاني ان يكون مائه الاشتراك ومائه الامتياز صفتين فالتقسيم
 بركات واجزة لكن يكون احدهما اخص من الاخرى وعلة طامثل عفونة الخلط فانها
 والحرارة صفتان فامسان بالخلط لكن العفونة اخص من الحرارة وعلة لها ومجموعها
 مني باسم واحد وهو الحي والخص من هاتين هي الصفة العامة التي هي معلولة وهي
 الحرارة والعقل هو الصفة الخاصة التي هي فله وهي العفونة فقال ان الحي العفونة
 النوع وحدوقها بانها حرارة حاصلة في بدن الانسان سبعة عفونة الخلط واما العلم
 الثالث وهو ان يكون مائه الاشتراك ومائه الامتياز علة للاخر فهو على ان يجر
 اوجه الاول منها ان يكون العام محلاً والخاص حالاً كحيوان والنبات فان الاول يرب
 والقوى الحيوانية كالخس والحركة بالارادة والخص هو الحي والخصم وبذلك القوى هي الحي
 الاخص والحر والاعم فكل للحي الاخص والثاني وهو النبات ايضا كربة من الجسم العوي
 النباتية والنمو والاعم فكل للاخص فهنا استحالة ان يكون الفصل على حصته النوع
 من الجنس لما سنا ان الحصته سقى بعد زوال القوى عنها والمعلول يمنع بقاؤه عند
 عدم العلة والفرق من هذا الفصل والخاصة ان الفصل حر من النوع والخاصة
 طارجه عنه فالحركة فصل كاد لانه حر منه اذ معناه شيء ما له الحرارة والكيفية
 خاصة له لاها طارجه عن شيء كاد واما الكيفية فان الكيفية فصل له لان معناه شيء ما
 له الكيفية فبلون الكيفية حر منه والحرارة خاصة لانها طارجه عن سماء الثاني ان يكون
 الخاص محلاً والعام حالاً اذا وصفتنا الانسان بالياض وعلنا الانسان ابيض
 فان الانسان اخص من الابيض ومحل للياض ثم سمينا مجموعهما باسم واحد فان ههنا
 فان ههنا لا يكون الفصل عليه للجنس لانه سقى في هذا البعد لكن يكون الجنس محلاً
 اليه لكونه طارجه والكال فحاج الى المحل في الجملة والوجه الثالث ان يكون
 الاشتراك ومائه الامتياز صفتين فالتقسيم فالحل واحد قال وحسب يعود لكون
 المدلولة مع تلك التعسرات فهي اما ان يكون احدهما عليه للاخرى او فحاجه اليها بدون

ويحمل

العلية ومعناه انا تردد ونقول كل واحدة من هاتين الصفتين اما ان يكون عنيه غير الاخر
 من كل الوجه او يكون ما به الاشتغال على ما به الامتياز او محالاً اليه بدون العلية
 او يكون ما به الامتياز على ما به الاشتغال او محالاً اليه بدون العلية وهذا التسميه
 نظراً على هذا التقدير لا يمتنع على تقدير ان يكون شي منها على الآخر وعلى هذا التقدير
 امسح ان يقال ان احدهما اما ان يكون على الآخر او لا يكون فهذا الموضع هو وقع
 او من التامع والكل ان يتحمل في الجواب عنه ونقول ان التامع ما ردد في ان احدهما
 حسد اما ان يكون على الآخر او لا يكون بل قال لنا ان يكون احدهما للآخر او محالاً
 اليه بدون العلية ويحوز صدق احدهما من امرين على تقدير ان يكون فيهما
 على الآخر كوا ان يكون احدهما محالاً الى الآخر بدون العلية حسد الوجه
 الرابع ان يكون شيئاً منها محالاً في الآخر ولا محالاً له ولا محالاً في محله قال
 ومثل هذين السببين لا يحصل من مجموعهما حقيقة نوعيه لها وجه حقيقة لا سبعا
 كل واحد منهما على الآخر من كل الوجه ثم قال وهذا يقع في قول من يقول انه يحصل
 من البعض والصدق حقيقة واحدة هي كبريايان لان البعض والصدق وجهان لشيء
 دل واحد منهما على الآخر بديانته ووجهه ولعلنا في احدهما بالآخر المنة لال البعض
 مدرك للصدق لكن ذلك لا يفي في كون البعض فضلاً فان كون الشيء مدرك لوجهه لو كان موجهاً
 للصدق فضلاً له لكان الباري تعالى فضلاً للعالم اللوحي مدبره له ولما كان ذلك
 باطلاً لما ذكرناه ثم قال فهذا ما ذهب اليه في الفصل الخامس مني وقت
 عليه املك الوقوف على ما يرتفع في المقادير المذكورة **قال** في ان
 الشخص رايد على ماهية النوع فانه امر سوى كل ماهية فان نفس لصورها لا يمنع
 الحمل على كثيرين الى اخر **اقول** اصلف العلماء في ان المفهوم من الشخص امر
 رايد على المفهوم من النوع ام لا وتقدر ان يكون رايد عليه فكل هو امر سوى ام لا
 والامام اجاب ان المفهوم منه رايد على مفهوم النوع فانه امر سوى اما الاول فقد
 اخرج عليه بان كل ماهية نوعيه فان بعض لصورها غير مانع من الحمل على كثيرين

عدم

قال من ادعى حملها على كثيرين موجودين لم يكن دعواه هذه مناقضه للكون بل للماهية نوعيه نعم
 ربما طالب بالرهان ومن ادعى احصاءها في شخص واحد لم يكن دعواه هذه اوليه بل لطالب
 بالرهان والى هذا انما نقوله بل يحتاج في منعه لو است الى رهان اي يمنع حمله على
 كثيرين لو كان غير هادق على كثيرين لتقرر اليه رهان واما الشخص المعين من حيث
 انه مقين فان بعض لصوره يمنع من حمله على كثيرين ولا شك ان الماهية النوعيه
 تمامها حاصله في الشخص ولو لا انه حصل للشخص بالخصوص لاكتنوع لكان حكم
 احدهما حكم الآخر ولو كان كذلك لما اختلفا في هذا الوجه والمالي باطل لما مر بهذا
 ما من استثنى قدم ما من استثنى بعض المالي على الحكم آيات الملازمة فظهر انه
 حصل للشخص بالمتن النوع ولا فني بلون الشخص رائداً على ماهية النوع الادلك
 واما المالي وهو ان الشخص امر سوى فقد اجمع عليه بوجهين احدهما ان بعض الشخص
 وهو صفة عباره عن هيئته وهويته جزء من الشخص من حيث هو شخص والبعض
 اذن جزء من الشخص من حيث هو شخص بآيات هيئته التي هي غير عينه وبشخصه بلون
 مائه لان حركاته من حيث كانت بآيات الشخص بآيات وهو المطلوب الوجه الثاني
 ان هويته الماهية لو كانت عديمية فلا علو اما ان يكون عباره عن عدم اللاهوتية المطلقة
 واما ان يكون عباره عن عدم هويته غير هادق واحد من هذين الاخرين ملزم للحال
 ولينهم من هاتين المعنيتين استلزام كون الهويته عديمية للحال واما استلزام
 الامر الاول للحال فلاها لو كانت عباره عن عدم اللاهوتية المطلقة لاستلزام
 هكدي لو كانت هوية الماهية عديمية لكانت عباره عن عدم اللاهوتية المطلقة
 ولما كانت عباره عن اللاهوتية المطلقة لكانت وجودية اما المعنيتين الاولى فظاهر
 لا يمتنع على هذا التقدير واما الثانية فلان اللاهوتية عديمية والعلمية ضرورية فلو كانت
 نفسها وهو الهوتية وجودية لان احداً من المصنفين لا بد ان يكون وجودياً واللاهوتية مناقضة
 التي لبعته فانه محال وهما ان المعنيتين متجان لو كانت هوية الماهية عديمية لكانت
 وجودية فيلزم اجتماع البعيتين حسد وانه محال واما استلزام المعنيتين

المقدمه الناسه لجمال فلاها لو كانت عبارة عن عدم هوية غيرها فهو غير هذا ان كانت
 عومته كانت هذه الهوية عن اللعدم مكنون وجوده وكنهه ما ذكرناه من المجال وان
 كانت وجودية وكل واحد من الهوتين الاخرى في كونها هوية واذا كانت هوية غيرها
 وجودية كانت هذه الهوية وجودية ايضا ملزم ايضا ما ذكرناه من المجال اذا كانت هوية
 غيرها وجودية وعين كون هذه الهوية ايضا وجودية لاها لو كانت عومته كانت هوية غيرها
 ايضا عومته لان كل واحد من الهوتين الاخرى ونحن نعلم على صدر كونها وجودية وهذا
 الوجه فيه نظر لا لا يستلزم ان اللاهوية المطلقة عومته ودعوى الضرورة منه غير مستقيمة
 ولن سلمنا ذلك لكي لا يستلزم ان احد النقيضين يجب ان يكون وجوديا فان الامناع لبعض
 اللا اسماع مع ان سبامنها اعتبار عقلي لا وجودي لشي منها في الخارج لعم احد النقيضين
 يجب ان يكون صادقا مطابقا للامر بعينه سلمنا ذلك ان لم لا يجوز ان يكون عبارة عن
 غيرها وكون هوية غيرها وجودية قوله احدي الهوتين الاخرى في كونها هوية فاذا كانت
 احدهما وجودية او عومته كانت الاخرى ايضا كذلك فلما لا يستلزم وبالمثل ذلك ان
 لو كان قول الهوية على افرادها بالتواطو وهو ممنوع بل عينا قول الهوية على افرادها
 بالاشتراك اللفظي واذا كان كذلك لا يلزم ما ذكرناه والمثل من
 ان يمتثلوا بامور اربعة الاول لو كان النقيض امر سوتيا رابعا على الماهية لكان له ماهية
 نوعيه سوتيه مقوله على اسماص النقيضات الى اخره القائلون بان النقيض
 امر سوتيا رابعا على ماهية النوع احيوا بوجه اربعة الاول هو ان النقيض لو كان
 امر سوتيا رابعا على ماهية النوع يلزم السلسل والتمال مجال بالمقدم مبتله امرا
 الشرطية فلانه لو كان سوتيا رابعا على ماهية النوع لكان له ماهية معينة نوعيه سوتيه
 مقوله على اسماص النقيضات قول النوع على افراده وكون بعض كل فرد من افراد امر
 سوتيا رابعا على ماهية النقيض والحال على ذلك النقيض والحال في النقيض الاول
 ويلزم السلسل واما استحالة التاملي وظاهر قوله وعلى هذا التعديل سقط قول
 نقول النقيض نوعيه لانه اساسه منه الى ان بعضهم قدروا صدق المدلول بغير هذا

عم

الطريق بان قالوا لو كان النقيض امر سوتيا رابعا على الماهية لكان النقيض امر
 سوتيا رابعا على النقيض وكان بعض بعض النقيض رابعا ايضا عليه ويلزم السلسل
 عليهم المنع وهو ان يقال لا يستلزم النقيض لو كان امر سوتيا رابعا على الماهية النوعية
 لكان بعض النقيض امر سوتيا رابعا على ماهية النقيض فلم لا يجوز ان يكون بعض النقيض
 امر سوتيا رابعا على النقيض بل النقيض نوعيه لانه وبما هيته وعلى هذا لا يستلزم
 السلسل ورغم ان المنع لا يوجه على السان الذي ذكره لصديق الشرطية لانه منحل
 على تقدير ان بعض كل ماهية نوعيه سوتيه امر سوتيا رابعا عليها ولا يخلو من بعض
 حسد الصالحون ماهية نوعيه سوتيه يكون عينها ايضا امر سوتيا رابعا عليها
 ويلزم السلسل على الوجه الذي ذكرناه وظاهر ان المنع يرد على ما ذكره ايضا وذلك
 بان يقول لا يستلزم ان النقيض لو كان امر سوتيا رابعا على الماهية النوعية لكان النقيض
 ماهية نوعيه سوتيه مقوله على افراد النقيضات ولم لا يجوز ان يكون قول النقيض
 بالاشتراك اللفظي لا بالتواطو لا يقال لو كان النقيض امر سوتيا رابعا
 على الماهية النوعية فقول النقيض على ما يحتمل من الافراد اما ان يكون بالتواطو
 او بالاشتراك اللفظي واما ما كان يلزم صديق ما ذكرنا من الشرطية اما اذا كان
 بالتواطو كان النقيض ماهية سوتيه مقوله على ما يحتمل من المعان يكون بعض كل
 واحد من تلك الافراد عين سوتيا رابعا على الماهية النوعية للنقيض والكلام
 في ذلك النقيض والحال في الاول ويلزم السلسل وكما اذا كان قول النقيض على ما يحتمل
 بالاشتراك اللفظي ولان نوع كل نقيض حسد يكون محصرا في شخصه يكون بعض
 بعض ذلك الحسب امر سوتيا رابعا على الماهية النوعية والحال منه كما مر قلم
 السلسل لانه يحار الماني ويقول لم لا يجوز ان لا يكون بعض ذلك النقيض امر
 سوتيا رابعا عليه بل بعض مدانه ولا يبعد ان يكون رابعا عليه فوجه ذلك المنع عينه
 وطهر ان مراده من اراد دليل الشرطية على ذلك الوجه واما ان مراده من الذي ذكره
 لا يحده نفعنا على اما بعد الحاوز عن هذا يقول لا يستلزم ان مثل هذا السلسل مجال

فانه سلسله من جهة المعلول لا من جهة السبب والبرهان ما قام على امتناعه
 اختصاص ذلك الرايد بذلك المعين اما يكون بعد اساز ذلك المعين عن غيره الى اخص
 هذا هو الوجه الثاني من الوجوه لدرجعة لطلان كون المعين امرا متوقفا
 رايدا على الماهية النوعية ويعبر عن ان يقال لو كان المعين امرا متوقفا رايدا على الماهية
 النوعية فاختصاصه بذلك المعين دون غيره لا بد ان يكون لغيره اساز ذلك المعين عن
 سائر الاشخاص لانه لو لم يكن ذلك المعين ممتازا عن غيره لم يكن اختصاص ذلك الرايد اول
 من اختصاصه لغيره وادان كذلك فان اختصاصه دون غيره فوجها لا يخرج وانه
 محال ولو كان اختصاص ذلك المعين بذلك الامر الرايد الموجه لغيره بعد كونه عن
 غيره كان هو متوقفا على بلون غيره وانه محال ولعابيل ان يقول لا ينبغي ان يكون
 بلون ذلك المعين متوقفا عن غيره لم يكن اختصاصه به اول من اختصاصه لغيره ولم لا يجوز ان
 يقال قد حصل لذلك المعين في سائر المتلون مراح خاص ذلك المراح نصفه الصام
 ذلك المعين اليه دون غيره لم يعلم بانه ليس كذلك ^{لخص الشخص الذي له}
 ما اشار له في نوعه ان كان امرا رايدا عليه لا محالة عليه ولست هي تلك الماهية ولا
 لان نوعها في ذلك الشخص الى لغيره هذا هو الوجه الثالث من الوجوه
 الادعية ويعبر عن ان يقال لو كان المعين امرا متوقفا رايدا على ماهية النوعية فمحتاجا
 اليها كان ممثلا لراته وطل مكن عليه فلهذا الشخص عليه فاعلم ان الشخص لو كان امرا
 متوقفا رايدا على ماهية النوعية لكان الشخص الذي له محتاجا اليها كان ممثلا لراته
 وطل ممثلا لراته فلهذا الشخص عليه فاعلم ان الشخص لو كان امرا متوقفا رايدا على
 الماهية النوعية لكان الشخص الذي له لهما اساز لغيره في نوعه عليه والمالي محال
 لان تلك العلة اما ان يكون ماهية تطلق المعين لوعليها الفاعلية او عليها الصورية
 او عليها الفاعلية او عليها الفاعلية وطل واحد من هذين الاصلين محال اما استحالة العلم
 الاول فلان علمه لو كانت هي الماهية لا تخص نوع بل هي الماهية في شخصها ولا تشارك لغيره
 الماهية التي لها ادراك لغيره واما استحالة العلم الثاني فلان العلة الفاعلية للماهية ليس

لها الا اتحاد تلك الماهية واتحادها لها لا يعني ان يكون كاصول هو ذلك المعين بعينه واما
 استحالة العلم الثالث فلان العلة الصورية للماهية متاخر عن وجود فعلها الذي هو
 الماهية والمباخر عن الشيء لا يكون عليه لشخصه واما استحالة العلم الرابع فلان العلة
 العاسية وجودها متاخر عن وجود الماهية فاستحال ان يكون عليه الشخصها واما
 استحالة العلم الخامس فلان العلة الفاعلية لو كانت عليه لشخص الماهية فلا تشارك
 لها لغيره ايضا رايدا على ماهيتها فمحتاجا الى علمه للكونه ممثلا وعليه ان كانت هي الماهية
 لزوم التدور وان كان المعين قابلا لغيره لزم التسلسل في القوابل والبعثات وان كانت
 ماهية تلك القابل كان نوعه قابلا لمحمرا في شخصه ولو كان كذلك لزم مجموع
 امرين احدهما ان يعين الماهية لعلها الفاعلية والثاني ان يكون نوعه قابلا لمحمرا
 في شخصه وهذا المجموع محال لانه لو كانت هذا المجموع لزم اما اجتماع المقصدين
 او رتبة الجسم من احدي لاهية لها وطل واحد منهما محال اما الشرطية فلا تشارك هذا
 المجموع ولا تشارك ان الاجسام لما استمرت في اختصاصه لكان طر واحد منها يعنى سوى رايد
 على ماهية تلك الاجسام اما ان يكون لها ما يقبلها او يكون فان كان له اول لزم كقول
 متخذ في الماهية شخص لا تستيق القوابل وتحتل على بعد ان الشخص مقلد القابل
 ملزم اجتماع المقصدين وان كان الثاني مقابلا لتلك الاجسام اما ان يكون مشتركة في قابل
 واحد او لا يكون فان كان الاول فقد وجدنا قوابل مشتركة في الماهية فلا يكون نوعه
 قابل لمحمرا في شخصه واليه اساز بقوله في الخات عاك الا لرام ونحن نحمل على تصوير
 نوعه قابلا لمحمرا في شخصه فليزم اجتماع المقصدين ايضا وان كانت الثاني كانت قوابل
 افراد الجسم متمازرا بعضها على البعض بالعمل ضرورة ان نوعه طر واحد منها في شخصه حسد
 واذا كان كذلك كانت القوابل للاخر التي يمكن فرضها في الجسم التي طر واحد منها حسد متمازرة
 الفعل ايضا التي للاخر التي يمكن فرضها في الجسم من ههنا وطل ما كان ممثلا لغيره من فرض
 ونوعه محال فليست من نوعه تلك لغيره على الماهية في الجسم الفعل فتلك القوابل المتمازرة
 الفعل حسد عن مهابية ملون الحسمة كانه في طر واحد منها عن الحسمة كانه في الاخر

وسئل عن ذلك تركب الجسم من احصاء لاهية طاهرة واحدة بل سراراً غير متناهية ضرورة
 ان كل واحد من تلك التي هي الاخر ايضا كذلك وهو محال **قالت** لا تبارك لا محذور
 ان يكون القابل والمقبول ماهية كل واحد منها عليه لعين الاخر **اقولت** هذا
 اساده الى منع حصره على لعين القابل فيما ذكره من الاصنام فانه يجوز ان يكون لعين القابل
 تلك الماهية التي لعينها ماهية القابل واسم ما تعرض له لا يطال هذا القسم ولا يؤم
 لروم الدور حسد لان المعلوم في كل واحد منهما العن والعلة ماهية الاخر واداً
 احللت المحققان في الدور غير لازم **قالت** لا ما يقول لو كان كذلك استحالة
 ان يحل في القابل الواحد الاحاط واحد ولما لم يلى ذلك بطل ما علموه **اقولت**
 لو وجد ايراد هذا الجواب ان يقال الدليل على ان التعيين استحالة ان يكون سبب القابل
 هو انه لو كان كذلك معني القابل اما ان يكون لاحد ما ذكره من الامور او الماهية
 المقبول والاول باطل لما مر واما الثاني فانه لو كان كذلك لزم ان يكون ماهية
 كل واحد من القابل والمقبول عليه لعين الاخر ولو كان كذلك لاستحالة ان يحل في
 قابل واحد الاحاط واحد وانه باطل والامام ما تعرض لاسات هذه الملائمة ومن
 السن ان يكون الماهية على لعين القابل لا مدخل له في لزوم هذا الاثر بل الذي له
 مدخل هو الحزب الاخر من المزموم وهو لون ماهية القابل على لعين المقبول لا حسد
 يلزم من تحقق ماهية القابل ذلك التعيين الواحد الذي هو معلوماً وذلك التعيين الواحد
 استحالة ان يكون الا لعين واحد وذلك القابل لا يحل فيه الا معروض ذلك التعيين وكذا
 الخاتم في سائر الموايل فليكن حسد استحالة ان يحل في كل قابل الاحاط واحد ولا
 يلزم من ذلك ان يكون نفس القابل معللاً بماهية المقبول بعينه لورث ذلك الدليل
 اعني الدليل الذي ذكره لسان اشباع ان يكون لعين الماهية للعلة القابلة وذكر
 هذا القابل فان لم يكن ذلك والاول ان يقال في سائر اشباع هذا القسم اعني ان يكون
 ماهية المقبول على نفس القابل ان لا يكون كذلك فان ماهية كل من القابل والمقبول
 عليه لعين الاخر ولو كان كذلك لزم ان يحصر نوع ماهية المقبول في شخص واحد

لان ماهية المقبول اذا كانت على لعين القابل يلزم من تحققها لعين القابل ومن نفس القابل
 تحقق ماهية القابل لا مشاع لعين القابل بدون وجود القابل ومن تحقق ماهية القابل لعين
 الماهية تنجح فلما تحققت ماهية المقبول تحقق لعينها فليكون لعين الماهية معللة بها
 وذلك لوجب ان يكون نوعاً محصراً في شخصه في شخص واحد ولا يسلية لعين الماهية
 الى ليس نوعاً محصراً في شخص ولعقل ان يمنع على لعين الماهية النوعية مما ذكره من
 من الاصنام ولم لا يجوز ان يكون على المراج الذي حصل لما عرض له ذلك التعيين في مبدأ
 التكون لما استعداد سبع ذلك المراج سلماً احصراً لكن لم لا يجوز ان يكون علة الفاعل
 قوله لان الفاعل ليس له الا ان يوجد ممنوع بل ان يوجد ولعين بالوجه ولا يؤم
 دفع هذا بان يقال ان الفاعل سائر فليكون سببه اليه لئلا يستبعد في شخص اخر فلا يلزم ان
 يكون على نفس ذلك لا ما منع ذلك فليكون ان يكون له سببه في ذلك الشخص دون سائر
 فلذلك يسمى شخصيته سلماً ليس لم لا يجوز ان يكون علة الصورة قوله لان الصورة مثله
 مناه عن المحل الذي هو الماهية فلا يكون عليه لشيء فيها فلما لا سلم بل محل الصورة
 المادة وهي ساحر عنها وما قرع عنها لا يفتي ان لا يكون عليه لشيء للماهية لئلا يفتي
 ان تلك النعسات لو كانت اموراً سببه الماهية التي انصبت هذه النعسات

انها ان كانت موجودة فان الشخص الواحد موجود من لا موجود واحد الى لفرع
 هذا هو الوجه الرابع من الوجوه المدروسة ويعبر به ان يقال لو كانت نعسات الاشخاص
 التي لا يحصر نوع ماهياتها في شخص واحد اموراً سببه راسد على تلك الماهية
 فلكل الماهية تلك النعسات هذه النعسات الهاجتي حصلت هذه الاشخاص اما ان يكون
 موجوداً او لم يكن وكل واحد منها محال اما الشرطية فتسند مداتها واما استحالة
 القسم الاول فليكنها لو كانت موجودة لان الشخص الواحد موجود من احدها الماهية
 الموجودة والامر الشخص الموجود في الكلام معنى كل واحد من الموجودين في الكلام في لغتهم
 هذا الشخص يلزم ان يكون كل شيء من الاشياء اشباعاً عن ماهية ومن النعسات سلماً كلك
 لان الشيء الواحد ليس الا موجوداً واحداً قوله وسعد سلمة فلا بد انضام الواحد

دشتر

لان الكره لا يقرر الامع الواحد اساره الى الحجاب عن منع مقدر وهو ان يقال لا يستل
استعماله هذا الاسم فان الاسم مركب من موهوبات غير متماهي لا ان حلتى عينه
يلون استبعاد غير متماهي ولا يسل ان ذلك محال واحاط به وقال اللازم الذي سلم لانه
اما ان يكون محالاً او لم يكن واما ما كان احتمال برب كل شيء من موهوبات غير متماهي اما
اذا كان محالاً وظاهر واما اذا لم يكن محالاً فله حسنة لا يلزم ان يكون كل شيء من موهوبات
عن نفسه من موهوبات غير متماهي لان الكره سوا ذات متماهي او غير متماهي لا يقرر
الامع وجود الحاضر الذي ليس له حرز ولا علم به ضرورة لا يملك المكان واما استعمال القسم
الماي فلان تلك الماهية التي انصبت اليها هذه النعيات السوية لو لم يكن موهوباً
كانت معدومة لا مساع حلوقها على العدم والوجود والعدم معا ولو كانت معدومة لم
انضم الى الامور الموهوبات الى الامور الموهوبات وحلوله فيه وذلك محال لان ذلك قائم محله ولا يقرر
من الموهوبات قائم بالمعدوم ولما لم يكن يقول لا يسل ان القسم الاول محال قوله لو كان كذلك
لم ان يكون الشخص الواحد موهوبين فلما لا يسل بل يلزم ان يكون الشخص الواحد حاصلاً
من موهوبات اصلها الماهية الموهوبة والاخر الشخص الموهوب ولم فلم يان ذلك محال بل هو
اول المسئلة التي فيها النزاع قوله بليان الحلام في عين كل واحد من دسل الموهوبات
الحلام في عين هذا الشخص فليز برب كل شيء من موهوبات غير متماهي فلما لا يسل
وابا يلزم ان لو كان الماهية الموهوبة لعين غير هذا المعنى فكذلك المعنى عين راي
عليه وذلك واحد منها ممنوع فان الماهية الموهوبة معنيتها هذا المعنى وليس بعد
المعنى عين راي عليه وكل واحد منهما ممنوع فان الماهية الموهوبة معنيتها هذا المعنى
وليس لهذا المعنى عين راي عليه واذا كان كذلك لزم ما ذكرتموه لم فلم يان ليس كذلك
لا يقرر من برهان سلنا استعمال هذا القسم وللزم لم يان القسم الثاني محال قوله لو كان
كذلك لزم انضمام الموهوبات الى المعدوم وحلوله فيه فلما لا يسل بل يلزم انضمام الموهوبات
الى الماهية من جنسها ما هي معدومة وحلوله فيها ولم فلم يان ذلك محال
عليه ابا وان ساعدنا على ذلك لاسل ان ذلك قائم محله بل ذلك محال محله الى محله نوع

احتياج واذا كان كذلك فلا يسل ان الموهوبات لا تحتاج الى المعدوم نوع احتياج فان العلة
الموهوبات لكل موهوبات موهوبات اعادها انا على عدم المانع فلو ان ذلك العلول الموهوبات
فحتاجنا الى ذلك الامر المعدوم نوع احتياج بالضرورة في علة الشخصيات
اعمالاً انه قد يكون معلول الماهية وحسب يكون نوعها في شخص الى لغة
علة شخص الشخص ان ذات من الماهية ان نوعها محض في شخصها وان لم يكن علة
الماهية ذات علة الماهية الماهية بالعوام من لانه احتمال ان يكون امراً مباحاً لكل
نسبه الماهية الى ذلك الشخص ليس به الى اخره ولا امر طامه لان الحال سائر امر المحل
وعلة الشخص احتمال ان يكون ماض عن الشخص بل يجب ان يكون محلاً لذلك الشخص وهو كذا
الموهوبات لحوار من خصوصية من استعداد وغيره ثم ان تلك الامور الموهوبة لشخص الشخصية
اما اضافات محضه فقط من غير ان يكون هناك معنى في الذات وذلك مثل شخص الفربط
والاعراض فان شخصها يكون مستحق حصولها في موهوبات محالها واما ان لا يكون اضافات
محضه بل يكون احوال رايه على الاضافات وذلك مثل شخص غير السليط والمحص
لغة فان فانه يلزم من اربعة اربع الشخص لوجوب عدم العلول عند عدم العلة وعلم
من ذلك ان كل موهوبات لعين الشخص ولا يلزم من اربعة اربع الشخص لا يكون من حمله
معلومات الشخص بل يكون من الامور التي تقوم بالشخص في ان يقرر الكل
بالكل لا يسمي الشخصية الى اخره بعد الجلي بالكل لا يسمي الشخصية
اي لا يسل ان يكون الحاصل منها شخصاً معيناً ما لعمامة موهوبات من صفه على الترتيب
والدليل عليه هو اننا اذا قلت لوند انه انسان ففقه مثله على ما دللنا من التفسير
واذا قلت انه الانسان الورع العالم ففقه ايضا مثله على ما دللنا من التفسير واذا قلت
انه ان فلان محله في يوم لدا في موضع كذا ففقه مثله ايضا لانه لا يمنع في العقل محله
الموجود على الترتيب واذا كان كذلك لم يكن بقيد الحلي مستلزماً للشخصه ولما لم
ان يقول الامر الذي انضم الى الماهية حتى بعينها اما ان يكون له ماهية او لا يكون الى لغة
يعبر ان هذا السؤال ان يقال لو كان انضمام الحلي الى الحلي غير

للخصية لوجوب الحصول السخص اصلاً والنال باطل فالمقدم مسله اما الشرطية فلا امر
 الذي القم الى الماهية حتى لعنت اما ان يكون له ماهية اولاً يكون وانما ان استحال حصول
 الشخص اما اذا كان له ماهية كانت تلك الماهية من جنس هي عليه وبعد الحل بالحلي
 لا لوجوب الحل الشخص لا ما يحل على هذا السعدر واذا كان كذلك فوجب ان لا يفسد تلك
 الماهية بسبب الفهم هذا المظم اليه واذا لم يفسد تلك الماهية لا يحصل الشخص واما
 اذا لم يكن له ماهية استحال الفهم الى الماهية لا ما لا ماهية له اسمع اني لم اعرج
 واذا استحال الفهم استحال حصول الشخص لا سماع حصول الشخص بدون الفهم الشخص
 الى الماهية ومنه نظر اما اولاً فلان معنى قولهم ان بقدر الحل بالحلي لا يفسد الشخص
 هو ان الحل بالحلي في الذم لا يفسد سلاً اذا القم اليه في الذم حل لغز الورد
 والعالم فان كاحل منها في الذم لا يمنع الحيل على شرش واما الماهية التي هي طية
 طبعته موجودة في الخارج اذا القم اليها ما هي طبعته في الخارج صارت حرة
 بالضرورة لا الهام مع هذه الصفة منع الحيل على شرش واما ما سافلا ما ادعنا ان
 الفهم الحل الى الحل لا يحصل منه الحري البتة حتى يرد علينا ما ذكرتموه بل فلنا ان
 الفهم الحل الى الحل لا يستلزم الشخص واذ كان دعوانا لذلك فان حصول الشخص
 في بعض صور الفهم الحل الى الحل لا يتل في قولنا **قال** ولكن ان كانت
 في الغز **اقول** لوجه ايراد هذا الكلام على ما قاله لن يقال لم فليمان الامر
 الذي القم الى الماهية حتى لعنت ان كان له ماهية لا يحصل الحري قوله لا ما استحال
 بعد ان الفهم الحل الى الحل لا يوجب الشخص فلنا نعم ولكن لما اذا يلزم ان لا يحصل
 الحري في شيء من صور الفهم الحل الى الحل فان الفهم الذي حل واحد من الطرفين
 يعقبي ضرورة الاخر حراً يعقبي ان يكون كاحل حراً وهما كذلك فان حل واحد
 من الماهيتين اعني الشخص والشخص ان كانت كلته للز حل واحد منهما يعقبي ضرورة
 حرة واذا كان كذلك يحصل الحري عند الفهم بالضرورة لم فليمان انه ليس كذلك
 بدله من دليل **قال** وللأسيل ان يعود ويقول الحري التي جعلها معلولة لادها

الضاطية الى اخره لوجه ايراد هذا السؤال ان يقال الامر الذي القم الى الماهية
 حتى لعنت ان كان له ماهية كانت تلك الماهية طية ضرورة ان يفسر مفهومه في العقل
 لا يمنع من الحيل على شرش واذا كان كذلك فعند الفهم احدها الى الاخر فاما ان يعقبي احدهما او
 حل واحد منهما حرة الاخرى فظاهر لان الفهم الحل الى الحل لا يوجب الشخص وان اصبحت
 احدهما لوط واحد منهما حرة الاخرى حصلت طيات بلانية على السعدر الاول واربعه
 على السعدر الثاني لان الحري الضاطية ضرورة ان يفسر بصور مفهومها لا يمنع من الحيل على
 هذه الحري وغيرها وهي صادقة على تلك الحريات فان صدقها عليها بالتواطوا واذا كان
 لذلك لا يحصل الشخص ايضا لان الفهم الحل الى الحل ولو كان الفها لا يوجب الشخص وطية
 ان حصول الشخص محال على حل واحد من السعدرين **ودفع بعضهم الى ان**
 حرة حل حري مخالفة للماهية حرة الحري ليرد من هذا الاشكال
 هذا اسارة الى منع يرد على ما ذكره السائل ناساً مع مستند وهو ان يقال لم فليمان عند
 الانقسام لو اصبحت احدي الماهيتين الطين اوط واحد منهما حرة الاخرى يلزم ان
 لا يحصل الشخص قوله لانه حسد حصل طيات بلانية او اربعة لان الحري انفسا
 عليه والفهم الحل الى الحل ولو كان الفها لا يوجب الشخص فلنا لا نسلم ان الحري
 حرة واما يلزم ذلك ان لو كان صدقها على ما جعلها بالتواطوا وهو مجموع بل عندنا
 حرة حل حري مخالفة للماهية حرة الحري ليرد واذا كان كذلك كان كاحل
 بعد انقسام هذه الامور بعضها الى البعض كانه الفهم الحل الى الحري او الحري وذلك ما
 يوجب الحري وطعا قوله وان كان ايضا اشكال اخر كحل ان يكون مراده هو ان يقول كحال
 لا محلو اما ان يعقبي حل واحد من الماهيتين الطين عند الانقسام حرة الاخرى او لا يعقبي
 من بينهما حرة الاخرى والعسم الاول محال لان الامضائين لو كانا معاً يلزم ان يكون حل واحد منهما
 في زمان واحد حرة وهما معاواة محال وان كان احداً الامضائين سافعا على الاخر فاما
 اليه ادعاءها سابق يعقبي حرة الاخرى المعصية لحرية الاولى فليمان ان يكون طية السابق
 اقتضاؤها معصية لحرية نفسها وانه محال ايضا ولما بطل هذا العلم تعقبي القسم الثاني

اجرا
 حراً

ولم يثبت ان لا يحصل المحقق من العلم بها ماد كثرناه وورد المحقق من العلم بها او يقول
ان كان قول الحجة على ما يجنبها بالمواطوات احسنه احاصله عليه وسوخر الامثال
كان نوع الحجة احاصله محضاً في ذلك المحقق وكل محقق انما يحصل من العلم ام لا
ما فيه طبعه منسجم مستقل العلم الى ذلك الامر بما ان يسلسل او يمتد الى ما يكون
المستقيم ثانياً والاول محال واللازم اسماء المحقق على امور غير مناهية مستعصية العلم
ولم يثبت ان لا يحصل المحقق البتة لما ذكر في احراز الماهية ان كانت
موجودة بالفعل كانت موجودة في حدودها الى لغة احراز الماهية انما ان
يكون موجوده بالفعل في الماهية او غير موجوده بالفعل بها بل لا يحصل الا بالعرض فان كانت
موجودة بها بالفعل فلا بد وان لو وجد في حدود تلك الماهية وذلك لا بد منه الى
هي احراز المعاني والاعضاء الى هي احراز من الانسان فان الامر موجوده بالفعل في
المعاني والاعضاء موجودة بالفعل في بدن الانسان فاذا اردنا ان يعرف المحقق البدن
لمد ان يقول انه الجسم الذي حصل من اجتماع الراس مع اليد والرجل وغير ذلك وانما ان
لم يكن موجوده بالفعل بل انما توجد بالعرض في مثل الامر المقدارية التي يعرف في الجسم
فانه لا بد ان توجد في تعريفها الجسم المختصه هي فيه ان يقال هذا الجسم المعروف بالجسم
المعروض هو صفة اولية او تصفه الى غير ذلك او يقال هذه الاحراز المعروضه هي التي
عنها هذا الجسم ان كانت جميع الاحراز والى تركبها ومن عرفها ذلك الجسم ان كانت
لغير احراز فقط وكما ذكره المعروضه في القامه فانها غير موجودة فيها بالفعل بل
انما يحصل بالعرض مع غيرها لا يمكن الا بالقامه ان يقال انما كان راوية لصغير المعانيه
في التفرقة من الوجود والوحدة مد نظر
انما عاربان عن معبر واحد الى لغة اعلم ان بعض الناس زعم ان المفهوم
الوجود عن المفهوم من الوحدة ونسب هذا العلم ان كل موجود هو في حقيقة طفقوا
ان تلك الحقبة هي وجود وهي ايضا ضرورة واحتمال على ذلك بان يكون المفهوم من الوحدة
لو كان متغيراً للمفهوم من الوجود لما عرفت الوحدة للامتناع ان يكون الشيء الواحد بعينه

عقل

ذلك

واحد والآخر متماثلان لا بد ان يكونا من جنس واحد وتعمم على الوحدة سواء كانا واحداً
ولكنه باطل الى لغة اعلم انما علم على انما علم هذا النظر وقال لو كان
المفهوم من الوحدة عن المفهوم من الوجود كان كل ما عرفت له الوجود عرض له الوحدة بالضرورة
والثاني باطل لان الكثرة من حيث انه ليس بعرض له الوجود ولا عرض له الوحدة فاما عدم مشكك
فكل منكم ان الوحدة عرفت لتلك الكثرة لا انها بعرض لها عرفت لتلك الكثرة
لما فرغ من ذلك انما علم على انما علم هذا النظر شرع في حل ما متلوا به وبوجه
ان يقال لا يسلم ان المفهوم من الوحدة لو كان مقام المفهوم من الوجود لما عرفت الوحدة لتلك
قوله لا يسلم ان يكون الشيء بعينه واحداً والآخر متماثلان لا يستلزم لرفع ذلك وانما يلزم ان لو
كانت الوحدة عارضة لما عرفت له الكثرة وليس كذلك بل الوحدة عارضة لتلك الكثرة ليسها والامر
عارضة للجسم او لشيء اخر مثال ذلك عرض الوحدة للعشرة فانها ليست عارضة لما عرفت لها
العشرة بل لتسعة العشرة العارضة للجسم او لغة قال في الفرق بينها وبين المحقق
الى لغة اعلم انما علم على ان المحقق معار للوحدة ان المفهوم من احرازها كان
عن المفهوم من الاخر لانه لو كان كذلك لكان الباقي باطل اما الشرطية فطافرة
ولما استحال ان يكون الجسم المستطوع وهو الذي لم يوجد منه شيء من الاشياء الثلاثة
المتكونة اعني العقل والقطع والحد لا في العلم بل في واحد بالعلم ثم لا بد ان يكون
احد رالت وحدته وما رالت هوية ولا لكان المعرف اعداداً الجسم بالعلم وهو باطل
بالضرورة ومنه بطريقنا لا يسلم بقا الحقبة عند التعريف فان السوء لو حصل رالت
تلك الحقبة التي كانت من جنس هي والعلم به ضروري لعدم ما يقال الجسم بعد السوء في حقيقة
لكن بينهما فرق ولعلنا ان يقول المتكثرة اذا اعيد فاما ان سعي عند
الاحاد ما منك المعنيان او لا تفيد الى لغة اعلم على ان الوحدة عن الحقبة
الى هي السمع والسمع انما لو كانا معاً من كان نقاط واحد منهما عند زوال الاخرى
والثاني محال اما الشرطية وطاهره ولما استحالة الثاني فانه لا يشك ان كل متلوه هو
تقريب او دونهما وطلوعه من تلك الاحراز وحدة وهفته فاذا عرفت ان المتكثرة

هو ذو جرمين احد فلاسفة انه رآه الواحدان اللذان هما اصلتا للجرمين وحصلت الحاصل
لغير الاتحاد ووجه واحد وحسبنا اما ان سقى كل واحد من ذلك الجوهرين اللذين هما الجرمين
اولا نفسيا والاول محال لانها لو نفسا كان اليها اسرارها ولو كان اليها اسرارها كانا واحدا
لا واحد وهو حلق لا منقطع على تقدير زوال الوجه لحدود الجرمين وتصلها للمحد منها
ولما بطل هذا القسم بعين القسم الثاني وهو ان لا نفسا واما لم نفسا لم يكن اليها اسرارها واما
لم يكن اليها اسرارها واما لم يكن اليها اسرارها لم يكن هناك هو تبيان فاذن ذلك المشار اليه وهو
اعني عن المنطق الذي هو ذو جرمين ما نرى بل حدثت في الباطن وطهر اذن اسمها له بقا الجوهر مع
زوال الوجه ووجه نظري لا مانع صدق الشرطية فانه لا يلزم من بقاءها حواجزها بل واحد
مهما عند زوال الاخرى كما ان يكونا متغايرين مع انه منع نقاشي منها عند زوال الاخرى
للوهرين متلازمين او منع نقاشي احدهما عند زوال الاخرى من غير علة لحدودها
من احدهما كاشف دون الاخر
في ان الوجه عنة عن التعريف بدعوى
الرهان عليه
وهو له اهم في اول هذا الكتاب على ان الوجه عنة عن التعريف
ومع ذلك يجب ان يعلم ان اللمة المهر عند احوال والوجه عند العقل ان احوال يدرك اللمة
اولا ثم يلمس العقل منها امرا واحدا والعقل يدرك اعم الامور وهو الواحد ثم يأخذ بعد
ذلك في التفصيل واما ان كذلك فان يحملنا اللمة قبل جعلها اياها والعقل والعقل
الوجه قبل جعلنا اياها فاذا اردنا تعريف الوجه عند احوال عرفناها باللمة وقلنا
الواحد هو الذي لا ينقسم من جهة ما قبل كنهه انه واحد واما اردنا تعريف اللمة عند
العقل عرفنا الوجه وقلنا اللمة هي المحمودة من الوحدات وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور
في ان الوجه امر راد وانها من الامور الشبوتية الى الابد
لما ان واحدا فظاهر فوجدته لما لم يكونا امرا سويا او امرا عدما والى حال
معتبر الاول واما قلنا انها ليست امرا عدما لانها لو كانت امرا عدما لم يكن عيانا عن عدم
اي شيء من الالزام من وجود اي شيء فان رفع الواحدية كان حلا في امر وان كان حال بل يكون
عاره عن شطب اللمة فالله ان كان عدمية كمال الواحدية عدما لعدم وعدم عدم سويا

فالواحدة صفة سوية وقد مر من أمثالها الست كذلك وان كانت الكثرة وجودية هي عبارة
 عن تجميع الوحدات وتجميع الوحدات امور عدمية فالكثرة التي هي وجودية بلون عبارة عن مجموع
 امور عدمية فالامر الوجودي امور عدمية وهو محال لانه يلزم انما يقوم الامر الوجودي
 بامور عدمية ضرورة لعدم الكثرة بالوحدات فثبت ان الواحدية صفة سوية ولما ان
 ليست نفس الواحد ولا داخله فيه فلان اذا قلنا مثلاً للامان انه واحد فاما ان يكون لونه
 واحداً هو نفس لونه اسماً او داخلياً فيه او خارجاً عنه والامان الاول ان ناطقاً بعين الوجه
 الى سائرهما ان الوجود ليس نفس للماهية ولا داخلها والذي يربطها هو ان الواحدية لو
 كانت نفس السواد او امر داخلياً فيه كان كل ما يعاين الواحد يعاين السواد وكل ما يعاين
 السواد يعاين الواحد وليس كذلك فان الواحد يعاين الكثرة والسواد لا يعاين الكثرة والظاهر
 يعاين السواد ولا يعاين الواحد فثبت ان الواحدية صفة سوية خارجة عن الماهية الى غير
 لها الوجه وما ذكرناه على تلك الوجودية حال يرد عليها انما هي مع شيء اخر يرد انما
 هناك وهو ان الوحدة الاول من الوجه هو المراد من لسان ان الوجود ليس نفس للماهية ولا داخل
 فيها انما يدل على ان الوحدة ليست نفس للماهية ولا داخلها ولذا الوجود بالنسبة الى الماهية
 الى علمنا ان يعقلها حتى يقول انما يعقل تلك الماهية وبشكل انها موجودة او واحدة في الخارج
 والسلوك فيه معار لما ليس مسلوفاً فيه لا بالنسبة الى جميع الماهيات وانما قلنا بلون النسبة الى جميع
 الماهيات ان لو علمنا يعقل كل ماهية وهو ممنوع واحداً ان لا يلزم منه كون الوجود
 والوجه راسخ على كل واحد من الماهيات الملتزمة بل تعينها فقط وهي الى يعقلها
 ولما ان يقول الوحدات مشتركة في كونها وحدة الى الغرض لو كانت الوحدة صفة
 تنبوية راسخة على ما مر منه وهي بقوله على ما عرفت من الوحدات بالتواطؤ لتلك الوحدات
 مشتركة في كونها واحدة وبما نرى في خصوصية كل واحدة منها الى هي هويتها المعينة
 كل واحد منها راسخة على ما هيها النوعية التي هي الوحدة فليزمن ان يكون للوحدة وحدة لغرض
 والاطلاق في الوحدة الماشية بالاطلاق في الاول ويلزم منه السلسل وان كان محال احاطة
 الامام وقال وحدة ما دلتهم هو ان كل وحدة من تلك الوحدات ليست شيئاً بل كل واحد

فليس يلزم لو كان لجزء واحد من الوحدان شخص فله وحدة وملك الوحدة لها ايضا
 شخص ولذا الشخص ايضا وحدة وهذا كذا في غير الهاء فليكن السائل في الشخصيات والوحدان
 وانه محال فلا لا يسلم وانما يلزم ذلك ان يكون الشخص الوحدة امر سويتا راداعا فلها وهو ممنوع فان
 عسر الشخص الشخص ليس امر سويتا راداعا على الماينة لم يلزم به ليس لذلك الى ما ذكرنا من
 السؤال والحوادث اسار بقوله وكما ثبت الشخص فلا يلزم السائل وفيه نظر لما منع ان يكون
 الوحدة على ما منعها من الوحدان بالسواط ولم لا يجوز ان يكون لا يشترط ان لا يملك
 الوحدة ليست جوهرا وحيث ان يكون ساقه لوصف العوض في مفهوم لونها وحدة الى غير
 لونها الوحدة جوهرا لا يمنع حصوله في العوض لان الجوهر استحالة ان يوجد
 في العوض واللازم باطل لانها حاصلة في العوض لان وحدة الجوهر متساوية لوصف العوض
 في مفهوم لونها وحدة لان اطلاق الوحدان على ما منعها من الوحدان التواطؤ والاسلم
 هذا الدليل في ما لو ما ثبت لغيرها لا يمنع ان يكون لونها وحدة في العوض في الجوهر
 فان العوض موجود في الجوهر جوهرا فلما كان كذلك وحده كحكم يكون الوحدة جوهرا
 وهو المطلوب في رد على انفا السائل المع المذكور ايضا في اسام الواحد الالفه
 الواحد اما ان يكون مقولا على الركن بالعدد واما ان يكون كذلك فان كان
 مقولا على الركن المسمى كانت لونه واحدا معان كونه لونه لاسماع ان يكون الشيء الواحد
 من كونه الواحد واحد ولما كان كذلك في كونه ملكه كونه اما ان يكون مقوما لملك
 الكون او لا يكون مقوما لهما فان لم يكن مقوما لهما فاما ان يكون من عوارضها او لا يكون كذلك
 فان لم يكن من عوارضها فهو محال طال العوض عند النزن كال الملك عند المنة اي نسبة
 العوض الى النزن لنسبة الملك الى المنة فان كونه للاتحاد في كون كل واحد منهما مذكورا
 وهي غير عارضة للستين المذكورين اللتين حكما عليها بالاتحاد بل للعوض والملك وان
 كانت تلك الحجة من العوارض قال هو على لونه اوجه والاول ان يكون الشيء الواحد موصوفا
 المحول واحد عرضي فانه قد عرض لجزء واحد منها فافرض وان كان لاصدها الموضوعية لذلك
 المحول والاخر المحولي على ذلك الموضوع لهما اشترط في نفس العارض من حيث هو عارض

ولذلك قلنا حكما عليها لذلك الاتحاد ولذلك فالاشنان والحادات مائة عرض للاشنان ان صار
 موصوفا للحادات وللحادات ان صار محولا عليها فاشترط في العارض من حيث هو عارض ولذلك
 الاشنان هو الحاد وفيه نظر والماني ان يكون هناك محولات عارضة لموضوع واحد فانها اشترط
 في ان كل واحد منها محولا على ذلك الموضوع وهذا الاعتبار عرض لما خارج عن حصرها فذلك
 محتمل على احد تلك الموضوعات مائة هو الاخر وذلك باليد والعطر فانه عرض لكل منهما انه
 الموضوع للاشنان فذلك يقال المثل هو القطر واما ان كانت جهة لكون الكسرة واحدا مقولا
 لملك الكسرة اي واما ان كانت ملك الكسرة المنة اشترط في مفهوم اوجب ذلك المقوم
 الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشترط في ذلك المقوم مقول ذلك المقوم اما ان يكون
 مقولا في حواتها هو او لا يكون فان كان مقولا فاما ان يكون مقولا في حواتها هو حسب
 الشرط المحض او ليس مقولا في حواتها هو بحسب الشرط المحض فان كان مقولا في حواتها
 ما هو بحسب الشرط المحض فملك الامور واحد بالحسب وذلك بالاشنان والعرض فانها
 اشترط في امر مقوم لهما وهو الحيوان وهو مقول في حواتها اذا استعمل فيها فكل
 الاشنان هو العرض اي محذوران في الحسب والمختص مرات كما قد علم في المنطق وادان
 لذلك وقد يكون الاتحاد في الحسب العرشي وقد يكون في الحسب البعدي وقد يكون في
 الحسب المتوسط وقد يكون في الحسب المفرد فاقول العشر فانها واحدة بالحسب المفرد
 لان حيتها الجوهر وهو حشر مفرد بالعارض الى العنصر ادل من قوة حشر ولا تحت
 حشر هذا الاعتبار والواحد بالحسب يكون لا محالة لشيء بالنوع وان لم يكن مقولا
 في حواتها هو بحسب الشرط المحض فان كان مقولا في حواتها هو بحسب الشرط المحض
 معا فملك الامور واحد النوع وذلك كما مر في الاشنان فانها اشترط في الاسانيد
 وهي مقولة في حواتها اذا استعمل عنها فمال هذا الفرد من الاشنان هو الفرد الاخر منه
 اي محذوران في النوع والنوع ايضا مرات كما قد علم واذا كان كذلك فقد يكون الاتحاد
 في النوع الاخر وقد يكون في النوع العالي وقد يكون في النوع المتوسط وقد يكون في
 النوع المفرد مثلا ان يكون هناك حشر لا حشر فوجه وليس بحسب النوع واحد في ذلك

قد

بالقول

المنة فان ذلك النوع يكون موزعا اذ ليس موقفة نوع ولا جهة نوع واسماصة يكون واحد
 النوع المفرد وليس محققا لادراكه في الحال والواحد النوع يكون لا محالة لشيء بالعدد
 فقط ان كان النوع هو الآخر واما ان لم يكن ذلك المقوم بقوله في حوار ما هو فذلك الامور
 واحدة بالفصل وذلك ايضا افراد الانسان فانها اشركت في الناطقة وهي غير معومة
 لها غير مقولة في حوار ما هو بل جوابا يما هو فقال عند ذلك هذا الفرد من الانساق
 هو الفرد الاخر منه اي بعد ان في الفصل والفصل ايضا مرات واذا كان كذلك
 فقد يكون الاتحاد في الفصل العرت وقد يكون في الفصل البعد هذا طه اذ ان
 الواحد مقولا على كثير من العدد واما اذا لم يكن مقولا على كثير من العدد فذلك
 الشيء الذي يقال عليه الواحد اما ان يقع عليه الانقسام او لا يقع عليه ذلك فان لم يقع عليه
 الانقسام فاما ان يكون مفهومه محدد شي غير مسمى وليس له مفهوم غير ذلك واما
 ان يكون له مفهوم ورا ذلك فاما ان يكون له وضع او لا يكون فان كان له وضع فهو القطر
 وان لم يكن له وضع فهو المفارقات كالقول واليقين واما ان يقع عليه الانقسام
 فانقسامه اما ان يكون الى اجزاء مساوية للكل في القسم واخذ واما الى اجزاء ليست
 كذلك فان كان الى اجزاء مساوية للكل في القسم واخذ فاما ان يكون موزعا لذلك لانقسام
 لذاته او لغيره فان كان لذاته فهو المقدر وان كان لغيره فهو القسم البسيط فان موزعه
 الانقسام ليس له جسم بل له دو مقدار اما قوله اما المقدر فكتابه في امانه نظير
 وسعدت سوية فكل مستعمل انه وان كان سببا لضرورة الماء مستعد لقتول القشة
 الا انه منع عرق من القشة له فهو واحد بالاتصال فهو ذلكم ذكره في منطق هذه القشة
 وليس له يعلو شي من هذه الامور في الحصة الا ان يقال ان ذكره في مسائل ما يكون قوله
 الانقسام لذاته المقدر ليس صحيحا لان ذلك لا يصح ان يكون مفهوم المقدر رايد من
 القسم وهو ممنوع عندنا وسعدت كونه امر سوتيا رايد عليها انقسام عرق من القسم
 له فضلا عن ان يكون ذلك له لذاته فاما سبب فيما بعد انه وان كان سببا للقول فله مستعد
 لقتول الانقسام لئلا يمنع ان يعرف الانقسام لان القابل للشيء معي مع القبول في المقدر

المقتر

المقتر لا سفي مع الاتصال واذا كان كذلك فان المقتر على تقدير كونه سوتيا رايد على مفهوم
 القسمية واحدا بالاتصال واما قوله واما انقسام المشاهدة الاخر فان اعتبرها قبل
 حصول الانقسام كانت واحدة بالاتصال وهو اشار الى ان انقسام المشاهدة لا يحصل
 اعتبارها من وجهين احدهما قبل عرق من الانقسام لها والثاني بعده فان اعتبرها احدا قبل حصول
 الانقسام كانت واحدة بالاتصال لان صورة كل واحد منها وهو اذ واحد فكل ان لم يكن في
 كل واحد منها اجزا ملحقا على حد مشترك ولن اعتبرها بعد حصول الانقسام اي ان اعتبر
 حال الانقسام الحاصلة بعد الانقسام فكل واحد من شأنها ان يعد موضوعا لها بالفعل
 اي بلل الامور الى عرمت ثل واحد منها اخر من شأنها ان يعد بالفعل بعد انقسام
 بعضها الى بعض والمراد بالموضوعات الامور التي عرمت لها المنة فاذا كان كذلك
 كانت هذه الامور مع انها واحدة بالنوع هي ايضا واحدة بالموضوع ضرورة ان موضوع
 كل واحد منها محالة بتعدد مع موضوع لا فرق فقال لها ايضا واحدة بالموضوع اي الامور الحاصل
 بعد انقسام موضوع كل واحد منها الى موضوع الاخر واحد بهذا الاعتبار لانه
 تعال لها ايضا واحدة بالموضوع وقوله لا تمايز الناس فاتها فانه ليس من شأنها
 الانقسام اشار الى دفع وهم تعز من ههنا وهو ان يقال فعل ما ذكرتم وجب لن
 يكون كل ما هو واحد بالنوع واحدا بالهصال وافراد الناس واحدة بالنوع فوجب
 ان يكون واحدة بالاتصال مدع ذلك وقال اما حكمنا بان الواحد النوع واحد
 بالاتصال اذ ان من شأن موضوعات تلك الامور ان يعد بالفعل وهذا المعنى محذور
 في افراد الانسان فلا يلزم ان يقال لها ايضا واحدة بالاتصال واعلم انه يقال واحد بالاتصال
 على معان لغير احدها ان كل مقدار من المعان عند مسترل الحظن المحظن الراوية
 يقال لها واحد بالاتصال وبانها ان كل مقدار من سلازم طرفها بالازم لوجب حركه
 احدها حركه الاخر يقال لها ايضا واحد بالاتصال وذلك لانها ام اي الامور على الوجه المذكور
 قد يكون طسعا ليعص الانقسام بالسبب الى بعض اخر وقد يكون صنعا فاما هذا
 القسم اي الذي يكون له الانقسام فله طسعا صنعا سببا لوجه واحد لهما علة لهما اورداه

ههنا لا يستطع الكلام في الوحدة والاتصالية وهو ظاهر من حال ولعلنا في موضعنا
الذي بارقناه فنقول كل واحد من العنصرين أي لبراحتهم المتشابهة لهما وللإجماع
المحتمل لهما أما أن يكونا حاصلا في جميع ما بينهما أو أن يكونا حاصلا في جميع ما بينهما
والأول مسمى واحدا بالتمام والمآل يكون كسرا معادلا للواحد بهذا المعنى والواحد
بالتمام إما أن يكون وحدة التمامية وضعفه وأما أن يكون صناعية وأما أن يكون طبيعية
مسأل الوضعية المراد بالواحد ومسال الصناعية الست الواحد ومسال الطبيعية الثلاث
الواحد فمفهومه اسم الواحد على الوحدة الذي ذكره التمام مع غايه الموضوع قال
في أن الواحد مقول على ما يحسنه بالسجل إلى لغة أقول قد من فمائل أن
قول الواحد على ما يحسنه قول العوارض على المعروضات أراد أن سن لآن أن قوله
علما ليس بالمواطوب بل بالسجل لأن قول العوارض على المعروضات قد يكون
بالمواطوب وقد يكون بالسجل وأصح علمه بأن التمام الواحد أولى بالواحد من
الواحد ما يحسنه لأنه كلما كان عدد الأجزاء الذي يقال له أنه واحد أقل فهو الواحد
أولى ولا شك أن أفراد النوع أول من أفراد الجنس لأن أفراد الجنس هي أفراد النوع
وتجزئها وانما تحت أفراد النوع بالواحد من أول من أفراد ما تحت الجنس والواحد
ما يحسنه أولى بالواحد من العرض أي بالامر الكارجي على ماهية تلك الكرم
يكون زوال الواحد من المعارضه مستتب لمراد كارجي دون المعارضه مستتب
الداخل والواحد من اسم الواحد بالذات اعني من اسم ما لا يوصف عليه لا من اسم
الواحد من غيرها أي من سائر اسمائه وهي النفس والعقل والنقطة وسائر الأسماء
من اسم الواحد بالذات أولى من الواحد من الذي يستقيم إلى آخر متشابهة وهو الواحد
أولى من الذي يستقيم إلى آخر غير متشابهة والواحد بالاتصال الطبيعي أولى من الواحد
بالاتصال الصناعي وهو أولى من الواحد بالاتصال الاصطناعي كالحطس المتلاصق عند
نقطة مشتركة بينهما المحسطن براديه فان اتصالهما بالاضافة إلى تلك النقطة المشتركة
والراوية إلى احاطتها فظهر أن قوله على ما يحسنه بالسجل وقوله على ما يحسنه بالسجل

أحد الدلائل المراد على أنه ليس حتما ما يحسنه وانت تعلم أن هذه الدعوى فرع على أن قوله
على ما يحسنه بالاشتراك المعنوي وفيه التمام **قال** في استماع الاتحاد إلى لغة
أقول الدليل على أنه يجمع الاتحاد الأسن هو أنها لو اتحدت فاما أن يستعمل الاتحاد
موجود من أول استقيا وكل واحد منهما محال أما الأول فلا لأنها لو اتحدت لموجود من أول استقيا
منها سنان لاسي واحد وأما الثاني فلا لأنها ان لم يسمها موجود من فاما أن يستعمل
كل واحد منهما أو يستعمل أحدهما دون الآخر وكل واحد منهما الصالح محال أما الأول
فلا لأنها لو اتحدت لم تكن كذلك اتحادا بل بالعدا لها واتحادا مرألت معارطتها ولما
الماضي فله حسنة لا يكون اتحادا لأن المعدم لا يحسب بالوجود **قال** في التمام
في المناجشة المشرفة ويجب أن يعلم أن هذا الدهان إنما هو أن لو وجب من
زوال الوحدة زوال الهوية وقد عرفت ما فيه **أقول** لو ثبت أن يقال أن
عنيتم سعادتها موجود من بعد الاتحاد بقا كل واحد منهما مع الوحدة المعارضة له فبحار
العلم الثاني قوله محسنة لعدم كل واحد منهما أو أحدهما قلنا لا يستقيم ولم لا يجوز أن
يكون صدق هذا العلم زوال الوحدة عن كل واحد منهما فقط وسعي هو به كل واحد منهما ثم
لو لم من زوال الوحدة زوال الهوية لزم ما ذكرتموه لكن ذلك ممنوع على ما مر وإن استقيم
سعادتها موجود من بعد الاتحاد بقا كل واحد منهما للهوية وصحبه وإن رالت
وحدة المعارضة له فبحار العلم الأول قوله فالموجود منها حسنة سنان لاسي واحد
قلنا نعم ولكن بحسب الهوية لا بحسب الوحدة ولم نعلم بأن السنان إذا عدا لا بد أن
يزول هويته كل واحد منهما فان المراد باتحاد الأسن زوال الوحدة عن كل واحد منهما
وعرفه وحدة واحدة لهما وإن كانا ما فسنن للهويته ولذا كان المراد بذلك لا يلزم ما
ذكرتموه **قال** في إنبات العرض لا شك أن أعدادا وليست ماهياتها
مجرداتها أعدادا إلى آخره **أقول** لا شك في أن الوجود أعدادا فلا يحلو
إما أن يكون ماهياتها مجرداتها أعدادا أولونها أعدادا أمر رايد على ماهياتها والأول محال
لأن ماهياتها مارة بلون الحوانات ومارة النباتات ومارة الكائنات ولونها أعدادا ثابت

في جميع هذه الأحوال والثابت في جميع الأحوال عند ما ثبت في جميع الأحوال وقد
 نطق هذا القسم لعرض الثاني وهو المطلوب ثم قال ولمنع عبارة عن عدم الوحدة لأن العود
 من كون الوحدان ومجموع الأمور الوحدية لا يكون أمرا عريضا أي ليس اعتبار كون الشيء
 أمرا عريضا لأنه لو كان كذلك لم تكن عبارة عن عدم أي شيء كان والآ لا يدفع تحقيق أي شيء
 كان ولو كان كذلك لم يكن الشيء من الموجودات هذا الاعتبار وذلك سلم أن يكون العود
 موهوبا وأنه محال بالضرورة بل يكون عبارة عن عدم كون الشيء واحدا وإذا كان كذلك كان
 كون الشيء واحدا أمرا وهو ما ليس كون الشيء عريضا أمر ليس من كونه واحدا أمرا كونه
 سلم أن يكون المراد من مجموع أمور وهو عبارة أمرا عريضا وأنه محال والامام عبيد عن
 هذا الاعتبار بالعود وتكون الشيء واحدا عن الوحدة والمراد ما ذكرناه ثم **قال**
 لأن الوحدة حادثة عن كون العود الذي هو مفهوم بالوحدة عريضا لأن المقوم
 بالعرض أول أن يكون عرض بالعود عرض **اقول** إن معنى العود في قوله يكون
 العود الذي هو مفهوم بالوحدة عريضا لما هات إلى عرضها التي عرضها فلا تسلم
 بعونها بالوحدة بل الوحدة عريضة لكونها من تلك الماهيات وإن عني به هذا
 الاعتبار أعني كونها عريضا فسلم بعونته بالوحدة ولرفع أنه عرض مفهوم هذا الاعتبار
 يكون الشيء واحدا لمفهوم بالوحدة وإذا كان كذلك يكون العود عريضا وقد ثبت كونه
 وجودا فثبت كونه وجودا راسدا على ما هات الماهيات المعدومات الذي هو المطلوب في هذا
 المقام **قال** الأسان أما أن يكون له اعتبار فهو بلون واحدا أو لا يكون
 لا لغيره **اقول** هذا شل ورد على أن العود أمرو سوي راسدا على الماهيات
 التي عرضتها العزيمه لحاجب الاستيه عرضا سوي راسدا على الاستين وذلك في حال
 أما الشرطية فظاهر وأما استعماله الثاني ولأن الاستين أما أن يكون اعتبارا بلون
 الأسان وأما أن يكون بطلاها محالان أما الاستين الثاني ولأن الاستيه
 أما أن يكون فاعلم بطلانها أو فاعلم بطلانها دون البطلان وعلى كل واحد من المقدارين
 سلم كون الواحد اشئ وأنه محال وأما الأول ولأنه لو كان لها اعتبار صار واحدا

مرددة

لغات الوحدة بها لكن مقام الوحدة بها محال لأنها لو كانت بها فاما أن يكون محلا لها
 أو يقوم بطلانها وحده على حدة والاول محال لا متناع مقام العرض الواحد مجلس
 والثاني الصانع محال لأنه لو كان كذلك لا يكون لذلك المجموع وحدة واحدة حتى يكون باعتبارها
 محلا للاستيه لأن الوحدة القائمة باحدها والوحدة القائمة بالآخرى لا يجب أن يكون
 للأشئ اعتبار بلون واحدا وقد فرض كذلك هذا حطف ثم **قال** ولقوم
 هذا السك رعم بعضهم أن العود ليس عرضا موهوبا في الاحتاج بل من جملة الأمور
 ولكن إن كان عريضا أن يقال لم لا يجوز أن يقوم بالمجموع من حيث هو مجموع فان المجموع ذات
 معانيه لكل واحد من حيزه مفهوم الواحد به وبواسطة ما بها به لصير محلا للأشئ
 على ما نقول لم لا يجوز أن لا يعرض للاستين اعتبار بلونه واحدا وتكون مجموع الأساس
 من حيث هو مجموع محلا للاستيه في تحقيق ماهية العود لكل من به
 من مراتب العود أساس عام وهو لونه كونه وخصصه بكونه تلك المراتب
 لا لغيره هذا المحل ظاهر لهما العرضية بلطف لوصف مقول المحل
 واصل من مراتب العود أساسين أحدهما عام بالستيه إلى كل من به من مراتب
 العود وهو أن بهما كونه والثاني خاص وهو خصوصية تلك المراتب إلى هي صومته
 إلى هي بهما أساسا محمول الاعتبار للعام الذي الستيه إلى كل من به من مراتب العود
 وظاهر وأما الاعتبار الخاص الذي هو الصورة النوعية لتلك المراتب ولأن الأعداد
 الأسيران في الكره مختلفة في أمور ثلاثة والركب والصم والمسطوح والراية
 والمائض والمساوي وهذه الأمور يمنع عليها أن يعارق موضوعاتها بالضرورة
 فهي أما مقول أو لوازم فان كانت مقولا فثبت المطلوب وان كانت لوازم
 استحال استنادها إلى العود المشترك من جميع مراتب العود لاستحالة أن يكون
 لازم الأمر المشترك من أمور أمور متقابلة فيجب أن يكون مستند إلى العود أما
 لغير وسط أو توسط لوازم مستند إلى العود لا متناع استناد اللوازم لبعضها
 لا لبعض بعينها لكونه تسلا من جانب المبدأ وأنه محال في أن يكون العود

لا يمكن جعلها عليه في لغة **أقول** لا يمكن أن يحمل شيء من أحوال العشرة على العشرة
فإنه لا يجوز أن يقال العشرة تسعة وواحدة لأنه إما أن يكون المراد به العطف كما يقال
الارض باردة وبأبسته في الموصوفه بالبرودة والسوية حتى يكون معناه أن العشرة
تسعة مع كونها تسعة في أيضا واحدة وذلك محال لا مسامح أن يكون العدد الواحد
تسعة وواحدة معا وإما أن يكون المراد به التسعة كما يقال لا تسعة لسان حيوان يطق
أي اللسان يحمل عليه الحيوان الذي هو يطق حتى يكون المعنى أن العشرة تسعة أعني
للتسعة التي هي واحدة وهذا أيضا محال وإما أن يكون المراد أن التسعة محمولة على العشرة
من شرط أن يكون مع هذه التسعة واحد وهو أيضا محال لا التسعة غير محمولة على العشرة
سواء كان معها الواحد أو لم يكن كذا في لسان من أحوال العشرة محمولة على العشرة بل المجموع
الحاصل من التسعة والواحد هو العشرة وهو المطلوب وعلى هذا السبق يقول
سائر الأعداد **قال** في كفاية نعيم الأعداد بما فيها في لغة **أقول**
أن كل نوع من أنواع الأعداد قوله أي يراد من الواحد والآخر الذي يبلغ حملها ذلك
النوع ويكون كل واحد من تلك الوحدات حراما ما هيته داخلاتها وإذا كان كذلك
فاذا أردنا تعريفه لا بد أن يقول أنه عدد مجتمع من اجمع واحد وواحد إلى أن يستغرق
تلك الأحاد كلها واللام يكن تعريفنا إياه بالآخر المقومه وإما الأعداد في فيه
فإن سألنا لس معلوما لها فإن العشرة مثلا ليست معلومة بالجمع من ثمانية
بها ليس أولى من معلومها بالستة والاثني عشر والمائة بل بالثمانية والاسم
بل بالستة والواحد لأن كل واحد من هذه الأعداد لو كان معلوما لها كان كافيا في
المعونة فمن المحال أن يكون شيء واحد هو كل واحد منها كافيا في معونة مظهر
أن العشرة ليست معلومة بما فيها من الأعداد بل بما فيها من الوحدات وزد هذا الدليل
في الصورة القياسية أن يقال نعيم العشرة بما فيها لا مسامح نعيم الشيء بالآخر الخارج
عنه وطمعنا فيها فحوالها الوحدات أو الأعداد بل نعيم العشرة إنما هو بالوحدات
لأنها فيها أو بالأعداد التي هي بمقول **وليس** نعيمها بالأعداد التي فيها لما

فهو إذن بالوحدات التي هي داخلها فيها وهكذا يقول سائر الأعداد مستلزم نعيم ظهوره
لأنه لا بالأعداد التي هي فيه وهذا معنى قول أرسطو لا يجتمع في أن الستة بالثمانية
بل الستة ستة واحدة **قال** في لون / لا شئ عددا في لغة **أقول**
أصلها العلماء في أن الأسن عددا لا نهيب بعضهم إلى أنه ليس بعدد لأنه الزوج الأول
ولا يكون عددا كالفرد الأول **قال** الإمام والرباع لفظي لأنهم أن عمو العدد
ما يكون مولفا من الاتحاد فلا شك في لون الأسن عددا ضرورة لونه مولفا من وحدتين
ولن عمو العدد ما يكون فيه عدد فلا شك أنه ليس من الأعداد لليس منه عدد في قول
لهم في لغة **قال** في تعامل الواحد والكثير في لغة **أقول** أما سائر
فما بعد أن أقسام التقابل أربعة تقابل العباد وتقابل العدم والمملكة وتقابل
للمستلب والاحتياج وتقابل المضاف ولست التقابل بين الواحد والكثير شيء من هذه
الأقسام أما أن لست بالعباد فلو جففت أحدهما أن الوحدة معلومة للكثرة ولا شيء من
معلوم الشيء لصدقه فلا شيء من الوحدة لصدقه للكثرة ولذا يقول في الواحد بالعباس
إلا الكثير وبما أنها أن موضوع الصدين واحد أي يجوز لواردهما على تحمل واحد ولا شيء
من موضوع الواحد والكثير الواحد لأن الشيء الذي يعرض له الوحدة استحال أن يعرض
له بعينه الكثير ويلزم من ذلك أن لا يكون الواحد صدقا للكثير أو يربط الدليل هكذا
لو كان الواحد صدقا للكثير بخاز لواردهما على تحمل واحد بعينه لأن كل صدين فيهما
ذلك والآخر باطل لما ذكره ولأن الوحدة كطارية لا تدان سطل الوحدات
إلى ذات مابته وتجميع تلك الوحدات كان موضوعا للكثرة **قال** ولا بالعدم والمملكة
ولا بالسلب والاحتياج على ما مر يعني لست في ما أقوله وذلك لأن التقابل بينهما لو كان
العدم والمملكة لأن أحدهما وجوديا والآخر عدديا له بالعاس في موضوع قابل
لذلك لمراد الوجودي وتحال أن يكون شيء من الوحدة والكثرة عددا للآخر إما أن يكون
الوحدة لا يجوز أن يكون عددا للكثرة فلاها لو كانت عددا لما كانت الكثرة وجودية
من ليس من الوحدات فلو لم يكن أن يكون مجموع الوحدات للغيريات أمر موجودا وأنه محال

بالضرورة وان لم يكن ايضا يقوم الامر بالوجود في ضرورة يقوم الكثرة بالوحدة واما ان لا يكون
 يكون ان يكون الكثرة عدما للوحدة فانه لو كان كذلك لكانت الوحدة وجودا والكثرة مركبة
 من الوجودات بل ان يكون جميع احوال الامر العيني وجودا يكون مجموع الوجودات هو الوجودات
 عدما واما مجال الضرورة وهذا يقتضي ان المقابل منها ليس بالمتلب ولا غاية عن غير
 فرق واما ان المقابل منها ليس بالمتلب بل هو حقيقة (صحتها) ايها الوجودا متضايفين
 لخاصة ما لان المتضايفين متساويان ذلك ولللان مجال لان الوحدة متوقفة للكثرة وللموقع
 مستقيم على المقوم فالوحدة مستقيمة على الكثرة لو يقول الوحدة والكثرة ليستا معا
 وكل متضايفين معا فليست الوحدة والكثرة متضايفين واما ان الوحدة والكثرة لهما
 متضايفين لما افلكت الوحدة عن الكثرة في الخارج والدة في الدهر لان المتضايفين متساويان
 في الوجودا كما في في الوجودا الدهي والالام طاهر الفاعدا اما في الخارج فطاهر
 واما في الدهر فانه ملصقا بعقل الوحدة مع الدهر على الكثرة فالمزوم ملصقا بعقل
 من الوحدة والكثرة شي من المقابل من هذه الالام الالام لاصلا ولا مثل ايها المتساويان
 والمقابل بينهما لذن من جهة عارض عرفها وذلك هو ان الوحدة عرفت لها ايها المتساويان
 عرفت لها ايها المتساويان ومعهم كون الشيء ليس كون عينة محال ولا معهم كون الشيء ليس
 عن معهم كون محال ولا لا متع بعقل احوالها مع الالام لاصلا ولا متع بعقل الوحدة
 والكثرة مع الدهر على كون الوحدة محالاً والكثرة محالاً ولا مثل ان الشيء من حيث انه محال
 قابل الشيء من حيث انه محال فالوحدة اذن من حيث انها محال قابل الالام من حيث هي محال
 والمحالية والممكنية من باب المتضاد لا متع بعقل احوالها الا بالقياس الى الالام والمقابل
 اذن هي الوحدة والكثرة من باب المقابل للمقابل لا محتمل باهيتهما بل تحت عارض عن
 لهما وهو المحالية والممكنية وهو المطلوب **فان** في الجوهر وهو ما قابل
 الجوهر ان يكون للكثرة من جهة وحدة من جهة **اقول** اذا قلنا ان من
 ان احوالها هو الالام معناه ان احوالها انما احوالها في امر عيني او في امر داني وادان
 لذلك في قسم الجوهر هذا المعنى اسم الواحد وندعوت اسم الواحد وهذا معنى قوله فاسم

عين

الجوهر فاسم الواحد واذا كان كذلك فكل ما يقال له هو هو على ما ذكرنا من التميز فان ذلك احوالها
 في وصف واحد عيني او لا احوالها في وصف داني فان كان لا احوالها في وصف عيني فان كان لا احوالها
 في الصف يسمى متساوية وان كان في الكثرة يسمى مساوية وان كان في الاضافة يسمى مناسبة وان كان
 في الخاصة يسمى متساوية وان كان في اتحاد الاطراف يسمى مطابقة وان كان في وضع الاحياء يسمى موازاة
 واما الاتحاد في سائر الاعراض فليس لاسمها خاصة وان كان لا احوالها في وصف داني
 فان كان ذلك في اعترض مني محالته وان كان في النوع فماله والجوهر هو كغيره من الاقسام
 واما ما قابل الجوهر فهو للغير وبمعنى ايضا الى ما قابل الاقسام كلها الجوهر هو ملون
 هو احوالها كغيره من الاقسام المتعاقبة للاقسام الاول واما الاخر فهو اسم خاص
 بالخاصة بالخاصة هكذا قاله الشيخ ومع ذلك قد يطلق في هذه المقامات في الماهية
فان في المتساوية واسمها الى العرف **اقول** المتساويان هما لهما ان
 اللذان لا يحتملان في شي واحد في زمان واحد من جهة واحدة واما قلنا في زمان واحد
 ليدخل فيها مصادق السواد والساغر اللذين حصلتا في جهة واحدة ولكن في زمانين
 واما قلنا من جهة واحدة ليدخل فيها لالام والبقوع العارضان للخص وواحد بعينه
 فانهما حصلتا في شي واحد مع لهما متضايفين لكن ليس حصولهما في ذلك السطح
 جهة واحدة بل من جهة من لان ابوتها ايها بالقياس الى سوية ذلك السطح عن السطح
 الذي سوية بالقياس الى الوحدة اذا عرفت هذا فيقول المتساويان على ما ذكرنا من
 التميز اما ان يكونا وجودين او احدهما وجودا والاخر عدما فان كانا وجودين
 فاما ان يكونا متساويين والحدسها معولة بالقياس الى ماهية الالام والالون لذلك
 فان كان الاول فيهما المتضايفان وان كان الثاني فيهما المتساويان وان كان احدهما وجودا
 والاخر عدما فاما ان لا يكونا متساويين في الالام لهما في الجوهر اما
 في الجوهر او في الجوهر او تحت بعينه في الجوهر او في الجوهر او في الجوهر اما
 ان لا يكونا متساويين في الجوهر او في الجوهر او في الجوهر او في الجوهر او في الجوهر اما
 فهو السلب والالام ولا سوية عن الالام في هذه الاقسام الاربعة كقولنا ان يكونا متساويين

لان الاعدام لا تعادل فيها ضرورة ان العدم المطلق لا يعادل العدم المطلق لان العدم المطلق
لنفسه ولا العدم المضاف للشيء حاشية ولا ان العدم المضاف كالتعادل العدم المضاف
لشيء ما معا على كل موجود هو غير الموجود من الذين هم اعدامها وليذكر لكل واحد من هذه الاصنام
المذكورة سماً وبسماً لا سيما على المطالب وان كان بل ان يعرف رسم هذه الاصنام من العدم
المذكور اما التسمية المضافان فيها الامور اليهوديان اللذان كل واحد منهما العقل بالسبب
الى الارض بالنسبة والاشوة والاختوة ولعطف المضاف بطول الاشارة على نفس الاصنام وهو
المضاف الحقيقي وعلى ما عرفت له المضافه ووجه وعلى الجموع والحاصل من الاصنام وتغيرتها
وهو المضاف المشهورى واما الصديقان هما الزمان الوجوديان المعاصيان على
موضوع واحد او في محل واحد وبشيء غايه الخلاف والتواء والساض والحرارة والبرودة
والنارية والنامية ان الشيء في الصديقين تعادلهما على محل ما سواء كان ذلك المحل حصول او
موضوعاً ولما العدم والمملكة الحقيقية فاعلم ان العدم الحقيقي هو عديم كل معنى وهو
الشيء الذي يكون له امر الوجودى مماثلة اما تحت سببه في ذلك الوقت او قبله واما
تحت نوعه واما تحت حسنة العرت او التعداد اما العدم الذي هو حسب المحصر
فقد يكون حصوله له لان وقت حصوله ذلك الامر الوجودى له فترات لدرجاسان
عبر الصديقان او لان وقت حصوله لم يحى بالمره وقد يكون في ذلك الوقت وذلك على
وحيث احدهما ان يزل ذلك للعدم كاستاد التعريف في ذى القلب والى ان لا يزل
هالعى واما الذى تحت النوع فله عدم اللحم المره المملكة نوع الانسان واما الذى تحت
الحسنة العرت فله عدم الذى هو عدم الاستقام بمساو من الممر للعدد واما الذى تحت
الحسنة لعدم الحماة للانسان المملكة له تحت حسنة التعداد وهو لونه حتما ولما المملكة
هذه المعنى في الامر الوجودى للشيء تحت احدهما التعادل لعدم الاعمال واما العدم
والمملكة المشهوران فاعلم ان المشهور من المملكة ليس هو مثل الانصار العقل ولا شرف
القوى على الانصار بل ان يكون الشيء تحت مسمى الانصار امكنه ذلك والمشهور من العدم
هو ارتفاع ذلك المعنى الى المسعد لقوله في الوقت الذى من سابه ذلك مثل العدم

والمرود للانسان والصلح للشعر فان العدم ليس عديم المصير محتسب ولا لكان الحركى الذى لم
يسمح اعلم بل الحركى لكون كل واحد منهما عديم المصير بل عديم المصير عما من شأنه ان يكون نصراً في
ذلك الوقت ولما تعادل التلب والاعجاب وهو التعادل من كل امين احدهما وعودى وتكرر
عدوى تعادل لذلك الامر الوجودى وليس التعادل بينهما لغزاً بالمتة الى موضوع هو قابل
لذلك الامر الوجودى وذلك مثل قولنا زيد انسان زيد ليس انساناً وقولنا العرت واللا
فمنه وقولنا العرتية واللا فرتية فهذه الثلاثة اصنام هو التعادل لكن يجب ان يعلم
ان هذا التعادل مستوجب الى القول والتفسير لا الى الوجود الكاثرى فان السلوب ليس له في
الشيء سوت ولا عين ولا عين والآن في كل شىء امور مناهية لان فيه ملوياً غير
مناهية واعلم ان الفرق من تعادل التلب والاعجاب ومن غيرهم من وهمين
الى لغة لما عرفت من عدم اصنام التعادل ويترج كل واحد منهما سترع في ذلك الفرق
من كل واحد منهما ومن الامور اما الفرق من تعادل التلب والاعجاب ومن الاصنام
الثلاثة المناهية فمنهم من يجهن احدهما ان هذا التعادل في التفسير الى شىء هو في العقل
لا في الوجود على ما عرفت والتعادل من سائر المعادلات قد يكون في الوجود كالستواء
في الوجود تعداد السام فيه والاب من حيث انه اب لتعداد الاتن من حيث انه ابن
واللعنى تعادل المصير والحمل والعلم ودرج الاستنان للانسان والمره اللحية الاخر ذلك
من الامثلة المذكورة لان هذه الامور المعادلة للملكات لغزاً ملية الكاثرى وباشيها ان التعادل
بالسلب والاعجاب يكون احدهما صادقا والاخر كذا لا استماع اجماع القاصين وارتفاع
التقصين واما سائر اصنام التعادل فمخوز ان يكون التعادلان فيها معاً اما في تعادل الصانع
فلا مخوز ان يكون قولنا زيد احواليد وبلون قولنا الصانع زيد احواليد حتما بلون احواليد
ولا اسأله واما في تعادل الصديقين فلا مخوز ان يكون قولنا زيد اسود وزيد اسفر عند
عدم زيد بل ان الوجهية بلون عند عدم الموضوع ايضا اما لانه مصنف بامر هو متوسط
من الصديقين فاعلم ان سعاد ولا يارد او كلون عنها وعن المتوسط ايضا كاشفاً
ولما العدم والمملكة فيكون عند عدم الحمل والمشهور ان من بلون ان الصانع وجود

المحل قبل الوقت وأما الفرق بين المضافين وسائر الأقسام الأربعة هو ان المضافين
 مثلا زمان في الوجود الكائني وفي الوجود الدهني لما عرفت ان العقل كل واحد منهما اما هو
 بالخاصة في الدهن والمقابل في سائر الأقسام المضافة لتسا لذلك كانه يجوز وجود
 كل واحد منهما في كل واحد من هذه الأقسام دون الآخر اما في الخارج بظاهر واما في
 الدهن فانه يجوز لعقل كل واحد منهما في هذه الأقسام مع القول في اللغة **قال**
 فان قيل السواد من حيث انه ضد البياض معقول بالخاصة المضافا له بكونه ضد
 اما ان يكون هو صفة معينة او يكون داخلية في تلك المضافة فليس يجعل التعاد مع
 ذلك فسمي المضاف **اقول** نوصيه ابراهيم هذا السؤال ان يقال ان السواد السائر
 الى مادته من اقسام الاربعه ليس يمتنع ان يكون احد تلك الاقسام داخل في احد الاقسام
 الباقية ولذا كان كذلك فيجعل ذلك الغرض في المقسم الذي هو داخل فيه وانما
 قلنا ذلك لان التعاد داخل في المضافة لان السواد متلازم في ذاته ضد البياض معقول
 بالخاصة الى السامر صلون مضافا له فاذا كان كذلك كان لونه ضد البياض اما ليس
 اصاحبه مع البياض ان لم يكن معه اضافة اخرى او يكون داخلية اضافة مع البياض ان
 كان له مع البياض اضافة اخرى وليس كذلك في مقابل التعاد ضرورة ان
 التعاد ليس من اقسام معينين احدهم من بعض الصفات ولذا كان التعاد داخلية في
 المضافة اسمع ان يجعل في المضافة وانه يعلم انه لا وجه لبراد هذا السؤال في
 هذا الموضع ونوجه ما ذكرناه بل ان سعي ان يرد في مثل الشروع في دلالة الفرق بين
 الفرق بين الاربعه الهم الا ان يمنع قوله والملكة الباقية ليست كذلك حيث
 الفرق بين المضافين وسائر الاقسام ان يقال ان المضافين مثلا من الوجود الكائني
 والذاتي وسائر المقادير ليس كذلك وبذلك في المستند ان التعاد من التعاد
 لما عرفت ولذا كان كذلك اما سائر المقادير في الوجود الكائني والذاتي فيظهر ما ذكرناه
 من الفرق **قال** فلما اكران من حيث انها حراره وصرورها عليها انها مضاف للحرارة
 لانها من حيث هي حرارة للحرارة في اللغة **اقول** نوصيه هذا الجواب وباراد السؤال

على الوجه الاول ان يقال ان السليم ان التعاد داخل تحت الاضافة فانه لو كان داخل تحتها لكانت
 الاضافة مضافا لصدق التعاد لوجوده اسلرام صدقها كاص صدق العام واللازم باطل فالحركة
 من حيث هي حرارة لصدقها انها مضاف للحرارة لانها من حيث هي حرارة لصدقها للحرارة والحرارة
 من حيث هي حرارة لصدقها انها مضاف للحرارة بل يلزم عليها ذلك وما ذكرناه لسائر
 ذلك معالطه للحرارة من حيث انها مضاف للحرارة مضاف للحرارة من حيث انها مضاف للحرارة
 لا يفتي ان يكون كل واحد من الحرارة والحرارة مضاف للحرارة تحت الذات لان التعاد في حد
 يكون عارضا لعرض عرض الحرارة والحرارة وهو التعاد اولها فشرط عرض التعاد
 عارضا لها تحت ذاتها ولذا كان كذلك بطل ما ذكرناه واما توجيهه وباراد السؤال
 على الوجه الثاني ان يقال الدليل على ان سائر الاقسام الثلاثة ليس المتسا لان فيها مثلا زمان
 في الوجود الكائني والذاتي اما في السلب والاحباب والعدم والملكة فذلك واما في التعاد
 فلاهما لتسا لهما في الخارج وذلك طاهر اذ لا يلزم من وجود اكران في الخارج وجود
 الحرارة فيه وانما في الدهن والذاتي فلعقل ما فيه كل واحد من الحرارة والحرارة مع القول
 على الاخرى نعم اذا علقها اكران من حيث انها مضاف للحرارة لزم من ذلك لعقل الحرارة
 لكونها مضافا لها من هذا الوجه **قال** واما الفرق بين الصدق والعدم
 والملكة فان الصدق وجودي وليس العدم والملكة لئلا **اقول** لما ذكر الفرق بين
 المقابل بالسلب والاحباب ومن المقابل سائر الاقسام الثلاثة والفرق بين المقابل بالتعاد
 ومن المقابل سائر الاقسام الثلاثة وان كان تحت علته ان لا يذكر الفرق الا بين المقابل بالتعاد
 ومن الصدق والعدم والملكة فقط لان الفرق المذكور من السلب والاحباب ومن المقابل بالتعاد
 هو بعينه الفرق بين المضافين ومن السلب والاحباب التي لما كان الفرق المذكور عاما بالنسبة
 الى الثلاثة المضافة لغير السلب والاحباب بالتعاد لان الفرق بين الصدق والعدم
 والملكة فان الفرق بينهما ان الصدق دائم وجودي والعدم والملكة ليس كذلك ضرورة
 ان العدم امر عيني **قال** فان قيل المقابل من حيث هو مقابل من المضاف وانما
 جعل المضاف لخص من المقابل **اقول** لا وجه لبراد هذا السؤال في هذا المقام

بل موضع ان قبل السماع في ذكر الفرق وطريق وجهه ان يقال لو اُسْمِ التَّعَابِلِ الْمَادَّةُ
 من الاقسام لزم ان يكون التعابِل اعم من المضاف وليس كذلك لكن التعابِل من حيث انه يعابِل من المضاف
 يكون احص من المضاف **فان** لا يسلم ان التعابِل داخل تحت المضاف الى اعم
اقول بغير هذا الجواب ان يقال لا يسلم ان مادته هو يعنى ان يكون التعابِل داخل
 تحت المضاف بل يعنى ان يكون التعابِل من حيث انها متساوية في المضاف صفة
 المتساوية شرط هذا العارض داخل تحت المضاف وذلك لا يجب ان يكون التعابِل داخل
 تحت المضاف لان التعابِل اعم من التعابِل من حيث انه يعابِل التعابِل لصدق على كل ما يقال له تعابِل
 سواء كان مبنية على التعابِل فقط او له مفهوم اخر وزاد ذلك عرضته له التعابِل في الاصنام
 المتدعة المدلولة ولا يساع في ان يعرف التعابِل عارض به لصير احص من الاضافة الى اعم
 احص منه حتى يكون الاضافة عارض لاجل ماله طسعة التعابِلية شرط ذلك العارض فان كان
 قد عارض لاجل ماله طسعة العام عند اعتبار شرط الصير للعام احص الامر ان الظل اعم
 من احص من صير احص من احص عارض عارض له وهو لونه صفة للجنة وقد اخطت
 مكتبة دلالة المنطق وتعارفت حل التل فيقول ايضا الدليل على ان التعابِل داخل تحت
 المضاف هو انه لو كان داخل تحت لفظ التعابِل تحت التعابِل داخل تحت
 المضاف بالضرورة واللازم باطل لان الصير والتل والاحاب والعدم والملكة
 داخل تحت التعابِل وعمر داخل تحت المضاف **فان** في ان التعابِل ليس
 حصة لا يربطه الى اعم **لقول** مفهوم التعابِل ليس حصة لا يربطه الى اعم المدلولة
 لانه لو كان حصة لكان حصة للمضاف ولو كان حصة لكان داخل حصة ما صفة
 ولو كان داخل حصة ما صفة لا يربطه مع القول عنه والمالي باطل لان المضاف
 ما صفة انه يقول بالتعابِل الى اخره ثم يخفى من الماهية ان لا يحاط المضاف في
 موضوع واحد من المضافين وان لم يحط بالمالي اساع لعمامة مع المضاف في
 الموضوع الواحد في الوقت الواحد من جهة الواحد **فان** في احكام الاضداد
 وفي سنة الى اعم **اقول** للاضداد احكام سنة الاول ان الصير اما ان يكون

احدها بعينه لا بما للوضوع واما ان يكون لذلك والا اول السامر للتلخ والسواد للعار والي
 على مسمى احدها ان المحل اما ان يمنع خلقه عنها او لا يمنع والاول من الصير والآخر من تلخ
 اعم لا يخلو عنها والمالي على مسمى وذلك لان المحل عند خلقه عن الصير اما ان يكون موصوفا
 بما هو متعلقا او لا يكون لذلك والاول اما ان يكون للموضوع اسم محصل للعار للموضوع
 من الحار والبارد وبذلك هو المتوسط بين الاسود والابيض واما ان لا يكون له اسم محصل
 بل يعبر عنه بسلط الطرف فيقولنا لا عادل ولا جابر وللرسم حل ما يعبر عنه بسلط الطرف في
 ان متوسطا لا يقول للفلك انه لا يقبل ولا يحسف ولا يشير الى حاله متوسطا من
 السيل والخصف والمالي وهو ان لا يكون المحل عند خلقه عن الصير موصوفا بما هو متعلقا
 مما لساف فانه حال عن السواد والبارد وعمر حل ما هو متوسطا من الاولين
 الاحكام لا سعاد دليله لا يستقر الى اعم هذا هو الحكم الذي من الاحكام
 السنة للقياد وان لم ان طباع الاحكام لا سعاد بل القياد اما العرض للأنواع الاخر
 وبل على ذلك لا يستقر وقد طر لعظم وجوع القياد في الاحكام لان الحجة والش
 صدان وكل واحد منهما احص من انواع كثيرة وهذا الظن باطل لانا لا يسلم ان الحجة والش صدان
 واما بلوان صير ان لو كان امير ومودع وهو ممنوع فان الحجة عبارة عن حال حصول
 حال للشي والش عان عن حصول ذلك المحال لعل الى التعابِل الحجة منها تعابِل العدم
 والملكة والمالية اساد بقوله لان الش ليس طسعة وجوده وليس لعلنا ان الحجة والش وجودا
 ولكن لما اذا لم يربط منه لونها حستين واما بلون ذلك ان لو كان حل واحد منها فاما للاشياء
 الى سال عليها وهو ممنوع فان الحجة عبارة عن لونها التي ملائمة للاشياء والش عان عن لونها
 التي ساد لانه كل ما هو موافق للاشياء وبذلك يسمى حرا وكل ما لا يوافق ولا ملائمة يسمى شرا والاشياء
 الى يقال عليها الحجة لعلها لعلها ما صفتها مع القول عن لونها غير ملائمة للاشياء
 واذا كان لذلك الحجة والش عان عن لونها غير ملائمة للاشياء التي لعلها عان عن
 لها فان اكلها شلاها ما هي محفوا ولا يربط لها انها ملائمة للاشياء الردي واذا كان
 كذلك لم يربط ان يكون سماء منها حصة للاشياء التي حصة لعلها مذكورة

عدم

شرط وقوع النقاد الأنواع الأخرى دخولها تحت الجنس الواحد الآخر الاستعارة
أقول هذا ظاهر وهو حكم الثالث من الأحكام الستة للأضداد لكن رغم بعضهم
 جلاؤ ذلك ولا يخفى عليه أن الشاعرة مصادرة للمهور مع أنها داخلان تحت جنس واحد
 داخل تحت جنس العضلة والمهور تحت جنس الرذيلة **أما** الإمام عتقه بالحق
 أن يقال لا يستلزم دخول الشاعرة تحت العضلة ودخول المهور تحت الرذيلة وإنما يلزم ذلك
 أن لو كانت العضلة داخلية في ماهية الشاعرة والرذيلة في ماهية المهور وذلك لم يوج
 فالشاعرة لما حقيقة لانها في نفسها لغيره ولو أنها عضلة صفة عارضة لها خارجة
 عن حقيقتها ولذلك المهور له حقيقة لأنه في نفسه لغيره ولو أن تلك الحقيقة للصفة
 الرذيلة صفة عارضة لها خارجة عن حقيقتها وليس يلزم كون ذلك واحدا منها نوعا مادام كان
 والم لا يستلزم أن الشاعرة مصادرة للمهور وإنما يكون مصادرة إياه أن لو كانت في غاية النقص
 عنه وهو ممتنع فإن الشاعرة وسط بين المهور والجنس المصادر لكون كل واحد منهما
 في غاية النقص عن الآخر نعم العضلة العارضة للشاعرة مصادرة للرذيلة العارضة للمهور
 لكن لا يلزم من مجموع النقاد من عارضة حقيقتهم بمصادرة من ينسب ذلك الحقيقة لأن
 النقاد من العارضة لا يوجب النقاد من المعروفين **قال** ضد الواحد
 واحد لأنه لو وجد شيان في غاية النقص من المضاف وأما أن يكونا لغيرهما للبياض لوجه واحد
 مشترك بينهما أو يكون كل واحد منهما مخالفا لوجه آخر **أقول** هذا هو الحكم
 الرابع من الأحكام الستة للأضداد ولعمري أن ذلك لا يشك أن كل ما هو ضد الشيء يلزم
 وقوعه عن ذلك الشيء فالذي يلزم من وجود عدم البياض مثلا أن كان شيئا واحدا لم يلزم
 للبياض الأضداد واحد وأن كان المراد من ذلك فليس هو شيئا بل معلوما أن يكون
 كل واحد منهما في غاية النقص من البياض أو يكون كل واحد منهما في غاية النقص عنه فإن كان
 الثاني لم يكن بينهما صدق أنه أن لم يكن شيئا منهما في غاية النقص عنه وإنما شرطنا في النقاد
 من أمرين أن يكون بينهما غاية النقص والخلاف وليس الضد إلا أحدهما لأن كان أحدهما في
 غاية النقص عنه دون الآخر وأن كان الأول وهو أن يكون كل واحد منهما في غاية النقص عنه

دون الآخر وأن كان الثاني وحسب ما علوا ما لم يكونا صادفتها للبياض بامر واحد مشترك بينهما أو يكون
 مصادرة كل واحد منهما للبياض بامر محصور فإن كان الأول كان السافر ذلك لا يوجب **المشرك**
 بينهما وحسب ذلك يكون ضد السافر الآخر واحد وأن كان الثاني كان السافر مصادرا للبياض
 محصورا بغيره وحسب ذلك يكون هناك وجهان من النقاد لا وجه واحد فليس منه أيضا أن يكون
 للواحد الآخر واحد يعلم أن ضد الواحد على كل بعد ليس إلا واحد وهو المطلق
 ولعلنا أن يقول لم لا يجوز أن يكون السافر مصادرا واحدا كالف امور البيرة وأن لم يكن كذلك للمهور
 لشركه في أمر واحد يقع له مخالفة إلى غيره **لوجه** هذا الأمر من أن يقال
 لم يلزم أن يصاد كل واحد من ذلك الأمرين للسافر أن كان يشبه أمر محصور لم يكن للواحد الآخر
 واحد قوله لأن السافر حسب يكون مصادرا للبياض بامر محصور محصورا بغيره فلا يستلزم
 كونه أن يكون السافر محصورا واحدا كالف امور البيرة وأن لم يكن كذلك للمهور بغيره في أمر واحد
 مصادرة مع المصادرة من السافر ومن تلك الامور فانه يجوز أن يكون تلك الامور مختلفة
 تمام المماثلة ويكون مترتبة في كونها مصادرة للسافر فاقول الامور المختلفة حار اشتراكها
 في كون واحد **قال** الأول أن المختلفات على اختلافها مشتركة في كون كل واحد منها
 مخالفا للآخر ولعلم أن في هذا القول نظر لأن كون كل واحد من المختلفات مخالفا للآخر
 ليس له واحد مشترك بينهما ضرورة أن مخالفة أحدهما للآخر غير مخالفة الآخر للآخر بل الصحيح
 أن يقال أن المختلفات مترتبة في كون كل واحد منها مخالفا لما يغايرها **الأضداد**
 منها ما يلزم عليه التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا يلزم كالحل من الوسط واليه فانه
 يرد أن متوسطهما يكون في المشهور والأكبر إلى الاستدلال إلى الضد المكون للتعاقب **الاستدلال**
 إلى المتوسط مثل أن الاسفر لغيره أو يحصر بم يتوقف **هذا الكلام**
 وهو الحكم الخامس من الأحكام الستة للأضداد الاستدلال المتوسط وهو مثل قوله مثل الحكم
 من الوسط واليه فانه لا بد أن يكون متوسطهما يكون في المشهور ولعلم أن الشيء ذهبي
 انه لا بد في كل حكم من غير محصور لغيره من كون محصورا وهو ذهب أرستطو
 وذهب لاطن إلى أن ذلك غير واجب ولا يجب واحد يخرج من كون في الوضع الذي يحصره الحكم

احكامها تعرفها اذا وصلنا اليه قبل ما ضا د سنا ضا د ما ضا د واما عن
 ان المحققين غير المتضادين المتضادين في واحد وبنوه بالاستمرار هذا
 هو الحكم السادس من الاحكام الستة للاعداد وهو المتضاد للحكم الرابع لان
 اذا كان مضادا في وقت متضادا في وقت لم يقص هذا الحكم ان يكون مضادا في وقت
 كذلك فان الحكم صان احوالها الف والافرت وبنوه في حكم الرابع ان الشيء الواحد لا يكون
 الا ضد واحد واما قوله واما عن غير ذلك ان المحققين غير المتضادين في واحد
 فان معنى ان المفهوم من هذا القول هو المفهوم من القول الاول فليس كذلك وهو ظاهر وليس
 بربان المفهوم من هذا القول مع المفهوم من القول الاول بل هو معنى واحد لانه اذا ثبت ان
 كل ما ضا د سنا ضا د لعل ما هو متضاد لذلك الذي لنه من ذلك ان المحققين غير المتضادين
 لا تضاد هاسي واحد له لوضا د هاسي واحد بطل قولنا ان كل ما ضا د سنا ضا د هو متضاد لعل
 ما هو متضاد لذلك الذي اخلوا تضاد ما ضا د لعل واحد لعل من مختلفين
 المتضادين في جهة واحدة وبنوه هذا المطلوب بالاستمرار اذا عرفت هذا فاعلم ان من
 اشياء الموت صفة حقيقة بعض هذا الحكم هو ان الموت لاضا د المتضاد
 وضاد العلم والحياة والاعلم امران مختلفان غير متضادين في بطل ما ذكره ووجهه من ان
 الموت صفة وجودية له وبعده عن عدم الحكم بالحياة عام من ساه ان يكون حيا ولا يعلم في ما
 ان الموت صفة وجودية على قوله خلق الموت والحياة ليس يعقوب لان الخلق قد يخلق في ابدية
 ولذا ان كذلك فيكون ان يكون المراد ان تغلب في الموت والحياة والمقدور لا يحب ان يكون
 وجوديا في ان السائل من السائل في الحجاب اقوى من السائل بالاضا د
 لوصفه ثلاثة الى الف بعد الوعد الاول ان يقول الامر الذي بعد وعده ان
 غير من بعد ان احدى ما عقدا به ليس غير والثاني عقدا به من والثاني عقدا به ليس
 عقدا به من ان هذا المفهوم من بعد ان على ذلك واحد ولا عقدا به ليس غير لانها
 قد بعد ان انضاع على امر واحد فانما في عقدا به ليس غير لانها عقدا به غير اخايت
 ان الثاني عقدا به ليس غير هو انه غير ضروري وحب ان يكون الثاني عقدا به غير هو عقدا به ليس

غير عقدا به شرعيا المتناقضة من الحاشية اي ان المتناقضة والمتناقضة اما حقوق الحاشية
 ولذا ان الثاني عقدا به غير محقق في عقدا به ليس غير ان السائل من السائل اقوى
 من السائل من الصدق وبفسد الوعد الثاني ان يقول المحقق ان احدى ما عقدا به غير هو
 الامر الذي للحاشية في داخل حقيقة والثاني عقدا به ليس غير وهو امر غير محقق في امر خارج
 عن حقيقة الحاشية والعقدا به ليس غير رافع لعقدا به انه غير الذي هو امر في الحاشية والعقدا
 انه مشر رافع لعقدا به انه ليس غير الذي هو امر خارج عن حقيقة الحاشية والواقع الامر الذي
 اقوى معناه اياه للواقع الامر العرفي فاعقدا به ليس غير اقوى معناه لانه عقدا به غير
 من عقدا به انه شر ان المتناقضة من الشيء ومن ما يرفع فانه اقوى من المتناقضة بغيره وبنوه في الامر
 اكارح عنه وبغير الوعد الثالث ان يقول لولا استعمال الشر على انه ليس غير لما كان العقدا
 لونه متناقضا شرعا متناقضا لانه عقدا به لونه حر لا يلد انه لو فرضنا ان الشر متناقضا لعل على
 ليس غير لان عقدا به لونه الذي بذلك الامر المستعمل على انه ليس غير ما تعارض عقدا به غير لانه
 ذلك الامر بل استعماله على ما ليس غير وذلك يدل على ان المتناقضة الدائمة ليس لانه لا
 والا حجاب في الرد على من جعل الوعد وللعقدا سادس في الاستصحاب
 لو ثبت القول بما لا محالة عن غير علم ما من والعرض لعل في الاصول من الجوهر الذي مقتضى
 بالاداة انا بذكر ما ذهب اليه العالمون بان الوعد والعقد
 سادس الاشياء بذكر انما لم يثبت ما ذكره الامام فاعلم ان متناقضين وبعدها رعا ان
 سادس الاشياء في الاصول المتولدة من الوعد والوعد والوعد التي فوق العشرة والوعد
 بولها من العشرات او منها ومن احزابها واما العشرة فانها اما سادس الواحد والاسم
 والاداة والاربعه والوعد والاربعه اصل الوعد لاشتمالها على جميع احزاب العشرة ادعيا
 الواحد والاسم والاداة والاربعه ثم عرفت ان الوعد ان كانت مجردة عن الوضع فهي مجردة
 وعدة وان صارت ذات وضع فهي النقطه والاشياء ان كانت مجردة فهي مجردة وادعيا
 صارت ذات وضع فهي الخط والاشياء ان كانت مجردة فهي مجردة وادعيا وادعيا
 ذات وضع فهي الحيز والحيز فانهم زعموا ان الحكم المفصل هو قول الحكم المتكامل صورة

وقال انما قوام المركبات بالسنابط والسنابط امور حل واحد منها في نفسه واحد من تلك
الامور ان كان لها ماهيات ورا لونها وحركات متحركة لانه حسنة لصحة ما كان امور
بلاية الماهية والوجه والتضاف الماهية بالوجه وان لم يكن لها ماهيات ورا لونها
وحركات متحركة وحركات ولا بد ان يكون مستقلة بنفسها لان السناط قبل المركبات
وما قبل التي يكون عنها لا محالة عما بعدة واذا كانت كذلك كانت الوجودات قائمة
بانفسها وان عرض للوجود منها الوضوحات بقطعة ولا من حطاً وللإلهية سطحاً وللإلهية
حسماً على الوجه الذي سناه من قبل والآن متحرك وحركات اذا عرفت هذا فاعلم
ان الامام اشار الى انطال هذا القول بما يوجب من ان يقال لو كانت الوجودات والعدد سادس
الاشياء الموصوفة حواهر كانت تلك الاشياء او اعراضاً يلزم احد الأمرين وهو اما ان يكون
المعدوم في الخارج عليه الموجود في الخارج او لو كان للعرض على الجوهر وظل واحد منهما محال
اما الشرطية فلان الوجود والعدد اما ان يكون من الامور الموجودة في الخارج او من الامور الاعتبارية
التي لا وجود لها في الخارج فان كان الاول الذي لم يزل الامر الاول وان كان كذلك فانه محال
من الاعراض وحسب يلزم الامر الثاني واما المستحالة الثاني فالامر الاول منه ظاهر
واما الامر الثاني فلان العرض يناقض الوجود على كونه حالاً فانه وجوداً باخر الحال
على ان يحل فلو كان عليه الوجود الجوهري لم يقدّم عليه لوجوده لعدم العلم على المطلوب
فلزم ان يكون للظاهر عن الشيء مستقراً وانه محال بالضرورة **قال** في المثل المنقول
عن الملائكة انه لا بد في كل طبقة نوع من شخص يقر ايدي انزل ونحن قد علمنا هذا
القول في باب الوجود حاشية الى اخره **اعلم** في الملائكة ان التسمية العقلية
لنفس وجود شئ في كل طبقة نوعه باستاتة في نوع الانسان انسان محسوس
فانما الانسان معقول ما في انزل ايدي لان الانسان الموصوف اما ان يكون هو الانسان
من حيث هو انسان واما ان يكون هو الانسان المعقد العوارض والمشتقات والاول هو
الانسان المسمى بالاول لا بد في والى هو الانسان المحسوس من الفلاسفة والامام زعم
انه لغير هذا المراد في باب الوجود وليس له ان يكون بل منع قول من قال ان الوجود

منقول

امور

امور لا وجود لها في الخارج وذكر في مستند هذا المنع ما ذهب اليه افلاطون وقال يجوز
ان يكون لكل ما يتصوره فاعقله صورة موصوفة في الاعيان فانه بنفسها وهي المثل الاطلاقية
وانت تعلم ان هذا المثل هو هذا القول اذا عرفت هذا فاعلم ان العلماء حلقوا ان افلاطون
احج على ما ذهب اليه بان قال الانسان من حيث هو انسان موجود لان الانسان من حيث
هو انسان لو لم يكن موجوداً لم يكن هذا لان ان معنى الانسان المحسوس موجوداً لان
هذا الانسان عبارة عن الانسان المعقد لكونه هذا الشخص فلو لم يكن الانسان من حيث
هو انسان موجوداً لم يكن المراد منه ومن يتدبر وجوداً ضرورة ان المجموع شقي باسفل
كل واحد من امرائه واذا ثبت ان الانسان من حيث هو انسان موجوداً ولا شئ ان ماهية
منه من هذه الاشخاص دوات العوارض المختلفة والانسان المشترك المجرد للفلسفة فهو
اذا لا يفتقد لفتاد هذه المحسوسات فاذن ههنا انسان مشترك من جملة هذه الاشخاص
المحسوسات مجرد عن العوارض باق ايدي وهو المطلوب يعلم ان كل واحد مما ذكره من الفلاسفة
له وجود **قال** وجوابه اما سائر الفرق بين الانسان لا شرطية وبين الانسان
لا شرطية لا شئ فالاعتبار الاول بوجوده في الخارج وللانسان ان يكون مجرداً لان التمسك
لاحق للانسان المشترك ليس الا الانسان العاري عن جميع القيود **اقول** في جوابه
هذا الجواب ان يقال لا يسلّم ان الانسان المشترك من هذه الاشخاص المحسوسات فانه
يكون مجرداً عن جميع العوارض وقوله واللام لم يكن مشتركاً من الاشخاص دوات العوارض المختلفة
فلما لا يسلّم بل لو كان مجرداً عن جميع العوارض وقوله واللام لم يكن مشتركاً من الاشخاص دوات
العوارض المختلفة فلما لا يسلّم بل لو كان مجرداً استحالة ان يكون مشتركاً من تلك الاشخاص
لا وجوده محال في الخارج لانه هو الانسان شرط لا يعنى ومدىنا ان وجوده محال واذا لم يكن
موجوداً استحالة ان يكون مشتركاً فيه من تلك الاشخاص المذكورة بل لو كان موجوداً في الخارج
لم يكن مجرداً لان مقتضى التمسك هو الانسان المشترك هو الانسان لا شرطية وهو الانسان
العاري عن جميع القيود وهو موجود في الخارج للانسان ان يكون مجرداً لما عرفت **قال**
ثم احج اسفلوا انطال هذا المثل بان ذلك المجرد اما ان يكون لغيره من هذه الاشخاص

او يكون الى اخره **اقول** نوصيه هذا الزمان ان يقال لو قدرنا وجود انسان مجرد
 وذلك الانسان المجرد اما ان يكون بعينه متراكبا من الجسم من المحسوسه واما ان يكون لذلك
 وكل واحد منهما مطلقا اما السرطه وظاهره واما ابطال الفهم الاول ولان ذلك الانسان
 المجرد بعينه لو كان متراكبا من جميع الاشخاص المحسوسه كان ذلك الجسم مضمونا لجميع
 الصفات كحاصله لملك الاشخاص المحسوسه سواء كانت حقيقه كالسواد والبياض
 او اضافيه كالعلم وغيره ولو كان كذلك كان كل ما علمه رتب عليه قمره وبالعكس وذلك
 ظاهر الفساد واما ابطال الفهم الثاني فلان الانسان المجرد لا يبدل من ساقيا
 للانسان المحسوسه في الماهية واذا كان كذلك وجب ان يصح على كل واحد منهما
 ما يصح الاخر لان لازم الطبيعة الواحدة واحد لكن صدق على الانسان المجرد
 عن الماده وعلى الانسان المحسوس كاحدها وذلك مستلزم ان يكون المستقيم عن الماده
 محاطا بها والمحاط الى الماده مستغنيا عنها وذلك محال بالضرورة وهذا
 في ابطال هذا الفهم هو ما سبق ان بالاولون نوعه محصور في شخصه ان شخصه
 المادي واذا كان كذلك استحال وجود انسان محققا عن الماده ضرورة ان نوعه
 محصور في شخصه **قال** والجواب اما اعتبار الفهم الامر الى **اقول**
 نعم هذا الجواب ان يقال ان العلم بان العلم الثاني محال قوله لان لازم الطبيعة الواحدة واحد
 فهو صدق على اعدادها المستغنا عن الماده واحدا كاحدها وجه ان سر كانه جميع
 الاعداد وليا لا يسلم صدق هذه الفقيه وظاهر لانه فان الوجود طبعه والحد
 مع ان بعض افرادها وهو الوجود الواسع مجرد عن الماده وبعض افرادها وهو الوجود
 الخاص والهي محاطا بها ولذلك كمنه فانه طبعه واحد مع ان بعض افرادها محاطا بها
 بمعنى دون سائر الافراد واذا كان كذلك بطل ما ذكرتموه واما قوله في الوجه الثاني
 ان بالاولون نوعه محصور في شخصه فمحصيه بالمان ممنوع والذي ذكره لمان ذلك
 مبني على ان لازم الطبيعة الواحدة واحد وفساد هذه المعنى بفساد ذلك القول
 ولعلم ان الشيخ الفاضل العارفي ذكر في كتابه ان خلافا من اطلاق واستطو

لان المحسوسات معقوله المبدأ الاول على معنى ان صورها حاضره عنده ولما استحال الفهم على
 المبدأ الاول كانت تلك الصور افيه لعينه عن الفهم والسبيل لتلك الصور هي التي سميها اطلاقا
 بالمنزل واسطوا ايضا قابل بالمثل على هذا المعنى وهو ما يتلوه في الوجوه
 والامكان والاستيعاب الى الفهم لانه يعرف هذه الامور فمده في اول هذا الكتاب
 ان الصور انها عينه عن الاشياء واذا كان كذلك فلا طبع لها الى التعريف احيانا فعمل بالضرورة
 ان لصور الوجود اقدم من لصور العدم وقد عديم الزمان عليه ايضا واذا كان لصور الوجود
 اقدم فاما ان من هذه السبله اعني الوجوه والامكان والاستيعاب امرت الى طبعه الوجود كان
 اعرف من عن لصور الوجوه امرت الى طبعه الوجود فاما ان يعرف من الامكان والاستيعاب
 في بعض القول في الوجوه والامكان الى الفهم ان المله
 امر ان اصرفها ان له لمانه ان لا امتصا له من ذاته للوجود ولا للعدم والماني انه يحتاج في
 وجوده وعدمه الى الغير والاعتبار الثاني وهو طبعه الى الغير في الوجود والعدم
 معقول للاعتبار الاول وهو انه لمانه عن بعض الوجود ولا للعدم وسر هذين الاعتبارين
 فرق لوجوه من اصددها ما ذكره الامام وهو اما اذا جمعا على الشيء بانه في وجوده وعدمه
 محاطا الى الغير بل لا يعقل لذلك فعله واذا قلنا انه في ذاته غير مبعض للوجود والعدم
 منع للعقل بذلك ولولا ان عديم امتصا به الوجود والعدم في ذاته معاير كاحته
 لا للغير في الوجود والعدم لما صح ما ذكرنا الماني ان لونه في ذاته غير مبعض للوجود
 ولا للعدم اعتبارا له من حيث هو مع قطع النظر عن وجوده وعدمه واما
 حاجته الى الغير في وجوده وعدمه فهو اعتبارا له مع الغير ومن الظاهر البين
 ان اعتبار الشيء من حيث هو مع الغير اعتبارا له مع الغير فظهر الفرق بينهما ولا يابا لعقل
 الاعتبار الثاني بالاعتبار الاول فوجب تغايرهما والامام صح ذلك لاستيعاب لتعليل الشيء
 بعينه واذا ظهر ذلك في التكميل كذلك في الوجود فان الواجب له ايضا امر ان اصرفها
 لونه محقا للوجود في ذاته والماني عديم لوقف وجوده على الغير وهذا الاعتبار اعني
 توقفه على الغير معقول للاعتبار الاول اعني انضاه الوجود من ذاته ثم قال والملاحظ بهذا

وجود

البصير مخلص من كثير من الشبهات في ان الوجوب ليس بشئ الاخر
 الوجوب راديه المعنى اذ هو عدم لوجوده في وجوده على غير اي علم
 لوجوده بما هو عارض له في وجوده على غير والباقي استحسانه الوجوب من ذاته اي ما
 عرف له الوجوب استحقاق من ذاته الوجوب اذا عرفت هذا فاعلم انه ان اردت الوجوب
 المعنى الاول فلا تسئل انه ليس امرا سوتيا راديا على ماله الوجوب بالضرورة عدم
 ولن اردته المعنى الثاني فاحلف العلماء انه امر سوتى راد على ماهية معروضة او
 عدمي والامام اشارة في هذا الباب انه مفهوم عدمي واجمع عليه ما لا راديه
 الوجوب الاول لو كان الوجوب بالمعنى الثاني وهو استحسانه الوجوب من ذاته امرا
 سوتيا يلزم احد الامور الثلاثة وهو اما ان يكون الوجوب من ذاته من جميع الوجوه
 او ان يكون الوجوب محكما لذاته او لردم السلسل او اجتماع المقصود وكل واحد
 منها محال اما المستطاع لان الوجوب لو كان وصفا موصيا راديا فاما ان يكون
 سوتيا مساويا لسائر الموجودات في الموت او لا يكون مساويا لسائر الموجودات
 الموت فان كان الباقي لم يرد له الاول وان كان الاول كان محالها بالماهية وماهية
 لا يمتثل لك معارضا لما به الامسار موصوفه معارضا لما به وجوده وان كان الاول
 من حيث هو مستحقه لذلك الوجود او لم يكن مستحقه لذلك الوجود من حيث هو
 هي ذاتية عدم ماهية ملزم لغيره الثاني وان كانت مستحقه لذلك الوجود من
 حيث هو هي وجوب لا يكون اما ان يكون استحسانا ماهية لوجوده امرا سوتيا
 راديا عليها او لم يكن فان كان الاول لم يرد له الثاني وهو لردم السلسل لا يمكن
 الكلام الى استحسان ماهية لوجوده بان يقول اما ان يكون مساويا لسائر الموجودات
 في الوجود او لا يكون حتى يلزم اما احد الامرين الاولين او السلسل وان كان الثاني
 وهو ان يكون استحسانا ماهية لوجوده امرا سوتيا راديا عليها لم يرد له الثاني
 الرابع وهو اجتماع المقصود لا يمكن على تقدير ان استحسانه الوجوب لذاته امر
 سوتى ليس على ماله بل استحسانه واما استحسانه طولا من هذه الامور

الاربعة مظاهر اما الاول فلما بينا في ان الوجود مفهوم مشترك من جميع الموجودات
 واما الثاني فلان الوجوب لو كان محكما لذاته كان الواجب لذاته ايضا لذلك لان الواجب
 لذاته اما صارا ولها لذاته بالوجوب فاذا كان مستلزما وادعا لذاته محكما لذاته
 كان هو الاول بان يكون محكما لذاته بل الواجب لذاته استحسانا ان يكون محكما لذاته بالوجوب
 استحسانا ان يكون محكما لذاته واما لمراد من المظهر المظهر استحسانا وليس ليعمل
 ان يقول لا تسئل ان استحسانه ماهية الوجوب الوجود لذاته بل هو امر سوتيا
 راديا عليها يلزم اجتماع المقصود واما يلزم ذلك ان لو كان العدم ان كل فرد
 من افراد استحسانه الوجوب من ذاته امرا سوتيا راديا على ماهية من هذه الاستحسان
 ليس كذلك بل انما يستلزم على تقدير ان استحسانه الوجوب من ذاته واجبة الوجود
 لذاته امرا سوتيا راديا عليها ولا يلزم منه اجتماع المقصود بل انما يقول
 نحن مستعمل على تقدير ان مفهوم استحسانه الوجوب من ذاته من حيث هو هذا المفهوم
 امر سوتى راد على معروضة واذا كان كذلك فان اجتماع المقصود على تقدير ان يكون
 استحسانه ماهية الوجوب الوجود لذاته امرا سوتيا راديا عليها لا راديا حتما
 ووجه نظره ان ذلك اما يلزم ان لو كان قولنا على ما يحتمل بالتواطؤ وهو مفهوم ليس
 سلتنا ذلك للمفهوم من عدم كون استحسانه ماهية الوجوب الوجود من ذاته
 امرا سوتيا راديا على ماهية على تقدير ان يكون مفهوم استحسانه الوجوب الوجود
 من ذاته امرا سوتيا راديا عليه اجتماع كوارث كون استحسانه استحسانه ماهية
 الوجوب الوجود من ذاته لعدم استحسانها لا باستحسان كون مفهوم استحسانه الوجوب
 الوجود لذاته امرا سوتيا راديا عليه وليس سلتنا صدق الشرطية ولكن لم يلزم بان يكون
 الوجوب محكما لذاته محال قوله لانه لو كان كذلك لكان الواجب لذاته ايضا محكما
 بموضوع قوله لان الواجب لذاته اما صارا واجبا لذاته بالوجوب فلما لا تسئل بل الواجب
 لذاته اما صارا واجبا لان ماهية كافية يحصل بالمراد الوجود ولون ماهية
 احواله استلزم الوجوب الذي هو استحسانه الوجوب من ذاته فاذا كان كذلك

الوصف للوجودات معلولة لماهية ولا يلزم من كون المعلول محتملا لدراته لا يكون عليه ايضا
 لذلك ولعائلا ان يحسن هذا المنع ونقول لو كان الوجب محتملا لدراته كان عذره ولو كان عذره
 كان عذرا الصافي والواجب لدراته بالوجود ضرورة ان حوار عدم الصفة مستلزم حوار عدم
 الصافي للماهية تلك الصفة لكن حوار عدم الصافي والواجب لدراته بالوجود امر محال
 لانه لو كان ذلك عليه كان ان لا يكون الواجب لدراته واحتمال لدراته وانه محال بالضرورة لئلا
 يصادف هذا القسم لكن لا يسلم ان التسلسل اللازم محال فانه مستلزم من جانب المعلول
 واسماع ذلك عن معلوم فان الوجود انما قام على انها المهمات الى فعله اولى الال
 معلول لغيره **قال** استحقاق الوجود مستلزم عليه فلو كان هذا الاستحقاق
 وصفا سويتا كان سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف **اقول** هذا
 هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة على ان استحقاقه الوجود من ذاته ليس وصفا
 سويتا وانما على ما له تلك الاستحقاقه ويعبرون ان يقول لو كانت استحقاقه الوجود
 من ذاته الى الوجود معتررا بها امر سويتا رايها على ما له من الاستحقاقه لغير
 سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف وانه محال اما السطرية فلا
 استحقاق للماهية الوجود من ذاتها مستلزم على وجودها لانها لا يكون الوجود
 لا يحصل له الوجود لكن هذه الاستحقاقه صفة للماهية فلو كانت سوتية لزم ما قلناه
 من سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف واما انه محال فظاهر لان سوت
 الصفة للموصوف فرع على سوت الموصوف في نفسه واذا كان كذلك استحالة العدا
 على الموصوف فانه نظر وهو ان يقال ان عديم سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف
 لعدم الوجوب على الوجود فغيره بالطبع والمنزلة مستحيلة لكن لا يسلم استحالة
 ذلك وان عديمه مام للصفة الوجودية بالمععدم ولزم منه منع فان الماهية من حيث
 هي لا يصدق عليها انها معدومة والوجود يكون قائما بها من حيث هي وذلك بما لا
 اسماع فيه فان الوجود يقوم بها ايضا من حيث هي لم يلزم ان ذلك محال **قال**
 ولو كان وصفا سويتا كان لا محالة خارجا على الوات الى اخره **اقول** هذا هو الوجه

وصفا

الثالث من الوجوه المذكورة لسان هذا المطلوب ويعبرون ان يقال لو كان الوجب وصفا سويتا
 رايها على ما له تلك الاستحقاقه ويعبرون ان يقول لو كانت استحقاقه الوجود
 من ذاته الى الوجود معتررا بها امر سويتا رايها على ما له من الاستحقاقه لغير
 سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف وانه محال اما السطرية فلا
 استحقاق للماهية الوجود من ذاتها مستلزم على وجودها لانها لا يكون الوجود
 لا يحصل له الوجود لكن هذه الاستحقاقه صفة للماهية فلو كانت سوتية لزم ما قلناه
 من سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف واما انه محال فظاهر لان سوت
 الصفة للموصوف فرع على سوت الموصوف في نفسه واذا كان كذلك استحالة العدا
 على الموصوف فانه نظر وهو ان يقال ان عديم سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف
 لعدم الوجوب على الوجود فغيره بالطبع والمنزلة مستحيلة لكن لا يسلم استحالة
 ذلك وان عديمه مام للصفة الوجودية بالمععدم ولزم منه منع فان الماهية من حيث
 هي لا يصدق عليها انها معدومة والوجود يكون قائما بها من حيث هي وذلك بما لا
 اسماع فيه فان الوجود يقوم بها ايضا من حيث هي لم يلزم ان ذلك محال **قال**
 ولو كان وصفا سويتا كان لا محالة خارجا على الوات الى اخره **اقول** هذا هو الوجه

الثالث من الوجوه المذكورة لسان هذا المطلوب ويعبرون ان يقال لو كان الوجب وصفا سويتا
 رايها على ما له تلك الاستحقاقه ويعبرون ان يقول لو كانت استحقاقه الوجود
 من ذاته الى الوجود معتررا بها امر سويتا رايها على ما له من الاستحقاقه لغير
 سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف وانه محال اما السطرية فلا
 استحقاق للماهية الوجود من ذاتها مستلزم على وجودها لانها لا يكون الوجود
 لا يحصل له الوجود لكن هذه الاستحقاقه صفة للماهية فلو كانت سوتية لزم ما قلناه
 من سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف واما انه محال فظاهر لان سوت
 الصفة للموصوف فرع على سوت الموصوف في نفسه واذا كان كذلك استحالة العدا
 على الموصوف فانه نظر وهو ان يقال ان عديم سوت الصفة للموصوف قبل سوت الموصوف
 لعدم الوجوب على الوجود فغيره بالطبع والمنزلة مستحيلة لكن لا يسلم استحالة
 ذلك وان عديمه مام للصفة الوجودية بالمععدم ولزم منه منع فان الماهية من حيث
 هي لا يصدق عليها انها معدومة والوجود يكون قائما بها من حيث هي وذلك بما لا
 اسماع فيه فان الوجود يقوم بها ايضا من حيث هي لم يلزم ان ذلك محال **قال**
 ولو كان وصفا سويتا كان لا محالة خارجا على الوات الى اخره **اقول** هذا هو الوجه

واذا كان الاستحقاق المذكور عنده فان يقيضها وهو استحقاقه الوجود من ذاته
 وهو لا يمنع ان يكون كل واحد من القسطنطينيين او لو فوجد ان يكون احد القسطنطينيين
 وهو الذي سابق على اضافة العدمية الى الحق وهذا هو
 الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما لسان كون استحقاقه الوجود من ذاته صفة شبيهة
 بان على الماهية ونحوه ان يقول استحقاقه الماهية الوجود من ذاتها سابقة على وجودها
 لان الماهية تسمى الوجود لم يوجد وهو الوجود للماهية سابق على جميع اوصافها
 العدمية لان الامور العدمية ليست لها في انفسها الخصائص والصفات لذواتها
 لها خصائص وصفات في انفسها كالماتر امور انسانية صوره ان كل محقق
 موجود بل خصصها باعضائها لخصائص الماهيات التي وضعها العقل ملك
 الاوصاف العدمية والمقدم على المقدم على التي تقدم على تلك التي فادى
 استحقاقه الماهية الوجود من ذاتها متقدمة على جميع الاوصاف العدمية بدرجة
 من ذلك ان يكون عدمية واللاتم باخرها عن نفسها من حيث وان حال او نقول لو كانت
 لا استحقاقه عدمية كانت سابقة عن وجود الماهية لما لم تكن اللان بالكل
 والحول في الاول حاكم الالاستحقاقه محمول على ان المتبع وهو مقدم معالطة الى
 لغو هذه الجواب ان يقال ليس احد ما ذهبت من القولين وهو اما
 ان يكون الواحد من الاكثر او مركب من اجزاء او مركب من اجزاء او مركب من اجزاء
 واحدة منها مخلوق علمه الاستحقاقه الوجود من ذاته او قولك الصادر عليها بحسب
 ان يكون عديمًا معلوم الصدق والامان ان اسم مادته من الوجود واما قلنا ذلك
 لان المتبع والممكن المقدم اما ان يكون لها خصص فليس في انفسها او ان يكون
 من الاول فلا نسلم ان الصادر عليها تحت ان يكون عديمًا ولا يمكن ان يقولوا
 لا منع تام الوجود بالمقدم لان المتبع عديمها حينئذ وان كان الماهي فلا نسلم
 ان شيئا منها مخلوق علمه في الخارج بالالاستحقاقه بل المعلوم علمه ما هو
 الصورة التي يستحقها الذهب الماهية المتبع للماهية الممكن المقدم فاذا استحقها

يحكم عليها بانها ليست بشيء في الخارج الوجود من ذاتها واذا كان ذلك ان المعلوم علمه ما هو
 الصورة المحصلة في الذهب وذلك لا يقتضي ان يكون الصادر عليها متقدما في الخارج بل يقتضي
 ان يكون الصادر عليها موجودا في الذهب فلا يلزم ان يكون الالاستحقاقه موجودا في الذهب
 بل هو صادق على الصورة الذهبية ان يكون موجودا في الخارج كوان يكون موجودا في
 الذهب في الخارج معا واما مادته من الجسم على الماهية التي يحصرها الذهب للمتع
 بالاسماع اكان في فليس له مدخل في الجواب الا ان يكون ذلك على طريق الممان بان يقال هذا
 ما يحكم على الماهية التي يستحقها الذهب بالاسماع في الوجود الخارجي فان ذلك لا يقتضي ان يكون
 بالاسماع امر اسوسا في الخارج بل ان يكون موجودا في الذهب ولو كان موجودا في الذهب
 لا سالي في اسوسا في الخارج فكذا همنا على القول بعد التماز عن هذا طه لا يسلم
 ان احدي القسطنطينيين تحت ان يكون وجودا فان الالاسماع والاسماع متاقيان
 مع انه ليس لشي منهما وجود في الخارج وعن الثاني ان استحقاقه الوجود
 سابق عليه والسابق على التي تمنع ان يكون صفة شبيهة على ما قرأه هذا الجواب
 في الظاهر عودا الى بعض الوجوه المذكورة لبيان ان الاستحقاقه صفة عدمية لا حادثة للشك
 ولكن ان منع قوله وجود الشئ سابق على جميع صفاته العدمية ويقال في المسند فان من
 حمله الصفات العدمية عندي استحقاقه الوجود من ذات الشيء وهي متقدمة عليه
 قال في ان الامكان العام ليس وصفًا شوبًا الى لغو
 اختلف العلماء في ان الامكان العام هل هو وصف شوب او هو وصف عديمي ومن بعضهم
 وصف عديمي واليه ذهب الشيخ الامام واعج عليه توجع من احدى انه لو كان شوبًا لم يكن
 واحدا لانه بل هما لذاته ولو كان عامًا لذاته لكان وجوده راد على ماهية الماهية من ان
 وجود الماهيات راد على ماهياتها ولو كان كذلك لكان بوب وجوده لماهية الامكان
 العام والعام في ذلك لكان عامًا في هذا الامكان فليس ان يكون لاجل ان كان عام
 امكان لغيره في ماهية فليس منه التسلسل وهو محال ولو كان الامكان العام صفة شوبية
 لزم شوب الصفة الموصوف قبل بوب الموصوف وانه محال بيان الخبر طه هو ان الامكان

على الوجه الاول لا يستلزم ان لا يكون محال فانه مرجح ان لا يكون له وجود على الثاني
ان عمدت بقوت الصفة الموصوف قبل سوت الموصوف لعدم ايمان الشيء على وجوده فلا يستلزم
استحالة وان عمدت به تمام الصفة الموصوفة بالمعقوف ولا يستلزم لزومه بل لا بد من قيامها
بالمادة وهي من حيث هي معان للوجود والعدم ولا امتناع من ذلك فان الوجود بصفة
لعموم المادة من حيث هي ماهية فاذا كان ذلك في الوجود فلا بد ان يفرق من الصفات والوجود
وعلى الثالث ان لا يكون له وجود بالامكان فاما كون المادة محالة لا بد من الوجود والعدم من حيثها وهو
معان للامكان الذي هو بصفة محمول الى الموضوع في الحكم العقلي وهكذا ذكر بعض الحكماء
وقد نظر والاولى ان يقال ان ما ذكره فهو من المحال لا يستلزم كون الوجود بصفة سوت بل هو
لازم سواء كان بصفة قسوة او عذوبة ولذا لم يشأ من ان لا يكون له وجود استحالته
مطلوبه فلا يثبت ما ادعيتوه والوجه الصحيح على اثباته ان الفرق
من قول القائل لا ايمان له ومن قوله لا محالة لا يعلم بكونه لا محالة سوت بل هو في ذاته
مهما لم يكن له وجود بل هو لا محالة سوت بل هو ان يكون الشيء الذي فرضناه
محمداً محالاً له لا فرق من قول القائل لا ايمان له اي ليس للشيء لكان ومن قوله لكانه
ما اي لكانه عديمي والوجه لفرق ان لا يكون له لكانه ما في الامتناع العدمي
لحب ان يكون سوتاً بغير هذا الوجه فدمر ولا يثبت والوجه الثاني
على الاول انه يتصور في الامتناع فانه لما كان ان يكون الشيء بصفة متعاقب لكان الامتناع
حما سوتاً حارياً مثله في الامكان بوجهه ان يقال لو صح جميع المحتملات
ما ذكرتم من الدليل يلزم ان يكون الامتناع امراً سوتاً بل هو لا يعلم بكون الامتناع وصفاً
سوتاً بل هو ان يكون الشيء الذي فرضناه ممسكاً ممسكاً لانه لا فرق من قول القائل
لا امتناع له اي ليس للشيء امتناع ومن قوله امتناعه لا اي امتناعه عديمي ولما لم يلزم
من هذا الدليل ان لا يكون الشيء بصفة ممسكاً بل كان ان يكون المنع متعاقباً بصفة
وان كان الامتناع امراً عديمياً فلا بد ان يكون في الشيء بصفة ممسكاً وان كان
الامتناع امراً عديمياً ثم قال — وايضا يلزم منه ان يكون العدم وجوداً لانه

العدم لانه بكونه سوتاً بل هو لا يمتنع من قولنا لا عدم ومن قولنا العدم لا وجود بل هو
ان يكون العدم بصفة سوتاً هذا حلف فلفظ ان هذا المحال يعني كون الشيء عديم بعضه
بغير هذا الصفا على سوت ما مر في الامتناع فان يقول لولم يكن العدم سوتاً لم يكن الشيء
بصفة بغيره وما اذكره من قول القائل لا عدم له اي ليس للشيء عدم وهي عديمة لا اي عديمة
اخر عديمي ولما كان هذا باطلاً فلذا ما ذكره في الامتناع وفي اعطاء الامتناع في اراد هذا
المقل يستاهل ان يجعل عدم الفرق بين القولين المذكورين من لوازم ان لا يكون للعدم سوتاً
والوجه الصحيح ما ذكره بل جعل الفرق بينهما الذي رجم انه صادق في بعضه وليس كذلك
على ان عدم كون الامتناع سوتاً بل هو لا يكون الشيء بصفة ممسكاً هذا ما ذكره الامتناع
ما قاله الصحيح وابت علم ان ذلك بعض اجمال لبعض المقدمه الفاسده واما بقوله
لا يعلم صدق قولهم لا فرق من قولنا لا ايمان كليتي ومن قولنا ايمان عديمي والفرق بينهما
ظاهر فان القولين سلب الامتناع بالظن سواء كان وجوداً او عدمياً والماني اساء الامتناع
للشيء عانه ما في الباب انه اعتبار ذهني لا حق له في الخارج لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون
اصلاً فان الامتناع في الخارج لا يصح من كون المطلق واللا لكون المطلق احسن من اللا لكون
في الخارج لان بعضه لا يتم بعضه من بعض الامتناع ولذا كان ذلك لا يلزم من صدق الامتناع
في الخارج صدق اللا لكون المطلق سلباً صدق هذه الغرضه لكان يقول ان عدمه بالعدم
في الشرطه التي ذكرتموها وهي قولكم لو لم يكن له لكان سوتاً بل هو ان يكون الشيء بصفة
محمداً ان لا يكون الشيء الذي فرضناه لكان موجوداً ولا يستلزم صدق الشرطه المذكوره وما
ذكرتموه لسائها لا يدل على لزوم هذا البعد للموضوعها وان عديمي ان لا يكون
الشيء الذي فرضناه لكان من حيث هو مطلق اي مع صدقونه ممسكاً موجوداً فلا يستلزم ان
العدم مشتق فان الموجود في الخارج ليس للشيء الذي اذا حصل في الدهن صار
محمداً عليه بانه محالة لا يستلزم الوجود الخارجي ولا لعدم الخارجي من ذاته وصدق هذه
الغرضه لان بعضي ان يكون لهذا الامتناع وجود في الخارج حليل في الدهن وانه موجود في
خارج له ال ان يقوم في الخارج محل خارجي لان ما لا وجود له في الخارج لا حاجة له الى

المحل خارجي وعن الثاني ان يقول بل هو كونه متافيا للوجوب الوجودي عدمي
 يعرف هذا الكلام ان يقال احد الامرين كانه وهو اما ان يكون مقدره من مقدمات ما ذكرتم من
 الدليل او عدمه فلو كان الامر متافيا واما ما كان يلزم ان يكون الامكان امرا متافيا واما
 فلما ان احد هذين الامرين كانه لا يمتنع اما ان يكون وجودا او عدما فان كان وجودا
 بطل قولكم الامتناع عدمي الذي هو احد مقدمات دليلكم وان كان عدميا وهو مقابل
 للوجوب فان الوجوب وجودا وهو مقابل للامكان فلو كان الامكان عدميا واما فلما لم يلزم
 من هذا ان يكون الامكان متافيا لما ذكرنا من الوجوه الثلاثة عن هذه الاعراض المتعارضة
 او نقول في بعض ان كان الامتناع وجودا والامكان متافيا فلو كان عدميا وان كان عدميا
 والوجوب متافيا فلو كان وجودا وهو مقابل للامكان فلو كان عدميا ضرورة
 ان يكون الامكان عدميا كانه على كل واحد من هذين المتعنتين وان حصلوا
 عدميا فقدما فصولا لان عدم الامتناع عدمي هذا اشارة الى منع
 منع الكليات عنه اما المنع فهو ان يقال لم يلزم بان الامكان اذا كان متافيا للوجوب
 يلزم ان يكون عدميا واما يلزم ذلك ان لو كان للوجوب وجودا وهو ممنوع ههنا
 نعرف قوله وان حصلوا الوجوب عدميا واما الكليات فهو قوله فقدما
 الى لغة بعض من ان يقول لو كان الوجوب عدميا لزم قولكم بل ما كان متافيا للامتناع
 لعدمي لزم ان يكون وجودا الذي هو احد مقدمات دليلكم ثم يقول الوجوب
 اما ان يكون وجودا او عدميا واما ما كان يلزم عدمه كانه ما ذكرتم من الدليل او تمام
 ما ذكرنا من الدليل وعرضنا في هذا المقام ليس الا ذلك فان كان وجودا يلزم ما ذكرنا
 من الدليل لصحة سائر المقدمات المتعارضة وان كان عدميا يلزم قولكم بل ما كان متافيا
 للامتناع لعدمي لزم ان يكون وجودا لم يمتنع عند ملائمتها ما ذكرتم
 الدليل على ان يقول الوجوب اما ان يكون وجودا واما ان يكون عدميا واما ما كان
 يلزم ان يكون الامكان متافيا اما اذا كان وجودا وهو مقابل للامكان فلو كان
 عدميا واما اذا كان عدميا وهو مقابل للامتناع فلو كان الامتناع وجودا وهو

وهو مقابل للامكان فلو كان الامكان عدميا في ان الوجوب بالذات غير خارج عنها
 اما الوجوب بالذات فيقدر لونه متافيا بمنع ان يكون خارجا على الذات لان كل وصف
 خارجي فهو متافيا فلو كان متافيا لانه واحدا لغيره ويلزم المحال الذي هو
 اعلم ان للوجوب قد يكون واجبا لذاته وقد يكون واحدا لغيره اما الوجوب بالذات
 فيقدر ان يكون الوجوب وصف متافيا بمنع ان يكون خارجا على الذات واحدا عليه
 بان الوجوب بالذات لو كان خارجا على الذات لكان متافيا لذاته ولو كان متافيا لذاته
 لكان الواجب ايضا متافيا لذاته مع لو كان الوجوب بالذات خارجا على الذات لكان الواجب
 لذاته متافيا لذاته يستثنى بعضنا الثاني ونقول لكن الواجب لذاته ليس متافيا لذاته
 ليقع ان الوجوب بالذات غير خارج عن الذات اما الشرطية الاولى فلان الوجوب بالذات
 لو كان خارجا عنها لكان خارجا لها ضرورة انه قائم بنفسه وكل ما كان عارضا للشيء فهو متغير
 الله وكل ما هو متغير الا لغيره فهو ملزم لذاته مع ان الوجوب بالذات لو كان خارجا
 الذات لكان متافيا لذاته واما الشرطية الثانية فلان الوجوب بالذات لو كان متافيا لذاته
 لكان ملزم عليه وبذلك العلم استحالة ان يكون عذرات واجب الوجود لذاته وللا يلزم
 امتناع واجب الوجود لذاته في صفة من صفاته لا عليه مفصلة وانه فحال
 لان الواجب لذاته هو الذي يكون ذاته قائمة في حصول جميع ما له من الصفات وهو
 ذات او غير ذاته والذات قائمة على ذات واجب الوجود فحال امتناع العدم على ذات
 واجب الوجود امتناع العدم على الوجوب بالذات لان امتناع العدم على العلم
 مستلزم لامتناع العدم على المطلق وتنعكس هذه المتصلة بعكس المتغير الى
 قولنا كل ما هو العدم على الوجوب بالذات مع العدم على ذات واجب الوجود
 امتناع العدم على الوجوب بالذات لان امتناع العدم على العلم مستلزم لامتناع العدم
 على المطلق وتنعكس لذاته ثم يلزم ما سألنا على عدم كون الوجوب بالذات متافيا لذاته
 بان يقول لو كان الوجوب بالذات متافيا لذاته لضرر قولنا لوجه العدم على الوجوب
 بالذات لزم العدم على ذات واجب الوجود لذاته مع قولنا لكن مع العدم على الوجوب

بالزمان حسنة لان كل من يصح عليه العدم وكلما صدق هاتان المقدمتان صدق قولنا
العدم على ذات واحدة الوجود لانه يقع لوجود الوجوب محال لانه لا يصح العدم على ذات
واحدة الوجود لانه وكلما صح العدم عليه كان محالاً لانه يقع لوجود الوجوب بالذات
محالاً لانه كان الواجب لانه محالاً لانه وهو الشرطية المناسبة هذا بعد هذا الزمان
وهو معالطه لانه لا يسلم انه كلما امتنع العدم على ذات الواجب الوجود امتنع للعدم
على الوجوب بالذات مطلقاً بل يمنع على الوجوب المحل للعدم عليه بالنظر الى
وجوب وجوده عليه وهذا يعطى بعلم المفيض لا قولنا كلما لا يمنع للعدم
على الوجوب بالذات بالنظر الى وجوب وجوده عليه لا يمنع العدم على ذلك ولعل
الوجوب ثم اذا قلنا ان الوجوب بالذات لا يمنع عليه العدم مطلقاً او بالنظر
الى دلالته لا يمنع مع الشرطية المحل للعدم مثلاً في نفسه عروضة لكان
للماهيات كالعن اعلم ان الماهية اذا اخذت شرط لوجودها
استحال ان تعرض لها لربها لانها بهذا الشرط واجبة فاستحال ان يكون محله
ايضاً بهذا الشرط ولذلك اذا اخذتها شرط عدمها استحال ان تعرض لها لربها
لانها بهذا الشرط بمنعها فاستحال ان يكون محله ايضاً بهذا الشرط ولذلك اذا
اخذناها شرط وجودها او شرط وجوبها استحال ان تعرض لها لربها
لأنها بهذا الشرط محال لانها مع الشرط الاول واجبة ومع الشرط الثاني بمنعها
اعني الوجوب ولا امتناع فاما ان الامكان بل الامكان انما تعرض للماهية اذا اخذناها
لا شرط شي ونظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن جميع العقود المتنافية
للانسان ثم هاهنا سئل الى العن فلهذا هذا الشك ان
يقال ليس من الماهيات تعرض لها الامكان لان الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة
واما ما كان امتنع ان تعرض لها لربها اما اذا كانت بسيطة فلا يمكن ان اصابها
والامور الاضافية استحال عروضا لشي واحد بسيط وقد مر في هذا حيث يتبين
ان السابطة غير محولة واما اذا كانت مركبة فلا بد من واحد من سابطها امتنع عروضا

الامكان له واذا امتنع عروضا الامكان لشي من سابطها كان كل واحد منها واحداً ودل ما كانت
الاجزاء واجبة كان المركبة منها واحداً والواجب امتنع عروضا الامكان لان الماهية المركبة امتنع عروضا
الامكان لما يعلم ان كون الماهية مركبة غير محقول وهو المعارضة بنفسه
الوجوب وان سائر الاضافات امتنع عروضا للوجود الواحد مع انه تعرض لمجموع المفردات
فلما ههنا توجه ايراد المعارضة بغير الوجوب ان يقال لو صح ما ذكرتم
لزم ان يكون من الماهيات واحدة لانه لان الماهية اما ان يكون بسيطة او مركبة فان
كانت بسيطة امتنع عروضا للوجوب لانه امر اصلي والامور الاضافية امتنع عروضا
للسابطة وان كانت مركبة امتنع عروضا للوجوب لانه امر اصلي وان كان كل واحد من سابطها لما
امتنع عروضا للوجوب لانه كل واحد منها غير واجب وطاقت المعارضة واجبة
امتنع ان يكون المركبة واحدة لا امتناع لوجوب الواجب على غير الواجب واذا امتنع
ان يكون المركبة واحدة امتنع عروضا للوجوب للماهية المركبة ولما كان هذا الخطم باطلاً
فلما ما ذكرتم ولما قلنا ان منع كون الوجوب امر اضافي فان الوجوب بالذات عروضا
لنفس الذات لما امر اللهم الا اذا صدق الوجوب بالغير وحسبهم المعارضة بالوجوب
واما ما ذكرتم بعد هذه المعارضة فتوجه ايراد ان يقال لم قلتم بان الامور الاضافية اذا
لم تعرض لشي من السابطة امتنع عروضا للماهية المركبة منها وظهر عدم امتناع ذلك
المركبة والماليق والجمعية والجمعية والجمعية اضافة ومنع عروضا لشي منها لشي من السابطة
مع عروضا لشي منها للماهية المركبة منها واما قوله وقد مر جواب اخر بغير منه حيث
متا لكون السابطة محولة فتوجه ان يقال لو لم من امتناع عروضا للامور الاضافية
للسابطة امتناع عروضا للمركبة منها لزم من ذلك امتناع عروضا للماهية المركبة منها حيث
للسابطة لكونه امر اضافي ولزم من ذلك امتناع امتناع عروضا للماهية المركبة منها حيث
ولو امتنع عروضا للماهية المركبة لم يكن السابطة ولا المراتب محولة لان بالامور
مهما لا يكون محولة لكن اللزوم محال فاللزم مثله في اصنام المراتب
الى العن للملح يستعمل الى ما يكون ممكن الوجود لانه الى ما يكون ممكن

الوجود لشيء أي يمكن الحصول لغيره والعسم الأول اعلم من الثاني لأن ما يكون على الوجود لشيء فهو ممكن
للموجود لثباته واللافتان بمنع الوجود لثباته وما كان بمنع الوجود لثباته اسم الوجود لغيره وليس
جل ما هو ممكن الوجود لثباته فهو على الوجود لغيره بل ما واجبت الوجود لغيره لا يلزم أو بمنع
الوجود لغيره لما يوافق وهو أي ما هو المحرر عن الماء العائد باسمها في نسخة مصنف
المثبت عن عليها إلا لغيره اعلم أن الذي الوجود لثباته إما أن يكون إيمان وجوده كما
في فصانه عن علمه وإما أن لا يكون كما في فصانه عن علمه فإن كان الأول كان الوجود للشيء
كما في فصان وجوده عن واجب الوجود وإذا كان كذلك وجب أن يدقم وجوده وإن لا
يخصر وجوده بمنزلة من لا يكون مستغرقا للماهية مستند في وجودها إلى سبب
واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك اسمها أن يصر لغيره للمعدلات البصر
تكون البصر بل يجب أن يكون عام للبصر وأن يكون عللا للبصر عنه بسبب اختلاف العوازل
فقد مرنا أن الأفعال اللانتم للماهية كما في قول البصر من واجب الوجود فوجب أن
يكون موجودا دائما لا يتبع خلف العلول عن العليلة الثابتة وإن كان الثاني وهو أن يكون
الأصل للانتم للماهية كما في فصان وجوده عن علمه أي هو واجب الوجود بل لا بد من حصوله
سرايط لغيره وهو ثابت أو قد من حيث بسبب الماهية لقول الوجود من واجب الوجود
كان مثل هذا المثل لثباته لما كان أصحها لا يمكن العائد إلى الماهية وهو لونه كالم لا يكون
من من وجوده ولا من من وجوده محال والثاني لا يستقراد العام الذي يحصل للماهية
عند حصول الشرايط وإن يقع المانع أعني سر ليطابق ما يقع على وجوده لا يكون
متيقنا لما سأل على معنى أن تلك الشرايط لا يكون حادثة قبلها متيقنا بأخر لا إلاها
لأنها لو كانت قد من من من قديمها وقدم واجب الوجود قديم الحادثة وإن كانت حادثة
لا بد من توقف حدوثها على شرط غير لا يمكن الانتم للماهية فذلك للشرط اسمها
أن يكون قدما والآن لثتم قدم تلك الشرايط وإن كان حادثة لا بد من توقف حدوثه على
شرط لغيره لا يمكن الانتم للماهية فالجواب في ذلك الشرط ما تعلم في الأول من
إما العلق الحادثة قدما أو يكون قبل كل حادثة حادثة لا إلى الأول والأول محال

والمط

ممن الثاني فاذا كانت الشرائط جارية ما ذكرناه فان الاستعداد للمام ينشأ عن كونها في
 لا يكون الايمان بالذات لها ما كان في نقصان وجودها باعتبار واجب الوجود وطا
 حدوث حوادث سالفة عليها على الوجه الذي عناه فاذن لا بد لحدوثها من ان يكون مسبوقا
 بحدوث غيرها لا في زمانه لتكون كل سائر مقتضى للعلية للوصول الى المعلوم الذي هو الملاحق
 بعد تصديقها عنه ويستعرف بعد ان ذلك لا يمكن الا بواسطة حيز محفوظه اولا ولذا في اوسطه
 اعانته من بابها ولا بد مع ذلك من حمل ايضا المحض للاستعداد كما كانت دعوى حادث في زمان
 دون زمان وذلك المحل هو الثاني فاذن كل حادث مسوق بان وجه له زمان
 في ان الايمان موجه الى الشيء لا العرف اعلم ان الحكماء من مذهب الفقهاء على ان
 الايمان عليه الحاجز الى الشيء الذي يمكن ان يكون ولكن لا يكون وهذا هو الطرف الثاني
 اليه الى المسوق ليس الى ان يرجع احد طرفيه على الآخر الا ليرجع بعد عن صدق
 القضية للعلم الضروري بان وجهه يدورون في زمان اخر وتكون لو يرجع احد طرفيه على
 الاخر من غير مرجح لان ذلك الطرف اولى من الطرف الآخر وذلك ما قصص قولنا ان كلا
 الطرفين المسوق كسمة على المسوق ومنه بطريق لا لا يسلم صدق الشرطية للمدعوى ثلثاها
 لكن لم قلنا بان اولوية احد الطرفين المسوق كسمة ما قصص قولنا ان كلا الطرفين المسوق
 المسوق على المسوق فان معنى هذا القول انه ليس به امتصاص الوجود ولا امتصاص العدم
 وذلك اما سابقا امتصاصا طرف الوجود او طرف العدم اليه لا نحو احد
 طرفيه اولا به وان لم ينعقد مع ذلك سائر الطرفين بل وان لم يكن شيء منهما مرجح لاصلا
 ثم من الحسن اللبس يدعون انها امر منه فالوجه ان يقال ايضا اولية ما فيها لو كانت اولية
 لها اذا مر منها على العقل ويبرهنها معها عليه الواحد نصف الا من لو ثبت ان يكون
 ذلك واحد منها عند العقل في وجه الاخرى من ان المعلوم لا يعلمه لا العقل فيها الاستعداد
 والسعف لان اعمال السعف ولو على بعد الوجود ان حصل لم تكن تلك المعلوم اولية
 وان لم يحصل امتنع السعف فيها لكن السال باطل لثابت اذا اعرضنا هاتين العنصرين على
 للعقل لم يجد الا في في وجه للمانة والشرطية ممنوعة فان للمعلوم لا اولية تقع فيها

التفاوت لا لأنها ليست أولية بل لعدم الشعور بطرفها على الوجه الواجب
 ثم الذي يوضح في المطلوب ويحتمل في العرف
 رعم لعصر الجدل من ان الحام الى
 المور ليست معللة بالامكان والاطم دره ادلتهم وهوها احد ها ان الحاجة ليست امرا
 سوتيا ومنى لم امر سوتيا لم يكن معللة بعلة اصلا فصلا عن الامكان بل هو العدمية
 بالحاجة بها الى العلة وانما قلنا انها ليست امرا سوتيا لوجه ذلك لان
 الحاجة لو كانت امرا سوتيا لم يكن احد لا ثور وهو اما لو كان الحاجة واحدة لانها او
 السلسل او اجتماع البعض من كل واحد منها في حال لما لا شرطية فلانها او كانت
 بحيث يتناول في الثبوت لسائر الموجودات لما سنا ان الوجود امر مشترك بين
 جميع الموجودات في حاله في ما صحتها الخصوصية وما لا اشراق في حاله
 لما لا المحالفة في وجودها اذن معار لما صحتها وانصاف ما صحتها لوجودها اما ان
 واجبا او معما كان ان واجبات الحاجة واجبه واجبه لانها وهو ليس له اول
 وان كان محتملا كانت الحاجة محتملة لان كل واحد محتملا عندهم فحاجتها ان كان امرا
 سوتيا رابدا على ما صحتها ان العلم بها كان العلم في الحاجة لاول ملزم السلسل
 او لانها الى ما لا يكون الحاجة امرا سوتيا رابدا على ما صحتها الممكن ولهم منه الامر
 الثالث وهو اجتماع البعض من كل واحد منها لوجودها امرا سوتيا رابدا على ما صحتها لزم
 الامر الثالث ايضا لانها متكملة على تقدير ان الحاجة امر سوتيا رابدا على ما صحتها وانما قلنا
 ان كل واحد منها في حال اما الامر الاول فلان الحاجة صفة محتاجة الى الممكن لكونها عارضة
 له والممكن والمحتاج الى الممكن اسم حال ان يكون واجبا لانه واما الامر الثاني فظاهر
 لزم استحالة الثاني ان الحاجة لو كانت صفة سوسلتم ان يكون انصاف الشيء بالصفة
 الوجودية فيلزم موت ذلك الشيء وانه في حال ان السطرية ان الحاجة للشيء في المور سابقة
 على وجود ذلك الشيء وهي صفة لذلك الشيء ملو كانت وجودية لزم ما قلناه من قبل
 واما ان ذلك في حال فظاهر الثالث ان الحاجة لو كانت صفة سوسل لاسمح
 لعلمها بالامكان لان الامكان امر عديم ولا ثور للعدمية يمنع ان يكون له لا ثور

لوجه

الوجودية ثم تردد في المعلوم اذ في اللازم لظن من عدم لعلم الحاجة بالامكان ان يقول
 ان الحاجة كاحدة صفة وجودية لم يكن معللة بالامكان المحقق لظن من عدم لعلمها بالامكان وان
 لم يكن صفة وجودية لم يكن معللة ايضا بالامكان لعدم حاجتها الى العلة حسنة الوجه
 الثاني من الوجوه المذكورة لسان ان الحاجة ليست معللة بالامكان وهو ان خاصة وجودها
 لا ان يكون معللة بالامكان لاجتات الحاجة مساحرة عن الامكان لوجوبها في العلول
 على العلة والامكان من غير وجود الممكن لانه اضافة لعرض للوجود بالماضي في المناقشة من كل
 واحد من المضامين ولزم من ذلك ما في الحاجة من وجود الممكن لكن اللازم في حال لا حاجة وجود الممكن في
 الشيء متقدمة على وجود الممكن ما لم يحج الى الشيء لم يوجد والامام في هذا الوجه لسان ان
 الحاجة ليست امرا سوتيا وان قال انها امارة مخصوصة من الماهية وسن الوجود في مناقشة
 المضامين فيكون خاصة الماهية في وجودها الى المور مناقشة عن وجودها هذا حلق وفيه نظر لان ذلك
 انما يفيد هذا المطلوب ان يكون لوجود الحاجة لذلك لانها امر لونها امر سوتيا وهو ممنوع فانها
 اضافته مخصوصة من الماهية والوجود سوتيا من صفتها وجودية او غير منه ولما كان كذلك فكلنا نحن
 همنا وقريناه على الوجه المذكور نحن ملزم المحال من بعض المطلق الوجه الثالث ان الامكان
 لو كان عليه كاحدة طرف الوجود الى العلة كان غلة كاحدة طرف للعدم ايضا الى العلة لان امكان الوجود
 هو لعينه لكان العدم لكن اللازم في حال لا طرف العدم كاحدة الى العلة لما عرفت ان الوجود العينية
 مستغنية عن العلل
 والذي يقال ان غلة للعدم عدم العلة باطل لان العلية
 صفة شوعية هذا يتصف بها العدم الى العرف
 هذا اشارة الى منع رد على
 هذا الوجه مع القول عنه اما المنع فوجهه ان ان يقال لا سلم ان طرف العدم لا خاصة الى العلة
 قوله لان الوجود العينية مستغنية عن العلل فلما لا يستلزم بل هي مستغنية عن العلل الوجودية
 عن العلل مطلقا فان عدم العلول عندنا معلل لعدم علمه لم علمه بالعدم كذلك واما الجواب
 عنه فيعبر عن ان يقال ان دليل على ان طرف العدم غير محتاج الى العلة لانه لو احتاج الى العلة اما ان
 محتاج الى غلة وجودية او الى غلة عدمية والاول باطل بالضرورة ولما سلم الصا والثاني
 الصا باطل لان العلة والمعلول صفتان وجوديان فلا يتصف الوجود بالعدمية شي بينهما ولذا

هنا لم يكن مستوعب ان يكون عدم المعلول معلولا وعدم العلة علة وان العدم لو كان علة لكان له
من الخصائص ما يلحق لا يشك في ان الامر اليه ولو كان له من الخصائص ما يلحق ذلك كان له علة
للطريق الوجودي حتى يتم حواره لتعليل الامر الوجودي بالامر لعدم وانه محال هذا القول بما ذكره
اكثر من ذلك في اننا نأخذ بها انه واستبعدا حاطلا بالمباحث التي سلك عليها
ما في هذه الوجوه من الغلط والفتاد **قال** الامام واعلم ان عدم
شاهد بان الطريق المسافر ليس له احد مما على الطريق الا المخرج والسر وان قصد
في الخلاصة في حلالها للعمال المتفاوتة في العلوم **اقول** هذا اساره
للعلم الصوري هذه القضية ضرورية لا حاجة له الى الرهان واساره الصافي المنع الذي ذكرناه على القول
الذي ذكره اكثر من ذلك على انها ليست بمتهمه **قال** واحتجاجهم على ان الحاجة ليست امرا
يتوفا ان لا يكون التي معدوما **اقول** سلم ان الحاجة ليست امرا متوفا وان ما ذكره من
اللازمة على ذلك صحيح وقال لكن لما قلنا من ان لا يكون للملح مخاذا الى العلة فانه لا يلزم من عدم
لحد الوصف وحيث ان لا يكون التي موصوفة ودلنا على مستندنا وقال الا ترى ان للعلم ليس
وصفا متوفا من ان لا يلزم من ذلك ان لا يكون التي معدوما فاما لا يلزم ذلك هناك ولكن لا يلزم منها
الصاوية بطر كهم ما ادعوا ان الملح لا يكون محتاجا حتى يتوجه عليهم ما ذكره بل والاولى الحاجة
ليست معللة بالامكان لو كانت صفة عدمه مستغنية عن العلة لعم لو قال وليس لنا ان الحاجة قد تمت
ولكن لما اذا يلزم من ان لا يكون معللة بالامكان فان الامكان الصافي على ما ذكره وتعليل الامر
العدم بالامر العدم ليس محال لعم لعللة الامر الوجودي عدمه معقول وهو عدم ما ذكره لعم
ذلك اللهم الا ان يقول السائل اذ انبت ان الحاجة ليست امرا متوفا لزم ان لا يكون الملح محتاجا
لما انبت عدمه السمع انه لا فرق بين قولنا ليس التي محتاجا وبين قولنا حادثة عدمه وادام يلزم
الملك محتاجا وهو معروف بالامكان لعم محقق لكان يرد الحاجة فلا يكون الامكان علة لها والا
لزم علف المعلول عن العلة وحسبنا ما ذكره الامام علة في الظاهر وفي العمق
موجودة لان ما ذكره الامام في كسبه من المقدمة العائدة باله للفرق من قولنا ليس
محتاجا ومن قولنا حادثة عدمه والسائل انما استعمل هذه المقدمة على سبيل الالزام فلا شج

ما ذكره الامام عليه لا يقول المدعي اما ذكر هذه المقدمة او ان لا يكون الامكان علة للحاجة
واحد من الامر البتة حتما فمطل ما ذهب اليه الشيخ من ان الامكان علة للحاجة وان هذه المقدمة
صادقة **قال** واما عدم الممكن فهو لعدم علة وجوده والعلة ليست صفة متوفا
على ما بينا في هذا اساره في منع بريد على الوجه الاول من الوجهين الذين
ذكرنا في كتابنا في جواب المنع الوارد على الوجه الثالث ولو جهته ان يقال لا يستلزم
الامكان المعلول من الصفات السوية فاما سنوضح انها من الاعتبارات العقلية
به والبدنية حادثة لعم استناد عدم الممكن الى عدم علة ومنفعة من استناد
في الوجود الى العدم وحزم البدنية بالفرق فان اساره في دفع الوجه الثاني
في ما ان العدم لا يجوز ان يكون علة ولو جهته ان يقال لا يستلزم ان لعدم العلم لو كان
ان يكون علة لعدم المعلول كما ان يكون علة لوجود المعلول انما كان البدنية حادثة
بالفرق بينهما فاما محور استناد المعلول الممكن الى عدم علة ومنع من استناد لعم في كونه
الى الامر العدمي واذا كانت البدنية حادثة بالفرق بينهما امتنع اجتماعهما **قال**
في انه هل يعقل ان يكون احد طرفي الممكن اولى به لوانه وان لم يسم الى احد المعينين هذا محال
الا في **اقول** اختلف العلماء في انه هل يجوز ان يكون الممكن لزمانه يعقضي اوله احد
الطرفين وان لم يكن ذلك الطرف واحد الوقوع اعم لا يصح بعضهم في حواره والامام
منع ذلك واحتج عليه وقال لو كان كذلك فملك الاولوية اما ان يكون راجعا عند
وجود شيء اخر او لم يكن فان امكن روالها عند وجود شيء اخر كانت حاصلة ابدانها
هذا المعنى وقد فرضنا انها ليست بمتهمه الى حد التعقيد فليزم اجتماع التعقيد وقته
بطر لما لا يستلزم ان الواقع لو كان هو القسم الثاني يلزم اجتماع التعقيد قوله لانها لا يكون
حاصلة ابدانها من روالها لا يكون بمتهمه الى حد المعنى فليست وليا اذا يلزم من اجتماع
المعقدين وانما يلزم ذلك ان لو كان المعروف ان الاولوية غير متهمه الى حد التعقيد وليس
كذلك بل المعروف ان ذلكا الطرف الذي هو اولى بالممكن لزمانه ليس بمتهمه الى حد المعنى
وان كانت الاولوية حاصلة دائما معقده الروال فان اجزها من لعم اذا عرفت هذا

واعلم اننا نقر ان الماهية على وجه لا بد عليه هذا المنع وغيره من المنوع الواردة على الوجه الذي ذكره
 2 سائر لشيء ونقول لو اصبحت ماهية الماهية من حيث هي اولية احد الطرفين
 على وجه لا يمتنع ذلك الطرف الى حد المتعين والاعلو اما ان الطرفان الطرف الاخر الاول
 وطولها منها محال اما الاول فلان طرفان الطرف الاخر ان لم يوقف على مرجع لمرجع احد
 طرفي الماهية على الاخر من مرجع وان محال وان اوقف على مرجع لم يمتنع اولوية ذلك الطرف
 الا عند عدم ذلك المرجع ولو كان كذلك لكانت الماهية وحدها في حصولها في الاولوية
 وقد فرضنا هاهنا ما هو هذا حلف واما الثاني فلان الطرف الاخر لو لم يكن طرفا به ذلك
 الطرف ولعب الوعود سبيل الى حد المتعين وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا حلف
 محال ولعل ان يقول الاشكال وارد على هذا الدليل ايضا وهو ان يقول لم يعلم
 ما هو توقف طرفان الطرف الاخر على مرجع لم يمتنع اولوية ذلك الطرف الا عند عدم ذلك
 المرجع فان اولوية ذلك الطرف من مقتضات حاد الماهية من حيث هي وجه مرجع الطرف
 الاخر اذ لم يوجد نعم لا يمتنع وقوع ذلك الطرف الا عند عدم ذلك المرجع لكن عدم وقوع
 ذلك الطرف لا ينافي اولويةه نحو ان يكون ذلك الطرف اولى ولو لم يقع اليه كان عدم
 وقوع الشيء لا ينافي اولويةه وهي المحذورون لذلك ما هو مقتضى الاول ان المحذورات
 للشيء اعم الى غير ما هي الوجودات والاصوات والادوية والحرارات لا تنك ان عدم حصول
 اول والاهم نساؤها دائما ولا تنك الوجودات ايضا والاما وجدت فاذن قد جاز
 امور الوجود عليها ليعلم مع ان عدمها اولى وهو المطلوب الثاني ان للعلم
 قد وجد في توقف احكامها معلولها على محض شرط او اسما ما مع ولا تنك ان تلك للعلم الاول
 بها ايضا معلولها والالام في العلم عن غير العلم تلك العلم صحيح عليها احكام معلولها وهي
 عليها ايضا عدم احكام معلولها مع ان الاحكام بها اولى من عدم الاحكام وذلك هو المطلوب
 الثالث ان الماهية لما لم يمتنع طولها من الطرفين او لا يمتنع شيئا منها او يمتنع احدها دون
 الاخر ولا يمتنع طاهر العناد ولما لا يمتنع طولها عنهما فبغير الثالث فيقول
 الطرف الذي يمتنع اما ان يكون محضا او غير محض وكما في محال ان الماهية متعينة مقتضاها

معين والمبهم غير متعين ولا يكون معيني للماهية المتعينة من غير الاول فاذن الماهية يمتنع احد طرفيها
 على التعيين معلون ذلك الطرف اولى بها وهو المطلوب الجواب عن الاول ان يقول لا يمتنع
 ان لعدم ما ذكرتم من الوجودات اولى من الوجود فوله والاهم نساؤها دائما بمنوع ولما لم
 ذلك ان الوجودات فانه للوجود الاول وليست لذلك بل جاز ان يكون الماهيات التعينية والحدود
 وعن الثاني لا يمتنع ان الاول بالعلمية ان يكون مقتضى المعلول بل هو الاولوية اما حصل اما
 عند التسميها كالمشرايط وارتفاع الخواص وفي تلك الحالة ان ايضا واما المعلول
 من حيثها وعن الثالث لا يمتنع ان العلم الثاني باطل فوله والاهم نساؤها على الطرف من مرجع
 نحو ان اساع خلق الماهية عنها مع عدم مقتضاها شيئا منها بل كل واحد منها اما حصل
 لها استيعاد في **قال** في ان الماهية بالعلمية واما لم يوجد في لغة **اقول**
 معنى هذا الكلام انه اذا حصل احد طرفي الماهية سبب فاما تحت صدور ذلك الماهية ذلك
 لم يمتنع عنه ولو كان ذلك ان طال الماهية مع حصول سببه اما ان يكون محال بل حصول
 سببه اولى من ذلك والاول محال انه لو كان كذلك لم يكن السبب سببا هذا حلف وان
 حصل المرجح **قال** وقد علمت ان المرجح لا يمتنع عن التعيين فان حصوله عن السبب والحقا
 وهو المطلوب مشرا الى ما دللنا ان احد طرفي الماهية لا يجوز ان يكون اولى ويعبر عنه ههنا
 ان يقول لو حصل المرجح لكان الماهية كذلك هو السبب فالتسبب اذن لولا بعض اولوية ذلك
 الطرف فيقول حسنا ان لم يكن طرفان الطرف الاخر في هذا الطرف واجبا وان لم يكن
 طرفا به فان لم يوقف طرفا به على مرجع لزم وقوع الماهية لا على مرجع وان اوقف على مرجع لم يمتنع
 رجحان ذلك الطرف الا عند عدم ذلك المرجح ولو كان كذلك لكان السبب وصدقه في
 حصول ذلك المرجح وقد فرضناه هاهنا هذا حلف صحت ان اسناد المرجح الى الماهية
 السبب يمتنع الى احدها للاقسام والاختلاف باطلان مقتضى القول وبقوله من
 ادعيناه من ان المرجح لا يمتنع عن التعيين ايضا عند حصول المرجح اما ان يمتنع حصوله
 او يمتنع لا حصوله او لا يمتنع شيئا منها والعلم الاول في ذلك والالام يمتنع مرجح السبب
 وقد فرضناه مرجحا هذا حلف **والثالث** ايضا محال لانه لو كان كذلك لما لزم

لم يرد في هذا المعنى وقد يقال لفظ العدم على معنى آخر وهو الشيء الذي يكون ماضياً من بيان
 وقول المزمع من زمان وجوده في آخر وطاهره بهذا المعنى القائل في الغرض
 في اثبات الحدوث الذي في آخره أصح الحكماء عليه
 لو كان من أجل ذلك دأى ما يسمى بالعدم من ذاته والوجود من غيره وما بالذات استيق
 بما بالعدم في حقيقة تقدم من الوجود لثبات الذات ملوثة بخلافها ذاتاً
 إذا المراد بالحدوث الذي ليس له هذا ولما كان في هذا الزمان شك وهو في الواقع
 لو كان المسمى بالعدم من ذاته كان ممسكاً لا فضاء عدل برهاناً عن إرادته
 المحجة على الوجه الذي ذكره وقال المسمى بالعدم من ذاته لا استحقاقه الوجود
 والعدم في ذاته أي أنه يستحق لادائه أن لا يسمى شيئاً من الوجود والعدم لادائه وهو
 من غير استحقاقه أحدهما أي يستحق من غير خارج عن ذاته أنه يسمى الوجود والعدم
 ملوثة استحقاقه الآخر استحقاقه الوجود والعدم لادائه استحقاقه استحقاقه
 الوجود والعدم من غير أن ما بالذات تقدم مما بالغير فادى استحقاقه لادائه استحقاقه
 من الذات الوجود والعدم هو الحدوث الذي في الحدوث بالعدم
 يكون عليه الحاجة إلى الموت إلى آخره اعلم أن بعض المفسرين ذهب إلى
 أن الحدوث عليه الحاجة إلى الموت والعصم ذهب إلى أنه في الحاجة العلة الحاجة إلى
 الموت والعصم ذهب إلى أنه شرطها والحكماء يظنون ذلك ولا هم أحبار
 مذهب الحكماء وأصح عليه أن الحدوث عبارة عن سقوطه وجود الشيء بالعدم ملوثة
 لا حقيقة الوجود التي ملوثة من غير غيره وجود الشيء من غير غيره وبأنه الموت
 من غير غيره عليه الحاجة إلى الموت بالحدوث من غير غيره الحاجة إلى الموت بهذه
 المراتب فليكن من هذا أن الأول الحدوث عليه الحاجة إلى الموت لا من غير غيره ولا شرطها لادائه لو
 كان أحد هذه الأدلة لزم لعدم الشيء على نفسه بمراتب ضرورة لعدم الحاجة إلى الموت على
 الحاجة في ذاته المطلوب للحكماء لو صح ما ذكره من الدليل لزم
 أن لا يكون له في المضايلة الحاجة إلى الموت لأن له كان صفة للملوك ملوثة حقيقة من غير

عن وجوده ووجوده تناقض عن زمانه الموت من غير غيره الحاجة إلى الموت من غير غيره
 على الحاجة إلى الموت بهذه المراتب ملوثة عليه الحاجة إلى الموت من غير غيره أو شرطها لادائه لعدم
 الشيء على نفسه بمراتب وأنه محال أصح الحكماء عليه بأن معنى ما ذكره كان عن وجود
 الشيء فانه مقدم على وجود الملوك لا لكان ملوثة وجوده أما وأنها أو ممسكاً ولا محال
 للمساواة الملوك التي ملوثة وجوده وأنها ولذا الثاني والآخر انعدام الشيء من الاستماع إلى
 الآخر أن وأنه محال على أن يقول الحدوث من غير الوجود والعدم السابق والحدوث مقدم
 على الوجود السابق على الحدوث ملوثة بالحدوث عليه الحاجة إلى الموت من غير غيره أو
 شرطها لادائه لعدم الشيء على نفسه بمراتب وأنه محال ومن الغرض أن هذا لا ينبغي في الأمر
 في أن الحدوث ليعتد رتبة على وجود الحدوث إلى الغرض المقدم
 من الحدوث أمر رتبة على وجود الحدوث ومع كونه رتبة رتبة الوجود وجوده أما
 الأول ملوثة من كون الحدوث ملوثة وجوده الحاصل في الحال لكان كل من هو حادثاً
 كان الوجود حال بقاءه حادثاً وأنه محال لكان المراد بالحادث هو الوجود زمان الحدوث
 وأما الثاني فليكن لادائه غير متساو كما عساه عن العدم السابق ولو كان عساه كان العدم
 ملوثة وجوده حادثاً وأنه محال ولما بطل هذا الزمان أي ليعتد وجوده الحاصل في الحال
 ولو كان أمر رتبة على العدم وجوده سابقة رتبة على وجود الحدوث وهو متساو في
 العدم وجوده لا لا يستلزم لادائه وجوده الحاصل في الحال لكان كل من هو حادثاً
 وأما ملوثة ذلك أن لو كان الوجود الحاصل في الحال حاصلاً لكان الوجود وهو متساو في
 هذا هو الوجود من حيث هو وجوده لزم ما ذكرتموه ولذلك استلزم لادائه وجوده الحاصل في الحال
 من العدم السابق ولا يتوهم دفع هذا بأن يقال لو لم يكن الحدوث معناه رتبة رتبة الوجود
 الذي هو وجوده مسوق بالعدم لكان أما عن الوجود والعدم السابق وذل أحد منها محال
 لما ذكرناه لا يقول لا يستلزم الشرطية ولم لا يجوز أن يكون الوجود المسوق بالعدم فأن ذلك مغاير
 لما ذكرتموه من العسرة ولنفس سلبها لكن ما ذكرتموه من الدليل بغير مغاير الحدوث للوجود
 الحادث فقط لا أنه أمر وجودي وجوده رتبة رتبة الوجود

هذا اساره الى ان يحدث حادث مع متوال برده على طحاوي عني
 اما ان يحدث حادث فانه لو لم يكن حادثا كان قدما وذلك بحال لا يمنع ان يكون حادثا
 قدما واما السؤال فهو ان يكون حادثا كان قدما واما عليه والحال في
 ذلك الحادث في الحوادث الاول فليكن اما السلسل او الاتهابا لا يكون الحادث
 نفس وجود الحادث والثاني بحال لما شاء ولما الاول وهو ظاهر واما الكوار فيكون
 يقال لا سلم صرف فلو كان الحادث قدما كان ضروريه راما عليه ولم لا يجوز ان يكون
 حدوث الكوار في هي غير الحادث راما على وجودها وصدور الحادث في نفس وجود
 الحادث وعلى هذا لا يلزم السلسل ولا الاتهابا الى ما نطقنا لم علم انه ليس كذلك وان
 الصانع منع اساع مثل هذا السلسل لانه من حاشه العلول في ان الحادث
 الرامي بعدم علمه للمان والزمان في لغه
 ان يكون مستبوعا لماده ومدة فاك الامام مدسنا موفنا في وهو اشاره الى ما ذكره في
 نفسه معان الملمات عن علمها من ايات المان والزمان فاك ولما التبع فقد
 اعتمد في اثبات هذا المطلوب على ما افعله اما لعدم المان عليه فلكل من حادث
 بعد ان حصل وهو علم الوجود وعدمه من ذلك مرارا وهذا هو العلم ليس هو الامكان
 العائد الى القادر لانا اذا قلنا القادر صح منه ليجاد الممكن فلم يصح منه ايجاد الممتنع لان الممتنع
 في نفسه صير الوجود والحال ليس صحيح الوجود فان العلم حقا مستطافا ولو لا ان الامكان
 معار للامكان العائد الى القادر لما صح ذلك لاسماع لعلل التي سقت وهذا الامكان امر متوكل
 والام لا هو متوكل فرق منه ومن عدم الامكان وحيد لا يكون حوقا او عرصا والاول
 محال لانه امر متوكل والامور السببه استحبال ان يكون خواصا هو لادن عرض ولا بد له من محل
 سقوطه وذلك المحل هو المان والمادة استحبال ان يكون حاشه والامكان لها مان اخر
 وسلسل لا غير النهاية او سببه الى امان قدومه والاول محال فتعبر الثاني من ان حادث
 هو مستبوع بمان
 معول لا سلم ان الامكان وصف شئ على ما قرى في الغره
 الامام اعترض على هذا الدليل ومنع لكون الامكان صفه ثبوتيه وما ذكره الشيخ

هذا

لبيان ذلك فقد مر منعه ولن سلما ان الامكان وصف شئ وكفى لم علم انه يلزم من هذا القول
 بحال وجوده في الخارج واما يلزم ذلك ان لو وصف المعدم في الخارج من حيث هو معدوم
 في الخارج بالامكان وهو ممنوع بل المعدم في الخارج انما يوصف بالامكان اذا حضر في
 الدهر ووجوده في الدهر في تمام الامكان به ولا حاجة له الى محل موجود في الخارج
 فان ملكا اذا كان المعدم حاضرا في الدهر والعقل يحكم عليه بوجوده لكانه
 في الخارج لا بد له من محل موجود في الخارج فلما لا سلم ان العقل يحكم عليه بوجوده لكانه
 في الخارج بل يحكم عليه بامكانه وهو في الخارج وذلك لا يستدعي ان يكون الامكان محل
 لوجوده في الخارج ولما كان كل حادث فهو مستبوع الزمان وال
 قد مر ان الامكان لله مستبوع لما ذكره في تفسير حدوثه لان حدوث الزمان اذا كان
 مفسرا بحدوث بعد ان كان عديمه وانقطع زمانه بحدوث الزمان بالضرورة مستبوعا
 بالزمان وهذا ما بقوله في هذا الباب وهذا لغز لا يور للفقاهه
 وبه يحتم الرسالة واحمد الله رب العالمين

